شرح المقرب

لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي

(٥٩٧ - ٦٦٩ هـ)

الجزء الثاني

القسم الأول

المنصوبات

تأليف الدكتور

علي محمد فاخر

الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة

وكلية اللغة العربية بالرياض

(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

شرح المقرب

لابن عصفور الإشبيلي الأندلسي

(٥٩٧ – ٦٦٩ هـ)

الجزء الثاني

القسم الأول

المنصوبات

تأليف الدكتور
علي محمد فاخر
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة
(جامعة الأزهر الشريف)
وكلية اللغة العربية بالرياض
(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية)

الطبعة الأولى
١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله ، له الحمد الكبير والشكر الكثير ، لولا توفيقه وعونه ما بلغ المرء مناه ، ولا حقق رجاه ، وصدق هذا القائل :

إذا صحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يجدْ
عسيرًا منَ الآمالِ إلا تيسّرا

والصلاة والسلام على رسول الله ، محمد بن عبد الله ، أفصح الناطقين وأبلغ العرب أجمعين ، حديثه الشهد عند الذائق الفهم ، صاحب البيان الرائع ، والبرهان الساطع والدليل القاطع ، صلاة وتسليما عليه وعلى آله وصحبه .

وبعد

فهذا — أخى القارئ — الجزء الثانى من كتاب شرح المقرب لأبى الحسن الشهير بابن عصفور الذى وعدتك به من أربعة أعوام طويلة حيث قدمت لك الجزء الأول (وكان فى قسمين) فى المرفوعات وهى الفاعل بفعلية المتصرف والجامد (نعم وبئس والتعجب) ونائب الفاعل والمبتدأ والخبر وباب الاشتغال وباب كان وأخواتها وما لحق بها من أفعال (كاد وأخواتها) أو حروف (الحروف العاملة عمل ليس) ثم كان آخرها باب الحروف التى تنصب المبتدأ وترفع الخبر وهى إن وأخواتها .

وهذا هو الجزء الثانى الذى يشتمل على المنصوبات والتى طالت حتى جاوزت الخمسة عشر بابا ، وقد جعلتها لهذا الطول فى قسمين أيضا :

اشتمل القسم الأول على عدة أبواب كان أولها المفعول به ، ثم كان الحديث عن ناصب المفعول به فكانت أبواب الأفعال المتعدية واسم الفاعل والأمثلة التى تعمل عمله والمصدر وأسماء الأفعال وباب الإغراء وهى أسماء الأفعال المنقولة من الظروف والمجرورات وباب الصفة المشبهة ثم كان باب طويل آخر وهو باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم ، فكان الحديث عن المفعول المطلق وظرفى الزمان والمكان والحال

ثم كان القسم الثانى فى بقية المنصوبات الذى اشتمل على عدة أبواب هى المفعول معه والمفعول لأجله والتمييز والمستثنى ، وباب النداء وما يلحق به وباب لا النافية العاملة عمل إن .

ولا تستكثر — أخى القارىء — أربعة أعوام أو أكثر فى هذا الجزء فهو كما ترى يشتمل على عدد من الأبواب الكثيرة والكبيرة هى لب النحو وقلب العربية .

وقد قطعت حتى الآن — شرحا — ما يقرب من نصف كتاب المقرب لابن عصفور ، وبقى النصف الثانى وهو كبير أيضا أدعو الله أن يعيننى ويمد فى عمرى لإخراجه وشرحه على الوجه الذى يرضينى ويرضيك إن شاء الله فلا تتعجل .

إلا أننى أشير هنا إلى أمرين ،

أولهما : أن عزوف العلماء عن شرح هذا الكتاب وبعدهم عنه طوال سبعة قرون كان لهيبة منهم له ، فلقد اشتمل الكتاب على مادة علمية وفيرة ، وقواعد وشواهد فى العربية غزيرة ، وكلما دخلت فى عمقه شرحا وغصت فى بحره بحثا اكتشفت درره وعثرت على كنوزه ، ولولا أنى أخذت الأهبة وبالغت فى الحيطة واهتممت بالأمر وصبرت على الضر ما انقاد لى أبيه ولهرب منى تعصيه .

قرأت متن الجمل للزجاجي والإيضاح للفارسي والكافية لابن الحاجب والمفصل للزمخشري والتسهيل لابن مالك فكانت بقليل من الصبر تأتي راضية، وبعض من الحيل تنقاد طائعة إلا المقرب فكم من نهار حيرني، وكم من ليل أسهرني.

الأمر الثاني: أن كتاب المقرب — وصاحبه — من الكتب المؤصلة للنحو والمتزنة في سرد قواعده، فلاهو يشارد في رأي ولا يخالف لمشهور، وهو صورة حقيقية لمذهب البصريين تماما لا يحيد عنه ولا يعتنق غيره، وصاحبه يجل سيبويه إجلالا، ويحفظ ويقف على دقائق كتابه حفظا، وهو يدافع عن المذهب البصري ويحميه بالمنطق والحجة كما يدافع عن دين وعقيدة ويحمي مالا وعرضا، بخلاف قوم من العلماء الذين شردوا ونفروا وبدلوا وغيروا.

والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الدكتور / علي محمد فاخر

الرياض بالمملكة العربية السعودية

في يوم الجمعة: الخامس عشر من شهر رمضان المعظم سنة ١٤١٤هـ

الموافق: الخامس والعشرين من شهر فبراير سنة ١٩٩٤م

الباب الأول

(باب المفعـــول به)

بسم الله الرحمن الرحيم

(باب المفعول به)

(تعريفه — العامل فيه)

(ص) قال ابن عصفور :

(المفعول به هو كلُّ فضلة انتصبت عن تمام الكلام يصلحُ وقوعَها في جوابِ من قالَ : بأي شيء وقعَ الفعل ، أو يكون على طريقةَ ما يصلح ذلك فيه .

والعامل فيه أبداً الفعل أو اسم الفاعل والأمثلة التي تعمل عمَله أو اسم المفعول أو المصدر المقدَّر بأنْ والفعل أو الاسم الموضوعُ موضعَ الفعل وأعني بذلك الإغراءَ والمصادرَ الموضوعةَ موضعَ الفعل وأسماءَ الأفعال) .

(ش): بعد أن فرغ ابن عصفور من حديثه عن المرفوعات وهو ما تحدثنا عنه طويلا في الجزء الأول بقسميه وكانت الفاعل ونائبه والمبتدأ والخبر واسم كان وأخواتها واسم الأفعال الجارية مجراها وهي كاد وأخواتها واسم ما وأختيها لاولات وخبر إن وأخواتها ، وكان الحديث عن الاسم المرفوع يدعوه أن يتحدث عن الباب جميعه ، بعد أن فرغ من هذا كله شرع يتكلم عن المنصوبات وكان قد ذكرها قبل إجمالا حيث قال[1] :

---

(١) متن المقرب ص ٥٣ تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري (مطبعة العاني ببغداد سنة ١٩٨٦) وشرح المقرب لمؤلف الكتاب جـ ١ ص ١٢٠

« وينصب الاسم إذا كان مفعولا مطلقاً أو مفعولا به أومفعولا فيه أو معه أو من أجله أو حالا أو تمييزاً أو مستثنى أو خبر كان وأخواتها أو خبر ما وأختيها لا ولات أو اسم لاالتى للتبرئة أو اسم إن وأخواتها أومنادى أوتابعاً لمنصوب أوجار مجرى المنصوب فهذه خمسة عشر موضعاً يكون الاسم فيها منصوباً فى اللغة العربية .

وكان قد سبق له الحديث عن خبر كان وما يجرى مجراها وخبر ما وأختيها واسم إن[1] ، وسيذكر تابع المنصوب والجارى مجراه فى مكانه من التوابع ، وعلى ذلك فقد بقى له عشرة مواضع ينصب فيها الاسم وهو حديثنا الطويل فى هذا الجزء بقسميه .

وهذه العشرة خمسة من المفاعيل وهى المفعول به والمفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول من أجله وخمسه من غيرها وهى الحال والتمييز والمستثنى والمنادى واسم لا .

وقد بدأ حديثه بالخمسة الأولى وأدخل الحال معها ، وثنى ذلك بالباقى من الثانية وكان حديثه وترتيبه لهذه العشرة حسب أهميتها وموقعها فى الجملة وشدة حاجة الفعل إليها أو استغنائه عنها وعمل العمل فيها ظاهراً أبداً أو مضمراً أبداً .

وقد بدأ حديثه عن المنصوبات بالمفعول به لارتباطه بالفعل دائماً حيث يحل به ويقع عليه كما أن بينه وبين الفاعل الذى يحتاج إليه الفعل بوضعه وبنيته مشاركة لا توجد بين الفاعل وبين باقى الفضلات ، وبيان هذه المشاركة هو أن هناك صورة يجوز فيها أن يجعل الفاعل مفعولا والمفعول فاعلا ولا يتغير المعنى ، وهى قولك : ضارب زيد عمراً وشاركه

---

(١) انظر ذلك كله فى الجزء الأول من شرحنا : باب كان ص ٨٥٩ وباب كاد ص ٩٩٧ وباب ما ص ١٠٥١ وباب إن ص ١١٠٧

ومعاصيه فكل منهما صالح للرفع والنصب ، كما أن المفعول هو الذى ينوب عن الفاعل إذا حذف وهو أولى بالنيابة إذا اجتمع مع غيره ، فلهذه المشاركة المعنوية واللفظية بين كل من الفعل والفاعل من جانب وبين المفعول به من جانب آخر كان هو أى المفعول به ألصق شىء بالجملة فقدمه على غيره .

ولما كان ناصب المفعول به الفعل أو اسم الفاعل أو المصدر المقدر بأن والفعل أو الموضوع موضع الفعل أو أسماء الأفعال كان لابد من حديثه عن هذه الأشياء جميعها ثم ينتقل بعد ذلك إلى بقية المنصوبات .

وعقب حديثه عن المفعول به بحديثه عن المفعول المطلق ، والمفعول فيه وهو ظرفا الزمان والمكان ، والحال معللا ذلك بأن الفعل يطلب هذه المنصوبات الثلاثة على سبيل اللزوم ، وأنه لا ينفك فى حاجة إليها من جهة المعنى فكل فعل مشتق من المصدر نفيه أى المصدر دلالة على الفعل كما أنه لابد لكل فعل من زمان ومكان يكون فيهما ، كما أنه لابد للفاعل من حال يكون عليها وكذلك الأمر فى المفعول ، ثم أخر الحديث عن المفعول معه والمفعول لأجله لأن طلب الفعل لهما على غير جهة اللزوم ذلك لأن الفاعل قد يكون له ما يصاحبه فى فعله فيحتاج الفعل إلى مفعول معه وقد لا يكون فلا يحتاج إليه ، كما أنه أى الفاعل قد يفعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول لأجله .

ثم أخر الحديث عن التمييز والاستثناء لأنهما يأتيان بعد تمام الكلام .

أما التمييز فقد لا يكون فى الكلام شىء مبهم فيحتاج إليه ، وأما الاستثناء

فقد لا يكون فى الكلام أيضاً شىء يستثنى ثم ختم حديثه عن المنصوبات بالمنادى واسم لا .

أما الأول فإنه منصوب بفعل مضمر لايجوز إظهاره سواء كان مضافاً أو مفرداً وسواء كان معرفة أو نكرة وسائر المنصوبات السابقة تنصب بفعل ظاهر .

وأما الثانى : وهو اسم لا فلا ينصب إلا إذا كان نكرة فإن كان معرفة فإن (لا) لاتعمل فيه شيئاً، وسائر المنصوبات السابقة تنصب معرفة ونكرة .

وفى المفاعيل الخمسة واقتضاء الفعل لها من جهات مختلفة يقول ابن أبى الربيع[1] :

«ما يطلبه الفعل ببنيته هو عمدة وهو الفاعل ولا يجوز إسقاطه لما فى ذلك من نقص الغرض ، وما جاء بعد ذلك فهو مما يقتضيه الفعل أو يستدعيه أو يلازم مستدعاه بنص فالذى يقتضيه الفعل شيئان المصدر وظرف الزمان والذى يلازم مستدعاه ظرف المكان والذى يستدعيه ثلاثة أشياء : محله وهو المفعول به ، وباعثه : وهو المفعول لأجله ، ومصاحبه : وهو المفعول معه » .

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع جـ ١ ص ٤٦٧ (دار الغرب الإسلامى — لبنان) .

(تعريف المفعول به وشرح التعريف)

المفعول به : « هو كل فضلة انتصبتْ عنْ تمامِ الكلام يصلحُ وقوعها في جواب منْ قال: بأي شيء وقع الفعلُ أو يكونُ على طريقةِ ما يصلحُ ذلكَ فيه »[1].

وشرح ابن عصفور هذا التعريف فقال[2]:

إنما قلت فضلة ولم أقل كل اسم لأن المفعول به قد يكون في تقدير الاسم نحو تذكرت أنك قائم وأريد أن تقوم ونحو ذلك ، وقد يكون جملة نحو ، قال زيد : يقوم عمرو ، فالفعل يعم الجميع.

ثم قال : وتحرزت بقولي : انتصب عن تمام الكلام ، من الفضلات المجرورة نحو : «مررت بزيد» لأن الباب موضوع للمفعول به المصرح .

ثم قال : وتحرزت بقولي: يصلح وقوعها في جواب من قال إلى آخره من سائر المفعولات وهي: «المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والمفعول معه والمفعول من أجله» ، فإن جميع ذلك غير صالح لما ذكر ، أي بأن يقال فيها: بأي شيء وقع الفعل؟ .

ومثال ما يصلح وقوعه في جواب من قال: بأي شيء وقع الفعل: ضربت زيداً فزيد يصلح وقوعه في جواب من قال بأي شيء وقع الضرب، ومثال ما لا يصلح لذلك لكنه على طريقة ما يصلح ذلك فيه : ماضربت زيداً، لأن زيداً لم يوقع به شيء فلم يصلح جواباً لكنه على طريقة ما يصلح ذلك فيه .

(١) هو تعريف ابن عصفور المذكور في المتن السابق.

(٢) هذا الشرح المفصل لتعريف المفعول به المسند لابن عصفور ليس في كتبه التي بين أيدينا وإنما هو من شرح التسهيل لناظر الجيش المخطوط (ج٢ باب تعدى الفعل ولزومه) .

وقد غمز ناظر الجيش ابن عصفور فى حده السابق للمفعول به فقال : وهو حد طويل عريض ثم ذكر أن صاحب المفصل وهو الزمخشرى حده فقال : هو الذى وقع عليه فعل الفاعل[١] : وفسر الشراح الوقوع هنا بالتعلق فقالوا : المراد بالوقوع المعنوى لا الأمر الحسى إذ ليس كل الأفعال المتعدية واقعة على مفعولها حساً كقولك : « علمت زيداً قائماً فإنه لم يقع فى الحس على زيد شىء إنما تعلق به ولا شك أن الذى يقع عليه حساً هو متعلق به معنى وكان التعلق مطرداً فى القسمين .

قال ناظر الجيش : « يجب أن يكون المراد بالوقوع التعلق لأن زيدا من قولك ماضربت زيداً لم يقع عليه شىء لكنه تعلق به ، وحاصل الأمر أن تعلق الفعل بالشىء ، قد يكون على طريق الثبوت ، وقد يكون على طريق النفى » ا . هـ .

وقال ابن يعيش[١] فى شرح حد الزمخشرى وأنه هو الذى يقع عليه فعل الفاعل : يريد يقع عليه المصدر لأن المصدر فعل الفاعل وذلك نحو : « ضرب زيد عمرا » « وأكرم محمد خالداً » والمعنى إحلال الضرب وهو المصدر بزيد والإكرام بخالد .

ولكن إذا كان المفعول به منصوباً لأنه أول الفضلات بعد العمدة وهو الفاعل فما الذى عمل فيه النصب ؟

والجواب : أن الناصب للمفعول به على مذهب الجمهور هـو الفعل أو يقوم ما مقامه من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة والمصدر واسم الفعل ، لأن

---

(١) المفصل فى علم العربية ص ٣٤ ونصه : هو الذى يقع عليه فعل الفاعل فى مثل قولك ضرب زيد عمراً وبلغت البلد وهو الفاروق بين المتعدى من الأفعال وغير المتعدى .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش : ١٢٥/١ (عالم الكتب — بيروت) .

العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى والذى يتقوم به معنى المفعول إنما هو الفعل أو مايشبهه والدليل عليه أنه يختلف باختلافه فأنت إذا قلت : ضربت زيداً وأعطيت عمراً درهما فالمفعول مع ضربت واحد ومع أعطيت اثنان والفاعل المتكلم فى الصورتين فلو كان العامل غير الفعل لم يختلف باختلافه .

وصحح ابن عصفور هذا الرأى واستدل عليه بقوله[1] :

« إن المفعول يكون على حسب عامله فإن كان العامل فعلا متصرفا تصرف فى المفعول به بالتقديم والتأخير نحو «زيداً ضرب عمرو» وإن كان غير متصرف لم يتصرف فيه نحو: « ما أحسن زيداً » فلا يجوز أن يقال زيداً ما أحسن ، بتقديمه على الفعل فلولا أنه عامل لم يكن كذلك » .

الرأى الثانى : أن ناصبه الفاعل بدليل أنه إذا لم يذكر الفاعل ارتفع المفعول نحو ضُرب زيد ، ورد بأنه لو كان منصوبا بالفاعل ماجاز تقديمه عليه لأن الأسماء الجامدة إذا نصبت لا يجوز تقدم منصوبها عليها (عندى عشرون رجلا) كما أن المفعول قد يأتى دون فاعل وذلك فى باب المصدر نحو قوله تعالى :﴿ أو إطعامٌ فى يومٍ ذى مسغبةٍ يتيماً ﴾[2] .

ومحال وجود منصوب لا ناصب له ، كما أن الفاعل يكون ضميراً والضمير لا يعمل .

الرأى الثالث : أن ناصب المفعول الفعل والفاعل معا ويبطله جواز توسطه والمعمول لا يتوسط العامل كما أن فيه تسليط عاملين على معمول واحد .

---

(١) شرح جمل الزجاجى لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير : ١٦٦/١ تحقيق صاحب أبو جناح (العراق) .

(٢) سورة البلد : ١٤ ، ١٥

وعلى ذلك فالصحيح أن ناصب المفعول هو الفعل أو ما يقوم مقامه من اسم فاعل وغيره على ما سنوضحه الآن .

الأشياء التى تنصب المفعول به :

والأشياء التى تنصب المفعول به كثيرة هى كالآتى :

١ ـ الفعل : وهو كثير جدا لأنه الأصل وامتلأ به القرآن الكريم وكلام العرب قال تعالى :(وخَلَق اللهُ السمواتِ والأرضَ بالحقِّ)(١)، وقال(وأقيمُوا الصلاةَ وآتوا الزكاةَ وأطيعُوا الرسولَ لعلكم تُرحمون)(٢) وقال : (ولقدْ نصركم اللهُ ببدرٍ وأنتمْ أذلةٌ)(٣) .

٢ ـ اسم الفاعل : وهو كثير أيضا قال تعالى فى وصف الطائعين : (والمقيمينَ الصلاة والمؤتونَ الزكاةَ)(٤)، وفى وصفهم أيضا(والحافظين فروجهم والحافظاتِ والذاكرينَ اللهَ كثيرا والذاكراتِ)(٥) .

٣ ـ أمثلة المبالغة : لأنها تقع موقع اسم الفاعل تقول العرب : إنّ اللهَ سميعٌ دعاء من دعاه ويقولون فى وصف كريم يذبح الإبل: إنه لمنحارٌ بوائكها (سمانها) .

٤ ـ اسم المفعول : إلا أنه يرفع المفعول لأنه يعمل عمل الفعل المبنى

---

(١) سورة الجاثية آية : ٢٢
(٢) سورة النور آية : ٥٦
(٣) سورة آل عمران آية : ١٢٣
(٤) سورة النساء آية : ١٦٢
(٥) سورة الأحزاب آية : ٣٥

للمجهول قال تعالى فى وصف يوم القيامة (ذلك يوم مجموع له الناس)(١) وفى وصف الجنة وأهلها (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب)(٢) .

٥ — المصدر المقدر بأن والفعل وهو كثير فى القرآن الكريم وغيره قال تعالى : (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما)(٣) ، وقال :(ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لهدمت صوامع وبيع)(٤) .

٦ — المصدر الموضوع موضع الفعل وقد استعملته العرب كثيرا فى أشعارها يقول امرؤ القيس من معلقته :

١ — وقوفا بِها صَحبِي عَلَى مَطِيهمْ
يقولونَ لاتهلكْ أسىً وتجَمَّلِ(٥)

فوقوفا مصدر قام مقام قفوا ومَطِيّهم مفعوله .

٧ — اسم الفعل : وهو من الأسماء التى وضعها العرب ويكون ناصبا للمفعول إذا كان فعله كذلك ، تقول العرب : بله زيداً أى دعه وتقول: رويد عمراً أى أمهله .

٨ — اسم الفعل أيضا: وهو بعض الظروف والمجرورات التى وضعتها

(١) سورة هود آية : ١٠٣
(٢) سورة ص آية : ٥٠
(٣) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ (٤) سورة الحج : ٤٠
(٥) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة امرىء القيس المشهورة (ديوانه ص ١٦) .
وشاهده قوله : وقوفا بها صحبى علىّ مطيهم حيث نصب المفعول به وهو مطيهم بالمصدر وهو وقوفا الذى ناب عن فعله وهو قفوا ، وصحبى منادى ، وأسى تمييز والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٣

العرب لتنوب عن الفعل كقولهم: دُونَكَ زَيداً أى الزمه وإليك بكراً أى خذه وسيأتى شرح هذا بالتفصيل فيما نحن قادمون عليه من أبواب .

وإذا كان المفعول به منصوبا وناصبه الأشياء السابقة كما ذكرنا فإنه كثيراً مايحذف هذا الناصب ويبقى المفعول به على حاله منصوباً ليكون هذا الناصب المحذوف كالغائب الحاضر ويكون هذا المنصوب الموجود كالأثر بعد غياب المؤثر .

وهنا سؤال وهو : متى يحذف ناصب المفعول به ؟

وللإجابة على ذلك نقول :

إن ناصب المفعول به له أحوال ثلاثة :

— وجوب الذكر : إذا لم يدل عليه دليل ، فلا يجوز أن تقول ابتداء: زيدا من غير قرينة حال أو قول ، لأنه لايدرى هل المقصود أكرمت زيداً أوأهنت ، ومدحت أوذممت .

— جواز الذكر : إذا دلت عليه قرينة من حال ، أو قول فالحال كأن تقول مكة لمن يتأهب للحج أى تقصد مكة ، والقول كأن تقول مجيبا : زيدا ، لسائل : من أكرمت ؟

— وجوب الحذف : إذا دل على المحذوف دليل وكان له بدل يقوم مقامه ، من ذلك : ناصب المنادى فقد حذف وناب عنه حرف النداء ، ومنه ناصب الاسم فى باب الاختصاص والإغراء والتحذير .

وذكر ابن عصفور — فى نقل طويل عنه مجيبا عن سؤال — مواضع حذف هذا الناصب وإن كان لم يفرق بين كون المنصوب مفعولا به أو غيره يقول ناظر الجيش[1] :

---

(١) شرح التسهيل له مخطوط (الجزء الثانى) باب تعدى الفعل ولزومه .

« ويقال إن بعض ملوك العرب سأل ابن عصفور عن هذه المسألة وكان ذلك بحضرة جمع من النحاة فشرع فى ذكر ما ينتصب بعامل واجب الحذف إلى أن أتى على جميع ما تضمنته أبواب العربية من ذلك فى مجلسه على الفور دون تروٍ فقضى له حينئذ بالعجب وشهد له بالتبريز فى هذا الفن » .

ثم قال : « وأنا أشير إلى ما قاله ابن عصفور ملخصا قال : أعلم أن الواجب إضمار عامله قسمان : قسم نظم فى أبواب ، وهو الاسم المشتغل عنه والمنادى والمخصوص والمحذر منه والمغرى به ، وقسم لم ينظم وإنما ذكر فى أبواب متفرقة لمناسبة كل من ذلك بالباب الذى يذكر فيه ، فابن عصفور ذكر الأمور التى نظمت فى أبوابها وذكر المتفرق فى الأبواب لكنه لم يلتزم فى هذا الترتيب فى الذكر بل قال : فمنه المنادى ، والاختصاص ، ومنه الصفات المقطوعة على المدح أوالشتم أوالترحم[1] قال : فإنها صارت بدلا من أمدح وأذم وأرحم ، ومنه الاسم المشتغل عنه ، ومنه إياك والأسد يعنى التحذير وشأنك والحج بمعنى الإغراء ، ومنه امرأ ونفسه[2] ، وأهلك والليل[3] ، ، ، ، ، ، ،

---

(١) مثال المنادى : يا رسول الله ومثال الاختصاص : نحن العرب أكرم الناس ، ومثال الصفه المقطوعة للمدح : الحمد لله الحـ د وللشتم : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم وللترحم : عطفت على زيد المسكين

(٢) أما امرأ فهى مفعول به لفعل محذوف أى: دع امرأ وأما نفسه فمفعول معه

(٣) أما أهلك فهى مفعول به أيضا لفعل محذوف أى بادر أهلك وأما الليل فهى مفعول معه والمعنى بادر أهلك قبل الليل أو مع الليل

سبوحاً قدوساً أى ذكرت سبوحا قدوساً أو أذكر، ومما أجرى مجرى المصادر فى الدعاء وفى غير الدعاء عائذاً بك ، وأقائما وقد قعد الناس وأقاعدا وقد سار راكب ، ومنه أتميميا مرة وقيسيا أخرى[1] ، ومنه أأعور وذا ناب[2] ومنه إضمار كان وإنابة (ما) منها بها[3] ومنه أخذته بدرهم فصاعدا وبدرهم فزائدا[4] . هذا ما تضمنه كلام ابن عصفور[5] .

ولابن عصفور فى هــذا الموضع حديث طويل فى المقرب إذ كره بأمثلته فى ختام حديثه عن الأسماء فى باب الأعمال قال : وقد يعرض أيضاً فى ما كان من عوامل الأسماء فعلا أن يضمر وذلك أن الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام :

قسم لا يجوز إضماره وهو كل فعل لو أضمر لم يكن عليه دليل نحو قولك ضربت زيداً لا يجوز أن نقول ضربت إذا لم يكن عليه دليل .

وقسم التزمت فيه العرب الإضمار وهو كل فعل حذف وأبدل منه شيء وهو محصور يحفظ ولا يقاس عليه .

---

(١) تميميا وقيسيا منصوبان على الحال بفعل محذوف والتقدير : أتكون تميميا مرة وقيسيا أخرى

(٢) مثل يضرب للنظير من جهتين والمعنى والإعراب : أتستقبلون أعور وذا ناب

(٣) كقولهم : أما أنت منطلقا انطلقت

(٤) صاعدا وزائدا حالان ، والتقدير فذهب الثمن صاعدا وزائدا

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ٣٤٩ ج ٢)

ثم سرد أكثر من ست صفحات فى هذا القسم وهو ما ذكرنا بعضه ، ثم قال[1] :

وقسم أنت فيه بالخيار وهو ما عدا ما ذكر مما على إضمار الفعل فيه دليل نحو قولك عن شهر سيفاً : زيداً تريد اضرب زيداً وإن شئت أظهرته .

وكما يجب حذف ناصب المفعول به فى مواضع كذلك يجب حذف المفعول به أيضاً فى مواضع فمن ذلك :

— الإشعار بكمال الاقتدار ومن أمثلته قوله تعالى (له ملك السموات والأرض يحى ويميت)[2] والتقدير أى شىء ، وتقول فلان يعطى ويمنع أى الناس .

— الإيجاز ومنه قوله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم واسمعوا وأطيعوا وأنفقوا خيرا لأنفسكم »[3] أى : واسمعوا النصح وأطيعوا الله وأنفقوا المال .

— العلم به ومنه قوله تعالى « فمن اتقى وأصلح فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[4] أى : اتقى الله وأصلح ومنه قوله « فلا صدق ولا صلى ولكن كذب وتولى »[5] أى فلا صدق الحق ، ولكن كذبه .

الجهل به كقولك ولدت فلانة إذا عرفت ولادتها وجهلت ماولدت.

---

(١) أنظر متن المقرب لابن عصفور ص٢٧٧ — ٢٨٤ تحقيق الجوادى والجبورى طبعة سنة ١٩٨٦

(٢) سورة الحديد : ٢ (٣) سورة التغابن : ١٦

(٤) سورة الأعراف : ٣٥

(٥) سورة القيامة ٣١ ، ٣٢

أن يكون تعيينه غير مقصود كقوله تعالى (ومن يظلم منكم نذقه عذاباً كبيراً[١]) أى يقع منه الظلم .

— تعظيم الفاعل كقوله تعالى (كتب الله لأغلبن أنا ورسلى[٢]) أى: الكافرين ولم يذكره تعظيماً للفاعل .

بقيت نقطة هنا نريد أن ننبه عليها وهى أن ابن عصفور ترجم لهذا الباب بباب المفعول به ثم عرفه وذكر نواصبه ثم شرح تلك النواصب بالتفصيل ثم ذكر بقية المفاعيل الخمسة وشرحها ، وترجمته لهذا الباب بباب المفعول به صحيحه موافقة لما ذكره قبل ذلك من سرد النواصب وعلى ذلك كان مافعله صحيحاً عظيما .

أما ابن مالك فقد ترجم لباب المفعول به فى كتبه (الألفية) و(الكافية الشافية) و (التسهيل) بقوله : باب تعدى الفعل ولزومه[٣] وذكر فيه حديثه عن المفعول به وعن أشياء أخرى غير ذلك ثم ترجم لبقية المفاعيل الخمسة بأسمائها صراحة فقال : باب المفعول المطلق وغير ذلك ، ولم يوفق ابن مالك فى الترجمة عن المفعول به بما ذكر .

وقد غمزه ناظر الجيش فقال فى أول شرحه لهذا الباب وهو باب (تعدى الفعل ولزومه) : « ترجمة هذا الباب لا تطابق ما بنى عليه ترتيب أبواب الكتاب لأنه من هنا شرع فى ذكر المنصوبات ولا شـك أن المفاعيل الخمسة أصلها وهو قد ترجم كلاً من أبواب المفاعيل الأربعة أعنى المفعول المطلق والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه بما وضعه له وهذا باب المفعول به وقد عدل عن ترجمته بذلك إلى الترجمة بتعدى

---

(١) سورة الفرقان : ١٩ .

(١) سورة المجادلة : ٢١ .

(٢) انظر العنوان المذكور فى شرح الكافية الشافية ٢ / ٦٢٩ وفى شرح التسهيل لابن مالك ١٤٨/٢

الفعل ولزومه وكان الواجب أن يترجمه بالمفعول به لتتوافق الأبواب الخمسة فى ترجمة كل منها بما هو له[1] .

ونختتم الباب بشيء ننبه عليه وهو موقع المفعول به فى جملته :

ولا شك أن موقعه الأصلي وترتيبه إنما هو بعد الفعل والفاعل ولكنه قد يلتزم هذا الموضع وجوبا ، وقد يلتزمه جوازا ، وقد يتقدم على فاعله وجوبا ، كما يتقدم على الفعل (العامل) وجوبا كل هذا شرحناه بالتفصيل فى باب الفاعل من الجزء الأول[2] .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب تعدى الفعل ولزومه ج ٢) .

(٢) انظر أحوالا ثلاثة لموقع المفعول من الفاعل (التأخير وجوبا ـ التقديم وجوبا — الجواز) فى ص ١٤١ — ١٥٦ من الجزء المذكور .

وانظر أحوالا ثلاثة أخرى لموقع المفعول من الفعل ص ١٥٧ — ١٧٤ من الجزء نفسه .

الباب الثانى

(باب الأفعال المتعدية)

باب الأفعال المتعدية

[أنواع الأفعال وأنواع المتعدى منها]

(ص) قال ابن عصفور :

اعلم أن الأفعال قسمان : متعد وهو مايصلح أن يبنى منه اسم المفعول ويصلح السؤال عنه بأى شىء وقع ، وغـير متعد وهو مالا يصلح ذلك فيه .

فالمتعدى منها وهو المقصود فى هذا الباب إما أن يتعدى إلى واحد أو إلى اثنين أو إلى ثلاثة :

فالمتعدى إلى واحد إما أن يتعدى إليه بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولا به واحدا لا على معنى حرف من حروف الخفض كضرب ، وإما بحرف خفض وهو كل فعل يطلبه على معنى حرف من حروف الخفض كسرت وإما بنفسه تارة وبحرف جر أخرى وهو كل فعل يطلبه ويكون وصوله إليه بنفسه وبحرف الجر على حد سواء نحو نصح ، وهذا الضرب الأخير يحفظ ولا يقاس عليه .

ويجوز فى الأنواع الثلاثة حذف المفعول اختصارا وهو أن تريد المحذوف ، واقتصاراً وهو ألا تريده فمن الاختصار قوله :

منعمة تصونُ إليك منها كَصونك من رداء شرعبي

أى تصون إليك منها الحديث لأن المرأة توصف بكتمان الحديث .

ومن الاختصار قوله تعالى (كلوا واشربوا) أى أوقعوا هـذين الفعلين .

بعد أن انتهى ابن عصفور فى الباب السابق من تعريف المفعول به وأنه الفضلة التى انتصبت عن تمام الكلام الصالحة للوقوع فى جواب من قال بأىّ شىء وقع الفعل ، كما ذكر الأشياء التى تنصب المفعول به ، شرع بعد ذلك يذكر أى الأفعال يحتاج إلى ذلك المفعول وأيها لا يحتاج : فما يحتاج إليه يسمى فعلا متعديا وما لا يحتاج يسمى فعلا غير متعد ، وهذا الفعل المتعدى على أضرب :

ضرب يتعدى إلى مفعول واحد ، وآخر يتعدى إلى اثنين ، وثالث يتعدى إلى ثلاثة ، وحديثه فى هذا الباب عن المتعدى إلى واحد .

وقبل الدخول فى تفاصيل هذا الحديث نشير إلى معنى التعدى لغة واصطلاحا كما نعرف الفعل المتعدى وغير المتعدى فنقول :

التعدى فى اللغة معناه التجاوز يقال عدا فلان طوره أى جاوزه ومنه قوله صلى الله عليه وسلم (مَن طلبَ القوتَ لمْ يتعدّ) ومعناه لم يتجاوز ما يجب له .

وهو فى اصطلاح النحويين : تجاوز الفعل الفاعل إلى مفعول به .

وعلى ذلك فإن تجاوز الفعل الفاعل إلى غير مفعول به من مصدر أو ظرف أو حال وأ غير ذلك لا يسمى الفعل بذلك متعديا .

أما الفعل المتعدى فهو الذى يبنى منه اسم مفعول تام ويصح السؤال عنه بأى شىء وقع الفعل وهو أنواع كثيرة فى اللغة العربية ، أكثره من الثلاثى المفتوح العين كضرب وأخذ وقتل والمكسورها كفهم وشرب ويأتى أيضاً من غير الثلاثى كأكرم واستخرج وعلى ذلك فإنه يصح أن تأتى باسم المفعول التام من الأفعال السابقة فتقول مضروب ومأخوذ ومقتول ومفهوم ومشروب ومكرم ومستخرج كما يصح أن تسأل قائلا:

بأى شيء وقع الضرب والأخذ والقتل والفهم والشرب والإكرام والإستخراج ؟

وتسمى الأفعال السابقة متعدية ومجاوزة وواقعة .

ومعنى التمام فى التعريف أنك تأتى باسم المفعول مستغنيا عن حرف جر متصل به .

أما الفعل غير المتعدى فهو الذى لا يبنى منه اسم مفعول تام ولا يصح السؤال عنه بأى شيء وقع الفعل ، وهو أنواع كثيرة أيضاً فى اللغة منه : الثلاثى المفتوح العين كقام وقعد وجلس ، ومنه المكسورها كفرح وحزن ، وأما المضمومها كظرف وكرم فكله غير متعد ، ومنه غير الثلاثى أيضاً وهو كثير كانطلق واجتمع واستكبر :

فالأفعال السابقة لا يصاغ منها اسم مفعول تام فلا يقال : مقوم أو مجلوس وكذا ما بعده وإن صيغ منها اسم مفعول أحيانا فإنه لا يكون تاما بل يحتاج إلى حرف جر بعده فيقال المكان مقوم فيه والكرسى مجلوس عليه ومع ذلك فهو فعل غير متعد ، كما لا يسأل عنه : بأى شيء وقع القيام أو الجلوس ؟ ولكن يسأل عن الفاعل منه فقد عن الفاعل منه فقط فيقال من أى شيء وقع الفعل ؟

وتسمى الأفعال السابقة غير متعدية كما تسمى لازمة وقاصرة .

ثم قسم ابن عصفور الفعل المتعدى إلى ثلاثة :

متعد إلى واحد ، ومتعد إلى اثنين ، ومتعد إلى ثلاثة :

ثم قسم المتعدى إلى واحد الى ثلاثة أضرب وهو حديثه فى هذا الموقع .

متعد الى واحد بنفسه أى غير محتاج الى حرف جر .

— معتد إلى واحد بواسطة حرف الجر الداخل على المفعول به .

— متعد إلى واحد بنفسه تارة وبالواسطة تارة أخرى .

ثم عرف كل واحد فقال :

أما المتعدى إلى واحد بنفسه فهو كل فعل يطلب مفعولا به واحداً لا على معنى حرف من حروف الخفض كضرب أى فإنه يقال فيه ضربت زيداً فلا يحتاج الفعل إلى حرف جر ليصل إلى المفعول به فيقع عليه بل يتعدى إليه ويدخل عليه مباشرة وهذا الضرب يندرج تحته أكثر أفعال العربية المتعدية أى لا يقتصر فيه على سماع .

وقال ابن مالك : ولا يتميز المتعدى من اللازم بالمعنى والتعلق ، فإن الفعلين قد يتحدان معنى وأحدهما متعد والآخر لازم كصدقته وآمنت به ونسيته وذهلت عنه وحببته ورغبت فيه و استطعته وقدرت عليه، ورجوته وطمعت فية وتجنبته وأعرضت عنه .

وإنمـــا يتميز المتعدى بأن تتصل به كاف الضمير أوهاؤه أو ياؤه باطراد وبأن يصاغ منه اسم مفعول تام باطراد نحو صدقته وحببيه وأردته فهو مصدق ومحبوب ومراد ومرجو، ولو قصد هذان الأمران من ذهلت ورغبت وطمعت وأعرضت لم يستغن عن الحرف كقولك ذهلت عنه ورغبت فيه وطمعت فيه وأعرضت عنه فهو مذهول عنه ومرغوب فيه ومطموع فيه ومعرض عنه فلا ينافى صوغ المفعول تاما بل ناقصا أى مفتقرا إلى حرف الجر فعلم بذلك لزومه وعدم تعديه كما علم بالتمام التعدى[1] .

أما المتعدى إلى الواحد بواسطة فهو كل فعل يطلب المفعول لكن على

---

(١) شرح التسهيل :٢/ ١٤٩ (المتن والشرح لابن مالك) تحقيق د/عبد الرحمن السيد و د/ محمد المختون

معنى حرف من حروف الخفض كمررت ومعناه أن الفعل يتعدى إلى المفعول به لكنه لم يقو قوة الضرب الأول فيصل إليه دون واسطة بل يحتاج إلى شيء يوصله إلى المفعول وواسطه يتعدى بها هي حرف الجر، وعلى ذلك فمفعوله مجرور لفظا بهذا الحرف منصوب محلا لأن فعلهُ متعدٍّ ، تقول : مررت بزيد وسرت إلى عمرو وغضبت على بكر، فالأفعال السابقة متعدية غاية الأمر أنها وصلت إلى مفعولها بواسطة الحروف المذكورة وهذا الضرب كثير أيضا فى اللغة العربية .

أما المتعدى إلى واحد بنفسه تارة وبالواسطة أخرى فهو كل فعل يطلب المفعول ويكون وصوله إليه بنفسه وبحرف الجر على حد سواء مثل نصح .

ومعناه أن الفعل تارة يتعدى إلى المفعول به بنفسه وتارة يتعدى إليه بواسطة حرف الجر تقول : نصحت زيدا فتعديه بنفسه ونصحت لزيد فتعديه بالحرف ، وهذا الضرب يحفظ ولا يقاس عليه .

فمن الأفعال المحفوظه فى ذلك: نصح ، تقول نصحت زيدا ونصحت لزيد وفى القرآن الكريم (إذا نصحوا لله ورسوله)[١] كما قرىء (إذا نصحوا الله ورسوله)[٢] ومنه شكر تقول شكرت زيدا وشكرت لزيد قال تعالى (رب أوزعنى أن أشكر نعمتك)[٣] ، وقال : (أن اشكر لى ولوالديك)[٤] ومنه ركب تقول ركبت السفينه وركبت فى السفينه قال

---

(١) سورة التوبة : ٩٠
(٢) هى قراءة أبى حيوة انظر البحر المحيط ٤٨٢/٥
(٣) النمل ١٩ والاحقاف ١٥
(٤) سورة لقمان ١٥

تعالى (والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينه)[١] وقال (فإذا ركبوا فى الفلك)[٢] ومنه سبح تقـــول سبحت الله وسجت لله قال تعالى (كى نسبحك كثيراً)[٣] وقال (سبح لله ما فى السموات والأرض)[٤] ومنه رجع تقول رجعت إليه ورجعته قال تعالى (ولما رجع موسى إلى قومه)[٥]. وقال (فرجعناك إلى امك)[٦] ومنه جاء تقول جئته وجئت به قال تعالى (وجاءوا آباهم عشاء يبكون)[٧] وقال (من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها)[٨] ومنه قرأ تقول قرأته وقرأت به قال تعالى (إقـــرأ كتابك)[٩] وقال الشاعر :

٢ — هن الحرائر لاربات أخمرة
سود المحاجر لا يقرأن بالسور[١٠]

ومن هـذا النوع ايضا الأفعال الآتيـة : وقف وهلك وكال ووزن واستعان واستغاث وصدق ومكن .

ولكن لم جعل هذا قسما برأسه ولم يجعل من القسمين السابقين ؟

قال ابن عصفور : «لأنه قد وجد أن الفعل يصل إلى المفعول تارة

---

(١) سورة النحل ٨
(٢) العنكبوت ٦٥
(٣) سورة طه ٢٣
(٤) سورة الحديد ١
(٥) سورة الأعراف ١٥٠
(٦) سورة طه ٤٠
(٧) سورة يوسف ١٦
(٨) سورة الأنعام ١٦٠
(٩) سورة الإسراء ١٤

(١٠) البيت من بحر البسيط نسب للمجنون ولذى الرمة ولكنه ليس فى ديوانهما ولكنه وجد فى شعر الراعى النميرى والقتال الكلابى (التذييل والتكميل ١/٦٩٨) والأخمرة جمع خمار وهو النقاب، والمحاجر جمع محجر وهو ما دار بالعين وبدا من البرقع وشاهده زيادة الباء فى المفعول والبيت فى معجم الشواهد ص ١٧٩

بنفسه وتارة بحرف جر ولم يستعمل أحدهما أكثر من الآخر أعنى أنه لم يقل نصحت زيدا أكثر من نصحت لزيد فيجعل وصوله بنفسه اصلا وحرف الجر زائدا ولا نصحت لزيد أكثر من نصحت زيدا فتجعل الأصل المجرور بحرف الجر ثم حذف الحرف فى الثانى فلما تساويا فى الاستعمال كان كل واحد منهما أصلا بنفسه »[١].

ثم قال ابن عصفور : « وزعم بعض النحويين أنه لا يتصور أن يوجد فعل يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر لأنه محال أن يكون الفعل قويا ضعيفا فى حال واحدة ولا المفعول محلا وغير محل للفعل فى حين واحد وهو الصحيح.

قال : فينبغى إذن أن يجعل نصحت زيدا وأمثاله الأصل فيه نصحت لزيد ثم حذف حرف الجر منه فى الاستعمال وكثر فيه الأصل والفرع لأن النصح لا يحل بزيد فإذا كان الفعل يحل بنفس المفعول ويوجد تارة متعديا بنفسه وتارة بحرف جر جعلنا الأصل وصوله بنفسة وحرف الجر زائد نحو مسحت رأسى ومسحت برأسى وخشنت بصدره وصدره لأن التخشين يحصل بالصدر والمسح يحل بالرأس »[٢] انتهى.

قال ناظر الجيش : وهذا الذى اختاره وقال إنه هو الصحيح هو الذى يقتضيه النظر وذلك لأن المتعدى من الأفعال هو الذى له متعلق يتوقف عقليته عليه ولا شك أن اللازم ليس كذلك أى ليس له متعلق يتوقف عقليته عليه ومحال أن يجتمع الأمران إذ الضدان لا يجتمعان والفرق بين

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير تحقيق صاحب جعفر أبو جناح ١/٣٠٠ (العراق ــ الموصل سنة ١٩٨٢م)

(٢) المرجع السابق (شرح الجمل ١/٣٠١)

ما يحل به الفعل وبين مالا يحل به الفعل واضح وقد عرفت أن هذا الأمر أيضا فاصل بين المتعدى واللازم[1] .

وجعل ابن أبى الربيع الذى يتعدى بنفسه تاره وبحرف جر أخرى ثلاثة اقسام قسم الأصل فيه حرف الجر ثم أسقط اتساعا نحو شكرت لزيد وزيدا وقسم عكسه نحو قرأت السورة وبالسورة، وقسم هما فيه أصلان نحو جئتك وجئت إليك فن قال جئتك لحظ قصدتك ومن قال جئت إليك لحظ وصلت إليك[2] !

ثم قال ابن عصفور : ويجوز فى الأنواع الثلاثة حـــذف المفعول اختصاراً واقتصاراً .

ومعناه أن الفعل المتعدى إلى واحد بأنواعه الثلاثة وهى المتعدى إلى المفعول بنفسه والمتعدى إليه بواسطة حرف الجر والمتعدى إليـه تارة بنفسه وتارة بحرف الجـر ، يجوز حذف المفعول فيها والاقتصار على الفعل والفاعل وحدهما وهذا الحذف على نوعين :

الأول : نوع يراد حذفه اختصارا وهو أن تريد المحذوف ،ومعناه أن يكون هناك دليل على الحذف وهذا الدليل إما مقالى أو حالى :

فن المقالى : أن يوجد المفعول به فى فعل قبل ذلك ثم يحذف فى الثانى اعتمادا على الأول كقوله تعالى (ما ودعك ربك وما قلى)[3] وقوله (ألم يجدك يتيماً فأوى ، ووجدك ضلالا فهدى ، ووجدك عائلا فأغنى)[4] المعنى وما قلاك ومثله ما بعده أى آواك وهداك وأغناك .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى) باب تعدى الفعل ولزومه

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع ٤٦٠/١ — ٤٦٢ بتلخيص

(٣) سورة الضحى ٣ (٤) سورة الضحى ٦ — ٨

وحذف هذه المفاعيل اختصارا إذ يعلم أنه ضمير المخاطب وهو الرسول ﷺ المذكور فى الفعل الأول .

ومن ذلك حذف عائد الموصول المنصوب وهو كثير فى القرآن الكريم قال تعالى (بيت طائفة منهم غير الذى تقول والله يكتب مايبيتون[١] أى يبيتونه ، ، ومن ذلك حذف مفعول المشيئه كقوله تعالى :

(ولو شاء ربنا لأنزل ملائكة)[٢] معناه لو شاء ربنا إنزال ملائكة بدل الرسل وقد دل عليه جواب لو المذكور .

ومن الحالى : أن يدل الحال على المفعول به فيحذف كدلالة المدح فى قول الشاعر وهو الحُطيئَة يصف إمرأة :

٣ — منعمة تصون إليك منها كصونك من رداء شرعبي[٣]
أى تصون الحديث لأن المرأة توصف بذلك .

ومنه قوله تعالى فى دعاء نوح عليه السلام (وإنى كلما دعوتهم لتغفر لهم)[٤] أى الذنوب بدليل (يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم)[٥] ومنه (قالوا ياموسى إما أن تلقى وإما أن نكون نحن الملقين[٦]

---

(١) سورة النساء : ٨١
(٢) سورة المؤمنون : ٢٤
(٣) البيت من بحر الوافر وهو للحطيئة من قصيدة فى مدح بنى عدى (ديوانه ص ١٣٨ دار صادر) وهو فى الشاهد يصف أمرأة بكتمان الحديث والشرعبي ضرب من ثياب اليمن ، وشاهده حذف المفعول به لدلالة الكلام عليه ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٢٩
(٤) سورة نوح من الآية ٧
(٥) سورة الأحزاب من الآية ٧١
(٦) سورة الأعراف آية رقم ١١٥

أى إما أن تُلقى عصاك وإما أن نكون نحن الملقين ما معنا .

الثانى : نوع يراد حـــذف المفعول فيه اقتصارا ومعناه ألا تريد المحذوف وإنما تريد إسناد الفعل إلى الفاعل دون أن يتعلق هذا الفعل بشىء وهو كثير ، ومنه قوله تعالى (كلوا واشربوا هنيئاً بما أسلفتم فى الأيام الخالية)[1] وقوله(يابنى آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد وكلوا واشربوا ولا تسرفوا)[2] وقوله تعالى (لم تعبد مالا يسمع ولا يبصر ولا يغنى عنك شيئاً) [3] وقوله (إذ قال لهم أخوهم نوح ألا تتقون [4] وقوله (ولكن أكثر الناس لايشكرون)[5] .

والمعنى فى الأمر أوقعوا هذا الفعل وفى غيره إسناد الفعل إلى صاحبه دون النظر إلى شىء يحل به ومفعول يقع عليه ،ومثل ذلك قول البحترى[6] مادحاً :

٤ــ شجوُ حُسادِهِ وغيظُ عِداة أن يَرَى مبصِرٌ ويسمعَ داعِى

---

(١) سورة الحاقة : ٢٤ (٢) سورة الأعراف : ٣١

(٣) سورة مريم : ٤٢ (٤) سورة الشعراء : ١٠٦

(٥) سورة البقرة : ٢٤٣

(٦) هو أبو عبادة الوليد بن عبيد بن يحيى الطائى شاعر كبير ولد بالشام سنة ٢٠٦ هـ ورحل إلى العراق ومدح الخليفة العباسى المتوكل ثم عاد إلى الشام وهو أحد الثلاثة الذين كانوا أشعر أبناء عصرهم وهم المتنبى وأبو تمام والبحترى له ديوان شعر كبير وفيه دراسات كثيرة توفى بمنبج سنة ٢٨٤ هـ (الإعلام للزركلى ١٤١/٩) .

(٧) البيت من بحر الخفيف وهو للبحترى من قصيدة يمدح بها المعتز بالله ديوانه حـ ٢ ص ٤٩٩ دار المعارف ــ الطبعة الثالثة) والبيت للاستئناس وليس للاحتجاج وشاهده تنزيل الفعل المتعدى منزلة اللازم

والمعنى أن يوجد ذو بصر وذو سمع فهذا يغيظ أعداءه لأنهم يتمنون فقد ذلك لينازعوا الممدوح الخلافة وجعل مطلق الرؤية والسمع كناية عن رؤية محاسن الممدوح وسماع أخباره .

وما ذكرته من الأمثلة لحذف المفعول إنما هو للنوع الأول وهو المتعدى بنفسه ، وأما المتعدى بحرف الجر ثم حذفه مع المجرور وكذلك مايتعدى بنفسه تارة وبحرف جر أخرى فأمثلته كثيرة : تقول فى الأول جلست إلى زيد وعجبت أى منه وتقول فى الثانى جئت زيداً وشكرت أى وشكرته .

(أحكام تخص الفعل المتعدى إلى واحد)

(ص) قال ابن عصفور (ويجوز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم على العامل قال الله تعالى : (إن كنتم للرؤيا تعبرون) وقد يجيء ذلك مع التأخير إلا أنه لا ينقاس عليه إلا فى ضرورة نحو قوله :

فلما أن توافقنا قليلا   أنخنا للكلاكل فارتمينا .

أى أنخنا الكلاكل .

وكذلك أيضاً يجوز حذف الخافض إن كان المفعول أنّ أو أنْ مع صلتهما تقول : عجبت من أنك قائم ومن أن يقوم زيد وإن شئت حذفت من ، وإن كان المفعول خلاف ذلك لم يجز حذفه إلا حيث سمع قالوا فرقته وفزعته أو فى ضرورة نحو قوله :

تمرون الديار ولم تعوجوا   كلا مكم على إذاً حرام

أى على الديار .

= فى إسناد الفعل للفاعل بقطع النظر عن المفعول فى قوله أن يرى مبصر ويسمع داعى البيت فى معجم الشواهد ص ٢٣٤

وإذا تعدى الفعل إلى المفعول ظاهرا لم يتعد إليه مع ذلك مضمرا لا تقول لزيد ضربته فأما قوله :

هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب

فالضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى يدرس الدرس).

(ش) : هذه ثلاثة أحكام خاصة بالفعل المتعدى إلى واحد بأنواعه الثلاثة يذكرها ثم بعد ذلك يأخذ فى الحديث عن المتعدى إلى اثنين وهذه الأحكام إجمالا هى كالآتى :

— جواز إدخال اللام على المفعول به إذا تقدم .

جواز حذف حرف الخفض إن كان المفعول به أن أو أن مع صلتهما.

— تعدى الفعل إلى المفعول به ظاهرا يمنع تعديه إليه مضمرا .

أما عن الحكم الأول وهو جواز إدخال اللام على المفعو به إذا تقدم فإننا نقول رتبة المفعول به إنما هى بعد الفعل والفاعل وعلى ذلك إذا جاء المفعول به فى مكانه فى رتبته فإن الفعل وهو أصل العوامل يكون حينئذ قويا فيعمل النصب فى مفعوله دون الحاجة إلى حرف جر .

فإذا تقدم المفعول به على عامله وأخذ مكانا غير مكانه فإن الفعل حينئذ يكون ضعيفاً فى العمل فيحتاج إلى حرف جر داخل على المفعول ولكن هذا الاحتياج ليس بالأصلى فقد يعمل الفعل فى المفعول المتقدم دون حاجة إلى الجار.

ومن أمثلة ذلك وهو كثير قول الله تعالى (بل الله فاعبد)[1] وقوله (أغير الله تدعون)[2] وقوله (وربك فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر)[3] .

---

(١) سورة الزمر : ٦٦ (٢) سورة الأنعام : ٤٠

(٣) سورة المدثر : ٣—٥

ومن أمثلة عمل الفعل فى المفعول المتقدم ومعه الجار وهو اللام خاصة قوله تعالى فى ألواح موسى (وفى نسختها هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون[١]) وأصله للذين هم يرهبون ربهم تقدم المفعول فاحتاج الفعل إلى لام التقوية ، ومنه أيضا قوله تعالى على لسان العزيز يطلب من حاشيته تفسير رؤياه :

(يا أيها الملأ أفتونى فى رؤياى إن كنتم للرؤيا تعبرون)[٢] أى تفسرون وأصله لو أخر إن كنتم تعبرون الرؤيا ثم قدم المفعول وأتى بلام التقوية وعلته أن العامل إذا عمل فى متأخر كان فى أقوى أحواله فإذا تقدم المعمول ضعف العامل عن العمل فاحتاج إلى اللام ، وإنما كان حرف الجر هو اللام خاصة لأن اللام للملك والاستحقاق ، والحدث وهو الفعل صار ملكا للمفعول فلا يحسن فيه غير اللام .

وعلى ذلك تقول : ضربت زيدا فإذا قدمت المفعول قلت زيدا ضربت ولزيد ضربت ، وإن لم تقدم المفعول وأتيت إبا للام كان ذلك شذوذا ومن ذلك قول الله تعالى (قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى تستعجلون)[٣] .

قال المبرد : معناه ردفكم ، وتقول لزيد ضربت إذا قدمت المفعول لتشغل اللام ما وقعت عليه فإن أخرته فالأحسن ألا تدخلها ، ومن ذلك أيضا قول الشاعر :

٥ — فلما أن توافقنا قليلا أنخنا للكلاكل فارتمينا[٤]

---

(١) سورة الأعراف : ١٥٤ .

(٢) سورة يوسف : ٤٣ .

(٣) سورة النمل : ٧٢ .

(٤) البيت من بحر الوافر وهو فى معجم الشواهد ص ٣٨٤ مجهول

أى أنخنا الكلاكل وهى الصدور فزاد اللام شذوذا لأن الفعل يتعدى بدونها إلى المفعول كما أن المفعول به متأخر ، انتهى كلام المبرد[1] .

ومثله قول ابن ميادة[2] مادحاً :

٦ — وملكت ما بين العراق ويثرب
ملكا أجار لمسلم ومعاهد[3]

يريد أجار مسلما ومعاهدا فزاد اللام .

أما عن الحكم الثانى وهو جواز حذف حرف الجر إن كان المفعول به أن أو أن مع صلتها فإننا نقول :

إن من أنواع الفعل المتعدى إلى واحد نوع يتعدى إليه بواسطة حرف الجر (كما قلنا) فكأن مدخول حرف الجر هو المفعول به ، ولكن لما لم يقو الفعل قوته فى النوع الأول احتاج إلى حرف جر يتقوى به وهذا الحرف قد يكون إلى كقولك : سرت إلى زيد وقد يكون من كقولك عجبت منه وقد يكون الباء كقولك مررت به وقد يكون غير ذلك

= القائل ولكنه منسوب فى غيره إلى عبد الشارق بن عبد العزى وقيل لسلمة بن الحجاج الجهنى وشاهده واضح وهو زيادة اللام فى مفعول الفعل المتعدى وانظر البيت فى ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٦٧

(١) المقتضب : ٣٧/٢ تحقيق الشيخ محمد عضيمة .

(٢) انظر ترجمته فى ص ٢٤٩ من الجزء الأول .

(٣) البيت لابن ميادة الرماح بن أبرد وهو من بحر الكامل من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان والمعاهد هو الذمى وشاهده زيادة اللام فى المفعول به مع الفعل المتعدى والبيت فى معجم الشواهد ص ١٢٦

كقولك غضبت عليه ولا يجوز سقوط الحرف أبدا فتقول : مررت زيداً وعجبته لأن الفعل يتقوى به فيتعدى إلى المفعول بواسطته .

إلا أنهم أجازوا سقوط هـــذا الحرف إن كان المفعول به مصدراً مؤولا من أن « المشددة » ومعموليها أو كان مصدرا مؤولا من أن « المخففة » مع مدخولها وهو الفعل المتصرف ماضيا كان أو غيره ، فإذا كان المفعول كذلك جاز دخول حرف الجر عليه وجاز حذفه تقول عجبت من أنك قائم ومن أن قمت كما تقول : عجبت أنك قائم وأن قمت وتقول غضبت لأنك مهمل ولأن أهملت ، كما تقول غضبت أنك مهمل وأن أهملت بدخول حرف الجر والاستغناء عنه ، وقد جاء القرآن الكريم بالاستعمالين قال تعالى (يا أيها النبى إذا جاءك المؤمنات يبايعنك على ألا يشركن)[١] فذكر الحرف ، ومنه (وبشر الذين آمنوا أن لهم قدم صدق عند ربهم)[٢] أى بأن لهم فحـــذف الحرف ومنه قوله (إذ همت طائفتان منكم أن تفشلا)[٣] أى بأن تفشلا فأسقط الحرف أيضا .

وحذف حرف الجر مع أن أو أن مطرد قياسا قال ناظر الجيش :

« والمسوغ لاطراد الحذف مع أن وأن طولها بالصلة والطول يستدعى التخفيف قاله ابن عصفور »[٤] .

---

(١) سورة الممتحنة آية : ١٢ .

(٢) سورة يونس آية : ٢ .

(٣) سورة آل عمران آية : ١٢٢ .

(٤) شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد فى شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش محمد بن يوسف (ت ٧٧٨ هـ) مخطوط بدار الكتب المصرية وتوجد نسخ منذ زمن فى تركيا والمغرب ، حقق ناقصا بكلية اللغة العربية فى عدة رسائل .

ويشترط لجواز حذف الجار مع أن وأن أن يكون متعينا فلو لم يتعين امتنع الحذف فإذا قلت رغبت أن أتزوج فلا يجوز الحذف لأنه لايدرى هل المعنى رغبت فى الزواج أو رغبت عن الزواج فكان لابد من وجود الحرف ليتعين المراد .

وقد جاء الحذف مع اللبس فى قول الله تعالى «وترغبون أن تنكحوهن»[1] فقدره بعضهم عن أن تنكحوهن ففيه زهد عن الزواج وقدره آخرون فى أن تنكحوهن ففيه رغبة فى الزواج ولكن المعنيين مرادان ، ومن هنا جاز الحذف لقصد الإبهام فمن قدر الحرف المحذوف عن قال : إن الزهد عن الزواج لفقرهن وقبحهن ومن قدره فى قال: الرغبة فى الزواج لمالهن وجمالهن كأنه قال : لا يكن همكم الأشياء المذكورة وإنما أزهدوا عنهن لذواتهن أو ارغبوا فيهن لذواتهن .

وإذا وجد الجار داخلا على أن أو أن كان عاملا فى المصدر بمقتضى وجوده فيكون حينئذ مجرورا ، وإذا حذف جاز أن يكون المصدر فى موضع النصب بمقتضى حذفه وجاز أن يكون فى موضع الجر بمقتضى تقديره ، والأول مذهب سيبويه والفراء[2] وهو الأصح لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل فالأكثر عند حذف حرف الجر ألا يبقى عمله البتة ويكون إعراب ماحذف منه الحرف على حسب الطالب للموضع فإن كان الموضع يقتضى رفعا رفع الإسم نحو مافى الدار من أحد أى أحد وإن كان الموضع يقتضى نصبا نصب الإسم نحو مارأيت من أحد أى أحداً ومثله الموضع الذى نحن فيه .

---

(١) سورة النساء : ١٢٧

(٢) والثانى مذهب الخليل والكسائى كما سنذكره (إشرح التسهيل : ٢/١٥٠ ، حاشية الصبان ٢/٩٢) .

وأما الثانى وهو أن يكون المصدر فى موضع الجر بمقتضى تقرير الحرف وأن حذفه لطول الصلة فهو مذهب الخليل والكسائى والأخفش وقد عللوه بأن المقرر كالموجود وأن الأصل تعدى الفعل فيه بالحرف وأن حذفه مع أن وأن إنما جاء لطول الصلة التى أوجبت التخفيف بدليل ظهور الجر فى التابع فى مثل قول الشاعر وهو الفرزدق :

٧ — وما زرت ليلى أن تكون حبيبة
إلى ولا دين بها أنا طالبه[1]

فقال دين بالجر عطفا على موضع أن فدل على أنه مجرور الموضع .

فإن لم يكن المفعول الداخل عليه حرف الجر مصدرا مؤولا مع أن أو أن لم يجز حذف الحرف مطلقا فإن حذف ثم نصب المفعول كان الحذف شاذا لضعف الفعل فإن حذف الحرف وبقى المفعول على جره كان أشذ لحذف العامل الضعيف وبقاء عمله ، وسواء نصب المفعول أم بقى على جره فإن ذلك يجب أن يكون مقصورا على السماع لا يتعداه إلى غير ذلك :

فمثال الأول وهو حذف الجار ونصب المفعول قول جرير معاتبا :

٨ — تمرون الديار ولم تعوجوا
كلامكم على إذا حرام[2]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة قصيرة للفرزدق (ديوانه حـ ١ ص ١٠٠ مطبعة دار الكتاب العربى وفى كتب النحو ليلى وهى فى الديوان سلمى ، وشاهده قوله ولا دين حيث جاء مجرورا بالعطف فدل على أن المعطوف عليه وهو المصدر المؤول من أن ومدخولها مجرور وأن حذف الجار والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٣

(٢) البيت من قصيدة لجرير وهو فى الغزل (ديوان حـ ١ ص ٢٧٨ =

يريد على الديار وقول الآخر وهو عروة بن حزام :

٩ — تحن فتبدى ما بها من صبابة
وأخفى الذى لولا الأسى لقضانى[1]

يريد لقضى على ، وقول الثالث :

١٠ — ما شُقّ جيب ولا ناحتك نائحة
ولا بكتك جياد غير أسلاب[2]

= دار المعارف وشاهده قوله تمرون الديار حيث سقط حرف الجر ثم نصب المفعول وذلك شاذ ، وخروجا من الشذوذ روى البيت : مررتم بالديار وفى القاموس : عاج عوجا ومعاجا أقام لازم ومتعـــد ووقف ورجع وعطف رأس البعير بالزمام ، والبيت فى ديوان جرير هكذا (أتمضون الرسوم ولاتحيا) وفيه نفس الشاهد أى على الرسوم ، والبيت فى معجم الشواهد صـ ٣٥٠

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة لعروة بن حزام العذرى وقبله :

فمن يك لم يغرض فإنى وناقتى   بحجر إلى أهل الحمى غرضان

يقال غرِض كفرح فهو غرض كفرح أى اشتاق والغرض هو الشوق ، وتحن من : حنين وفاعله ضمير الناقة ، والأسى بضم الهمزة جمع أسوة من التأسى وهو الاقتداء وشاهده حذف حرف الجر من الفعل المتعدى بالجار وهو شاذ وأصله لقضى على والبيت فى معجم الشواهد صـ ٣٩٧

(٢) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول ، وشاهده قوله : ولا ناحتك حيث حذف الجار ثم عدى الفعل إلى المفعول بدونه والتقدير ناحت عليك ويروى قامتك وأصله قامت عليك وفى القرآن : وإذا كالوهم أو وزنوهم وأصله كالوا لهم أو وزنوا لهم والبيت فى الضرائر لابن عصفور صـ ١٤٦ وفى معانى القرآن للفراء ٢١٥/١ وليس فى معجم الشواهد .

يريد ناحت عليك :

وتقول العرب : فرقته وفزعته وأصله فرقت منه وفزعت اليه .

ومثال الثانى وهو حذف الجار وبقاء المفعول مجرورا وهو أشذ قول الشاعر وهو الفرزدق :

١١ — إذا قيل أى الناس شر قبيلة
أشارت كليبٍ بالأكف الأصابع[١]

أى إلى كليب فحذف الجار وأبقى عمله وقول الآخر :

١٢ — وكريمة من آل قيس ألفته
حتى تبذخ فارتقى الأعلام[٢]

أى إلى الأعلام فحذف الجار وأبقى عمله :

وقول أعرابى وقد سئل عن حاله :

كيف أصبحت عافاك الله؟ فقال: خيرٍ والحمد لله يريد أصبحت على خير

ومثل ابن مالك للنوع الأول الذى حذف جاره ثم نصب المفعول بقول الله تعالى (لاقعدن لهم صراطك المستقيم)[٣]. أى : على صراطك .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة طويلة فى الفخر والهجاء للفرزدق (ديوانه ٤٤/٢) وشاهده حذف الجار وبقاء عمله ففيه شذوذ وذلك فى قوله : أشارت كليب والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢١.

(٢) البيت من بحر الكامل وهو فى المدح لشاعر مجهول والتاء فى كريمة للمبالغة وليست للتأنيث وقد منع قيسا من الصرف بلا سبب ومعنى ألفته أى صحبته وتبذخ أى اغتنى والاعلام : الجبال وشاهده قوله : فارتقى الاعلام بميم مكسورة فهى مجرورة بحرف جر محذوف وهو إلى ففيه شذوذ حذف الجار ثم بقاء عمله والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٦.

(٣) سورة الاعراف : ١٦

وقوله : (أعجلتم أمر ربكم)[1] أى : من أمر ربكم[2]

قال ناظر الجيش مقررا ومدافعا : « أوهم هذا التمثيل أن حذف الحرف فى الآيتين الشريفتين محكوم بشذوذه وليست هذه عادته فى الكتاب العزيز ، والحكم بالشذوذ فى ذلك صعب شديد ولا يبعد أن يكون الفعلان ضمنا معنى ما يتعدى بنفسه وأجريا مجراه فضمّن لأقعدن معنى لأرصدنّ وأعجلتم معنى أسبقتم »[3] .

وعلى هذا التخريج وهو تضمين الفعل المتعدى بحرف معنى فعل متعد بنفسه تخرج هذه الآيات ، أو يقال هى منصوبة على نزع الخافض وهى قوله (ومن تطوع خيرا فإن الله شاكر عليم)[4] أى بخير فضمنه معنى فعل وقوله (وإن عزموا الطلاق فإن الله سميع عليم)[5] أى على الطلاق فضمنه معنى نووا ومنه (واقعدوا لهم كل مرصد)[6] أى على كل مرصد ومنه (واستبقا الباب)[7] أى إلى الباب ومنه (ولكن لا تواعدوهن سرا)[8] أى على سر قال صاحب الخزانة[9] : « وعدّ ابن عصفور حذف الجار وإيصال الفعل إليه ضرورة ثم قال والصحيح ما ذهب إليه الشارح المحقق (يقصد الرضى شارح الكافيه) بدليل ما أورده من الآيات » انتهى أى الصحيح تضمين اللازم معنى المتعدى .

---

(١) سورة الأعراف / ١٥٠

(٢) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ صـ ١٤٨

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش باب تعدى الفعل ولزومه (الجزء الثانى) .

(٤) سورة البقرة ١٥٨ (٥) سورة البقرة ٢٢٧

(٦) سورة التوبة ٥ (٧) سورة يوسف ٢٥

(٨) سورة البقرة ٢٣٥ (٩) خزانة الأدب جـ ٩ ص ١١٩

الحكم الثالث :

وهو أن تعدى الفعل إلى المفعول به ظاهرا يمنع تعديه إليـــه مضمرا ومعناه أنك إذا قدمت المفعول وأدخلت عليه اللام فقلت: «لزيد ضربت» فلا يجوز أن يصل ضميره حينئذ للفعل فلا تقول لزيد ضربته لأنه لا مفر من أن يكون لزيد متعلقا بالفعل بعده وهو العامل فيه مع أنه قد عمل فى ضميره .

فإن حذفت اللام ورفعت زيدا على الإبتداء أو نصبته على المفعولية بفعل آخر يفسره ما بعده جاز ذلك ولم يقع المحظور وهو عمل الفعل فى الإسم مرتين من جهة واحدة وهى المفعولية ، وقد يجوز أن يعمل الفعل فى الإسم مرتين من جهتين فالبدل والمبدل منه كأن تقول: ضربته زيدا ، أما فى المسألة المذكورة وهى: «لزيد ضربته» فقد عمل الفعل فى الإسم مرتين من جهة واحدة . وأما قول الشاعر:

١٣ — هذا سراقة للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب[1]

فظاهره أنه أعمل الفعل فى الإسم الواحد مرتين: ظاهر مقترن باللام وضمير ذلك الظاهر (للقرآن يدرسه) وخرج على أن الضمير ليس ضمير الإسم السابق بل هو ضمير عائد على المصدر المفهوم من الفعل أى يدرس الدرس ، ومثله فى عود الضمير على المصدر المفهوم من الفعل قوله تعالى

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى الهجاء لشاعر مجهول بل هو من الخمسين المجهولة القائل عند سيبويه ، والرشا بالضم أو الكسر جمع مفرده رشوة بالحركات الثلاث فى الراء وشاهده عمل الفعل فى الإسم الظاهر وضميره وهو شاذ وخرج على ماذكر فى الشرح، والبيت فى معجم الشواهد ص٤٧

(فمن يكفر بعد منكم فإنى أعذبه عذابا لا أعذبه أحداً من العالمين)[1] ، أى لا أعذب العذاب أحدا من العالمين،وقوله وهو ضمير منفصل:(أعدلوا هو أقرب للتقوى)[2] أى:العدل .

(الأفعال المتعدية إلى إثنين ـ نوعاها ـ عددها ـ بعض أحكامها)

(ص) قال ابن عصفور :

(والمتعدى إلى إثنين نوعان : داخل على المبتدأ والخبر وما ليس كذلك : فالداخل عليهما ظننت إذا لم تكن بمعنى اتهمت بل يقينا أو شكا مع ترجيح أحد الطرفين ، وعلمت إذا لم تكن بمعنى عرفت ، ووجدت بمعناها ، وحسبت وخلت إذا كانتا بمعنى ظننت الشكية ، وزعمت الاعتقادية ، ورأيت بمعنى علمت أو ظننت ،وظننت بمعنى الشكية،وجعل بمعى صير ، ووهب بمعنى جعل ، وما كان من الأفعال متعديا إلى ثلاثة إذا بنى للمفعول صار من هذا الباب .

وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون مبتدأ ، ومفعولها الثانى كل ما صلح أن يكون خبرا لـ (كان) .

ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولين إختصارا واقتصارا فمن الاختصار قول الكميت :

بأى كتاب أم بأية سنة ترى حبهم عارا على وتحسب؟

أى وتحسب حبهم عارا على .

ومن الاقتصار قولهم :«من يسمع يخل»أى:تقع منه خيلة،فأما حذف أحدهما فلا يجوز اختصارا ويجوز إقتصارا فى ضعف من الكلام ومنه قول عنترة :

---

(١) سورة المائدة/ ١١٥ (٢) سورة المائدة/ ٨

ولقد نزلت فلا يظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم

أى فلا تظنى غيره واقعاً منى) .

هذا هو حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين بعد أن تحدث عن الأفعال التى تتعدى إلى مفعول واحد وبين أضربها .

قسم ابن عصفور الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلى نوعين :

— نوع يدخل على مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر ، وهو ظن وأخوتها .

— نوع يدخل على مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر وهو أعطى وما شابهها . وحديثه فى هذا الموضع عن النوع الأول .

والحاصل أنه — تابعاً لسيبويه — تحدث فى هذا الباب وهو باب الأفعال المتعدية عن ظن وأخوتها لأنها أفعال تتعدى إلى مفعولين اثنين ، وكان قد تحدث قبله عن أفعال تتعدى إلى واحد .

وسيأتى حديثه بعد عن أفعال تتعدى إلى ثلاثة وهو بفعله ذلك يكون قد رتب الأبواب ترتيبا ونظمها تنظيما .

أما ابن مالك فقد تحدث عن هذا النوع من الأفعال وهو المتعدى إلى اثنين أصلها المبتدأ والخبر عند حديثه عن نواسخ الابتداء ، وقد اعتل لذلك بعلة كبيت العنكبوت يقول :

أفعال هذا الباب هى النوع الثالث من نواسخ الابتداء وآخر بابها لأن جزأى الإسناد فيه مستويان فى النصب كما هما فى باب الابتداء مستويان فى الرفع فجعلا طرفين فى الترتيب واكتنفا بابى كان وإن لأن أحد الجزأين

فيهما مرفوع والآخر منصوب فلم يفترقا[1] .

ومع ذلك فلا نملك إلا أن نقول كما قال تعالى : « ولكل وجهة هو موليها »[2] .

وحديث ابن عصفور عن هذا النوع من الأفعال طويل ، لأنه قد جمع فيه كل نافرة وشاردة وأمسك منه بكل صادرة وواردة فجاء حديثه شاملا ، جامعاً تنال منه بغيتك ، وتروى به غلتك ، وقد لا تجد ماء فى غير هذا النهر ، ولا تتعلم الغوص بعيداً عن هذا البحر وهو الكتاب الذى بين يديك .

تحدث ابن عصفور عن عدد هذه الأفعال وعن معناها وعن مدخولها من أنواع الأسماء وعن حذف معموليها ومتى يجب إعمال هذه الأفعال ، ومتى يلغى العمل ومتى يجوز الوجهان كما تحدث عن جواز الفصل بين معموليها بضمير الفصل وعن التعليق فى هذه الأفعال وهو ترك العمل لفظاً دون محلا وعن هذه الأشياء التى توجب ترك العمل وعن موقع الجملة بعد التعليق وهو حديث طويل إذا تذرعت فيه بالصبر وسهرت حتى الفجر فلا شك أنك بالغ ما تريد إن شاء الله .

ثم نقول : إذا دخلت ظن وأخواتها بعد إسنادها إلى فاعليها على الجملة الاسمية فانها تعمل النصب فى الاسمين ، وهنا سؤال وهو : كيف عملت النصب فى الجملة والجملة ليست محلا لتأثير العوامل ؟

والجواب أنهم قالوا : إن حق هذه الأفعال المذكورة فى هذا الباب ألا تعمل لأن كل عامل يدخل على الجملة فإنه لا يعمل فيها نحو قولك : قال : زيد عمرو منطلق ، وقرأت (الحمد لله رب العالمين)[3] .

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٧٢ (٢) سورة البقرة : ١٤٨

(٣) سورة الفاتحة : ٢

ولكنهم قالوا : إن هذه الأفعال شبهت بأفعال باب أعطيت فى أنها أفعال كما أن تلك أفعال وتطلب اسمين كطلبها .

فلذلك نصبت المفعولين قالوا : وإنما لم تشبه قال وقرأت بأعطيت فينصب بها لأن ظننت وأخواتها لا يليها إلا اسمان أو ما هو بمنزلتهما كما أن أعطيت وأخواتها لا تطلب إلا اسمين ، أما قال وقرأت فقد يليها الجملة الفعلية نحو قال زيد قام عمرو .

وقرأت (اقتربت الساعة)[1] فكانت ظننت وأخواتها أشبه بأعطيت وأخواتها من قلت وقرأت وأمثالهما قالوا : ولكون حق هذه الأفعال ألا تعمل انفردت بجواز الإلغاء لأن فى ذلك رجوعاً إلى الأصل .

قال ناظر الجيش : ولم يظهر لى كون هذه الأفعال إنما عملت لشبهها بأعطيت لان الشبه الذى ذكروه من وقوع اسمين بعدها لا أثر له فى استحقاق العمل بوجه ، وقد يقال إن هذه الأفعال لما أحدثت النسبة التى بين الإسمين الواقعين بعدها يقيناً أو ظنا كان لها تسلط على النسبة لتعلقها بها فاستحقت التأثير فيما تعلقت به كما استحق أعطيت التأثير فى زيد درهم إذا قلت : « أعطيت زيداً درهما » لتعلقها بها ، لكن النسبة لا يظهر للفاعل أثر فيها فجعلوا تأثير الأفعال المذكورة فى المنتسبين الواقعين بعدها دليلا على تعلقها بالنسبة وأنها أحدثت فيها أمراً لم يكن قبل[2] .

وقال ابن هشام : ومذهب سيبويه أن مادخل مع الجملة عما أصله وشأنه أن يدخل على المفرد فالجملة تبقى معه على حالها حكاية لأنها بجملتها تنزلت

---

(١) سورة القمر : ١

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط بدار الكتب المصرية) ج٢ باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر .

منزلة المفرد فالإسم فيها والفعل أحد جزأيها يتنزل منزلة بعض الكلمة، والعامل لا يعمل فى بعض الكلمة فبقيت على إعرابها حكاية ، والذى ليس من شأنه أن يدخل على مفرد مثل كان وأخواتها وإن وأخواتها وظن وأخواتها يصير مثل الفعل الداخل على اثنين فما كان فعلا جرى مجرى الأفعال لأجل الشبه وما كان غير فعل عمل بالتشبيه أو لم يعمل بحكم أصله .

هذا مذهب سيبويه والنحويين المتقدمين .

قال : وقد رأينا العامل اللفظى يزيل الابتداء نحو زيد قام ، إذا قدمت الفعل رفعت الإسم ولم تشغله بضميره كما يعمل إذا تأخر ، ولذلك ما يدخل عليه طالباً له من جهة وللخبر من جهة يخلع الابتداء ويستأثر بالعمل لأنه أقوى منه ، وإذا عملت الحروف نحو : إن وأخواتها وما ولات ولا فى هذه الجملة بما أدت معانيها فيها فالفعل أولى بالعمل وأوجب ألا يجوز فيه غير ذلك(١) .

وقد اختلف النحاة فى عدد هذه الأفعال التى تنصب المفعولين وكان ابن عصفور أقلهم عدداً لها فلم يتجاوز بها التسعة أما ابن مالك فقد أربى بها على العشرين ، كما أدخل غيره فيها عدداً غير ذلك ، حتى جاوزت الثلاثين .

عدّ ابن عصفور هذه الأفعال كالآتى : ظن ، وعلم ، ووجد، وحسب ، وخال ، وزعم ، ورأى ، وجعل ، ووهب .

ووضع شرطاً لكل فعل حتى يكون من أفعال هذا الباب وعدها ابن مالك هكذا : التسعة التى ذكرها ابن عصفور وزاد عليها : حجا ،

---

(١) المرجع السابق .

وعد ، وهب ، وألفى ، ودرى ، وتعلم ، وصير ، وما رادفها من جعل ، ورد ، وترك ، وتخذ ، واتخذ ، ووضع ضابطا لأفعال هذا الباب فقال :

كل فعل لا يغنى مرفوعه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب كان ، وكل فعل لا يغنى منصوبه عن مخبر به صالح للتعريف والتنكير أو جملة تقوم مقامه فهو من باب ظن[1] .

وجعل غيرهما من أفعال هذا الباب : رأى الحلمية وسمع الواقعة على اسم عين وضرب مع المثل أو سمه ومع غيره وعرف وأبصر وأصاب وصادق .

وقد يعد من أفعال هذا الباب ما ينصب مفعولين لكن علق عن العمل بالاستفهام أو النفي مثل نظر وسأل وبين وفكر وتفكر وبلى يبلو وآذن ، كما سنبينه ونمثل له فيما بعد .

(معانى هذه الأفعال)

لم تخرج معانى هذه الأفعال التى تنصب المفعولين عند ابن عصفور أو غيره عن أربعة معان :

مايفيد الظن وحده وهو زعم عند ابن عصفور وحجا وجعل وعد وهب عند غيره .

— ما يفيد اليقين وحده وهو علم ووجد عند ابن عصفور وألفى ودرى وتعلم بمعنى أعلم عند غيره .

— ما يفيد الظن واليقين معا وهو ظن وحسب وخال عند ابن عصفور وكذلك عند غيره .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٧٦/٢

ـ ما يفيد التصيير وهو جعل وهب عند ابن عصفور وصير ورَدّ وترك وتخذ واتخذ عند غيره .

أما أمثلة هذه الأفعال من الكلام العربى الفصيح فقد امتلأ القرآن الكريم وكثر كثرة ببعض أفعالها بل بأكثرها مما عده ابن عصفور وماعده غيره وما خلا من القرآن وجدت له شواهد غزيرة من كلام العرب .

قال الشيخ عضيمة فى ذلك : « ليس فى القرآن تعلم بمعنى أعلم ولا حجا ولا عـــد ولاهب ولاخال وليس فى القرآن صير ولاوهب الناصبة لمفعولين »(١) وما نفاه الشيخ قد جاء غيره كثيرا .

وسنأخذ فى التمثيل لأفعال هـذه الباب بترتيب معانيها الأربعة التى ذكرت وسنمثل لما ذكره ابن عصفور أولا ثم نتبعه بما ذكره غيره وأثناء التمثيل لكل فعل نذكر شرط استعماله فى هذا الباب .

أولا : ما يفيد الظن وحده وهو (زعم) عند ابن عصفور وحجا وجعل وعد وهب عند غيره ، أما زعم فشرط استعماله فى هـذا الباب أن يكون مقصودا به الاعتقاد ومن أمثلته قوله تعالى (زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا)(٢) وقوله (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك)(٣) .

وقد سد المصدر فى الآيتين مسد المفعولين ومنه قول الشاعر

---

(١) دراسات لأسلوب القرآن الكريم (الشيخ محمد عضيمة ـ دار الحديث) القسم الثالث الجزء الثانى ص ٣٥٤

(٢) سورة التغابن : ٧

(٣) سورة النساء : ٦٠

١٤ — زعمتنى شيخا ولست بشيخ
إنمـــا الشيخ من يدب دبيبا[١]

وخرج بالاعتقاد ما إذا قصد بزعم غيره ، كأن تأتى بمعنى كفل وضمن فهذه تتعدى لواحد ومنه قوله تعالى (وأنا به زعيم)[٢] ومن أمثلة حجا الظنية قول الشاعر وهو تميم بن أبى مقبل :

١٥ — قد كنت أحجو أبا عمرو أخا ثقة
حتى ألمت بنـا يوما ملمـات

أى أظنه كذلك .

ولحجا استعمالات أخرى لا تهمنا الآن حيث تأتى بمعنى قصد ورد وساق .

ومن أمثـــلة جعل الظنية قوله تعالى (وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا)[٤].

---

(١) البيت من بحر الخفيف قاله أبو أمية الحنفى كما فى مراجعه وشاهده قول زعمتنى شيخا حيث جاءت بمعنى ظن فنصبت مفعولين والباء فى بشيخ زائدة فى خبر ليس ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٣٣

(٢) سورة يوسف من الآية : ٧٢

(٣) البيت من بحر البسيط وهو لتميم بن أبى مقبل كما فى مراجعه وهو فى العتاب وشاهده استعمال حجا بمعنى ظن معنى وعملا ومفعولها الأول أبا عمرو والثانى أخا ثقة والملمات: النوازل ومراجع البيت كثير مذكورة فى معجم الشواهد ص ١٣٠

(٤) سورة الزخرف من الآية : ١٤

أى اعتقدوهم والصحيح أن جعل تستعمل من أفعال هذا الباب لكن بمعنى صير وهو الكثير كما ذهب إليه ابن عصفور .

ومن أمثلة عد قول الشاعر وهو أبو دؤاد الإيادى[1] :

١٦ — لا أعد الإقتار عدما ولكن
فقد من قد فقدته الإعدام[2]

ومن أمثلة هب قول الشاعر :

١٧ — فقلت أجرنى أبا مالك
وإلا فهبنى امرءا هالكا[3]

---

(١) بكسر الهمزة وهو جارية بن الحجاج الإيادى المعروف بأبى دؤاد شاعر جاهلى كان من وصاف الخيل المجيدين له ديوان شعر (الأعلام ٢/٩٤)

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو لأبى دؤاد الإيادى كما فى مراجعه وشاهده قوله : لا أعد الأقتار عدما حيث جاءت عد كظن معنى وعملا ومثله قول الآخر :

تعدون عقر النيب أفضل مجدكم
بنى ضوطرى لولا الكمى المقنعا

والإقتار هو الفقر وهو فى معنى العدم والمعنى ليس الفقر عدم المال ولكنه فقد الأصحاب والأهل وبيت الشاهد فى معجم الشواهد ص ٧٠

(٣) البيت من بحر المتقارب قائله عبد الله بن همام السلولى وهو فى الإغاثة وطلب النصر وأبا منادى بنداء محذوف وشاهده استعمال (هب) ناصبة لمفعولين مثل ظن وأخواتها وهى لا تنصب المفعولين إلا بلفظ الأمر فهى فعل جامد والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٦

وهى من الأفعال التى زادها ابن مالك يقول : ومما يتعين التحاقه بهذه الأفعال هب بمعنى ظن ولا تتصرف ثم أنشد البيت السابق[١] .

ورد ذلك ابن عصفور واحتج له يقول : وزاد بعض النحويين فى هذا الباب هب بمعنى ظن نحو هب زيدا شجاعا ولا حجة فى شىء من ذلك لأن شجاعا حال والدليل على ذلك التزام التنكير فيها لا تقول هب زيدا الشجاع[٢] .

وحكم باحث بينهما فقال :

وما ذهب إليه ابن عصفور من عدم إلحاق هذا الفعل بأفعال هذا الباب أحق وأولى ثم حكى دليل ابن عصفور له[٣].

ثانياً : ما يفيد لليقين وحده وهو علم ، ورأى ، ووجد عند ابن عصفور ، وألفى . ودرى ، وتعلم بمعنى أعلم عند غيره .

فمن أمثلة علم قول الله تعالى (فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار)[٤] :

ومنه قول الشاعر :

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك ٥٤٥/٢ (السعوديه)

(٢) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٠١/١

(٣) مسائل الخلاف بين ابن عصفور وابن مالك ص ٢٤٢ (ماجستير د/ محمد مكى) .

(٤) سورة الممتحنة : ١٠

١٨ — علمتك الباذل المعروف فانبعث
إليك بى واجفات الشوق والأمل[١]

قالوا : وشرط استعمالها فى هذا الباب ألا تكون بمعنى عرف فإن كانت بمعناها تعدت إلى مفعول واحد مثلها ومن ذلك قول الله تعالى : (قد علم كل اناس مشربهم)[٢] وقوله : (وآخرين من دونهم لا تعلمونهم الله يعلمهم)[٣] أى لا تعرفونهم ولا يجوز غير ذلك .

فإن جاء بعدها أن المخففة أو المشددة احتملت أن تكون بمعنى اليقين فيكون المصدر سادا مسد المفعولين واحتملت أن تكون بمعنى عرف ويكون المصدر سادا مسد المفعول الواحد ومن ذلك قول الله تعالى : (علم أن سيكون منكم مرضى)[٤] وقوله : (علم الله أنكم كنتم تختانون أنفسكم)[٥] وكذلك الأمر إن علقت عن العمل كقوله تعالى:(ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين أحصى)[٦] ومن أمثلة رأى التى تفيد العلم واليقين قول الله تعالى:(كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى)[٧] أى رأى نفسه استغنى وقوله : (ما نراك إلا بشراً مثلنا)[٨] ومنه قول الشاعر وهو خداش ابن زهير[٩] :

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى المدح لشاعر مجهول ، والمعروف — بالنصب — مفعول به ، ويجوز جره بالاضافة و(بى) متعلق بالفعل قبله ، وإليك حال، وشاهده استعمال (علم) ناصبه لمفعولين لأنها من أفعال اليقين. والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١٣

(٢) سورة البقرة : ٦٠
(٣) سورة الأنفال : ٦٠
(٤) سورة المزمل : ٢٠
(٥) سورة البقرة : ١٣٥
(٦) سورة الكهف : ١٢
(٧) سورة العلق : ٧،٦
(٨) سورة هود : ٢٧
(٩) شاعر جاهلى انظر ترجمته فى الجزء الأول ص ٩٩٢

١٩ — رأيت الله أكبر كل شيء
محاولة وأكثرهم جنوداً[1]

ويخرج برأى التى تفيد العلم واليقين رأى التى بمعنى الإبصار فإنها لاتنصب إلامفعولا واحداً والأولى أداتها القلب والثانية أداتها العين.

ومن أمثلة رأى التى تفيد الإبصار قوله تعالى : (فلما جن عليه الليل رأى كوكباً)[2] وقوله : (ثم بدا لهم من بعد مارأوا الآيات)[3].

ولكن إذا وجد المفعولان صريحين بعد رأى فيقال: تحتمل معنى العلم فينتصب الإسمان على المفعولين ويقال تحتمل معنى الإبصار فينصب الأول مفعولا به والثانى حالا .

وكذلك إذا دخلت رأى على أن المخففة أو المشددة فيقال المصدر سد مسد المفعولين أو مسد المفعول الواحد على ما بينا فمثال الأول وهما الإسمان الصريحان قول الله تعالى : (وترى كل أمة جاثية)[4] فجاثية مفعول ثان أو حال، ومثال الثانى وهو الاسم والجملة (وترى كثيراً منهم يسارعون فى الإثم والعدوان)[5] فجمله يسارعون مفعول ثان أوحال، ومثال الثالث وهى الداخلة على أن قوله تعالى : (أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا)[6] ففى الآية إن كانت رأى علمية كانت أن مخففة من الثقيلة

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو لخداش بن زهير كافى مراجعه يعترف بالله وقدرته فى العصر الجاهلى وشاهده مجىء رأيت ناصبة مفعولين ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص٩٧

(٢) سورة الأنعام من الآية رقم : ٧٦

(٣) سورة يوسف من الآية رقم : ٣٥

(٤) سورة الجاثية : ٢٨ (٥) سورة المائدة : ٦٢

(٦) سورة طه : ٨٩

والفعل بعدها مرفوع ، وقد سد المصدر مسد المفعولين وإن كانت رأى بصرية كانت أن مصدرية والفعل بعدها منصوب وقد سد المصدر مسد المفعول وقد قرئت الآية بالوجهين .

ومثال وجد بمعنى علم قول الله تعالى: (ووجدك ضالا فهدى ووجدك عائلا فأغنى)(١) وقوله : (لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود)(٢) .

وقول الشاعر :

٢٠ — فلما بلغنا الأمهات وجدتمو
بنى عمكم كانوا كرام المضاجع(٣)

وشرطه ان تكون بمعنى علم فإن كانت بمعنى أصاب اكتفت بمفعول واحد كقوله تعالى (إنى لأجد ريح يوسف)(٤) وقوله تعالى: (واقتلوهم حيث وجدتموهم)(٥) ومثال ألفى بمعنى علم قوله تعالى : (إنهم ألفوا آباءهم ضالين)(٦) .

وقول الشاعر :

٢١ — قد جربوه فألفوه المغيث إذا
ما الروع عن فلا يلوى على أحد(٧)

---

(١) سورة الضحى ٨،٧ (٢) سورة المائدة : ٨٢

(٣) البيت من بحر الطويل وهو ليزيد بن الحكم الكلابى وشاهده مجىء وجد ناصبة لمفعولين أولهما بنى عمكم والثانى جملة كانوا كرام المضاجع والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٧٨/٢

(٤) سورة يوسف: ٩٤ (٥) سورة البقرة : ١٩١

(٦) سورة الصافات : ٦٩

(٧) البيت من بحر البسيط وهو فى المدح لشاعر مجهول بمدح =

قال ناظر الجيش : وأما ألفى فلم يثبتها ابن عصفور من المتعدى إلى اثنين بل جعل المنصوب الثانى حالا وما تقدم من الاستشهاد يبطل ما قاله لوقوع الثانى معرفة وجملة أيضاً، وقد يقال فى الجملة إنها فى موضع الحال وإنما يقوى كونها فى موضع المفعول الثانى وقوع المعرفة موقعها[1] .

ومثال درى قول الله تعالى : (ما كنت تدرى ما الكتاب ولا الإيمان)[2] وقوله (قلتم ما ندرى ما الساعة)[3] ، وإن علقت عن العمل بالإستفهام .

وقول الشاعر :

٢٢ — دريت الوفى العهد ياعرو فاغتبط
فإن اغتباطا بالوفاء حميد[4]

= صاحبه بالشجاعة والمروءة وشاهده مجيء ألفى ناصبة لمفعولين فى قوله: فألفوه المغيث لأنها مرادفة لوجد وفى البيت كلام آخر فى الشرح وهو فى معجم الشواهد ص ١١٩

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الأفعال الداخله على المبتدأ والخبر) جـ ٢ .

(٢) سورة الشورى : ٥٢

(٣) سورة الجاثية : ٣٢

(٤) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح لشاعر مجهول وشاهده قوله: دريت الوفى العهد فإن درى بمعنى علم وهى تنصب مفعولين ، والفعل هنا مبنى للمجهول وعلى ذلك فتاء المخاطب نائب فاعل وهى المفعول الأول والوفى المفعول الثانى والعهد فيه الحركات الثلاث الرفع على الفاعلية والنصب على المفعولية والجر على الإضافة والبيت فى معجم الشواهد ص ١٠٣

ومثال تعلم بمعنى اعلم قول الشاعر :

٢٣ — تعلم شفاء النفس قهر عدوها

فبادر بلطف فى التحيل والمكر[١]

ثالثا : ما يفيد الظن واليقين معا وهو ظن وحسب وخال عند ابن عصفور وغيره ويمتلىء كلام العرب بهذه الثلاثة فمثال ظن قوله تعالى : (وما أظن الساعة قائمة)[٢]، وقوله (إنى لأظنك ياموسى مسحوراً)[٣] .

وقول الشاعر :

٢٤ — ظننتك إن شبت لظى الحرب صالياً

فعردت فى من كان عنها معردا[٤]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لزياد بن سيار فى النصح والإرشاد . وشاهده . قوله : تعلم شفاء النفس قهر عدوها حيث جاء الفعل تعلم بمعنى اعلم فنصب مفعولين وتعلم فعل أمر جامد بهذا المعنى والعمل، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٧٣

(٢) سورة الكهف : ١٣٦

(٣) سورة الإسراء : ١٠١

(٤) البيت بن بحر الطويل وهو فى الهجاء لشاعر مجهول والمعنى كنت أظنك شجاعا حين قامت الحرب فإذا بك تفر منها مع الفارين وشب بالبناء للمعلوم والمجهول معا ولظى الحرب فاعل أو نائب فاعل والمصدر شبا وشبوبا والفعل لازم ومتعد معا ، ويقال عرد فى الحرب إذا جبن ، وشاهده قوله : ظننتك صاليا حيث نصبت ظن المفعولين وهى هنا بمعنى الرجحان أو اليقين والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٤

ومثال حسب قوله تعالى : (فلما رأته حسبته لجة)[1] وقوله (يحسبهم الجاهل أغنياء من التعفف)[2] .

وقول الشاعر وهو لبيد بن ربيعة :

٢٥ — حسبت التقى والجود خير تجارة
رباحاً إذا ما المرء أصبح ثاملا[3]

وشرطها أن تكون بمعنى ظن أيضا .

ومثال خال قول الشاعر :

٢٦ — دعانى الغوانى عمهن وخلتنى
لى اسم فلا أدعى به وهو أول[4]

وشرطها أن تكون بالمعنى السابق أيضا .

---

(١) سورة النمل : ٤٤

(٢) سورة البقرة : ٢٧٣

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للبيد بن ربيعة العامرى الصحابى (ديوانه ص) .

وقد جاءت حسب ناصبة لمفعولين وهى بمعنى علم والتقى مفعوله الأول وخير مفعوله الثانى ، ولم يثن لأنه اسم تفضيل ، ورباحا تمييز والمرء اسم أصبح محذوف يفسره المذكور — أومبتدأ — وثاملا خبر أصبح ويقال: ثقل كفرح فهو ثقيل وثاقل اشتد مرضه وهو أحسن من تفسيرهم الثقل بالموت والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٦

(٤) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة للنمر بن تولب فى العتاب يعاتب العذارى على أنهن ينادينه باسم رجل كبير (عمهن) وهو شاب فالأولى ينادينه باسمه ،وشاهده مجيء خال بمعنى علم ناصبة لمفعولين ومفعولها الثانى جملة لى اسم ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٢٨١

رابعا : ما يفيد التصيير وهو جعل وهب عند ابن عصفور وصير ورد وترك وتخذ واتخذ عند غيره فمثال جعل وهو كثير فى القرآن الكريم وغيره قوله تعالى (فجعلنا عاليها سافلها)[1] وقوله (وماجعل أدعياءكم أبناءكم)[2] وقوله (ويجعلكم خلفاء الأرض)[3] فإذا لم تكن جعل بمعنى صير بأن كانت بمعنى خلق تعدت إلى مفعول واحد كقوله تعالى : (الحمد لله الذى خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور)[4] وقوله (هو الذى جعل لكم الليل لتسكنوا فيه)[5] ومثال وهب بمعنى صير قولهم (وهبنى الله فداءك)[6] ، أى صيرنى ومثال رد قوله تعالى : (ثم رددناه أسفل سافلين)[7] وقوله (لو يردونكم من بعد إيمانكم كفاراً)[8] .

وقول الشاعر يدعو على نسائه :

٢٧ — فرد شعورهن السود بيضا
ورد وجوههن البيض سودا[9]

---

(١) سورة الحجر : ٧٤

(٢) سورة الأحزاب : ٤

(٣) سورة النمل : ٦٢

(٤) سورة الأنعام : ١

(٥) سورة يونس : ٦٧

(٦) حاشية الصبان : ٢/٢٥ حكاه ابن الأعرابى .

(٧) سورة التين : ٥

(٨) سورة البقرة : ١٠٩

(٩) البيت من بحر الوافر وهو لعبد الله بن الزبير (بزنة قـــدير) الأسدى يهجو نساءه وفيه شاهدان حيث جاءت رد بمعنى صير مرتين فنصبت مفعولين وفاعل رد ضمير عائد على ظاهر قبله والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٧

ومثال ترك قوله (فأصابه وابل فتركه صلدا)[1] وقوله : (وتركنا بعضهم يومئذ يموج فى بعض)[2] .

وقول الشاعر :

٢٨ — وربيته حتى إذا ما تركته
أخا القوم واستغنى عن المسح شاربه[3]

ومثال اتخذ قول الله تعالى (واتخذ الله إبراهيم خليلا)[4] وقوله : (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه)[5] ، وقوله (عسى أن ينفعنا أو نتخذه ولدا)[6] .

وإذا ذكر معها مفعول واحد ظاهر فإن الآخر يكون مقدرا كقوله (إن الذين اتخذوا العجل سينالهم غضب من ربهم)[7] أى اتخذوا العجل

---

(١) سورة البقرة : ٢٦٤

(٢) سورة الكهف : ٩٩

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من جملة أبيات لفرعان بن الأعرف من المخضرمين أنظر ترجمته فى معجم الشعراء ص ١٨٨ قالها فى ابنه منازل معاتبا وموبخا إياه بعد عقوقه . وما أكثر عقوق الأبناء للآباء وشاهده مجىء ترك بمعنى صير فنصبت مفعولين ، وذكر بعضهم أن ترك تنصب مفعولا واحداً وجعل أخا القوم وهو المفعول الثانى حالا ، وهو إن كان معرفة إلا أنه فى تأويل النكرة أى تركته قويا ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٣

(٤) سورة الأنعام : ١٢٥

(٥) سورة الجاثية : ٢٣

(٦) سورة يوسف : ٢١ والقصص : ٩

(٧) سورة الأعراف : ١٥٢

إلهـا ، وقوله : (وقالوا أتخذ الرحمن ولدا)[1] ، أى بعض المخلوقات ، ولدا .

وعد بعض النحاة رأى الحلمية من أفعال هذا الباب ومن أمثلته قوله تعالى : (إنى أرانى أعصر خمراً)[2] ، وقوله : (إنى أرى سبع بقرات سمان يأ كلهن سبع عجاف)[3] وصححه ابن مالك ، كما عد بعضهم ضرب مع المثل كقوله تعالى : (ضرب الله مثلا عبداً مملوكا)[4] وصححه الزمخشرى وجعله ابن أبى الربيع مع المثل وغيره ومثل له بقوله : ضربت الذهب سوارا كما ألحق بعضهم عرف ، وأبصر ، وأصاب وصادف ، تقول فى جميعها عرفت الجو بارداً وأبصرت وصادفت وهكذا .

وألحق بعضهم سمع لكن بشرط أن يكون مفعولها الأول اسم عين والثانى اسم صوت تقول : سمعت زيدا يتكلم وسمعته يدعو وهكذا .

فيتكلم ويدعو فى محل نصب مفعولا ثانيا فإن دخلت على صوت تعدت إلى واحد تقول : سمعت قراءة زيد[6] .

---

(١) سورة مريم : ٨٨

(٢) سورة يوسف : ٣٦

(٣) سورة يوسف : ٤٣

(٤) سورة النحل : ٧٥

(٥) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٤٣٤/١

(٦) وضع ابن أبى الربيع ضابطا لأخوات ظن وما بعد منها ومالا يعد فقال : لا يرتبط بعدد وإنما الرابط أن تقول : كل فعل أخذ فاعله فطلب بعد فاعله مسندا ومسنداً إليه (البسيط : ٤٣٣/١) .

إنه يتكلم ويدعو فى المثالين حالا وعلله قائلا [١]: إن سمع من أفعال الحواس وهى كلها متعدية إلى مفعول واحد تقول : ذقت طعامك ولمست يدك وأبصرت فتاك فينبغى أن تكون سمعت مثلها ، وأيضا لو كانت مما يتعدى إلى مفعولين لم تخل أن تكون من باب أعطيت أو من باب ظننت فباطل أن تكون من باب أعطيت لأن يتكلم فعل والفعل لا يكون فى موضع المفعول الثانى فى باب أعطيت وباطل أن تكون من باب ظننت، لأن ظننت وأخواتها يجوز إلغاؤها ولا يجوز إلغاء سمعت ،وأيضاً تقول سمعت زيدا ولا يجوز ذلك فى باب ظننت فثبت أنها مما يتعدى إلى واحد فأما قوله وهو ذو الرمة يمدح بلال بن أبى بردة :

سمعت الناس ينتجعون غيثاً
فقلت لصيدح انتجعى بلالا [٢]

فليس بإلغاء وإنما هو على الحكاية[٣] .

وأما قول ابن عصفور : وما كان من الأفعال متعديا إلى ثلاثة إذا بنى للمفعول صار من هذا الباب ، فمعناه أن الأفعال الستة التى تنصب ثلاثة مفاعيل وهى أعلم وأنبأ ونبأ وخبر وأخبر وحدث إذا بنيت للمجهول فإنها تصير من هذا الباب حيث يصير المفعول الأول فيها فاعلا بعد حذف

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور المسمى بالشرح الكبير : ٣٠٣/١ .

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة طويلة لذى الرمة يمدح بلال بن أبى بردة ديوانه ص٥٢٠ وهذا البيت فيه حسن تخلص وانتقال من وصف الناقة إلى المدح وصيدح اسم ناقة والبيت شاهد على استعمال سمع على الحكاية والمعنى سمع هذا الشاعر قوما يقولون الناس منتجعون غيثا فحكى ذلك والبيت فى معجم الشواهد ص٢٦٩ .

(٣) شرح الجمل : ٣٠٣/١ .

الفاعل الأصلي ويصير المفعول الثاني والثالث اللذان أصلهما المبتدأ والخبر هما الأول والثاني تقول فيه أعلمت زيدا الامتحان سهلا ثم تبني الفعل للمجهول وتقول : علم زيد الامتحان سهلا وهكذا .

مفعولا هذه الأفعال :

وهذه الأفعال وهي ظن وأخواتها وما يلحق بها تدخل على الجملة الأسمية المكونة من مبتدأ وخبر فكل ماصلح أن يكون مبتدأ صلح أن يكون المفعول الأول لهذه الأفعال يستوي في ذلك أن يكون المبتدأ اسم استفهام أو غير ذلك فمثال اسم الاستفهام قوله تعالى (ثم بعثناهم لنعلم أي الحزبين أحصى[1]) ومثال غيره (فإن علمتوهن مؤمنات فلا ترجعوهن إلى الكفار[2]) .

ولكن ليس كل ما صلح أن يكون خبرا صلح أن يكون مفعولا ثانيا فقد يجوز أن يكون الخبر مفعولا ثانيا كأن تقول : ظننت محمداً يقوم أبوه وأصله: محمد يقوم أبوه وقد لايجوز، وذلك كالجملة الطلبية فهذه تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ لكن لاتصلح أن تكون مفعولا ثانيا فجائز أن تقول محمد اضربه ومحمد هل نجح لكن لايجوز دخول ظن أو أخواتها على ذلك لأن الشك أو اليقين أو الصيرورة لابد أن تتعلق بواقع والجملة الطلبية لما تقع بعد .

وأحال ابن عصفور المفعول الثاني وصلاحيته في هذا الباب أن يكون صالحا لخبر كان لأن خبر كان لايجوز أن يقع جملة طلبية يقول في متن

---

(١) سورة الكهف : ١٢ .

(٢) سورة الممتحنة : ١٠ .

المقرب : وهذه الأفعال يكون مفعولها الأول كل ما صلح أن يكون مبتدأ ومفعولها الثانى كل ما صلح أن يكون خبراً لكان .

وعلى ذلك فإذا جاء مفعولها الثانى جملة طلبية وجب تأويله وذلك كقول بعض الفصحاء : وجدت الناس أخبر تقله أى وجدت الناس من تعرفه وتقف على طباعه فإنك تبغضه ، وقد خرجوه على إضمار القول أى يقال فى من خبرت منهم أخبر تقله والقول كثيرا مايضمر إذا دل معنى الكلام عليه[1] .

وأما قول ابن عصفور : ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولين اختصاراً واقتصاراً .. الخ .

فمعناه أن مفعولى هذه الأفعال يجوز حذفهما اختصارا وهو أن تريد المحذوف لكنك حذفته لدليل عليه مقالى أو حالى ، واقتصارا وهو ألا تريد المحذوف . أى حذفته لأنك لست فى حاجة إليه كأنك قصدت إسناد الشك أو اليقين للفاعل ووقوعه منه دون أن يتعلق بالمفعول .

فمن الأول وهو الحذف للاختصار أى لدليل قول الله تعالى (أين شركائى الذين كنتم تزعمون[2]) وقوله (ويوم يقول نادوا شركائى الذين زعمتم[3]) .

قال أبو حيان فى الآية الأولى : المفعولان محذوفان أحدهما عائد

---

(١) مثل المقرب لابن عصفور (مخطوط) ورقة ٢٩ حقق بجامعة الأزهر حديثا (عادل طنطاوى)

(٢) سورة القصص : ٦٢ ، ٧٤ .

(٣) سورة الكهف : ٥٢ .

على الموصول أى تزعمونهم شركاء[١]، وقال فى الثانية : المفعولان محذوفان لدلالة المعنى عليهما والتقدير زعمتموهم شركائى [٢] ، ومن ذلك قول الكميت [٣] :

٣٠ — بأى كتاب أم بأية سنة
ترى حبهم عاراً على وتحسب[٤]

أى وتحسب حبهم عاراً .

وليس فى حذف المفعولين فى باب ظن اختصارا أى بدليل خلاف بين النحاة :

ومن الثانى وهو الحذف اقتصارا وهو أن تقصد إسناد الفعل للفاعل فقط دون تعلقه بمفعول قول الله تعالى (إن الله يعلم وأنتم لاتعلمون[٥]) وقوله (أعنده علم الغيب فهو يرى[٦]) وقوله (إن هم إلا يظنون[٧]) ففى الآية الأولى لا يقصد إلا إسناد العلم لله دون تعلقه بشىء ونفيه عن غيره دون تعلقه بشىء أيضاً ، وفى الآية الثانية لا يقصد إلا إسناد الرؤية له سبحانه وتعالى وفى الآية الثالثة لا يقصد إلا إثبات الظن لهم وهكذا .

(١) البحر المحيط: ٨ /٣١٩ .
(٢) البحر المحيط : ١٩١/٧ .
(٣) شاعر آل البيت سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص٢٣٩ .
(٤) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة للكميت فى مدح آل بيت رسول الله ﷺ مطلعها :
طربت وما شوقا إلى البيض أطرب ... وسيأتى
وشاهده حذف مفعولى حسب اختصاراً لدليل تقدم فى البيت ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٣٥ .
(٥) سورة النحل : ٧٤ (٦) سورة النجم : ٣٥ .
(٧) سورة الجاثية : ٢٤ .

ومن ذلك قول العرب : من يسمع يخل[١] أى تقع منه خيلة أى شك وظن وحذف مفعولا «يخل» لعدم الحاجة إليهما ، والتقدير: يخل مسموعه صادقا .

هذا هو اختيار ابن عصفور وهو جواز حذف المفعولين فى باب ظن اقتصارا لكن اختياره ليس مذهب الكافة بل فى المسألة ثلاثة مذاهب :

ـ مذهب الأخفش وهو منع الحذف مطلقا واختاره ابن مالك وذكر أنه مذهب سيبويه[٢] .

ـ مذهب غيره وهو جواز الحذف مطلقا واختاره ابن عصفور .

ـ مذهب الأعلم وهو جواز الحذف فى أفعال الشك ومنعه فى أفعال اليقين وقد حكى الثلاثة ابن عصفور وحجة كل واحد فقال[٣] :

فأما الأخفش فحجته أن هذه الأفعال قد تجرى مجرى القسم ومفعولاتها مجرى جواب القسم قال تعالى(وظنوا ما لهم من محيص)[٤] كأنه قال :والله ما لهم من محيص فكما لا يبقى القسم دون جواب كذلك لا تبقى هذه الأفعال دون مفعولاتها ، وذلك مردود لأن العرب لم تضمنها معنى القسم على اللزوم فإذا امتنع حذف مفعوليها إذا دخلها معنى القسم فما الذى يمنع الحذف إذا لم يدخلها معنى القسم ، وأما الأعلم ومن أخذ بمذهبه وهو جواز الحذف فى ظن وما فى معناها فهو أنك إذا قلت ظننت كان كلاما

---

(١) مجمع الأمثال للميدانى ج ص ٣٠٠ (دار المعرفة — بيروت)
(٢) شرح التسهيل ٢ /٧٤
(٣) شرح الجمل له ج١ ص ١١٠
(٤) سورة فصلت ٤٨

مفيدا لأن الإنسان قد يخلو من الظن وإذا قلت علمت كان غير مفيد لأن لأن الإنسان لا يخلوا من علم وهو مردود أيضا لأنك إذا قلت علمت علم أنه وقع منك علم لشيء لم تكن تعلمه فهو مفيد ثم قال : والصحيح أنه يجوز حذف المفعولين فى علمت وظننت وما فى معناهما وقد جاء ذلك فى كلامهم حكى سيبويه : من يسمع يخـــل وقال تعالى (أعنده علم الغيب فهو يرى) انتهى[1] .

وخرج ابن مالك الحذف فى الآية وفى ما ذكر قبله بأنه من حذف الاختصار أى لدليل وأن الحذف كان لفائدة[2] .

ومما ذكره ابن عصفور فى ذلك أيضا : أنه يجوز أن تدخل مع المفعول الأول الباء التى بمعنى فى وتصيره كأنه ظرف للفعل ويستغنى به عن المفعولين ولا يجوز الجمع بينه وبين المفعولين أصلا فتقول ظننت بزيد وعلمت ببكر أى جعلت زيدا موضع ظنى وجعلت بكرا موضع علمى ومنه قوله :

٣١ — فقلت لهم ظنوا بِألفَىْ مدَجج
سراتهـــم بالفارس المسرد[3]

---

(١) سورة النجم آية رقم ٣٥

(٢) شرح التسهيل ٧٣/٢

(٣) البيت من بحر الطويل وهو فى الرثاء لدريد بن الصمة يرثى أخاه عبد الله والمدجج : اللابس السلاح ، والسراة بفتح السين : السادة الأخيار المسرد اللابس الدروع القوية وشاهده استغناء ظن عن المفعولين بدخول الباء على المفعول الأول والمعنى كما ذكر فى الشرح ، واستشهد به آخرون فى مجيء ظن بمعنى تيقن ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١١١

يريد ظنوا فى ألقى مدجج أى اجعلوم موضع ظنكم[١] .

ثم قال ابن عصفور: فأما حذف أحدهما فلا يجوز اقتصاراً ويجوز اختصاراً فى ضعف من الكلام .

ومعناه أن حذف أحد المفعولين اقتصارا لا يجوز باتفاق النحويين فلا يجوز أن تقول ظننت زيدا أى وقع منى ظن بزيد قال ابن عصفور معللا له[٢] : وسبب ذلك أن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر فكما أن المبتدأ لا بد له من خبر لا بد له من مبتدأ فى اللفظ أو فى التقدير فكذلك لا يستغنى أحد المفعولين عن الآخر لأنهما فى الأصل مبتدأ وخبر .

وأما حذف أحد المفعولين اختصاراً فقد أجازه ابن عصفور كما أجازه غيره لكنهم حكموا عليه بالقلة[٣] .

أما ابن عصفور فقال إنه جائز فى ضعف من الكلام وخرج عليه قول عنترة :

٣٢ — ولقد نزلت فلا تظنى غيره
منى بمنزلة المحب المكرم[٤]

أى فلا تظنى غيره واقعا منى أى فلا تظنى غير الحب واقعا منى .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور ٣٠٩/١

(٢) شرح الجمل ٣١٢/١

(٣) شرح الكافيه للرضى ١٥٥/٤

(٤) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة بن شداد العبسى ، والخطاب لمحبوبته عبلة (ديوان عنترة ص١٥٣) وشاهده حذف احد مفعولى ظن اختصاراً كما هو واضح من الشرح ومراجع البيت مذكورة فى معجم الشواهد ص ٣٧٣

وأما حكمه بأنه جائز فى ضعف من الكلام حكم شديد كيف وقد جاءت بعض آيات التنزيل قال تعالى (ومن أهل المدينة مردوا على النفاق لاتعلمهم نحن نعلمهم)(١) .

قال أبو حيان : لاتعلمهم منافقين لأن النفاق مختص بالقلب وتقدم لفظ منافقين فدل على المحذوف فتعدت إلى اثنين ومنه قوله تعالى (ولقد كنتم تمنون الموت من قبل أن تلقوه فقد رأيتموه وأنتم تنظرون)(٢) .

قال أبو حيان : المعنى فقد علمتموه أى الموت حاضرا وحذف لدلالة المعنى عليه وحذف أحد مفعولى ظن وأخواتها عزيز جدا وقال تعالى (وإذا رأوا تجارة أو لهواً انفضوا إليها)(٣) قال المفسرون : رأوا بمعنى علموا والمفعول الثانى محذوف أى قدمت وحصلت ومن ذلك أيضا قوله تعالى (وقالوا اتخذ الرحمن ولدا)(٤) أى بعض الموجودات ولداً وقال (إن الذين اتخذوا العجل)(٥) أى إلهاً وقال (واتخذ من الملائكة إناثاً)(٦) ، أى أولادا وإن كان اتخذ لم يعدها ابن عصفور من أفعال الباب .

ومما يشبه بيت عنترة فى حذف أحد مفعولى ظن اختصاراً قول ابن الدمينة(٧) :

---

(١) سورة التوبة من الآية رقم ١٠١

(٢) سورة آل عمران ١٤٣ (٣) سورة الجمعة ١١

(٤) سورة مريم : ٨٨

(٥) سورة الإعراف ٨٨

(٦) الإسراء ٤٠

(٧) شاعر أموى انظر ترجمته فى الجزء الأول ص ٨٩٧

٣٣ — كأن لم يكن بَيْنٌ إذا كان بعده
تلاق ولكن لا إخال تلاقيا[1]

أى لا إخالا تلاقيا بعد البين وحذف المفعول الثانى ،أو المعنى لا إخال الكائن تلاقيا لحذف المفعول الأول .

(الإعمال والإلغاء فى هذه الأفعال)

(س) : قال ابن عصفور (وهذه الأفعال إذا دخلت عليها أداه نفى لم تلغ أصلا وإن لم تدخل عليها فلا تخلوأن تتقدم على المفعولين أو تتوسط أو تتأخر ،فإن تقدمت عليهما فلا تخلوأن تقع فى أول الكلام أو يتقدمها شيء فإن لم تقع أولا فالإعمال حسن والإلغاء ضعيف ومن الإلغاء قوله:

كذاك أدبت حتى صار من خلقى
أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب

وإن وقعت أولا فالاعمال ليس إلا نحو قولك ظننت زيداً قائماً وإن توسطت أو تأخرت جاز الوجهان إلا أن الإلغاء مع التأخير احسن منه مع التوسط .

هذا ما لم تؤكد الفعل بالمصدر أو بضميره أو بالإشارة إليه فإن اكدته بشيء من ذلك فالإعمال تقدمت أو تأخرت أو توسطت وقد يجوز الالغاء فى حال التوسط والتأخر مع التأكيد بالضمير أو بالإشارة أو بالمصدر وهو قليل جدا وهو مع الضمير أقل منه مع اسم الاشارة ومن ذلك قوله :

---

(١) البيت من بحر الطويل لعبد الله بن الدمنية وهو فى الصبر والسلوان وشاهده حذف أحد مفعولى إخال اختصارا والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شرح التسهيل ١/١٩ ، ٢/٧٣

ياعمرو إنك قد مللت صحابتي وصحابتيك إخال ذاك قليل

والالغاء مع التأكيد بصريح المصدر أقل من ذلك بكثير .

وقد تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين فتقول : ظننت أن زيدا قائم وأن يقوم زيد) .

(ش) : سرد ابن عصفور الأفعال التى تنصب مفعولين فكانت تسعة كما بينا وعدها غيره أكثر من ذلك وذكر حكما لها وهو جواز حذف هذين المفعولين اختصارا واقتصارا وجواز حذف أحدهما اختصارا فى قليل من الكلام ولا يجوز الحذف اقتصارا أبداً حتى لا يبقى المبتدأ بلا خبر أو الخبر بلا مبتدأ لأن هذين المفعولين أصلهما كذلك ، وهو فى هذا الموضع يذكر حكما آخر لهذا النوع من الأفعال وهو جواز الأعمال والإلغاء فيها على أن يتبعه بحكم ثالث وهو جواز الإتيان بضمير الفصل بين مفعولى هذه الأفعال ثم يختم هذه الأحكام برابع وهو جواز التعليق فيها أى إبطال العمل لفظا وبقاؤه محلا لمانع وبذلك يكون قد انتهى من الحديث على النوع الأول من الأفعال التى تنصب المفعولين ، وقبل الخوض فى هذا الحكم الذى ذكره هنا وهو جواز الإعمال والإلغاء فيها تقول :

الإلغاء عبارة عن إبطال العمل لفظا ومحلا ، ولا يكون الإلغاء واجبا ، بل حكمه الجواز لأن هذه الكلمات أفعال والأفعال تعمل بحق الأصالة إلا ما يعرض لها فتلغى ، وعلى ذلك إذا قلت ظننت الفجر طالعا بتقديم الفعل نصبت الاسمين على المفعولية فإن أخرت الفعل وقلت الفجر طالعا ظننت فلك نصب الاسمين مفعولين مقدمين ولك رفعهما على الابتداء والخبر ، وهو معنى الإلغاء .

قال ناظر الجيش : أما اختصاصها بالإلغاء فلما علمت مما تقدم أن متعلق هذه الأفعال فى الحقيقة إنما هو النسبة الحاصلة بين المنتسبين فكأنها لم

يمكن لها تسلط بحق الأصالة على المفعولين ، وإذا كان كذلك ساغ إبطال عملها إذا توسطت بين المفعولين أو تأخرت لضعفها حيث لم تقدم انتهى[١].

ومما قيل فى ذلك أيضا أى فى جواز الإلغاء عند تقدم المفعولين أو تقدم واحد منهما أن المتكلم بعد أن بنى كلامه على الإخبار المجرد عن اليقين أو الشك عرض له أن ذلك ليقين أو شك منه فأتى بما يدل على مراده بعد أن أتى بالجملة بتمامها أو بأحد جزأيها وعلى ذلك لا يحتاج إلى الاعتذار عن إلغائها حيث تلغى لأن الأفعال إذا أتى بها على هذا الحكم كانت فى حكم ما أتى به زائداً فى الكلام ولا يبعد أن يحكم لظننت فى نحو زيد ظننت قائم بما حكم به لكان من الزيادة فى نحو ما كان أحسن زيدا ،

وأوجب ابن مالك[٢] إلغاء ظن وأخواتها إذا وقعت بين اسم إن وخبرها كقول الشاعر :

إن المحب علمت مصطبر ولديه ذنب الحب مغتفر[٣]

وبين سوف ومصحوبها كقوله وهو زهير بن أبى سلمى :

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر جـ ٢) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٨٧/٢ (المتن والشرح لابن مالك).

(٣) البيت من بحر الكامل وهو فى الغزل لشاعر مجهول وشاهده الغاء علم لوقوعها بين اسم إن وخبرها وذلك فى قوله إن المحب علمت مصطبر ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٦٨

وما أدرى وسوف إخال أدرى
أقوم آل حصن أم نساء[1]

وبين المتعاطفين كقوله :

٣٦ — فما جنة الفردوس أقبلت تبتغى
ولكن دعاك الخبز أحسب والبر[2]

وأوجبه الكوفيون أيضا بين الفعل وفاعله كقوله :

٣٧ — شجاك أظن ربع الظاعنين
ولم تعبأ بعذل العاذلينا[3]

قال ناظر الجيش معلقا على ذلك :

«واعلم أن وقوع الفعل ملغى فى هذه المواضع فيه تقوية لقول من يقول إن المتكلم المخبر يبنى كلامه أولا على الإخبار المجرد ثم يعرض له

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو لزهير بن أبى سلمى من قصيدة طويلة فى الهجاء وبيت الشاهد فى الديوان ص ٨١ (بيروت — دار الكتاب العربى) وشاهده الغاء إخال لوقوعها بين سوف ومدخولها وأصله وما أدرى وسوف أدرى ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٢١

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر مجهول فى دعـــوة للعبادة والطاعة قصد الوجه الله لاخوفا من ناره ولاطمعا فى جنته ، وجنـــة الفردوس مفعول مقدم) لتبتغى وشاهده إلغاء أحسب لوقوعها بين المتعاطفين والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٢

(٣) البيت من بحر الوافر لشاعر مجهول وهو مطلع قصيدة فى الغزل وشاهده إلغاء ظن لوقوعها بين الفعل وفاعله ، ويجوز عند البصرين نصب ربع مفعولا أول وشجاك الثانى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٧

إما يقين ذلك الخبر وإما ظنه فيأتي في أثناء كلامه بالفعل للدلالة على مراده فقط، يريد أن هذا الذي أخبرت به واقع في علمي أو في ظني مثلا فلم يكن مبنى كلامه أولا على الإخبار بأن علمه أو ظنه متعلق بشيء، ومن ثم يصح أن يحكم لعلمت ولإخال ولأحسب في الأبيات الثلاثة بما حكم به لكان من الزيادة ولا يغير كونها رافعة لفاعل.

فقد عرفت أن (كان) الزائدة قد قيل بأن لها فاعلا بل قد قيل بزياتها مع تحقق كونها رافعة في: وجيران لنا كانوا كرام[1] وعلى هذا يكون المراد بالإلغاء الزيادة لأنها لم يكن فيها للأفعال التي ذكرت معمولات فيقول إنها ألغيت عنها»[2].

وموضوع الإعمال والإلغاء الذي بينه ابن عصفور هنا في هذه الأفعال قد قسمه على عادته في التقسيم والتنظيم إلى أمور خمسة:

— أن تدخل على هذه الأفعال أداة نفي. فإن دخلت عليها أداة نفي لم تلغ أصلا تقدمت على المفعولين أو توسطت أو تأخرت تقول: لا أظن المرتشي ناجياً والمرتشي لا أظن ناجياً، والمرتشي ناجياً لا أظن وفي القرآن الكريم (وما أظن الساعة قائمة)[3].

وعلل أبو حيان وجوب الإعمال مع النفي مطلقاً قائلا «لأنه لا يجوز لك أن تبني كلامك على الخبر المثبت ثم تعترض بالظن المنفي ألا ترى أنه لا يجوز لك أن تقول: زيد منطلق (المرتشي ناج) إلا وأنت عالم بصحة ذلك

---

(١) شطرة من بيت للفرزدق سبق الحديث عنه والاستشهاد به في الجزء الأول ص٨٨.

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (المخطوط جـ ٢)،

(٣) سورة الكهف: ٣٦

أو ظان له وهذا المعنى لا يتصور مع قولك لم أظن أو لم أعلم فلم يبق إلا أن يكون الكلام مبيناً على الظن المنفى أو العلم المنفى » .

ولم يقتنع ناظر الجيش بحكم ابن عصفور ولا بعلة أبى حيان، فيقول: « وأما كون الفعل إذا نفى وجب الإعمال وامتنع الإلغاء فلم أعلم ما يعلل به ابن عصفور ذلك ، وأما العلة التى ذكرها الشيخ (أبو حيان) فإنما يعلل بها من يجعل الإلغاء بحسب القصد والصحيح أن الإلغاء راجع إلى اختيار المتكلم حيث وسط العامل أو أخره »[1] .

ـ ألا تدخل عليها أداة نفى ووقعت متممة لكلام فالإعمال حسن والإلغاء ضعيف ومعنى كونها متممة لكلام أن تقع هذه الأفعال مع معموليها خبراً لمبتدأ أو لناسخ تقول : أنا ظننت زيداً منطلقا وإنى ظننت زيدا منطلقا فيجوز لك الإعمال وهو قوى فتنصب المفعولين ويجوز لك الإهمال وهو ضعيف فترفعهما .

وجملة ظننت مع النصب والرفع خبر المبتدأ أو خبر إن .

ومن قبيل الإعمال الحسن قول الله تعالى (الذين يظنون أنهم ملاقو ربهم)[2] .

وقوله (إنى ظننت أنى ملاق حسابيه)[3] ففتح همزة إن فى الآيتين لتؤول بمصدر يسد مسد المفعولين فدل على أنه أعمل الفعلين .

ومن قبيل الإلغاء الضعيف قول الشاعر :

كذاك أدبت حتى صار من خلقى
إنى وجدت ملاك الشيمة الأدب[4]

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ،

(٢) سورة البقرة : ٤٦ (٣) سورة الحاقة : ٢٠

(٤) البيت من بحر البسيط منسوب لبعض الفزاريين فى مراجعه =

وقد وقعت وجدت خبراً لـ (أن) أى : متممة لكلام فجاز الإلغاء على ضعف ورفع الاسمان على الابتداء والخبر .

وذهب غير ابن عصفور — كابن مالك وغيره — إلى وجوب إعمال الفعل إذا تقدم مطلقاً تمم كلاماً أو لم يتمم ولما قابله مثل هذا البيت خرجه على تقدير لام الابتداء فيكون الفعل معلقاً عن العمل لذلك وتكون الجملة سدت مسد المفعولين، أو يخرج على تقدير ضمير الشأن ليكون هذا الضمير المفعول الأول والجملة سدت مسد المفعول الثانى[1].

وما قالوه فى البيت السابق قالوه فى بيت كعب بن زهير من قصيدته بانت سعاد :

٣٩ — أرجو وآمل أن تدنو مودتها
وما إخال لدينـــا منك تنويل[2]

فقد أهمل الفعل مع تقدم نفى عليه عند ابن عصفور ومع تقدمه

= وشاهده هنا إلغاء وجد أخت ظن من نصبها المفعولين لوقوعها مكملة لمعمولى ناسخ ، وقيل عاملة والمفعول الأول ضمير الشأن والجملة المذكورة المفعول الثانى ، وانظر الشرح ومراجع البيت مذكورة فى معجم الشواهد ص ٤٦

(١) خزانة الأدب للبغدادى تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون :٩/ ١٣٩ ، شرح الكافية الشافية ،٢/٥٥٨

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة كعب بن زهير المشهورة التى مدح بها رسول الله ﷺ والتى بدأها بالغزل وشاهده واضح من الشرح وهو إلغاء وإخال بكسر الهمزة سماعا والقياس فتحها ولا سبب هنا للإلغاء ولذلك خرجوه على ما ذكر فى الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٤

مفسرة عند النحاة؟ وقد خرجوه على ماذكر كما خرجوه على أن النفى داخل على الجملة الاسمية وتقدير جملة (إخال) معترضة بينهما[١] .

ولكن أى الرأيين هو الصحيح : رأى ابن عصفور وهو جواز الإلغاء على ضعف أم رأى غيره وهو وجوب الإعمال ؟

قال ناظر الجيش : إن ابن عصفور قد تمسك بإجازة سيبويه الإلغاء فى :هل ظننت زيدا شاخصا فإن ظاهره يقوى كلام ابن عصفور[٢] .

ألا يدخل عليها ناف ولا تقع متممة لكلام ، وتقع أولا ، وحكم ذلك الإعمال قولا واحدا لأن هذا حكم الأفعال العاملة وحكم النواسخ مطلقا تقول : ظننت زيدا منطلقا ولا يجوز غير ذلك .

قال أبو حيان[٣] : هل يجوز ظننت زيد منطلق (بالإلغاء) تنازع ابن هشام وابن عصفور فى هذا التركيب فقال ابن عصفور لا يحفظ إلغاء ظننت أو شىء من أخواتها إذا وقعت صدراً وقال ابن هشام : جاء عنهم مثل علمت زيد قائم .

ثم ذكر أن سيبويه خرج مثل ذلك على تقدير لام الابتداء فيكون الفعل معلقا عن العمل والجملة فى موضع نصب وخرجه غيره على تقدير ضمير الشأن .

أن تقع وسطا مع الشرطين السابقين (لا منفية ولا متممة لكلام). وحكم ذلك جواز الوجهين . إلا أن الأعمال أحسن وعلى ذلك تقول. الفجر ظننت طالعا كما تقول:الفجر ظننت طالع ، إلا أن الإعمال أحسن .

---

(١) خزانة الأدب ١٤٣/٩

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط)

(٣) ارتشاف الضرب لأبى حيان (تحقيق د/ مصطفى النماس : ٦٥/٣ (الطبعه الأولى ١٩٨٧م — مطبعة المدنى — توزيع مكتبة الخانجى)

ومن شواهد الإلغاء مع التوسط قول الشاعر هاجيا :

٤٠ — أبا لأراجيز يا ابن اللؤم توعدنى
وفى الأراجيز خلت اللؤم والخور[١]

فقد أهمل خلت ورفع اللؤم مع الابتداء وخبره الجار والمجرور قبل خلت أن تقع متأخرة بالشرطين السابقين وحكمها حينئذ جواز الوجهين إلا أن الإلغاء أحسن تقول : الفجر طلع ظننت ، والفجر طالعا ظننت إلا أن الإلغاء حسن ، ومن شواهد الإلغاء مع التأخر قول الشاعر :

٤١ — آت المـوت تعلمون فلا ير
هبكم من لظى الحروب اضطرام[٢]

وقول آخر

٤٢ — القوم فى إثرى ظننت فإن يكن
ما قد ظننت فقد ظفرت وخابوا[٣]

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو للعين المنقرى يهجو رؤبة من العجاج وشاهده إلغاء خلت لتوسطها بين المبتدأ وهو اللؤم) والخبر وهو الجار والمجرور ، وأبا لأراجيز جار ومجرور ، وروى مكان خلت رأى وعليه فلا شاهد كا روى مكان الخور وهو الضعف الفشل وهو الأصح فالقصيدة أو المقطوعة لامية والبيت فى معجم الشواهد ص١٦٣

(٢) البيب من بحر الخفيف لم تنص مراجعه على قائله وهو فى الشجاعه والحث على القتال وآت خبر مقدم والموت مبتدا مؤخر واضطرام فاعل يرهبكم وشاهده قوله آت الموت تعلمون حيث ألغى الفعل علم عن العمل وذلك لتأخره وتقدم المبتدأ والخبر (مفعولاه) ومراجع البيت فى معجم الشواهد صـ ٣٥١ وهو فى شرح التسهيل ٨٦/٢

(٣) البيت من بحر الكامل ولم أقف على قائله فى مراجعه وشاهده=

فقد ألغى الفعلين ورفع الأسمين على الابتداء والخبر ، ويروى القوم بالنصب على الإعمال .

وقد تلخص مما سبق أمور ، على ما ذهب إليه ابن عصفور :

إن سبقت هذه الأفعال بأداة نفى وجب الإعمال (ما ظننت الفجر طالعا)

إن وقعت متممة لكلام حسن الإعمال (إنى ظننت الفجر طالعا)

— إن وقعت أولا وجب الإعمال (ظننت الفجر طالعا) .

— إن وقعت وسطا حسن الإعمال (الفجر ظننت طالعا) .

— إن وقعت متأخرة حسن الإلغاء (الفجر طالع ظننت) .

ثم قال ابن عصفور : هذا مالم يؤكد الفعـــل بالمصدر أو بضميره أو بالإشارة اليه فإن أكدتها بشيء من ذلك فالإعمال .. إلخ.

ومعناه أن هذه الأفعال إذا توسطت أو تأخرت عندما تؤكد بالمصدر أو بضمير المصدر أو بالإشاره اليه لايجوز فيها الإلغاء الذى جاز فيها دون تأكيد وإذا جاز فإنه يكون قليلا قبيحا ، ذلك لأن تأكيدها بما ذكر دليل على الاهتمام بها وأن المتكلم يقصد معناها وإلغاؤها ينافى ذلك وأنه دليل على إعمالها وعدم الاكتراث بها وعلى ذلك تقول: زيدا قائما ظننت ظنا وزيدا قائما ظننته أى الظن وزيدا قائما ظننت ذلك أى الظن أيضا ويجوز الإلغاء لكنه قبيح .

= كما فى البيت قبله إلغاء ظن لتقدم معموليها كما يجوز إعمالها فينصب لفظ القوم مفعولا أول والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى التذييل والتكميل وشرح التسهيل لناظر الجيش .

وللالغاء ثلاث مراتب بحسب نوع المؤكد من مصدر أو ضمير للمصدر أو اسم إشارة اليه فهو :

— شديد القبح مع التأكيد بالمصدر الصريح تقول: زيدا قائما ظننت ظنا بالإعمال ، والإلغاء قبيح جدا قال ابن عصفور معللا له[١] :ـ

« إنك لو ألغيتها عن المفعولين مع إعمالك لها فى المصدر لأدى ذلك إلى التناقض وذلك أنك تكون معملا للفعل ملغيا له فى حين واحد وأيضا لو ألغيت كنت من حيث تلغى غير بان الكلام على الفعل ولا يكون معتمد الكلام على الإتيان به بل تقدر أنه عرض لك ذكره بعد بناء الكلام على ألا يكون فيه ، ومن حيث تؤكد بالمصدر تكون قد جعلته أى الفعل معتمدا عليه فى الكلام إذ لا يؤكد من الكلام إلا موضع الاعتماد والفائدة .

— قبيح أى الإلغاء مع التأكيد بضمير المصدر تقول : زيدا قائما ظننته أى الظن بالإعمال ، والإلغاء قبيح .

— قليل أى الإلغاء مع التأكيد باسم الإشارة تقول : زيدا قائما ظننت ذاك أى الظن بالإعمال إلا أن الإلغاء قليل جائز ومن ذلك قوله

٤٣ — يا عمرو إنك قد مللت صحابتى
وصحابتيك إخال ذاك قليل[٢]

---

(١) شرح الجمل : ٣١٦/١

(٢) البيت من بحر الكامل لم أقف له على قائل والمعنى أنك ياعمرو قد مللت صحبتى لك مع أنى لا أصحبك إلا قليلا ، وشاهده إلغاء فعل الظن وهو إخال مع أنه مؤكد باسم الإشارة وهو قليل والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٨

فقد وسط الفعل بين معموليه وأكده باسم الإشارة وألغاه على قلة .

وجعل ابن مالك[1] المراتب لهذه المؤكدات فى الإلغاء اثنتين فقط حيث جعل التأكيد بالمصدر فى مرتبة ، وجعل التأكيد بضمير المصدر والإشارة اليه فى مرتبة أخرى والصحيح أن لكل واحد من الثلاثة مرتبة وأن مرتبة الضمير قبل اسم الإشارة .

يقول أبو حيان : وقد جعل ابن مالك التوكيد بالضمير أو باسم الإشارة فى مرتبة وابن عصفور يقول : الإلغاء مع الإشارة إلى المصدر أقوى من الإلغاء مع ضمير المصدر وعلل ذلك بأن الضمير وإن كان مبنيا

أقرب إلى المصدر المعرف من حيث كانت صيغة الضمير تنبىء عن النصب فصارت الصيغة بمنزلة الإعراب فى المصدر .

أما اسم الإشارة فليس فيه إعراب ولا صيغة تقوم مقام الإعراب فبعد شبهه عن المصدر قال : إنما جاز الإلغاء مع الضمير واسم الإشارة ولم يجز على المصدر لكونهما مبنيين فلم يظهر للعامل فيهما عمل فلا تكون مع الإعمال كأنك معمل ملغ فى حال واحدة بل يكون الفعل ملغى بالنظر الى المفعولين وكالملغى بالنظر إلى الضمير واسم الإشارة من حيث لم يظهر له عمل فيهما .

وأما قول ابن عصفور : وقد تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين فهو تقرير سهل لاحاجة اليه ومعناه أن أن المثقلة ومعموليها وأن المخففة من الثقيلة ومعموليها أيضاً وأن المصدرية وما تدخل عليه من مضارع كل هذا يؤول بمصدر يسد مسد المفعولين فى باب ظن وأخواتها ، فمثال أن المثقلة قوله تعالى (ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون)[2] .

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٨٧

(٢) سورة المطففين : ٤

وقوله : (ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك)[١].

وقوله : (واعلموا أن فيكم رسول الله)[٢]

ومثال أن المخففة ،

وقوله : (وذا النون إذ ذهب مغاضبا فظن أن لن نقدر عليه)[٣].

وقوله : (بل زعمتم أن لن نجعل لكم موعدا)[٤].

وقوله(قالوا نريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا ونعلم أن قد صدقتنا)[٥]

ومثال أن المصدرية قوله (تظن أن يفعل بها فاقرة)[٦] .

وقوله (أحسب الناس أن يتركوا[٧]) وقوله (أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا[٨]) بنصب يرجع فأن بأنواعها الثلاثة(المثقلة والمخففة والمصدرية) سدت ومدخولها مسد مفعولى هذه الأفعال .

وإنما نبه ابن عصفور عليه لأن المصدر المؤول يقوم مقام اسم واحد مع أن هذه الأفعال تنصب اثنين فربما توهم أنه لا تجوز إقامة هذا المصدر مقام المفعولين ، وإنما جازت إقامة هذا المصدر فى باب ظن مقام المفعولين لاشتماله على مسند ومسند إليه فى الجملة قبل التأويل فلو أولته بصريح كان مفردا والمفرد لا يجوز وقوعه فى هذا الباب .

والمصدر المؤول يحل محلا لا يحله أحيانا المصدر الصريح فى بعض المسائل ومنها هذه المسألة ، ومنها مسألة فى باب نعم وهى نعم ما يقول الفاضل فلو أولته بصريح وهو نعم قولك لا يجوز .

---

(١) سورة النساء : ٦٠ (٢) سورة الحجرات : ٧

(٣) سورة الأنبياء : ٨٧ (٤) سورة الكهف : ٤٨

(٥) سورة المائده : ١١٣ (٦) سورة القيامة : ٢٥

(٧) سورة العنكبوت : ٢ (٨) سورة طه : ٨٩

الفصل بضمير الفصل بين هذين المفعولين

(ص) قال ابن عصفور : (ويجوز فى هذه الأفعال الفصل وهو وضع ضمير منفصل لا موضع له من الإعراب بين المفعولين إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة مقاربة لها وأعنى بالنكرة المقاربة للمعرفة فى هذا الباب أفعل من لأنها لا تقبل الألف اللام كما أن المعرفة لا تقبلها ويكون الضمير على وفق المفعول الأول فى الغيبة والتكلم والخطاب لأن العرب جعلت فيه تأكيدا لما قبله فتقول ظننت زيدا هو القائم وظننتك أنت القائم وظننتنى أنا القائم ولما فيه من التأكيد لم يستجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد فلا يقولون ظننتك أنت أنت القائم يجعلون أحدهما تأكيداً والآخر فصلا بل إستغنوا بأحدهما عن الآخر ، ويجوز الفصل أيضا بين المبتدأ والخبر أو ما أصلها ذلك إذا كانا معرفتين أو نكرتين مقاربتين للمعرفة أو معرفة ونكرة مقاربة لها)

(ش) : هذا حديث عن ضمير الفصل وضعه ابن عصفور بين الحديث عن الأفعال التى تنصب مفعولين ولا علاقة له بالباب سوى أنه يجوز الإتيان به بين المفعولين مع أنه يجوز الإتيان بهذا الضمير بين المبتدأ والخبر وبين اسم كان وخبرها وبين اسم إن وخبرها ولعل ابن عصفور أراد أن يتحدث عنه هنا لأن ذلك آخر المواضع التى يوجد فيها ، ولا يقال إن الأخفش يجوزه بين الحال وصاحبه فذلك قليل فضلا عن أن هذا الباب هو الذى تظهر فيه الفصلية نصاً ، أما غيره مما قلناه فإن الضمير يحتمل فيه الفصلية وغيرها .

وحديثه عن ضمير الفصل فى أمور .

— نوع الاسمين اللذين يفصل بينهما — صورة هذا الضمير .

— الأشياء التى يفصل بينها — متى تظهر الفصلية نصا .

وقبل الحديث عن هذه الأمور نقول :

إن ضمير الفعل هو ضمير على صيغة المرفوع يطابق ماقبله فى التكلم والخطاب والغيبة وسمى بضمير الفصل إما لأن الفصل معناه البيان فبهذا الضمير يتبين أن الثانى ليس تابعاً للأول وإما لأنه قد فصل به بين المبتدأ والخبر وهذه التسمية لأهل البصرة ، أما الكوفيون فيسمونه ضمير العماد وهذا الضمير يقع بين المبتدأ والخبر أو ما أصله المبتدأ والخبر بشرط أن يكونا معرفتين أوما يشبه المعرفتين ، وله فوائد كثيرة :

منها التنبيه على أن الذى يأتى بعده خبر لا نعت لأن ما بعده معرفة كالذى قبله ، ومنها التأكيد ورفع احتمال غير الظاهر ، ومن هنا لم يجيزوا الجمع بينه وبين التأكيد لعدم الفائدة وهو فى بعض مواقعه يحتمل التأكيد والفصل وغيرهما ، ومنها الحصر قال ابن الحاجب فى أماليه [١] : زعم بعض العلماء أن الفصل يفيد الحصر وله وجهان من الاستدلال : أحدهما مثل قوله تعالى (وإن جندنا لهم الغالبون)[٢] .

فإنه لم يسق إلا لإعلام أنهم الغالبون دون غيرهم وكذلك قوله (وأن المسرفين هم أصحاب النار) [٣] وقوله (وإن ربك لهو العزيز الرحيم) [٤] وهذا معنى الحصر والثانى : أنه لم يوضع إلا لفائدة ولا فائدة فى مثل قوله (ولكن كانوا هم الظالمين)[٥] سوى الحصر .

---

(١) أمالى ابن الحاجب ٣٠٢/٢ تحقيق د / فخر قباوة (عمان — بيروت) .

(٢) الصافات : ١٧٣ (٣) سورة غافر : ٤٣

(٤) سوره الشعراء : ١٠٤ ، ١٥٩ (٥) سوره الزخرف : ٧٦

جمع الزمخشري الفوائد الثلاثة وهو يفسر قول الله تعالى (أولئك على هدى من ربهم وأولئك هم المفلحون)[1] فقال . فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة ، والتوكيد وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره[2] ا . هـ .

ولكن كيف يعرب هذا الضمير إذا قلت مثلا زيد هو الناجح ورأيت زيدا هو الناجح ؟

قال ابن عصفور . (اختلف النحويون في هذه الضمائر فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو ضربك للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك فتصير حرفا ، وزعم الخليل رحمه الله أنها أسماء لا تنتقل عن الأسمية ولا موضع لها من الإعراب قال . والصحيح أنها حروف لأن أسماء لا موضع لها من الإعراب لم يوجد في كلامهم ثم قال : ومن النحويين (الكوفيون) من زعم أنها أسماء لها موضع من الإعراب وذلك فاسد[3] .

وبنو تميم يجعلون هذا الضمير مبتدأ ويرفعون ما بعده على أنه خبر قال أبو زيد: سمعتهم يقرأون (تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجرا)[4] برفع خير وأعظم[5] .

وقال سيبويه[6] : وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في

---

(١) سورة البقرة : ٥

(٢) الكشاف للزمخشري: ٤٦/١ (الريان القاهرة ــ الكتاب العربي ــ بيروت).

(٣) شرح الجمل لابن عصفور (الشرح الكبير) جـ ١ ص ٦٥، ٦٦

(٤) سورة المزمل : ٢٠

(٥) البحر المحيط : ٣٢١/١٠ وبلغة تميم قرأ أبو السمال بالرفع .

(٦) الكتاب : ٣٩٢/٢ بتحقيق هارون

فى هـذا الباب اسما مبتدأ وما بعده مبنى عليه فكأنه يقول : أظن زيدا هو خير منك وناس كثير من العرب يقولون (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون)[١] .

قال قيس بن ذريح[٢] :

٤٤ — تبكى على ليلى وأنت تركتها
وكنت عليها بالملا أنت أقدر[٣]

ولنعد إلى حديث ابن عصفور عن هذا الضمير والأمور الأربعة التى قلنا إنه تعرض لها فى هذا الباب :

أما عن الأمر الأول وهو حديثة عن نوع الاسمين اللذين يكتنفان هذا الضمير فقد ذكر أنهما لابد أن يكونا معرفتين أو معرفة ونكرة مقاربة لها أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، والنكرة المقاربة للمعرفة هى أفعل التفضيل المجرد من أل والإضافة والملازم لمن بعده جارة للمفضل عليه فهذه لا تقبل الألف واللام كالمعرفة وتلزم ما هى عليه من الأفراد والتذكير .

---

(١) الزخرف : ٧٦

(٢) هو قيس بن ذريح (بالذال) الكنانى من سكان المدينة وكان رضيعا للحسن بن على وهو من شعراء العصر الأموى ومن العشاق المقيمين اشتهر بحب لبنى بنت الحباب الكعبية وأخباره معها كثيرة وشعره عالى الطبقة فى وصف الشوق والحنين توفى سنة ٦٨ هـ (الاعلام : ٦/٥٥)

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لقيس بن ذريح فى الغزل وكان قد طلق صاحبته ثم ندم على ذلك وشاهده جعل ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر وذلك فى قوله أنت أقدر وهذه الجملة خبر كان والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٣

مثال الأول وهو المعرفتين : قول الله تعالى (ويرى الذين أوتوا العلم الذى أنزل إليك من ربك هو الحق)[1] فالذى مفعول أول ليرى والحق مفعول ثان وهو ضمير الفصل وقوله (وجعلنا ذريته هم الباقين)[2] فجعل من أخوات ظن وذريته الباقين مفعولاه وهم ضمير فصل لا يحتمل غيره .

ومثال الثانى وهما المعرفة والنكرة المقاربة لها : قوله تعالى (ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم)[3] فلا ناهية أو نافية ويحسبن مضارع ينصب المفعول واسم الموصول بعده فاعل به والمفعول الأول محذوف أى البخل وهو ضمير فصل وخيرا مفعول ثانى ومنه قوله تعالى (وما تقدموا لأنفسكم من خير تجدوه عند الله هو خيرا)[4]

ومثال الثالث وهما النكرتان : أن تقول : ظننت أفضل من على هو أفضل من خالد أى من يفضل عليا يفضل خالدا فالمفعولان هما أفضل الأولى والثانية وهو ضمير فصل .

أما عن الأمر الثانى وهو صورة هذه الضمير فلابد أن يكون موافقا للاسم الذى قبله نوعا وعدداً : أما نوعا فإن كان الذى قبله وهو المفعول الأول ضمير غيبه أو اسماً ظاهرا كان كذلك الضمير تقول : ظننت زيدا هو القائم أو زيد ظننته هو القائم وإن كان ما قبله ضمير خطاب كان هو كذلك تقول : ظننتك أنت القائم وإن كان ماقبله ضمير تكلم كان مثله تقول : ظننى زيد أنا القائم .

وأما عدداً فإن كان ما قبله مفردا كان مفردا ، وإن كان مثنى كان

---

(١) سورة سبأ : ٦ (٢) سورة الصافات : ٧٧

(٣) سورة آل عمران : ١٨٠ (٤) سورة المزمل : ٢٠

مثنى ، وجمعا كان جمعا رفى القرآن الكريم (والله هو الغنى الحميد)[١] وفيه (فإن الجنة هى المأوى)[٢] ومنه (أولئك هم الراشدون)[٣] ومنه (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم)[٤] بنصب أطهر كما يرى الأخفش ولايجوز غير ذلك .

وإنما أوجبوه بصيغة الأول ولم يلزموه الإفراد والغيبة كضمير الشأن لأن من فوائده التوكيد والتوكيد لا يكون إلا بصيغة الأول نوعا وعدداً أيضا تقول . نجحت أنا ونجحت أنت ونجح هو وتجحنا نحن ونجحتم أنتم ونجحوا هم . وكذا الباقى ولما كان من فوائده التوكيد لم يجيزوا الجمع بينه وبين التوكيد فلا يقولون ظننتك أنت أنت القائم يجعلون أحدهما تأكيداو الآخر فصلا لان أحـــدهما يغنى عن الآخر ، واحيانا يحتمل الضمير الواحد الفصلية والتأكيد ، تقول ظننتك أنت القائم فأنت يجوز أن يكون فصلا كما يجوز أن يكون تأكيدا ومثله قول الله تعالى : (فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم)[٥] كما يحتمل الفصل والتأكيد والابتداء قول الله تعالى (إنك أنت علام الغيوب)[٦] وأما قوله تعالى (وجعلنا ذريته هم الباقين)[٧] فلا يحتمل إلا الفصل كما سنبينه قريبا .

أما الامر الثالث وهو الأشياء التى يفصل بينها فهى شى واحد إجمالا وعند التفصيل أربعة كالآتى :

— بين المبتدأ والخبر (أولئك هم الوارثون)[٨] . (وأصحاب الجنة هم الفائزون)[٩] .

---

(١) سورة فاطر : ١٥
(٢) سورة النازعات : ٤١
(٣) سورة الحجرات : ٧
(٤) سورة هود : ٧٨
(٥) سورة المائدة : ١١٧
(٦) سورة المائدة : ١١٦
(٧) سورة الصافات : ٧٧
(٨) سورة المؤمنون ١٠
(٩) سورة الحشر ٢

— بين اسم كان وخبرها (وكنا نحن الوارثين)[١] (ونصرناهم فكانوا هم الغالبين)[٢].

— بين اسم إن وخبرها (إن ربك هو الخلاق العليم)[٣] (إن ربك هو أعلم بمن ضل عن سبيله)[٤].

— بين مفعولى ظن (وجعلنا ذريته هم الباقين)[٥] وما قبل ذلك .

ويجمع هذا قولك بين جملة المبتدأ والخبر أو ما أصلها كذلك .

إلا أنهم اشترطوا فى هذه الجملة شرطا وهو أن يكون ركناها معرفتين ، أو نكرتين مقاربتين للمعرفة ، أو معرفة ونكرة مقاربة لها . وعلى ذلك فليس من الفصل قول الله تعالى (ومكر أولئك هو يبور)[٦] وقوله (إنه هو يبدىء ويعيد)[٧] وقوله (وأنه هو أضحك وأبكى)[٨] (وأنه هو أمات وأحيا)[٩] لأن المبتدأ وإن كان معرفة إلا أن الخبر ليس مثله بل هو جملة فعلية وعلى ذلك فالضمائر السابقه إما مبتدأ وإما توكيد إلا الأول فإنه لا يكون إلا مبتدأ لأن الظاهر لا يؤكد بالضمير .

وخالف فى ذلك بعض العلماء[١٠] فالحقوا المضارع بأفعل التفضيل وهو المقارب للمعرفة حيث لا يقبل أل مثله فأجازوا الفصل فى الآيات السابقة وهو خلاف ما ذهب إلية كثرتهم وابن عصفور .

---

(١) سورة القصص ٥٨
(٢) سورة الصافات ١١٦
(٣) سورة الحجر ٨٦
(٤) سورة ن ٧
(٥) سورة الصافات ٧٧
(٦) سورة فاطر ١٠
(٧) سورة البروج آية ١٣
(٨) سورة النجم ٤٣
(٩) سورة النجم ٤٤
(١٠) معنى اللبيب : ٢/٤٩٤

(متى تكون الفصلية نصاً)

(ص) : قال ابن عصفور (إلا أنه لا تظهر الفصلية نصاً إلا فى باب ظننت وأعلمت بشرط أن يكون المفعول الذى قبل الفصل أسماً ظاهراً نحو قولك : أعلمت زيداً عمراً هو القائم ، ألا ترى أنه لا يتصور أن يكون تأكيداً لعمرو لأنه ظاهر والمضمر لا يؤكد به المظهر،ولا بدلا فيه لأن المضمر إذا كان بدلا مما قبله فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب فلو كان بدلا لقلت إياه فتبين أنه فصل لا موضع له من الإعراب ، أو فى باب كان بشرط دخول اللام على الفصل نحو قولك : إن كان زيد لهو القائم فأما قول الشاعر :

وكائن بالأباطح من صديق
يرانى إن أصبت هو المصابا

فأتى بضمير الغيبة فاصلا بين مفعولى يرى مع أن الذى قبله ضمير متكلم فيتخرج عـلى أن يكون التقدير يرى مصابى هو المصابا فحذف المضاف ثم أقام المضاف إليه مقامه ثم أتى بالفصل على الأصل ، وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وذى الحال فيقول : ضربت زيداً هو ضاحكا إلا أن ذلك قليل) .

ش : استثناء متصل وحديث غير مقطوع عن ضمير الفصل ذلك الذى رأى ابن عصفور قرابة ورحماً بينه وبين الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين وإن كانت قرابة بعيدة ورحماً مقطوعة لكن الآدمية تكفى للتعاطف والتراحم بين الناس .

قوله : إلا أنه لاتظهر الفصلية نصاً إلا فى باب ظننت ، المستثنى منه هو ما ذكره قبله أو فهم من كلامه وهو قوله : لأن العرب جعلت فيه

ضرباً من التأكيد لما قبله ، وقد سبق أن عرضنا بعض الآيات التي يجوز فيها الأمور الثلاثة وهي الابتداء والتأكيد والفصلية من مثل قوله تعالى (إنك أنت علام الغيوب)[1] وما يجوز فيها التأكيد والفصلية من مثل قوله:(كنت أنت الرقيب عليهم)[2] وهو هنا يبين المواضع التي لا يحتمل فيها الضمير غير الفصلية فيذكر من ذلك موضعين أو ثلاثة مبيناً ما يشترط في كل موضع ، ولماذا كانت الفصلية فيه نصاً :

الأول : باب ظننت يشرط أن يكون المفعول الذي قبل الفصل اسماً ظاهراً مع ما شرطه قبل ذلك من وجـــوب كون المفعولين معرفتين أو يشبههما، ومن وجوب كون ضمير الفصل موافقاً للأول نوعاً وعدداً، وكونه ضمير رفع منفصل لا غير ، إذا كان الأمر كذلك تعين أن يكون فصلا فقط مثال ذلك قولك : ظننت زيداً هو القائم (بنصب القائم) فهو في المثال لا يكون إلا فصلا ولا يكون مبتدأ لأن ما بعده منصوب ، ولا تأكيداً لزيد لأن الظاهر لا يؤكد بالمضمر ، ولا بدلا منه أيضاً لأن المضمر إذا كان بدلا فإنما تكون صيغته على وفق موضع الأول من الإعراب والأول منصوب فلابد أن يكون الضمير البدل ضمير نصب فتقول ظننت زيداً إياه القائم أو ظننته إياه وهذا مرفوع فتعين أنه ضمير فصل لا موضع له من الإعراب.

ومن ذلك قول الله تعالى : (وجعلنا ذريته هم الباقين)[3] ، وقوله : (ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل إليك من ربك هو الحق)[4]

---

(١) سورة المائدة : ١١٦

(٢) سورة المائدة : ١١٧

(٣) سورة الصافات : ٧٧

(٤) سورة سبأ : ٦

ينصب الحق مفعولا ثانياً وهو ضمير فصل لا يحتمل غيره والإسم الموصول المفرد هو المفعول الأول ولا يكون الضمير مبتدأ لنصب ما بعده ولا تأكيداً لظهور ما قبله ولا بدلا لأنه بصيغة المرفوع .

وشرط تعين الفصلية نصب الحق وهى القراءة المشهورة وقرىء برفعها بلغة تميم فيكون الضمير مبتدأ لا غير والجملة مفعولا ثانيا(١) .

وخرج بقوله : بشرط أن يكون المفعول الذى قبل الفصل اسماً ظاهراً ما إذا كان المفعول الأول ضميراً فإن الضمير المرفوع المنفصل يحتمل الفصل والتوكيد تقول : ظننتك أنت القائم ومنه قوله تعالى : (إن ترنى أنا أقل منك مالا وولداً ، فعسى ربى أن يؤتينى خيراً)(٢) .

فأنا يحتمل الفصل والتوكيد لأن المفعول الأول وهو الياء فى ترنى ضمير ، هــذا بشرط أن تكون رأى علميه أما إذا كانت بصرية فلا يكون إلا توكيداً لأن الفصل لا يقع بين الحال وصاحبه إلا على رأى الأخفش .

الموضع الثانى : — باب أعلمت التى تنصب بالشروط السابقة فى باب ظننت وأهمها أن يكون المفعول الثانى وهو ما قبل ضمير الفصل إسماً ظاهراً تقول أعلمت زيداً بكراً هو الناجح فيتعين فصلية الضمير وبغير ذلك يحتمل الفصل والتوكيد .

الموضع الثالث : مما تظهر فيه الفصلية نصاً باب كان بشرط دخول

---

(١) البحر المحيط : ٥٢١/٨ والتبيان للعكبرى ١٠٦٣/٢

(٢) سورة الكهف : ٣٩ ، ٤٠

اللام على ضمير الفصل نحو إن كان زيد لهو القائم والمعنى تأكيد قيام زيد فى الماضى أى : إن زيداً كان هو القائم ، فإن هذه مخففة من الثقيلة وهى مهملة فى العمل وإن أفادت معناها وهو التأكيد ويلزم دخولها على جملة أسمية أو فعلية مصدرة بناسخ لاغير ، ويجب إلزام لام الإبتداء هذه الجملة الواقعة بعد إن داخلة على خــبر المبتدأ أو خبر الناسخ أو ضمير الفصل ، ولم تتصدر اللام لأنها تفيد التوكيد فلا تجاور إن التى تفيده ، قالوا : وهذه اللام تفيد — مع التوكيد — الفرق بين إن المخففة من الثقيلة وإن النافية ولهذا صارت لازمة بعد أن كانت جائزة ، إذا وجدت هذه اللام بهذه الصفة داخلة على ضمير الفصل تعنيت فصلية الضمير ولا يكون مبتدأ لنصب ما بعده ولا تأكيداً لأن اللام قبله للتأكيد ولا بدلا لأنه بلفظ المرفوع .

وأما قول ابن عصفور : فأما قول الشاعر :

وكائن بالأباطح من صديق الخ .

فهو كلام مخالف لاحتراز وشرط ذكره قبل وهو قوله : ويكون الضمير على وفق المفعول الأول فى الغيبة والتكلم والخطاب تقول : رآنى زيد أنا الناجح فأنا ضمير فصل على وفق المفعول الأول وهو الياء فى رآنى ولا يجوز غير ذلك من مثل قولك : رآنى هو الناجح فهو فصل أيضاً لكنه ليس على صيغة الأول ونوعه فالأول تكلم والثانى غائب وهو لا يجوز ، وعلى مثال رآنى زيد هو الناجح جاء قول جرير مفتخراً .

٤٥ — وكائن بالأباطح من صديق
يرانى لو أصبت هو المصابا(١)

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو من قصيدة لجرير فى الغزل والفخر وشاهده وقوع ضمير الفصل بلفظ الغيبة مع أن الذى يسبقه ضمير متكلم وقد اختلف فى تخريجه كما ذكر فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١

قال ابن عصفور : « أتى بضمير الغيبة فاصلا بين مفعولى يرى مع أن الذى قبله ضمير متكلم »[١] .

وقد اختلفوا فى تخريجه على أقوال[٢] :

— ليس هذا الضمير ضمير فصل وإنما هو توكيد لفاعل يرانى الغائب.

— الضمير لصديقه لكنه المقصود مبالغة فى حب صديقه له .

— الرواية يراه أى : يرى الصديق نفسه والمعنى يرى الصديق نفسه مصابا إذا أصيب .

— قال ابن عصفور[٣] : أصله يرى مصابى هو المصاب فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه ثم أتى بالفصل على الأصل .

ثم اعترض ابن عصفور قائلا[٤] : كيف راعى فى إعادة الضمير المضاف فأعاده غائبا ولم يراع المضاف إليه المذكور فيعيده متكلما ثم أجاب قائلا : هو مثل قوله تعالى : (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً أوهم قائلون)[٥] فأعاد الضمير الذى للجمع وهو هم على قرية لقيامها مقام الأهل وأصله وكم من أهل قرية فحذف المضاف وهو الأهل وأقام المضاف إليه مقامه وهو القرية ثم حكم له بحكم ما قام مقامه .

وعلى الأوجه الثلاثة الأولى يكون المصاب اسم مفعول وعلى الرابع يكون بمعنى المصدر كقولهم : جبر الله مصابك أى مصيبتك .

---

(١) متن المقرب السابق .

(٢) مغنى اللبيب : ٤٩٦/٢

(٣) شرح الجمل : ٦٩/٢

(٤) المرجع السابق .

(٥) سورة الأعراف : ٤

وأما قوله : وحكى الأخفش أن بعض العرب يأتى بالفصل بين الحال وذى الحال ... إلخ ، فهو رأى مخالف لما قرره عند الجمهور وهو أن الفصل لايكون إلا بين المبتدأ والخبر أوما أصله ذلك وأما الحال وصاحبه فليس أصلهما ما ذكر فضلا عن أن الحال لازمة التنكير .

أما الأخفش فأجاز الفصل بين الحال وصاحبه(١) تقول : ضربت زيدا هو ضاحكا إلا أن ذلك قليل عند الجمهور .

ومما احتج به الأخفش لرأيه قول الله تعالى ، على لسان شعيب لقومه (هؤلاء بناتى هن أطهر لكم)(٢) .

فقد قرىء برفع أطهر ولا إشكال فيه وتكون هؤلاء بناتى جملة وهن أطهر لكم جملة أخرى ، وقرىء فى الشاذ بنصب أطهر فتكون حالا وتكون هؤلاء مبتدأ وبناتى بدلا منه وهو صاحب الحال وهن ضمير فصل ولكم الخبر(٣) .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ١٦٨/١ تحقيق د / عبدالرحمن السيد وصاحبه .

(٢) سورة هود : ٧٨

(٣) مشكل إعراب القرآن ص ٣٧١

قال أبو محمد مكى : قوله : هن أطهر لكم ابتداء وخبر لايجوز عند البصريين غيره .

وقد روى أن عيسى بن عمر قرأ أطهر بالنصب على الحال وجعل هن فاصلة وهو بعيد ضعيف .

التعليق فى هذه الأفعال وغيرها وأسبابه

(ص) قال ابن عصفور :

(ويجوز فى هذه الأفعال وسائر أفعال القلوب التعليق وهو ترك العمل لمانع ، والموانع أن يكون المفعول اسم استفهام أو مضافا إليه أو تدخل عليه همزة الاستفهام أو لام الابتداء أو ما النافية أو إن وفى خبرها اللام فهذه الأشياء توجب التعليق ، أو يكون الاسم مستفهما عنه فى المعنى فتكون فى التعليق بالخيار نحو قولك علمت زيد أبو من هو وإن شئت نصبت زيداً ألا ترى أن المعنى علمت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ، إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق فإن العرب تلتزم فيه الأعمال وذلك نحو قولك : أرأيتك زيدا أبو من هو ، ولا يجوز رفع زيد لأن الكلام دخله معنى أخبرنى وأخبرنى لا يعلق .

ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية ، من كلامهم سل أبو من زيد ، وأما ترى أى برق هاهنا) .

(ش) سبق أن تحدثنا عن هذه الأفعال التى تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما وذكرنا أن لها بعض الاختصاصات منها الإلغاء وهو إبطال العمل لفظاً ومحلا ، ومنها أن ضمير الفصل إذا فصل بين معموليها وكان أولهما ظاهراً فإنه يكون نصا فى الفصلية فلا يكون توكيداً ولا مبتدأ ولا بدلا وابن عصفور هنا يتحدث عن أمر ثالث لهذه الأفعال وهو اختصاصها بالتعليق الذى معناه إبطال العمل لفظاً وبقاؤه محلا على ما سنبينه .

أما اختصاصها بالإلغاء خاصة فلما سبق أن ذكرناه وهو أن هذين المفعولين أصلهما جملة المبتدأ والخبر ، والجملة ليست محلا لتأثير العوامل

كما أن هذه الأفعال لا تسلط لها بحق الأصالة على المعمولين كل ما أحدثته هو النسبة الحاصلة من شك أو يقين بين المنتسبين .

وأما اختصاصها بالتعليق فلأن هذه الأفعال لا تباشر إلا الجملة والجملة نفسها قد تكون مصدرة بما له صدر الكلام كأدوات الاستفهام والنفي ، ومتى كانت الجملة مصدرة بما له صدر الكلام امتنع تسلط العمل على جزأيها وهذا لا يكون في غيرها من الأفعال كالتي تنصب مفعولا واحداً لأنها إنما تباشر المفرد خاصة والمفرد على حدته لا يتصور أن يقرن بما له الصدارة من أدوات الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء .

والفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين :

أولهما : أن الإلغاء غير لازم بمعنى أنه إذا وجد سببه من تقديم للمفعولين على الفعل أو توسطه بينهما فقد يبقى العمل وقد يلغى ، أما التعليق فإنه إذا وجد سببه الذى سنذكره من كون المفعولين مصدرين بما يلزم الصدارة فإن العمل يلغى لاعماله ولا سبيل إلى بقائه .

— أما الوجه الثاني في الفرق بين الإلغاء والتعليق فهو أن جملة الفعل الملغى لا محل لها من الإعراب لأنه لا يقع في موقعها مفرد فهي مبتدأ وخبر لا غير .

أما جملة الفعل المعلق فلها محل من الإعراب وهو النصب لقيامها مقام مفعول به إن كان الفعل ينصب مفعولا به واحداً كعرف أو مقام مفعولين إن كان الفعل ينصب مفعولين كعلم ، وعلى ذلك فإذا عطفت على جملة الفعل الملغى فإنك تعطف بالرفع .

تقول : زيد قائم وعلى قاعد ظننت ، أما إذا عطفت على جملة الفعل

المعلق فإنه يجوز لك العطف على المحـــل تقول : ظننت لزيد قائم وعليا قاعدا .

قال ابن هشام في ذلك . « فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع فتقول عرفت من زيد وغير ذلك من أموره واستدل ابن عصفور بقول كثير :

٤٦ — وما كنت أدرى قبل عزة ما البكا
ولا موجعـــات القلب حتى تولت[1]

بنصب موجعات[2]

والتعليق عند النحاة مأخوذ من قولهم : امرأة معلقة أى مفقودة الزوج تكون كالشيء المعلق لامع الزوج لفقدانه ولا بلازوج لتجويزها وجوده فلاتقدر على الزواج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديراً لأن معنى« علمت لزيد قائم » : « علمت قيام زيد» كما كان عند انتصاب الجزأين ، ومن هنا جاز العطف على الجملة المعلقة بالنصب كما قلنا .

---

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة لكثير عزة من أحسن قصائده في الغزل ، وكنت كان واسمها وأدرى هو الفعل الناسخ الذى يتطلب مفعولين وهما جملة «ما البكا» إلا أنه علق عن العمل فيهما لوجود الاستفهام وحينما أراد العطف على هذه الجملة عطف بالنصب في قوله موجعات مما يدل على إن محل الجملة المعلقة النصب ومراجع البيت في معجم الشواهد ص ٧٢

(٢) مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٤١٩

أفعال القلوب : معناها — أنواعها

وأفعال القلوب التى تعلق عن العمل هى الأفعال التى مصدرها القلب وهو العقل والذهن أى التى معانيها قائمة بالقلب كالظن والعلم وماهو سبيل إلى الظن والعلم وفائدتها الإعلام بأن النسبة حاصلة بين المفعولين مع مادل عليه الفعل من ظن أو علم ، ولا يدخل فى هذا النوع من الأفعال أفعال التصيير من مثل : جعل وصير ، واتخذ ، لأنها تحتاج إلى معالجة بغير القلب .

وأفعال القلوب كثيرة جدا منها : ظن وحسب وزعم وخال وعلم ورأى ووجد ودرى وهو مادل من الأفعال على ظن أو علم .

ومنها تردد ونسى وشك وفكر وتفكر وبين وامتحن وبلى يبلو — وسأل واستفهم وهو ما كان سبيلا إلى الظن أو العلم .

وقد اختلف النحاة فى كنهها .

فقائل أفعال القلوب ماكان مصدرها القلب كانت من أخوات ظن أو لم تكن ، وهذه هى التى تعلق عن العمل لفظا بسبب تصدر ما يلزم تصديره فى الجملة وعلى هذا الرأى ابن عصفور قال[1] : ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية أى إلا فعلى سأل ، ورأى البصرية على ماسيأتى بيانه آخر الحديث .

وقائل أفعال القلوب تشمل ماكان مصدره القلب وما كان مصدره الحواس الخمس كلمس وأبصر ونظر واستمع وشم وذاق وعلى هذا يدخل

---

(١) انظر المتن السابق له .

التعليق جميع الأفعال السابقة، وعلى هذا الرأى الإمام الرضى صاحب شرحى الكافية والشافية[١] .

وذهب بعضهم إلى تعليق جميع الأفعال ما كان مصدره القلب والحواس وما كان غير ذلك نحو: ضربت أيهم فى الدار وقتلت أيهم فى البيت وعليه يونس[٢] .

ولا يشترط فى أفعال القلوب أن تكون كلها متعدية إلى اثنين بل يجوز فيها أن تكون كذلك وهو غالبها كظن وعلم وأخواتهما، وقد تكون متعدية إلى واحد بنفسها كعرف وفهم وقد تكون متعدية إلى واحد بواسطة حرف الجر نحو فكر فإنها تتعدى بفى، ونظر فإنها تتعدى بإلى أو بفى أيضاً .

وقد ورد كثير من أفعال القلوب معلقا فى كتاب الله الكريم سواء كان من أخوات ظن أو من غيرها، فمن أخواتها قوله تعالى (ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين أحصى[٣]) وقوله (ألم يروا كم أهلكنا قبلهم من القرون[٤]) ومن غير أخوات ظن قوله (سلهم أيهم بذلك زعيم[٥]) ، وقوله (وما يشعرون أيان يبعثون[٦]) وقوله (ليبلونى أأشكر أم أكفر[٧]) وغير ذلك وهو كثير وسيأتى .

---

(١) شرح الكافية : ٢/٢٨٤ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢ / ٩٠ وشرح الكافية للرضى ٢/ ٢٨٤ .

(٣) سورة الكهف : ١٢ .

(٤) سورة يس ٣١

(٥) سورة ن : ٤٠.

(٦) سورة النمل : ٦٥

(٧) سورة النمل : ٤٠ .

الأشياء الموجبة للتعليق أو المانعة عن العمل

والأشياء التى تمنع الفعل عن العمل أى تجعله معلقا عنه كثيرة ومع كثرتها لم يختلف فيها النحاة اختلافهم فى كثير من المسائل لاتفاقهم فى أمر واحد وهو أن مانع العمل مايجب له التصدير سواء أكان من ذات جملة المفعولين كأن يكون أحد ركنيها أو شىء منها اسم استفهام أم كان من أمر خارج عنها كأن تكون تلك الجملة مقرونة بلام الابتداء أو ما النافية، وعلى كل فالموانع كالآتى :

١ — أن يكون أحد ركنى الجملة أو شىء منها اسم استفهام :

مثال الأول وهو المبتدأ علمتُ من الناجح ، ومثال الثانى وهو الخبر علمت متى الامتحان ، فعلمت فى الجملتين فعل وفاعل والجملة بعدهما من المبتدأ والخبر فى محل نصب سدت مسد المفعولين ، وإنما لم يعمل الفعل فى الجملة المذكورة لفظاً لأن أحد ركنيها استفهام وأسماء الاستفهام لها الصدارة فى الجملة فلا يعمل ما قبلها فيها .

ومثال ذلك من كتاب الله العزيز قوله (سيعلمون غدا من الكذاب الأشر [١]) وقوله (وما أدراك ماليلة القدر [٢]) وقوله (أدع لنا ربك يبين لنا مالونها [٣]) .

وفى الشواهد السابقة وقع المبتـــدأ اسم استفهام ومن ذلك قوله (ستعلمون كيف نذير [٤]) وقوله (وسيعلم الكفار لمن عقبى

---

(١) سورة القمر : ٢٦ .

(٢) سورة القدر : ٢ .

(٣) سورة البقرة : ٦٩ .

(٤) سورة الملك : ١٧ .

الدار(١))' وقوله (يسألون أيان يوم الدين(٢)) وفى هذه الشواهد أيضاً وقع الخبر اسم استفهام ومن ذلك أيضاً قوله (وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون(٣)) وقوله (ويسألونك ماذا ينفقون (٤)) وقوله (ألم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل(٥)) وفيها وقع اسم الاستفهام مفعولا مطلقا فى الآية الأولى ومفعولا به فى الآية الثانية وحالا فى الآية الثالثة .

٢ — أن يكون أحد ركنى الجملة أو شىء منها مضافا إلى اسم الاستفهام تقول علمت ابن من الناجح وعلمت أبو أيهم زيد وعرفت ابن من تكرم .

٣ — أن تدخل على الجملة همزة استفهام خاصة تقول علمت أزيد قائم أم عمرو فجملة الاستفهام فى محل نصب سدت مسد مفعولى علم والمعنى علمت أحدهما بعينه له صفة القيام إما هذا أو ذاك ، ومن هنا كان الشرط دخول همزة الاستفهام خاصة لأنها التى يطلب بها تعيين المفرد، أما النسبة فقد وقعت وعلمت وتعلق العلم بها ، بخلاف (هل) إذا قلت : «علمت هل زيد قائم» فإن جوابه: نعم قام أو لا ،لم يقم وليس فيه النسبة، والعلم لا يتعلق إلا بالنسبة .

ورده الرضى قائلا (٦) : إن نعم أو لا فى الجواب متضمن أيضاً لمعنى

---

(١) سورة الرعد : ٤٢

(٢) سورة الذاريات ١٢ .

(٣) سورة الشعراء : ٢١٧ .

(٤) سورة البقرة ٢١٩ .

(٥) سورة الفيل : ١ .

(٦) شرح الكافية للرضى ٢/٢٨٤.

النسبة أو نفيها لأن المعنى بلى زيد قائم ومازيد بقائم لحصل المقصود وهو المحكوم عليه والمحكوم به فى الجواب وهو المصحح لتعلق العلم .

ومن أمثلة التعليق بأداة الاستفهام فى القرآن الكريم قوله تعالى (ويستنبئونك أحق هو[١]) وقوله (وإن أدرى أقريب أم بعيد[٢] ماتوعدون) وقوله (قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين[٣])

وفيه وقع الاستفهام بالهمزة ومن ذلك (فارجع البصر هل ترى من فطور[٤]) وقوله (على الأرائك ينظرون هل ثوب الكفار[٥]) .

وفيه وقع الاستفهام بهل .

٤ — أن تدخل على الجملة لام الإبتداء تقول علمت لزيد ناجح فجملة لزيد ناجح فى محل نصب سدت مسد مفعولى علمت واللام فيه للإبتداء وهى تمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها لصدارتها ولو فى جملتها لفظا وفى القرآن الكريم (ولقد علموا لمن اشتراه ماله فى الآخرة من خلاق[٦]) فمن نكرة موصوفة بما بعدها مبتدأ أو هى اسم موصول صلته مابعده وجملة ماله فى الآخرة من خلاق خبر المبتدأ وقد سدت الجملة مسد مفعولى علم .

---

(١) سورة يونس : ٥٣ .
(٢) سورة الأنبياء : ١٠٩ .
(٣) سورة النمل : ٢٧ .
(٤) سورة الملك : ٣ .
(٥) سورة المطففين : ٣٥ ، ٣٦ .
(٦) سورة البقرة ١٠٢ .

٥ — أن تكون الجملة مقرونة بأداة من أدوات النفي وهي : ما وإن باتفاق ولا على رأى « مثال ذلك قوله تعالى (وظنوا مالهم من محيص)[١] فـ(ما) نافية ولهم خبر مقدم ومحيص مبتدأ مؤخر زيدت فيه من، والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولى ظن ولما كانت ما النافية تستحق الصدارة فقد حجبت الفعل عن العمل في المفعولين لفظا .

ومن ذلك أيضاً في كتاب الله (قالوا لقد علمت ما لنا في بناتك من حق)[٢] وقوله (ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة)[٣] وفي الآيات السابقة كان النفي بما ومثال كون النفي بإن قوله (وتظنون إن لبثتم إلا قليلا)[٤] أى ما لبثم ، ومثال «لا» قولك علمت لا أحد في الدار وقولك علمت لا زيد في الدار ولا عمرو .

٦ — أن تكون الجملة مصدره بإن (المشددة) وفي خبرها اللام تقول: أظن إن الفجر لطالع بكسر همزة إن لوجود لام الابتداء في جملتها لأنها هي التي تدخل في جملة إن المكسورة وحدها ومكانها أول الجملة إلا أنها أبعدت عن إن لأنها بمعناها فوجود اللام دل على أن همزة إن مكسورة وإن المكسورة الهمزة يجب تصديرها ، وعلى ذلك فقد علق الفعل عن العمل فإن أسقطت اللام فلامانع من فتح همزة إن وتأويلها مع معموليها بمصدر هذا المصدر معمول الفعل لفظا ومعنى . وفتح همزة إن وعمل الفعل أولى من كسرها وعزل العامل عن العمل ، وفي القرآن (ولقد علمت الجنة إنهم لمحضرون)[٥] وفيه (قالوا ربنا يعلم إنا إليكم

(١) سورة فصلت : ٤٨

(٢) سورة هود ٧٩

(٣) سورة سبأ : ٤٦

(٤) سورة الإسراء : ٥٢

(٥) سورة الصافات : ١٥٨

لمرسلون)(١) وفيه (والله يعلم إنك لرسوله)(٢) وفى الآيات الثلاث علقت إن المكسورة الفعل عن العمل لأن لها الصدارة فى الكلام .

هذه سبعة أشياء أو سبع أدوات إتفق عليها النحاة تقف حائلا بين الفعل وبين عمله النصب فى المفعولين لفظا ، وبقيت ثلاثة أختلف فيها النحاة وزادها بعضهم على بعض .

وهنا سؤال نذكره ونجيب عليه قبل الخوض فى ذكر بقية الموانع : وهو : إذا قلت علمت لزيد قائم فإنه يفيد علمك بقيام زيد وتأكيده وإذا قلت علمت مازيد قائم فإنه يفيد علمك بنفى القيام ولا تعارض بين الفعل وما بعده .

ولكن إذا قلت علمت أزيد قائم أم عمرو ، وعلمت أى ولديك الناجح فإن آخر الكلام ينافى أوله ، فأوله علم وهو ينافى الاستفهام وآخره استفهام وهو ينافى العلم فكيف جاز ذلك ؟ وكيف صح دخول العلم على الاستفهام ؟

وقد سأل أبو حيان نفسه هذا السؤال فى شرحه على الألفية وأجاب عليه(٣) يقول :

فإن قلت : الجملة التى تعلق عنها هذه الأفعال على قسمين خبرية وغير خبرية فالخبرية يعقل تعلق هذه الأفعال عنها نحو علمت لزيد قائم وعلمت

---

(١) سورة يس : ١٦

(٢) سورة المنافقون : ١

(٣) لم أعثر على الكتاب المذكور لأبى حيان لنفاد طبعته القديمة ، والنص المذكور منقول من شرح التسهيل لناظر الجيش فى باب ظن وأخواتها من الجزء الثانى

ما زيد قائم لأن العلم قد يتعلق بالوجود وقد يتعلق بالعدم ، وأما غير الخبرية نحو: «علمت أيهم فى الدار» فإنه يشكل إنعقاد هذه الجملة الاستفهامية بالجملة الخبرية التى هى علمت لأن علمت تفيد حصول العلم وأيهم فى الدار معناه طلب الإعلام بمن فى الدار فهذا الكلام يدافع أوله آخره لأن حصول العلم ينافى طلب العلم فمن حصل له العلم لا يطلب تحصيل العلم ولا يعقل أن يكون طلب الإعلام بذلك متعلقا لنفى العلم أو إثباته وهل ينفى أو يثبت إلا النسب الخبرية لا النسب التى ليست بخبرية ؟

قال[١] : فالجواب أن هذا مما صورته صورة الاستفهام وليس معناه معنى الاستفهام فإذا قلت علمت أيهم فى الدار فمعناه الذى هو فى الدار وكذلك جميع الاستفهام الذى علق عنه الفعل ليس معناه على الاستفهام ولذلك لا يكون له جواب البتة بخلافه إذا لم يعلق عنه الفعل فإذا قيل : «أيهم فى الدار» استدعى جوابا وقد قال سيبويه ما نصه : «كما أنك إذ قلت قد علمت أزيد ثم أم عمرو وأردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم» . فقول سيبويه : أردت أن تخبر أنك قد علمت أيهما ثم . نص على أنه لا يراد معنى الاستفهام البتة، وجميع المثل التى أوردها سيبويه فى الباب الذى ذكر فيه هذا النص مما صورته الاستفهام ليس المعنى على الاستفهام أصلا ، ويستمر أبو حيان قائلا[٢] : وقد نص أبو الحسن الباذش على ذلك أيضاً قال ما نصه : علمت أزيد عندك أم عمرو، (لنعلم أى الحزبين أحصى)[٣] ليس حرف الاستفهام هنا لمعنى الاستفهام لأنه يستحيل أن يستفهم عن ما أخبر أنه يعلمه إنتهى وقال : بعض حذاق

---

(١) أى أبو حيان وانظر المرجع السابق

(٢) شرح الألفية له وهو مفقود ، والنقل من شرح التسهيل لناظر الجيش .

(٣) سورة الكهف : ١٢

شيوخنا فى قول الزجاجى : قد علمت أزيد عندك أم عمرو ما نصه : واعلم أن أدوات الاستفهام استعملت فى هذه المواضع مجردة من معنى الاستفهام فقائل قد علمت أزيد ثم أم عمرو، إنما أراد أن يبين أنه قد عرف الذى ثم منهما وأراد ألا يعينه للمخاطب فجاء بلفظ الاستفهام تسوية بينهما فى الإيهام على المخاطب .

قال أبو حيان : فهذه النصوص متضافرة من أئمة العربية على أنها لا يراد به حقيقة الاستفهام ، ويستمر أبو حيان قائلا بعد كلام فى هذا الأمر : «كلام العرب فى تركيبه على ثلاثة أقسام :

القسم الأول : مطابقة اللفظ للمعنى نحو زيد قائم وما قام زيد وشبه ذلك .

والثانى : غلبة اللفظ على المعنى نحو قولهم : أظن أن تقوم أجمعوا على صحته وأبطل أكثرهم أظن قيامك .

والثالث : غلبة المعنى على اللفظ كهذا الأسلوب الذى معنا وهو علمت أزيد قائم أم عمرو ؟ فصورته الاستفهام لكنه على غيره ومثله : أى رجل أنت؟ فهو استفهام لكن المقصود به التعظيم والتعجب ومعناه ما أكملك رجلا وهذا النوع من الاستفهام لا يحتاج إلى جواب . وكان الأولى عمل الفعل فيه لكنهم راعوا صورة الاستفهام فلم يعملوا فيه ما مثله لفظا وإن كان عاملا فيه من جهة المعنى فموضعه نصب ، ولذلك إذا عطف عليه عطف بالنصب . إنتهى كلام أبى حيان .

وقال الرضى فى معنى ذلك ايضاً[1] : وليس اداة الاستفهام التى تلى

---

(١) شرح الرضى على الكافية جـ ٤ ص ١٦٤ طبعة جامعة قار يونس بليبيا .

باب علم فى نحو : « علم زيد أيهم قام » مفيده لاستفهام المتكلم بها للزوم التناقض فى نحو : علمت أيهم قام وذلك لأن علمت المقدم على أيهم مفيد أن قائل هذا الكلام عارف بنسبة القيام إلى هذا القائم المعين لما ذكر أن العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان أى لاستفهام المتكلم لكان دالا على أنه لا يعرف انتساب القيام إليه ، لأن أيهم قام . استفهام عن مشكوك فيه هو انتساب القيام إلى معين ربما يعرفه الشاك بأنه زيد أو غيره فيكون المشكوك فيه إذن النسبة وقد كان المعلوم هو تلك النسبة وهو تناقض ، فنقول : أداة الإستفهام إذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم والمعنى عرفت المشكوك فيه الذى يستفهم عنه وهو أن نسبة القيام إلى أى شخص هى وذلك الشخص فى فرضنا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد ، وإنما لم يصرح باسم القائم ولم يقل علمت زيدا قائما أو علمت قيام زيد لأن المتكلم قد يكون له داع إلى إبهام الشىء على المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع إلى التصريح به كقوله تعالى (وإنا أو إياكم لعلى هدى أو فى ضلال مبين)(١) ومثله كثير .

والآن نعود إلى الحديث عن بقية الأدوات التى تعلق الفعل عن العمل والموانع التى تقف حائلا بينه وبين عمله النصب فى المفعولين وكنا قد تحدثنا عن سبعة وهى التى اتفق عليها النحاة وبقيت ثلاثة اختلفوا فيها وزادها بعضهم على بعض :

أما الأول فهو : لعل وقد زادها أبو حيان يقول فى ذلك من شرحه على الألفية :

وبما ظهر لى أنه من أسباب التعليق لعل وهو شىء أهمله النحويون ولم أجد فيه نصا لبصرى ولا كوفى والدليل على صحة ماذهبت إليه وأنه مسموع من لسان العرب وإن لم ينبه النحويون عليه قوله تعالى (وإن أدرى لعله

---

(١) سورة سبأ : آية رقم ٢٤

فتنة لكم)(١) وقوله تعالى (ومايدريك لعله يزكى)(٢) وقوله تعالى (لاتدرى لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً)(٣) ودرى من الأفعال التى تعلق كما علقت فى قوله تعالى (وإن أدرى أقريب أم بعيد ما توعدون)(٤) وقوله تعالى (وما أدراك ما القارعة)(٥) وإنما كانت لعل من أسباب التعليق لشبهها بأدوات الاستفهام حتى إن بعض الكوفيين زعم أن لعل تكون استفهاما كما ذكر فى باب إن قال صاحب الواضح : لعل من حروف الاستفهام يقول الرجل لمخاطبة لعلك سببتنى فأعافيك يريد هل سببتنى وقد قال الله تعالى وله المثل الأعلى فى السموات والأرض (لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً) فجعل لعل فى موضع حرف الإستفهام مقرونا بدليل الاستفهام وهو تدرى .

وقال أبو حيان فى شرحه على التسهيل : «وقعت لأبى على الفارس على شىء من هذا قال : وقد ذكر (وما يدريك لعله يزكى)(٧) (وما يدريك لعل الساعة تكون قريباً)(٨) ما نصه : والقول فى لعل وموضعها أنه يجوز أن يكون فى موضع نصب وأن الفعل لما كان بمعنى العلم عاق عما بعده وجاز تعليقه لأنه مثل الاستفهام ألا ترى أنه بمنزلته فى أنه غير خبر وأن ما بعده منقطع مما قبله ولا يعمل فيه وإذا كان كذلك لم يمتنع أن يقع موقع المفعول كما يقع الاستفهام موقعه وعلى هذا يكون لعل وما بعدها هذه الأفعال فى موضع نصب» ، وأقول عن كلام أبى حيان ورأيه : إنه كلام حسن ورأى مقبول .

الثانى من أدوات التعليق التى اختلف فيها النحاة : لو : ذكرها

---

(١) سورة الأنبياء ١١١
(٢) سورة عبس ٣
(٣) سورة الطلاق ١
(٤) الأنبياء ١٠٩
(٥) سورة القارعة ٣
(٦) الطلاق ١
(٧) سورة عبس ٣
(٧) سورة الاحزاب ٦٣

ابن مالك[١] ومثل لها بقول الشاعر وهو حاتم الطائى[٢] :

٤٧ ـ وقد علم الأقوام لوأن حاتماً
أراد ثراء المال كان له وفر[٣]

وفيه سدت جملة لو من الشرط والجواب مسد مفعولى علم .

ولم يذكر ابن عصفور الأداتين : لعل . ولو من أدوات التعليق .

الثالث من هذه الأدوات : لام القسم : وقد ذكرها ابن مالك أيضا ومثل لها بقول الشاعر وهو لبيد[٤] :

٤٨ ـ ولقد علمت لتأتين منيتى   إن المنايا لا تطيش سهامها[٥]

فعلمت معلقة عن العمل بسبب لام القسم :

---

(١) شرح التسهيل له ١ / ٨٩

(٢) انظر ترجمته فى الجزء الأول من شرح المقرب ص ٢٧٦

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لحاتم الطائى من رائية له مشهورة فى الكرم وعتاب زوجته على أن لامته فى كرمه واستشهد به ابن مالك على جعل لو من أدوات التعليق كلام القسم ، ومراجع البيت مذكورة فى معجم الشواهد ص ١٥٠ وهو فى شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٨٩ برواية يريد ثراء المال أمسى له وفر

(٤) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٦١

(٥) البيت من بحر الكامل وهو للبيد بن ربيعة من معلقته المشهوره وفى البيت اعتراف بالموت وشاهده فى الشطر الأول حيث علقت علم عن العمل بسبب لام القسم ولا يقال إن جملة جواب القسم لا محل لها لأن محل النصب إنما هو للقسم وجوابه ومراجع البيت كثيرة فى معجم الشواهد ص ٣٥٦ وهو فى شرح التسهيل ٢/٨٨

والفرق بين لام الابتداء ولام القسم : أن لام الابتداء تتصدر الجملة الإسمية وإذا تأخرت فذلك فى جملة إن وحدها وفائدتها التوكيد، قال تعالى(لأنتم أشد رهبة)[١] وقال(إنى ربى لسميع الدعاء)[٢] أما لام القسم فهى التى يجاب بها القسم وغالبا ما يكون مدخولها جملة فعلية قال تعالى (وتالله لأكيدن أصنامكم)[٣] وقال(قل بلى وربى لتبعثن)[٤] .

ولم يذكر ابن عصفور لام القسم أيضا فى أدوات التعليق ونصره، ابو حيان حيث قال: «واكثر اصحابنا لم يذكروا لام القسم فى أسباب التعليق وهو الصحيح وذلك ان الجملة المعلق عنها الفعل لها موضع من الإعراب والجملة التى تقع جوابا للقسم لا موضع لها من الإعراب فتدافعا» .

كما نصره ايضا ناظر الجيش حيث يقول[٥] : «والظاهر أن الذى ذكره أبو حيان هو الحق غير أن ابن عصفور ذكر مسألة لها علاقة بهذا الأمر حيث قال : وانفردت أيضا أفعال القلوب بجواز تضمنها معنى القسم فإذا فعل ذلك تلقيت بما يتلقى به القسم تقول: علمت ليقومن زيد وظننت لقد قام عمرو كما تقول: والله ليقومن زيد والله لقد قام عمرو، ثم إن كان الفعل غير متعد فلا موضع لجملة الجواب من الإعراب نحو قولك بدا لى ليقومن زيد قال الله تعالى (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات

---

(١) سورة الحشر ١٣
(٢) سورة إبراهيم ٣٩
(٣) سورة الأنبياء ٥٧
(٤) سورة التغابن ٧
(٥) شرح التسهيل له : باب الأفعال الداخله على المبتدا والخبر (مخطوط) الجزء الثانى

ليسجننه حتى حين)(١) وإن كان الفعل متعديا نحو علمت ليقومن زيد وعرفت ليخرجن عمرو فمن النحاة من يجعل الجملة نائبة مناب معمول الفعل، فإن كان الفعل يتعدى إلى مفعولين نحو علمت كانت الجملة فى موضعهما، وإن كان يتعدى إلى واحد نحو عرفت كانت الجملة فى موضع ذلك المفعول، ومنهم من يجعل الجملة لا موضع لها من الإعراب لأن الفعل وإن كان متعديا قد ضمن معنى مالا يتعدى ثم رجح الأخير وقال: وهذا هو الصحيح عندى».

وهنا أمر يجب أن ننبه عليه: وهو أن التعليق فى هذه الأمور لازم ويجب رفع الاسمين بعد الأدوات المذكورة وهى السبعة الأولى باتفاق والثلاثة التى زادها بعضهم كما ذكرناه، وبقيت مسأله جاء التعليق فيها غير لازم والمتكلم الاختيار إن شاء رفع الاسم الأول على الابتداء، وإن شاء نصبه على المفعولية تلك المسأله هى:

أن يكون الاسم مستفهما عنه فى المعنى تقول: عرفت زيد أبو من هو، فيما يتعدى إلى مفعول واحد وعلمت زيد أبو من هو فيما يتعدى إلى مفعولين إن شئت رفعت زيدا على الابتداء وجعلت الجملة بعده خبرا له لأن معنى الاستفهام يعم الجمله التى بعد الفعل والمعنى علمت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره فتكون الجملة معلقة وإن شئت نصبت الأول وجعلت الجملة بعده تحل محل الثانى فى علم المتعدى إلى اثنين أو عرف المضمن معناه ورجح بعضهم النصب وعللوه بأن مراعاة اللفظ إذا لم يخل بالمعنى أولى من مراعاة المعنى وعلى ذلك قول الشاعر:

---

(١) سورة يوسف: آية رقم ٣٥

٤٩ — فو الله لا أدرى غريم لويته
أيشتد إن قاضاك أم يتضرع[1]

قال ابن مالك الرواية برفع غريم على التعليق ولو نصبه لكان أجود[2].

وأما قول ابن عصفور : إلا أن يدخل الفعل معنى فعل لا يعلق فإن العرب تلتزم فيه الإعمال ، فمعناه أن الفعل الذى يعلق إذا دخل عليه اسم مستفهم عنه فى المعنى كنت بالخيار إن شئت رفعت معلقا وإن شئت نصبت كاملا إلا إذا ضمن هذا الفعل ودخله معنى فعل لا يعلق فإنه يجب الإعمال وذلك مثل الفعل أرأيتك فى مثل أرأيتك زيدا ماصنع وأرأيتك زيدا أبو من هو والمعنى أخبرنى فيهما ، وأخبرنى لا تعلق ويجب نصب الاسم الأول على المفعولية وتكون الجملة بعده فى محل نصب الثانى والفعل أرأيتك ومعناه أخبرنى منقول من رأيت بمعنى أبصرت أو عرفت كأنه قيل هل أبصرته وشاهدت حالته العجيبة أو أعرفتها أخبرنى عنها فلا يستعمل إلا فى الاستخبار عن حالة عجيبة لشىء ، وهذا الأسلوب يلزمه أشياء .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل ومعرقة معناه فقائله مجهول حيث يذكر أن ظلم الحبيب يعفو عنه المحب كثيرا ، وشاهده قوله : لا أدرى غريم لويته حيث علق الفعل عن العمل فى المفعول لوجود الاستفهام فى جملته فرفع غريم لذلك ويجوز نصبه أيضا وهو أرجح مراعاة للفظ قال صاحب الدرر اللوامع : ١٣٧/١ وزعم ابن عصفور أن التعليق أولى قال لأن الاعتناء بالمعانى أولى من الاعتناء بالألفاظ وأجيب بالمنع إذا لم تخل رعاية اللفظ بجهة المعنى كما فى مسئلتنا بل رعاية اللفظ إذ ذاك أحق.

(٢) شرح التسهيل : ٩١/٢ تحقيق عبد الرحمن السيد وصاحبه .

أولا : الاستفهام فى أرأيت وغالبا ما يكون لتقريع المخاطب والسخرية به .

ثانيا : التاء وهى تاء الخطاب وهى فاعل للفعل رأى وتلزم الأفراد سواء كان الخطاب مفردا أو مثنى أو جمع مذكر أو جمع مؤنث بشرط وجود الكاف .

ثالثا : الكاف وهى حرف دال على الخطاب وليس باسم وهى التى يتصرف فيها بإفرادا وتثنية وجمع وبتذكير وتأنيث بدلا من تاء الفاعل وقد يستغنى عنها بتاء الفاعل وحينئذ يتصرف فيها كما يتصرف فى الفاعل

رابعاً : مفعول به أول منصوب وقعت عليه الرؤية وحل به الإخبار وهو زيد فى المثال المذكور واسم الإشارة فى قوله تعالى:(قال أرأيتك هذا الذى كرمت على)[١] واسم الموصول فى قوله:(أفرأيتم ماتحرثون)[٢] وقد يحذف هذا المفعول كقوله تعالى:(أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله)[٣] أى أرأيتكم عذابكم .

خامسا : الاستفهام الصريح أو المقدر بعد المفعول المنصوب يبين الحال المستخبر عنها وهو المفعول الثانى :

فالاستفهام الصريح كقوله تعالى (أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله بغتة أو جهرة هل يهلك إلا القوم الفاسقون)[٤].

والمقدر كقوله تعالى (أرأيتك هذا الذى كرمت على لئن أخرتن)[٥]،

---

(١) سورة الإسراء : ٦٢ (٢) سورة الواقعة : ٦٣

(٣ ، ٤) سورة الأنعام : ٤٧ (٥) سورة الإسراء : ٦٢

أى أرأيتك هذا الذى كرمت على لم كرمته أو ما الذى أوجب له ذلك .

موقع جملة الاستفهام فى هذا الأسلوب
— واختلاف النحاة فيها —

فأما موقع جملة الاستفهام فى هذا الأسلوب فقد ذهب سيبويه إلى أنها تحل محل المفعول الثانى (أو المفعولين) وليس الفعل معلقا عنها لأن أرأيت بمعنى أخبرنى وأخبرنى لاتعلق فكذا ما كان بمعناها، وذهب بعض النحاة إلى أن أرأيت كثيرا ماتعلق ويأتى بعدها الاستفهام كثيرا والدليل على ذلك قوله تعالى (قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بضياء)[1] وقوله (قل أرأيتم إن جعل الله عليكم النهار سرمدا إلى يوم القيامة من إله غير الله يأتيكم بليل)[2] فهذا موضع من القرآن الكريم يدل على تعليق أرأيت وهو خلاف قول سيبويه .

قال ناظر الجيش : « وقد انفصل ابن عصفور وغيره عما اعترض به على سيبويه من هذه الآيات الشريفة بجعل المفعول الأول قد حذف حذف اختصار كما يحذف فى علمت حذف اختصار والتقدير قل أرأيتكم عذابكم إن أتاكم أى أخبرونى عنه كيف يكون ، لو دريتموه ما جرأتم هذه الجرأة قال : ولايمنع سيبويه هذا النوع من الحذف وإلا فما يفعل فى قول الله تعالى (أرأيتك هذا الذى كرمت على لئن أخرتن إلى يوم القيامة)[3] ألا ترى أن المفعول الثانى محذوف والمعنى أرأيتك هذا الذى

(١) سورة القصص : آية رقم ٧١
(٢) سورة القصص : آية رقم ٧٢
(٣) سورة الإسراء : ٦٢

كرمت على ما الذى أوجب له ذلك فكما يحذف الخبر وهو المفعول الثانى كذلك يحذف المبتدأ وهو المفعول الأول هذا كلام ابن عصفور[١]

وعلى ذلك فالآيات التى اعترض بها على سيبويه فيها حذف للمفعولين ولا تعليق فى أرأيت وإنما عدل إلى الاستفهام فى هذا الأسلوب لتبكيت وتوبيخ المخاطبين وإلا كان قد أتى به صريحا مفعولا لرأيت .

وقال الرضى : ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لأنها مستأنفة لبيان الحال المستخبر عنها كأنه قال للمخاطب لما قلت ، أرأيت زيدا : عن أى شىء من حاله تسأل ؟ فقلت : ماصنع وليست الجملة المذكورة مفعولا ثانيا لرايت كما ظن بعضهم[٢] .

واما قول ابن عصفور : ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال أو الرؤية ... إلخ ،

فمعناه أن التعليق وهو إبطال العمل لفظا لا محلا خاص بأفعال القلوب ومع ذلك فقد جاء فى فعلين من غير أفعال القلوب وهما السؤال والرؤية ، اما السؤال فلأنه سبب العلم وطريق للوصول إليه وليس قلبيا لأن أداته حاسة من الحواس الخمس وهى اللسان .

والفعل سأل من أعاجيب اللغة فهو تارة يتعدى إلى مفعولين صريحين كقوله تعالى (لا نسألك رزقا)[٣] وقوله (أم تسألهم أجراً)[٤] تارة يتعدى إلى مفعولين معلقين كقول العرب (سل أبو من زيد) أو أحدهما ومن ذلك قوله تعالى (يسألونك ماذا أحل لهم)[٥].

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (مخطوط رقم ٣٤٩ دار الكتب المصرية) الجزء الثانى .

(٢) شرح الكافية للرضى : ١٦٢/٤ (ليبيا) ، ٢٨٤/٢ (بيروت)

(٣) سورة طه : ١٣٢ (٤) سورة الطور : ٤٠، ن : ٤٦

(٥) سورة المائدة : ٤

وقوله (سلهم أيهم بذلك زعيم)[١] وتارة يتعدى إلى الثانى بحرف الجر عن (يسألونك عن الأهلة)[٢] (ويسألونك عن المحيض)[٣] وتارة يتعدى إلى مفعول بنفسه واحد ويقتصر عليه كقوله تعالى (فاسألوا أهل الذكر)[٤] (ولا يسأل حميم حميا)[٥] وتارة يتعدى إلى مفعول واحد بواسطة حرف الجر كقوله (سأل سائل بعذاب واقع)[٦] وتارة يكتفى بإسناد الفعل للفاعل كقوله : (اهبطوا مصراً فإن لكم ما سألتم)[٧] وإن كان له مفعول هو العائد ، وهذا كله حسب المعنى المراد .

وأما الرؤية فهى أيضا وسيلة العلم وسبيله وهى فى الغالب ليست فعلا قلبيا لأن أداتها حاسة من الحواس وهى البصر ويشترك فيها الناس جميعا ، وقد تكون فعلا قلبيا إذا كانت أداتها القلب والعقل وهى من خصائص بعض الناس قال تعالى (إنما يتذكر أولو الألباب)[٨] وقال (إن فى ذلك لذكرى لمن كان له قلب)[٩] وهذا الفعل هو الآخر من أعاجيب الله :

فتارة يتعدى إلى مفعولين صريحين إذا كان بمعنى علم كقوله تعالى (أفمن زين له سوء عمله فرآه حسناً)[١٠] وقوله (إنى أرانى أعصر خمراً)[١١] أو مفعولين معلقين أو أحدهما كقوله :(رب أرنى كيف تحيي الموتى)[١٢] (ليريه كيف يوارى سوأة أخيه)[١٣] .

---

(١) سورة ن : ٤٠ — (٢) سورة البقرة : ١٨٩
(٣) « البقرة : ٢٢٢ — (٤) « الأنبياء : ٧
(٥) « المعارج : ١٠ — (٦) « المعارج : ١
(٧) « البقرة : ٦١ — (٨) « الرعد : ١٩
(٩) « ق : ٣٧ — (١٠) « فاطر : ٨
(١١) « يوسف : ٣٦ — (١٢) « البقرة : ٢٦٠
(١٣) « المائدة : ٣١

وتارة يتعدى إلى مفعول واحد صريحا إذا كان بمعنى أبصر كقوله (فلما جن عليه الليل رأى كوكبا)[١] وقوله (فلما رأى القمر بازغا)[٢] أو مفعول واحد معلقا كقول العرب (أما ترى أى برق هاهنا) بضم أى على الإبتداء .

وتارة تحتمل رأى الوجهين : العلم والبصر وهو كثير فيها وعلى ذلك يكون الثانى مفعولا فى الأول وحالا فى الثانى ومن أمثلته (ما نراك إلا بشراً مثلنا)[٣] وقوله (ورأيت الناس يدخلون فى دين الله أفواجاً)[٤] وقوله : (إنى أراك وقومك فى ضلال مبين)[٥] .

وقد يدخل فى كلام ابن عصفور ولم يعلق من غير أفعال القلوب إلا السؤال والرؤية ، ما فى معنى هذين الفعلين :

— فما فى معنى الأول وهو سأل : استنبأ واستفتى ومن أمثلته قوله تعالى (ويستنبئونك أحق هو)[٦] — وما فى معنى الثانى وهو رأى : نظر وأبصر ومن أمثلته قوله (قال سننظر أصدقت أم كنت الكاذبين)[٧] .

بقيت هنا نقطة : وهى أننا نعلم أن الفاعل فى أى جملة يكون مؤثراً والمفعول متأثرا فأنت تقول ضرب زيد عليا فالأول مؤثر وهو الفاعل والثانى متأثر وهو المفعول وعلى ذلك فلابد أن يكونا متغايرين ، أما الفاعل والمفعول فى باب ظن أو فى أفعال القلوب خاصة فإنه لا يلزم أن يكونا متغايرين بل يجوز أن يكونا كذلك وهو الكثير مثل: ظننت زيداً

---

(١) سورة الأنعام : ٧٦ (٢) سورة الأنعام : ٧٧
(٣) « هود: ٢٧ (٤) « النصر: ٢
(٥) « الأنعام : ٧٤ (٦) « يونس: ٥٣
(٧) « النمل : ٢٧

عاصيا ، كما يجوز أن يتحدا كقولك ظننتنى عاصيا أى ظننت نفسى عاصيا وعلمتنى مطيعاً أى علمت نفسى مطيعاً .

وإنما جاز ذلك لأن المفعول به ليس المنصوب الأول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما قلنا والمعنى ظننت عصيان زيد وظننت عصيانى وليس معنا فاعل ومفعول به حقيقة حتى يمتنع ذلك كما امتنع فى ضربتنى وقتلتنى أى ضربت نفسى وقتلت نفسى .

وقد ورد مثل هذا الأسلوب وهو مجىء الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين لمسمى واحد فى القرآن الكريم قال تعالى (كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى)[1] أى رأى نفسه فالفاعل والمفعول واحد وهو ضميرا الغيبة ، ويظهر هذا بجلاء فى مثل قوله تعالى (إنى أرانى أعصر خمراً)[2] وهو رأى الحلمية من الرؤيا وهو ما يراه النائم ليلا والمعنى أرى نفسى أعصر خمراً .

وألحقوا بأفعال القلوب فى مجىء الفاعل والمفعول ضميرين متحدين مقصود بهما مسمى واحد هذين الفعلين وهما : فقد وعدم وهما مما يتعدى إلى واحد تقول فقدتنى أى فقدت نفسى وعدمتنى أى عدمت نفسى .

قال ابن عصفور فى ذلك فى باب الإغراء[3] : تقول عليك إياك أو عليك نفسك ولا تقل عليكك لأنه لايتعدى فعل المضمر المتصل إلى مضمر المتصل إلا فى باب ظننت وفى فقدت وعدمت لا تقول ظلمتنى ولا ضربتك ، انتهى .

---

(١) سورة العلق : ٦ ، ٧

(٢) سورة يوسف : ٣٦

(٣) متن المقرب : صـ ١٤٩ بتحقيق أحمد عبد الستار الجوارى وصاحبه طبعة ١٩٨٦ م .

والمعنى ظلمت نفسى وضربت نفسك قالوا فإن فصلت الضمير الثانى عن الأول جاز ذلك تقول. إياى ظلمت والمعنى نفسى ظلمت ، وما أهنت إلا إياك والمعنى ما أهنت إلا نفسك ، وسيأتى تفصيل ذلك فى باب الإغراء قريبا .

(كيف تعرب الجملة المعلقة)

(ص) قال ابن عصفور :

(والفعل المعلق إن كان من قبيل ما تعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة فى موضع مفعول بعد إسقاط حرف الجر نحو قولك فكرت أبو من زيد :

وإن كان من قبيل ما تعدى إليه بنفسه كانت الجملة فى موضعه نحو قولك عرفت أبو من زيد :

وإن كان من قبيل ما تعدى إلى اثنين سدت الجملة مسدهما نحو قولك علمت أبو أيهم زيد .

وإذا كان الاسم مستفهما عنه فى المعنى وأعملت فيه الفعل ، فإن كان متعدياً إلى اثنين كانت الجملة فى موضع المفعول الثانى نحو قولك : علمت زيداً أبو من هو وإن كان متعدياً إلى واحد كانت الجملة بدلا من الاسم الذى قبلها نحو قولك عرفت زيداً أبو من هو ويكون من قبيل بدل الشىء من الشىء والتقدير عرفت شأن زيد أبو من هو لحذف المضاف ، وقد قيل إن الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين إما بحق الأصل ، وإما بالتضمين وهو الصحيح عندى) .

(ش) هذا حديث استطرادى فى بيان كيفية إعراب الجملة المعلقة بعد

التعليق ولا شك أن إعرابها كان واضحاً بمقتضى حديثه الماضى وهو أنها فى محل نصب سدت مسد المفعولين لكن هـــذا الحكم ليس على إطلاقه لسبب وهو أن التعليق غير مختص بالأفعال القلبية التى تتعدى إلى مفعولين وإنما هو مختص بها مطلقا ، أى سواء كانت من أخوات ظن أم لم تكن وسواء كان الفعل لازماً أم متعديا وسواء كان المتعدى متعديا إلى اثنين كما يدخل فيه أيضا التعليق الواجب وهو ما كانت أداته أحد الأدوات السبعة أو العشرة التى شرحناها بالتفصيل ، والتعليق الجائز وهو ما كان فيه الاسم وهو المفعول الأول مستفهما عنه فى المعنى .

والحاصل أن التعليق على قسمين : واجب وجائز وتحت الواجب ثلاثة أنواع وتحت الجائز نوعان .

التعليق الواجب وأنواعه

والفعل المعلق تعليقا واجبا على أنواع ثلاثة :

— متعد إلى واحد بواسطه حرف الجر — متعـــد إلى واحد بنفسه .

— متعد إلى اثنين .

— أما الأول وهو المتعدى إلى واحد بواسطة حرف الجر فإن الجملة المعلقة حينئذ تكون فى محل نصب مفعولا به بعد إسقاط حرف الجر ، فإذا قلت فكرت من أبوك ، وفكرت أبو من زيد ، فإن (فكرت) فعل قلبى يتعدى إلى مفعوله بواسطة حرف الجر تقول : فكرت فى أمرك وفكرت فى شأن زيد وعلى ذلك فإن الجملة المعلقة وهى المبتدأ الواقع اسم استفهام والمضاف إليه ثم الخبر فى محل نصب مفعولا به بعد نزع الخافض .

وكالمثال السابق قوله تعالى (ثم تتفكروا ما بصاحبكم من جنة)[١] قال أبو حيان[٢] : ما نافية وتتفكروا معلق بسبب النفى والجملة فى محل نصب ، كما ذكر أن ما تحتمل الاستفهامية ، ومن ذلك قوله تعالى (قال سننظر أصدقت أم كنت من الكاذبين)[٣] .

قال أبو حيان : الجملة فى موضع نصب بإسقاط حرف الجر وهو فى[٤] ومثله (فانظرى ماذا تأمرين)[٥] وأما قوله تعالى (انظر كيف فضلنا بعضهم على بعض)[٦] فالجملة فى موضع نصب بعد حذف الجار وهو إلى لأن نظر يتعدى به هنا :

ـ أما الثانى وهو المتعدى إلى واحد بنفسه فإن حكم الجملة المعلقة حينئذ أن تكون فى محل نصب مفعولا به تقول عرفت من أبوك وعرفت أبو من زيد فعرفت فعل يتعدى إلى مفعول واحد مصرح أى دون حرف جر تقول عرفت الخبر وعرفت الأمر وعلى ذلك تكون الجملة بعده من المبتدأ أو الخبر فى محل نصب سدت مسد هذا المفعول ومثل ذلك رأى البصرية وعلم التى بمعنى عرف وكل فعل قلبى يتعدى إلى واحد .

فمثال رأى قوله تعالى (ألم تروا كيف خلق الله سبع سموات طباقا)[٧] .

وقول العرب : أما ترى أى برق هاهنا برفع أى ، ومثال علم بمعنى عرف قوله تعالى (ولتعلمن أينا أشد عذابا وأبقى)[٨] وإن كانت علم على معناها فإنها تتعدى إلى اثنين فتكون الجمله سدت مسدهما ، ومن الأفعال

---

(١) سورة سبأ : ٤٦
(٢) البحر المحيط : ٥٦١/٨
(٣) سورة النمل : ٢٧
(٤) البحر المحيط : ٢٣٢/٨
(٥) سورة النمل : ٣٣
(٦) سورة الإسراء : ٣٢
(٧) سورة نوح : ١٥
(٨) سورة طه : ٧٢

الأخرى قوله تعالى (ادع لنا ربك يبين لنا ما لونها)[١] فجملة ما لونها فى محل نصب سدت مسد مفعول يبين لان بين يتعدى إلى واحد بنفسه تقول: بينت لك الأمر .

— أما الثالث وهو المتعدى إلى المفعولين وذلك أكثر الأفعال وكثير منها من باب ظن فإن الجملة حينئذ تكون فى محل نصب سادة مسد المفعولين تقول : علمت من الناجح وعلمت ابن من الناجح وظننت إلزيد ناجح فعلمت وظننت مما يتعدى إلى مفعولين وعلى ذلك فالجملة فى محل نصب سدت مسدهما ومثال ذلك قول الله تعالى (ثم بعثناهم لنعلم أى الحزبين أحصى)[٢] وقوله (وظنوا ما لهم من محيص)[٣] .

قال ابن هشام : ومما يوهمون فى إنشاده وإعرابه قول الشاعر :

٥٠ — ستعلم ليلى أى دين تداينت
وأى غريم للتقاضى غريمها[٤]

فالصواب فيه نصب أى الأولى على حد انتصابها فى أى منقلب إلا أنها هنا مفعول به لا مفعول مطلق ورفع أى الثانية مبتدأ وما بعدها الخبر ، والفعل معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والإسمية[٥] .

ويدخل ذلك أيضا ما إذا تعدى الفعل إلى اثنين وقد تعدى إلى الأول

---

(١) سورة البقرة ٦٩ .
(٢) سورة الكهف : ١٢ (٣) سورة فصلت : ٤٨
(٤) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل الرقيق لشاعر مجهول ، فهو يقول إنه دان ليلى بالكثير ومع ذلك فصاحب الدين سيعفو عنه ، وشاهده واضح من الشرح وانظر مراجعه فى معجم الشواهد ص ٣٤٥ .
(٥) مغنى اللبيب لإبن هشام : ٤١٨/٢

صريحا فإن الجملة المعلقة تحل محل الثانى وحده وعلى ذلك قول الله تعالى (يسألونك ماذا ينفقون[١] — يسألونك ماذا أحل لهم[٢] — رب أرنى كيف تحيى الموتى)[٣] .

والرؤية هنا بصرية ثم دخلت على الفعل همزة النقل فتعدى إلى اثنين أحدهما ياء المتكلم والثانى جملة الاستفهام .

ويدخل فى ذلك أيضا قوله تعالى (فاستفتهم ألربك البنات)[٤] وإن كانت الجملة المعلقة فى محل نصب بعد نزع الخافض لأن الفعل يتعدى إلى الثانى بحرف الجر تقول استفتيت محمدا فى كذا .

وأما التعليق الجائز وهو ما كان الاسم وهو المفعول الأول مستفهما عنه فى المعنى كقولك علمت زيدا أبو من هو والمعنى علمت أزيد أبو عمرو أم أبو غيره ، فالمفعول الأول وهو زيد مستفهم عنه فى المعنى أى ليس باسم استفهام ولا مضافا إليه ، كما أنه لم تدخل عليه أداة الاستفهام وهى الهمزة ولذلك كان التعليق هنا جائزا فترفع مراعاة للمعنى وتنصب مراعاة للفظ فتقول علمت زيد أبو من هو يرفع زيد على الابتداء والجملة بعده خبر (أبو مبتدأ ومن مضاف إليه وهو خبر) وجملة الإبتداء وخبره سدت مسد المفعولين وتقول علمت زيدا أبو من هو بنصب زيد على أنه مفعول والجملة ، سدت مسد المفعول الثانى ، وهذا إذا كان الفعل ينصب مفعولين ، لكن قد يكون الفعل ناصبا لمفعول واحد فما موقع هذه الجملة المعلقة ؟

---

(١) سورة البقرة : ٢١٥ (٢) سورة المائدة : ٤

(٣) سورة البقرة ٢٦٠

(٤) سورة الصافات : ١٤٩

والحاصل أن التعليق الجائز تحته نوعان :

١ ــ أن يكون الفعل متعديا إلى اثنين .

٢ ــ أن يكون متعديا إلى واحد .

ــ فإن كان الفعل متعديا إلى اثنين فلا إشكال فى الجملة الثانية المعلقة لأنها ستكون المفعول الثانى بعد نصب المفعول الأول كما شرحنا فى المثال السابق (علمت زيدا أبو من هو) .

ــ وإن كان الفعل متعديا إلى واحد وذلك مثل عرف أو علم إذا ضمنت معناها فإن الاسم المنصوب سيكون هذا المفعول تقول عرفت زيدا أبو من هو فزيد مفعول به والفعل لا يطلب أكثر من ذلك .

وأما الجملة التى بعده فقد اختلف النحاة فيها أى فى موقعها من الإعراب .

ــ مذهب السيرافى : واختاره ابن مالك وابن الضائع وابن عصفور فى بعض كتبه : وهو أن الجملة بدل من الاسم الذى قبلها وهو بدل كل من كل ، وصح إبدال الجملة من المفرد لأن المفرد [[على تقدير مضاف فى معنى الجملة وهو الحال والشأن والقصة . يقول ابن عصفور فى ذلك[1] .

فإن قيل : من أى أقسام البدل هذا ؟

فالجواب : أنه من باب بدل الشىء من الشىء .

فإن قيل : فزيد ليس بالجملة التى هى أبو من هو ؟

---

(١) شرح الجمل الكبير جـ ١ ص ٣٢٢ بتحقيق صاحب أبو جناح (العراق) .

فالجواب : أن ذلك على حذف مضاف والتقدير: «عرفت قصة زيد أبو من »، والقصة هي الجملة .

قال ناظر الجيش : «وقد جعله ابن الضائع بدل اشتمال كقولك : عرفت أخاك خبره، ونازع ابن عصفور فيما ادعاه والذى قاله ابن عصفور أظهر مما قاله ابن الضائع[١] ا.هـ .

— مذهب المبرد : أن الجملة فى محل نصب حال قال ابن عصفور : وذلك فاسد لأنها لو كانت حالاً لساغ دخول الواو عليها، ودخول الواو عليها يغير المعنى، وشأن واو الحال أن المعنى الذى كانت الجملة تعطيه قبل دخولها لا يتغير بعد دخولها وليس معنى عرفت زيداً وأبو من هو كمعنى عرفت زيداً أبو من هو[٢] .

— مذهب أبى على الفارسى : نقله عنه ابن جنى وهو أن الجملة فى موضع المفعول الثانى وأن عرفت ضمنت معنى علمت فتعدت إلى مفعولين : كما ضمنت نبأت وأنبأت وأخبرت معنى أعلمت فتعدت تعديتها .

قال ابن عصفور : «وذلك فاسد لأن التضمين ليس بقياس فلا يقال به ما وجدت عنه مندوحة[٣] ا.هـ .

واختار أبو حيان رأى أبى على وهو أن الجملة مفعـــول به ثان لعرفت على أنها ضمنت معنى علمت قال : والدليل على ذلك جواز رفع الاسم بعد عرفت وإنعقاد جملة من مبتدأ وخبر بعد عرفت فتكون إذ ذاك معلقة عنه لأنه مستفهم عنه فى المعنى فتقول: «عرفت زيداً أبو من هو

---

(١) شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد (الجزء الثانى) مخطوط .
(٢) شرح الجمل الكبير حـ ١ ص ٣٢١، ٣٢٢ .
(٣) المرجع السابق (حـ١ ص ٣٢٢) .

كما كان ذلك فى علمت زيد أبو من هو . قال : فزيد مبتدأ وأبو من هو جملة فى موضع الخبر فإذا انتصب كان على هـذا المعنى من أن أصله مبتدأ وخبر وكان المنصوب مفعولا أول والجملة فى موضع المعمول الثانى كما كان هو خبراً حين إرتفع الاسم الأول .

قال ناظر الجيش : ولا يبعد ما قاله عن الصواب .

واختار ابن عصفور فى المقرب رأى أبى على وهو أن الفعل المتعدى إلى واحد قد ضمن معنى المتعدى إلى اثنين فصارت الجملة المفعول الثانى على ما سنبينه الآن .

ومن الممكن أن تنطبق هـذه الآراء على جملة الإستفهام فى قول الله تعالى : (وانظر إلى العظام كيف ننشزها)[1] قال أبو حيان ما ملخصه[2] :

« كيف منصوبة بـ ننشزها نصب الأحـــوال وصاحب الحال مفعول ننشزها ولا يجوز أن يعمل فيها أنظر لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله وأما جملة كيف ننشزها فقيل حال من العظام أى انظر إلى العظام محياة وهذا ليس بشىء لأن الجملة الاستفهامية لا تقع حالا وإنما الذى يقع حالا كيف وحدها نحو كيف ضربت زيدا قال والذى يقتضيه النظر أن هـــذه الجملة بدل من العظام على الموضع لأن موضعه نصب وهو على حذف مضاف أى حال العظام ونظير ذلك قول العرب : عرفت زيدا أبو من هو فجملة أبو من هو فى موضع البدل من زيد وهو أيضا على حذف مضاف أى : « عرفت قصة زيد أبو من هو » . انتهى .

---

(١) سورة البقرة آية رقم : ٢٥٩ .

(٢) البحر المحيط : جـ ٢ ص ٦٣٨ .

وأما قول ابن عصفور : وقد قيل إن الفعل فى جميع ما ذكر من قبيل ما يتعدى إلى مفعولين إما بحق الأصل وإما بالتضمين وهو الصحيح عندى.

فمعنى أن الفعل المعلق الأصح فيه أن يكون متعدياً إلى اثنين إما بحق الأصل نحو ظننت وعلمت ، وإما على التضمين ومعناه تضمين ما يتعدى إلى واحد مايتعدى إلى اثنين سواء تعدى إليه بحرف الجر نحو :«فكرت أبو من زيد»،«وانظر أبو من زيد»أم تعدى إليه بنفسه نحو:«عرفت أبو من زيد» فجميعها إنما تتعدى إلى اثنين لتضمينها معنى علمت، قالوا : والعلة فى ذلك أن الفعل المعلق متسلط على معنى الجملة . وإذا كان كذلك وجب أن يتعدى إلى مفعولين كما أن علمت وأخواتها متسلطة على الجملة من جهة المعنى .

وقد رجح ابن عصفور هذا الرأى وهو أن كل الأفعال المعلقة متعدية إلى اثنين على الرأى الآخر الذى ذكره قريباً وهو أن الفعل المعلق إن كان من قبيل مايتعدى إلى واحد بحرف خافض كانت الجملة فى موضع المفعول بعد إسقاط الحرف وإن كان من قبيل مايتعدى إلى واحد بنفسه كانت الجملة فى موضعه ، وإن كان الفعل داخلا على مستفهم عنه فى المعنى وكان ينصب مفعولا واحدا وأعملته فيه كانت الجملة بدلا منه أو حالا .

النوع الثانى من أنواع الأفعال المتعدية

إلى اثنـــين

(ص) قال ابن عصفور :

(وغير الداخل على المبتدأ والخبر إما أن يصل إليهما بنفسه وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى نحو قولك أعطيت زيدا درهما ألا ترى أن زيدا آخذ الدراهم وإما أن يصل إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بحرف الجر وهو كل فعل يطلب مفعولين إلا أن طلبه لأحدهما على معنى حرف من حروف الخفض نحو قولك أخترت من الرجال زيدا .

ويجوز فى هـذين النوعين حـذف المفعولين أو أحدهما إختصارا أو إقتصاراً ومن الإقتصار قوله تعالى:(فأما من أعطى واتقى)[1]، ولا يجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل إليهما بنفسه إلا فيما سمع وبما سمع من ذلك إختار واستغفر وأمر وسمى وكنى ودعا بمعنى سمى قال الشاعر :

دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن
أخاها ولم أرضع لها بلبـان

أى سمتنى أخاها) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من ذكر الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر حيث سرد هذه الأفعال وبين معانيها وذكر جواز حذف المفعولين إختصارا واقتصارا وجواز الفصل بينها وجواز إلغاء هذه الأفعال إذا تقدم المفعولان أو توسطا ووجوب التعليق فى أفعال القلوب منها ، وبيان كيف تعرب الجملة المعلقة عامة من هذه الأفعال

---

(١) سورة الليل : ٥

وغيرها ، لما إنتهى من ذلك كله شرع يذكر النوع الثانى من هذه الأفعال وهى الأفعال المتعدية إلى إثنين ليس أصلهما المبتدأ والخبر .

وإذا كان قد حد النوع الأول بالمثال حيث حصر هذه الأفعال فى تسعة فإنه فى النوع الثانى قد وضع ضابطا عاما لهذه الأفعال ، وبذلك إندرج تحت هذا الضابط أفعال كثيرة ذكر النحاة أنه لا حصر لها .

وإنما كثر هذا النوع من الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين بنفسها لأن منها ما وضع لأن يتعدى إلى مفعولين دون واسطة مثل كسا وأعطى وسمى ودعا ، ومنها ما يتعدى إلى واحد بأصل وضعه ثم تأتيه الواسطة من همز أو تضعيف أو تضمين فيتعدى إلى إثنين تقول : دخلت البيت وفهمت المسألة فيتعدى الفعل إلى واحد ثم تدخل الهمزة على الأول وتضعف الثانى فيتعديان إلى إثنين تقول أدخلنى محمد البيت وفهمنى المسألة، وحكم بعض النحاة بقياسية الهمزة والتضعيف فى تعدية الأفعال، فالمتعدى إلى واحد بنفسه يتعدى بهما إلى إثنين والمتعدى إلى اثنين يتعدى إلى ثلاثة وهو رأى الأخفش فى ظن وأخواتها تقول فيه أظننت عمراً الفجر طالعا .

ومن هنا كثرت الأفعال التى تتعدى إلى مفعولين .

وقد قسم ابن عصفور الأفعال التى تنصب مفعولين ليس أصلها المبتدأ والخبر إلى قسمين :

قسم يتعدى إليهما بنفسه ، وقسم يتعدى إلى واحد بنفسه وإلى الثانى بواسطة حرف الجر .

أما القسم الأول وهو مايتعدى إليهما بنفسه فقد وضع له ضابطا وهو قوله : كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى ، ومثل له بقولك : أعطيت زيدا درهما قال : ألا ترى أن زيدا آخذ الدرهم

ومثل أعطى قولك : كسوت محمدا ثوبا وألبسته عباءة ومنحته عطية وأهديته هدية وفى اللغة العربية كثير من ذلك قال تعالى (ولقد آتينا موسى الكتاب)[١] وقال (ولقد بوأنا بنى إسرائيل مبدأ صدق)[٢] وقال (ولنجزين الذين صبروا أجرهم)[٣] وقال(وقل رب زدنى علما)[٤] وقال (ولا تبخسوا الناس أشياءهم)[٥] .

وقال(أبلغكم رسالات ربى)[٦] وقال (وإن يسلبهم الذباب شيئا)[٧] إلى آخر ما جاء فى القرآن الكريم من ذلك وهو كثير كما ذكرنا لكثرة هذا النوع من الأفعال .

ومن الضابط الذى ذكره ابن عصفور وهو كل فعل يطلب مفعولين يكون الأول منهما فاعلا فى المعنى يتبين لنا أن المفعول الأول هو الفاعل فى المعنى تقدم أو تأخر ، وعلى ذلك إذا قلت أعطيت زيدا درهما وأعطيت درهما زيدا ، فزيد هو المفعول الأول تقدم أو تأخر ، ويبنى على ذلك أنك إذا قلت أعطيت درهمه زيدا جاز لأن الضمير عائد على متقدم فى الرتبة وان تأخر فى اللفظ .

ولما ذكر ابن عصفور أن الفعل إذا كان يتعدى لواحد جاز إدخال اللام على مفعوله إذا تقدم قياسا وإذا تأخر شذوذا ذكر هنا أن الفعل المتعدى لاثنين لا يجوز إدخال اللام على مفعوله تقدم أو تأخر قال[٨] :

---

(١) سورة فصلت : ٤٥
(٢) سورة يونس : ٩٣
(٣) سورة النحل : ٩٦
(٤) سورة طه : ١١٤
(٥) سورة هود : ٨٥
(٦) سورة الأعراف : ٦٨
(٧) سورة الحج : ٧٣
(٨) شرح الجمل الكبير : ١/٣٠٩

وسبب ذلك عندى أنك لو أدخلت اللام على مفعوله لم يخل أن تدخلها على المفعولين أو أحدهما فإن أدخلتها على المفعولين لم يكن لذلك نظير لأنه لم يوجد فعل يتعدى إلى مفعولين بحرف جر واحد ، وإن أدخلتها على أحدهما وتركت الآخر صار كأنه قوى ضعيف فى حين واحد قوى من حيث قوى فى حق الأول ضعيف من حيث لم يقو فى حق الآخر وذلك تناقض .

قال أبو حيان نقلا عن الشلوبين الصغير : إن ذلك لو سمع لقبلناه ولم يبعد أن يقولوا : لزيد أعطيت درهما ، وقد قالته العرب مع تأخر المفعول فبالأحرى أن يجوز مع التقدم قال الشاعر :

٥١ — أحجاج لا تعطى العصاة منام
ولا الله يعطى للعصاة مناها[1]

فأدخل اللام على مفعول أعطى الأول وهو متأخر عن الفعل لكن ذلك من القلة بحيث ينبغى ألا يقاس عليه .

القسم الثانى وهو ما يتعدى من الأفعال إلى إثنين إلا أن تعديه إلى إثنين يكون تارة بنفسه وتارة بواسطة حرف الجر تقول : سميتك زيدا

---

(١) البيت من عدة أبيات لليلى الأخيلية تمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى وهى هنا تأمره بالحزم مع العصاة لأن الله حازم وشديد عليهم ، وشاهده زيادة اللام فى مفعول أعطى الأول مع تأخره شذوذا ، وعليه فإذا تقدم المفعول ثم زيدت اللام كان ذلك مقبولا والبيت فى معجم الشواهد ص ٤١٣

وسميتك بزيد ، ومن المعهـــود أن الذى يتعدى إليه تارة بنفسه وتارة بحرف الجر يكون المفعول الثانى ، لأن علاقة العامل بمعموله إذا كانت من غير واسطة أقوى من هذه العلاقة إذا كانت بواسطة فزيد من قولك ضربت زيداً ومررت بزيد مفعول به إلا أن علاقته بالفعل الأول أقوى لتعديه إليه بنفسه .

وأفعال هذا النوع أيضاً كثيرة كثرتها فى النوع الأول لأنها فى حالة بين اثنين فلم تقو قوة النوع الأول الذى يصل إلى المفعولين بنفسه ولم تضعف ضعف الفعل الذى ينصب مفعولا به واحدا ، وإنما نصبت الثانى إلا أنه على معنى حرف من حروف الخفض .

ومن أمثلة هذه الأفعال قولك . اخترت أخى من الرجال وزوجت أختى بصالح وسميت ولدى بالحسين وهديتك إلى الصراط المستقيم ، ويجوز حذف حرف الجر وتعدى الفعل إلى الثانى بنفسه وتقول اخترت أخى الرجال قال الله تعالى (واختار موسى قومه سبعين رجلا) [1] أى من قومه وقال (فلما قضى زيد منها وطرا زوجناكها) [2] أى زوجناك بها وقال (اهدنا الصراط المستقيم) [3] أى إليه ومن ذلك أيضا هذه الأفعال : أمر واستغفر وكنى ولقب وبدل وبعث وأرسل وسأل وصدق وكال ووزن ونقص وزاد وحذر تقول : أمرتك الخير وأمرتك بالخير قال الله تعالى (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها) [4]

---

(١) سورة الأعراف : ١٥٥
(٢) سورة الأحزاب : ٣٧
(٣) سورة الفاتحة : ٦
(٤) سورة النساء : ٥٨

وقال (أتأمرون الناس بالبر وتنسون أنفسكم)(١) وتقول: استغفرت ربى ذنوبى، واستغفرت ربى لذنوبى وفى القرآن (يوسف أعرض عن هذا واستغفرى لذنبك)(٢) وفيه (قالوا يا أبانا استغفر لنا ذنوبنا)(٣) وتقول صدقتك الحديث وصدقتك فى الحديث قال الله تعالى (لقد صدق الله رسوله الرؤيا بالحق)(٤) وتقول : سألتك بيان الحق وسألتك عن بيان الحق قال الله تعالى (ولا يسألكم أموالكم)(٥) وقال : (يسألونك عن الأنفال)(٦).

وذكر ابن عصفور أنه يجوز فى هذين النوعين حذف المفعولين أو أحدهما اقتصارا أو اختصارا :

والاقتصار معناه أن تحذف من غير دليل ولا تريد المحذوف والاختصار أن تحذف مع دليل مع كونك مريدا للمحذوف فمثال حذف المفعولين اقتصارا قوله تعالى (فأما من أعطى واتقى)(٧) فالمقصود وقوع العطاء الفاعل بصرف النظر عن المعطى وعن ماهية العطاء، ومنه قوله تعالى (اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم)(٨).

مثال حذف أحدهما اقتصارا قوله (وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)(٩) والتقدير كالوهم الشىء، ومثله (قل الله يهدى للحق)(١٠) أى يهدى الناس .

---

(١) سورة البقرة : ٤٤ — (٢) سورة يوسف : ٢٩

(٣) « يوسف : ٩٧ — (٤) « الفتح : ٢٧

(٥) « محمد : ٣٦ — (٦) « الأنفال : ١

(٧) « الليل : ٥ — (٨) « البقرة : ٦١

(٩) « المطففين : ٣ — (١٠) « يونس : ٣٥

ومثال حذفهما اختصارا قوله تعالى (وربك يخلق مايشاء ويختار)[١] والمعنى : يختار من عباده مايشاء . وقد دل على المفعولين ماسبق من الكلام مع الفعل الأول .

ومثال حذف أحدهما قوله تعالى (وأنا أخترتك فاستمع لما يوحى)[٢] أى اخترتك من قومك .

وأما قول ابن عصفور : ولايجوز حذف حرف الجر ووصول الفعل اليهما بنفسه إلا فيما سمع ، وعما سمع من ذلك اختار ... إلخ .

فمعناه أن هذا القسم وهو الذى يتعدى إلى المفعولين : الأول بنفسه والثانى بحرف الجر لايجوز حذف الجار منه وتعدى الفعل إلى المفعول مباشرة وذلك لضعف الفعل فاحتاج إلى واسطة ، ولا يجوز بأى حال من الأحوال حذف هذا الجار وإيصال الفعل إلى المفعول الثانى مباشرة إلا فى أفعال ستة سمع الحذف فيها ، فلا يتجاوز هذه الأفعال ولا يقاس عليها ، وهذه الأفعال هى كالآتى :

اختار ، وأمر ، واستغفر ، وكنى ، وسمى ، ودعا بمعنى سمى .

— فمثال اختار قوله تعالى : (واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا)[٣] التقدير واختار موسى من قومه .

— ومثال أمر قوله تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها)[٤] التقدير يأمركم بأن تؤدوا وقول الشاعر :

---

(١) سورة القصص : ٦٨ (٢) سورة طه : ١٣

(٣) « الأعراف : ١٥٥ (٤) « النساء : ٥٨

٥٢ — أمرتك الخير فافعل ما أمرت به
فقد تركتك ذا مال وذا نشب[١]

أى أمرتك بالخير .

— ومثال استغفر قول الآخر :

٥٣ — استغفر الله ذنبا لست محصيه
رب العباد اليه الوجه والعمل[٢]

— ومثال كنى قول الثالث :

٥٤ — وما صفراء تكنى أم عمرو
كأن سويقتيها منجلان[٣]

---

(١) البيت من بحر البسيط وقد نسب لعمرو بن معدى كرب وللعباس ابن مرادس ولغيرهما وفيه يخاطب الشاعر ولده ويوجهه نحو الخير ، والنشب هو المال الثابت كالإبل فيكون من عطف الخاص على العام وروى البيت ذا نسب بالسين المهملة فيكون المعنى تركتك غنيا حسيبا، وشاهده سقوط حرف الجر من المفعول الثانى فى قوله أمرتك الخير وهو جائز والذى سوغ ذلك أنه مصدر ولو كان اسم ذات ماساغ حذفه تقول أمرتك بزيد ، والبيت فى معجم الشواهد صـ ٦١

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يعترف بذنوبه ويرجو توبتها وشاهده سقوط حرف الجر من المفعول الثانى فى قوله استغفر الله ذنبا أى من ذنب والبيت فى معجم الشواهد صـ ٢٩٢

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لحماد الراوية ونسب لأبى عطاء السندى وروى أم عوف وهى كنية الجرادة التى أرادها بقوله صفراء وشاهده سقوط حرف الجر من المفعول الثانى سماعا والبيت ليس فى معجم الشواهد

أراد تكنى بأم عمرو فحذف الياء .

— ومثال سمى قول الرابع وهو الأخطل يهجو كعب بن جعيل الشاعر التغلبي :

٥٥ — وسميت كعبا بشر العظام
وكان أبوك يسمى جعل [١]

أى وسميت بكعب وكان أبوك يسمى بجعل فحذف الجار فيهما

— ومثال دعا قول الله تعالى (قل أدعو الله أو أدعو الرحمن) [٢]

أى أدعوا معبودكم بالله وأدعوه بالرحمن فحذف المفعول الأول اختصارا كما حذف الجار الداخل على الثانى قاله الزمخشرى وأبو حيان [٣] ومنه قول الشاعر :

٥٦ — دعتنى أخاها أم عمرو ولم أكن
أخاها ولم أرضع لها بلبان [٤]

---

(١) البيت من بحر المتقارب وهو للأخطل كما نسب إلى جرير أيضا فى الهجاء وفيه شاهدان على أمر واحد وهو واضح من الشرح، ومراجع البيت كثيرة وبخاصة أمهات كتب الأدب مذكورة فى معجم الشواهد ص ٢٦٢

(٢) سورة الإسراء : ١١٠

(٣) أنظر الكشاف : ٧٠٠/٢ والبحر المحيط : ١٢٧/٧

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لعبد الرحمن بن الحكم من قصيدة يشبب فيها بزوج أخية مروان بن الحكم وأرضع من الثلاثى واللبان بكسر اللام اللبن ، وشاهده واضح ومراجعه فى معجم الشواهد ص ٣٩٧

يريد دعتني بأخيها ودعا هنـــا بمعنى سمي وأما دعا بمعنى نادى فإنها تتعدى إلى مفعول واحد ومنه (يوم يدعوكم فتستجيبون بحمده)(١) .

هذا رأى ابن عصفور وهو أن الأفعال الستة هي التي يجوز فيها حذف حرف الجر ووصول الفعل إلى المفعولين بنفسه ، أما ماعداها فلا يجوز حذف الجار فيها وتعدى الفعل إلى المفعولين مباشرة لكن ذكر أبو حيان ان هناك أفعالا أخر جرت مجرى هذه الأفعال في حذف الجار ووصول الفعل إلى المفعول الثاني ومن هذه الأفعال : زوج ، وصدق وعير تقول: زوجته إمرأة وبامرأة قال تعالى (فلما قضى زيد منها وطراً زوجناكها(٢) وقال في آية أخرى في جزاء أهل الجنة . (وزوجناهم بحور عين (٣) وتقول صدقت زيداً الحديث ويجوز صدقت زيدا في الحديث وتقول : « عيرت زيداً سواده » ويجوز « عيرت زيدا بسواده » ومن الأول قول النابغة : (٤)

٤ — وعيرتني بنوذ بيـــان خشيته
وهل على بأن أخشاك من عار (٥)

وجعل الجرجاني (٦) من هذه الأفعال أيضاً كاتبه كذا وكذا جريبا

---

(١) سورة الإسراء : ٥٢ (٢) سورة الأحزاب : ٣٧

(٣) سورة الطور : ٢٠

(٤) سبقت ترجمته في ص ١٢٩ من الجزء الأول

(٥) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة الذبياني من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويستعطفه وكان قد أهدر دمه وشاهده نصب الفعل (عير) المفعولين دون حرف جر والبيت ليس في معجم الشواهد

(٦) هو أبو بكر عبد القاهر الجرجاني صاحب التصانيف النحوية والبلاغية المشهورة والتي منها المقتصد في شرح الإيضاح ودلائل الإعجاز وأسرار البلاغة توفي بجرجان سنة ٤٧٤ هـ

ووزنته كذا وكذا درهما والأصل كلت له ووزنت له ثم حذفت اللام قال الله تعالى ((وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون)) [١] والمعنى وإذا كالوهم أو وزنوا لهم ولم يذكر المكيل والموزون [٢] .

وعلى عادة ابن عصفور فى التنبيه فإنه نبه على أمر آخر فى هذا الموضع فقال : [٣] ولا يجوز حذف حرف الجر فى هذه الأفعال إلا بشرط تعين موضع الحذف والمحذوف الذى هو حرف الجر ، فإن نقص هـذان الشرطان أو أحدهما لم يجز حذف حرف الجر أصلا فلا يجوز اخترت إخوتك الزيدين لعدم تعين موضع الحذف إذ يحتمل أن يكون المراد اخترت إخوتك من الزيدين أو اخترت الزيدين من إخوتك .

(الأفعال المتعدية إلى ثلاثة : عددها — معانيها)

(ص) قال ابن عصفور :

(والمتعدى إلى ثلاثة هو أعلم إذا لم تكن بمعنى عرف وأرى بمعناها وأنبأ ونبأ وأخبر وحدث إذا ضمنت معنى أعلم .

ويجوز فى هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اقتصارا واختصاراً أما حذف اثنين منها أو واحد فجائز اختصاراً وغير جائز اقتصارا، ويكون المفعول الثانى لهذه الأفعال ما كان أولا فى باب ظننت والثالث ما كان

---

(١) سورة المطففين : ٣
(٢) المقتصد فى شرح الإيضاح جـ ١ ص ٦١٦ (العراق — دار الرشيد للنشر)
(٣) شرح الجمل الكبير ٣٠٧/١ بتحقيق صاحب جعفر أبو جناح .

ثانيا فيه ، ويجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين الثاني والثالث) .

(ش) هذا هو النوع الثالث والأخير مما يتعدى من الأفعال ، وهو المتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وكان قد ذكر النوع الأول وهو المتعدى إلى واحد والنوع الثاني وهو المتعدى إلى اثنين .

والفعل كالإنسان ينوء بحمله منه ما ينصب مفعولا واحدا وهو أكثر الأفعال العربية لخفته ، ومنه ما ينصب مفعولين وهو أقل من الأول وأكثر من الثالث لثقل الحمل حيث يعمل فى اثنين وهو ما شرحناه بالتفضيل فيما سبق ، ومنه ما ينصب ثلاثة مفاعيل وهو قليل جدا للثقل الشديد حيث يعمل فى ثلاثة فوق عمله لزوما فى رابع وهو الفاعل ، ولما كان الأمر كذلك كان عدد هذه الأفعال لا يتجاوز أصابع اليد فكانت سبعة .

ومن الأفعال ما هو ضعيف أبدا ينوء بأقل حمل فلا ينصب مفعولا واحدا وهو الفعل اللازم .

وهذا النوع الثالث وهو الأفعال السبعة التى تنصب الثلاثة لم تعمل بذاتها كما عملت الأفعال فى النوع الأول والثانى ، وإنما احتاج اثنان منها إلى الهمزة لتنقلهما من التعدى لاثنين إلى التعدى لثلاثة ، وأما الخمسة الباقية فقد تعدت بواسطة التضمين حيث ضمنت معنى الأولين فتعدت تعديتهما ، وبغير الهمزة فى الأولين وبغير التضمين فى الباقى لا تتعدى هذه الأفعال إلى ثلاثة ، وعله ذلك كما قلناه ثقل الحمل فى أشياء أربعة أساسية فوق ما يكون بعد ذلك من ظرف أو حال أو تمييز .

أما الفعلان المعديان بالهمزة فهما أعلم وأرى وأعلم أم هذا الباب كأن ظن أم الباب الذي قبله .

وأما الخمسة المتعدية بالتضمين وهو تضمينها معنى أعلم فهي أنبأ ونبأ وأخبر وخبر وخامسها حدث .

ولم يذكر ابن عصفور منها خبر وذكرها غيره، كما لم يذكر سيبويه منها إلا ثلاثة وهو نبأ والمعديان بالهمزة وهما أعلم وأرى . والحديث عن هذه الأفعال يتناول أمورا وهي :

١ — بيان معناها والتمثيل لها .

٢ — ماهية هذه المفاعيل الثلاثة .

٣ — حكم حذف هذه المفاعيل أو حذف بعضها اقتصارا واختصارا .

٤ — ما يسد مسد هذه المفاعيل .

أما الأمر الأول وهو معناها والتمثيل لها فإن أعلم هي علم التي تتعدى إلى مفعولين كما في قوله تعالى (فإن علمتوهن مؤمنات) [1] وقد تتعدى إلى واحد إذا كانت بمعنى عرف كما سبق أن شرحناه قبل ومثلنا له بقوله تعالى (قد علم كل أناس مشربهم) [2] فإن دخلت عليهما الهمزة وهي تتعدى إلى اثنين أصالة نقلتها إلى الثالث تقول قبل الهمزة : علمت أخي ناجحاً فإن أدخلت الهمزة قلت . أعلمت أبي أخي ناجحاً وهكذا .

والهمزة من الأمور التي تعدى الفعل فإن كان قاصراً عدته إلى واحد (خرج محمد وأخرجته) وإن كان متعديا إلى واحد عدته إلى اثنين (لبس محمد ثوبه وألبسته ثوبه) وإن كان الفعل متعدياً إلى اثنين كهذا الفعل عدته إلى ثلاثة .

وقيد ابن عصفور (أعلم) المتعدى إلى ثلاثة بأن لا تكون بمعنى (عرف) لأنها إذا كانت بمعنى (عرف) تعدت إلى اثنين

وقال أبو حيان ذكر بعض النحاة أن علم بمعنى عرف لا تتعدى

---

(١) سورة الممتحنة : ١٠ (٢) سورة البقرة : ٦٠

بالهمزة فلا يقال فيها أعلم إنما تتعدى بالتضعيف كما جاء فى قوله تعالى : (وعلم آدم الأسماء كلها)(١) . ومثل هذه الآية قوله تعالى : (وعلمك مالم تكن تعلم)(٢) .

أما أرى فإن أصلها رأى التى تتعدى إلى مفعولين أيضاً كما فى قوله تعالى : (ما نراك إلا بشراً مثلنا)(٣) وهى بمعنى علم فإن دخلت عليها الهمزة تعدت إلى الثالث وتكون بمعنى (أعلم) تقول: أرأيت أبى أخى ناجحاً بمعنى أعلمت ، وفى القرآن (كذلك يريهم الله أعمالهم حسرات عليهم)(٤) فلفظ الجلالة هو الفاعل والضمير المتصل هو المفعول الأول ، وأعمالهم حسرات الثانى والثالث ، ومثله قوله تعالى (قل أرونى الذين ألحقتم به شركاء)(٥) ، فواو الجماعة الفاعل وياء المتكلم المفعول الأول والموصول الثانى وشركاء الثالث ، والمعنى فى الآية الأولى يعلمهم وفى الثانية أعلمونى .

ويلحق بأرى العلمية وهى التى بمعنى أعلم أرى الحلمية وهى ما يراه النائم فى حلمه ، ومن ذلك قوله (إذ يريكهم الله فى منامك قليلا ولو أراكهم كثيراً لفشلتم)(٦) فالكاف والهاء هما المفعولان الأول والثانى وقليلا وكثيراً هما المفعول الثالث .

أما الفعلان الثالث والرابع فهما نبأ وأنبأ وهما كما ترى أحدهما مبنى على التضعيف والثانى مبنى على الهمزة أما ثلاثية فهو لازم يقال نبأ الرجل نبئاً بمعنى أخبر ، فإذا ضعفته أو همزته تعدى إلى واحد صريحاً تقول نبأت محمدا وأنبأت ثم تذكر الشىء التى نبأت به فتدخل عليه الباء تقول فى الأول

---

(١) سورة البقرة : ٣١ (٢) سورة النساء : ١١٣
(٣) سورة هود : ٢٧ (٤) سورة البقرة : ١٦٧
(٥) سورة سبأ : ٢٧ (٦) سورة الأنفال : ٤٣

نبأت محمدا بنجاحه وفى القرآن الكريم (نبئونى بعلم)[١] ، (فلما نبأت به)[٢] (أنا أنبئكم بتأويله)[٣] ، وتقول فى الثانى : أنبأت محمدا بنجاحه ، وفى القرآن الكريم : (قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم)[٤] .

وقد تحذف حرف الجر من المفعول الثانى توسعاً مع قصده أيضاً قال تعالى (من أنبأك هذا)[٥] أى بهذا ، وهذان الفعلان قد يتعديان إلى ثلاثة، لكن بشرط أن يتضمنا معنى أعلم التى هى أم هذا الباب ، تقول فيه: نبأت أبى أخى ناجحاً وأنبأت وهكذا .

وقد تبنى هذه الأفعال للمجهول ليصبح المفعول الأول نائب فاعل تقول : نبىء أبى أخى ناجحاً وتجهل نفسك ، ومما ورد فى ذلك قول النابغة فى نبأ :

٥٨ — نبئت زرعة والسفاهة كاسمها
يهدى إلى غرائب الأشعار[٦]

فالتاء نائب فاعل وهو المفعول الأول ، وزرعة وهو علم على صاحبه المفعول الثانى ، وجملة (يهدى) المفعول الثالث ، ومما ورد فى ذلك فى أنبأ قول الأعشى: —

---

(١) سورة الأنعام : ١٤٣ (٢) سورة التحريم : ٣
(٣) سورة يوسف : ٤٥ (٤) سورة البقرة : ٣٣
(٥) سورة التحريم : ٣
(٦) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبيانى يهجو زرعة بن عمرو بن خويلد وجملة والسفاهة كاسمها اعتراض، وشاهده واضح ، والبيت فى معجم الشواهد ص١٩٠

٥٩ — وأنبئت قيساً ولم أبله
كما زعموا خير أهل اليمن[١]

فالتاء كشلها فى الأول وقيسا المفعول الثانى وخير أهل اليمن الثالث .

ومن الممكن أن يكون من ذلك قوله تعالى (نبىء عبادى أنى أنا الغفور الرحيم)[٢] ، على أن جملة أن سدت مسد المفعولين الثانى والثالث .

ومن ذلك أيضاً أن تعدى نبأ إلى ثلاثة مفاعيل قوله تعالى (هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفى خلق جديد)[٣] ، فضمير الخطاب المتصل بالفعل هو المفعول الأول وقد علق الفعل عن العمل فى الثانى والثالث لوجود إن التى فى خبرها اللام فى قوله : (إنكم لفي خلق جديد)[٤] .

أما الفعلان الخامس والسادس فهما أخبر وخبر ، وهما كما ترى مبنيان على الهمزة والتضعيف ، أما الثلاثى منهما فيتعدى إلى مفعول واحد تقول خبرت الأمر بمعنى بلوته وعرفت حقيقته وهذا المعنى لا علاقة له بمعناهما بعد الهمز والتضعيف وهو إلغاء الخبر .

وهذان الفعلان مثل نبأ وأنبأ معنى وعملا فهما يتعديان إلى واحد بنفسهما وإلى الثانى بواسطة حرف الجر تقول أخبرت أبى بكذا أو خبرته

---

(١) البيت من بحر المتقارب وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها قيس بن معدى كرب الكندى ، وشاهده واضح من الشرح ومعنى لم أبله أى لم أختبره . ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٩

(٢) سورة الحجر : ٤٩ (٣ ، ٤) سورة سبأ : ٧

فإذا ضمنا معنى أعلم تعدياً إلى ثلاثة تقول : أخبرت أبى أخى ناجحاً ، وخبرته قال الشاعر يدعو إلى فساد :

٦٠ — وما عليك إذا أخبرتنى دنفا
وغاب بعلك يوماً أن تزورينى(١)

فتاء الخطاب للواحدة المفعول الأول وإن وقعت نائب فاعل، وياء المتكلم المفعول الثانى ودنفا الثالث ، وأصله إذا أخبرك الناس صاحبك مريضاً .

وقال حفيد كعب بن زهير ولا تظن أنه يفعل الخير :

٦١ — وخبرت سوداء الغميم مريضة
فأقبلت من أهلى بمصر أزورها(٢)

فالتاء فى خبرت كأختها فى الأول وسوداء الغميم المفعول الثانى ، ومريضة المفعول الثالث .

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو لرجل من بنى كلاب ، والدنف المريض والبعل : الزوج ، والشاعر يدعو صاحبته أن تزوره إذا أخبرت بمرضه، وقد روى مكان تزورينى تعودينى وهو أفضل لأن الزيارة عامة والعيادة خاصة بالمرض . وشاهده واضح من الشرح ومراجعه فى معجم الشواهد ص ٤٠٣

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للعوام بن عقبة بن كعب بن زهير ، كان قد علق امرأة من الغميم ببلاد غطفان ثم خرج مع أهله إلى مصر ، وحين علم بمرض صاحبته ترك أهله وكر نحوها وقد روى أعودها مكان أزورها وهو أفضل لما قلناه فى البيت السابق وشاهده واضح ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ١٠٤

وأما الفعل السابع والأخير فهو حدث ويتعدى إلى الثلاثة إذا ضمن معنى أعلم تقول حدثت أبى أخى ناجى والمعنى أعلمته ، فإذا قصدت الحديث وهو الكلام تعدت إلى واحد بنفسها وإلى الثانى بحرف الجر .

قال تعالى : (وأما بنعمة ربك فحدث)[1] أى حدث الناس بنعمة ربك .

ومن أمثلتها متعدية إلى ثلاثة قول الشاعر وهو الحارث اليشكرى[2] من معلقته :

٦٢ — أو منعتم ما تسألون فمن حد
ثتموه له علينا الولاء[3]

فجملة (له علينا الولاء) هى المفعول الثالث وضمير الغيبة فى الفعل حدث هو الثانى وضمير الخطاب هو الأول وإن وقع نائب فاعل ، وأما الفاعل الأصلى فهو الناس وحذف فى هذا البيت وفيما قبله لأنه لا يتعلق بذكره غرض .

أما الأمر الثانى فيما يتعلق بهذه الأفعال فهو ماهية المفاعيل الثلاثة التى تنصبها أى أصلها وحقيقتها :

والحاصل أن أصل هذه الأفعال السبعة هو أعلم وأرى اللذان أصلهما علم ورأى ، وعلم ورأى بعد أن يقترنا بالفاعل ينصبان مفعولين أصلهما

---

(١) سورة الضحى آية : ١١ .
(٢) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٦٠٩
(٣) البيت من بحر الخفيف وهو للحارث بن حلزة فى الفخر، فهو يذكر لأصحابه أنهم أعز الناس وأشجعهم إذا منعوا ما سألوهم من الصلح وانظر الشاهد فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣

المبتدأ والخبر أى يدخلان على جملة مكونة من هذين الاسمين وحينئذ يحدثان فى تعلق أحدهما بالآخر معنى الفعل المذكور، فإذا دخلت الهمزة عليهما بقى الحال على ماهو عليه وأتى بفاعل آخر ثم يصير فاعل الفعل قبل دخول الهمزة المفعول الأول، ويصير المفعولان اللذان كانا قبل دخول الهمزة أولا وثانياً: ثانياً وثالثاً ، فإذا قلت علم أبى أخى ناجحاً فإن الجملة الاسمية قبل دخول الفعل أخى ناجح ثم أدخلت الفعل والفاعل فنصبت الاسمين على المفعولية ، فإذا أردت أن علم الأب قد جاءه من خارج أى من فاعل آخر قلت : أعلمت أبى أخى ناجحاً فالمفعول الأول فى الجملة الجديدة وهو أبى كان فاعلاً قبل دخول الهمزة والمفعولان الثانى والثالث فى الجملة ذاتها كانا أولا وثانياً وبمعنى آخر فالمفعول الثانى لهذه الأفعال ما كان أولا فى باب ظننت والثالث ماكان ثانياً فى الباب المذكور .

وعلى ذلك فإذا كنا قد تحدثنا عن أمور لهذين المفعولين فى باب ظن من إلغاء وتعليق وجواز حذف فإن ذلك يجوز لها أيضاً وهما فى باب أعلم، فمن الأول وهو الإلغاء قول الشاعر مادحاً :

٦٣ — وأنت أرانى الله أمنع عاصم
وأمنح مستلقى وأسمح واهب[1]

فألغى أرانى لتوسطه بين المفعولين الثانى والثالث .

ومن الثانى وهو التعليق قول الله تعالى : «هل ندلكم على رجل ينبئكم

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح الجميل لشاعر مجهول ، والعاصم الحافظ ، والمنح الإعطاء ومثله السماحة ومستلق باسم المفعول مطلوباً منه الكفاية وروى باسم الفاعل وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٩

إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد»(١) فعلق نبأ عن العمل في المفعولين الثاني والثالث لوجود إن التي في خبرها اللام .

ومن الثالث وهو الحذف أن تقول أعلمت أني ولا تذكر ما أعلمته به وما ذكرناه من جواز الإلغاء والتعليق والحذف إنما هو مذهب ابن مالك فقد أجاز الأشياء الثلاثة في باب أعلم ، ولكن ابن عصفور خص الإلغاء والتعليق بباب ظن ومنع في هذا الباب حذف المفعولين الثاني والثالث والإقتصار على الأول كما سنذكره الآن .

أما الأمر الثالث وهو حذف هذه المفاعيل اختصاراً أو اقتصاراً فقد اختلف فيه :

ذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز في هذه الأفعال حذف المفعولات الثلاثة اختصاراً واقتصاراً يقول(٢) : فإن حذفت كلها جاز على حذف الإختصار وعلى حذف الاقتصار ، مثال حذف الإختصار قولك أعلمت في جواب من قال . هل أعلمت زيداً عمراً منطلقاً فحذفت المفعولات الثلاثة لدلالة تقدم ذكرها في كلام السائل، ومثال حذف الإقتصار أن تقول: أعلمت، لا تريد أكثر من أن تخبر أنه وقع منك إعلام خاصة ولم تتعرض إلى مفعول .

ثم قال : وأما حذف أثنين منها فجائز على الإختصار وأما على الإقتصار فغير جائز ، فمثال حذف الإختصار أن تقول في جواب من قال : هل أعلمت زيداً عمراً منطلقا : أعلمت زيداً أو أعلمت زيداً عمراً وتحذف ما بقي لدلالة تقدم ذكر المحذوف في كلام السائل .

---

(١) سورة سبأ آية رقم : ٧

(٢) شرح الجمل الكبير : ١ / ٣١٣ بتحقيق صاحب جعفر أبو جناح .

ثم منع حذف الإقتصار فلا تقول: أعلمت زيداً وعلله بأن ذلك يؤدى إلى اللبس وهو هل أعلم هذه المتعدية إلى ثلاثة فتكون قد حذفت مفعولين أو هى منقولة من علم بمعنى عرف التى تتعدى إلى مفعول واحد، وبالهمزة تتعدى إلى أثنين فتكون قد حذفت مفعولا واحداً .

ثم ذكر أن ماذهب إليه هو مذهب سيبويه ثم ذكر خلافه يقول :[1] هذا مذهب سيبويه ومن أخذ بمذهبه ، وأما غير سيبويه فإنه أجاز ذلك ما لم يؤد إلى بقاء أحد المفعولين اللذين أصلهما المبتدأ والخبر وحذف الآخر ، وأجازوا أعلمت زيداً إذا قدوت زيداً المفعول الأول ، فإن قدرته الثانى أو الثالث لم يجز لأن الثانى لا يستغنى عن الثالث ولا الثالث عن الثانى لأن أصلهما المبتدأ والخبر ، وكذلك أجازوا أعلمت زيداً أخاك إذا قدرت هذين المفعولين هما اللذان كان مبتدأ وخبراً ، ثم قال: وذلك عندنا كله يمتنع للبس الذى تقدم ذكره ، ولا يخفى عليك أن من أجاز ذلك الحذف ابن مالك .

وأما الأمر الرابع وهو ما يسد مسد هذه المفاعيل فقد ذكره ابن عصفور فى قوله: ويجوز أن تسد أن وأن مع صلتيهما مسد المفعولين الثانى والثالث ومعناه أنه لما كان المفعول الثانى والثالث فى هذا الباب هما الأول والثانى فى باب ظن. وكان قد ذكر أن (أن وأن) مع صلتيهما يسدان مسد المفعولين فى باب ظن تقول ظننت أن زيداً قائم وأن يقوم زيد منه على أن ذلك يجوز هنا أيضاً أى يجوز أن تسد أن وأن مع صلتهما مسد المفعول الثانى والثالث فى باب أعلم تقول : أعلمت أبى أن أخى ناجح كما تقول : وأعلمته أن يكتم الخبر ، فكل من أن المشددة مع اسمها وخبرها وأن المخففة مع منصوبها سدت مسد المفعول الثانى والثالث لأعلم .

---

(١) شرح الجمل المسمى بالشرح الكبير : جـ ١ ص ٣١٤

وفى القرآن الكريم : (نبئ عبادى أنى أنا الغفور الرحيم)[١]، فجملة أن فى محل نصب سدت مسد مفعولى أعلم الثانى والثالث ، ومثله (ونبئهم أن الماء قسمة بينهم)[٢] .

أما المفعول الأول فلا يسد مسده شىء لأنه فاعل فى الأصل ولا يقوم شىء مقام الفاعل .

---

(١) سورة الحجر آية رقم: ٤٩

(٢) سورة القمر آية رقم : ٢٨

البَابُ الثالِث

باب اسم الفاعل

(باب اسم الفاعل)

(اقترانه بالألف واللام — حكم المعمول عند اقترانه بأل أو تجرده)

(ص) قال ابن عصفور :

(أعلم أن اسم الفاعل إما أن يكون فيه الألف واللام أو لا يكون : فإن كانت فإما أن يكون مفرداً ، أو مجموعا جمع تكسير ، أو جمع سلامة بالألف والتاء ، أو مثنى ، أو مجموعاً جمع سلامة بالواو والنون .

فإن كان مفرداً أو جمع تكسير أو جمع سلامة بالألف والتاء جاز فى معموله الذى يليه النصب والخفض إن كان معرفا بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره نحو قولك : هذا الضارب الرجل والضارب غلام الرجل وهـــذا الرجل أنا الضارب غلامه .

وإن كان المعمول غير ذلك لم يجز فيه إلا النصب نحو قولك هذا الضارب زيداً والضاربك .

وإن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون فإن أثبت النون لم يجز فيه إلا النصب . وإن حذفتها جاز النصب إن قدرت حذفها للطول ، والخفض إن قدرت حذفها للإضافة فتقول الضارباك والضاربازيد ، والضاربان زيداً والضاربون زيداً والضاربو زيد بنصب زيد وخفضه وسواء فى ذلك كون اسم الفاعل بمعنى المضى أو الحال أو الإستقبال) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من الناصب الأول للمفعول به وهو الفعل بأنواعه : ماينصب مفعولا واحداً وما ينصب أثنين ومابنصب ثلاثة ، بدأ يتحدث عن الناصب الثانى وهو مايشبه الفعل وذلك اسم الفاعل بنوعيه : المقترن بال مطلقاً ، والمجرد منها مراداً به الحال والإستقبال .

وقد عرف النحاة اسم الفاعل بأنه الدال على الحدث وفاعله والجارى مجرى الفعل فى إفادة الحدوث والصلاحية للأزمنة الثلاثة ، وبهذا التعريف يخرج اسم المفعول لأنه دال على من وقع عليه الحدث وتخرج الصفة المشبهة لأنها تفيد الدوام والثبوت وسيأتى بيان ذلك بوضوح .

ويصاغ اسم الفاعل من الثلاثى على وزن فاعل ، ومن غير الثلاثى على وزن مضارعه وزنا عروضيا مع إبدال حرف المضارعه ميما مضمومة وكسر ماقبل الآخر ، مثال الأول ضارب من ضرب ومثال الثانى مكرم من أكرم هذا هو الأصل إلا ما شذ من قولهم : أيفع الغلام فهو يافع ولم متاعه فهو ملم .

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل فيرفع فاعلا وينصب مفعولا تقول : أمكرم أخوك أخى فأخوك فاعل مرفوع وأخى مفعول منصوب ، ومثله أعارف أنت رد الجميل .

وهنا سؤال وهو أن أصل العمل للأفعال فهى التى ترفع الفاعل وتنصب المفعول فلماذا عمل اسم الفاعل وهو ليس بفعل ؟

وأجيب أن سبب عمله شبهه بالفعل (المضارع) فى جريانه عليه فى الحركات والسكنات وعـــدد الحروف فمكرم جار على يكرم فى ذلك وعارف جار على يعرف وضارب جار على يضرب ومستخرج جار على يستخرج .

ورد ذلك بأن اسم المفعول وكذلك الصفة المشبهة يعملان وهما غير جاريين على الفعل .

وقيل إن سبب العمل هو أنه يجرى فى التذكير والتأنيث على مرفوعة كما يجرى الفعل فتقول أمسلم أبوك ، أمسلمة أمك كما تقول : أسلم وأسلمت ،

كما أن اسم الفاعل يدل على الحدث وهو ما يدل عليه الفعل تماماً ويدل على الزمن وهو كالفعل فى ذلك أيضا إلا أنه إذا كان مقترنا بأل دل على الأزمنة الثلاثة وإن كان مجردا منها دل على الحاضر والمستقبل وهكذا ، وذلك هو الصحيح .

وعلى ذلك فلا يعمل اسم الفاعل إذا لم يجر على مرفوعه فى التذكير والتأنيث مثل طالق ومرضع من قولك امرأة طالق وامرأة مرضع ، كما لا عمل لاسم الفاعل إذا لم يدل على الحدث مثل والد وصاحب ، كما لا عمل له أيضا إذا لم يدل على الزمان لأنه بذلك يجرى مجرى الأسماء الجامدة ومثل له ابن مالك بقول الحطيئة يستعطف عمر بن الخطاب وكان قد حبسه لهجائه الناس جميعاً :

٦٤ — ماذا أقول لأفراخ بذى مرخ
زغب الحواصل لا ماء ولا شجر
ألقيت كاسبهم فى قعر مظلمة
فاقبل رجائى هداك الله يا عمر[1]

قال ابن مالك : لم يرد كاسبهم أنه كسب لهم ولا أنه يكسب لهم فى حال أو استقبال ، فصار كاسب فى البيت بمنزلة والد كأنه قال ألقيت

---

(١) البيتان من بحر البسيط من مقطوعة للحطيئة جرول بن أوس (ديوانه ص ١٦٤) يستعطف فيها أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وكان قد حبسه لهجائه الناس والمقصود بالأفراخ الأولاد جمع فرخ على غير القياس وأما القياس فأفرخ أو فراخ ومرخ ، واد قريب من فدك ، وزغب جمع زغباء كحمر وحمراء من الزغب وهو أول ماينبت من الريش والشعر ، وقعر مظلمة أى قعر حفرة مظلمة وهى السجن وشاهده واضح من الشرح ، والبيت الأول وحده فى معجم الشواهد ص ١٦٤

والدم ، هو الذ لا يعمل كما لا يعمل أب فكذلك كاسبهم إذا أريد به هذا المعنى .

ويعمل اسم الفاعل عمل الفعل فإن كان الفعل يرفع فاعلا وينصب مفعولا كان اسم الفاعل كذلك تقول : أقارىء أخوك الصحيفة ، أنائم على الدرس ، أكاتب صاحبك الخطاب ، فاسم الفاعل فى الأمثلة الثلاثة مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعل به سد مسد الخبر والمنصوب مفعول به وإن كان الفعل يرفع فاعلا فقط كان اسم الفاعل كذلك تقول : أناجح أخوك ، وأذاهب على ، أمستسلم العدو ، فالاسم المرفوع الأول مبتدأ والاسم الثانى فاعل به سد مسد الخبر .

ولما كان اسم الفاعل فرعا فى العمل وهو محمول على الفعل فى ذلك جاز عمله وجاز إلغاء ذلك العمل وإضافة اسم الفاعل إلى مرفوعه تقول: جاء ضارب على ومهين أخيه .

وقسم ابن عصفور اسم الفاعل العامل إلى قسمين :

ـــ مقترن بالألف واللام ـــ مجرد منها .

وبدأ بالحديث عن المقترن لأنه يعمل دائما حيث يدل على الأزمنة الثلاثة (المضى والحال والاستقبال) .

وأل هذه الداخلة على اسم الفاعل هى أل الموصولة التى بمعنى الذى ، واسم الفاعل بعدها صلتها وعلى ذلك فإذا قلت جاء الناجح فهو بمعنى الذى نجح فأل فيه فاعل (اسم بمعنى الذى) وناجح صلته ولكنه يتجاوز فى الإعراب وتعرب الكلمتان كلمة واحدة (فاعل) .

وإنما عمل اسم الفاعل أبدا وهو مقترن بأل لأنه فى معنى الفعل حيث وقع صلة والصلة لا تكون إلا فعلا يستوى فى ذلك الفعل الماضى أوغيره. ولما كان اسم الفاعل المقترن بأل فى معنى المضى جاز عطف الماضى عليه.

كما فى قوله (إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله قرضا حسنا)[١] فالفعل أقرضوا معطوف على المصدقين لأنه فى معنى الذين تصدقوا .

وذهب المازنى[٢] إلى أن أل هذه معرفة ، ورد قوله بأل المعرفة من خصائص الأسماء فدخولها على اسم الفاعل يبعده عن الشبه بالفعل فلا يعمل كما يبعده التصغير والوصف .

وقد جعل ابن عصفور اسم الفاعل العامل المقترن بأل خمسة أنواع ، وأعطى حكما واحدا للثلاثة الأولى وحكما آخر لما بقى وهذه هى الأنواع :

ـ أما الثلاثة الأولى : فهى أن يكون اسم الفاعل مفردا أو مجموعا جمع تكسير أو مجموعا بالألف والتاء تقول هـذه القاتلة زوجها وهؤلاء القاتلات أزواجهن والقواتل أزواجهن .

وفى الأمثلة المذكورة جاء المعمول مجردا من أل ، وقد يكون المعمول مقترنا بأل ، تقول هذه القاتلة الزوج وهؤلاء القاتلات الأزواج .

وللمعمول فى هذه الأنواع الثلاثة حكمان مختلفان يرجعان إلى اقترانه بأل أو تجرده منها :

الأول : جواز النصب والجر إذا كان المعمول مقترنا بأل تقول هذه القاتلة الزوج بنصب الزوج وجره أما نصبه فعلى عمل اسم الفاعل عمل الفعل ، وأما جره فعلى الإضافة وإلغاء العمل ، ومثله هؤلاء القاتلات الأزواج والقواتل الأزواج ، وتقول أنا القاتل العـــدو وأنت السالب الغنائم بالنصب والجر أيضا .

---

(١) سورة الحديد : ١٨

(٢) شرح التسهيل لابن مالك جـ ١ ص ٢٠٠

وعلى النصب جاء قول الشاعر :

٦٥ — إذا كنت معنيا بمجد وسؤدد
فلاتك إلا المجمل القول والفعلا
ولاتلف إن أوذيت يوما مكافئا
فمن كافأ الباغين لم يكمل الفضلا(١)

وعلى الجر جاء قول الآخر :

٦٦ — أبأنا بها قتلى وما فى دمائها
شفاء وهن الشافيات الحوائم(٢)

ويندرج تحت المعمول المقترن بأل المعمول المضاف لمقترن بها كقولك أنا القاتل عدو المؤمنين وأنت السالب غنائم الكفار بالنصب على الإعمال والجر على الإهمال وعلى النصب جاء قول الشاعر :

---

(١) البيتان من بحر الطويل وهما فى النصح والتوجيه حيث يذكر الشاعر من يعتنى بالمجد لابد أن يكون حسن القول والفعل وأن يكون حليما مسامحا لأن من يغضب وينتقم لايكون سيدا ، وشاهده قوله : إلا المجمل القول والفعل فقد عمل اسم الفاعل وهو مقترن بأل النصب فى المعمول المقترن بها أيضا والبيتان ليسا فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة للفرزدق فى الفخر ومعنى أبأنا بها أى قتلنا بها ومنه بؤ بشسع نعل كليب والضمير فى بها للسيوف وفى دمائها للقتلى ، والحوائم جمع حائمة وهى العطاش التى تحوم حول الماء والمعنى قتلنا بالسيوف قوماً وليس فى هذا القتل شفاء السيوف ومع ذلك فهى الشافية لأنها سبب القتل ، وشاهده قوله ، وهن الشافيات الحوائم حيث اقترن اسم الفاعل ، ومعمولة بالألف اللام فجاز إعماله وجازت إضافته وهنا جاء مضافا ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٣٦٤

٦٧ — لقد ظفر الزوار أقفية العدا
بما جازوا الآمال م الأسر والقتل[١]

كما يندرج تحته أيضاً المعمول المضاف لضمير ما فيه ال كقولك :هذا الطالب أنا الحامل عبئه بنصب عبئه وجره ، ومنه قول الشاعر :

٨٨ — الود أنت المستحقة صفوه
منى وإن لم أرج منك نوالا [٢]

فهذه ثلاث مسائل كل من اسم الفاعل والمعمول فيها مقترن بأل أو فى حكم المقترن ولكن أى الوجهين أولى ؟ نصب المعمول أو جره ؟

قال أبو حيان : ظاهر كلام سيبويه أن النصب باسم الفاعل أولى من الجر به إذا أمكن الأمران وأن الكسائى يسوى بينهما والذى يظهر أن الجر بالإضافة أولى لأن الأصل فى الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة ، والعمل إنما كان لجهة الشبه المضارع فالحمل على الأصل أولى وهو الإضافة[٣] .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الفخر بالشجاعة لقائل مجهول يقول : إن سيوفنا التى زارت الأعداء أخذت منهم ما يكفى وماحقق آمالنا من أسر وقتل والزوار جمع زائر وأقفية جمع قفا . والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠١ وهو أيضاً فى شرح التسهيل لابن مالك ح ١ ص ٨٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو فى الغزل والعشق والعطاء دون مقابل والشاهد فى الشطرة الأولى حيث اقترن اسم الفاعل بأل وأضيف إلى معمول مضاف إلى ضمير هذا الضمير عائد على مافيه أل ويأخذ هذا المعمول حكم المقترن بأل من جواز النصب والجر وعليه فيجوز لك أن تقول صفوه بالنصب وصفوه بالجر . والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧١

(٣) التذييل والتكميل : ج ٤ ص ٨٢٣ رسالة دكتوراه بجامعة الأزهر تحقيق د / الشربينى أبو طالب .

ورده ناظر الجيش قائلا : فيما قاله الشيخ نظر لأن اسم الفاعل العامل إنما أضيف إلى معموله بعد استحقاقه العمل فيه ولهذا كانت إضافته لفظية لاتفيد تعريفا ، وإذا كانت إضافته إنما هى متصورة بعد استحقاق العمل بل إنما حصلت الإضافة لتفيد تخفيفا فى اللفظ خاصة فكيف يقال إنها الأصل نعم لو كانت إضافة اسم الفاعل إلى معموله معنوية واستفيد بها ما يستفاد مع العمل لو لم يضف حسن أن يقال حينئذ أن الأصل فى الأسماء إذا تعلق أحدهما بالآخر الإضافة .

وعلى ذلك فنصب المعمول هو الأولى(١) .

الحكم الثانى : وجوب النصب قولا واحدا وذلك إذا كان المعمول مجردا من أل تقـــول : أنت الضاربة عليا وأنتن الضوارب عليا وأنتن الضاربات عليا ومثله على أنا الضاربة ، فكل من على فى الأمثلة الأربعة الأول مفعول به منصوب باسم الفاعل قولا واحدا وكذلك الضمير فى المثال الخامس ، ولا يجوز وجه الجر هنا على الإضافة لأنه لا يضاف مقترن بأل إلى اسم خال منها .

واتفق العلماء على أن الاسم الظاهر فى مثل ذلك منصوب ،واختلفت كلمتهم فى الضمير فى المثال الخامس ومثله قولك : أنا الضاربك ، هل هو فى محل نصب على المفعولية كالظاهر أو فى محل جر على الإضافة ؟ رأيان :

— سيبويه : الضمير كالظاهر فى محل نصب على المفعولية .

— المبرد والرمانى : موضع الضمير خفض على الإضافة .

---

(١) تمهيد القواعد فى شرح تسهيل القواعد لناظر الجيش ، مخطوط (الجزء الثالث) .

(٢) حاشية الصبان ٢٤٦/٢ .

وهنا سؤال نؤجل الإجابة عنه حينا وهو :

لماذا لم يمتنع عمل اسم الفاعل وهو مجموع جمع تكسير كما يمتنع عمله بالتصغير وكلاهما فيه تغيير لصورة المفرد ؟

أما النوعان الباقيان من الخمسة وهما إذا كان اسم الفاعل مثنى أو مجموعا جمع سلامة بالواو والنون فإن للمعمول فيهما حكمين مختلفين يرجعان إلى تقدير معين في صورة اسم الفاعل :

الحكم الأول : النصب قولا واحدا إن أثبت النون فيهما تقول هذان الضاربان محمدا وهؤلاء الضاربون عليا وفي القرآن الكريم (والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة[1]) وفيه (والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات[2]) .

وإنما تعين النصب لأن ثبوت النون دليل على عدم الإضافة فامتنع الجر .

ويستوى فيه أن يكون المعمول مقترنا بأل كالآية الأولى وقول عمرو ابن كلثوم[3] .

٦٩ — وأنا الشاربون الماء صفوا
ويشرب غيرنا كدرا وطينا[4]

---

(١) سورة النساء : ١٦٢ (٢) سورة الأحزاب : ٣٥

(٣) هو أبو الأسود عمرو بن كلثوم من بني تغلب شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ولد في شمال جزيرة العرب ، عمر طويلا وساد قومه وهو فتى وهو الذي فتك بعمرو بن هند ملك الحيرة لما أرادت أم الملك أن تذل أم عمرو وهي بنت المهلهل أخي كليب بن ربيعة العزيز توفي سنة ٤٠ ق هـ الأعلام ٥/٢٥٦ .

(٤) البيت من معلقه عمرو بن كلثوم الطويلة في الفخر والتي أنشدها =

أو مجردا منها كالآية الثانية .

الحكم الثاني : جواز النصب والجر إن حذفت النون فيهما تقول هذان الضاربا محمداً ومحمد بالنصب على المفعولية والجر على الإضافة ، ومثله : هؤلاء الضاربون محمدا ومحمد بالنصب والجر على ما ذكرنا ،وعلى النصب جاء قول الشاعر :

٧٠ — الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائهم وكف[1]

وقول الآخر :

٧١ — العارفو الحق للمدل به والمستقلو كثير ما وهبو[2]

بنصب عورة والحق وكثير .

وعلى الجر جاء قوله تعالى (والمقيمي الصلاة[4]) . وقول الشاعر :

= أمام ملك الحيرة عمرو بن هند وفيها أكثر من بيت تبدأ بقوله : وأنا وأنا أي وأنا المطعمون وأنا المانعون (شرح المعلقات للشنقيطي ص١٥٢ دار الأندلس بيروت وشاهده اقتران اسم الفاعل وكذا معموله بأل وثبوت النون وهو جمع فجاء المعمول منصوبا والبيت ليس في معجم الشواهد.

(١) البيت من بحر المنسرح وهو في الفخر لشاعر جاهلي كان جدا لعبد الله بن رواحه رضي الله عنه وفيه جاء نصب معمول اسم الفاعل مع حذف النون في قوله الحافظو عورة والبيت في معجم الشواهد ص ٢٣٩

(٢) البيت من بحر المنسرح لقائل مجهول وهو مدح قوم بالفهم لأصحاب الحق والكرم والمدل فعله أدل رباعي وأصله من الثلاثي والرباعي لغة فيه والدال ذو التيه الواثق من حبيبه وفي البيت شاهدان حيث نصب معمول اسم الفاعل المقترن بأل هو ومعمولة مع حذف النون من اسم الفاعل الجمع السالم والبيت في معجم الشواهد ص ٥١ .

(٤) سورة الحج آية رقم : ٣٥ .

٧٢ — إن يغنيا عنى المستوطنا عدن
فإننى لست يوما عنهم بغنى[١]

وقول الآخر .

٧٣ — الشاتمى عرضى ولم أشتمهما
والناذرين إذا لم ألقهما دمى[٢]

وقول الثالث :

٧٤ — ليس الأخلاء بالمصغى مسامعهم
إلى الوشاة ولو كانوا ذوى رحم[٣]

أما الجر فتعليله واضح وهو أن النون حذفت للإضافة .

وأما النصب مع حذف النون فعلته أنها حذفت تخفيفا لطول الكلام بوجود الموصول وصلته المثنى أو المجموع ومعمول الصلة .

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى طلب المودة والقرب لشاعر مجهول، ويغنيا بفتح أوله من باب غنى يغنى كعلم يعلم وهو شرط مجزوم جوابه فى الشطرة الثانيـــة والألف فيه علامة التثنية على لغة أكلونى البراغيث والمستوطنا فاعله وهو اسم فاعل حذف نونه للإضافة والباء فى بغنى زائدة فى خبر ليس والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠١ .

(٢) البيت من بحر الكامل، وهو من معلقة عنترة العبسى يتحدث عن شجاعته وجبن آخرين وهما حصين ومرة ابنا ضمضم وفيه شاهدان : الأول وهو الشاتمى عرضى وفيه أضيف اسم الفاعل إلى معموله ، والثانى وهو والناذرين دمى وفيه عمل اسم الفاعل المثنى النصب فى معموله والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٤ .

(٣) البيت من بحر البسيط لقائل مجهول يقول: إن الأصدقاء لا يصغون إلى كلام ووشاية النمامين فى أصدقائهم وفيه أضيف اسم الفاعل المقترن بأل إلى معموله والبيت فى معجم الشواهد ص٣٦٨ .

ويستوى فى ذلك أيضا أن يكون المعمول مقترنا بأل كالبيتين الأولين أو مجردا عنها كالآية والأبيات الثلاثة الأخيرة .

كما يستوى فيه أيضاً أن يكون اسماً ظاهراً كما مثلنا أو ضميراً كأن تقول هذان الضارباك وهؤلاء الضاربوك فالكاف فى محل نصب إن قدرت حذف النون للتخفيف وفى محل جر إن قدرت حذفها للإضافة . وفيه حمل الضمير على الاسم الظاهر الواقع موقعه كما حمل عليه حين كان الوصف مفرداً أو جمع تكسير أو جمع مؤنث سالما ، وهو مذهب سيبويه بل قال ابن مالك : إنه مذهب النحاة بإجماع[١]، لكن رده أبو حيان قائلا : دعوى الإجماع باطلة بل فى المسألة الخلاف :

« فمذهب سيبويه ما ذكر من جواز الوجهين وأما المبرد وجماعة فجعلوا الضمير فى موضع جر فقط وكأن سقوط النون أصله أن يكون للإضافة واحتمل هنا سقوطها للإضافة وللطول فحملناه على الأصل إذ لا ضرورة تدعو إلى ذلك بخلاف الظاهر فإن ما ظهر فيه من النصب دعانا إلى تقدير سقوطها لغير الإضافة »[٢] .

واقتران اسم الفاعل بأل جعلنا نحمله دائماً على جواز العمل سواء كان بمعنى المضى أو الحال أو الاستقبال يستوى فى ذلك كونه مفرداً أو مجموعا جمع تكسير أو جمع مؤنث وكونه مثنى أو جمعا على حده حتى لو حذفت النون فيهما لأنه بالاقتران صالح للأزمنة الثلاثة أياً كان حاله .

وأما إجابة السؤال الذى أجلناه وهو لماذا لم يمتنع عمل اسم الفاعل وهو مجموع جمع تكسير كما امتنع بالتصغير وكلاهما فيه تغيير لصورة المفرد ؟

---

(١) شرح التسهيل له جـ١ ص٨٦ تحقيق د/ عبدالرحمن السيد وصاحبه

(٢) التذييل والتكميل لأبى حيان جـ ٤ ص ٨٣٤ (دكتور الشربينى أبو طالب)

قال ابن مالك[1] : الجواب أن التصغير لم يمنع العمل لتغيير فى نظم الواحد فحسب بل لكونه مغيراً نظم الواحد ومحدثا فيه معنى غير لائق بالفعل وهو معنى الوصفية فإن معنى قولك : ضويرب ضارب صغير ، والجمع وإن غير نظم الواحد فليس محدثا فى المجموع معنى لا يليق بالفعل لأن الجمع بمعنى العطف، فإن معنى قولك ضراب ضارب وضارب والعطف لائق بالفعل فلذلك أمتنع عمل اسم الفعل بالتصغير دون التكسير . وأما التثنية وجمع التصحيح فحقيق بأن يبقى العمل معهما لأنهما يساويان جمع التكسير فى تضمن معنى العطف ويفوقانه . بأنهما لم يغيرا نظم الواحد .

حكم اسم الفاعل إذا كان مجردا من أل

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن لم يكن فيه الألف واللام فإما أن يكون بمعنى المضى أو الحال أو الاستقبال) .

فإن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز فيه وجهان : حذف النون أو التنوين وخفض المعمول الذى يليه وإثباتهما ونصبه باسم الفاعل نحو قولك هذا ضارب زيدا وهذان ضاربان زيدا وهؤلاء ضاربون زيداً ، وهذا ضارب زيد وهذان ضاربا زيد وهؤلاء ضاربو زيد .

وإن كان بمعنى المضى فإما أن يكون من فعل متعد إلى واحد أو من فعل متعد إلى أزيد : فإن كان من فعل متعد إلى واحد فحذف النون أو التنوين والخفض نحو قولك هذا ضارب زيد أمس ، وهذان ضاربا عمرو أمس ، وهؤلاء ضاربو زيد أمس ، وإن كان من فعل متعد إلى

---

(١) شرح التسهيل له جـ ١ ص٧٨—٧٩

أزيد لم يجر فيــه إلا حـذف النون أو التنوين وإضافته إلى الذى يليه ونصب ما بعده).

(ش) هذا هو التقسيم الثانى لحال اسم الفاعل وهو المجرد من أل بعد أن سبق الحديث عن نظيره وهو المقترن بها .

وحاصل ما ذكره أن اسم الفاعل المجرد من أل مثل هـذا ضارب زيد يحتمل الأزمنة الثلاثة وهى المضى أو الحال أو الاستقبال واسم الفاعل لا يعمل إلا إذا أشبه المضارع وهو لا يشبه المضارع إلا إذا دل على أحد الزمانين : الحال أو الاستقبال دلالة لفظية (الآن أو غداً) أو حالية (مقام الكلام) تقول : هذا ضارب زيداً الآن أو غداً أو تقول : هذا ضارب زيداً وزيد يتوجع .

فإن كان اسم الفاعل بمعنى الزمان الماضى بأن دلت عليه دلالة لفظية (أمس أو البارحة) أو حالية (المعنى أو المقام) فإنه لا يعمل تقول: هذا ضارب زيد أمس أو تقول هذا ضارب زيد وزيد ضربه . وإنما لم يعمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا دل على المعنى لأنه بذلك بعد شبهه بالمضارع الذى يعمل بالحمل عليه .

حكم المعمول إذا كان اسم الفاعل مجردا من أل

وإذا كان اسم الفاعل مجرداً من أل كان للمعمول فيه حكمان :

١ — جواز النصب والجر وذلك إذا أريد باسم الفاعل الحال والاستقبال وعلته أنه إذا كان مجردا من أل وكان بمعنى المضارع جاز عمله فيثبت التنوين فى المفرد وجمع التكسير وجمع المؤنث أو النون فى المثنى وجمع المذكر السالم ثم ينصب المعمول ، وجاز أيضاً إلغاء العمل

فيحذف التنوين أو النون ثم يجر المعمول على الإضافة تقول هذا ضارب زيدا وهؤلاء ضاربون زيداً بالتنوين والنون ونصب المعمول كما تقول هذا ضاربُ زيدٍ وهؤلاء ضاربو زيدٍ بحذف التنوين والنون وجر المعمول. وعلى النصب جاء قوله تعالى (والله مخرج ما كنتم تكتمون)[١] وقوله (إنا منزلون على أهل هذه القرية رجزا من السماء)[٢] وقول الأعشى :

٧٥ — كناطح صخرة يوماً ليوهنها
فلم يضره وأوهى قرنه الوعل[٣]

وعلى الجر جاء قوله (ربنا إنك جامع الناس ليوم لاريب فيه)[٤] وقوله (وما نحن بتاركى آلهتنا عن قولك)[٥] وقوله (واعلموا أنكم غير معجزى الله)[٦] ولا يأتى النصب مع حذف النون بعلة التخفيف لأنه لا ثقل يدعو إلى حذفها كما كان اسم الفاعل صلة لأل فيما سبق أن ذكرناه .

هذا حكم الاسم الظاهر إذا كان معمولا لاسم الفاعل ، أما إذا كان

---

(١) سورة البقرة ٧٢ (٢) سورة العنكبوت ٣٤

(٣) البيت من بحر البسيط وهو للأعشى من قصيدته المشهورة «ودع هريرة» ص ١٨٤ من ديوانه ، وناطح صفة لموصوف محذوف أى كوعل ناطح والجار والمجرور خبر المبتدأ محذوف أى أنت كوعل . ليوهنها أى يضعفها ماضيه أوهن ، ويضره ماضية ضار بمعنى ضر والوعل يرزن كتف أو فرس هو تيس الجبل وشاهده قوله : كناطح صخره حيث عمل اسم الفاعل النصب فى معموله والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٠

(٤) سورة آل عمران ٩ (٥) سورة هود ٥٣

(٦) سورة التوبة ٢

المعمول ضميراً كأن تقول هذا ضاربك وهؤلاء ضاربوك فقد اختلف النحاة فى موقعه من الإعراب[١] :

— ذهب سيبويه إلى أنه فى محل جر لعدم تنوين الوصف أو وجود النون فيه ، وعدم إقترانه بأل لأنه لو وقع وحل الظاهر محله (هذا ضارب زيد وهؤلاء ضاربو زيد) كان مجروراً فكذلك الضمير .

— وذهب الأخفش وهشام إلى أن الضمير فى محل نصب وعلل حذف التنوين أو النون فى مكرمك ومكرموك للطافة والضمير لا للإضافة لأن موجب النصب المفعولية وهى محققة وموجب الجر الإضافة وليست محققة لأن الحذف سبباً آخر غيرها .

وأما إذا كان الوصف مقترنا بأل (الضاربك والضاربوك) فقد سبق أن قلنا أن سيبويه جعله فى محل نصب ، فذهب سيبويه الضمير كالظاهر منصوب فى الضاربك مخفوض فى ضاربك .

٢ — وجوب الجر وذلك إذا أريد باسم الفاعل المضى وعلته أنه لا يعمل إلا حملا على الفعل المضارع فوجب أن يدل على زمانه ، فإذا تجرد من أل ولم يدل على زمان المضارع وجب إلغاء العمل ووجب جر المعمول تقول هذا ضارب زيد أمس بحذف التنوين والجر ولا يجوز غير ذلك وعليه جاءت الآيات من كتاب الله الكريم قال تعالى (الحمد لله فاطر السموات والأرض)[٢] وقال (إن الله فالق الحب والنوى)[٣] وقال (إن الله بالغ أمره)[٤] .

---

(١) حاشية الصبان ٢/٢٤٦ ، شرح التصريح ٢/٣٠
(٢) سورة فاطر ١ (٣) سورة الأنعام ٩٥
(٤) سورة الطلاق ٣

وذهب الكسائى إلى أن اسم الفاعل يعمل دائما دل على الزمان الماضى أوغيره ، واحتج بقول العرب (هَذَا مار بِزيدٍ أمس) فالجار والمجرور متعلق باسم الفاعل كما احتج بقول الله تعالى فى وصف أهل الكهف (وَنُقلبهم ذَاتَ اليمينِ وذاتَ الشِّمالِ وَكلبهم باسطٌ ذِرَاعيهِ بالوَصِيدِ)[١] فقد عمل باسط فى ذراعيه النصب وهو دال على الماضى .

قال ابن عصفور[٢] : وهذا لا حجة فيه، أما هذا مار بزيد فإنما عمل اسم الفاعل فى المجرور ، والمجرور والظرف يتوسع فيهما بخلاف المفعول به ، وأما الآية المذكور فعلى حكاية الحال الماضية ألا ترى أن الواو فى وكلبهم واو الحال والتقدير وكلبهم يبسط .

وعلى ذلك فإن اسم الفاعل المجرد من أل إذا كان بمعنى المضى يجوز إعماله إذا قصد به حكاية الحال ، وقد جاء هذا فى كتاب الله الكريم فى أكثر من آية غير الآية السابقة من مثل قوله تعالى (فلعَلَّكَ باخعٌ نفسكَ على آثارِهم)[٣] وقوله (مُحلِّقين رءُوسكم وَمُقصِّرِينَ لاتخافونَ)[٤] فالأحداث وإن كانت ماضية إلا أنه جىء بالأسلوب على حكاية الحال فعمل اسم الفاعل وهو بمعنى المضى .

قال ابن عصفور[٥] : الدليل على أن اسم الفاعل إذا كان ماضيا وعمل دون ألف ولام كان المراد به حكاية الحال أن اسم الفاعل لا يوجد عاملا

---

(١) سورة الكهف : ١٨

(٢) شرح الجمل له المسمى بالشرح الكبير حـ ١ ص ٥٥٥

(٣) سورة الكهف : ٦

(٤) سورة الفتح : ٢٧

(٥) نقل طويل لم أجده فى كتب ابن عصفور التى بين أيدينا وهو فى شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث ــ مخطوط) .

إلا فى موضع يسوغ فيه الفعل المضارع نحو قولنا كان زيد ضاربا عمرا فلا شك أن ضاربا معناه المضى ، وأنت لو صرحت بالفعل فيه لقلت كان زيد يضرب عمرا ، ووقوع الماضى هنا قبيح فلولا أنهم أرادوا حكاية الحال فى هذا الموضع لما كان وجه لوقوع الماضى فيه قال: وكذلك قولك: جاء زيد واضعا يده على رأسه فواضع يده على رأسه فى هذا الكلام ماض من جهة المعنى واسم الفاعل قد عمل لأنك لو أتيت بالفعل فى موضعه لقلت جاء زيد يضع يده على رأسه فدل ذلك على أنهم قصدوا حكاية الحال وكذلك قول امرىء القيس :

٧٦ — وَنجْرٍ كفلانِ الأَتِىِّ بالِغٍ
دِيارَ العدوِّ ذِى زُهاءٍ وأَرْكانِ[1]

فبالغ فيه بمعنى المضى بدليل قوله بعد :

سريتُ بهمْ حَتى تَكِلَّ مَطِيهمْ
وحَتى الجيادُ مـا يُقَدْنَ بأرسانِ

وهو مع ذلك قد عمل لأنك لو أتيت فى موضعه بفعل مضارع لساغ

---

(١) البيتان من قصيدة طويلة لامرىء القيس أنشدها وهو فى طريقه إلى قيصر وكان قد أصابه مرض أولها : قفا نبك من ذكرى حبيب وعرفان (ديوانه ص١٧٥) اللغة : المجر: بفتح الميم : الجيش الكبير: الغلانه :بفتح الغين الأودية واحدها غال ، زهاء : يقال قوم ذوو زهاء أى ذوو عدد كثير . والأرسان : جمع رسن وهو الحبل وفى الديوان مطوت بهم مكان سريت بهم .

والشاهد فى البيتين قوله : بالـــغ ديار العدو حيث عمل اسم الفاعل النصب فى معموله وهو بمعنى المضى فدل ذلك على أن الشاعر يقصد حكاية الحال والبيت الثانى وحده هو الذى فى معجم الشواهد ص٣٩٦ .

قال : فلما رأينا اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لا يعمل إلا فى موضع يقع فيه الفعل المضارع دل ذلك على أنه إنما عمل لقصد حكاية الحال .

وعلى ذلك فإن اسم الفاعل المجرد يجوز عمله النصب فى حالتين ويمتنع عمله فى حالة واحدة ، أما الأوليان منهما :

— إذا دل على زمن الحال والاستقبال .

— إذا دل على زمن المضى لكن قصد به حكاية الحال .

فإذا قصد به هــــذان الأمران فأنت بالخيار بين الإتيان بالمعمول منصوبا على الإعمال ومجرورا على الإضافة والإهمال .

أما الحالة التى يمتنع عمله النصب فيها فهى : إذا دل على الزمان الماضى ولم يقصد به حكاية الحال ، فى هذه الحالة يمتنع عمله النصب لأنه لم يشبه المضارع الذى يعمل بالحمل عليه ، ويجب جر معموله على الإضافة .

وإذا امتنع عمله النصب فى المفعول به فهل يمتنع عمله الرفع فى الفاعل ظاهرا كان أو مضمرا فيقال أقائم زيد أمس أو يقال: أزيد قائم (أى هو) أمس ؟ خلاف بين النحاة كان رأى ابن عصفور جواز رفعه الفاعل الظاهر والمضمر .

وتدخل ناظر الجيش وحسم هذه القضية فقال[1] : وأقول لا يتوجه لى كون اسم الفاعل الماضى لا يرفع ، وذلك أن المشتق بذاته من حيث هو مشتق يستلزم مرفوعا فليس عمله الرفع لمشابهة الفعل بل العمل الذى يعمله لمشابهة الفعل إنما هو النصب، ومما يدل على ذلك أن اسم الفاعل الذى

---

(١) شرح التسهيل له المسمى بتمهيد القواعد ، مخطوط وحقق فى عدة رسائل والنص المذكور فى الجزء الثالث (باب اسم الفاعل).

معناه ماض، معنى الوصفية فيه باق ولا يتصور وجود معنى الوصف دون من يقوم به ذلك، وإذا ثبت أنه لا بد من مرفوع يقتضيه لذاته فلا فرق فيه بين أن يكون مضمراً أو ظاهرا .

وقسم ابن عصفور اسم الفاعل الذى يدل على المضى والذى تجب إضافته إلى معموله إلى قسمين :

— مأخوذ من فعل متعد إلى واحد — مأخوذ من فعل متعد إلى أزيد .

أما الأول فحكم معموله الجر بالإضافة ويلزم من ذلك حذف التنوين إذا كان مفردا وحذف النون إذا كان مثنى أو جمعا وعلى ذلك تقول هذا ضارب زيد أمس ، وهـــذان ضاربا زيد أمس ، وهؤلاء ضاربو زيد أمس .

أما الثانى وهو اسم الفاعل المأخوذ من فعل متعد إلى أكثر من واحد فحكم معموله الأول الجر بالإضافة وما يلزم ذلك من حذف تنوين أو نون ثم بعد ذلك يجب نصب المعمول الثانى أو الثالث أيضا إذا وجد ، تقول: هذا معطى زيد درهما بجر زيد على الإضافة ونصب درهما على المفعولية، ومثله هذا ظان زيد قائما بجر زيد ونصب قائما ، وفى القرآن الكريم فى حق سيدنا إبراهيم (إِنِّى جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَاماً)[1] ومثله (وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً)[2] وقوله (الحمدُ للهِ فَاطِرِ السمَوَاتِ والأرضِ جاعلُ الملائكةِ رُسلا)[3] .

---

(١) سورة البقرة : ١٣٤ .

(٢) سورة الأنعام : ٩٦ وقراءة اسم الفاعل هى قراءة نافع وابن عامر وابن كثير وأبى عمرو ، وأما قراءة الفعل (وجعل) فهى قراءة عاصم وحمزة والكسائى (انظر الحجة للقراء السبعة لأبى على الفارسى : ٣ / ٣٦١ تحقيق بدر الدين وشوحى وصاحبه — دار المأمون للتراث بدمشق) .

(٣) سورة فاطر : ١ .

ويدخل فيه (إِنِّى جَاعِلٌ فِى الْأَرْضِ خَلِيفَةً)(١) حيث عمل اسم الفاعل فى الظرف بعده ونصب المعمول الآخر .

وهنا سؤال : إذا كان اسم الفاعل هنا غير عامل فى الناصب للمفعول الثانى المنصوب ؟

اختلف النحاة فقائل منصوب بفعل مضمر يدل عليه اسم الفاعل فى المثال السابق أعطاه درهما وظنه قائما وجعلتك إماماً وجعله سكنا وجعلهم رسلا ، وقائل منصوب باسم الفاعل المذكور نفسه .

وقد حكى المذهبين وعلة كل واحد أبو حيان فقال :

ذهب الجمهور منهم الجرمى والفارسى إلى أن الثانى منصوب بفعل مضمر يفسره اسم الفاعل ووقفوا فى ذلك مع الأصل وهو أن اسم الفاعل بغير ال لا يعمل إذا كان معناه ماضيا فالتقدير أعطاه درهما ، وذهب السيرافى والأعلم وبعض المحققين إلى أنه منصوب باسم الفاعل وإن كان بمعنى الماضى قالوا لأنه قوى شبهه بالفعل هنا وذلك أنه يطلب ما بعده من جهة المعنى ولا يمكن إضافته إليه لأنه قد اشتغل بإضافته إلى الأول فأشبه الفعل بهذا لأن الفعل يطلب ما بعده ولا يمكن إضافته إليه وصار فى ذلك كالمعرف بالألف واللام(٢) .

---

(١) سورة البقرة : ٣٠

(٢) وقال أبو حيان فى البحر المحيط : ٥٩٣/٤ عند تفسير قوله (وجعل الليل سكنا) ما ملخصه : لما كان فالق بمعنى المضى حسن عطف جعل عليه وأما جاعل فهو اسم فاعل ماض ولا يعمل فانتصاب سكنا على إضمار فعل أى يجعله سكنا وذهب السيرافى إلى أنه ينتصب باسم الفاعل المذكور وكان الواجب أن يضاف إليه لكنه أضيف إلى الأول فانتصب به وإن كان ماضيا ، وأما من يجيز عمل اسم الفاعل وهـــو بمعنى المضى كالكسائى فسكنا منصوب به .

ورجح ابن عصفور المذهب الثانى وهو أنه منصوب باسم الفاعل نفسه وقال هو الصحيح ثم علله قائلا[1] :

ألا ترى أنه لا يسوغ إضمار فى باب ظننت ، ألا ترى أنك إذا قلت هذا ظان زيد قائما أمس لا يتصور أن يكون قائما محمولا على فعل مضمر لأن ظانا يطلب اسمين بما لا يخلو أن يحمل الثانى محذوفا حذف اقتصار أوحذف اختصار ، فالاقتصار لا يجوز فى هذا الباب والاختصار بمنزلة الثابت فصح إعماله فى الثانى بمعنى المضى وإنما عمل لأنه أشبه اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فى أنه طالب لاسم بعده وفيه ما يقوم مقام التنوين وهو المضاف إليه .

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور جـ ١ ص ٥٥٢ بتحقيق أبو جناح (العراق) .

(شروط عمل اسم الفاعل — بعض أحكامه)

(ص) . قال ابن عصفور :

(وَلا يعملُ اسمُ الفاعِلِ إلا بشرُوط وهِىَ أن لا يوصَفَ ولا يصغرَ وأن يعتمدَ على أدَاة نفى أو استفهامٍ أو يقعَ صلة لموصُول أو صِفَة لموصُوف لفظاً أو نِيَّة أو خَبراً لذى خبرٍ أو حالا لذى حَالٍ أو فى موضعِ المفعُول الثانى منْ بابِ ظننتُ أو الثالثِ منْ باب أعلمتُ .

فأما قوله :

إذا فاقدٌ خطْباءُ فرْخَين رجَّعتْ
ذكرْتُ سُلَيمَى فى الخليطِ المُبَايِنِ

فعلى إضمار فعْل التَّقدير فقَدتْ فرْخين .

ويجوزُ تقديم معمولِ اسم الفاعِل عليهِ ، ما لمْ يمنع منْ ذلكَ مانعٌ من الموانعِ التى ذكرتُ فى بابِ الفاعِلِ .

وإذا كانَ معمول اسْمِ الفَاعِلِ ضمِيراً متصلا لم تثبت فيهِ نونٌ ولا تنوينٌ بلْ تقولُ ضاربِكَ وضاربَاكَ وضاربوكَ وقدْ يثبتانِ فى الضرورَةِ نحو قوله :

ومـا أدْرى وظنِّى كلَّ ظنٍّ
أمُسلِمُنِى إلى قومى شَـراحِ

ونحو قول الآخر :

ولم يَرتفِقْ والنـاسُ محتضرونَهُ
جميعاً وأيدى المُعتفِينَ رواهِقُهْ)

(ش) هذه ثلاثة أحكام لاسم الفاعل ومعموله ذكرها ابن عصفور

فى هذا الموضع وهى : شروط عمل اسم الفاعل — حكم تقديم معموله عليه — حكمه إذا كان المعمول ضميرا متصلا :

أما عن الأول وهو شروط عمل اسم الفاعل فقد ذكر أنها ثلاثة شروط وهى ألا يوصف وألا يصغر وأن يعتمد على أحد ثمانية أشياء وهى النفى أو الاستفهام أو الموصول أو الموصوف أو المبتدأ أو صاحب الحال أو المفعول الأول فى باب ظننت أو الثانى فى باب أعلمت .

فإذا استوفى هذه الشروط فإنه يعمل ولا اعتراض عليه ، أما عن الشرط الأول وهو ألا يوصف فعلته أنه عمل بالحمل على الفعل ، والفعل لا يوصف إنما توصف الأسماء فإذا جاء موصوفا فقد بعد عن الفعل وقرب من الإسم فيحرم العمل فلا تقول :

يعجبنى مكرم عاقل زيداً ويؤلمنى ضارب قاس زيداً ، فإن جاء مثل ذلك فى الكلام العربى الفصيح قدر للمعمول المنصوب فعلا من جنس اسم الفاعل وذلك كقول الشاعر وهو بشر بن أبى خازم[1] يشبه نفسه حين رحلت عنه حبيبته بأم فراخ فقدتها فهى حزينة عليها يقول :

٧٧ — إذَا فاقدٌ خَطْباءُ فَرخَيْنِ رجَّعَتْ
ذَكرتُ سُلَيْمَى فى الخَلِيطِ المُبَايِنِ[2]

---

(١) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١١٩٠

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الفراق وبعض الأحباب للشاعر الجاهلى بشر بن أبى خازم وفاقد فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور (رجعت) وخطباء صفة له وفرخين مفعول بـ(فاقد) وقد وصف اسم الفاعل قبل العمل وهذا لا يجوز فأول على أن المعمول منصوب بفعل محذوف ، وعند التدقيق نرى أن فاقداً لا يعمل مطلقا لأنه لازم التذكير والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٥

ففاقد فاعل بفعل محذوف (وجعت) وهو اسم الفاعل العـــامل وخطباء صفة له وفرخين معمول اسم الفاعل على الظاهر ، وقد عمل مع الوصف فيؤول المنصوب على إضمار فعل والتقدير فقدت فرخين ، ومثله قوله :

٧٨ — وَقَائِلَةٍ تَخْشَى عَلَيَّ أُظُنُّهُ
سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَمَذَاهِبُهُ[1]

فإن تخشى صفة لقائلة وقد وقعت قبل المقول وهو أظنه (معمول الوصف) فيقدر له فعل وهو قالت أو تقول .

هذا إذا تقدم الوصف (الصفة) وتأخر المعمول فإذا تقدم المعمول وتأخر الوصف بأن قلت فى المثالين السابقين : يعجبنى مكرم زيداً عاقل ويؤلمنى ضارب زيدا قاس فقد اختلفوا فى جوازه :

ذهب ابن مالك إلى أنه لا يجوز عمل اسم الفاعل الموصوف مطلقاً تقدم الوصف أو تأخر ، وعلته أنه بالوصف بعد عن شبه الفعل .

وذهب ابن عصفور إلى أنه إذا وقع المعمول قبل الوصف جاز العمل يقول: إن المانع من عمل اسم الفاعل هو وصفه قبل العمل وأما وصفه بعد العمل فسائغ لأنه لم يوصف إلا بعد أن استحق العمل بشبه الفعل ووصفه قبل العمل يبعد شبهه به فلايجوز هذا ضارب ظريف زيدا ويجوز هذا ضارب زيداً ظريف .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة مشهورة لذى الرمة مطلعها : وقفت على ربع لمية ناقتى (ديوانه ص ١٥) ومعنى البيت أن صاحبته تشفق عليه من السفر والرحلات وشاهده واضح من الشرح والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل .

واحتج ابن عصفور بقول الشاعر وهو امرىء القيس فى وصف فرسه ولحوقه بالنعاج :

٧٩ — وولى كشؤبوب العشى بوابل
ويخرجن من جعد ثراه منصب[١]

قال : فثراه معمول لجعد (يقال جعد الثرى أى اجتمع والتوى) ، وقد وصف بعد ذلك بمنصب (مرتفع) وإنما جاز ذلك لأنه تحصل له شبهة الفعل قبل توهين شبهه بالوصف[٢] .

قال ناظر الجيش بعد أن حكى الرأيين والعلتين[٣] :

والذى اختاره ابن مالك هو الذى يقتضيه النظر وذلك أن العلة المانعة من عمل الموصوف إنما هى كون الوصف من خصائص الأسماء كما أن التصغير كذلك ولا شك أنه إذا اقترن الاسم المشبه للفعل بما هو من خصائص الأسماء أزال اقترانه به ذلك الشبه ومعلوم أن اتصال الصفة بالموصوف أشد من اتصال العامل بالمعمول، وإذا كان كذلك فلا فرق أن يذكر الوصف مقدماً عن المعمول أو مؤخراً عنه .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرء القيس ديوانه ص ٥٠) من قصيدته : خليلى مرابى ، مع أنهم قالوا إنه مجهول القائل والصدر وشاهده عمل الوصف وهو حق الصفة المشبهة عمل الفعل ثم وصفه بعد ذلك بمنصب وجاز لأن الوصف جاء متاخراً ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٥ غير منسوب .

(٢) مثل المقرب لابن عصفور مخطوط بدار الكتب ومعهد المخطوطات ورقة (٣٠) .

(٣) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث) .

الشرط الثانى فى عمل اسم الفاعل : ألا يصغر وعلته أن التصغير من خصائص الأسماء واسم الفاعل يعمل بالحمل على الفعل فإذا صغر قرب من الإسم وبعد عن الفعل فلايعمل ، كما أن فى تصغيره وصفاً مقدراً وهو لا يعمل إذا وصف كما بيناه قبل ، قال ابن عصفور[1] :

فإن كان اسم الفاعل لم يستعمل إلا مصغراً ولم يلفظ له بمكبر جاز إعماله نحو قوله :

٨٠ — فَمَا طَعْمُ رَاحٍ فى الزُّجَاجِ مُدَامَةٌ
تَرَقْرَقُ فِى الأَيْدِى كُمَيْتٍ عَصِيرُهَا[2]

فى رواية من جر كميتا :

الشرط الثالث فى عمل اسم الفاعل : أن يعتمد على أحد ثمانية أشياء وهى : —

الأول : النفى صريحاً أو مؤولا ، مثال الأول قول الشاعر :

٨١ — مَا رَاعٍ الخِلاَّنُ ذِمَّةَ نَاكِثٍ
بَلْ مَنْ وَفَى يَجِدُ الخَلِيلَ خَلِيلاً[3]

---

(١) مثل المقرب لابن عصفور ورقة (٣٠) (نوقش رسالة ماجستير بجامعة الأزهر) .

(٢) البيت من بحر الطويل نسب لشاعر يدعى مضرس بن ربعى، وطعم اسم ما وخبرها فى بيت بعد ذلك ، والراح الخمر ومثلها المدامة، وترقرق فعل مضارع محذوف التاء الأولى والجملة صفة لمدامة ومعناه يلمع وكميت أى يخالط حمرته سواد وهو صفة لراح وعصرها فاعل لكميت وجاز عمل الوصف مصغرا لأنه لم يسمع له بمكبر ، وروى البيت برفع كميت فيكون خبرا مقدما وعصيرها مبتدأ مؤخر ، والبيت فى معجم الشواهد ص١٦٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو فى الوصف والإرشاد لقائل مجهول =

ومثال الثانى قول الآخر :

٨٢ — وإنَّ امرءًا لمْ يُعْنَ إلاَّ بِصَالِحٍ
لغيْرُ مهينٍ نَفْسهُ فى المطامِعِ (١)

الثانى : الإستفهام موجودا أو مقدرا مثال الأول قول الشاعر :

٨٣ — أمُنجِزٌ أنتمْ وَعْداً وثقت به
أم اقْتَفَيْتُم جميعًا نَهْجَ عُرقوبِ (٢)

ومثال الثانى قول الآخر :

٨٤ — ليْتَ شِعْرِى مُقيمٌ العُذْرَ قَوْمى
أمْ هُمُو لِى فى حُبِّها عاذِلُونَا (٣)

= والخلان الأصدقاء ، وشاهده قوله ما راع الخلان حيث اعتمد الوصف على نفى صريح فرفع فاعلا ونصب مفعولا والبيت فى معجم الشواهد صـ٢٧٣ .

(١) البيت من بحر الطويل لم أجده له قائلا ولم يذكر فى معجم الشواهد وشاهده قوله : لغير مهين نفسه حيث عمل الوصف معتمداً على النفى بغير وهو نفى مؤول .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول يعاتب قوما ونهج عرقوب: طريقته وقد اشتهر بإخلاف الوعد وشاهده اعتماد الوصف على استفهام موجود والبيت فى معجم الشواهد صـ ١٦٣ .

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو فى الغزل يطلب من قومه العذر فى حب صاحبته ولا يلومونه فى ذلك وشاهده قوله : مقيم العذر قومى حيث اعتمد الوصف على إستفهام مقدر فرفع الفاعل وهو قومى ونصب المفعول وهو العذر والتقدير أمقيم بدليل أم بعده ، والبيت فى معجم الشواهد صـ ٣٩٠ .

وعلة اعتماد اسم الفاعل على النفي أو الإستفهام حتى يعمل أن ذلك يقربه من الفعل ذلك لأن الفعل هو الذي ينفي وهو الذي يستفهم عنه .

وذهب أبو الحسن الأخفش ووافقه الكوفيون[١] إلى أنه يعمل وإن لم يعتمد على نفي أو استفهام لأنه في معنى فعل قد أشبهه فيجيز ضارب زيد عمرا على أن يكون ضارب مبتدأ وزيد فاعل سد مسد الخبر وعمرا معمول الوصف المنصوب ويستدل على ذلك بقول الله تعالى (وَدَانِيَةٌ عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا)[٢] في قراءة من رفع دانية[٣] فيجعل دانية مبتدأ وعليهم متعلق به وظلالها فاعل بدانية .

قال ابن عصفور : وهذا الذي استدل به لا حجة فيه عندنا لاحتمال أن تكون دانية خبرا مقدما وظلالها مبتدأ تقديره ظلالها دانيـــة عليهم[٤] .

الثالث : اعتماده على موصول كأل تقول : جاء الضارب زيدا ذلك لما كان اسم الفاعل صله لأل كان عاملا وفي القرآن الكريم (وَالحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ)[٥] وفيه (والمؤْتونَ الزكاةَ)[٦] .

— الرابع : اعتماده على موصوف صريح أو مقدر تقول : حضر الشاعر المنشد الروائع كما تقول حضر المنشد الروائع وفي القرآن الكريم

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور حـ ١ ص ٥٥٣ .

(٢) سورة الدهر : ١٤ .

(٣) التبيان في إعراب القرآن للعكبري حـ ٢ صـ ١٢٥٩

(٤) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٥٤/١ .

(٥) سورة الأحزاب : ٣٥ .

(٦) سورة النساء : ١٦٢ .

(ومنَ النَّاسِ والدوابِّ والأنعامِ مُختلفٌ ألوانهُ)(١) أى صنف ومنه قول الشاعر :

٨٥ — إنى حلفتُ برافعينَ أكفهمْ
بينَ الحطيمِ وبينَ حوضيْ زمزمِ (٢)

أى برجال رافعين .

— الخامس : اعتماده على مبتدأ أو ما هو أصله المبتدأ مثال الأول قوله تعالى (وكلبهمْ باسطٌ ذراعيه بالوصيدِ)(٣) ومثال الثانى قوله (فلعلك باخعٌ نفسكَ على آثارهمْ)(٤) فنفسك معمول لباخع الواقع خبر للعلل.

— السادس : اعتماده على صاحب حال تقول : حضر الأسير رافعا يده وفى القرآن الكريم (لقدْ صدقَ اللهُ رسولهُ الرؤيا بالحق لتدخلنَّ المسجدَ الحرامَ إنْ شاء اللهُ آمنينَ محلقينَ رءوسكمْ ومقصرينَ)(٥) .

---

(١) سورة فاطر : ٢٨ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو من مقطوعه للفرزدق فى مدح الأسود بن الهيثم النخعى مطلعها قوله :

إنى كتبت إليك التمس الغنى   بيديك أو بيدى أبيك الهيثم

وجواب القسم المذكور فى بيت الشاهد هو قوله :

لتأتينك مدحة مشهورة   غراء يعرفها رفاق الموسم

وانظر ديوان الفرزدق ج٢ ص٧٦١ تحقيق عبد الله الصاوى(المكتبة التجارية)وشاهده اعتماد اسم الفاعل على موصوف محذوف فى قوله برافعين أكفهم والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) سورة الكهف : ١٨   (٤) سورة الكهف: ٦

(٥) سورة الفتح : ٢٧

فحلقين حال من فاعل لتدخلن وهو اسم فاعل ورؤسكم معمول له منصوب .

— السابع اعتماده على مفعول أول فى باب ظننت تقول: علمت محمدا قائلا الصدق .

— الثامن : اعتماده على مفعول به فى باب أعلمت تقول أعلمت الناس محمداً قائلا الصدق .

وأما علة اعتماده على صاحب بأنواعه موصوفا أو مبتدأ أو ذا حال أو مفعولا أول فقد قال ناظر الجيش فى ذلك[1] :

إنما اشترط اعتماد اسم الفاعل حال العمل على صاحب له لأن ذلك أصل وضعه لأنه صفة فى المعنى فلابد من محكوم عليه به والمحكوم عليه به قد يكون مبتدأ وقد يكون موصوفا ولا شك أن صاحب الحال حكمه حكم المبتدأ وحكم الموصوف ثم قال : ولو قيل إنما اشترط فى عمل اسم الفاعل الاعتماد على صاحب لتحقق كونه وصفا فيتبين أنه يستحق العمل، إذ لو لم يكن خبرا ولا صفة ولا حالا لم تتحقق وصفيته واحتمل أن يكون قد استعمل استعمال الأسماء كوالد لكان أقرب[2] ثم أكمل قائلا:

وإنما اكتفى بالاستفهام والنفى إذا تقـــدم ولم يحتج إلى اعتماد على صاحب لأنهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام الفعل إلا فى هذين الموضعين ، والذى يدل على أنه موضوع موضع الفعل لا موضع الأسماء والصفات أنه يستقل بفاعله كلاما فى قولك : أقائم الزيدان ولولا أنه بمثابة قولك

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث — مخطوط) .

(٢) هذه الجملة جواب لو فى قوله : ولو قيل إنما اشترط .

أيقوم الزيدان لم يستقل كلاما إذ الصفة لا يثبت استقلالها بفاعلها كلاما .

وأما قول ابن عصفور: وَيجوزُ تقديمُ معمولِ اسمِ الفاعلِ عليهِ مَالم يمنع مِن ذلكَ مانعٌ ، فهو إشارة إلى الحكم الثانى الذى ذكره وهو أنه يجوز تقديم معمول اسم الفاعل عليه قياسا على تقديم ذلك المعمول على الفعل تقول: هذا ضارب زيدا ثم تقدم المعمول قائلا: هذا زيدا ضارب وتقول: هذا فاهم الدرس ثم تقول: هذا الدرس فاهم .

وأما قوله: مَالمْ يمنعْ منْ ذلكَ مانعٌ ، فمعناه أنه إذا وجد مانع يمنع تقديم المعمول على اسم الفاعل وجب العمل بمقتضاه ، وأحال هذه الموانع إلى باب الفاعل تلك التى تمنع تقديم المعمول على الفعل لأن اسم الفاعل ما هو إلا فعل فإذا امتنع تقديم المعمول على الفعل فمن باب أولى يمتنع ذلك مع اسم الفاعل لأنه فرع عنه فمن ذلك :

— أن يقع اسم الفاعل وصفا لموصوف فإنه لا يجوز تقديم معموله عليه نحو هذا رجل ضارب زيدا لا يجوز أن تقول هذا زيدا رجل ضارب لئلا يؤدى إلى تقديم الصفة على الموصوف لأن تقديم المعمول (زيدا) يؤذن بتقديم العامل (ضارب) .

— أن يقع اسم الفاعل صلة لموصول تقول : هذا الضارب زيدا لا يجوز أن تقول : هذا زيدا الضارب لئلا يؤدى إلى تقديم شيء من الصلة على الموصول فأما قوله حكاية عن سيدنا يوسف (وَكَانُوا فِيهِ مِن الزَّاهِدِينَ)(١) فقد تقدم معمول الصلة [فيه] على أل الموصولة فقد خرج على أنه ظرف يتوسع فيه ، أو على أنه متعلق بمحذوف دل عليه المذكور أو متعلق بمحذوف تقديره أعنى .

---

(١) سورة يوسف : ٢٠

— أن يقترن اسم الفاعل بحرف جر أصلى تقول مررت بضارب أخاه لا يجوز أن تقول : مررت أخاه بضارب لئلا يفصل بأجنبي بين المجرور وما يتعلق به .

ثم قال ابن عصفور فى هذا الحكم :

ولست أريد أن كل ما منع من تقديم المفعول على الفعل يوجد فى اسم الفاعل بل ما وجد من تلك الموانع فى اسم الفاعل أيضا منع من التقديم[٢] .

وأما قول ابن عصفور : وَإذا كانَ معمُولُ اسمِ الفاعِلِ ضميراً متصلا لمْ تثبُتْ فِيهِ نونٌ وَلا تنوينٌ ... فهو إشارة إلى الحكم الثالث وهو أن معمول اسم الفاعل قد يكون اسما ظاهرا وقد يكون ضميرا متصلا فإذا كان إسما ظاهرا كنت بالخيار بين تمام الاسم فتثبت فيه التنوين فى المفرد والنون فى المثنى وجمع المذكر السالم وعلى ذلك تنصب المعمول على المفعولية وبين عدم التمام فتضيفه إلى المعمول والمضاف إليه مكمل المضاف وعلى ذلك تقول : هذا مكرم زيدا وهؤلاء مكرمون زيدا بالتمام والنصب كما تقول هذا مكرم زيد وهؤلاء مكرمو زيد بالإضافة والجر .

أما إذا كان المعمول ضميرا فإنه يتحتم حذف التنوين أو النون وإضافة اسم الفاعل إليه تقول : هذا ضاربى وضاربك وهؤلاء ضاربى (بتشديد الياء) وضاربوك وفى القرآن الكريم (مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ)[١] وفيه (إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ)[٢] .

---

(١) مثل المقرب لابن عصفور (ماجستير بجامعة الأزهر — عادل الطنطاوى) .

(٢) سورة إبراهيم : ٢٢ (٣) سورة العنكبوت : ٣٣

وفى الحديث الشريف قوله ﷺ عن أهل مكة وقد أخبره ورقة بن نوفل فى أول نزول الوحى عليه أنهم سيخرجونه منها . فقال عليـــه السلام (أوَ مخرِجِىَّ هُمْ)(١) .

وعلل ابن عصفور هذا الحذف قائلا (٢) : إنما لم يجز إثبات التنوين أو النون مع الضمير المتصل لأنهما علامتان على تمام الاسم وكماله وانفصاله عما بعده والضمير المتصل يطلب الاتصال بما قبله فتدافعا .

وعلى ذلك فلا يجوز أن تقول فى الأمثلة السابقة : هذا ضاربنى ولا هؤلاء ضاربونى فإن ورد مثل ذلك كان ضرورة فمن الأول وهو إثبات التنوين قول الشاعر :

٨٦ — وَما أدْرِى وَظَنِّى كل ظَنٍّ
أَمُسْلِمُنِى إلىَ قَوْمِى شَرَاحِ (٣)

والوجه أن يقول مسلمى ، ولا يظن ظان أن هذه النون هى نون الوقاية ذلك لأن نون الوقاية خاصة بالأفعال وهذا اسم .

---

(١) الحديث فى صحيح مسلم جـ١ ص١٣٩ فى كتاب الإيمان باب بدء الوحى إلى رسول الله ﷺ ، ونصه قال ورقة : يا ليتنى أكون حياً حين يخرجك قومك فقال رسول الله ﷺ أو مخرجىّ هم قال ورقة : لم يأت رجل قط بما جئت به إلا عودىَ وإن يدركنى يومك أنصرك نصراً مؤزرا (صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى . دار إحياء التراث العربى — بيروت) .

(٢) مثل المقرب ورقة ٣١ (مخطوط وحقق ماجستير) .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لشاعر يزيد بن محمد الحارثى، وشراحى مرخم شراحيل فى غير نداء وشاهده قوله : أمسلمنى حيث أثبت التنوين مع كون معمول اسم الفاعل ضميرا متصلا . وهو ضرورة ومحل هذا الضمير جر وهو الأكثر وقيل نصب والبيت فى معجم الشواهد ص٨٩ .

ومن الثانى وهو إثبات النون قول الآخر يصف كريما :

٨٧ — وَلَمْ يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ

جميعاً وَأيدِى المُعْتَفِينَ رَوَاهِقُهْ(١)

والوجه أن يقول : والناس محتضروه ، ويقال رهق الشيء فلانا أى غشيه ولحقه .

وقد عللوا إثبات التنوين أو النون مع المضمر بأنه إجراء للمضمر مجرى الظاهر أو لاسم الفاعل مجرى الفعل المضارع ، وحاول بعضهم تخريج البيت الثانى بأن الهاء فيه للسكت وليست هاء الضمير قال ابن عصفور : وذلك ضعيف لما يلزم من إدخالها على معرب وحكمها أن تدخل على مبنى ، ومن تحريكها وحكمها أن تكون ساكنة ، ومن إثباتها فى الوصل وبابها ألا تلحق إلا فى الوقف(٢) .

وقد سبق أن قلنا إن موقع هذا الضمير من الإعراب هو الجر عند سيبويه والنصب عند الأخفش وهشام .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول يمدح كريما ، ولم يرتفق أى يشفق على نفسه ، محتضرونه : حاضرون حوله ، والمعتفون : السائلون . رواهقه : غاشيات له لاحقات به . وشاهده إثبات النون فى اسم الفاعل المستتر إلى الضمير المتصل ضرورة والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٤٧ .

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨ بتحقيق السيد إبراهيم محمد .

تابع معمول اسم الفاعل

(واسم الفاعل مجرد من أل)

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِذَا اتبعْتَ معْمولَ اسْمِ الفاعِلِ المرفُوعِ أو المنصُوبِ كانَ التابع عَلَى حسبِهِ فِي الإعْرَابِ .

وأما المخفُوضُ فإما أنْ تتبعَهُ بنعْت أو تَأكيدٍ أوْ عَطفِ نسَقٍ أو بدَلٍ ، فإنْ اتبعتهُ بنعْت أوْ تأكيدٍ أو عَطف بيانٍ فالخفْضُ على اللفْظِ والنصْبُ عَلى الموضِع ، إلا أنْ يكُونَ خَفضُهُ بإضَافة اسْم الفاعل بمَعْنَى المُضِيِّ إليهِ ، وليسَ فيه ألِفٌ وَلامٌ فإنهُ لايجوزُ إذْ ذَاكَ إلاّ الخفضُ عَلى اللفْظِ نحوُ قولِكَ : هذَا ضاربُ زَيدٍ العَاقلِ نفسِهِ أمْسِ .

وَإنْ أتبَعته بِعَطفِ نسقٍ أوْ بدلٍ فإمَّا أنْ يكونَ فِي اسمِ الفَاعِلِ ألِفٌ ولامٌ أوْلا يكونَ ؟ فإنْ لمْ يكُنْ فالخفْضُ عَلَى اللفْظ والنصب بإضْمارِ فِعلٍ نحوُ قولكَ : هَذَا ضاربُ زَيدٍ وعمْراً أيّ :

وَضرَبَ عمراً أوْ يَضربُ عمراً وَهذَا ضاربُ زَيد أخَاكَ أيْ وَضرَبَ أخَاكَ أوَ يَضرب أخاكَ) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من حديثه عن اسم الفاعل وأحواله من مفرد وغيره ومقترن باللام وغيره ومن حديثه عن معمول اسم الفاعل مايجوز فيه النصب والجر وما لايجوز فيه إلا النصب وما لا يجوز فيه إلا الجر شرع بعد ذلك يتحدث عن أمر ثالث فى الجملة إذا وجد هو تابع معمول اسم الفاعل بأنواع التوابع الخمسة وهى النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق والبدل وحكم كل حين يكون اسم الفاعل مجردا من

أل وحين يكون مقترنا بها وحين يكون مفردا أو ما فى حكمه وحين يكون مثنى أو ما فى حكمه وفى كل الأحوال إما أن يكون التابع معرفا بالألف واللام أو ليس معرفا بشىء وهو حديث طويل درسناه ونحن طلاب كبار فى هذا الكتاب واختاره لنا مشايخنا لحسن تقسيمه وتنظيمه ومع ذلك فلم نقف منه على شىء ذى بال لتشعب الحديث فيه وكثرة مسائله وفروعه .

وقد أعجب العلماء قبل مشايخنا بهذا التنظيم الذى سلكه ابن عصفور فى هذا الموضع ونقلوه فى كتبهم ونعوا على غيره من المؤلفين ومن الكتب أما المؤلفون فلم يسلكوا طريق ابن عصفور وأما الكتب فلم تحتو على ما كتبه العالم المذكور .

هذا قاضى القضاة محمد بن يوسف الملقب بناظر الجيش (٧٧٨ هـ) .

يقول فى كتابه شرح التسهيل لابن مالك عن هذا الموضع :

إن ابن مالك اقتصر من ذكر تابع معمول اسم الفاعل على المعطوف ثم يذكر حكمه إلا مع اسم الفاعل المقرون باللام، وأما ابن عصفور فإنه استوفى الكلام بالنسبة للتوابع الخمسة وبالنسبة إلى كون اسم الفاعل مجردا من اللام ومقرونا بها ثم قال :

وأنا أورد كلامه فى المقرب برمته ، ثم مضى ينقل نص ابن عصفور فى هذا الموضع من كتاب المقرب وبعد أن أتى على آخره قال[1] : « انتهى وهو تقسيم حسن جرى فيه ابن عصفور على عادته وكيف لا وهو الأستاذ الذى انتهت إليه الرياسة وحاز قصب السبق ، وبرز على الأقران فى هذه الصناعة وقد كان رحمه الله يقصد التقريب على الطالب والتفهيم وإيصال المعانى إلى المتعلمين ويستدل على ذلك بما ضمنه تصانيفه البديعة ، ومن

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب إعمال اسم الفاعل جـ٣ ـ مخطوط).

وقف على كلامه وتأمل مقاصده علم ما أشرت إليه وتحقق ما نبهت عليه فرحمه الله تعالى . ثم مضى ينقل من كتاب آخر لابن عصفور مفقود الآن هو شرح المقرب يبين فيه ماخفى من مسائل المقرب يقول : ولنشر إلى شيء من شرح ذلك وذكر خلاف فى بعضه إن كان حسب ما ذكره هو فى شرحه فنقول : ومضى يفسر ويشرح :

وقد أطلت عليك — عزيزى القارىء — فى هذه المقدمة ليتبين لك قيمة ماتقرأ وما تقتنى .

ولنعد الآن إلى مانحن بصدده من حديث عن تابع معمول اسم الفاعل فنقول : إن معمول اسم الفاعل إما أن يكون مرفوعا (فاعلا) أو منصوبا (مفعولا به) أو مجردا (مضافا إليه) فإن كان تابعه كذلك مرفوعا أو منصوباً .

فمثال التابع المرفوع لأن المعمول مرفوع قولك : أناجح الطالب المجتهد وقولك : مامقصر الأستاذ الكبير ، فناجح ومقصر هما اسم الفاعل (مبتدأ) والطالب والأستاذ هما المعمول المرفوع (فاعل سد مسد الخبر) والمجتهد والأستاذ هما التابع (نعتان) لما قبلها .

ومثال التابع المنصوب لأن متبوعه معمول اسم الفاعل منصوب قولك أكرمت المكرم علياً ومحمداً فالمكرم اسم الفاعل وعلياً معموله المنصوب ومحمداً معطوف على المنصوب فهو مثله وهذا معنى قول ابن عصفور : وإذا أتبعت معمول اسم الفاعل المرفوع أو المنصوب كان التابع على حسبه فى الإعراب .

وذهب البغداديون وبعض الكوفيين إلى أنه يجوز فى تابع المعمول إذا كان منصوبا الخفض واستدلوا بقول الشاعر :

يقول الشاعر :

٨٨ — فَظَلَّ طُهَاةُ اللحمِ ما بينَ مُنضِجٍ
صَفيفَ شواءٍ أو قَديرٍ معجَّلِ[1]

فصفيف معمول لمنضج وهو منصوب وقدير معطوف عليه بالجر ، وخرج على أن الأصل أو طابخ قدير أى ما بين هذا وذاك ثم حـــذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه وبقى على إعرابه ، أوهو مجرور باعتبار توهم الجر فى المعمول بإضافة اسم الفاعل إليه كقول الآخر :

٨٩ — مَشائِيمُ ليسُوا مُصلِحينَ عَشيرةً
ولا ناعبٍ إلا بِبَينٍ غرَابُها[2]

فناعب مجرور عطفاً على توهم الجر بزيادة الباء فى خبر ليس ، وإذا كان معمول اسم الفاعل مجرورا وهو لايكون مجروراً إلا بإضافة اسم الفاعل إليه كقولك هذا الضارب زيد فتابعه إما أن يكون نعتاً أوتوكيداً

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الوصف من معلقه امرىء القيس المشهورة يصف طباخين يقدمون اللحم على نوعين : صفيف شواء وهو ما شوى على الجمر قدير معجل أى مطبوخ فى القدر واستشهد به النحاة على أن أو تأتى بمعنى الواو فى فى قوله أوقدير ، وشاهده هنا عطف تابع معمول اسم الفاعل المنصوب عطفه بالجر وهو رأى كوفى وخرج على ما ذكر فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٥

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق (ديوانه ج ١ ص ١٢٣ تحقيق عبد الله الصاوى) وهو فى هجاء قوم ، ومشائيم جمع مشئوم، وناعب صائح من باب ضرب أو ذهب والبين : البعد وشاهده العطف بالجر على معطوف عليه منصوب وذلك على توهم جر المعطوف عليه بزيادة الباء فيه لأن الباء تزاد كثيراً فى خبر ليس والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٣

أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدلا فهذه خمسة ، تأخذ الثلاثة الأولى منها حكما ويأخذ الآخران حكما آخر .

يقول ابن عصفور فى حكم الثلاثة الأولى: فإنْ أتبَعته بنعتٍ أو تأكيدٍ أو عطفِ بيانٍ فالخفض على اللفظِ والنصبِ على الموضِع ، وعلى ذلك تقول فى النعت : هذا الضارب زيد العاقل بجر العاقل على اللفظ ونصبه على الموضع وتقول فى التوكيد : هـذا الضارب زيد نفسه بالوجهين فى التوكيد ، وتقول فى عطف البيان : هذا الضارب زيد أخيك بالجر على اللفظ وأخاك بالنصب على الموضع وعلى الأول جاء قول الشاعر :

٩٠ — أنا ابنُ التاركِ البَكرِيِّ بِشرٍ
عليْـه الطـيرُ ترقبُـهُ وُقوعاً(١)

فبشر بالجر عطف بيان على لفظ البكرى المجرور بالإضافة ويجوز نصبه فى غير البيت على الموضع .

وعلة جواز الوجهين واضحة ، أما الجر فعلى اللفظ ، وأما النصب فعلى الموضع لأن اسم الفاعل يجوز عمله النصب فى المعمول المذكور لاقترانه

(١) البيت من بحر الطويل وهو للمرار الأسدى فى الفخر يقول : أنا ابن الذى ترك بشرا البكرى جريحا تنتظر الطير موته لتقع عليه ، وأنا مبتدأ وابن خبره والتارك مضاف إليه والبكرى مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل إلى معموله وبشر عطف بيان من معمول اسم الفاعل قال النحاة : لايجوز إعرابه بدلا لأن المبدل منه ليس على نية الطرح وإلا أضيف ما فيه أل إلى ما ليس فيه أل ويجوز نصب بشرا على محل المعمول وعليه الطير جملة من خبر تقدم ومبتدأ وترقبه جملة حالية ووقوعا مفعول لأجله والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٤

بأل ، أما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضى وخالياً من الألف واللام فإنه حينئذ ليس عاملا النصب فى معموله فيكون المعمول مجروراً أبدا وبالتالى لايجوز فى تابعه إلا الجر ويمتنع النصب لأنه إنما جاز فى ماقبله لأن اسم الفاعل فيه عامل وعلى ذلك تقول : هذا ضارب زيد أخيك العاقل نفسه أمس بجر التوابع الثلاثة على اللفظ .

هذا حكم التوابع الثلاثة الأولى وهى : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان .

وأما عطف النسق والبدل وهما الباقيان من التوابع الخمسة فقد ذكر لهما حكمين يرجعان إلى حالين لاسم الفاعل :

— مجرد من أل (هذا ضارب زيد وعمرو) .

— مقترن بأل (هذا الضارب زيد وعمرو) .

أما المجرد من أل فلك فى المعطوف والبدل وجهان : الخفض على اللفظ والنصب بإضمار فعل وعلى ذلك تقول فى المثال السابق (هذا ضارب زيد وعمرو) بخفض عمرو على اللفظ ونصبه على تقدير فعل محذوف أى وضرب عمرا أو ويضرب عمرا ، ومثل ذلك فى البدل تقول : هذا ضارب زيد أخيك وأخاك ، أما جره فعلى اللفظ وأما نصبه فعلى تقدير فعل أى وضرب أخاك أو ويضرب أخاك ، ومن ذلك قول الله تعالى فى حق سيدنا لوط (إنَّا منجُّوكَ وأهلَكَ)[1] فالكاف فى منجوك فى محل جر بالإضافة ، وأما أهلك فمفعول به لفعل محذوف أى وننجى أهلك ومنه أيضا (وَجاعِلُ الليلِ سَكناً والشمسَ)[2] أى وجعل الشمس .

---

(١) سورة العنكبوت : ٣٣

(٢) سورة الأنعام : ٩٦

ولكن لم كان النصب بتقدير الفعل فى البدل وعطف النسق ولم يكن على الموضع كما فى النعت والتوكيد والبيان ، وكلاهما فيه اسم الفاعل عامل أما الأول فلاقترانه بالألف واللام ، وأما الثانى فعلى أنه بمعنى الحال والاستقبال ؟

قال ابن عصفور[1] : لاخلاف بين النحويين أن مخفوض اسم الفاعل غير المعرف بالألف واللام إذا أتبع اسما على طريق البدل لايجوز فى تابعه إلا الخفض على اللفظ وإن نصب كان النصب بفعل مضمر وإنما امتنع البدل على الموضع لأن اسم الفاعل إذا كان بمعنى المضى لم يكن مخفوضه فى موضع نصب فينتصب تابعه على الموضع وإن كان بمعنى الحال والاستقبال فالأمر كذلك أى لايجوز إلا الخفض ولايجوز النصب حملا على الموضع لأن البدل فى نية تكرار العامل ولو جعلت أخاك من قولك : هذا ضارب زيد أخاك الآن أو غدا بدلا من موضع زيد لزم أن يكون التقدير هذا ضارب زيد ضارب أخاك الآن أو غدا وذلك غير سائغ لأن اسم الفاعل غير المعرف باللام وإذا كان غير منون لاينصب فلم يبق إلا أن يكون منصوبا بإضمار فعل قال : وحكم عطف النسق حكم البدل لأن من النحاة من أجاز النصب على الموضع فى العطف إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال والاستقبال فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا الآن أو غدا والأصح أن ذلك لايجوز لأن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة حرف العطف فلو جعل عمرو معطوفا على موضع زيد لزم منه أن يكون منصوبا بضارب وهو غير منون وهو لاينصب إلا إذا كان منونا .

---

(١) هذا النقل الطويل والذى بعده مما أسند إلى ابن عصفور ليس فى كتبه التى بين أيدينا وإنما هو من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث — باب إعمال اسم الفاعل) .

ثم سأل ابن عصفور نفسه فقال :

إن قلت لم جاز فى المخفوض بإضافة اسم الفاعل غير المعرف بالألف واللام إليه إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أن ينعت ويؤكد ويعطف عليه عطف بيان بالنظر إلى موضعه ولم يجز فى البدل وعطف النسق إلا بالنظر إلى اللفظ خاصة ؟

فالجواب أن ذلك إنما امتنع فى البدل وعطف النسق لما تقدم تقريره من أن البدل فى نية تكرار العامل وأن العامل فى عطف النسق هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة حرف العطف ، وأما النعت والتوكيد وعطف البيان فليست كذلك والعامل فيها إنما هو تبعيتها لما قبلها .

(تابع معمول اسم الفاعل واسم الفاعل مقترن بأل)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كان فيه ألفٌ ولامٌ فإنهُ إن كان مثنًّى أو جمعَ سلامَة بالواوِ والنونِ جازَ الخفضُ على اللفظِ والنصبُ على الموضعِ نحوَ قولِكَ : هذان الضاربا زيد أخيكَ وعمْرو بخفضِ الأخِ وعمرو ونصبِها .

وإن لم يكن مثنًّى ولاجمعَ سَلامة بالواوِ والنُّون فإما أن يكونَ التَّابعُ معرفا بالألفِ واللام أوبالإضافة إلى مافيهِ الألف واللامُ أوإلى ضميره أوغير ذلك فإن كانَ معرفا بشىء مما ذكَرَ جازَ الخفضُ على اللفظِ والنصبَ على الموضع نحَوَ قولك: هذا الضَّاربُ الرَّجل والغُلام، وهذا الضاربُ الغلامِ وصاحِبِ الدابةِ ، وهذا الضاربُ الرجُلِ وغلامِهِ ، ومنْ ذلك قوله :

الواهبُ المائةِ الهجانِ وعَبدَها
عوذا تُزجّى بينَها أطفالها

روىَ بخفضِ عبدِ ونصبِهِ .

وإن لم يكنْ مُعرَّفا بشىءٍ مما ذكرَ فالنصبُ على الموضع ليسَ إلا نحَوَ قولكَ :

هذا الضاربُ الرَّجلِ وعَمرا بنصب عمرًا لاغير ، وكذلكَ البدلُ لأنهُما على تقديرِ تكرارِ العامِلِ ، ولا يجتمعُ الإضافةُ والألفُ واللامُ حتى يكونَا فى الثانى .

واسمُ المفعولِ فيما ذكر يجرى مجرَى اسم الفاعِلِ) .

(ش) هذا هو حكم عطف النسق والبدل بالنسبة إلى الشق الثانى من حال اسم الفاعل وهو أن يكون فيه ألف ولام (هذا الضارب زيد وعمرو) .

وقد قسمه ابن عصفور إلى قسمين :

الأول : أن يكون الفاعل مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون (هذان الضاربا زيد وعمرو) .

الثاني : أن يكون اسم الفاعل غير ذلك (هذا الضارب زيد وعمرو) وبدأ بالحديث عن الأول مبينا حكمه فقال :

وإن كان فيه أي اسم الفاعل ألف ولام فإنه إن كان مثنى أو جمع سلامة بالواو والنون جاز في التابع الخفض على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك هذان الضاربا زيد أخيك وعمرو بخفض الأخ وعمرو ونصبهما .

وقد مثل للمثنى ، ومثال الجمع قولك : هؤلاء الضاربو زيد أخيك وعمرو بخفض الأخ وعمرو ونصبهما أيضاً .

ولكن لم جاز الحمل على الموضع هنا في البدل وعطف النسق مع حذف النون التي توجب أن يكون ما بعدها مجروراً بالإضافة ؟

والإجابة عليه أن حذف النون لا يتعين أن يكون للإضافة ، فجائز أن يكون حذفها لتقصير الصلة ، وإذا كان كذلك صح نصب المعمول مع حذف النون وإذا صح نصبه تصور أن يكون في موضع نصب، والحاصل أن مراعاة المحل إنما تتصور باعتبار أن النون حذفت لتقصير الصلة لا للإضافة .

وأما حديثه عن القسم الثاني وهو أن يكون اسم الفاعل المقترن بالألف واللام غير مثنى ولا جمع سلامة بالواو والنون فقد جعله نوعين :

— أن يكون التابع معرفا بالألف واللام أو بالإضافة إلى ما فيه الألف واللام أو إلى ضميره (هذا الضارب الرجل والغلام) .

— أن يكون التابع غير ذلك (هذا الضارب الرجل وعمرا) .

ثم بين حكم النوع الأول فقال : فإن كان معرفا بشيء مما ذكر جاز الخفض على اللفظ والنصب على الموضع نحو قولك : هذا الضارب الرجل والغلام ، وهذا الضارب الغلام وصاحب الدابة ، وهذا الضارب الرجل وغلامه ، فالمثال الأول للمعطوف المقترن بأل ، والمثال الثانى المعطوف المضاف لمقترن بأل والمثال والثالث لمعطوف المضاف إلى ضمير المقترن بأل.

أما تعليل جواز الوجهين فإن الخفض بالعطف على لفظ المعطوف عليه أو بالبدل منه ، وأما النصب فبالعطف على الموضع لأن اسم الفاعل مقترن بأل فهو جائز العمل والمعمول كذلك مقترن بها وكذا ما عطف عليه أو أبدل منه .

وقد روى الوجهان فى المعطوف من قول الأعشى يمدح قيس بن معد يكرب[1] :

٩١ — الوَاهِبُ المِائَةَ الهِجَانَ وَعَبْدَهَا
عُوذًا تُزَجِّى بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا[2]

---

(١) هو قيس بن معدى كرب بن معاوية الكندى ملك جاهلى يمانى مدحه الأعشى بكثير من قصائده وهو والد الصحابى الجليل الأشعث بن قيس الذى أبلى بلاء حسنا فى الإسلام ومواقعه وهو جد محمد بن الأشعث الذى قال له معاوية ذات مرة : ما كان جدك أعطى الأعشى ؟ فقال له أعطاه مالا وأشياء أنسيتها فقال معاوية لكن ما أعطاكم الأعشى لا ينسى توفى قيس سنة ٢٠ قبل الهجرة وولده سنة ٤٠ هـ وحفيده سنة ٦٧ هـ (الأعلام : ٦/٦٠).

(٢) البيت من قصيدة طويلة للأعشى يمدح بها قيس بن معد يكرب وفى بيت الشاهد يمدحه بالجود والكرم ، والعوذ : حديثات النتاج وفى الديوان : تزجى خلفها مكان بينها (ديوان الأعشى ص ١٥٢ وشاهده العطف على معمول اسم الفاعل والمجرور بالوجهين بالجر على اللفظ =

فالواجب خبر لمبتدأ محذوف والمائة مضاف إليه مجرور ، والهجان وهي النوق العظام نعت للمائة يجوز جره على اللفظ ونصبه على الموضع، وعبدها روى بالجر عطف على لفظ المائة ، وبالنصب عطفا على موضعها فموضعها نصب لجواز عمل اسم الفاعل فيها .

أما حديثه عن النوع الثاني من نوعي اسم الفاعل المقترن بالألف واللام غير مثنى ولا مجموع جمع سلامة بالواو والتابع (عطف النسق والبدل) غير معرف بالألف واللام وهو ما نختم به هذا الحديث الطويل فقد ذكره في قوله :

وإن لم يكُنْ مُعرفاً بشيء مِمَّا ذُكرَ فالنصبُ على الموضع ليسَ إلا نحو قولكَ : هذا الضاربُ الرجلُ وعمرا بنصب عمراً لا غيرُ وكذلك البدلُ ، ثم علل عدم جواز الجر في هذا التابع بقوله : لأنهما على تقديرِ تكرارِ العاملِ ولا تجتمعُ الإضافةُ والألفُ واللامُ حتى يكونا في الثاني .

ومعناه أنه إذا كان اسم الفاعل مقترنا بالألف واللام وتابع المعمول ليس معرفا بها ولا مضافا إلى المعرف بها فلا يجوز الجر في المعطوف ولا في البدل بل يجب نصبهما على الموضع لأن الجر يستلزم تكرار العامل وهو اسم الفاعل المقترن بأل هنا وأنت لو كررته وأضفته إلى التابع المجرد من أل لزمك إضافة ما فيه أل إلى ما ليس فيه أل وهو لا يجوز فامتنع الجر في المعطوف والبدل ووجب نصبهما على الموضع .

قال ابن عصفور[1] : هذا مذهب المبرد وهو الصحيح وسبب ذلك

= والنصب على الموضع وذلك في قوله (وعبدها) ونفس الكلام يقال في الصفة (الهجان) والمعمول هو لفظ المائة ، وإنما جاز الوجهان لاقتران اسم الفاعل بأل والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧٣

(١) هذا النقل وما بعده من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث — باب اسم الفاعل) وليس في كتب ابن عصفور التي بين أيدينا .

ما تقدم من أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه بواسطة الحرف ، واسم الفاعل المعرف باللام إذا لم يكن مثنى ولا مجموعا بالواو والنون لا يجوز فى معموله إذا لم يكن معرفا بهما ولا بالإضافة إلى ماهما فيه ولا إلى ضميره إلا النصب .

قال : وأما سيبويه فأجاز فى المعطوف على المخفوض بإضافة اسم الفاعل إليه فى المسألة المذكورة وأمثالها الخفض على اللفظ ، والنصب على الموضع .

قال ناظر الجيش بعد أن عرض رأى ابن مالك ورأى ابن عصفور فى هذا الموضع : وقد وافق كلام ابن عصفور كلام ابن مالك فى هذه المسألة وتصحيحهما مذهب المبرد وترجيحهما إياه على مذهب سيبويه .

ثم قال ابن عصفور بعد ذلك[1] :

فإن قال قائل : الدليل على صحة ما ذهب إليه سيبويه أن العرب قد تجيز فى المعطوف مالا يجوز فى المعطوف عليه بدليل يازيد والرجل وعدم جواز يالرجل .

فالجواب : أن الباب فى المعطوف ألا يجوز فيه إلا ما يجوز فى المعطوف عليه ، وما جاء خارجا عن ذلك حفظ ولم يقس عليه لشذوذه ، فلما لم يحفظ من كلام العرب مثل قولك هذا الضارب الرجل وعمرو بخفض عمرو لم يجزه أبو العباس ومن أخذ بمذهبه لخروجه عن القياس .

قال : وأما البدل من المخفوض باسم الفاعل فى المسألة المذكورة فإن البصريين اتفقوا على أنه لا يجوز فيه إلا النصب على الموضع فلا يجوز فى عمرو من قولك هذا الضارب الرجل عمرا إلا النصب لأنه فى موضع نصب بالضارب ولا يجوز أن يخفض على لفظ الرجل لأن البدل مشروط فيه أن يجوز وقوعه فى الموضع الذى وقع فيه البدل منه لما ذكرنا من

---

(١) المرجع السابق .

أن البدل فى نية تكرار العامل وأنت لو قلت : هذا الضارب عمرو لم يجز.
فأما قول المرار :

أنا ابن التارك البكرى بشر[1]، فبشر معطوف عطف بيان لا بدل ومن أجاز هذا الضارب عمرو وهو الفراء ومن أخذ بمذهبه أجاز الخفض على البدل من الرجل فى نحو هذا الضارب الرجل عمرا ، ثم قال ناظر الجيش: هذا آخر الكلام على صور المسائل التى تضمنها تقسيم ابن عصفور وقد عرف منه أن ثلاثة التوابع التى هى النعت والتوكيد وعطف البيان يجوز فيها أن تتبع المعمول المخفوض باعتبار المحل إذا كان له محل ، وأن باقى التقسيم الذى ذكره بالنسبة إلى اعتبار المحل منعا وجوازا ووجوبا إنما هو مختص بالبدل وعطف النسق .

وختم ابن عصفور باب اسم الفاعل بقوله : واسمُ المفعُول فيما ذُكر يجرى مُجرى اسْم الفاعل .

ومعناه أن اسم المفعول وهو ما دل على الحدث وعلى من وقع عليه الحدث ويصاغ من الثلاثى على وزن مفعول ومن غيره على زنة مضارعه مع إبدال المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر معناه أنه يجرى مجرى اسم الفاعل فى كل ما تقرر له ، فإذا كان اسم الفاعل يعمل عمل فعله إذا كان فيه الألف واللام مطلقا ، وإذا كان مجردا منها بشرط أن يكون للحال والاستقبال، فكذلك اسم المفعول إذا اقترن بأل عمل مطلقا ، وإذا تجرد منها عمل بشرط أن يدل على الحال والاستقبال ، وإذا كان اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمدا على نفى أو استفهام أو صاحب من مبتدأ وموصوف فكذلك يكون اسم المفعول غير أن اسم المفعول يعمل الفعل

---

(١) وعجزه : عليه الطير ترقبه وقوعا وقد سبق الحديث عنه تفصيلا برقم ٩٠

المبنى للمجهول فيرتفع المفعول الأول على أنه نائب فاعل ثم ينصب الثانى أو الثالث إذا كان الفعل يتعدى إليهما تقول فى الأول : زيد مضروب أخوه ، وفى الثانى زيد معطى أخوه درهما ، وفى الثالث زيد معلم أخوه عليا ناجحا فالاسم المرفوع فى الأمثلة الثلاثة فاعل وما بعده المفعول الثانى والثالث وهكذا ، وفى القرآن الكريم (جَنَّاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ الأَبْوَابُ)(١) فالأبواب نائب فاعل مرفوع باسم المفعول وهو مفتحة الواقع حالا من جنات عدن) وفيه أيضا فى حق يوم القيامة (ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ)(٢) فاسم الإشارة مبتدأ ويوم خبره ومجموع نعت ليوم والناس نائب فاعل له ، وفيه أيضا فى الحث على الإنفاق(وَأَنْفِقُوا مِمَّا جَعَلَكُمْ مُسْتَخْلَفِينَ فِيهِ)(٣) ونائب الفاعل ضمير المخاطبين ، ومن ذلك قول الشاعر :

٩٢ — فَمِنْهُمْ مِن بينِ متروكٍ بِهِ رَمَقٌ
صرعى وآخَرَ لم يتركْ بِهِ رَمَقُ(٤)

وكما يجوز فى اسم الفاعل أن يضاف إلى معموله فكذلك يجوز فى اسم المفعول تقول زيد مضروب العبد بالرفع ثم تضيفه قائلا زيد مضروب العبد ، وحينئذ يكون مرفوع اسم المفعول ضمير زيد ، وإنما جازت إضافته إلى مرفوعه وإن كان هذا لا يجوز فى اسم الفاعل لأن هذا المرفوع أصله النصب كما يجوز نصب العبد تشبيها له بالمفعول به وعلى ذلك ففيه ثلاثة أوجه :

---

(١) سورة ص ٥٠ (٢) سورة هود ١٠٣

(٣) سورة الحديد ٦

(٤) البيت من بحر البسيط وهو لشاعر مجهول فى الوصف يقول عن جماعة قتلى: إن بعضهم قد قتل وآخرين فى طريقهم إلى القتل وشاهده : عمل اسم المفعول عمل اسم الفاعل فى قوله « متروك » أى هو وذلك الضمير نائب فاعل والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل.

الرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول به ، والجر على الإضافة .

وقال ابن عصفور فى المقرب (ح١ ص ٨١) فى باب مالم يسم فاعله: واسمُ المفعول وَما كانَ من الصفات بمعناه حكمهُ بالنظر إلى مايطلبهُ من المعمولاتِ حكمُ الفعلِ المبنى للمجهُول. ومعناهُ أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبنى للمجهول َفيرفع نائب فاعل ومثله الصفات التى تؤدى معناه كقتيل بمعنى مقتول .

أما اسم المفعول وعمله المذكور فهذا متفق عليه بين النحاة ، وأما ماكان من الصفات بمعناه فهذا مختلف فيه . هل تعمل هذه الصفات عمل اسم المفعول فتكون قد نابت عنه فى المعنى والعمل (هذا مجاهد دفين أبوه وأسير أخوه) أو أن هذه الصفات تنوب عن اسم المفعول فى المعنى فقط لا العمل ؟

رأيان : ابن عصفور وحده على الأول والنحاة جميعا على الثانى[١] .

ولكن ما أوزان هذه الصفات ؟

والحاصل أن هذه الصفات تأتى على أوزان كثيرة ولكن المشهور منها هذه الأوزان :

— َفعِيلٌ « كقتيل وجريح وذبيح وغسيل ودفين وأسير » .

— ِفعْلٌ « كذبح وطحن قال الله تعالى (وفدَيناهُ بذبح عظيم)[٢] » .

— َفعَلٌ « كجنى وعدد قال الله تعالى (وجَنَىَ الجنتينِ دانٍ)»[٣] .

— ُفعلةٌ «(بسكون العين) كسبة وضحكة وهزأة » .

---

(١) حاشية الصبان : ٢/ ٣٠٤ وانظر هذا البحث بشىء من التفصيل فى ص ٦١١ ، ٦١٢ من الجزء الأول من شرح المقرب .

وعلى ذلك تقول كما ذهب إليه ابن عصفور : عطفت على رجل .

قتيل أبوه وأسير أخوه ، ونزلت عند رجل ذبيح كبشه وطحين بره بجر الوصف على النعت ورفع المعمول على أنه نائب فاعل .

وعلى غيره ما ذهب إليه ابن عصفور يجب رفع هذه الصفات على أنها أخبار مقدمة لأنها نكرات ورفع ما بعدها على أنها مبتدأ مؤخر والجملة نعت لما قبلها .

الباب الرابع

باب الأمثلة التى تعمل عمل اسم الفاعل

بابُ الأمثلةَ التى تعملُ عملَ اسم الفاعِل

أوزانها — شواهدها — علة عملها

(ص) قال ابن عصفور :

(وَهى فَعُولُ وَفعال ومفعالٌ وَفعلٌ وَفعيلٌ ، وَإنمَّا عملتْ عملهُ لِوُقوعِهَا مَوقعهُ بدَليل أنَّها للمُبالغة وَفعلُ المبُالغةَ فعلَ بتضعيفِ العَين واسمُ الفاعِلِ منهُ مفعّلٌ فهَذهِ الأمثلةُ إذَنْ وَاقِعةٌ موقِعَ مفعِّلٍ وَلذلكَ كانَ حكمُها كحكمْ اسمْ الفاعلَ فى جميعِ مَا تقدَّمَ ذكرهُ ، إلاَّ أنَّ إعمَالَ فِعل وَفعِيلٍ قليلٍ فمنْ إعمالٌ فعِيل قولهُ :

> حتىٌ شآهَا كليلٌ موهِنًا عملٌ
> بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ الليْلِ لَمْ يَنَمِ

ومن إعمال فعل قولُ زيد الخيلْ :

> أتانِى أنهُمْ مزقونَ عِرضى
> جِحَاشُ الكرمِلَينَ لهَا فديدٌ

(ش) هذا نوع ثالث من الأشياء التى تعمل عمل الفعل بعد اسم الفاعل واسم المفعول وهى أمثلة المبالغة ، وسيأتى لها رابع وهو المصدر وكل هذه ترفع الفاعل وتنصب المفعول كما يعمل الفعل تماما ، إلا أنها لما كانت فروعا عن الفعل فى العمل لم تبلغ درجته فى كل حال بل اختصت بأمور حدث من عملها شيئا .

ولأمثلة المبالغة التى تعمل عمل اسم الفاعل خمسة أوزان :

— فعولٌ كقول أبى طالب يرثى ابن المغيرة المخزومى :

٩٣ — ضَرُوبٌ بِنصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا
إذَا عَدِمُوا زَادًا فإنكَ عَاقِرُ(١)

وقول الآخر وهو ذو الرمة فى وصف ظليم وهو ذكر النعام :

٩٤ — هَجُومٌ عَلَيْهَا نفسهُ غَيْرَ أنَّهُ
مَتَى يُرْمَ فى عَيْنَيْهِ بالشَّبْحِ يَنْهَضِ(٢)

فقال كقول الشاعر يخاطب شجاعا:

٩٥ — أخَا الحَرْبِ لبَّاسًا إليْهَا جِلالَهَا
وليْسَ بِوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أعْقَلَا(٣)

---

(١) البيت من بحر الطويل من مقطوعة لأبى طالب بن عبد المطلب يرثى بها أبا أمية بن المغيرة المخزومى القرشى ويصفه فى البيت بالكرم حيث كان إذا سافر أحد معه لا يتزود بزاد إتكالا على زاد أبى أمية، ونصل السيف حده ، وسوق جمع ساق ، وسمان جمع سمينه ، وعاقر ذابح ، وضروب خبر لمبتدأ محذوف أى هو يعمل عمل ضارب لأنه مبالغة منه وسوق مفعوله منصوب وهو موضع الشاهد والبيت فى معجم الشواهد مراجعه كثيرة ص ١٥٥

(٢) البيت من بحر الطويل من مقطوعة عدتها أربعة أبيات لذى الرمة (ديوانه ص ٦١٣ دار الكتاب العربى) يصف ظليما وهو ذكر النعام يرقد على بيضه ويهجم عليه ولكنه إذا رأى شبحا قادما عليه فإنه ينهض عن بيضه ، والشبح ما يبدو لك شخصه غير جلى وهو بفتح الباء لكنه سكن ضرورة ، وشاهده عمل صيغة المبالغة وهو هجوم عمل اسم الفاعل حيث عملت النصب فى نفسه ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠٥

(٣) البيت لشاعر يدعى القلاخ بالقاف والخاء بن حزن المنقرى يفخر =

ومنـــه قول العرب: أمَّا العَسل فأنا شراب بنصب العسل مفعولا مقدما.

مفعال كقول العرب فى كريم ينحر الجزر: إنه لمنحار بوائكها أى سمانها جمع بائكة ويقال فى فعله باك أى سمن.

فعل كقول الشاعر وهو زيد الخيل[1]:

٩٦ — أتانِى أنهم مَزِقونَ عِرْضى
جِحَاشُ الكِرْملينِ لَها فَديدُ[2]

= بشاعته، وجلال الحرب هى دروعها جمع جل وأصلها للأنعام، وولاج مبالغة من والج، والخوالف جمع خالفة وهى آخر مكان فى البيت والأعقل الذى تصطك رجلاه خوفا أو ضعفا، وأخا الحرب حال من صاحبة فى بيت سابق وكذا لباسا وجلالها مفعول لباسا وهو موضع الشاهد وأعقل خبر ثان ليس والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٤

(١) وهو زيد بن مهلهل الطائى من أبطال الجاهلية لقب بزيد الخيل لكثرة خيله أو لكثرة طراده بها، كان شاعرا محسنا وكان من أجمل الناس وخطيبا لسنا وموصوفا بالكرم، أدرك الإسلام ووفد على النبى ﷺ سنة ٩هـ فى وفد طيء فأسلم وسر به رسول الله وسماه زيد الخير وقال له: يا زيد ماوصف لى أحد فى الجاهلية فرأيته فى الإسلام إلا رأيته دون ما وصف لى غيرك، وأقطعه أرضا بخيبر إلا أنه مات فى نفس العام وهو ٩ هجرية (الأعلام ١٠٢/٣).

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لزيد الخيل يدافع عن نفسه من يسبه وينتقص منه، وجحاش جمع جحش والكرملين بكسر الكاف والميم وفتح اللام موضع ماء فى جبل طيء، وفديد: أصوات مزعجة وفاعل أتانى المصدر المؤول بعده، وجحاش خبر لمبتدأ محذوف ولها فديد =

وقول الآخر :

٩٧ — حَذِرٌ أموراً لا تضيرُ وآمنٌ
ما ليسَ منجيهُ منَ الأقدارِ(١)

— فعيلٌ وهي الأخيرة كقول العرب: إنَّ اللهَ سميعٌ دُعاءَ من دعاه وقول الشاعر وهو رجل من هذيل يصف بقرا وحشيا مع أنثاه :

٩٨ — حَتَى شآها كليلٌ موهِناً عملٌ
باتتْ طِراباً وباتَ الليلِ لمْ ينمِ(٢)

شآها بمعنى أزعجها، وكليل بمعنى «مكل» أي ضعيف، والموهن آخر الليل، وطرابا مسرعة وفيه عمل فعيل؛ وهو كليل في موهنا، وفي البيت خلاف طويل بين النحاة نؤجله حينا .

= جملة حالية وشاهده قوله مزقون عرضي حيث أعمل مزق عمل مازق فنصب بها المفعول والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٦

(١) البيت من بحر الكامل وهو لأبي يحي اللاحق وهو في الذم بعث رجلا يهتم ويحذر مالاقيمة له ويأمن ما يضره ويؤذيه قال صاحبه: سألني سيبويه : هل تعدى العرب فعلا (بفتح الفاء وكسر العين) فوضعت له هذا البيت ونسبته إلى العرب وأثبته سيبويه في كتابه، وحذر خبر مبتدأ محذوف أي هو وأمورا مفعوله فهو يعمل عمل حاذر وهو موضع الشاهد والبيت في معجم الشواهد ص ١٨٩

(٢) البيت من بحر البسيط لرجل من بني هذيل يدعى ساعدة بن جوية وهو في الوصف كما بيناه في الشرح وشاهده إعمال كليل وهو على وزن فعيل صيغة مبالغة عمل فعله فنصب به موهنا والبيت في معجم الشواهد ص ٣٦٨ وهو في شرح الجمل أيضا ٥٦٢/١

وتعمل هذه الأمثلة مذكرة كما مثلنا ومؤنثة كقول الشاعر :

٩٩ — فتـاتانِ أمّا منهمُـا فشبيهة
هِلالا والأخرى مِنهْما تشبِه البَدرا[١]

ويستعمل الناس فى كلامهم هذه الصيغ عاملة النصب فى المفعول مباشرة أو داخلة عليه اللام لضعفها عن العمل تقول: أنت ظلام نفسك ولنفسك وأنت قطوع حبل المودة ولحبل المودة، وأنت جهول الدرس وللدرس وجهال الدرس وللدرس وجهال الدرس وللدرس ، وكلها فى معنى اسم الفاعل وهو ظالم وقاطع وجاهل مع المبالغة وفى القرآن (فَعّالٌ لما يُريدُ)[٢] .

ولا تقتصر هذه اللام التى تقوى الضعيف وتأخذ بيد العاثر على صيغ المبالغة وحدها بل تدخل أيضا على معمول اسم الفاعل ومعمول الفعل ، فمثال الأول قوله تعالى فى حق سيدنا عيسى (وَآتيناهُ الإنجيلَ فيهِ هُدىً وَنورٌ ومصدّقا لما بَينَ يدَيهْ من التوراة[٣]) وأصله مصدقا ما بين يديه فزيدت اللام فى معمول اسم الفاعل ، ومثال الثانى وهو معمول الفعل قوله تعالى فى حق الواح موسى (وَفى نُسخَتِها هُدىً وَرَحمَةٌ للذّينَ هُمْ لرَبّهمْ يرهبونَ)[٤] وأصله للذين هم ربهم يرهبون فزيدت اللام فى معمول الفعل .

وعمل هذه الصيغ عمل اسم الفاعل هو مذهب البصريين ، وذهب

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعبد الله بن قيس الرقيات فى الغزل والوصف وفتاتان خبر مبتدأ محذوف أى هما فتاتان ، وشبيهة خبر آخر لمبتدأ محذوف أيضا والتقدير أما الأولى فشبيهة، وهلالا مفعول به للوصف قبله والبيت فى معجم الشواهد ص ١٣٧

(٢) سورة البروج آية رقم: ١٦

(٣) سورة المائدة : ٤٦ (٤) سورة الأعراف : ١٥٤

الكوفيون إلى أن هذه الأمثلة لاتعمل[1] وأما المنصوب بعدها فمنصوب بإضمار فعل مأخوذ من مثال المبالغة فإذا قلت هذا ضروب زيدا فتقديره عندهم هذا ضروب يضرب زيدًا ولذلك منعو تقديم هذا المنصوب لأن الفعل إنما أضمر لدلالة المبالغة عليه، فإذا تقدم المنصوب عدم الدليل قبـــله .

قال ابن عصفور[2] : وهذا مذهب فاسد لأن الذى ادعوه من الإضمار لم يلفظ به فى موضع من المواضع وأيضا فإن ما أنكروه من تقديم المفعول قد سمع ومنه قوله :

١٠٠ — بكيتُ أخا لأواءَ يُحمدُ يومهُ
كريم رُءُوسَ الدارِعينَ ضَرُوبُ[3]

فدل ذلك على أنه منصوب بنفس المثال :

واختلف البصريون فيما بينهم فى عمل هذه الأمثلة جميعها عمل اسم الفاعل : فمذهب سيبويه إعمالها جميعا وحجته الشواهد العربية الصحيحة التى جاءت عليها من شعر وغيره والتى ذكرناها قبل .

---

(١) انظر شرح الجمل الكبير لابن عصفور : ٥٦١/١ وشرح التصريح ٦٨/٢

(٢) شرح الجمل الكبير له : ٥٦١/١ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو فى الرثاء نسب لأبى طالب وليس فى ديوانه واللأواء : الشدة . والدارعين: من يلبسون دروع الحرب ،وكريم خبر لمبتدأ محذوف أى : هو كريم ورءوس مفعول به مقدم لضروب فدل على أن ضروبا هو العامل لا شىء غيره ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤١

ومذهب المبرد أن الصيغة الرابعة وهى فعل مثل حذر والخامسة وهى فعيل مثل سميع لاتعملان عمل اسم الفاعل، واحتج بأن فعلا وفعيلا أوصاف من أفعال لاتتعدى ، لأن فعل الصيغة الأولى فَعِلَ (بكسر العين) وفعل الصيغة الثانية فَعُلَ (بضم العين) وهما لازمان فكذلك تكون الأوصاف ، ثم رمى الشواهد السابقة بالضعف فى الرواية وبأنها مصنوعة لتلك الصيغ، وخرج موهنا فى البيت الذى جاء فيه عمل فعيل بأنها ظرف وليست مفعولا به والظروف تعمل فيها روائح الأفعال .

ورد مذهب المبرد بأن شواهد هذه الصيغ رواها سيبويه، وسيبويه ثقة لايروى إلا الصحيح ولا يحتج إلا بما جاء عن العرب ، ثم إن موهنا فى البيت المذكور ليست بظرف بل هى مفعول به وكليل من كال أى أتعب والمعنى أتعب الموهن وهو آخر الليل كما يقال للرجل المجد أتعبت نهارك بكثرة عملك فيه وهذا هو المقصود بدليلين فى البيت :

أولهما : صيغة المبالغة الأخرى وهى عمل ، ثانيها : قوله فى آخر البيت وبات الليل لم ينم .

وأما قوله : إنهما من أفعال لاتتعدى فباطل إذ الكلام لم يقع إلا فى فعل وفعيل الواقعين موقع مُفَعِّل وهو اسم الفاعل من فَعَّل بالتشديد وذلك متعد .

قال أبو حيان : والإنصاف فى هذه المسألة القياس على فعول وفعال ومفعال والاقتصار فى فعيل وفعل على مورد السماع .

وعلل ابن عصفور عمل هذه الأوزان الخمسة عمل اسم الفاعل وإن لم تكن جارية على الفعل فقال[1] : وإنما عملت عمل اسم الفاعل لوقوعها

---

(١) نقل عن ابن عصفور من شرح التسهيل لناظر الجيش وليس فى كتبه التى بين أيدينا (تمهيد القواعد ﺟ ٣ ورقة ١٤١).

موقعه بدليل أنها للمبالغة، وفعل المبالغة فَعَّل بتضعيف العين واسم الفاعل منه مُفَعِّل فهذه الأمثلة إذن واقعة موقع مفعل، ومُفَعِّل جار على فَعَّل، ولذلك كان حكمها كحكم اسم الفاعل فى جميع ماتقدم ذكره إلا أن أعمال فعل وفعيل قليل .

ثم شرح ذلك قائلا : ويدل على ماقلته أن صيغة فعيل مثلا إذا لم يرد بها المبالغه لاتعمل وإن كانت مأخوذة من فعل متعد، فلا يجوز عند أحد من النحويين زيد جليس عمراً وإن كان جليسا بمعنى مجالس، لأن جليسا لايراد به المبالغة كما أن مجالسا كذلك، إلا أن مجالسا عمل لجريانه على جالس ولم يعمل جليس لأنه ليس بجار ولا واقع موقع ماهو جار تقول زيد شريب لبنا، وإن كان من فعل متعد لأنه ليس بجار ولايراد به المبالغة بخلاف أن يقال شارب لبنا، لجريانه ويعمل شروب وشراب لجريانه لأنهما للمبالغة.

وختم ابن عصفور هذا الباب بقوله[1] : وحكم هذه الأمثلة كحكم اسم الفاعل من التقديم والتأخير والإضافة والفصل، وأن الإضافة غير محضة، وبقية أحكام اسم الفاعل إلا ماذكره ابن خروف[2] من أن هذه الأمثلة قد تعمل عمل اسم الفاعل بمعنى المضى واستدل على ذلك بأنها لما فيها من معنى المبالغة ساغ ذلك فيها وأنشد دليلا على ذلك قوله :

بَكيتُ أخَا لأواءَ يُحْمَدُ يومُهُ
كريمٌ رُءوسَ الدارِعين ضَروبُ

ألاترى أنه يندب ميتا فدل ذلك على أنه يريد بضروب معنى الماضى. قال ابن عصفور : وهذا الذى ذهب اليه فاسد بل هو محمول على حكاية الحال كما تقدم ذلك فى قوله تعالى (وكلبُهم باسِطٌ ذراعيْهِ بالوصيدِ)[3].

---

(٢) شرح الجمل الكبير : ٥٦٤/١

(٣) سبقت ترجمته فى ص ٣٩٨ من الجزء الأول .

(٣) سورة الكهف آية رقم : ١٨

الباب الخامس

باب المصدر العامل عمل فعله

باب المصدر العامل عمل فعله

(نوعا المصدر العامل — حكم المنون منه)

(ص) قال ابن عصفور :

(وَهوَ نوعان : مَوْضُوعٌ موضعَ الفعْلِ نحوَ قوله :

أعَلاقةً أم الوُليدِ بَعْدَ مَا أفنانُ رَأسِكَ كالثغَامِ المُخلِسِ

التقْدِيرُ أتعلقُ أم الوُليدِ .

وَمُقدرٌ بأن وَالفعْلِ أوْ بأنَّ التى خَبَرُها فعلٌ أو اسمٌ مشتَقٌ منهُ أو بـ(مَا) وَالفعل نحوَ قولك : « يعجبنى ضَربٌ زَيدٌ عمرًا التقديرُ : «أنْ ضَربَ زَيدٌ عمرًا» أو «أنَّ زَيدًا يَضربُ عمْرًا» .

وَكلاهُما يعمَلُ عَمَلَ الفعلِ الذى أخذَ منْهُ وسَواءٌ كانَ بِمعنَى المضِىِّ أو الحالِ أو الاستِقبالِ .

ولا يَخلو المصدَر مِنْ أنْ يَكونَ مُنَوناً أو مضَافاً أو مُعرَّفاً بالألِف واللامِ ، فإن كانَ منوناً فإنكَ ترفعُ بِه الفاعلَ أو المفعولَ الذى لمْ يسم فَاعلُهُ ، وتنصِبُ المفعُولَ فتقوُلُ : يعجبُنى ضربٌ زيدٌ عمرًا ، وإنْ شئتَ حَذفتَ المفعولَ وأبقيْتَ الفاعِلَ أو بِالعكسِ وهوَ الأكثرُ فى الاستعمالِ نحوَ قوله تعالى : أو إطعامٌ فى يومٍ ذِي مَسغبةٍ يتيماً ذا مقربَةٍ التقـديرُ أوْ إطعامُ أحدكمْ إلا أنَّ إثبَاتَ التنْوين مَع ذِكرِ الفاعِل قَليلٌ جِداً ، ومِمَّا جاءَ منْ ذلكَ قولُهُ فى أحَد الوَجهَين :

بِحربٌ تردّدُ بَينهمْ بتشاجُرٍ قدْ كفرَتْ آباؤُها أبنَاؤُهَا

التقديرِ بتشاجرٍ أبنَاؤُها وَقدْ كفرتْ أباؤُهَا أى لبست الدروعَ) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من الحديث عن ثلاثة تعمل عمل الفعل وهى اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغه شرع يتحدث عن رابع يعمل نفس العمل ليلحق به خامس وهى أسماء الأفعال وسادس وهى الصفة المشبهة ليكون الحديث كله آخذا بعضه بركاب بعض.

أما المصدر فهو الاسم الدال على الحدث الجارى على فعله ، والحدث هو المعنى القائم بالغير صدر منه كالمشى والضرب أو اتصف به كالطول والقصر .

ومعنى جريانه على الفعل أن حروفه هى حروف الفعل كالضرب من ضرب أو تزيد كالإكرام من أكرم .

والمصدر أصل للمشتقات كلها فهو أصل لاسم الفاعل والمفعول وغيرهما بل هو أصل للفعل نفسه ولذلك فهو يعمل لذاته لا لشبه بالفعل، ولا يتقيد عمله بزمان دون آخر بل يعمل مرادا به المضى والحال والاستقبال بخلاف اسم الفاعل فهو يعمل لأنه يشبه المضارع فاشترط كونه حالا أو مستقبلا، ويزيد المصدر على اسم الفاعل شيئا آخر وهو أنه يعمل دون اعتماد على نفى أو استفهام أو صاحب وهو ماذكرناه قبل فى اسم الفاعل وغيره .

ويجب بقاء المصدر على صيغته حتى يعمل ، فلا يغير لفظه باضمار أو تصغير ، أو بناؤه بأن يكون على وزن فعلة قصدا للمرة ، وهذه شروط إجمالية اليك تفصيلها بعض التفصيل.

شروط عمل المصدر: ومن أجل أن يعمل المصدر عمل الفعل اشترطوا لذلك شروطا :

الأول: أن يكون مظهرا فلا تقول ضربك المسىء حسن وهو المحسن قبيح بنصب المحسن أى وضربك المحسن لأنك باضماره قد أبعدته عن

أصله وصيغته ، هذا مذهب البصريين ، وأما الكوفيون فضمير المصدر عندهم كالمصدر فى العمل[١] قال ابن عصفور[٢] : فأجازوا ضربى زيدا حسن وهو عمرا قبيح ، واستدل الكوفيون بقول زهير فى معلقته :

١٠١ — وَمَا الحربُ إلا ما علِمتمْ وذقتمُ
وَمَا هوَ عَنْها بِالحَدِيثِ المرجمِ[٣]

فقد أضمر المصدر وعلق به الجار والمجرور (وما هو عنها) أى وما الحديث عنها الحديث عنها ، وخرج على أن يكون الجار والمجرور معلقا بالمرجم بعده .

الشرط الثانى : أن يكون مكبرا ، لأنه بتصغيره بعد عن صيغته التى هى أصل للفعل .

الشرط الثالث : أن يكون غير محدود ، أى لا يكون دالا على المرة ، فلا تقول شاهدت ضربتك زيدا قال ابن مالك[٤] : لأنه بالتاء صار بمنزلة أسماء الأجناس التى لا تناسب الأفعال ، فإن ورد عمله كذلك كان شاذا كقول كثير :

---

(١) شرح التصريح : ٦٢/٢ ؛ شرح الجمل : ٢٧/٢

(٢) شرح الجمل : ٢٧/٢

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة زهير بن أبى سلمى (ص ١١٦ بشرح الشنقيطى) وفيه تحذير من الحرب حيث تنتج الدمار والخراب ، وشاهده قوله : وماهو عنها) حيث أضمر المصدر وعلق به الجار والمجرور وهو مذهب الكوفيين وخرج على ما ذكر فى الشرح والحديث المرجم الذى يرجم بالظنون والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٦٠

(٤) شرح الكافية الشافية : ١٠١٤/٢ ثم قال : فإن سمع عمل المصدر المحدود قبل ولم يقس عليه .

١٠٢ — وَأجمَعُ هِجراناً لأسماءَ إن دنتْ
بِهَا الدارُ لا منْ زهدَةٍ فى وِصالها(١)

فإن كان المصدر مبنيا على التاء فلا شىء فى ذلك كقول الشاعر :

١٠٣ — فلولا رَجاءُ النصرِ منكَ ورهبَةٌ
عقابكَ قدْ كانوا لنا كالموارِدِ

فرهبة مصدر وإن بنى على فعلة وعقابك مفعوله .

الرابع : ألا يتبع بنعت أو غيره قبل عمله فلا تقول عرفت سوقكَ الضعيف فرسك، لأن معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصول، فلا يفصل بينهما ، فلو أخرت النعت وقدمت المعمول جاز تقول : شاهدت ضربك زيدًا الشديد ومنه قول الشاعر :

١٠٤ — إن وجدِى بِكَ الشديدَ أرانى
عاذرًا فيكَ من عهدتُ عَذُولا(٢)

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لكثير عزة فى الغزل ديوانه ص١٩٢ (طبعة دار الكتاب العربى) وشاهده قوله :لامن زهدة فى وصالها فزهدة إسم مرة قد عمل فيا بعده وفعله زهد ومصدره الزهد والمصدر هو الذى يعمل أما اسم المرة من المصدر لهذا الشاهد فإعماله شاذ ، وتعلق الجار والمجرور هنا هو معنى الإعمال والبيت ليس فى معجم الشواهد

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح لقائل مجهول ومعناه لولاك أيها الممدوح ورجاء نصرك وخوف عقابك لوطئنا هؤلاء القوم كما توطأ الموارد، والشاهد فيه واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ١١٥

(٣) البيت من بحر الخفيف وهو فى الغزل الرقيق لقائل مجهول يقول =

فالجار والمجرور متعلق بالمصدر وأخر عنه النعت .

فإن ورد ماظاهره تقديم التابع على المعمول اختير للمعمول فعل من جنس المصدر كقول الحطيئة :

١٠٥ — أزْمَعْتُ يَأْساً مُبِيناً مِنْ نَوَالِكُمُ
وَلنْ يُرَى طَارِداً لِلحرِّ كَالْيَاسِ[1]

فوصف المصدر وقدم الوصف قبل المعمول فيقدر للمعمول فعل أى يئست من نوالكم .

والآن نعود إلى شرح المتن الذى نحن بصدده فنقول :

قسم ابن عصفور المصدر العامل عمل فعله إلى نوعين :

— موضوع موضع الفعل .

— مقدر بحرف مصدرى مع الفعل .

أما الأول : وهو الموضوع موضع الفعل فهو المصدر الآتى بدلا من

= لصاحبه إن جئ لك يجعلنى أصم أذنى عن كل لائم وعاذل ، وشاهده قوله : إن وجدى بك الشديد حيث عمل المصدر وهو وجدى قبل وصفه وهو جائز ومعنى العمل تعلق الجار والمجرور به والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧٥ واستشهد به النحاة على أن المصدر إذا أضيف كان معرفا بدليل وصفه بالمعرفه

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى الهجاء للخطيئة من قصيدة يهجو فيها الزبرقان وقومه وهى سينيه مشهورة (ديوانه ص ١٠٧) وشاهده قوله: يأسا مبينا من نوالكم ، فيأسا مصدر ومبينا نعت ومن نوالكم متعلق بالمصدر وقد وصف قبل العمل فيؤول للجار والمجرور فصل من نفس المصدر والتقدير يئست من نوالكم والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٩

فعله ، وهو الذى يمتنع أن يباشره عامل ظاهر كما يصلح فى موضعه فعل جار من حرف مصدرى وهذا المصدر يعمل عمل الفعل الذى أخذ منه فهو يتحمل ضمير الفاعل وينصب المفعول أو المفعولين ويعمل بمعنى المضى أو الحال أو الاستقبال ، ويأتى دائما للتوبيخ فى صورة الاستفهام أو للأمر أو الدعاء .

فمثال الأول قول الشاعر يوبخ صاحبه لأنه صبا بعد المشيب :

١٠٦ — أَعَلاقَةً أُمَّ الوُلَيِّدِ بَعْدَمَا
أَفْنَانُ رَأْسِكَ كالثَغَامِ المُخْلِسِ (١)

فعلاقة مفعول مطلق لفعل محذوف ناب عن فعله وأم الوليد مفعوله .

ومثال الثانى وهو الأمر قول الشاعر :

١٠٧ — على حينَ ألهى الناسَ جُلُّ أُمورِهِم
فَنَدْلًا زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ (٢)

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو للمرار الأسدى يلوم صاحبه — أو يلوم نفسه — أن علق قلبه بصغيرة وقد شاب رأسه ، وتصغير الوليد ليدل على صغر المرأة ، وأفنان الرأس : خصل الشعر جمع فتن وأصله للغصن والثغام بفتح الثاء نبت له نور أبيض والمخلس الذى اختلط بياضه بسواده وشاهده عمل المصدر الصريح القائم مقام فعله عمل الفعل والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠١

(٢) البيت من بحر الطويل قيل للأحوص وقيل لجرير وقيل لأعشى همدان وهو فى وصف تجار أو هجاء لصوص وقبله :

يمرون بالدهنا خفافا عيابهم
ويرجعن من دارين بجر الحقائب

العياب جمع عيبه وهى الحقيبه، وبجر جمع بجراء وهى الممتلئه وزريق =

فندلا إعرابه كسابقه مفعول مطلق لفعل محذوف ومعناه اختلاسا وفعله ندل يندل بمعنى اختلس ، وزريق منادى والمال مفعول به ، وندل الثعالب مفعول مطلق آخر .

ومثال الثالث وهو الدعاء قول الشاعر :

١٠٨ — يَاقابِلَ التوْبِ غُفْرَاناً مَآثِمَ قدْ
أَسْلَفْتُهَا أنا مِنْها خائفٌ وجِلُ[1]

فغفرانا مفعول مطلق ناب عن فعله ومآثم مفعول به .

وإذا قترن هذا المصدر بهمزة الاستفهام كان بمعنى الفعل المضارع كالبيت الأول ، وإذا لم يقترن بها كان بمعنى فعل الأمر كالبيت الثانى والثالث :

وقد يضاف هذا النوع من المصادر إلى معموله كقوله تعالى (فَإِذَا لَقِيتُمُ الذِينَ كفرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[2] أى فاضربوا الرقاب ضربا وهل ينقاس هذا النوع أم يقتصر فيه على السماع ؟ مذاهب ثلاثة :

— قصره على السماع وهو رأى سيبويه .

— ينقاس فى الأمر والاستفهام فقط نقله أبو حيان عن بعضهم .

= اسم رجل أو قبيله وشاهده واضح وهو عمل المصدر (ندلا) عمل الفعل فنصب المال والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٥

(١) البيت من بحر البسيط وهو مع جمال معناه الدينى إلا أن قائله مجهول ، والتوب : التوبة والمآثم : الذنوب . أسلفتها : قدمتها وشاهده واضح وهو عمل المصدر عمل فعله فنصب به المفعول وذلك فى قوله : غفرانا مآثم والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٣

(٢) سورة محمد ٤

— القياس مطلقا وهو رأى الأخفش والفراء قال ابن مالك[1] :

وبذلك أقول لكثرته فى كلام العرب ولما فى ذلك من الاختصار والإيجاز .

وعامل النصب في المفعول به إنما هو المصدر المذكور وهو مذهب سيبويه وكثير من النحاة فإذا قلت ضربا زيدا فالذى عمل النصب فى زيد هو المصدر المذكور وليس الفعل المحذوف الذى يدل عليه المصدر .

وذهب السيرافى إلى أن النصب بالأفعال المضمرة أى الناصبة لذلك المصدر ووافقه بعضهم ، ورده النحاة قال ابن مالك[2] : إن المصدر قد قام مقام الفعل ، وأغنى عنه وأصبح الفعل غير صالح للإظهار فقد صار نسيا منسيا .

وقال ابن الضائع : الدليل على أن العامل فى المنصوب بعد المصدر هو المصدر إضافته إليه (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[3] .

ومن أحكام هذا المصدر القائم مقام فعله أنه يجوز تقديم منصوبه عليه فيقال زيدا ضربا فى ضَرْبًا زَيْدًا وهو ما سنذكره آخر الباب .

النوع الثانى : من أنواع المصادر العاملة : المصدر المقدر بحرف مصدرى مع الفعل والحروف التى ينحل المصدر إليها مع الفعل ثلاثة هى ما المصدريه وأن الناصبة للمضارع وأن المشددة التى للتوكيد ، ويشترط فى خبرها أن يكون فعلا أو اسما مشتقا منه حتى يؤول بمصدر لأن الجامد لا يؤول به .

---

(١) شرح التسهيل له : ١٢٧/٢ (دار هجر للطباعة) تحقيق عبد الرحمن السيد وصاحبه .

(٢) شرح التسهيل له ١٢٩/٢

(٣) سورة محمد ٤

ـ أما (ما) المصدرية فزمانها يكون ماضيا وحالا وبذلك تنحل مع فعل ماضى أو فعل مضارع فمثال الأول قوله تعالى (فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُم)[1] أى كما ذكرتم آباءكم ، وقال الشاعر :

١٠٨ ــ تَدْ مِنُ الخمْرَ سَوْفَ يَأخُذُهُ بِما
رَبُّهُ أَخْــذَهُ ثَمُـودَ وَعادَا[2]

أى كما أخذ ثمود وعادا ، ومثال الثانى وهو المضارع قوله تعالى (تَخَافونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أنفُسَكُمْ) أى كما تخافون أنفسكم ومنه قول الشاعر :

١٠٩ ــ وَدِدْتُ عَلى حبِّ الحياةَ لو أنهُ
يُزَادُ لَها فى عُمْرِها مِنْ حَياتِيا[4]

---

(١) سورة البقرة ٢٠٠

(٢) البيت من بحــر الخفيف وهو لقائل مجهول فى الوعظ الدينى والتنفير من شرب الخمر ، وشاهده قوله : أخذه ثمود وعادا حيث نصب بالمصدر مفعولا به واعمل عمل الفعل وهذا المصدر صريح وعند إرادة الإتيان به مؤولا يؤول بفعل ماض مع ما والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) سورة الروم : ٢٨

(٤) البيت من بحر الطويل وهى فى الغزل وقد نسب فى بعض كتب النحو إلى الفرزدق لكنه ليس فى ديوانه وهو فى ديوان مجنون ليلى ص ٨٧ برواية وددت على طيب الحياة وليس فيه الشاهد وفى ديوان جميل بثينة أيضا لكنه برواية حب الحياة بحذف الفاعل المضاف إلى المصدر وليس فيه الشاهد أيضا (ديوان جميل ص ١٢٩) وللنحاة أعاجيب ليوافق البيت قاعدتهم وآراءهم وشاهده عمل المصدر عمل الفعل فى قوله حبى الحياة وتأويله على ما أحب الحياة والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل .

أى على ما أحب الحياة .

— وأما أن الناصبة المضارع فزمانها يكون مستقبلا وبذلك تنحل مع فعل مضارع فقط وتقع غالبا بعد لولا أو بعد فعل إرادة أو كراهة أو خوف أو طمع أو شبه ذلك ومن أمثلتها قوله تعالى (وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ[1]) أى أن يدفع الله الناس ومثله قول الفرزدق هاجيا :

١١٠ — فَرُمْ بِيَدَيْكَ هَلْ تَسْطِيعُ نَقْلًا
جِبَالًا مِنْ تِهَامَةَ رَاسِيَاتِ[2]

التقدير أن تنقل جبالا .

— وأما أنَّ المشددة التى تكون للتوكيد فإن زمانها يكون ماضيا وحالا ومستقبلا وبذلك تنحل مع فعل ماض وهو للزمان الماضى ، ومع فعل مضارع وهو للزمان الحاضر والمستقبل وتقع غالبا بعد فعل دال على العلم واليقين تقول: علمت ضربك زيدا ويؤول على أنك ضربت أو أنك تضرب أو أن قد ضربت وهى أن المخففة من الثقيلة أيضا واسمها ضمير الشأن محذوف ، وليست أن الناصبة لأن الناصبة خاصة بالمضارع، وتقول: يعجبنى ضرب زيد عمرا التقدير أن قد ضرب زيد عمرا أو أن زيدا يضرب عمرا ، ومنه قول الشاعر :

---

(١) سورة الحج : ٤٠

(٢) البيت من بحر الوافر وهو للفرزدق (ديوانه : ١٢٨/١) مع أن صاحب الدرر قال عنه مجهول القائل وشاهده نصب المصدر المؤول بأن والفعل مفعولا به فى قوله نقلا جبالا ووصف الجمع غير العاقل بجمع مثله تكسير أو صحيح أو بمفرد تقول : جبال رواسى أو راسيات أو راسية والبيت فى معجم الشواهد ص ٧٤

١١١ — عَلِمْتُ بَسْطَكَ المَعْرُوفَ خَيْرَ يَدٍ
فَلاَ أَرَى فِيكَ إِلاَّ بَاسِطًا أَمَلاَ

أى أنك بسطت أو تبسط أو باسط .

وأما قول ابن عصفور: وَلاَ يَخْلُو المصْدَرُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُنَوَّناً أَوْ مُضَافاً أَوْ مُعَرَّفاً بالأَلِفِ وَاللام فهو إشارة إلى أنواع المصدر العامل وهى ثلاثة كما ذكرها :

الأول : المصدر المنون وإنما بدأ به لأنه أقرب للفعل من غيره أى من المضاف والمقترن باللام ، لأن الفعل لا يضاف ولا يقترن باللام بل يأتى مجردا كالمصدر المنون ، وليس معنى ذلك أن المنون كثير الإستعمال بل كثير الإستعمال فى الأساليب العربية إنما هو المضاف ولذلك بدأ به ابن مالك وعلله قائلا[٢] :

إن الإضافة تجعل المضاف إليه كجزء من المضاف كما يجعل الإسناد الفاعل كجزء من الفعل وتجعل المضاف كالفعل فى عدم قبول التنوين والألف واللام فقويت بها مناسبة المصدر للفعل فكان إعماله أكثر من إعمال عادم الإضافة وهو المنون والمقرون بالألف واللام .

والمصدر المنون يرفع الفاعل — أو النائب عنه — وينصب المفعول فهو كالفعل تماما فى ذلك إلا أن للفاعل والمفعول مع المصدر أحوالا ثلاثة :

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى المدح لشاعر مجهول ، وشاهده ، عمل المصدر عمل الفعل فأضيف إلى الفاعل ثم نصب المفعول وذلك فى قوله : بسطك المعروف خير يد وهو مصدر صريح ، وإذا أول كان حرفه أن المشددة والبيت فى معجم الشواهد ص ١٢٣

(٢) شرح التسهيل له : ٣/١١٥

١ — أن يذكرا معا .

٢ — أن يذكر الفاعل ويحذف المفعول .

٣ — أن يذكر المفعول ويحذف الفاعل .

وإذا كان لابد من ترتيب بين الثلاثة فى الكثرة والاستعمال فإن الثالث هو الكثير .

أما ذكرهما معا فمثاله أن تقول: يعجبنى ضرب زيد عمرا برفع ضرب فاعل يعجب ، ورفع زيد فاعل ضرب ، ونصب عمرا مفعولا للمصدر ، وتقول فى مثله يسرنى قتلُ المسلمُ الكافرَ برفع قتل والمسلم ونصب الكافر على ما بينا .

وذكرهما معا على ما بينا قليلٌ ، وأقل منه أن يذكر الفاعل مرفوعا ويحذف المفعول (يسرنى قتل المسلم — بالرفع) وهى الحالة الثانية بل ذهب الفراء إلى أنه لا يجوز أن يلفظ بالفاعل مع المصدر المنون ورده ابن عصفور قائلا[1] ، والذى حمله على ذلك أنه لم يحفظ فى كلامهم وذلك باطل بدليل قوله وهو الفرزدق .

١١٢ — حَرْبٌ تَرَدَّدُ بَيْنَهُمْ بِتَشَاجُرٍ
قَدْ كَفَّرَتْ آبَاؤُهَا أَبْنَاؤُهَا[2]

تقديره : بتشاجر أبناؤها قد كفرت آباؤها أى لبست الدروع إنتهى .

---

(١) شرح الجمل له : ج ٢ ص ٢٥

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق فى بعض طبقات ديوانه (مطبعة الصاوى ج ١ ص ٨) ومعناهُ فى الشرح ، وشاهده مجىء المصدر منونا ثم مجىء فاعل بعده مرفوعا ومنعه الفراء وَرُدَّ عليه بهذا البيت وفيه كلام كثير فى معناه والشاهد فيه انظره فى الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢

وفيه تنوين المصدر مع ذكر الفاعل وهو آخر كلمة فى البيت ، ومعنى البيت حرب قامت بين القبيلة بسبب تشاجر أبنائها جعلت الآباء يلبسون الدروع ويستعدون لها .

وأما قول ابن عصفور فى متن المقرب عن البيت السابق : وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذلكَ قوله فى أَحدِ الوَجْهَيْنِ فهو يشير إلى رأى آخر فى البيت حكاه أبو حيان بقوله : ولا حجة فى هذا البيت بل الظاهر أن قوله : آباؤها أبناؤها جملة من مبتدأ وخبر أى آباؤها فى ضعف الحلوم مثل أبنائها ، وما قبله يدل على هذا المعنى وهو قوله :

هَيْهَاتَ قَدْ سَفِهَتْ أميَّةُ رَأْيَهَا
فَاسْتَجْهَلَتْ حُلَمَاؤُهَا سُفَهَاؤُهَا

إذ التقدير حلماؤها مثل سفهائها ، فكذلك يكون تقدير آباؤها أبناؤها .

أما الحالة الثالثة للمصدر وهى أن يذكر المفعول ويحذف الفاعل فهى الكثيرة فى الاستعمال والواردة فى كتاب الله تعالى وذلك فى قوله فى دعوة إلى النجاة يوم القيامة (أَوْ إِطْعَامٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ)[١] فإطعام مصدر منون معطوف على خبر لمبتدأ محذوف (فَكُّ رَقَبَةٍ أَوْ إِطْعَامٌ)[٢] وقد حذف فاعله وذكر مفعوله والتقدير أو إطعام أحدكم يتيما .

ومنه قول زياد الأعجم[٣] فى بيان أسباب السيادة :

---

(١) سورة البلد : ١٤ ، ١٥ .

(٢) سورة البلد : ١٣ ، ١٤ .

(٣) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٤٢ .

١١٣ — بِبَذْلٍ فِي الأُمُورِ وَصِدْقِ بَأْسٍ
وَإِعْطَاءٍ عَلَى العِلَلِ المَتَاعَا[1]

وقول الآخر:

١١٤ — بِضَرْبٍ بِالسُّيُوفِ رُءُوسَ قَوْمٍ
أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ المَقِيلِ[2]

فرءوس مفعول به لضرب المنون المحذوف فاعله والمقيل هي الرقاب لأنها موضع إقالة الرأس أي حملها.

ونقل عن الكوفيين أنهم يمنعون إعمال المصدر المنون، وحملوا ما بعده من منصوب أو مرفوع على إضمار فعل[3].

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو لزياد بن سلمان الأعجم (ت ١٠٠ هـ) وهو في التوصية والإرشاد والحث على الشجاعة والكرم.

والعلل: الأمراض جمع علة وشاهده عمل المصدر المنون عمل الفعل فنصب المفعول بعد أن حذف منه الفاعل وذلك في قوله: وإعطاء على العلل المتاعا، والبيت ليس في معجم الشواهد، وهو في شروح التسهيل.

(٢) البيت من بحر الوافر وهو للمرار بن منقذ التميمي وهو في الفخر بالشجاعة والانتصار في الحروب، وقوله: بضرب متعلق بأزلنا بعده وهو مصدر منون عمل عمل فعله فنصب المفعول وهو رءوس إلا أن فيه حذفاً للفاعل أي بضربنا وهو موضع الشاهد.

والهام جمع هامة وهي الرأس أو أعلاها والمقيل بفتح الميم يقصد به العنق لأنه يقيل الرأس أي يحملها والبيت في معجم الشواهد ص٣١٧

(٣) شرح التصريح: ٦٣/٢، وحاشية الصبان: ٢٨٤/٢.

(حكم المصدر المضاف والمعرف بأل)

(ص) قال ابن عصفور :

(وَإِنْ كانَ مُضَافاً فلا يَخلو مِنْ أنْ تضيفَهُ إلى الفَاعِلِ أو المَفْعُول فإنْ أضفْتَهُ إلى الفَاعِلِ خفَضْتَهُ وبَقِيَ المَفْعُولُ مَنْصُوبًا وَمِنْ ذلِكَ قَوْلُهُ :

وَمن مُوقوفٌ يَنْتَظِرْنَ قضاءَهُ
بِضَاحِي عَدَاةٍ أمرَهُ وَهوَ ضَامِنُ

أى قضاءهُ أمرَهُ .

وإنْ أضفْتَهُ إلى المَفْعُول خفَضْتَهُ وَبَقِيَ الفَاعِلُ على رَفْعِهِ ، وَهوَ قليلٌ .

ومنه قوله :

أفْنَى تلادِى وَمَا جمَّعْتُ من نشبٍ
قرْعُ القَوَاقِيزِ أفْوَاهُ الأبَاريق

في رِوايَة مَنْ رَفعَ الأفْواهَ بَل الأوْلى إذَا وُجِدَ الفاعِلُ والمَفْعُولُ أنْ يضافَ إلى الفَاعِلِ .

وَإنْ كانَ مُعَرّفا بِالألِفَ واللّام فالأحْسَنُ فيهِ ألا يَعْمَلَ وَقدْ يجوزُ أنْ يَعْمَلَ عمَلَ فعْله فَيُرْفَعَ بهِ الفاعِلُ وينصبَ المَفْعولُ فيقالَ : عَجِبتُ مِنَ الضَّربْ زَيدٌ عمرًا ، وإنْ شئْتَ حذَفتَ الفاعِلَ وأبقيْتَ المَفْعولَ أو العكْسَ ، ومِنْ حذْفِ الفاعِلَ قولُهُ :

ضَعِيفُ النِّكَايَة أعدَاءَهُ . يخَال الفِرَارَ يُدَاخِى الأجَلْ)

(ش) هذا هو حديثه عن النوع الثانى والثالث من المصدر العامل عمل فعله ، وهو المصدر المضاف والمعرف بأل بعد أن تحدث عن الأول وهو : المصدر المنون .

والمصدر المضاف وهو الذى يكثر استعماله ويخف لفظه من بين المصادر الثلاثة العاملة تقتضى القسمة العقلية أن يكون على أربعة أنواع اثنان لا حديث لنا فيهما لأن المصدر غير عامل ، واثنان يدور فيهما الحديث لعمله ، أما اللذان لا حديث لنا فيهما فهما :

١ — أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم يحذف المفعول لأنه فضله فى الكلام .

وذلك كقوله تعالى (فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الذى بَايَعْتُمْ بِهِ)[1] وقوله (وَمَا كَانَ اسْتِغْفَارُ إِبْرَاهِيمَ لِأَبِيهِ إِلَّا عَنْ مَوْعِدَةٍ وَعَدَهَا إِيَّاهُ)[2] وقوله (وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَى وَهِيَ ظَالِمَةٌ)[3] وتقول فى مثله : مررت من إعطاء زيد والمفعول فى كل محذوف فهو فى الآية الأولى ربكم وفى الثانية ربه وفى الثالثة الظالمين أو القرى وفى المثال الفقراء .

٢ — أن يضاف إلى المفعول ثم يحذف الفاعل وذلك كقوله تعالى : (لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ)[4] وقوله (وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ)[5]

---

(١) سورة التوبة : ١١١ .

(٢) سورة التوبة : ١١٤ .

(٣) سورة هود : ١٠٢ .

(٤) سورة فصلت : ٤٩ .

(٥) سورة العنكبوت : ٤٥ .

وتقول فى مثله لصاحبك سررت من إعطاء الفقراء والفاعل واضح أيضاً وهو ضمير الغائب فى الآية الأولى: من دعائه الخير والمخاطب فى الثانية: ولذكرك الله أكبر وزيد فى الثالثة: إعطاء زيد الفقراء .

أما اللذان لنا الحديث فيهما فهما :

١ — أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم يذكر المفعول منصوبا وهو كثير فى القرآن والاستعمالات العربية ومنه قوله تعالى(وَلَوْلاَ دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الأَرْضُ)[١] فدفع مبتدأ وخبره محذوف وجوبا ، ولفظ الجلالة مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله والناس مفعول المصدر وقوله (لَمَقْتُ اللهِ أَكْبَرُ مِنْ مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ)[٢] فأنفسكم مفعول به لمقتكم وقوله (فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ)[٣] فآباءكم مفعول به وتقول فى مثله: سررت من بر على أباه وإكرامه أخاه ، ومن ذلك البيت الذى مثل به ابن عصفور وهو قول الشماخ[٤] ، يصف حماراً وحشياً وأتنه :

١١٥ — وَهُنَّ وُقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ
بِضَاحِى غَذَاةٍ أَمْرَهُ وَهْوَ ضَامِزُ[٥]

فقضاء مفعول لينتظرن والهاء مضاف إليه من إضافة المصدر إلى

---

(١) سورة البقرة : ٢٥١ (٢) سورة غافر : ١٠

(٣) سورة البقرة : ٢٠٠

(٤) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ٤٣٦

(٥) البيت من بحر الطويل وهو للشماخ بن ضرار يصف حماراً وحشياً تنتظره أتنه وقد بينا فى الشرح معانى مفرداته والشاهد فيه ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٤

فاعله وأمره مفعوله وفصل بين المصدر ومعموله بالجار والمجرور ، والضاحى الظاهر والغذاة الأرض الكريمة النبت ، وضامز ساكت ، وفى البيت إضافة المصدر إلى الفاعل ثم ذكر المفعول منصوبا .

٢ — أن يضاف المصدر إلى المفعول ويبقى الفاعل مرفوعا وهو قليل فى الاستعمال وخصه بعضهم بالشعر ومثلوا له بقول الشاعر :

١١٦ — أفنَى تِلادَى وَمَا جمَّعْتُ من نَشَبٍ
قَرْعُ القَوَاقِيزِ أفوَاهُ الأبَارِيقِ[1]

فقرع فاعل أفنى والقواقيز مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله وأفواه فاعل بالمصدر مرفوع وما بعده مضاف إليه ، ويجوز نصب أفواه على أنه مفعول به فيكون المصدر مضافا إلى الفاعل وهو القواقيز وصح هذا لأن كلا منهما قارع ومقروع ، ومن ذلك ولا يحتمل إلا وجها واحداً قول الفرزدق :

تَنفِى يدَاهَا الحَصَى فى كُلِّ هاجِرَةٍ
نَفىَ الدَّرَاهِيمِ تَنقادُ الصَّيَارِيفِ[2]

---

(١) البيت من بحر البسيط قاله الأقيشر الأسدى فى التحسر على ما فعله من تبذير وإسراف ، والتلاد والتليد : المال ترثه وضده الطارف والطريف وهو المال تكسبه وأما النشب فهو المال الثابت كالعقار ، والقرع الضرب والقواقيز جمع قاقوزة وهى قدح الخمر والأفواه جمع فم والأباريق جمع إبريق ، وشاهده واضح من الشرح والبيت مراجعه فى معجم الشواهد ص ٢٥١

(٢) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق فى وصف ناقته وسيرها فى وقت الحر حيث شبه تقليبها الحصى بتقليب الصيارف للنقود لعدها =

فنى مفعول مطلق والدراهيم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله وتنقاد فاعله المرفوع .

والأصح وقوعه فى الشعر وفى النثر : فمن الشعر ما مثلنا به ، ومن النثر قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً)[١] فحج مبتدأ خبره الظرف قبله والبيت مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله و(مَنْ) فاعل بالمصدر قاله ابن السيد[٢] .

والمشهور فى الآية أن (مَنْ) بدل من الناس بدل بعض حتى لا يأثم المستطيع إذا لم يحج ، وأما الحديث الشريف (وَحج البَيْت مَن اسْتَطاعَ إليْه سَبِيلاً) فمن فيه فاعل بالمصدر المضاف لمفعوله ولا إشكال فيه كالآيه[٣] .

وقرىء (ذِكرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدُهُ زكرِيَّا)[٤] برفع عبده فيكون فاعلا بالمصدر (ذكر) ويكون المصدر مضافا للمفعول، وتقول فى مثله : عجبت من بر أبيه محمد وسرنى إعطاء الفقراء زيد برفع محمد وزيد فى المثالين قال ابن عصفور[٥] : والأولى إذا وجد الفاعل والمفعول أن يضاف المصدر إلى الفاعل ثم ينصب المفعول .

= وبيان المزيف منها ومدة الصياريف للإشباع أما مدة الدراهيم فهى أصل لأن مفرده درهام لغة فى درهم ، ومراجع البيت كثيرة فى معجم الشواهد ص ٢٤٠

(١) سورة آل عمران آية رقم : ٩٧
(٢) معنى اللبيب لابن هشام : ٥٣٦/٢
(٣) المرجع السابق
(٤) سورة مريم : ٢
(٥) متن المقرب السابق

النوع الثالث من أنواع المصدر العامل : المصدر المعرف بأل : قال ابن عصفور فى عمله : الأحسن فيه ألا يعمل ، ولذلك أخره فى الحديث عن نظيريه ، ونسب أبو حيان وتبعه السيوطى[1] إلى ابن عصفور أن إعمال المعرف بأل أقوى من أعمال المضاف فى القياس . وأنكر كثير من النحاة عمل المعرف بأل ومنهم بصريون وبغداديون وجعلوا المنصوب به فيما ورد منصوبا بإضمار فعل ، وقال أبو حيان : ترك إعمال المضاف وذى أل هو القياس لأنه قد دخله خاصة من خواص الاسم فكان قياسه ألا يعمل[2] .

وإذا كان لابد لى من دلو أدلى به فى مثل ذلك فأقول :

إن الاستعمالات العربية هى التى تحكم بالعمل أو غيره كثرة أو قلة ، ولم يرد فى عمل المقترن بأل إلا أبيات لا تتجاوز أصابع اليد الواحدة يتوارثها النحاة جيلا بعد آخر وبعضها قد يخرج على غير عمل المصدر المقترن بال ، كما أنه لم يرد هذا الاستعمال فى القرآن الكريم أو الحديث الشريف وهما أصح الكلام وأفصحه .

ولنعد إلى ما كنا فيه قال ابن عصفور بعد أن ذكر أن المعرف بـ(ال) ، الأحسن فيـــه ألا يعمل قال : وقد يجوز أن يعمل عمل فعله فيرفع به الفاعل وينصب المفعول فيقال عجبت من الضرب زيد عمرا وإن شئت حذفت الفاعل وأبقيت المفعول أو العكس .

وعلى ذلك فأحوال المعرف بـ(أل) عنده ثلاثة :

١ — ذكر الفاعل مرفوعا والمفعول منصوبا تقول عجبت من الضرب

---

(١) الهمع : ٦٣/٢

(٢) همع الهوامع للسيوطى نقلا عن أبى حيان : ٩٢/٢

زيد عمرا برفع زيد فاعلا ونصب عمرا مفعولا ومثله : سررت من البر على أباه برفع على فاعلا ونصب أباه مفعولا ، وذكروا له بيتا من الشعر وخرجوه عليه تخريجا سمجا .

٢ — حذف المفعول وإبقاء الفاعل مرفوعا تقول : عجبت من الضرب زيد وسررت من البر على ، وهو كما ترى استعمال مرذول لم يرد فى نص عربى ، والإضافة فيه أفضل من ذلك ، والمعنى يحدد الإضافة إلى الفاعل أو إلى المفعول ، أو يذكر المفعول منصوبا كالحالة الأولى .

٣ — حذف الفاعل وإبقاء المفعول منصوبا تقول عجبت من الضرب عمرا وسررت من البر أبا على ، ومنه قول الشاعر :

١١٨ — ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءَهُ
يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِى الأَجَلْ[1]

فضعيف خبر المبتدأ محذوف والنكاية مضاف إليه وهو المصدر المقترن بـ (ال) وأعداءه هو المفعول المنصوب وقول الآخر :

١١٩ — لَقَدْ عَلِمَتْ أُولَى المُغِيرَةِ أَنَّنِى
كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا[2]

---

(١) البيت من بحر المتقارب وهو فى الهجاء لقائل مجهول ، والنكاية مصدر فعله نكيت العدو ونكيت فيه فهو متعد بنفسه وبحرف الجر ، يخال يظن ، يراخى الأجل : يباعده : وأنظر إعراب البيت والشاهد فيه فى الشرح ، وجملة يراخى مفعول ثان ليخال . ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٢

(٢) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة لمالك بن زغبة الباهلى فى الفخر يقول : لقد علمت أوائل الخيل المغيرة أنى شجاع ولم أجبن عن =

فسمعا هو المفعول به المنصوب بالمصدر المقترن بـ(ال)وقول الثالث:

١٢٠ — فَإِنَّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بَعْدَمَا
دَعَاكَ وأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ[1]

فـ(عروة) مفعول للمصدر المقترن بـ(ال) قبله المنصوب عطفاً على اسم إن وخبر إن فى بيت بعد ذلك .

= ضرب هذا الرجل الذى يدعى مسمع بن شيبان أحد بنى قيس ، وأولى مؤنث أول والمغيرة مؤنث المغير ولم أنكل : لم أجبن وبابه دخل وعلم ومسمع على وزن منبر وهو منصوب بالمصدر المقترن بأل قبله وبعضهم يمنع عمل المقترن بأل ويجعل المنصوب بعده منصوبا بمصدر خال منها والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٠

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى العتاب لقائل مجهول ومعناه كيف لك أن تعيب عروة بعد ما حفظك وآواك وكنا سنقتله لذلك ، ومن معانى التأبين أن تعيب الإنسان فى وجهه وشوارع جمع شارعة أى ممتدة ، والتأبين مفعول معه وعروة مفعول للمصدر قبله وقد حذف الفاعل والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٢٣

أحكام تخص المصدر العامل

(ص) قال ابن عصفور :

وَجمعُ المصْدَرِ يجْرِى مَجْرَاهُ فى الإِعمَالِ نحوَ قَوْلِهِ :

وَقَدْ وَعَدْتُكَ مَوْعِداً لوْ وَفيتَ بِهِ
مَوَاعِيدَ عُرْقوبٍ أخاهُ بيَثْرِبِ

فالأخُ مَنْصوبٌ بمَوَاعِيدَ .

وَيجوزُ فى هَذَا الباب تَقْديمُ المفْعُولِ عَلىَ الفَاعلِ نَحْوَ قوْلكِ : يُعْجِبُنِى ضَرْبٌ زَيْداً عَمْرٌو ، وأمّا تَقْديمُهُ عَلىَ المصْدَرِ فجَائِزٌ إنْ كانَ المصْدَرُ مَوْضُوعاً مَوْضِعَ الفِعْلِ فتَقُولُ زَيْداً ضَرْباً ترِيدُ : زَيْداً اضْرِبْ ضَرْباً .

وإنْ كانَ مُقَدَّراً بـ(أنْ) الفعلُ أوْ بـ(أنَّ) التِى خَبَرُها فعْلٌ أوْ بـ(مَا) والفعْلُ لمْ يجزْ ذلكَ لأنّهُ لمَّا تقدَّرَ بالموْصولِ عوملَ مُعامَلتَهُ فكَما لا تتَقَدَمُ الصِّلةِ ولا شئٌ مِنْها عَلىَ الموْصُولِ فكذلِكَ لا يتَقَدَّم معْمولُ الصِّلةِ عَليهِ .

(ش) لما فرغ من ذكر الأقسام الثلاثه للمصدر العامل عمل فعله وهى المنون والمضاف والمعرف بالألف واللام أراد أن يبين أحكاما عامة لهذا النوع من الأسماء العاملة فذكر فى المتن أحكاما ثلاثة ونحن سنذكر حكمين أخرين لتكون جملة أحكام هذا الباب خمسة .

أما ما ذكره فهو: حكم جمع المصدر وهل يعمل عمل المفرد - حكم تقديم المفعول على الفاعل فى هذا الباب — حكم تقديم المفعول على المصدر نفسه .

أما عن الأول وهو جمع المصدر وهل يعمل عمل المفرد فقد ذكره ملخصا فى قوله : وَجَمعُ المَصْدَرِ يَجْرَى مَجرَاهُ فى الإِعْمَالِ ، وعلى ذلك فجمع المصدر ثم عمله عمل المفرد جائز ، وقد ورد مثله فى الشعر فمن ذلك قول الشاعر يمنى نفسه .

١٢١ — وَقَدْ وَعَدْتكَ مَوْعِداً لوْ وَفَتْ بِهِ
مَوَاعِدَ عُرْقوبٍ أَخَاهُ بِيَثْرِبِ(١)

فواعد جمع مفرده موعد ، ويروى مواعيد وهو جمع أيضا مفرده ميعاد وإعرابه مفعول مطلق من الفعل قبله وقد أضيف إلى الفاعل ثم انصب المفعول وبذلك يكون قد جمع المصدر ثم أعمله عمل الفعل ، ومن ذلك قول الأعشى مادحا :

١٢٢ — قَدْ جرَّبُوهُ فَما زَادَتْ تَجَارِبُهم
أَبَا قُدَامَةَ إِلاَّ الحَزْمَ وَالفَنَعَا(٢)

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل قيل للشماخ وقيل للأشجعى وقيل لغيرهما وموعدا مفعول ثان لوعد ، ولو للتمنى ومواعيد مفعول مطلق وأخاه مفعول للمصدر المجموع وهو موضع الشاهد قال الصبان تعليقا على قول الأشمونى : «إن شرط عمل المصدر أن يكون مفردا : وجوز عمله مجموعا جماعة منهم ابن عصفور والناظم : ٢٨٧/٢ ، ويثرب ممنوع من الصرف وجر بالكسرة للضرورة والبيت فى معجم معجم الشواهد ص٥٤ .

(٢) البيت من بحر البسيط من قصيدة طويلة للاعشى يمدح بها هودة ابن على الحنفى (ديوانه ص ٢٠٤) الفنــع : حسن الذكر قال العينى : الشاهد فى قوله تجاربهم بكسر الراء فإنه جمع تجربة وقد عمل فى قوله أبا قدامه وفيه خلاف بين النحاة واختار جوازه جماعة منهم ابن عصفور ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٣

فتجارب جمع تجربة وهو فاعل زادت وهو مصدر مضاف للفاعل وأبا قدامة منصوب على المفعولية بعده وقوله وهو الأعشى أيضا :

١٢٣ — إنَّ عِدَاتِكَ إِيَّانَا لآتيةٌ
حَقًّا وَطيِّبةٌ مَا نَفْسُ مَوْعُودِ[1]

فـ (عدات) جمع مفرده عدة وقد نصب بها إيانا .

وابن عصفور أجاز إعمال المصدر المجموع كما رأيت ولم يحكم عليه بقلة أو كثرة أو سماع أو قياس ، أما ابن مالك فقد جعله قليلا ، وقصره على السماع يقول فى بيت من الكافية الشافية :

وَرُبَّ مَحْدُودٍ وَمَجْمُوعٍ عَمِلَ
وَبِسَماعٍ لا قِيَاسٍ قَدْ قُبِلْ

ومنع بعضهم إعمال المصدر المجموع لأنه بجمعه قد بعد عن شبه الفعل وجعل المنصوب بعده منصوبا بفعل محذوف من جنس المصدر .

الحكم الثانى : وهو حكم تقديم المفعول على الفاعل فى هذا الباب وقد نص عليه ابن عصفور حين قال : ويجوز فى هذا الباب تقديم المفعول على الفاعل نحو قولك يعجبنى ضرب زيدا عمرو وإنما نبه عليه حتى لا يظن ظان أن فرعية المصدر فى العمل وتخلفه عن الفعل يجعل ذلك جائزا فى الفعل غير جائز فى المصدر ، فنص عليه وأشار إليه .

ومن المعلوم أن تقديم المفعول على الفاعل لا يكون إلا فى المصدر المنون

---

(١) البيت بحر البسيط وهو للأعشى فى التمنى والرجاء من ممدوح وشاهده قوله إن عداتك إيانا حيث أعمل المصدر المجموع فنصب الضمير به وطيبة معطوف على آتية ونفس فاعل به وما زائدة والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل وديوان الأعشى ص ١٣٦ (دار الكتاب العربى)

المذكور فيه هذان الأمران، أما المضاف فإن المضاف إليه يكون مجرورا مقدما فاعلا كان أو مفعولا وقد يأتى ذلك فى المقرون بأل فأنت تقول عجبت من الضرب زيد عمرا برفع زيد ونصب عمرا وحينئذ يجوز لك تقديم المفعول على الفاعل فتقول : عجبت من الضرب عمرا زيد ، وطالما كان الإعراب ظاهرا على الجزأين جاز التقديم والتأخير فإذا جاء الإعراب مقدرا وجب التزام كل واحد منهما رتبته كما ذكرناه فى الفعل فى الجزء الأول .

الحكم الثالث : وهو حكم تقديم المفعول على المصدر ذاته وقد جعل ابن عصفور لهذا البحث حكمين يرجعان إلى نوع المصدر :

فإن كان المصدر من النوع الأول وهو الموضوع موضع الفعل فى استفهام أو أمر أو دعاء فى مثل قولك : ضربًا زيدا وقولك هجرا الفاحشة فإنه يجوز تقديم المفعول حينئذ على المصدر لأنه قام مقام الفعل وحل محله والمفعول يتقدم على الفعل وعلى ذلك تقول فى المثالين السابقين: زيدا ضربا والمعنى اضرب زيدا ضربا والفاحشة هجرا أى اهجر الفاحشة هجرا .

وإن كان المصدر من النوع الثانى وهو المقدر بحرف مصدرى مع الفعل (ما المصدريه — أن الناصبه للمضارع — أن المشددة أو المخففة منها) وجب تأخير المفعول حينئذ ولا يجوز تقديمه على المصدر تقول : يعجبنى توقير الناس المعلم ويسرنى احترام الدولة العاملين . بنصب المعلم والعاملين على المفعولية بالمصدر قبلهما . ولا يجوز أن تقول : يعجبنى المعلم توقير الناس . ولا أن تقول : يسرنى العاملين احترام الدولة بتقديم المفعول على المصدر ،

قال ابن عصفور معللا له :

لأَنَّهُ لمَّا تَقَدَّرَ بالموصُولِ عُومِلَ مُعَامَلَتَهُ فَكما لا تَتَقَدَّمُ الصِّلَةُ وَلا شَيْءٌ منها على الموصولِ فكذلك لا يتقدَّم معمولُ الصلة عَليهِ ومعناه أنه لا يجوز أن تقول فى مثل قولك أعجبنى ضربك زيدا أعجبنى زيدا ضربك بتقديم معمول المصدر عليه ، لأن المصدر مقدر بحرف مصدرى مع الفعل . والحرف المصدرى منزل منزلة الموصول والفعل كالصلة ولا تتقدم الصلة ولا ما يتعلق بها على الموصول فكذلك معمول المصدر .

هذا بخلاف اسم الفاعل المجرد من أل فإنه يجوز تقديم معموله عليه فى مثل قولك هذا زيداً ضارب . أما المقترن بأل فلا يجوز تقديم معمول صلته عليه (جاء زيداً الضارب) لأن أل موصولة واسم الفاعل صلتها ولا يتقدم معمول الصلة على الموصول فصار الأمر كالمصدر المقترن بحرف مصدرى مع الفعل .

فإن ورد ما يوهم تقديم معمول المصدر عليه قدر له مصدر آخر محذوف يتعلق به المعمول كما قلناه فى اسم الفاعل فى مثل قوله تعالى : « وَكانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ »(١) ، ومما ورد من ذلك قول الشاعر :

١٢٤ — وَبَعْضُ الحِلْمِ عِنْدَ الجَهْـ ... ـلِ لِلذِّلَّةِ إِذْعَانُ(٢)

---

(١) سورة يوسف ٢٠

(٢) البيت من قصيدة للفند الزمانى غالبها من الحكم وفى هذا البيت يقول : إن الحلم أحيانا يكون طريقا للذل والعار وأحسن منه قول الآخر :

ترفعت عن شتم العشيرة إننى ... رأيت أبى قد كف عن شتمهم قبل

فقوله للذلة متعلق بالمصدر وقدم عليه فيقدر له مصدر آخر محذوف دل على المذكور متقدم على المعمول أى إذعان للذلة إذعان ، أو يتسامح فى الظرف والجار والمجرور .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

١٢٥ — ظَنُّهَا بِي ظَنُّ سُوءٍ كُلُّهُ
وبِهَا ظَنِّيَ عَفَافٌ وَكَرَمْ

أى وظنى بها ظنى .

أما الحكمان اللذان لم يذكرهما ابن عصفور :

فأولهما : حكم الفصل بين المصدر ومعموله : والواقع أنه لا يجوز الفصل بين المصدر ومعموله بما هو أجنبي لأن معمول المصدر من تمام الكلام وقد نزل من المصدر منزلة معمول الصلة فكما لا يفصل بين الصلة ومعمولها بأجنبي كذلك لا يفصل بين المصدر ومعموله ، تقول : إن ضربك زيداً قبيح ولا يجوز أن تقول : إن ضربك قبيح زيداً بالفصل بين المصدر ومعموله بخبر إن،فإن ورد ما يوهم ذلك قدر للمعمول مصدر آخر محذوف دل عليه المذكور يتعلق به ومن ذلك قوله تعالى (إِنَّهُ عَلَىٰ

= حليم إذا ما الحلم كان جلالة   وأجهل أحيانا إذا التمسوا جهلى
وشاهده واضح من الشرح ،والبيت فى معجم الشواهد ص٣٩٤

(١) البيت من قصيدة قصيرة لعمر بن أبي ربيعة فى الغزل (ديوانه ص ٣٧٧) ورواية الديوان : ظنها بى ظن سوء فاحش وشاهده قوله وبها ظنى حيث قدم معمول المصدر وهو الجار والمجرور على المصدر وهذا لا يجوز فيقدر له مصدر مقدم آخر دل عليه المذكور وظن سوء خبر ظن الأول وعفاف خبر ظن الثانية والبيت ليس فى معجم الشواهد .

رَجْعِهِ لَقَادِرٌ يَوْمَ تُبْلَى السَّرَائِرُ)[1] فقوله لقادر خبر إن. وعلى رجعه جار ومجرور متعلق به وهو المصدر العامل فى قوله: يوم تبلى السرائر وقد فصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو خبر إن فيقدر للظرف مصدر آخر أو فعل من نفس المصدر أى يرجعه (بفتح الياء) يوم تبلى السرائر ومن ذلك قول الآخر .

١٢٦ — ألمن لِلذَّمِّ دَاعٍ بالعَطاء فَلاَ
تَمْنُن فَتُلفَى بِلاَ حَمْدٍ وَلاَ مَالِ[2]

فالمن مبتدأ وهو مصدر وقوله بالعطاء متعلق به وقد فصل بينهما بالخبر وهو للذم داع وذلك أجنبي فيقدر له مصدر آخر أو فعل من نفس المصدر أى تمن بالعطاء .

الحكم الثانى : حكم العطف على معمول المصدر .

والواقع أن ابن عصفور لم يتحدث عن هذا الأمر لأن مذهبه فيه هو مذهب سيبويه والجمهور وهو أنه لا يجوز الإتباع على المحل فى جميع التوابع ويجب مراعاة اللفظ فقط عند الإتيان بتابع لمعمول المصدر فإن أتبعت المعمول المرفوع كان التابع مرفوعاً تقول : يسرنى بر على وأخوه بتنوين المصدر ، ورفع «على» على الفاعلية ، وعطف أخوه عليه بالرفع ، وإن اتبعت المعمول المنصوب كان التابع منصوباً تقول يسرنى

---

(١) سورة الطارق آيتان رقما ٨ ، ٩

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لقائل مجهول ومعناه من قوله تعالى : «يا أيها الذين آمنوا لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى» (البقرة : ٢١٤). وشاهده قوله ألمن للذم داع بالعطاء وأصله المن بالعطاء داع للذم ». فالمن مبتدأ وبالعطاء متعلق به و«داع» الخبر وقد فصل به بين المبتدأ المصدر ومتعلقه فيقدر للمتعلق مصدر آخر أو فعل من نفس المصدر كأنه قيل : المن داع للذم المن بالعطاء. والبيت فى معجم الشواهد ص٣١٤

بر على أباه وأخاه ينصب أخاه عطفاً على معمول اسم الفاعل المنصوب ؛ وتقول فى المجرور يسرنى بر الآباء والأجداد بجر الأجداد عطفاً على اللفظ ولا يجوز العطف على الموضع لأن الموضع مجهول، هل هو رفع لأن المصدر مضاف للفاعل أو نصب لأن المصدر مضاف للمفعول فلم يبق إلا مراعاة اللفظ فقط، كما أن المصدر بذاته لايدل على الفاعل أو المفعول بمعنى هل قام المصدر مقام الفعل المبنى للمعلوم فيكون المضاف إليه فاعلا أو قام مقام الفعل المبنى للمجهول فيكون المضاف إليه مفعولا .

هذا مذهب سيبويه والجمهور وهو الصحيح .

وذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى جواز مراعاة اللفظ ومراعاة الموضع فى تابع المصدر[١] .

تقول : تسرنى مساعدة الضعفاء وكبار السن بجر كبار السن مراعاة اللفظ ونصبها مراعاة للمحل وتقول : عجبت من ضرب زيد المؤدب بالجر مراعاة للفظ والرفع مراعاة للمحل ، وخرجوا عليه قول لبيد :

١٢٧ — حَتَّى تَهَجَّرَ فى الرَّوَاحِ وَهَاجَهَا
طَلَبَ المُعَقِّبِ حَقَّهُ المَظْلُومُ[٢]

---

(١) انظر المذاهب المذكورة فى شرح التصريح : ٦٥/١ ، وحاشية الصبان : ٢٩١/٢

(٢) البيت من بحر الكامل من قصيدة للبيد العامرى يصف فيها ناقته (ديوانه ص١٥٥) فيشبه سرعتها بهذا الحمار الوحشى الذى يحث أنثاه على طلب الماء طلباً حثيثاً فى وقت اشتداد الحر ثم يشبه هذه السرعة أيضاً بهذا الغريم المظلوم الذى يسعى وراء غريمه ويتعقبه ليأخذ حقه ، وطلب مفعول مطلق والمعقب مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله فهو =

فالمظلوم صفة للمعقب بالرفع مراعاة للمحل ، وتقول : أحب أكل اللحم والخبز بالجر مراعاة للفظ والنصب مراعاة للمحل ، وخرجوا عليه قول رؤبة أو غيره :

١٢٨ — قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا
مَخَافَةَ الإِفْلاَسِ وَاللَّيَّانَا(١)

فالليان معطوف على الإفلاس بالنصب مراعاة للمحل .

وجاءت على هذه القاعدة بعض القراءات القرآنية .

— قرىء بجر الملائكة مراعاة للفظ ورفعها مراعاة للمحل فى قوله تعالى : « أولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللهِ وَالمَلاَئِكَةُ »(٢) .

= مجرور فى اللفظ مرفوع فى المحل وقد رفع المظلوم صفة له مراعاة للمحل والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٤

(١) البيتان من بحر الرجز المشطور قيل هما لرؤبة وقيل لآخر يدعى زياد العنبرى ، وكان قد أخذ قينة وهى الأمة من حسان المذكور فى البيت مخافة أن يفلس فى سداد الدين أو يتأخر فيه والليان بفتح اللام والكسر قليل مصدر لويته بالدين ليا وليانا أى مطلته ، وشاهده العطف على محل معمول المصدر لأن مخافة مصدر مفعول لأجله مضاف إلى مفعوله وهو الإفلاس فهو مجرور فى اللفظ منصوب فى المحل وخرج نصب الليان تخريجاً آخر فقيل مفعول معه وقيل أصله ومخافة الليان فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه والبيت فى معجم الشواهد صـ ٥٤٦

(٢) سورة البقرة: ١٦٠ وقراءة الجر هى قراءة حفص وقراءة الرفع هى قراءة الحسن البصرى (التبيان للعكبرى ١/١٣٢) .

— وقرىء بجر سبعة مراعاة اللفظ ونصبها مراعاة للمحل فى قوله تعالى : (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاَثَةِ أَيَّامٍ فِى الحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ)[1] .

بقى أن نختم الباب بأمر توانى عنه ابن عصفور فلم يذكره وهو عمل كل من اسم المصدر والمصدر الميمى عمل المصدر :

والواقع أن ابن عصفور لم ينس ذلك كما توهمت أو يغفل عنه جهلا وإنما مذهب ابن عصفور فيه مذهب البصريين وهو أن اسم المصدر والمصدر الميمى لا يعملان قياساً وإنما عملهما مقصور على السماع قال ناظر الجيش[2] :

قال ابن عصفور لا يجيز البصريون عمل اسم المصدر إلا حيث سمع، وأما الكوفيون فيجيزون العمل قياساً مطرداً .

وقال ابن عصفور فى بعض كتبه عقب عمل المصدر عمل الفعل[3] :

وهذا الذى ذكر من إعمال المصدر فى هذا الباب إنما يجوز فى المصدر الجارى .

وأما الاسم الذى فى معنى المصدر فلا يعمل إلا حيث سمع وذلك فى مثل قول الشاعر :

---

(١) سورة البقرة : ١٩٦ وقد خرجت قراءة النصب على أنها مفعول به لفعل محذوف أى لتصوموا سبعة إذا رجعتم (التبيان للعكبرى : ١٦٠/١) .

(٢) شرح التسهيل له المخطوط رقم ٣٤٩ بدار الكتب المصرية (الجزء الثالث) .

(٣) شرح الجمل الكبير : ٢٧/٢ بتحقيق صاحب أبو جناح .

١٢٩ — أَكُفْراً بَعدَ رَدِّ الموتِ عَنى
وَبعدَ عطائِكَ المِائةَ الرِّتاعا(١)

لأن العطاء فى معنى الإعطاء ، وكذلك قوله :

١٣٠ — أظلومُ إنَّ مُصابَكُم رَجُلا
أهدَى السَّلامِ تحيَّةً ظُلم(٢)

يريد إن إصابتكم ، وأهل الكوفة يجيزون ذلك ويجعلونه مقيسا ، وهذا خطأ لأنه لم يكثر كثرة توجب القياس . أنتهى .

وقد مثل لاسم المصدر فى البيت الأول وللمصدر الميمى فى البيت الثانى .

ومما سمع من عمل اسم المصدر غير ما ذكره قول الشاعر :

١٣١ — إذَا صَح عونُ الخَالِقِ المرءُ لم يجَدْ
عَسيراً مِن الآمالِ إلا مُيسَّرا(٣)

---

(١) البيت من قصيدة للقطامى من بحر الوافر يمدح بها زفر بن الحارث الكلابى وكان القطامى قد وقع فى أسر قوم فأنقذه زفر وأعطاه مائة ناقة راتعة والهمزة للاستفهام وكفرا مفعول مطلق لفعل محذوف وعطاء بمعنى الإعطاء وهو اسم المصدر العامل والمائة مفعول والرتاعا نعت المائة ، والبيت مراجعه كثيرة فى معجم الشواهد ص ٢١٤

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للعرجى وقيل للحارث بن خالد المخزومى ، وقد ربح المازنى من وراء هذا البيت ثلاثين ألف درهم من الخليفة الواثق حينما حل المازنى لغز نصب رجلا وكانت جارية تغنى الخليفة هذا البيت، وظلوم منادى وهو اسم المرأة وإن مصابكم إن واسمها ورجلا مفعول باسم المصدر قبله وجملة اهدى السلام نعت رجلا وتحية مفعول مطلق وظلم خبر إن ، والبيت فى معجم الشواهد ص٢٨٨

(٣) البيت من بحر الطويل ولم ينسب فى مراجعه وهو فى الاعتماد =

وقول الآخر :

١٣٢ - قالوا كلامُكَ دَعداً وَهي مُصغيةٌ
يَشفيكَ قُلتُ صَحيحٌ ذَاكَ لو كانَا[1]

وقول الثالث :

١٣٣ - بِعشرَتكَ الكرَامَ تُعد مِنهُم
فَلاَ تَرينَ لِغَيرِهمُ الوَفاء[2]

ومما سمع من عمل المصدر الميمي وهو مما مثل به ابن عصفور ولم يقصده :

= على الله ليكون الله مع العبد فمن كان الله معه تحقق له الرجاء وبلغ الأمل ، وشاهده : إذا صح عون الخالق المرء حيث عمل عون وهو اسم مصدر النصب فى المفعول ، وأما مصدره فهو الإعانه وميسراً مفعول ثان لـ(يجد) ، والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى الغزل العفيف وكلامك مبتدأ من إضافة المصدر إلى فاعله ودعدا مفعوله وهو موضع الشاهد حيث عمل اسم المصدر عمل المصدر (تكليم) وجملة وهى مصغية حال وجمله يشفيك خبر كلامك وجملة صحيح ذاك مفعول القول ولو للتمنى وكان تامه والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٢

(٢) البيت من بحر الكامل وهو فى التوجيه لقائل مجهول ومعناه إذا عاشرت الكرام فكن كريما معهم وفيا لهم وشاهده قوله : بعشرتك الكرام حيث نصب باسم المصدر المفعول والمصدر الحقيقى هو المعاشرة ، ولا ناهية وترين مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة فى محل جزم والوفاء مفعوله الأول ولغيرهم الثانى والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩

وَقد وعَدتكَ مَوعِداً لو وَفت بهِ
مواعدَ عُرقوبٍ أخاهُ بِيثربِ[1]

فواعد جمع موعد وهو مصدر ميمى لوعد وأما مصدره فهو الوعد أو العدة .

وأما تعريف اسم المصدر فهو مادل على الحدث ونقصت حروفه عن حروف الفعل دون تعويض ومن أمثلته اغتسل غسلا وتوضأ وضوءاً وأنبت نباتاً .

وأما المصدر الميمى فهو ما دل على الحدث مبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة ومن أمثلته تاب متابا ونام مناما ومات مماتا .

---

(١) سبق الاستشهاد بهذا البيت قريبا (رقم ١٢١) فى جمع المصدر وعمله عمل المفرد وشاهده هنا عمل المصدر الميمى عمل المصدر ، لأن موعدا ليس بمصدر وإنما هو اسم مصدر وإذا أطلق المصدر على اسمه فمن باب التجاوز لاتفاق المعنى والعمل .

الباب السادس

﴿ باب أسماء الأفعال ﴾

باب أسماء الأفعال

(سرد بعضها فى الإنشاء ومعنى كل اسم)

(ص) قال ابن عصفور :

(أعلم أنَّ العربَ وضعتْ للفعل أسماءً وأكثرُ ذلكَ فى الأمْرِ نحو قولِهم : بَلْهَ زَيداً بمعنَى دَعْ زيداً ، وَرُوَيدَ عمرًا بمعنَى أمهلهُ ، وَتيدَ مِثلهَا ، ونزالِ بمعنَى انزل ، وتراكِ عمراً بمعنى اتركهُ ، وَحذَارِ الشّرَّ بمعنَى احذَرِ الشرَّ وَقرقارِ وعرعارِ بمعنَى قرقر وعَرعر ، ومَهْ بمعنَى اكفُف ، وَصَهْ بمعنَى اسكت ، وإيهًا أى كفّ ، وَهيتَ بكسرِ الهاءِ وَفتحِها أى أسرع وَهيكَ مثلها وقطكَ أى اكتفِ وقدكَ مثلها . وَدَعْ أى انتعش ، ودَعًا لكَ ودَعدَعًا مثلها وآمينَ بقصرِ الألف وَمدِها أى استجب ، وَهلم أى أقبل أو احضر ، وَحيَّ أى أقبل وهلاً أى : قرى ، وَحيهَل بفتح الهاءِ وتسكينِها أى : أقبل أو ايت وقَدْ تنونُ فيقالُ حَيهلاً ولا تكونَ إذ ذاكَ إلا بمعنَى إيت وَهاءِ وهَا وهاكَ أى خذ .

وذَلكَ كلّه موقوفٌ عَلَى السّماعِ يحفظُ ولا يقاسُ عليه إلا مَاكانَ منهُ علَى وزنِ فعَالِ نحو نزال فإنهُ يقاسُ عَليه فى الأفعَالِ الثلاثيةِ ، لكثرةِ ماجاءَ منهُ) .

(ش) عرف النحاة أسماء الأفعال بأنها إنما نابت عن الأفعال معنى واستعمالا مثل صه فإنه اسم ناب عن فعل أمر وهو اسكت ، وأوه اسم آخر ناب عن فعل ماض وهو افترق ، ومعنى نيابته عن الفعل معنى أنه دل على الحدث والزمان كما يدل الفعل ، ومعنى نيابته عنه استعمالا أنه يأتى أبدا عاملا غير معمول ، وبذلك يخرج المصدر واسم الفاعل وبقية الصفات فى مثل قولك ضربا زيدا وأقائم محمد فهى وإن نابت عن الفعل إلا أنها معمولة لعامل فضربا معمول لا ضرب وقائم معمول للابتداء .

ولكن : لم جمعت بين اللفظين ولم تكن أفعالا فقط أو أسماء فقط ؟

أما كونها ليست أفعالا فلأنها لا تتصرف تصرف الأفعال ذلك لأن أبنيتها لا تختلف باختلاف الزمان كالفعل ، وأن منها ما هو على حرفين أصالة كصه ، وما هو مركب كحيهل ، ومصغر كرويد ، وبعضها تدخل عليه اللام نحو النجاءك ، كما أنها لا تقبل خصائص الفعل وعلاماته فالماضى لا تتصل به ضمائر الرفع البارزة ، والمضارع لا تدخل عليه النواصب والجوازم ، والأمر لا تلحقه نون توكيد فثبت أنها ليست أفعالا .

وأما كونها ليست أسماء فلأنها لا تتصرف تصرف الأسماء فلا تقع مبتدأ ولا فاعلا ، كما أنها تفيد معنى الفعل من دلالتها على الحدث والزمان وتحتاج إلى فاعل ، ويظهر هذا الفاعل كهيهات العقيق أو يضمر كفاعل صه ومه والتقدير أنت كما يضمر فى معناه وهو اسكت ، فثبت بذلك أنها ليست أسماء ، ومن هنا جمعت بين اللفظين فقيل لها أسماء أفعال والواحد منها اسم فعل .

واختلف النحاة فى أصلها : فجمهور البصريين على أنها أسماء حقيقة ، وقال الكوفيون : هى أفعال حقيقة ، وقال بعض البصريين : إنها أفعال استعملت استعمال الأسماء ، وقيل ليست باسم ولا فعل ولا حرف ، وإنما هى رابع يسمى خليقة الفعل .

وهنا سؤال : ماحكم هذه الأسماء من جهة البناء والإعراب أهى مبنية أو معربة ؟.

وقد اختلف النحاة فى ذلك ولكن سأعطيك رأيا عاجلا فيه — وهو الصحيح — على أن أفصل لك القول آخر الباب.

الصحيح أن أسماء الأفعال كلها مبنية وعلة بنائها أنهـا تشبه الحروف في أمرين :

ــ نيابتها عن الأفعال كما أن الحرف كذلك في مثل إن وأخواتها .

ــ أنها تكون عاملة غير معمولة كحروف الجر .

(أنواع أسماء الأفعال)

وأسماء الأفعال على نوعين :

ــ منها ماوضع أول الأمر اسما للفعل مثل صه ومه وحذار .

ــ ومنها ما وضع ظرفا أوجارا ومجرورا ثم نقل اسما للفعل مثل عليك زيدا أى ألزمه ودونك الكتاب أى خذه .

أما ماوضع من أول الأمر اسما للفعل فهو إما أن يكون طلبا أو خبرا وسيكون حديثنا الآن في أسماء الأفعال الموضوعة أول الأمر للطلب على أن تؤجل الحديث في الموضوعة للخبر قليلا، وكذلك الأمر فيما هو منقول من ظرف أو جار ومجرور.

وقبل أن نخوض في هذا الحديث الطويل نقول : إن أسماء الأفعال بنوعيها : الموضوعة اسم فعل بقسميها الدالة على الطلب والدالة على الخبر والمنقولة إلى اسم الفعل من الظرف أو الجار والمجرور كل ذلك موقوف على السماع ، فما سمع عن العرب وجب الوقوف عنده في الاستعمال، ومالم يسمع لايجوز استعماله قياسا على ماسمع إلا ماكان على وزن فعال نحو نزال فإنه يقاس عليه كما سنذكره .

أسماء الأفعال الدالة على الأمر (الطلب)

وأسماء الأفعال الدالة على الأمر كثيرة وقد علل النحاة كثرتها بالنسبة إلى غيرها أنهم كثيرا مايحذفون فعل الأمر لدلالة الحال عليه ، ولم يكثر

ذلك منهم فى الأخبار وإنما يجىء ذلك فى مواضع قليلة تحفظ ولا يقاس عليها ، فكما استغنوا عن ذكر أفعال الأمر فى اللفظ لدلالة الأحوال عليها فكذلك استغنوا عن ذكر أفعال الأمر فى اللفظ والتقدير بأسماء الأفعال ، وكما قل استغناؤهم عن ذكر الأفعال فى الخبر فى اللفظ قل استغناؤهم عن ذكر الأفعال فى اللفظ والتقدير بأسماء الأفعال .

وقد ذكر ابن عصفور من أسماء الأفعال الدالة على الأمر عددا كبيرا وليس ماذكره حصرا وإنما هو أمثلة ونماذج ، وكتب اللغة ومعاجمها مليئة به وإليك ماذكره ومعنى كل واحد منه :

١ — بَلْهَ : بمعنى دع تقول: بله زيدا بمعنى دع زيدا ، وإعراب بله بمعنى دع اسم فعل أمر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وزيدا مفعول به منصوب ، ويجوز لك أن تقول بله زيد بالجر ، وإذا كان كذلك كانت بله مصدرا ناب عن الفعل مثل (فضربَ الرِّقابِ)[1] . وقد روى هذا البيت بالوجهين :

١٣٤ — تذرُ الجماجِمُ ضاحِيا هاماتُها
بَلْهَ الأكُفِّ كأنَّها لم تُخلَقِ[2]

---

(١) سورة محمد : ٤

(٢) البيت من بحر الكامل من قصيدة لكعب بن مالك قالها فى غزوة الخندق ، والمعنى أن سيوف المسلمين تترك رءوس الكفار مقطوعة وكذلك الأكف أيضا، وشاهده واضح من الشرح ويزاد على ماذكر فى الشرح إن الأكف تروى بالرفع أيضا مبتدأ وبله بمعنى كيف خبره، وحين تكون بله بمعنى كيف أو اسم فعل بمعنى دع ففتحتها بناء ، وحين تكون مصدراً ففتحتها إعراب ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٢

روى بنصب الأكف على أن بله اسم فعل أمر بمعنى دع ، وروى بجرها على أن بله مصدر منصوب ناب عن الفعل .

٢ — رُويدَ بمعنى أمهل يقال رويد عمرا بمعنى أمهله . وقد ذكر النحاة أن لرويد استعمالات أربعا : أحدها أن تكون اسم فعل ثانيها : أن تكون حالا ، ثالثها ، أن تكون مصدرا ، رابعها: أن تكون نعتا لمصدر مذكور أو مقدر ، وسأنقل لك نقلا طويلا مفيدا من ابن عصفور عن هذه الاستعمالات الأربعة بالتفصيل قد لا تجد هذا النقل فى كتاب آخر غير الكتاب الذى بين يديك :

قال ناظر الجيش[1]: ذكر ابن عصفور الاستعمالات الأربعة لرويد فقال : رويد اسم يستعمل على أربعة أضرب : اسم فعل بمعنى الأمر ، ومصدر ، وصفة لمصدر ، وحال منه ، فإن استعمل اسم فعل (الاستعمال الأول) كان مبنيا ومتعديا إلى مفعول حكى سيبويه من كلامهم: لو أردت الدراهم لأعطيتك رويد ما الشعر قال : يريد أرود الشعر كقول القائل لو أردت الدراهم لأعطيتك فدع الشعر ؛ ومن ذلك قول الشاعر :

١٣٥ — رُويدَ بنِى شيْبَانَ بعْضَ وَعيدِكمْ
تلاقوْا غداً خيْلِى علَى سَفَوانِ[2]

(١) شرح التسهيل المسمى بتمهيد القواعد (الجزء الرابع) مخطوط رقم ٣٤٩ بدار الكتب .

(٢) البيت من بحر الطويل لشاعر يدعى وداك بن ثميل المازنى من أبيات له فى التهديد وبعد بيت الشاهد قوله :

تلاقوا جيادا لا تحيد عن الوغى إذا ماغدت فى المأزق المتدانى

وشاهده قوله : رويد حيث جاءت بمعنى دعوا وعملت النصب فى بعض وعيدكم وبنى منادى بنداء محذوف سفوان : اسم موضع والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩٩

يريد دعوا يا بنى شيبان بعض وعيدكم ، وانجزم تلاقوا على جوابه إجراء له فى ذلك مجرى فعل الأمر الذى جعل اسما له .

ورويد عند البصريين تصغير إرواد مصدر أرود بمعنى أمهل على قياس تصغير الترخيم وهو عند الفراء تصغير رود بمعنى أمهل وأنشد شاهدا على أن رود بمعنى الرفق والمهل قول الشاعر :

١٣٦ — يكادُ لا تلثَمُ البطْحَاء وكاءتهُ
كأنهُ ثمل يمْشِى عَـلَى رَوَدِ[1]

وما ذكره البصريون أولى لأن رويدا إذا كان تصغير إرواد كان موافقا للفعل الذى وضع موضعه وجعل إسما له وهو أرود ، ولو كان تصغير رود لم يكن كذلك ألا ترى أن الرود معناه المهل والرفق ، وليس فعل متعد بهـذا المعنى فيوضع تصغيره موضعه ويصير اسما له ، وفاعله مستتر فى جميع الأحوال كسائر أسماء الأفعال .

ومن العرب من يلحقه كاف الخطاب ليتبين ذلك المضمر المستتر فيه فتقول رويدك زيدا ، ورويدكما زيدا ورويدكم زيدا ورويدكن زيدا ، وإنما يلحقها إذا خاف الالتباس ، ومن لم يخف التباسا لم يلحقها استغناء عنها بعلم المخاطب ، وقد يلحقونها مع عدم اللبس على جهة التأكيد للبيان ، وهى حرف لا موضع لها من الإعراب كالكاف فى ذلك .

وإذا استعمل مصدرا نائبا مناب الفعل (الاستعمال الثانى) بقى على

---

(١) البيت من بحر البسيط ولم أعثر على مرجع له أوقائل . والثم يلثم قبل ، والبطحاء الصحراء ، والوكاءة ما يتكىء عليه الإنسان من عصا ونحوه والثمل السكران ، والرود المهل وشاهده استعمال الرود بمعنى المهل .

إعرابه وذلك نحو قولك رويدا زيدا ويجوز إذ ذاك إضافته إلى الفاعل فتقول رويدك زيدا أو إلى المفعول حكى من كلامهم : رُوَيدَ نفْسه .

وفى النصب به خلاف[1] : فنهم من منع ومنهم من أجاز ، حجة المانع تصغيره لأن التصغير يمنع الأسماء العاملة من العمل لكونه من خواص الأسماء ، وإلى ذلك ذهب المبرد .

وأما المجيزون فاختلفوا فى سبب إعماله .

فقال الفارسى : إنه إنما عمل وهو مصدر حملا على رويد اسم الفعل ، وهذا منه على أنه يمنع إعمال المصدر المصغر .

وأما ابن خروف وأبو بكر بن طاهر فإنهما يجيزان عمل المصدر ، وإن كانا يمنعان عمل اسم الفاعل المصغر مستدلين بأن المصدر لم يعمل لشبهه بالفعل وإنما عمل لوضعه موضعه فلم يقدح التصغير فى إعماله لأنه لم يعمل للشبه كما عمل اسم الفاعل وهذا المذهب هو الصحيح عندى ، ولا فرق بين رويد وغيره من المصادر المصغرة بالنسبة إلى العمل .

وكذلك إذا استعمل صفة لمصدر أو حالا (الاستعمال الثالث والرابع) كان معربا أيضا إذ لا موجب لبنائه .

فمثال استعماله صفة للمصدر قولك ساروا سيرا رويدا وفيه خلاف :

منهم من زعم أن رويدا الموصوف به هو الذى استعمل مصدرا إلا أنه وصف به فوقع موقع مرود كما وصفوا برضى فقالوا رجل رضى أى مرضى .

---

(١) نقل طويل مسند لابن عصفور مأخوذ من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

ومنهم من زعم أنه تصغير مرود تصغير ترخيم وليس بمصدر موصوف به ، فعلى القول الأول يجوز فيه وجهان: أن يجعل صفة للمصدر وأن يجعل حالا منه وإن كان نكرة لأن الحال إذا لم يكن صفة فى الأصل جاز مجيئها حالا من النكرة متأخرة عنها فى فصيح من الكلام ومن ذلك قولهم : هذا عربى لحا ، أو وقع أمره فجأة .

وعلى القول الثانى لا يكون إلا صفة للمصدر لأن الاسم الذى هو صفة فى الأصل لا ينتصب على أنه حال من نكرة وهو متأخر عنها لا يقال مررت برجل ضاحكا .

ومثال استعماله حالا منه قولك: ساروا رويدا فرويدا حال من ضمير محذوف عائد على المصدر الذى يدل عليه الفعل تقديره ساروه رويدا أى ساروا السير رويداً ولا يجوز أن يكون تقدير ساروا رويدا ساروا سيرا رويدا لحذف سير الذى هو المصدر وأقيمت صفته مقامه لأن رويدا صفة غير خاصة بجنس الموصوف المحذوف لأن الإرواد من صفات السير وغير السير أيضا .

قال ناظر الجيش: هذا كلام ابن عصفور ثم إنه أورد سؤالا فقال: فإن قيل القاعدة فى الباب أن ما كان فى الأصل ظرف كمكانك أو مصدر كحذرك ثم نقل واستعمل اسما للفعل يبقى على ما كان عليه من الإعراب فكان ينبغى على هذا إذا جعل رويدا اسما للفعل ألا يبنى بل يبقى على إعرابه لأنه مصدر فى الأصل .

ثم أجاب عن ذلك فقال : إن رويدا لما نقل عن المصدرية وجعل اسما للفعل لم يبق على معناه بل ضمن معنى ما يقرب منه فإن أرود إروادا معناه أمهل إمهالا أى أنظر ومعنى رويدا الذى هو اسم الفعل اترك أودع وأرود ليست بمعنى دع فى أصل وضعها وإنما صار لها ذلك بالتضمين .

قال ناظر الجيش انتهى وفى كلامه أمران ثم ذكرهما ويتلخصان فى :

ـ أن منع ابن عصفور أن رويدا فى قولك ساروا رويدا صفة لمصدر محذوف لا يجوز له ذلك لأن الموصوف معلوم ، إذا قيل ساروا سيرا رويدا .

ـ أن جعله مكانك بعد نقله اسم فعل منصوب على الظرفية لايجوز لأن أسماء الأفعال يتغير حالها بعد النقل .

٣ ـ تَيْدَ : بفتح التاء والدال وسكون الياء وهى مثل رويد فى المعنى يقال تيد عمرا أى أمهله وفى القاموس تيد بمعنى اتئد وتكون مصدرا واسم فعل كما تكون رويدا ، حكى البغداديون : تَيدكَ زَيداً فإن كان مصدرا فالكاف فى موضع خفض وإن كان اسم فعل فالكاف حرف خطاب لا موضع لها من الإعراب .

٤ ـ بَابُ فعالِ : كنزال ومعناه إنزل وهو مقيس عن الفعل الثلاثى التام المتصرف يقال نزال بمعنى انزل وتراك عمرا بمعنى اتركه وحذار الشر بمعنى احذره ومناع الأمر أى امنعه وكل أسماء الأفعال سماعية إلا هذا أى ما كان على فعال من الأفعال الثلاثية المتصرفة لكثرة ما جاء منه وشذ دراك من أدرك ، وبدار من بادر لأنها من الرباعى قال الشاعر:

١٣٧ ـ بَدارَها منْ إبلٍ بَدارِها

أى اتركها .

وإعراب فعال من الثلاثى : اسم فعل أمر بمعنى فعله مبنى على الكسر ، وكان أصله أن يبنى على السكون إلا أنه حرك بالكسر لالتقاء الساكنين قال ابن عصفور وحرك بالكسر أيضا مناسبة المعنى لأن أسماء الأفعال

---

١٣٨ البيت من الرجز المشطور وهو القائل مجهول وشاهده استعمال بدار اسم فعل بمعنى اترك وهو شاذ لأن فعل بادر فهو رباعى ووزن فعال يصاغ من الأفعال الثلاثية والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٨٣ .

التى على وزن فعال مؤنثة والكسر من علامات التأنيث والدليل على أن فعال مؤنثة قول القائل :

١٣٨ — وَلنِعْمَ حَشوُ الدرعِ أنتَ إذَا
دُعيتْ نزالِ وَلُجَّ فى الذُّعرِ

وحكى الكسائى عن بنى أسد نزال ومناع بالفتح فيها وفى أمثالها إتباعا للفتحة والألف طلبا للتخفيف انتهى .

قال ناظر الجيش : وما ذكره من أن ما كان من أسماء الأفعال على وزن فعال محكوم بتأنيثه كأنه مجمع عليه من النحاة وهو أمر يؤخذ تقليدا .

٥ — قرقار : ومعناه قرقر أى اجعل صوتك صافيا دقيقا يقال قرقر البعير أى صفا صوته ورجع وبعير قرقار الهدير إذا كان صافى الصوت فى هديره ويقال قرقر بطنه إذا صوت .

٦ — عرعار وهو بمعنى عرعر أى العب .

٧ ، ٨ — صه ومه : صه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف ، وفيها ثلاث لغات : سكون الآخر ، وكسره مع تنوين ، وكسره دون تنوين ، فمن نون أجراها مجرى المصدر المنكر كأنه قال سكوتا وانكفافا ، لأن علامة التنكير فى مثل هذه الأسماء إنما هو التنوين والمعنى سكوتا عن كل كلام وانكفافا عن كل فعل .

ومن لا ينون أجراها مجرى المصدر المعرف باللام وهو السكوت والانكفاف ، السكوت عن كلام معين والانكفاف عن فعل معين .

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لزهير فى مدح هرم بن سنان بالشجاعة ودخول الحرب ويقال لج فى كذا لازمه والذعر الفرار وشاهده مجىء فعال مؤنثة بدليل تأنيث الفعل له والبيت فى معجم الشواهد ص١٨٦ .

٩ — إيهًا : وهي بمعنى مه يقال إيها عن كل قبيح أي كف عنه ، والتنوين اللاحقها تنوين تنكير أيضاً ومعناه طلب الانكفاف عن كل فعل وقد يستعمل معرفة في الابتداء فيكون معناه طلب الانكفاف عن فعل معين ، وأما إيه فمعناه حدث قال ابن عصفور: هي كلمة يراد بها الاستزادة من الحديث ، وهي في الأصل مبنى على السكون إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين ، وكانت الحركة كسرة على أصل حركة التقاء الساكنين فمن لم ينونه جعله معرفة لأنه يريد به الاستزادة من حديثه معه ، ومنه قول ذي الرمة[1] :

١٣٩ — وَقَفْنَا فقُلْنَا إيهِ عَن أمِّ سَالِمٍ
وَمَا بَالُ تَكليمِ الرُّسُومِ البَلاقِعِ[2]

لأنه إنما طلب من الرسوم حديثاً مخصوصاً وهو الحديث عن أم سالم ، ومن نونه جعله نكرة كأنه يقول حدث حديثا ومنه قول القائل :

١٤٠ — إيهٍ فِدَاءٌ لَكَ يَا فَضَالَهْ
أَجِرَّهُ الرُّمْحَ وَلاَ تُهَالَهْ[3]

---

(١) سبقت ترجمته في الجزء الأول ص١٥٠

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة في الغزل ، والوصف، والبيت في الغزل حيث وقف أمام أطلال صاحبته يحدثها ولكن الرسوم قد تغيرت وذهبت فلم تعد تكلمه ، والبلاقع جمع بلقع وهو القفر وهي في الديوان (ص٢٧٤) بقافية العين ويروى مكانة النواسم وشاهده قوله إيه حيث معناه زد من حديث معين وهو بلا تنوين فإذا نون كان معناه الزيادة من أي حديث ، والبيت ليس في معجم الشواهد .

(٣) بيتان من الرجز المشطور لم ينسبا في مراجعهما ، وفضاله : =

قال ناظر الجيش(١): وفى شرح الصفار لسيبويه وأما إيه فمعناه حدث أوزد لكنه لازم لا يقال إيه كذا قال أبو حيان : وقد استعمله بعض الشعراء المولدين متعديا فقال :

١٤١ — إيهٍ أحاديثَ نعمانٍ وساكنِهِ
إنَّ الحديثَ عنِ الأحبابِ أسمارُ(٢)

قال : ومن أشعار المتأخرين أيضا فى تعديه قول القائل :

١٤٢ — إيه حديثَكَ عنْ أخبارِهمْ إيهِ(٣)

١٠ — هَيْت : بمعنى أسرع تقول : هيت إلى أى أسرع إلى ، وفيه

= علم شخص ، وأجره الرمح معناه اطعنه به واتركه فيه ، ولا تهاله أى لا تخف من هاله الأمر إذا أفزعه وكان أصله ولا تهل ثم لحقت به نون التوكيد ثم حذفت النون مرة أخرى وبقيت اللام مفتوحة مع هاء السكت وهو فى معجم الشواهد ص ٥٢١

(١) شرح التسهيل له (الجزء الرابع) مخطوط (باب أسماء الأفعال) .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو فى الغزل قال الشيخ محمد محيى الدين عبد الحميد: نسب هذا البيت لابن الأثير وهم ثلاثة : محدث ومؤرخ وأديب وإن العلماء لم يعينوا واحداً منهم ، أقول : يكون للأديب وهو ضياء الدين أبو الفتح نصر الله بن محمد (القرن السابع) ونعمان بفتح النون وهو واد فى طريق الطائف . وشاهده تعدى إيه إلى مفعول به قال ابن هشام إيه بمعنى امض فى حديثك ولا تقل بمعنى حدث كما يقولون لأن حدث تتعدى وإيه لا يتعدى (شذور الذهب ص ١١٨ معجم الشواهد ص ١٦٤) .

(٣) شطرة بيت من البسيط التام ولم أقف لها على بقية أو قائل ، والشاهد تعدى إيه إلى مفعول به ، والأصل فيه اللزوم .

لغات فتح التاء وكسرها وضمها وهي اسم فعل أمر بمعنى أسرع ، وجاء في القرآن على لسان امرأة العزيز تدعو يوسف عليه السلام إلى نفسها :

(وَغَلَّقَتْ الأبوابَ وَقالتْ هَيْتَ لكَ)[1] ومعناه أسرع لك أي انفسك فتكون اللام للتبيين كما في قولهم : سقيا لك وهو رأي الجمهور .

وقال بعضهم : إن هيت لك معناه جئت لك فجعل هيت اسم فعل ماض وأخرجها عن الأمر إلى الخبر ، وقرىء في الآية بالهمزة والتاء المضمومة، والمعنى تهيأت لك ، وكتب التفاسير تمتلىء بقراءات وتوجيهات في الآية فارجع إليها إن شئت[2] .

١١ — هَيْكَ : بمعنى أسرع أيضاً فتكون بمعنى هيت قال بعضهم: بل هي هيت أبدلت تاؤها كافا وهي كاف الخطاب .

١٢ — قَطْكَ : ومعناها اكتف تقول فيه قطك بما أخذت أي اكتف بما أخذت وهو اسم فعل أمر مبني على الفتح وكافه للخطاب وقد تأتي بمعنى المضارع فيقال قطني درهم أي يكفيني درهم[3] .

١٣ — قَدْكَ : ومعناها اكتف أيضاً فتكون بمعنى قطك وهي اسم فعل أمر أيضاً ، وقد تأتي بمعنى المضارع تقول قد زيدا درهم وقدني درهم أي يكفي زيداً درهم ويكفيني درهم[4] ، ويخرج عليه قول الشاعر :

١٤٣ — قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي
لَيْسَ الإمَامُ بِالشَّحِيحِ المُلْحِدِ[5]

---

(١) سورة يوسف : ٢٣ .

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب القيسي ص ٣٨٣

(٣) مغني اللبيب : ١٧٦/١ .

(٤) مغني اللبيب : ١٧٠/١

(٥) بيتان من الرجز المشطور لحميد الأرقط وقيل لغيره وقدني =

١٤ — دَعْ : ومعناها انتعش وفى المعجم الوسيط[1] : دع دغ كلمة تقال للعاثر يدعى بها له فى معنى قم فانتعش وأسلم وفى معناها أيضا دعا لك ودعدعا .

١٥ — آمينَ : ومعناه استجب وهو فعل أمر مبنى على الفتح وعند الوقوف عليه يوقف بالسكون وفيه لغتان : المد فيكون على وزن فاعيل مثل : قابيل والقصر فيكون على وزن فعيل مثل كريم وعلى اللغتين جاءت أشعار العرب : فعلى اللغة الأولى جاء قول الشاعر :

١٤٤ — يارَبِّ لا تَسْلُبَنِّى حُبَّهَا أبداً
وَيَرْحَمُ اللهُ عَبْداً قَالَ آمِينَا[2]

وعلى اللغة الثانية وهى القصر جاء قول الآخر :

١٤٥ — تَباعَدَ عَنِّى فُطحلٌ إذْ رأيتهُ
أمِينَ فزادَ اللهُ مَا بيننَا بعدا[3]

= معناه يكفينى وهو يعرض لعبد الله بن الزبير وابنه خبيب ويقول يكفينى أنى نصرتها ووقفت بجانبهما والآن سألجأ إلى عبد الملك بن مروان فهو ليس شحيحا كصاحبه ابن الزبير ولا ملحدا والشاهد واضح من الشرح وله مراجع كثيرة فى معجم الشواهد ص ٤٦٦ .

(١) الكتاب المذكور : جـ ١ ص ٢٨٤

(٢) البيت من مقطوعة صغيرة فى الغزل لمجنون ليلى (ديوانه ص ١٩٧) وأولها :

يارب إنك ذو من ومغفرة   بيت بعافية ليل المحبينا

وشاهده واضح من الشرح ومراجعه فى معجم الشواهد ص ٣٨٣

(٣) البيت من بحر الطويل وهو منسوب فى بعض مراجعه إلى شاعر يدعى جبير بن الأضبط ، وفطحل اسم رجل والمعنى بعد عنى هذا الرجل حين رأيته ظنا منه أنى فى حاجة إليه ثم دعا الله أن يزيد البعد بينهما ، =

١٦ — هَلُمَّ : ولها معنيان : أحضر ، فتكون اسم فعل أمر متعديا ومن أمثلتها قول الله تعالى (قُلْ هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمُ الذِينَ يَشْهَدُونَ أَنَّ اللهَ حَرَّمَ هَذَا)[1] والثانى: أن تكون بمعنى أقبل فتكون اسم فعل أمر لازم ومن أمثلته قوله تعالى :(قَدْ يَعْلَمُ اللهُ المُعَوِّقِينَ مِنْكُمْ وَالقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا)[2] أى أقبلوا إلينا ، وتقول العرب: هلم إلى الثريد أى أقبلوا ، ومنهم من يعديها باللام فيقول هلم للثريد ، ومنهم من يحذف الحرف فيقول هلم الثريد أى ايتوا الثريد ، هذا حكم هلم فى اللغة الحجازية

وأما فى اللغة التميمية فإنها عندهم فعل لأنهم يبرزون معها الضمير فيقولون هلم يارجل هلمى يا امرأة وهلما يارجلين ويا امرأتين وهلموا يارجال وهلممن يانساء ، وقالوا : إن هذه الكلمة مركبة من ها التى للتنبيه ولم التى هى فعل أمر من قولهم لم الله شعثه ، ثم حذفت ألف ها تخفيفا والمعنى أجمع نفسك إلينا ، وأفضل منه لو جعلت كلمة بذاتها غير مركبة .

وأما قولهم : كان ذلك عام كذا وهلم جرا إلى اليوم فمعناه استمر ذلك فى بقية الأعوام استمرارا ، وجرا فى موضع الحال أى جارين .

١٧ — هَلاَ : بفتح الهاء واللام مخففة اسم فعل أمر معناه قرى واسكنى تقول هلا يالإبل وهلا يامرأة أى قرى واسكنى ، وهى لغير العاقل كثيرا وللعاقل قليلا ، قال النابغة الجعدى يهجو ليلى الأخيلية :

١٤٦ — أَلاَ أَبلِغَا لَيْلَى وَقُولاَ لها هَلاَ
فَقَدْ رَكِبَت أَمْراً أَغَرَّ مُحَجَّلاَ[3]

= وشاهده قصر أمين ومجيئه على زنة فعيل ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ٩٢

(١) سورة الأنعام : ١٥٠ (٢) سورة الأحزاب : ١٨

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الجعدى من قصيدة يهجو بها ليلى الأخيلية وروى البيت : ألا حييا ليلى يخاطب صاحبيه على عادتهم وهلا معناه اسكنى واسكتى والأمر الأغر أى الصعب وأصله الأمر المشهور =

١٨ — حَيَّ : بتشديد الياء مفتوحة ومعناه أقبل ومنه قول المؤذن : حي على الصلاة حي على الفلاح ومعناه أقبل على الصلاة وأقبل على الفلاح أو أقبلوا عليهما .

١٩ — حَيْهَل : وهي اسم فعل أمر بمعنى أقبل أو إيت وفيه لغات : أشهرها فتح الهاء وتسكين اللام وعكسها أي تسكين الهاء وفتح اللام ، وقد تنون اللام مفتوحة وقد يبدل التنوين ألفاً إلا أنها في اللغتين الثالثة والرابعة تكون بمعنى إيت .

وقال ابن عصفور في كتابه شرح الإيضاح المفقود مشيرا إلى هذه الكلمة : هي في الأصل مركبة من حي وهلا إلا أن الألف من هلا حذفت في بعض هذه اللغات تخفيفاً وقد تستعمل كل واحدة منهما على انفرادها ، فإذا استعملت حي على انفرادها كانت بمعنى أقبل وإذا استعملت هلا على انفرادها كانت بمعنى تقدم ، وحي خاصة باستحثاث العاقل وهلا باستحثاث غير العاقل . وقد تستعمل هلا في العاقل إلا أن ذلك قليل ومن ذلك قوله (وقد ذكرناه) :

أَلاَ حَيِّيَا لَيْلَى وَقُولاَ لَهَا هَلاَ

وإذا ركبت حي مع هلا فالأكثر أن تستعمل لاستحثاث العاقل تغليبا لحي ، ومنهم من يغلب هلا فيستعملها لاستحثاث غير العاقل وذلك قليل .

= والتحجيل بياض في قوائم الفرس ، وشاهده استعمال هلا بالتخفيف اسم فعل أمر بمعنى أسكني أو أسكتي ، وأما هلا بالتشديد فهي للتوبيخ إن دخلت على الماضي وللتحضيض إن دخلت على المضارع ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٥

ثم حكى ابن عصفور ثمانى لغات فى حيهل وفى ختامها قال : فمن نون فى شىء من ذلك جعله نكرة ومن لم ينون جعله معرفة وتستعمل فى جميع ذلك متعدية بنفسها وبإلى وبعلى وبالباء ، فإذا تعدت بنفسها كانت بمعنى ائت ، وإذا تعدت بإلى أو بعلى كانت بمعنى أقبل ، وإذا تعدت بالباء كانت بمعنى جىء[1] .

١٩ — هَا : مقصورة وقد تمد فيقال هاء بهمزة مكسورة ومعناها خذ ، ولها ثلاث استعمالات :

الأول : أن تأتى بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث فهى اسم فعل أمر بمعنى خذ أو خذا أو خذوا أو خذى أو خذن .

الثانى : أن تلحقها كاف الخطاب وتتغير الكاف بحسب المخاطب فيقال للواحد هاك وللاثنين هاكما وللجمع هاكم ، وللمؤنث هاك وهاكن .

الثالث : أن تأتى مكان الكاف بهمزة تقول للواحد هاء وللواحدة هاء أيضا وللاثنين هاؤما وللجمع هاؤم وهاؤن ، وهذا الاستعمال هو الأفصح وبه جاء القرآن الكريم قال الله تعالى : (هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ)[2] .

وأما هات فليس باسم فعل وإنما هو فعل أمر ، وذلك لاتصال الضمائر به ، غاية ماهنا لك أنه فعل جامد لازم الأمر ، ويقال للواحد هات بتاء مكسورة وللواحدة هاتى بياء مخاطبة والمثنى هاتيا وللجمع المذكر هاتوا وللمؤنث هاتين وفى القرآن الكريم :(قُلْ هَاتُوا بُرْهَانَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ)[3] .

---

(١) هذا النقل عن ابن عصفور الذى ذكرناه من كتابه شرح الايضاح المفقود وهو من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

(٢) سورة الحاقة : ١٩ (٣) سورة النمل : ٦٤

وكذلك الأمر فى تعال فهو فعل أمر أيضاً للعلة التى ذكرت فى هات وهو فعل جامد أيضا تقول للواحد تعال وللواحدة تَعَالىْ وللاثنين تعاليا وللجماعة تعالوا وتعالين وفى القرآن الكريم : (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)[1] ، وفيه (قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ)[2] (فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ)[3] ، وفى شعر العرب كثير من ذلك .

وقد ذكر ابن عصفور الكثير والمشهور من اسم فعل الأمر ولم يترك إلا يسيرا جدا من ذلك : هَيْ بمعنى أسرع ، وهَيَّا أيها العامل أسرع فيما أنت فيه ، ومن شعرهم :

فَقَدْ دَجَا اللَّيْلُ فَهَيَّا هَيَّا[4]

وويها يا رجل إذا حثثته على الشىء وأغريته به .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع قائلا : وذلك كله موقوفٌ على السماع يحفَظُ ولا يقاسُ عليه إلا ما كان منه على فَعَالِ نحو نَزَالِ فإنه يُقاسُ عليه فى الأفعالِ الثلاثيةِ لكثرةِ ما جاءَ منهُ .

---

(١) سورة الأنعام : ١٥١ (٢) سورة آل عمران : ٦٤

(٣) سورة الأحزاب : ٣٨

(٤) البيت من الرجز المشطور وهو للرماح بن أبرد المرى ويقال له الرماح بن ميادة وهى اسم أمه فارسية والرماح من شعراء الدولتين وهو بهذا البيت وماقبله يخاطب ناقته ، وشاهده استعمال كلتى هيا هيا بمعنى الحث والأمر ، ويقال دجا الليل أظلم والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٥٩

(أحكام أربعة لإسم فعل الأمر)

(ص) قال ابن عصفور :

(وَحُكمها أنْ تُعامَلَ مُعامَلةَ الفعْلِ الذي هيَ بمعناهُ في التعدِّي وتركه فتقولُ ترَاكِ كما تقولُ اترُكْ ، وترَاكِ عمراً كما تقول اترُكْ عمراً ولا تضافُ إلى معمولها كما لا يُضافُ الفعلُ ، لا تقولُ : ترَاكَ زيْدٍ ، فإن اتصلتْ به كافُ مخاطبةٍ نحْوَ قولهمْ رُوَيْدَكَ زَيداً كانتْ حرفَ خطَابٍ بمنزِلتها في ذلك .

وَلا يُقدَّمُ معمُولها لعدَم تصرُّفها لاتقُولُ : زَيداً دَرَاكِ ولا الشرَّ حذَارِ . وَلا ينصبُ الفعْلُ بعدَ الفاء في جوَابها إلاّ أنْ تكونَ من لفظِ الفعلِ نحْوِ قولهمْ ترَاكِ فنترُكَكَ وَإنْ لمْ تكنْ من لفظه لم يجزْ ذلكَ لا يقالُ بلهَ زَيدًا فيكرِمَكَ ، وَمَنْ قالَ بلهَ زَيدٍ فخفَضَ لمْ يجعلهُ اسْمَ فعلٍ بلْ هُوَ مصدَرٌ مضَافٌ موْضُوعٌ موْضعَ الفعْل كأنهُ قالَ تركَ زَيدٍ أيْ اترُكْ زَيدًا فيَكونَ بمنزِلةِ قولِه تعالى : فضرْبَ الرِّقابِ) .

(ش) بعد أن سرد ابن عصفور أسماء الأفعال الدالة على الأمر وذكر معانيها عقب ذلك ببيان أحكام تخص هذا النوع من الأسماء العاملة .

وقد يسأل سائل قائلا : لم عجل بالأحكام قبل سرد بقية هذا النوع من الأسماء أى قبل أن يسرد الأسماء الدالة على الخبر أو مانقل من ظرف أو جار ومجرور ؟

والحاصل أن هذه الأحكام التى ذكرها الآن تخص الدال على الأمر وحده ولا علاقة لها بما سواه ، فالأسماء الدالة على الخبر لازمة أبدا وحينئذ فلا معمول لها وهو قد ذكر هنا أحكام المعمول من إضافته أو عـــدم

الإضافة ومن تقديمه أو عدم التقديم ، وأما الظروف والمجرورات المنقولة فلها أحكام خاصة غير ذلك كله سيذكرها في موضعها.

وقد ذكر هنا أربعة أحكام لهذه الأسماء :

— معاملتها كالفعل في التعدي واللزوم .

— امتناع إضافتها إلى معمولها .

— وجوب تأخير معمولها .

— امتناع نصب الفعل في جوابها .

أما الأول وهو معاملتها كالفعل في التعدي واللزوم فمعناه أن كل اسم من أسماء الافعال ناب عن فعل معين يجب أن يعطى حكم هذا الفعل في التعدي واللزوم ، فإن كان الفعل لازما كان اسم الفعل كذلك من باب أولى وإن كان الفعل متعديا كان اسم الفعل متعديا أيضاً ، وإن كان لاسم الفعل معنى فعلين لازم ومتعد أعطى حكم الأول في اللزوم وحكم الثاني في التعدي .

— فصه ومه لازمان لأنهما بمعنى فعلين لازمين وهما اسكت واكفف ومثلها نزال بمعنى انزل ، وهيت بمعنى أسرع ، ودع بمعنى انتعش .

— ويله ورويد يتعديان لأنهما بمعنى فعلين متعديين الأول بمعنى دع تقول بله زيدا أي دعه والثاني بمعنى أمهل تقول رويد زيدا أي أمهله ومثلها حذار وتراك بمعنى احذر واترك ، تقول حذار الشر وتراك المعصية .

— وهلم وحيهل يأتيان مرة لازمين أو يحتاجان إلى حرف جر في في تعديها إلى المفعول ومرة يتعديان بلا شيء وذلك بحسب الفعل الذي هما بمعناه .

فإن كانت هلم بمعنى أقبل كانت لازمة تقول هلم يافتى أي أقبل وتقول

للجماعة هلم إلينا أى أقبلوا وفى القرآن (والقائلينَ لإخوانهم هَلُمَّ إلينَا)[١] وإن كانت بمعنى أحضر كانت متعدية بنفسها تقول هلم الثريد أى أحضره، وهلم الشهود أى أحضرهم، وفى القرآن (قُلْ هَلُمَّ شُهداءَكم الذين يَشهَدُونَ أنَّ الله حَرَّمَ هَذَا[٢]).

وكذلك الأمر فى حيهل تأتى لازمة بمعنى أقبل وأقبل لازمة أو تحتاج فى تعديها إلى حرف جر، وعلى حسب معناها يكون حرف الجر المعين فإن كانت بمعنى أقبل على كذا تعدت بعلى تقول: حيهل على الخير أو حيهل على الصلاة، وإن كانت بمعنى أسرع تعدت بالباء تقول: حيهل بالخير دائما أى أسرع به وفى الأثر عن ابن مسعود: إذَا ذُكِرَ الصَّالحونَ فَحَيَّهلاً بِعمرَ أى أسرعوا بذكر عمر وهو عمر بن الخطاب رضى الله عنه، وإن كانت بمعنى ائت تعدت بنفسها: حيهل الثريد أى ائت الثريد وأحضره.

ومثل ابن عصفور للفعل الذى يأتى مرة لازما ومرة متعديا بتراك تقول تراك بمعنى اترك وتقول تراك زيدا بمعنى اترك زيدا وأولى منه ما مثلنا به وهو هلم وحيهل.

الحكم الثانى: أن هذه الأسماء لا تضاف إلى معمولها أى أنها ليست كغيرها من الأسماء العاملة التى يجوز إضافتها إلى معمولها كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر، وعلته أن أسماء الأفعال فى أول وضعها تنزلت منزلة الأفعال وقامت مقامها وأدت معناها فلم تضف لقيامها فى أول وضعها مقام ما لا يضاف وهو الفعل، وعلى ذلك فلا تقول حذار الشر وتراك زيد ورويد عمر بالجر على الإضافة كما تفعل مع اسم الفاعل أو المصدر، وإنما يجب النصب ويجب العمل حتى وإن اتصلت بها الكاف فى مثل رويدك زيدا أو هاك عمرا فليست الكاف مجرورة بالإضافة وإنما هى

---

(١) سورة الأحزاب: ١٨ (٢) سورة الأنعام: ١٥٠.

كاف الخطاب فهى حرف مثل الكاف فى ذلك والكاف فى مثل (أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ[١]) وزيدا وعمرا فى المثالين هما المفعول به المنصوب باسم الفعل .

وإذا جاء المعمول مع بعض أسماء الأفعال مجرورا بأن قلت بله زيد كما روى قول الشاعر :

تَذَرُ الجماجِمَ ضاحِيًا هاماتِها   بَلهَ الأَكُفِّ كأنَّها لم تُخلَقِ[٢]

خرجت الكلمة عن أن تكون اسم فعل وصارت مصدرا نائبا عن الفعل وأصبح إعرابه مثل إعراب (فَضَرْبَ الرِّقَابِ)[٣] أى مفعولا مطلقا ناب عن فعله وهو اضرب فى الآية ودع فى المثال ، والاسم بعدهما مضاف إليه .

قال ابن عصفور[٤] ، إن قال قائل : هلا لم تجز إضافة ضرب إلى ما بعده لأنه قائم مقام الفعل ؟

فالجواب أن ذلك إنما ساغ ولم يسغ فى نزال لأن ضربا مصدر فى الأصل وليس باسم فعل فصحت إضافته لذلك لأنه لم يجعل اسم فعل إلا من استقرار الإضافة فيه وليس كذلك نزال لأنه وضع فى أول أحواله على أن يكون اسم فعل .

---

(١) سورة الإسراء : ٦٢ .

(٢) سبق الحديث عنه والاستشهاد به قريبا (١٣٤) وشاهده هنا خروج الكلمة عن أن تكون اسم فعل لكون معمولها جاء مجرورا وصارت مصدرا نائبا عن الفعل .   (٣) سورة محمد : ٤

(٤) مثل المقرب لابن عصفور ورقة ٣٢ (مخطوط وحقق رسالة ماجستير بجامعة الأزهر وماجستر ودكتوراه بالسعودية) .

الحكم الثالث : أن هذه الأشياء لا يتقدم معمولها عليها وإذا كان ذلك جائزا فى غير اسم الفعل فإنه لايجوز فى الفعل تقول حذار الشر وتراك المعصية وهلم الشهود وهاك الكتاب وحيهل على الخير ولا تقول الشر حذار والمعصية تراك والشهود هلم والكتاب هاك، وعلى الخير حيهل وعلة ذلك ضعفها الذى جاء من أمرين:

— أن بنيتها وهى حروفها ليست بنية الفعل فى شيء كل ما هنالك أنها أدت معناه وقامت مقامه فصارت كالحرف الذى ناب عن الفعل (ليت ولعل) فى تأدية معناه ومنع التصرف فى معموله .

— جمودها وعدم تصرفها : فأسماء الأفعال التى وضعت للأمر لا يأتى منها الماضى ولا المضارع ولا اسم الفاعل ولا المفعول ولا غـــير ذلك. وكذلك أيضاً التى وضعت للخبر فهى لازمة لما وضعت له فقط دون تصرف أو إتيان لما سواه.

الحكم الرابع : أن الفعل المضارع إذا وقع بعد فاء السببية جوابا لهذه الأسماء الدالة على الطلب لايكون منصوبا بل يبقى مرفوعا كحاله بخلاف ما إذا وقع المضارع المقترن بالفاء المذكورة جوابا لفعل صريح دال على الطلب فإنه يأتى منصوبا وذلك كقوله تعـــالى (رَبَّنا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ واشْدُدْ عَلَى قلوبِهِمْ فلا يُؤْمِنوا[1]) وقوله (ولا تطغوا فيهِ فيَحِلَّ عليكمْ غضَبِي[2]) وعلى ذلك إذا قلت : هلم فتسمع الدرس ، وصه فتستفيد . ونزال فنكرمك كان المضارع مرفوعا هذا هو رأى الجمهور وعلته أن النصب إنما هو بإضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم واسم الفعل لا يدل على مصدر لأنه غير مشتق .

---

(١) سورة يونس : ٨٨ .
(٢) سورة طه : ٨١

وذهب الكسائى إلى أنه يجوز نصب المضارع فى جواب هذه الأسماء كانت من لفظ الفعل أم لا تقول : نزال فنكرمك وصه فنحدثك بالنصب وجعل ابن عصفور اسم الفعل فى هذا الموضوع على نوعين[١] .

— نوع ليس فيه من الفعل إلا معناه مثل صه ومه ، وهذا لا ينصب المضارع المقرون بالفاء فى جوابه .

— نوع فيه من الفعل معناه وحروفه مثل نزال وحذار وهذا ينصب المضارع المقرون بالفاء فى جوابه تقول نزال فنكرمك وحذار الشر فتسلم بنصب المضارع فى جوابه .

وعلل ابن عصفور النصب قائلا[٢] : إنما جاز النصب بعد الفاء إذا كان اسم الفعل من لفظ الفعل لأن له دلالة على المصدر فتكون أن المضمرة بعد الفاء مع الفعل الذى نصبته معطوفة على المصدر الذى دل عليه اسم الفعل بلفظه وإذا لم يكن اسم الفعل من لفظ الفعل لم تكن فيه دلالة على المصدر فلم يجز النصب لذلك ، تقول : صه فنكرمك (بالرفع) ولا يجوز فنكرمك (بالنصب) انتهى .

هذا حكم نصب المضارع بعد فاء السببية المسبوقة بالطلب غير المحض وهو اسم الفعل وفيه كما ذكرنا آراء ثلاثة .

— أما جزمه إذا سقطت الفاء فلا يشترط فيه الطلب المحض بل يجزم المضارع إذا سقطت الفاء فى جواب الطلب سواء كان الطلب محضا أى بالفعل الصريح أو غير محض وهو اسم الفعل المذكور .

---

(١) انظر بتلخيص هذه الآراء الثلاثة فى حاشية الصبان : ٣/٣١٢ ، وشرح التصريح على التوضيح : ٢/٢٤٣ .

(٢) مثل المقرب ورقة : ٣٢

ـ فمثال الأول أن تقول احذر الشر تسلم وانزال عندنا نكرمك (بالجزم) ومنه قوله تعالى (قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ)[1]. ومثال الثانى أن تقول : حذار الشر تسلم ونزال عندنا نكرمك (بالجزم أيضاً) ولا خلاف فيه ، وفى ذلك يقول ابن مالك من ألفيته :

وَالأَمْرُ إِنْ كَانَ بِغَيْرِ افْعَلْ فَلاَ
تَنْصِبْ جَوَابَهُ وَجَزْمَهُ اقْبَلاَ

---

(١) سورة الأنعام آية رقم : ١٥١

سرد بعض أسماء الأفعال فى الخبر ومعناها

(ص) قال ابن عصفور :

(وقدْ يجعلونَ للأفعال أسماءً فى الخبرَ إلاّ أنَّ ذلكَ قليلٌ ومنه أفٍّ منونةً وغيرَ منونةٍ أىْ أتضجّرُ ، وأوَّهْ أىْ أتوجّعُ ، وشتانِ بكسرِ النونِ وفتحِها بمعنى تباعدَ ومِنْ ذلكَ قولُهُ :

شتَّانَ مَا يوْمِى علَى كورِهَا وَيَوْمُ حيَّانَ أخِى جابِرِ

كأنه قالَ تباعدَ يومِى ويومُ حيَّانَ أىْ تباعدَ مَا بينهُمَا ، وهيهاتَ بفتحِ التاءِ وكسرِهَا وضمِّهَا منونةً وغيرَ منونةٍ بمعنَى ومنْهَا قولُهُ :

فهيْهَاتَ هيهاتَ العقيقُ وأهلُهُ
وهيهاتَ خلٌّ بالعقيقِ نواصِلُهْ

وسرْعَانَ أىْ : سرُعَ ووشكانَ أىْ وشكَ ومنْ كلامِهِمْ : سرْعَانَ ذِى إهالةً ، وليسَ شىْءٌ مِنْهَا ينصبُ المفعُولَ لأنَّهَا لمْ توضعْ موْضعَ أفعَالٍ متعدِّيةٍ) .

(ش) لما إنتهى ابن عصفور من ذكر القسم الأول من أسماء الأفعال وهو الذى يدل على الطلب وعقب ذلك ببيان أحكامه أخذ يتكلم عن القسم الثانى وهو الدال على الخبر ، وكان قد بين أن أكثر أسماء الأفعال إنما تكون للأمر وهو هنا يبين أن الذى يدل على الخبر منها قليل ثم ذكر منها ستة فقط : اثنان بمعنى المضارع وأربعة بمعنى الماضى ، وقد نضيف على ما ذكره أشياء ، ولا يعد ذلك سهوا منه أو نسيانا لأنه صدر ما ذكره بقوله : ومنه فهو يشير إلى أن ما سيذكره ليس حصراً وإنما

هى أمثلة يشرح عليها ليحتذى بها ، كما أنه حكم أن أسماء الأفعال كلها موقوفة على السماع ، وحصر السماع أمر عسير .

أما ما ذكره بمعنى المضارع فهى أف بمعنى أتضجر وأوه بمعنى أتوجع :

ـ أما أفٍّ : بضم الهمزة وتشديد الفاء مكسورة منونة فهو اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر وفاعله ضمير مستتر تقديره أنا ، وقد ورد ذكر هذا الاسم فى القرآن الكريم أكثر من مرة قال تعالى فى معرض البر بالوالدين والعقوق بهما (إما يبلغنَّ عندكَ الكبرَ أحدُهما أو كلاهمَا فلا تقلْ لهما أف)[1] وقال (والذى قالَ لوالديهِ أفٍّ لكمَا)[2] والمعنى فيهما أتضجر وقال على لسان سيدنا إبراهيم ينعى على قومه عبادة الأصنام (أفٍ لكم ولِما تعبدونَ منْ دون اللهِ)[3] .

ويجوز فى فاء أف المشددة كسرها وضمها وفتحها وهما فى الحالات الثلاث إما منونة فتكون نكرة أو غير منونة فتكون معرفة فهذه ست لغات .

أما كسرها فللتخلص من التقاء الساكنين ، وأما ضمها فللإتباع ، وأما فتحها فللتخفيف .

وجاء فيها سكون الفاء مع ضم الهمزة وفتحها وكسرها فهذه ثلاث لغات أخرى فيكون ما ذكر حتى الآن تسع لغات ، ويبقى لك فيها إحدى وثلاثون لغة أخرى ضربنا واضرب عنها صفحا حتى لا تنسى الأربعين كلها .

---

(١) سورة الإسراء : ٢٣ .
(٢) سورة الأحقاف : ١٧ .
(٣) سورة الأنبياء : ٦٧ .

وقد جاء من مادة أف أفعال وأسماء صريحة بمعناها فقيل تأفف يتأفف تأففا وليس ذلك من حديثنا .

ـ وأما أوهْ : بفتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وسكون الهاء فهى اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع ، وقد ورد هذا الاسم فى أشعار العرب ، من ذلك قول الشاعر متوجعا :

١٤٧ — فأوّهْ لذكراها إذا ما ذكرتها
وَمِنْ بعدِ أرضٍ بيننا وسماءِ[1]

واحفظ منها ثلاث لغات : ما ذكرتها لك . والثانية تشديد الواو مكسورة مع فتح الهمزة وسكون الهاء ، والثالثة فتح الهمزة وتشديد الواو مفتوحة وكسر الهاء واضرب بالسبعة الباقية صفحا حتى لا تنسى العشرة كلها .

وقد جاء من مادة أوه أفعال وأسماء صريحة بمعناها فقيل تأوه يتأوه تأوها ومنه قول الشاعر :

١٤٨ — إذا ما قمتُ أرحلها بليلٍ
تأوهُ آهةَ الرجلِ الحزينِ[2]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل لقائل مجهول ، وهو شاهد على مجىء أوه اسم فعل مضارع بمعنى أتوجع ، ووزن أوه فعل بتشديد العين، والهاء لام الكلمة ، وروى بحذف الهاء فتكون الواو المشددة هى عين الكلمة ولامها والبيت فى معجم الشواهد ص٢٤

(٢) البيت من بحر الوافر ، وهو للمثقب العبدى من قصيدة له نونية مشهورة ، وشاهده قوله : تأوه فهو فعل مضارع حذفت تاؤه الأولى، وآهة مفعول مطلق ، وأرحلها ماضيه أرحل ، يقال أرحل الإبل: راضها حتى تصير رواحل ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠٩

لكن ذلك لا يعنينا .

وقد جاءت ثلاثة ألفاظ أخرى مشهورة بمعنى المضارع وكلها بمعنى واحد فهو من التعجب السماعي وهذه الألفاظ هي :

— واها : وهي اسم فعل مضارع بمعنى أعجب وقد جاء ذكرها في قول الشاعر :

١٤٩ — واهًا لسلمى ثمَّ واها واهًا
هي المنى لو أننا نلناها[1]

— وا : وهي كسابقتها أيضاً وقد جاء ذكرها في قول الآخر :

١٥٠ — وا بِأبي أنتَ وفوكِ الأشنبُ
كأنما ذُرّ عليه الزَّرنبُ[2]

فوا بمعنى أعجب وبأبي جار ومجرور خبر مقدم وأنت مبتدأ مؤخر والمعنى أعجب أنت مفداة بأبي .

— وي : وهي أيضاً مثل واها ووا في المعنى ، وقد جاء ذكرها في القرآن الكريم قال تعالى (ويْ كأنهُ لا يفلحُ الكافرونَ)[3] والمعنى أعجب لعدم فلاح الكافرين .

---

(١) البيتان من الرجز المشطور وقائلهما أبو النجم العجلي ، وشاهده قوله واها لسلمى، فواها اسم فعل مضارع بمعنى أعجب ، وواها الثانية والثالثة تأكيد للأولى ، ومراجع البيتين في معجم الشواهد ص ٥٥٦

(٢) البيتان من الرجز المشطور وهما في الغزل لقائل مجهول يمدح صاحبته بحسن وجمال فيها ، وشاهده قوله وا بأبي حيث جاءت وا بمعنى أعجب ، والأشنب : من الشنب وهو حدة الأسنان والزرنب : نبات طيب الرائحة وذر عليه : أي نثر عليه وفرق ومراجع البيتين في معجم الشواهد ص ٤٤٤ .

(٣) سورة القصص : ١٢ .

وقد تلحقها كاف الخطاب فيقال ويك قال عنترة :

١٥١ ـ ولقد شفا نفسي وأبرأ سقمها
قيلُ الفوارسِ ويكَ عنترَ أقدمِ (١)

وخرجوا عليه الآية السابقة على أن الكاف متصلة بوى وأصله ويك أنه لا يفلح الكافرون والمعنى أعجب لأنه لا يفلح الكافرون .

وزادوا أيضاً لفظ كخْ بضم الكاف وسكون الخاء أو تشديدها وهى اسم فعل مضارع بمعنى أتكره ، ويستعمله الناس الآن والأمهات لصغارهن ولم أذكر ذلك إلا لأنه روى فى حديث لرسول الله ﷺ مع سبطه الحسن :

روى أن الحسن رضى الله تعالى عنه أخذ تمرة من تمر الصدقة فجعلها فى فيه فقال رسول الله ﷺ كخ كخ حتى ألقاها من فيه(٢) .

وزادوا أيضا بجلْ وقطْ وقدْ أسماء أفعال بمعنى المضارع وهو أكتفى ولا تقتصر على هذا الاستعمال بل لها استعمالات أخرى فـ(بجل) بمعنى نعم وقد وقط بمعنى حسب ، كما أنهما ذكرا بمعنى الأمر قبل وهو اكتف .

وأما الأربعة التى ذكرها ابن عصفور بمعنى الفعل الماضى فهى :

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة عنترة بن شداد العبسى يتحدث عن شجاعته (ديوانه ص ٣٠) والسقم : المرض ، والقيل والقول بمعنى ، وشاهده قوله ويك عنتر أقدم حيث جاءت وى وفيها حرف خطاب وهى بالخطاب أو بغيره بمعنى أعجب . والبيت فى معجم الشواهد ص٣٧٤

(٢) الحديث فى صحيح البخارى فى كتاب الزكاة : ١٢٨/٢ وفى صحيح مسلم : ٧٥١/٢ فى كتاب الزكاة ، باب تحريم الزكاة على رسول الله ﷺ وعلى آله .

شتان بمعنى تباعد وهيهات بمعنى بعد وسرعان بمعنى سرع ، ووشكان بمعنى وشك ، وإليك حديث كل واحدة منها على أن نختم الك الباب ببعض ألفاظ أخرى كما فعلنا مع التى بمعنى المضارع .

— شَتّانِ : أما شتان بكسر النون وفتحها فهى اسم فعل ماض بمعنى تباعد أو افترق ويكون ذلك فى المعانى والأحوال كالعلم والجهل والكرم والبخل والصحة والسقم لا فى الأماكن والمجالس فلا يقال شتان الخصمان عن مجلس الحكم ، ولما كان التباعد لا يكون إلا من اثنين كان فاعلها مثنى إما لفظاً ومعنى وإما معنى فقط .

ولشتانِ فى الاستعمال مع فاعلها ثلاثة وجوه :

— أن تأتى بهامثنى معطوفا تقول شتان زيد وعمرو أى تباعد مابينهما ومنه قول الشاعر يفرق بين حرقة البعد وكيد اللوام وبين لقاء محبيه :

١٥٢ — شتانِ هَذا والعِناقُ والنومْ
والمشرَبُ الباردُ فِى ظِل الدومْ[1]

بسكون ميم الروى

(١) البيتان من الرجز المشطور قال بذلك أصحاب معاجم الشواهد وهو خطأ ولكنهما من بحر السريع ، والشاعر يفرق بين التعب والمشقة وبين الراحة والعناق والمشرب البارد فى ظل هذا الشجر المسمى بالدوم ، وقائل هذا الشعر هو لقيط بن زراة ويكنى أبانهشل وهو أخو صاحب بن زراة الذى يضرب بقوسه المثل ، وشاهده استعمال شتان بمعنى افترق ومجىء فاعلها مثنى (أو جمعاً) معطوفا بعضه على بعض ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٢٨

أن تأتى بما زائدة بين شتان وفاعلها تقول شتان مازيد وعمرو أى تباعد مابينهما ومنه قول الأعشى يصف ويفرق بين يومين ، يوم سفر ونصب على الراحلة ويوم لهو ولعب مع نديمه حيان بن عميرة يقول :

١٥٣ — شتانَ مايومى علىَ كورِها
ويومُ حَيانَ أخى جابِرِ[1]

فشتان اسم فعل ماض بمعنى تباعد وما زائدة ويومى فاعل وكذا ماعطف عليه من يوم الثانى وحيان مضاف إليه مجرور بالفتحة وأخى بدل منه مجرور بالياء وجابر مضاف إليه .

— أن تأتى بما وبعدها بين وبعدهما المثنى المذكور تقول : شتان مابين زيد وعمرو حينئذ تكون ما موصولة والظرف بعدها صلة ومنه قول الشاعر وهو ربيعة بن ثابت الرقى[2].

١٥٤ — لشتانِ مابينَ اليزيدَينِ فى النَّدى
يَزيدُ سُليم والأغرُّ ابنُ حَاتِمِ[3]

---

(١) البيت من بحر السريع من قصيدة طويلة للأعشى يهجو علقمة ابن علاثة ويمدح عامر بن الطفيل فى المفاخرة التى جرت بينهما (ديوانه ص ١٧٧ — ١٨٥) وحيان وجابر ابنا عميرة من بنى حنيفة وكان حيان نديماً للأعشى فهو يفرق بين سفره وتعبه وركوبه على رحل ناقته وهو الكور وبين منادمته لحيان ، وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٢

(٢) نسب إلى الرقة على شاطىء الفرات شاعر مكثر مجيد مدح بعض الخلفاء العباسيين توفى سنة ١٩٨ هـ (الأعلام ٤٠/٣)

(٣) البيت من بحر الطويل لربيعة بن ثابت الرقى من قصيدة يمدح بها

وشتان بكسر النون وفتحها كما ذكر في المتن قال ابن عصفور[1] :

وكان ساكناً في الأصل إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين وكانت الحركة فتحه إتباعا لما قبلها وطلبا للخفة ولأنه واقع موقع الماضي والماضي مبنى على الفتح ، وقال ابن عصفور : إنه اسم فعل ماض بمعنى تباعد ، ثم قال : وزعم الزجاج أنه مصدر واقع موقع الفعل جاء على فعلان مخالف إخوانه فبنى لذلك قال :

فإن قيل : لنا فعلان في المصادر قالوا لوى يلوى ليانا وشنأته شنآنا وأنت لو وضعت ليانا وشنآنا موضع الفعل لبقيا على إعرابهما ولم يبنيا .

فالجواب : أنهما مصدران قد استعملا بعد فعلهما وتمكنا فإن وقع موقع فعلهما بقيا على إعرابهما وليس كذلك شتان لأنك لا تقول شت يشت شتان إنما استعمل في أول أحواله موضوعا موضع الفعل المبنى فبنى لذلك ، ثم قال ابن عصفور :

والأولى عندى أن يكون اسم فعل غير مصدر لأن هذا البناء في المصادر لم يجيء منه إلا ليان وشنآن وأسماء الأفعال أوسع في كلام العرب وأكثر مما جاء من المصادر على فعلان[2]

= يزيد بن حاتم المهلبي ويهجو يزيد بن أسيد السلمي وكان الأول قد عزل عن ولاية مصر وولى مكانه الثاني وفيها يقول :

فهم الفتى الأزدى إتلاف ماله   وهم الفتى القيسى جمع الدراهم

والشاهد في البيت واضح وهو في معجم الشواهد ص ٣٦٣

(١) هذا النقل من شرح التسهيل لناظر الجيش وليس في كتب ابن عصفور التي في أيدينا .

(٢) المرجع السابق .

وقال أبو حيان : ذهب الأصمعي إلى أن شتان مثنى وهو بمنزلة سيان زيد وعمرو يعني في كونه يقتضي مثنى حقيقة أو بالعطف نحو شتان الزيدان أو شتان زيد وعمرو . فشتان خبر مقدم وما بعده مبتدأ ولا يكون بعده مفرد لئلا يخبر بمثنى عن مفرد .

وقد رد على الأصمعي بأن شتان لو كان مثنى ما فتحت نونه وبأنه لو كان ما بعده مبتدأ لجاز فيه التقديم فكنت تقول: زيد وعمرو شتان والعرب لم تقل هذا .

— هيهاتَ : وأما هيهات فهي اسم فعل ماض بمعنى بعد تقول هيهات تلاقي الأحباب وهيهات الوطن الذي هم فيه وقد جاءت هذه اللفظة في كتاب الله العزيز كما جاءت في أشعار العرب قال تعالى على لسان الكفار الجاحدين للبعث ، المنكرين ما في الآخرة من نعيم وغيره (هيهاتَ هيهاتَ لِما توعدونَ إن هيَ إلا حياتُنا الدنيا نموتُ ونحيا وما نحنُ بمبعوثينَ)[1].

وسيأتي إعراب الآية بالتفصيل ومثل الآية قول الشاعر وهو جرير :

١٥٥ — فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومنْ بهِ
وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ[2]

وتاء هيهات جاء فيها الفتح وهو لغة أهل الحجاز ، والكسر وهو لغة

(١) سورة المؤمنون : ٣٦ ، ٣٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لجرير في الغزل وشكوى بعد الأحباب ، والعقيق اسم مكان : وشاهده مجيء هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد والعقيق فاعله وهيهات الثانية تأكيد للأولى وجملة نواصله حال أو صفة والبيت في معجم الشواهد ص ٢٨٦ .

تميم وأسد ، والضم وهو لغة لبعضهم وقرىء بهن في الآية الكريمة لكن قراءة الجمهور بالفتح .

وذكر ابن عصفور أن في هيهات سبع عشرة لغة : هيهات ، هيهاتاً بالفتح منونا وغير منون ومنه قول الشاعر :

١٥٦ — أتذكر أياماً مضين سوالفاً
فهيهات هيهاتاً إليك رجوعها[١]

وهيهات هيهات بالكسر منونا وغير منون قرأ أبو جعفر : (هيهاتِ هيهاتِ لما توعدون)[٢] بالكسر دون تنوين وقرأ عيسى بن عمر هيهاتٍ هيهاتٍ بالكسر والتنوين .

وهيهاتُ هيهاتٌ بالضم منونا وغير منون وقرأ أبو حيوة (هيهاتٌ هيهاتٌ) بالضم مع التوين . أما قراءة عيسى الهمداني (هيهاتْ هيهاتْ) بسكون التاء فعلى نية الوقف[٣] .

واستمر ابن عصفور يسرد بقية اللغات التي ذكر منها أيهات أي بإبدال الهاء همزة مع فتح التاء أو كسرها وكل منهما مع التنوين وعدمه .

وأعجب من ذلك أنه استمر يبحث عن أصلها ويقلبه وهو مادة (هيها) ، وعلى ذلك فهيهات ، جمع مؤنث سالم فهو مصدر مجموع والضم

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو في الندم على أيام مضت لن تعود وهو للأحوص في بعض مراجعه وشاهده استعمال هيهات بمعنى بعد، مرة منونا ومرة غير منون ، ومراجع البيت في معجم الشواهد ص٢٢٤ .

(٢) سورة المؤمنون : ٣٦ .

(٣) انظر هذه القراءات وغيرها في البحر المحيط ج٧ ص٥٦١.

أو الكسر دليل على ذلك ، قال أبو حيان : والذى نختاره أن الضم فى هيهات والكسر ليس لأجل أنه جمع بل يعتقد أن ذلك وغيره من الأوجه المذكورة فيها إنما هو من بلاغتهم واتساعهم فى اللفظ الواحد كما تلاعبوا فى لفظ أف وغيره وأنها على كل حال اسم فعل فى الخبر بمعنى بعد .

وأما إعراب قوله تعالى (هيهاتَ هيهاتَ لِما توعدُونَ) فللنحاة فيها عدة أعاريب :

الأول : أن هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد وهيهات الثانية تأكيد له واللام زائدة وما موصولة هى الفاعل وصلته جملة توعدون .

الثانى : أن هيهات اسم فعل ماض بمعنى بعد وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على التصديق أو الإخراج المفهومين من الآيات السابقة .

الثالث : أن هيهات اسم مبتدأ بمعنى البعد سواء كانت مفردا أو جمعا وسواء كانت معربة أو مبنية والخبر هو الجار والمجرور بعده .

وأما هيهات الثانية فمنع ابن عصفور أن تكون تأكيداً للأولى بحجة أن أسماء الأفعال إنما أتى بها للاختصار فلا تكرر تأكيدا وإنما هو اسم فعل آخر أضمر فيه فاعل دل عليه الأول ثم تكون الجملة الثانية تأكيداً للجملة الأولى .

والحق أن ذلك جائز لكن أولى منه أن تجعل الكلمة الثانية فى الآية أو فى البيت تأكيداً للأولى وهى مفرد ، وإذا كانت الحروف تؤكد وقد أتى بها للاختصار فالأولى أن تؤكد الأسماء أيا كان نوعها .

— سُرعانَ : وأما سرعان فهو اسم فعل بمعنى سرع وفيه ثلاث لغات ضم السين وفتحها وكسرها مع سكون الراء فى كل قال ابن عصفور :

---

(١) سورة المؤمنون : ٣٦ .

وتستخدم خبرا محضا وخبرا فيه معنى التعجب حكى الجوهرى من كلامهم : لسرعانَ ما صنعت كذا أى ما أسرع ماصنعت كذا(١).

وقالوا : سرعانَ ذي إهالةً (الإهالة : الشحم والزيت وكل مايؤتدم) وهو مثـــل(٢) وأصله أن بعض حمقى العرب يقال إنه اشترى شاة فسال لعابها هزالا فتوهمه شحمامذابا فقال لبعض أهله : خذ من شاتنا إهالتها فنظر إلى مخاطها فقال : سرعان ذى إهالة أى سرعت ذى (هذه) إهالة فذى فاعل سرعان وإهالة منصوب عـــلى التمييز وهو محول عن الفاعل والتقدير سرعان إهالة ذى .

— وشكان : وأما وشكان فهو اسم فعل ماضى بمعنى سرع أيضا وفيه ثلاث لغات ضم الواو وفتحها وكسرها مع سكون الشين فى كل ، قالوا : وتستعمل وشكان موضع المصدر فيقال عجبت من وشكان ذلك الأمر أى من سرعته ، هذه هى الأربعة التى ذكرها ابن عصفور وأما الذى لم يذكره فنه :

— بطآن (بضم الباء وفتحها): اسم فعل ماضى بمعنى بطؤ فهى نقيض سرعان ووشكان قال الجوهرى فى الصحاح(٣) : البطؤ نقيض السرعة يقال منه بطؤ مجيئك فأت بطىء ولا تقل أبطأت ، وقد استبطأتك ، ويقال ما أبطأك وما بطؤبك بمعنى ، وتباطأ الرجل فى سيره وبطآن ذا خروجا أى بطؤ ذا خروجا ، فجعلت الفتحة التى فى بطؤ على نون بطآن

---

(١) نقل مسند إلى ابن عصفور من شرح التسهيل لناظر الجيش ج٤ (باب أسماء الأفعال)

(٢) أنظر الأمثال للميدانى : ٣٣٦/١ تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد (مطبعة دار الفكر) ويضرب لمن يخبر بكينونة الشىء قبل وقته

(٣) ج١ ص ٩٦ دار الحضارة العربية بيروت (نديم مرعشلى)

حين أنيب عنه ليؤدي معناه ويكون علماً له ، ونقلت ضمة الطاء إلى الباء وإنما صح فيه النقل لأن معناه التعجب أي ما أبطأه .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله : وَليسَ شيءٌ منها يَنصبُ المفعول لأنهَا لم توضعْ مَوْضَعَ أفعَالٍ متعدِّيَةٍ .

ومعناه أن أسماء الأفعال التي جعلت للخبر ماضيا أو حاضرا لا تنصب مفعولا به لأنها لازمه ، وقد نابت عن أفعال لازمة أيضا فكما أن ما نابت عنه لا ينصب المفعول فكذلك تكون هي من باب أولى .

الباب السابع

باب الإغراءِ

بابُ الإغراءِ

(أسماء الأفعال من الظروف والمجرورات)

(ص) قال ابن عصفور :

(وأعنى بذلك وضعَ الظروفِ والمجرُوراتِ موضِع أسماءِ الأفعالِ هوَ موقوفٌ على السماعِ والذى سمِعَ منْ ذلكَ عليكَ وعندكَ ودونكَ وأمامكَ ومكانكَ ووراءكَ وإليكَ .

فأما عليكَ وعندكَ ودونكَ فوضعتْ موضعَ أفعالٍ متعدية فتعدتْ لذلكَ فتقول عليك زيدا وبزَيد ودُونك زيدا وعندك زيدا إذا أمرتهُ به وقد توضعُ أيضا عندكَ موضِع تخوفْ وتقدمْ فلا تتعدّى فتقولُ عندكَ إذَا خوفته من شىءٍ بين يديه أو أمرتهُ أن يتقدم وقدْ توضعُ أيضا على مَع مخفوضها موضِعَ فعلٍ متعدٍّ إلى مفعولينِ فتقولُ على زيدًا والمعنى أولِنى زيدا ولا يجوزُ ذلك فى غيرها .

وأما أمامَك فاستعملتْ تارة بمعنَى تخوفْ وتارة بمعنَى تبصر فتقولُ أمامَك إذا خوفته منْ شىء بين يديه أوْ بصرته شيئا وأما وراءكَ فوضعتْ موضِع افطن فتقول وراءكَ أى افطن لما خلفكَ ، وأما مكانك فوضعتْ موضِعَ قولكَ تأخرْ وأنتَ تحذرهُ شيئا خلفهُ وأمّا إليكَ فوضعتْ موضعَ تنح وتأخرْ فتقول إليكَ أى تنح وتأخرْ عنْ مكانكَ الذى أنت فيه ومنْ ذلكَ قوْلهُ :

إذا التيارُ ذُو العضَلاتِ قُلنَا إليْكَ إليكَ ضَاقَ بِها ذِراعا

أى تأخر والكافُ فى جميع ذلكَ مخفوضةٌ بحرفِ الجرِّ أو بإضافةِ الظرْفِ إليهَا) .

(ش) لما أنهى ابن عصفور حديثة عن النوع الأول من أسماء الأفعال وهى الأسماء التى وضعت للطلب أو الخبر من سردها وبيان معانيها وذكر أحكامها شرع يتحدث عن النوع الثانى وهى الظروف والمجرورات المنقولة والموضوعة موضع هذه الأسماء ، وذكر من هذا النوع سبع كلمات : منها خمس نقلت من الظروف وهى عندك ودونك ومكانك وأمامك ووراءك واثنتان من الجار والمجرور وهى عليك وإليك ، ثم أخذ يتحدث عن معنى كل كلمة من هذه الألفاظ وما نابت عنه من الأفعال ثم يحكم لها بالتعدى واللزوم تبعا للفعل الذى نابت عنه .

وها نحن نسردها واحدة بعد الأخرى مراعين فى ذلك ترتيب ابن عصفور لها فهو أولى وأضبط .

وقبل أن يسردها ابن عصفور ويبين معانيها ويذكر أحكامها صدرها بحكم عام يشملها وذلك قوله عن هذا الباب : وهَو مَوقوفٌ عَلى السّماعِ .

وما ذكره ابن عصفور هنا رأى من اثنين ، وقد ذكر الرأيين وما اختاره من ذلك فى كتبه الأخرى يقول[1] :

أعلم أن عليك ودونك وأمثالهما من الظروف والمجرورات المسمى بها فعل الأمر على جهة الإغراء فيها خلاف :

ذهب البصريون إلى أن ذلك موقوف على السماع يحفظ ولا يقاس عليـــه .

قالوا : والذى سمع من ذلك عليك ودونك وعندك ومكانك وإليك وحكى الجوهرى الإغراء بلديك وأنشد :

---

(١) نقل من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع — مخطوط).

١٥٧ — فدعْ عنكَ الصِّبَا ولديكَ همًّا

تَوقّشَ في فؤادكَ واحتيالا[1]

وحكى بعض أهل اللغة الإغراء بـكذاك وأنشد :

١٥٨ — يقلنْ وقدْ تلاحقتِ المطايا

كذاكَ القولَ إنَّ عليكَ عينًا[2]

وذهب الكسائى إلى أن ذلك جائز فى كل حرف وجار إلا أن يكون على حرف واحد فإن ذلك لا يجوز فيه نحو اللام والباء والكاف .

وحكى الفراء أن الكسائى سمع : كما أنت زيدا ، وحكى الكسائى الإغراء بـ(بين) وذكر أنه سمع من كلامهم: بَيْنَكما البعيرَ فخذاهُ .

---

(١) البيت من بحر الوافر ، وهو لذى الرمة من لاميته الطويلة فى مدح بلال بن أبى بردة (ديوانه ص٥١٦) والهم أول العزيمة ، وتوقش : تحرك ، وشاهده فى قوله : ولديك هما حيث جاءت لديك اسم فعل أمر بمعنى خذ وهو متعد مثل معنا . وهما مفعوله المنصوب واحتيالا معطوف عليه ، والمعنى دع عنك الصبا واصرف همتك واحتيالك إلى الممدوح والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو لجرير من قصيدة يهجو بها الفرزدق والبعيث بدأها بالغزل وبيت الشاهد على لسان النسوة وبعده (ديوان جرير جـ١ ص ٣٥٣ دار المعارف) .

إذا ما قلت حان لنا التقاضى

يخلن بعاجل ووعـــدن دينا

وشاهده الإغراء بكذاك سماعا فى قوله كذاك القول ومعناه كف القول أو امسك القول والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٣

قال ابن عصفور[1] : وليس عندى فى ذلك دليل على الإغراء يبين لاحتمال أن يكون البعير منصوبا بفعل مضمر فتكون المسألة من باب الاشتغال بمنزلة قولك يوم الجمعة زيدا فاضربه إنتهى .

ووجه إجازة الكوفيين ذلك فى كل ظرف ومجرور ماعدا ما استثنى: كون الظروف والمجرورات فى باب الإغراء معمولات لأفعال مضمرة حذفت للدلالة عليها قالوا وإضمار أفعال الأمر لدلالة الأحوال عليها جائز بقياس .

ووجه قصر البصريين ذلك على السماع كون الأفعال لما حذفت عوض عنها الظروف والمجرورات وأعطيت حكمها فعملت فيما كان الفعل المضمر عاملا فيه وتحملت ضمائر الفاعلين كما كان يتحمله الفعل المضمر ، وتعويض لفظ من لفظ وإعطاؤه حكمه لا يجوز بقياس .

وأبطل ابن عصفور مذهب الكوفيين فقال عنه[2] : وهو فاسد لأن وضع الظروف موضع الفعل إخراج لها عن أصلها فلاينبغى أن يتجاوز بها ما يسمع .

وأيضا فإن هـــذه الظروف التى وضعت موضع الفعل ليس فيها من التراخى ما فى غيرها من الظروف نحو قدامك وخلفك وقبلك،فما فى هذه الظروف من التراخى يمنع وضعها موضع الفعل ألا ترى أنك لو قلت قدامك زيدا بمعنى خذه من قدامك لأمكن أن يكون بينك وبينه مسافة لا يمكن معها أخذه ولذلك لايجوز إغراء غائب ، لايجوز «عليه زيدا» لأنه لا دليل على الفعل المضمر ، إنتهى .

---

(1) شرح التسهيل لناظر الجيش(الجزء الرابع) وأما أصل ابن عصفور فمفقود .

(2) شرح الجمل لابن عصفور ٢/٢٨٧ .

وقد جعل ابن عصفور لهذا الباب عنوانا يبدو فى ظاهره غريبا وهو قوله: باب الإغراء ، وباب الإغراء عند النحاة يكون عقب باب التحذير أو يجعلان معا تحت باب واحد كما فعل ابن مالك على أن يكون التحذير تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجتنبه (الذئبَ الذئبَ) والإغراء تنبيه المخاطب على أمر محمود ليفعله (الصلاةَ الصلاةَ) وكلا المحذر منه والمغرى به منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره .

والحق أن وضع الظروف والمجرورات موضع أسماء الأفعال فيه من التحذير والإغراء معا ، فأنت تقول للمخاطب عندك أى تخوف، وأمامك أى تبصر ومكانك أى تأخر فهذا تحذير كما تقول له : عليك زيدا أى الزمه ، ودونك الغلام أى خذه فهذا إغراء ، وقد كان ذلك معهودا عند النحاة قبل تقسيم ابن مالك وتبويبه يقول ابن عصفور :

الإغراء لغة هو أن يقال : أغريته بكذا أى سهلته عليه ، وهو عند النحويين وضع الظروف والمجرورات موضع أفعال الأمر ومعاملتها معاملتها [1] .

والألفاظ التى ذكرها ابن عصفور هنا للإغراء سبعة وها نحن نسردها واحدة بعد الأخرى مراعين فى ذلك ترتيب ابن عصفور لها فهو أوفق وأضبط .

أولها : عليك : فى مثل قولك عليك الحضور كل يوم فعليك اسم فعل أمر بمعنى الزم وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت وكاف المخاطب ضمير مبنى على الفتح فى محل جر والحضور مفعول به منصوب لاسم فعل الأمر ، وكل يوم ظرف .

---

(١) شرح الجمل الكبير : ٢/ ٢٨٦ .

وعليك اسم فعل متعد إلا أنه تارة يتعدى بنفسه وتارة يحتاج إلى حرف جر وهو الباء تقول عليك زيدا إذا أمرته به أى الزمه كما تقول عليك بزيد أى أمسك به ، وقد ورد الاستعمالان فى الأساليب العربية فمن الأول قوله تعالى (يَاأيها الذينَ آمنُوا عليكم أنفسكمْ)[1] أى الزموها

وقوله (قل تعالوا أتل ماحرم ربكم)[1] ثم تقف وتبدأ قائلا (عليكمْ ألا تشركوا به شيئا)[2] فعليكم اسم فعل أمر بمعنى الزموا وفاعله ضمير مستتر وأنفسكم مفعوله وكذا ألا تشركوا وهو المصدر المؤول .

ومن الثانى قوله ﷺ فى حديثه الشريف فى اختيار المرأة الصالحة (عليكَ بذاتِ الدينِ)[3] ومنه قول الأخطل :

١٥٩ — فعليكَ بِالحجاجِ لاتعدلْ بهِ
أحداً إذا نزلتْ عليكَ أمورُ[4]

قال ابن عصفور[5] : وقد توضع أيضاً على مع مخفوضها موضع فعل متعد إلى معمولين فتقول على زيدا والمعنى أولنى زيدا ولايجوز ذلك فى

---

(١) سورة المائدة : ١٠٥ .

(١ ، ٢) سورة الأنعام : ١٥١ .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم حـ ٢ صـ ١٠٨٧ فى باب نكاح ذات الدين (كتاب الرضاع) ونصه: إن المرأة تنكح على دينها ومالها وجمالها فعليك بذات الدين تربت يداك .

(٤) البيت من بحر الكامل من قصيدة طويلة للأخطل يمدح بها الحجاج بن يوسف الثقفى (ديوانه صـ ١١٧ بيروت) وشاهده قوله: فعليك بالحجاج حيث عدى عليك بمعنى الزم بواسطة الباء وهو جائز ، والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

غيرها والتمثيل صحيح كل ماهنالك أن المتكلم لا يغرى وكذا الغائب وإنما الذى يغرى هو المخاطب.

وما قيل فى معنى وتفسير عليك زيدا أى الزمه وعليكم أنفسكم أى الزموها هو الصحيح المشهور.

ونقل ابن عصفور عن المازنى أن الأصل فيه خذ زيدا من عليك أى من فوقك فحذف حرف الجر ووصل فعل الأمر بنفسه ثم حذف فعل الأمر، وأقيم الظرف الذى هو عليك مقامه قال ابن عصفور[١] : وهذا باطل لما فيه من تكلف إضمار حرف جر من غير داعية إليه إذ يمكن أن يكون التقدير أمسك عليك زيدا كما قال الله تعـــالى (أمسكْ عليكَ زوجكَ)[٢] وكذلك الأمر فى قوله (عليكمْ أنفسكمْ)[٣] تقديره أمسكوا عليكم أنفسكم أى: امنعوها من أن تقع فى ضلال.

قال ناظر الجيش[٤] مبطلا كلا من الرأيين ، رأى ابن عصفور ورأى المازنى: إنه إذا جعل التقدير فى عليك زيدا أمسك عليك زيدا خرج عليك عن أن يكون اسم فعل ويكون انتصاب الاسم الواقع بعد عليك بذلك الفعل المقدر وعليك متعلق به لأنا إذا قدرنا أمسك مثلا خرج عليك عن أن تكون بمعنى الزم قطعا وبخروجها عن ذلك يخرج أن يكون فى هذا التركيب اسم فعل ، وكذا ما نسب إلى المازنى من أن أصل الكلام خذ زيدا من عليك أى من فوقك لا دليل عليه . قال : والحق أن عليك من

---

(١) المرجع السابق.

(٢) سورة الأحزاب : ٣٧ .

(٣) سورة المائدة : ١٠٥ .

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (شرح التسهيل له — مخطوط) .

عليك زيدا بمعنى الزم وهى الناصبة لزيد وذلك أن هذا الجار والمجرور الذى هو عليك وما أشبهه قد كان معمولا لشيء ثم نقل وسمى به الفعل ووجب قطع النظر عن الحالة التى كان عليها أولا.

ثانيها : عندكَ : فى مثل قولك عندك زيدا فعندك اسم فعل أمر بمعنى الزم وفاعله ضمير مستتر وجوبا والكاف مضاف إليه وزيدا مفعول به منصوب لاسم فعل الأمر.

وعندك اسم فعل يتعدى تارة ويلزم أخرى فإذا قلت عندك زيدا وعندك الأدب فهو اسم فعل بمعنى الزم وما بعده مفعوله فهو متعد ، وإذا قلت: عندك، لرجل قادم على خطر أو يقدم عليه الخطر فهو اسم فعل بمعنى تخوف أو تقدم فهو لازم . هذا قول ابن عصفور فى معنى عندك اللازم وتبعه أبو حيان، ونقدهما ناظر الجيش قائلا إن كون عندك بمعنى تخوف أو تقدم يحتاج إلى دليل كيف يكون معنى عندك تقدم ولاشك أن الأمر بالتقدم ينافى قوله عندك انتهى.

ولم ترد نصوص عربية فى ذلك حتى تحكم هـــذه النصوص بين المتخاصمين . وذكر ابن مالك أن عندك المتعدى بمعنى خذ[1] فإذا قلت عندك الكتاب فالمعنى خذه .

ثالثها : دونكَ : فى مثل قولك دونك العلم فدونك اسم فعل أمر بمعنى الزم وفاعله ضمير المخاطب والكاف مضاف اليه والعلم مفعول به.

ودونك على هذا اسم فعل متعد لأن فعله متعد وهو الزم ، وقال ابن مالك[2] : إن معنى دونك العلم أى خذ العلم ، وهو أرجح ، وعلى كل فهو على القولين اسم فعل متعد أيضا لأنه بمعنى فعل متعد.

---

(١) شرح الكافية الشافية : ١٣٩١/٣ .

(٢) شرح الكافية الشافية : ١٣٩٥/٣ .

وذكر ابن عصفور فى شرح الجمل أن دونك يأتى متعديا ولازما وقال : إن اللازم بمعنى تأخر[1].

ومن شواهد دونك المتعدى قول جرير :

١٦٠ — أعياشُ قد ذاقَ القيونُ مرارَتى
وأوقدتُ نارا فادْنُ دُونكَ فاصْطَلِ[2]

أى دونك النار فاصطل.

رابعها : أمامكَ : وهو بمعنى تخوف تقول : أمامك ، لمن تراه قادما على خطر وهو لا يراه ، كما يأتى أمامك بمعنى تبصر تقوله لمن تنصحه بالعلم ليتسلح به فى المستقبل ، وقال ابن مالك[3] : إن أمامك معناه تقدم وهو أرجح وعلى كل فهو فى الاستعمالات الثلاثة لازم لأنه بمعنى فعل لازم .

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٢/٢٨٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو من قصيدة لجرير يهجو فيها الفرزدق وآل الزبير ويخص عياشا (ديوان جرير حـ ٢ صـ ٩٤٥ دار المعارف) والقيون جمع قين وهو الحداد ، وبعد الشاهد :

سأذكر ما قال الحطيئة فيكم
وأحدث وسما فوق وسم المخبل

وشاهده مجىء دونك اسم فعل أمر بمعنى خـذ وهو متعد مثل خذ والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٣/١٣٩١ .

خامسها : وراءكَ : وهو بمعنى افطن لما خلفك تقوله لمن يأتيه خطر من خلفه وهو لا يراه فتقول له وراءك وهو اسم فعل أمر بمعنى افطن وفاعله ضمير مستتر وجوباً والكاف مضاف إليه . وقال ابن مالك[1] : إن وراءك معناه تأخر وعلى كل فهو فعل لازم لأنه فى الاستعمالين بمعنى فعل لازم .

سادسها : مكانكَ ومعناه تأخر تقوله لمن تريد أن توقفه لتحذره من خطر أمامه أو خلفه وقال ابن مالك[2] : إن مكانك بمعنى اثبت وهو فى المعنيين لازم أيضا .

سابعها : إليكَ : ومعناه تنح أو تأخر تقوله لقادم على خطر أو لمن تريد إبعاده عن مكان محظور وعلى كل فهو اسم فعل لازم لأنه بمعنى فعل لازم هذا قول البصريين ، وقال الكوفيون : هو بمعنى أمسك تقول : إليك زيدا أى أمسك زيدا فيكون متعديا لأنه بمعنى فعل متعد ، وقد اختلف تقديرهم لهذا البيت تبعاً لاختلاف مذهبهم ، يقول القطامى فى وصف ناقة قوية لا يستطيع ركوبها الرجل الغليظ القصير :

١٦١ — إذا التيازُ ذوُ العضلاتِ قلنَا
إليكَ إليكَ ضاقَ بِها ذراعا[3]

---

(١) المرجع السابق (الجزء والصفحة) .

(٢) المرجع السابق : ١٣٩٥/٣ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للقطامى ، والتياز الرجل القصير الغليظ والضمير فى بها يعود على ناقته وهو يصف شدتها وقوتها حين تنطلق تكون كالرجل القوى لا يستطيع أن يمسك بها أحد ، وشاهده =

قال البصريون : معناهُ تأخر تأخر ، وقال الكوفيون : معناه أمسك أمسك والأول لازم والثانى متعد[١] .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله : والكافُ في جميعِ ذلكَ مخفوضةٌ بحرْفِ الجر أو بإضافةِ الظرْفِ إليهَا .

وهو واضح ومعناه أن كاف الخطاب المتصلة بهذه الظروف والمجرورات إنما هى اسم له محل من الإعراب وهو الجر إما بإضافة الظرف إليها وذلك فى الظروف الخمسة المذكورة ، وإما بعمل حرف الجر فيها وذلك فى الحرفين اللذين هما (علىّ وإلى) فى (عليك وإليك) .

قال ابن عصفور[٢] : إن قال قائل : هلا جعلتم الكاف فى مكانك وأمثاله حرفا لا موضع لها من الإعراب مثلها فى رويدك لأن الظرف قد جعل اسما للفعل والأفعال كما تقدم لا تضاف فكذلك ما جعل اسما لها وأقيم مقامها .

قال : فالجواب أن الظروف فى أصل وضعها لم تجعل اسما للأفعال وإنما طرأ ذلك عليها بعد استعمالها ظروفا فلم يكن فيها إضافة إلا قبل تسمية الفعل بها ثم سمى الفعل بها بعد ما أضيفت .

ولم يتفق النحاة على أن الكاف فى عليك وعندك فى محل جر وإنما فى المسألة آراء ثلاثة :

= قوله إليك إليك فمعناه عند البصريين تأخر ومعناه عند الكوفيين أمسك والبيت فى معجم الشواهد ص ٢١٣ .

(١) شرح الجمل : ٢٨٦/٢ .

(٢) مثل المقرب ورقة : ٣٢ .

— رأى البصريين : وهو الصحيح أن الكاف فى محل جر وهو ما ذكرناه لأن هذه الظروف لا تستعمل إلا مضافة وكذا حروف الجر لابد لها من مجرور ولا يوجد غير الكاف فى الأمرين للظرف والحرف فثبت أنها فى محل جر ، وأيضا روى الأخفش عن العرب الفصحاء قولهم : عليَّ عبدِ اللهِ زَيداً بجر عبد الله عطف بيان من ضمير ياء المتكلم المجرور وهو إغراء أيضا لأن معناه ألزم نفسى (واسمه عبد الله) زيدا .

— رأى الفراء : أن الكاف فى محل رفع على الفاعلية باسم الفعل الظرف أو الحرف ، وهو مردود بأن الكاف ليست من ضمائر الرفع وإنما الفاعل هو ضمير المخاطب المستتر كما أن الفعل الذى نابت عنه هذه الأسماء فاعلة ضمير المخاطب المستتر ، وأن طالب الفاعل المرفوع فى المثال إنما هو مجموع الظرف والكاف ، أو الحرف والكاف معا وليس أحدهما .

— رأى الكسائى : أن الكاف فى محل نصب على المفعولية والفاعل مستتر والتقدير فى عليك زيدا ألزم نفسك زيدا ، ويرده أن عليك تأتى بمعنى خذ ، كما أن بعض هذه الأسماء مستغن عن تقدير نفسك فى مثل قولك : مكانك بمعنى اثبت وإليك بمعنى تأخر ، وأيضا فإن الكاف جزء كلمة بعد أن صارت اسم فعل مع الظرف والحرف ، وجزء الكلمة لا يعمل فى جزئها الآخر ، فثبت أن الكاف فى محل جر ، وهو الصحيح من مذهب البصريين .

(بعض أحكام أسماء الأفعال المنقولة)

(ص) قال ابن عصفور :

(والظروفُ وَالمجروراتُ في هَذا الباب متحمِّلة ضمير الفاعِل وَهو المخَاطب ، فإن أتبعتَ الضميرَ المجرُورَ قلتَ عليك نفسِكَ زيداً وإنْ أتبعتَ الضميرَ المرْفوعَ قلتَ عليك أنت نفسُكَ زيداً .

ولا يغرَى إلا المخاطبَ فلاتقولُ: عَلى زيد عمراً فإنْ جاءَ منْ إغرَاء الغائِب شيء حفظ ولمْ يقسْ عليْه نحوَ ما حُكي من قَول بعضهمْ : عليْه رَجلاً ليسنى وَأماقوْله عَليْه السلامُ (من استَطاعَ منكمُ الباءَةَ فليَتزوج ، وإلا فعليه بالصومَ فإنهُ لهُ وجاءٌ) فيتخرج على أنْ تكون الباءُ زائدةً في المبتدأ كأنهُ قالَ وإلا فعليْه الصوْمُ فلا تكونُ مَن الإغرَاء .

وأماالمغرَى به فيكونُ غائباً وَمتَكلماً وَمخاطَباً ، فإنْ كانَ غائِباً أو متَكلماً اتصَلَ ضميره بالظرف أو المجْرور وقدْ ينفصلُ فتقولُ : عليكهُ وعليكني وعليكَ إياهُ وعليكَ إياى وإنْ كانَ مخاطباً لمْ يتصلْ ضميرُهُ بهمَا بلْ ينفصلُ أو تأتى بَدلهُ بالنفسِ فتقولُ : عليكَ إياكَ وعليكَ نفسكَ ولا تقل : عَليكَكَ لأنهُ لا يتعدى فعلُ المضمَرِ المتصلِ إلى مُضمَر المتصِل إلا في بابِ ظننتُ وفى فقدتُ وَعدمتُ لا تقولَ : ظلمْتني وَلا ضرَبتَكَ) .

(ش) مراده في هذا الموضع أن يبين بعض أحكام هذا الباب وهو الظروف والمجرورات المنقولة والموضوعة موضع أسماء الأفعال فذكر أن هذه الظروف إذا قلت عليك أو عندك فيها ضميران بارز وهو كاف الخطاب المتصله بها وحكمه الجر بالإضافة ، ومستتر وهو ضمير المخاطب وحكمه الرفع بالفاعلية ويتغير الضمير البارز إلى مثنى وجمع ومؤنث

حسب المغرى تقول : عليك وعليكما وعليكم وعليكن زيدا وهكذا وكذلك الضمير المستتر إلا أنه لا يظهر أبدا بل يستكن فى الظروف ويستدل على نوعه بالكاف المذكورة لأنهما فى معنى واحد .

وهذان الضميران مثل كل الضمائر يجوز إتباعهما بتوكيد فإذا قصدت إتباع المجرور وجب جر التابع وإذا قصدت إتباع المرفوع وجب رفع التابع ، ويعطى كل ضمير حكمه فى التوابع فالضمير المجرور يؤكد بالنفس والعين دون إعادته منفصلا ، وأما المرفوع إذا أكد بهما وجب إعادته منفصلا ، وإذا أكد الضميران بلفظ كل جاء التوكيد دون تكرير للضمير منفصلا وهكذا .

فإذا قلت عليك زيدا وأردت توكيد الضمير المجرور أكدت دون إعادة للضمير منفصلا كل ما هنالك أن تأتى بالتوكيد مجرورا تقول : عليك نفسِك زيدا وعليكم أنفُسِكم زيدا وعليكم كلِّكم زيدا .

وإذا قلت عليك زيدا وأردت توكيد الضمير المستتر المرفوع بالنفس والعين كان لابد من الإتيان بضمير منفصل تقول : عليك أنت نفسك زيدا وعليكم أنتم أنفسكم زيدا برفع التوكيد إتباعا للضمير المرفوع .

أما إذا أردت توكيده بلفظ كل أكدت دون الإتيان بالضمير منفصلا تقول : عليكم كلكم زيداً برفع التوكيد أيضا ولا يجوز فى مثل هذا الأسلوب من التوابع إلا التوكيد لأن الضمائر لا تنعت ، والعطف والبدل فيها يجعل المغرى غائبا ولا يغرى إلا المخاطب وهى واضحة لا تحتاج إلى عطف بيان .

وأما قوله : وَلا يغرَى إلا المخاطَبُ فهو يشير إلى أركان هذا الأسلوب وهى ثلاثة : مغر (اسم فاعل من أغرى) ، وهو المتكلم المتحدث وهذا

لا يهمنا فى شىء لأن الأمور دون متكلم لا قيمة لها . ومغرّى (اسم مفعول من أغرى) وهو المخاطب الذى تحثه على الأمر وتغريه به. ومغرى به وهو الأمر الذى تدفع إليه المخاطب كزيد فى قولك : عليك زيدا والعمل والصلاة فى قولك دونك العمل والصلاة .

واشترط ابن عصفور — كما اشترط النحاة — فى المغرى أن يكون مخاطباً لأنك تخاطبه وتدفعه إلى الفعل وتحثه على لزوم المغرى به . وعلى ذلك فلا يجوز أن يكون متكلماً لأن الإنسان لا يحث نفسه على الفعل، لأنه بدلا من ذلك فليقم ويفعل ولا يجوز أن يكون غائباً أيضاً لأن الحث والدفع يستلزم الحضور فلا يجوز لغائب ، وإذا ألزمت المخاطب أن يحث الغائب كنت قد أكثرت فى الكلام يقول ابن عصفور فى معنى ذلك[١] : إنما لم يجز إغراء الغائب لأنه يلزم فيه إقامة الظرف أو المجرور مقام فعلين، ألا ترى أنك لو قلت على عمرو زيدا لكان المعنى لتقل أنت أيها المخاطب لعمرو خذ زيدا فتكون قد أنبت شيئاً واحداً مناب جملتين ، فلما لزم فى ذلك ما ذكرناه من كثرة الحذف لم يجيزوا ذلك بقياس .

فإن جاء من إغراء الغائب شىء حفظ ولم يقس عليه نحو ما حكى من قول بعضهم عَليه رَجُـلا ليسَنى[٢] فعليه اسم فعل أمر بمعنى ليلزم وفاعله ضمير مستتر تقديره هو ، ورجلا مفعول به منصوب ، وليس من أخوات كان واسمها ضمير مستتر يعود على رجلا والنون للوقاية ، وياء المتكلم خبر ليس .

---

(١) مثل المقرب له ورقة ٣٢ ويسمى شرح المقرب بمعهد المخطوطات، ولكنه المثل فهما عنوانان لكتاب واحد ، وقد حقق رسالتى ماجستير ، ودكتوراة بمصر والسعودية.

(٢) كتاب سيبويه : ١٢٦/١ ، شرح الجمل : ٢٨٧/٢

ومعنى قولهم : عليه رجلا ليسنى أن إنساناً قيل له إن فلان آخذك بكذا . فقال ذلك ، وإنما قاله وأغرى به الغائب لعلمه أن السامع سيبلغه إلى المغرى ، والمعنى قل له أيها المخاطب خذ رجـــلا ليسنى أى غيرى .

ومن إغراء الغائب قوله ﷺ :(يامعشرَ الشبابَ من استطاعَ منكمْ الباءةَ فليَتزوجْ ومنْ لم يستطعْ فعليهِ بالصومِ فإنه لهُ وجاءٌ)[1] فقوله فعليه بالصوم إغراء للغائب وهو شاذ وخرجه ابن عصفور على غير ذلك فقال: عليه جار ومجرور خبر مقدم وليس باسم فعل والصوم مبتدأ مؤخر ، والباء زائدة فى المبتدأ فلا يكون من الإغراء .

قال أبو إسحاق الجزرى فى نقده على مقرب بن عصفور : إنه يكون شاذا لو كان المراد به الغائب ولكن المراد هنا المخاطب ، وإنما جاء بالضمير غائباً على لفظ من وإلا فهو للمخاطب فى المعنى[2] .

وأما الركن الثالث من أركان الإغراء وهو المغرى به فيكون غائباً ومتكلما ومخاطباً وعلته أنك تغرى المخاطب وتدفعه إلى شىء غائب عنكما غالباً وقد تغريه بك (المتكلم) قائلا له :الزمنى أو خذنى، وقد تغريه بنفسه (المخـــاطب) قائلا له : عليك نفسك ، كما جاء فى كتاب الله (عليكمْ أنفسَكم)[3] .

وعلى ذلك فأحوال المغرى به ثلاثة (غائب ومتكلم ومخاطب) .

---

(١) الحديث فى صحيح البخارى (كتاب النكاح) باب من لم يستطع الباءة فليصم حـ ٧ صـ ٣ .

(٢) شرح التصريح على التوضيح : ١٥٦/١ .

(٣) سورة المائدة : ١٠٥ .

حكم الغائب : والغائب المغرى به إما أن يكون اسما ظاهراً أو ضميراً غائباً : فإن كان اسماً ظاهرا كان منفصلا عن اسم الفعل لا محالة تقول : عليك زيدا ودونك بكرا ، وإن كان ضميرا جاز لك أمران : اتصاله باسم الفعل وانفصاله تقول : زيد عليكه وعليك إياه ، فزيد مبتدأ ، وعليك اسم فعل أمر وفاعله ضمير المخاطب والهاء أو إياه مفعول والجملة خبر .

وإنما جاز الاتصال لاختلاف لفظي الضميرين تبعاً لاختلاف نوعيهما (مخاطب وغائب) .

حكم المتكلم : وضمير المتكلم المغرى به (عليك بي) لك فيه أمران أيضا إما الاتصال مع الإتيان بنون الوقاية كما تأتي بها مع الفعل فتقول عليكني كما تقول الزمني .

وإما الانفصال فتقول عليك إياي ، وإن كان هذا لا يجوز مع الفعل ، وذلك حتى يمتاز الأصل عن الفرع ، فالأصل يتصل به الضمير قولا واحداً لقوته والفرع يجوز فيه الأمران لضعفه .

وإنما جاز الاتصال في ذلك أيضا لإختلاف لفظي الضميرين تبعا لاختلاف نوعيهما (مخاطب ومتكلم) .

حكم المخاطب : والمخاطب المغرى به في مثل قولك (عليك نفسك) لك فيه أمران أيضا هو الآخر إلا أنهما يختلفان عما قبلهما :

أن تأتي بالضمير منفصلا فتقول عليك إياك وعليكم إياكم أو تأتي بلفظ النفس مكانه مضافا إلى الضمير تقول عليك نفسك وعليكم أنفسكم أي الزموها بإصلاحها ، ويمتنع أن تأتي بالضمير متصلا فتقول : عليكك وذلك لاتفاق لفظي الضمير واتفاق نوعيهما (مخاطبان) وإنما امتنع ذلك في أسماء الأفعال تبعا لامتناعه في الأفعال وامتنع في الأفعال

لأنه لا يجوز تعدى الفعل المسند إلى ضمير إلى ذات هذا الضمير فيكون الفاعل والمفعول ضميرين متحدى النوع (متكلمين — مخاطبين — غائبين) لأن المعهود أن يكون الفاعل والمفعول مختلفين واحد أوجد الفعل والآخر وقع عليه الفعل ، أما أن يكونا متحدين أى الفاعل هو المفعول فهذا ممتنع وعلى ذلك فلا يجوز أن تقول ظلمتنى لأن الفاعل تاء المتكلم والمفعول ياء المتكلم فهما متحدان فى النوع والمعنى ظلمت نفسى ، ولا تقول: ضربتك لأن الفاعل تاء الخطاب والمفعول كافه وهما متحدان فى النوع أيضا والمعنى ضربت نفسك، فإذا قلت فى اسم الفعل عليكك ، فقد عديت المسند إلى المخاطب إلى ضمير المخاطب أيضا وهو لا يجوز ، فإن كان لابد فاجعله منفصلا (عليك إياك) فيخف قلق الضميرين المتصلين ، أو جىء بلفظ النفس مضافا إلى الضمير وتكون كأنك جردت من ذاتك شيئاً آخر وخاطبته فيختلف الفاعل والمفعول ، فوق تباين اللفظين وتباعدهما (عليك نفسك) .

ثم استثنى ابن عصفور موضعا يجوز فيه اتحاد الفاعل والمفعول أو بمعنى آخر يجوز فيه أن يتعدى الفعل المسند إلى الضمير المتصل إلى ضميره المتصل وهو باب ظننت أى ظننت وأخواتها التى تنصب المفعولين ثم فعلين آخرين مع ظننت وأخواتها .

ففى باب ظننت تقول ظننتنى عاصيا وعلمتنى مطيعا أى ظننت نفسى وعلمت نفسى وفى القرآن الكريم (إنِّى أرَانى أعصرُ خمْراً)[1] أى أرى نفسى وفيه (كلاَّ إنَّ الإنسانَ ليطغى أنْ رَآهُ استغنَى[2]) والمعنى أرى نفسى أعصر خمرا ، ورأى نفسه استغنى . وفيه اتحد الفاعل والمفعول أى جاء المسمى واحدا ، وجاز ذلك لأن الإنسان فى أفعال القلوب بمجرد

من نفسه شخصا آخر ويكلمه فهو يظن نفسه عاصيا فيوبخها أو يظن نفسه مطيعاً فيطمئنها .

كما أن المفعول به فى هذا الباب ليس المرفوع الأول فى الحقيقة بل هو مضمون الجملة والمعنى ظننت عصيانى وعلمت طاعتى .

وألحقوا بأفعال القلوب فى مجىء الفاعل والمفعول ضميرين متحدين فعلين هما عدمت وفقدت ، وهما مما يتعديان إلى مفعول واحد تقول : عدمتنى وفقدتنى، يدعو الإنسان على نفسه بالهلاك ويجرد من نفسه شخصا يعدمه ويفقده ، قال الشاعر وهو جران العود[1] :

١٦٢ — لقدْ كان لِى عنْ ضرتين عَدِمْتُنِى
وَعمـــا ألاقِى منْهُمَا مُتزحْزَحُ[2]

(١) هو عامر بن الحارث النميرى لقب نفسه بجران العود وهو مقدم عنق البعير المسن يقول :

وما لجران العود ذنب ومالنـا
ولـكن جران العود مما يـكاف

وهو شاعر وصاف أدرك الإسلام وسمع القرآن واقتبس منه فى شعره (الأعلام ٣/٤) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لجران العود عامر بن الحارث يشكو زواجه من امرأتين ويتمنى مكانا بعيدا عنهما يواريه عن شرهما وأذاهما وبعد الشاهد قوله :

هما الغول والسعلاة حلقى منهمـا
مخدش ما بين التراقى مكـدح

وشاهده قوله : عدمتنى حيث أجراه مجرى أفعال القلوب فجمع فيه =

وقال آخر :

٣ — ندمتُ عَلَى مَا فاتَ منى فقَدتُنى
كمَا يَندمُ المغبُونُ حِينَ يَبيعُ(١)

ولا يجوز ذلك فى غير أفعال القلوب . وغير عدمت وفقدت . فلا يجوز أن تقول شتمتنى ولا ضربتنى ، فإن كان الإنسان فى حاجة إلى ذلك لا محالة فليقل شتمت نفسى وضربتها ، أو يفصل الضمير إما بتقديمه أو إيقاعه بعد إلا تقول : إياى شتمت ، أو ما شتمت إلا إياى .

= بين ضميرى الفاعل والمفعول وهما لواحد وهو المتكلم ولا يجوز ذلك فى غير أفعال القلوب وغير هذين الفعلين وهما عدم وفقد وأنظر الشرح والبيت فى المعجم الشواهد ص ٨٢

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقيس بن الملوح مجنون ليلى (ديوانه ص ١٣١ دار الكتاب العربى) وهو فى الديوان هكذا (ندمت على ما كان منى ندامة) لكن النحاة غيروه ليأخذوا منه شاهدا على (فقد) فى تعديه إلى ضميرى تكلم فاعل ومفعول وهو فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

أحكام أخرى لأسماء الأفعال المنقولة

(ص) قال ابن عصفور :

(ولا يجوزُ تقديم المفعُول عَلى الظرْف ولا على المجرُور ، لا تقولُ زيدا عليكَ ولا عمراً دونكَ لأنهَا لم تقوَ قوةَ الأفعال إذْ لا تتصَّرفُ تصرُّفها ولا يبرزُ فيها ضميرُ الفاعِل فى تثنية ولا جمع بَل تقولُ عليكما زيْداً وعليكم زيْداً .

فأما قوله تعالى (كتابَ اللهَ عليكمْ) فكتابَ مصدرٌ موضُوعٌ موضَع فعله وعليْكمْ مجرورٌ متعلقٌ بهِ كأنه قال : كتبَ اللهُ عليكم ذلكِ ، وكذلكَ قول الشاعِر :

يَا أيهَا المائحُ دلوى دُونَكا إنىّ وجدتُ الناسَ يحمدُونكا

فيتخرج على أن يكونَ دلوى منصوبا بإضمار فعل كأنهُ قالَ : خذْ دَلوى وَدُونكَ إغراءٌ مستأنفٌ :

ولا يجوزُ أيضاً أن يجابَ شئٌ منْ ذلكَ بالفاء لا تقولُ عليْكَ زَيداً فتهينَهُ ولا دُونكَ عمرا فتحسِنَ إليهِ).

(ش) مراده فى هذا الموضع ذكر آخر أحكام أسماء الأفعال المنقولة، وقد ذكر هنا ثلاثة أحكام :

أولها : أن معمول هذه الأسماء لا يتقدم عليها لضعفها .

ثانيها : أن فاعلها لا يبرز فيها كما يبرز فى الأفعال التى نابت عنها.

ثالثها : أن المضارع لا ينصب إذا وقع جوابا لها بعد فاء السببية وسنشرح كل حكم بالتفصيل .

أما الحكم الأول : وهو أن معمول هذه الأسماء وهى أسماء الأفعال المنقولة من الظروف أو الجار والمجرور لا يتقدم عليها فقد سبق ذكره والحكم به على أسماء الأفعال التى وضعت أول أمرها اسما للفعل ، وعلى ذلك إذا قلت هنا : عليك زيدا أو دونك بكرا لم يجز لك تقديم المفعول فتقول : زيدا عليك وبكرا دونك هـــذا مذهب البصريين وهو الصحيح .

واعتل البصريون لمنع تقديم المعمول فى هذا الباب على عامله بضعف العامل ذلك أن عمل اسم الفعل ليس بحق الأصالة بل بالحمل على الفعل الذى وضع ذلك الاسم موضعه وهو لا يتصرف تصرفه لأنه لا يتصل به ضمير رفع على حد اتصاله بالفعل ولا تلحقه علامه تأنيث كما تلحق الفعل قالوا : وقياس العامل بحق الأصالة إذا لم يكن متصرفا فى نفسه (ليس وما دام) ألا يكون متصرفا فى معموله فكيف إذا اضاف إلى عدم التصرف كونه لم يعمل بحق الأصالة .

وذهب الكسائى والكوفيون إلى جواز تقديم المعمول فى هـــذا الباب فيجوز عندهم زيدا عليك وبكرا دونك كما جاز عليك زيدا ودونك بكرا واحتجوا بما جاء فى كتاب الله تعالى من قوله فى ختام بيان المحرمات من النساء (والمحصَنَاتُ من النساءِ إلا ماملكتْ أيمانُكم كتابَ اللهِ عليكمْ)[1] قالوا : فكتاب مفعول به منصوب باسم الفعل الذى بعده وهو عليكم بمعنى ألزموا وقد تقدم عليه كما احتجوا بما سمع عن العرب من مثل قول هذه المرأة المسكينة التى تبحث عن الماء شاكرة من يعطيها ذلك :

---

(١) سورة النساء آية رقم : ٢٤

١٦٤ — يَا أيها المائحُ دلوى دونكا
إنى وَجدتُ الناسَ يَحمدُونكا[1]

فدلوى مفعول به معمول لاسم الفعل الذى بعده وهو دونك بمعنى خذ وقد تقدم عليه فيجوز تقدم معمول أسماء الأفعال عليها .

وقد رد البصريون ذلك :

أما الآية فقد قيل فيها بتخريجين قال ابن عصفور : كتاب مفعول به لفعل مضمر أى ألزموا كتاب الله أو هو مفعول مطلق بفعل محذوف وعليكم متعلق به والتقدير : كتب الله ذلك عليكم كتابا كما قال الله تعالى «وَعْدَ اللهِ»[2] و «صنْعَ اللهِ»[3] .

والذى دل على هذا العامل الناصب وهو كتب ما تقــدم من معنى الكلام :

ذلك أن قوله تعالى «حُرِّمَتْ عليكمْ أمهاتكمْ»[4] فيه دلالة على أن

---

(١) بيتان من بحر الرجز المشطور قالتهما جارية من بنى مازن لناجية ابن جندب الأسلمى الصحابى الجليل وكان يملأ الماء من بئر ذمة أى قليلة الماء لبعض الصحابة وكان معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وبعد بيت الشاهد :

يثنون خيرا ويمجدونكا خذها إليك اشغل بها يمينكا

والمائح من ينزل البئر فيملأ الدلاء إذا قل الماء فعله ماح ، وأنظر الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص٥١٢ .

(٢) سورة الروم : ٦ . (٣) سورة النمل : ٨٨ .

(٤) سورة النساء آية رقم : ٢٣ .

ذلك مكتوب عليهم فانتصب كتاب الله تعالى بهذا الفعل الذى دل عليه الكلام المتقدم ، وأصله كتب الله ذلك عليكم كتابه فلما حذف الفعل والفاعل لم يبق للضمير ما يعود عليه فأتى بالظاهر بدلا .

وأما قول المرأة : دلوى دونك فقد خرج على أمور :

أولها : أن يكون دلوى مبتدأ وخبره الظرف الذى بعده ويكون الكلام على الإخبار أن دلوى بجانبك فاملأه ، أو يكون الخبر دونك على الإغراء أيضاً لأنه يجوز الإخبار بالجملة الطلبية والتقدير دونكه .

ثانيها : أن يكون دلوى مفعولا به لفعل محذوف أى خذ دلوى وتكون دونك إغراء مستأنفا والمغرى به محـــذوف دل عليه دلوى أى دونكه .

ثالثها : أن يكون دلوى مفعولا به باسم فعل محذوف أى دونك دلوى دل عليه المذكور لأنه يجوز عمل اسم الفعل مضمراً ، هو تخريج ابن مالك[1] محتجا بما روى عن سيبويه فى زيدا عليك كأنك قلت عليك زيدا[2] ، ورد بأن اسم الفعل لا يعمل محذوفا وكلام سيبويه محول على تفسير المعنى لا تفسير الإعراب .

وأما الحكم الثانى ، وهو أن فاعل هذه الظروف المنقولة هو ضمير المخاطب وهو لا يبرز فى تثنية ولا جمع فقد سبق أن أشرنا إليه أيضاً فى

---

(١) شرح التسهيل : ١٣٧/٢ وشرح الكافيه : ١٣٩٤/٣

(٢) نصه فى الكتاب : ٢٥٢/١ : واعلم أنه يقبح زيدا عليك لأنه ليس بفعل .

حديث سابق وهو أن هذا الفاعل يظل مستترا دائماً ويستدل عليه بضمير المخاطب وهو الكاف المجرورة بالحرف أو المضافة إلى الظرف، فتقول للواحد عليك زيدا وللواحدة عليك زيدا وللاثنين عليكما زيدا ولجماعة الذكور عليكم زيدا ولجماعة الإناث عليكن زيدا والفاعل فى هذا كله ضمير مستتر ويكون بحسب المخاطب إما مفردا أو مثنى أو جمعا .

وعلة استتار هذا الضمير أن هذه الأشياء لم تعمل بحق الأصالة بل نقلت واستعملت استعمال الأفعال وتحملت معنى جديدا غير معناها الذى كانت عليه فلا يزاد عليها بلفظ آخر حتى لا تتحمل عبئين عبء المعنى وعبء اللفظ ، كما أن هناك ما يدل على هذا الفاعل ويدل على نوعه أيضا من مفرد ومثنى وجمع ومذكر ومؤنث وهو كاف المخاطب المتصلة بهذه الألفاظ فهى تتغير حسب المخاطب الفاعل لأن معناهما واحد .

أما الحكم الثالث : وهو أن المضارع لا ينصب فى جواب هذه الظروف والمجرورات إذا اقترن بالفاء فقد سبق أن ذكره صريحاً فى الأسماء الموضوعة فى أول أمرها لمعانى الأفعال إلا أنه هناك جعلها نوعين : من لفظ الفعل مثل نزال وهذا ينصب الفعل فى جوابه ، ليس من لفظه مثل: صه وهذا لا ينصب الفعل فى جوابه ، وعللنا عدم النصب فى الثانى بأن النصب إنما هو باضمار أن والفاء عاطفة على مصدر متوهم واسم الفعل لا يدل على مصدر لأنه غير مشتق .

وكذلك الأمر هنا أيضا فالظروف والمجرورات لا تدل على مصدر لأنها ليست من لفظ الفعل فلا يصح النصب فى جوابها ويجب رفع المضارع حينئذ لعدم صحة العطف وفى حديثنا عن أسماء الأفعال السابقة الموضوعة أصلا لذلك قلنا : إن الكسائى يجيز النصب مطلقا سواء كان اسم الفعل من لفظ الفعل كنزال أو من غير لفظه كصه وهنا كذلك أيضاً نقول : إن الكسائى يجيز نصب المضارع المقترن بالفاء إذا وقع جواباً لهذه الظروف

والمجرورات فتقول على رأيه : عليك زيدا فيكرمك ودونك بكراً فتحسن إليه بالنصب .

أما جزم المضارع إذا سقطت الفاء ووقع الفعل جوابا فلاخلاف فى جوازه سواء كان الطلب محضا أى بفعل صريح كقوله تعالى : (قل تعالوا أتلُ ماحرّم ربكمُ عليكمُ)[١] أوغير محض أى باسم الفعل من لفظ الفعل أو من غير لفظه أو منقول من الظروف والمجرورات ، ومن أمثلة الجزم فى جواب اسم الفعل المنقول من الظرف قول عمرو بن الإطنابة[٢] يخاطب نفسه :

١٦٥ — وقولِى كلّما جشأتْ وجاشتْ
مكانكِ تُحمدِى أو تستريحِى[٣]

---

(١) سورة الأنعام آية رقم : ١٥١

(٢) هو عمرو بن عامر بن زيد مناة الكعبى الخزرجى شاعر جاهلى فارس اشتهر بنسبته إلى أمه الاطنابة بنت شهاب وكان على رأس الخزرج فى حربها مع الأوس قبل الإسلام قال معاوية لقد وضعت رجلى فى الركاب يوم صفين فما منعنى إلا قول عمرو بن الاطنابة .

أبت لى عفتى وأبى بلائى وأخذى الحمد بالثمن الربيح

وهى المقطوعة التى منها بيت الشاهد ، وانظر فى ترجمته الأعلام الزركلى : ٢٥٠/٥

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لعمرو بن زيد بن مناة واشتهر بأمه عمرو بن الإطنابة الخزرجى وهو من أبيات فى حث النفس على الجهاد والثبات فى الحرب ، وجشأت ثارت وغضبت من فزع ، وجاشت غلت كما تغلى القدر ، مكانك أى اثبتى ، تحمدى : يحمدك الناس ، تستريحى أن من عناء الدنيا بالموت والاستشهاد ، وشاهده جزم تحمدى جوابا لاسم الفعل والبيت فى معجم الشواهد ص ٨٩

ومن الآراء الغريبة لابن عصفور أنه فى شرح الجمل منع النصب والجزم فى جواب الفعل والنص هناك فارجع إليه إن شئت ، لكن المعتمد من رأيه هو ماذكرناه هنا وهو أن النصب جائز إن كان اسم الفعل من لفظ الفعل فقط أما الجزم فهو جائز مطلقا .

بقيت هنا نقطة نختم بها هذا الباب الطويل وهى حكم أسماء الأفعال من جهة البناء والإعراب : فإذا قلت بله زيدا بمعنى اترك زيدا أو قلت مكانك بمعنى اثبت ، فهل يكون بله ومكانك أسماء أفعال مبنية على الفتح لامحل لها من الإعراب وزيدا مفعول به فى الأول والكاف مضاف إليه فى الثانى أو هما اسما فعل منصوبان فيكونان معربين .

للنحاة فى ذلك رأيان :

الأول : وهو الصحيح أن أسماء الأفعال مبنية وتعليله أنها أشبهت الحرف فى النيابة عن الفعل مثل إن ، وليت ، ولعل فقد نابت عن أأكد وأتمنى وأترجى فكذلك أسماء الأفعال نابت عن الأفعال فبنيت لذلك كما أنها أشبهت الحرف من وجه آخر وهو أنها عاملة غير معمولة فهى تؤثر فى غيرها ولا تتأثر بغيرها فالحرف يعمل فى غيره النصب والجر ولا يعمل غيره فيه .

الرأى الثانى : أنها معربة وهى منصوبة بأفعال مضمرة نابت عنها وقد اختاره ابن عصفور بل قال : إنه مذهب سيبويه ولكن النحاة والمعربين على الأول .

يقول ابن عصفور(١) : أسماء الأفعال فيها خلاف بين النحويين فمنهم

---

(١) ليس من كتبه التى بين أيدينا وإنما هو من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الرابع) .

من ذهب إلى أنها منصوبة بأفعال مضمرة وهو مذهب سيبويه ومنهم من ذهب إلى أنها لاموضع لها من الإعراب وهو مذهب الأخفش ، ولأبي علي الفارسي القولان : فإنه في حلبياته لم يجعل لها موضعاً من الإعراب ، وفي تذكرته جعلها في موضع نصب بأفعال مضمرة فقال : عليك زيداً أصله أعطف عليك زيدا أونحو ذلك ثم استغنى بالمجرور عن الفعل فحذف وصار الضمير الذي كان في الفعل في الجار والمجرور .

ثم قال ابن عصفور : والصحيح عندي أنها منصوبة بأفعال مضمرة وسواء كانت من لفظ الفعل كنزال وتراك أم من غير لفظه كعه ومه وهو مذهب سيبويه وقد نص على ذلك في كتابه[1] ، وذلك أنه جعل نعاء من من قول الشاعر :

١٦٦ — نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوتٍ وَلَا قَتْلٍ
وَلَكِنْ فِرَاقاً للدَّعَائِمِ والأَصْلِ[2]

في موضع نصب بإضمار فعل وكذلك قد نص أبو علي الدينوري في مهذبه على ذلك .

---

(١) كتاب سيبويه : ٢٧٦/١ تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للكميت بن معروف ينعى على جذام الذي ترك أصله من مضر وانتسب إلى اليمن ونعاء بمعنى انع وأصله ذكر خبر الموت والفجيعة على الميت ، وكانوا في الجاهلية إذا مات منهم ميت ذو قدر ركب راكب وجعل يسير في الناس بخبر بموته ويعدد مآثره إظهاراً للفجيعة به وقد نهى الإسلام عن ذلك ، وجذاما اسم شخص والمعنى أنعى جذاما ليس للموت ولا للقتل ولكن للسيادة والقدر والجاه وشاهده قوله : نعاء فهو اسم فعل أمر بمعنى أنع مبني على الكسر مثل حذار ونزال وجذاما مفعول لنعاء ، والبيت في معجم الشواهد ص ٣٠١

ثم قال ابن عصفور : ويبنى على هذا الخلاف خلاف آخر فى دونك ومكانك وحذرك وأشباههما من أسماء الأفعال فمن زعم أن أسماء الأفعال لاموضع لها من الإعراب اعتقد بهذه الأسماء أنها مبنية إذ لايتصور أن تكون معربة لأن الإعراب لايكون إلا بعامل وهذه الأسماء عنده غير معمولة ، ومن اعتقد فى الأسماء المذكورة أنها معمولة لعوامل مضمرة أعتقد فيها أنها معربة وإنما كانت معربة لأنها فى الأصل ظرف كمكانك ودونك أو مصدر كحذرك وقد كانت معمولة لأفعال فلما حذفت تلك الأفعال وأنيبت هى منابها بقيت على ما كانت عليه من الإعراب.

وقال ناظر الجيش[1] معلقا على ذلك وقد أتى برأى جديد فى حركة الظروف والمصادر المنقولة : والحق أن أسماء الأفعال لاموضع لها من الإعراب سواء كانت موضوعة اسم فعل فى الأصل أم منقولة من ظرف مضاف أو جار ومجرور وإذا كان كذلك فالحركات التى فى دونك ومكانك أعنى حركة النون فيهما وفى حذرك أعنى حركة الراء ليست بحركات إعراب ولا بناء وإنما هى حكاية لحركاتها الإعرابية لاغير .

نتلخص من ذلك أن الآراء فى هذه الأسماء من جهة البناء والإعراب ثلاثة :

- مبنية لأنها أشبهت الحروف فى أنها تؤثر ولاتتأثر .
- معربة وهى منصوبة بالأفعال المضمرة التى نابت عنها .
- ليس مبنية ولا معربة والحركات التى عليها حكاية لحركاتها الإعرابية .

---

(١) شرح التسهيل له (الجزء الرابع) مخطوط بدار الكتب (٣٤٩ نحو) وحقق فى عدة رسائل دكتوراة وقد حققت منه الجزء الأول سنة ١٩٨٥ م

الباب الثامن

(باب ما يجوز أن يتسع فيه فينتصب على التشبيه بالمفعول به)

(الصفة المشبهة — تعريفها — أقسامها)

(ص) قال ابن عصفور :

(وَهِيَ ثلاثة أنواع : الظرفُ والمصدرُ المتسعُ فيهما وسيستوفى الكلامُ عنهما في موضعه ، ومعمولُ الصفةِ المشبهةِ باسمِ الفاعلِ .

وهي كل صفةٍ مأخوذةٍ من فعلٍ غيرِ متعدٍّ في اللفظ إلى مفعولٍ به منصوبٍ إلا أنها شبهت باسم الفاعل المأخوذ من الفعل المتعدي فنصبت نحو قولك : هذا حسنٌ الوجهَ ، ووجهُ الشبهِ بينها أنها صفةٌ محتملةٌ ضميرًا طالبةٌ لاسمٍ بعدها تفردُ وتثنى وتجمعُ وتذكرُ وتؤنثُ كما أن اسمَ الفاعلِ كذلك فإن نقصَ من ذلك شيءٌ لم تشبه ، فلا يجوزُ زيدٌ أفضلُ منك الأبَ ، لأنه لا يثنى ولا يجمعُ ولا يؤنثُ) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من حديثه عن المفعول به وعن الأشياء التي تنصبه وهي الفعل واسم الفاعل والمصدر وأسماء الأفعال شرع يتحدث عما يشبه المفعول به من المنصوبات وذكر أن ذلك ثلاثة : وهي الظرف والمصدر ومعمول الصفة المشبهة ، وهو هنا يتحدث عن الأخير منها على أن يتحدث بعد ذلك عن الأولين وعن الحال وهي الأشياء التي يطلبها الفعل على جهة اللزوم .

والصفة في عرف النحاة عامة : مادل على الحدث وصاحبه وقد ذكروا أنها أربعة أشياء وهي المشتقات التي فيها معنى الفعل وحروفه وهي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل .

فإن دلت الصفة على الحدث وعلى من وقع عليه مثل مقتول ومضروب فهي اسم المفعول ، وإن دلت على الحدث وعلى من وقع منه بوجه دال على تجدد الحدث وليست فيه مشاركة أو زيادة مثل واقف وجالس ومكرم

فهى اسم الفاعل ، فإن كانت فيها مشاركة وزيادة مثل أكرم منه وأجمل رجل وأحسن الناس فهى أفعل التفضيل ، وإن دلت الصفة على الحدث وصاحبه مع الدلالة على ثبوت الحدث واستمراره مثل حسن الوجه وجميل الخلق وطاهر القلب فهى الصفة المشبهة .

وقد بينا كيف يصاغ اسم المفعول من الثلاثى وغيره ، وكذلك الأمر فى اسم الفاعل ، كما يصاغ اسم التفضيل على وزن أفعل ، أما الصفة المشبهة فهى تصاغ من غير الثلاثى على زنة اسم الفاعل وهو الإتيان بالمضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وكسر ما قبل الآخر مثل معتدل ومستقيم ، وتصاغ من الثلاثى على أوزان كثيرة وأكثرها سماعية فهى تصاغ على وزن أفعل مثل أعمى وأحور وأشنب وعلى وزن فعل مثل فرح وفطن وعلى فعلان مثل سكران وغضبان وعلى فعيـــل كظريف وشريف وحريص ، وعلى فعـال كجبان وحصـان ، وعلى فعل كشهم وسهل وعلى فعل كحسن وبطل ، وعلى فاعل مثل فاره المركب وطاهر القلب .

ويلاحظ فى هذه الصفات أنها لازمة لصاحبها أى أنها تفيد الثبوت والاستمرار لموصوفها بخلاف اسم الفاعل الذى يفيد التجدد والحدوث تقول فى اسم الفاعل من مات وضاق وجزع وفرح: مائت وضائق وجازع وفارح وتقول فى الصفة المشبهة : ميت وضيق وجزع وفرح وقد قرئت هذه الآية (إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ[1])(إِنَّكَ مَائِتٌ وإِنَّهُمْ مَائِتُونَ[2]) .

ومن شواهد اسم الفاعل من الأفعال السابقة أيضا قوله تعالى :

---

(١) سورة الزمر : ٣٠ .

(٢) القراءة لابن محيصن وابن الزبير وعيسى وغيرهم (البحر المحيط ١٩٩/٩) .

(فلعلكَ تاركٌ بعضَ مايوحَى إليكَ وضائقٌ به صدرُكَ[١]) وقول الشاعر :

١٦٧ — وَمَا أَنَا مِنْ رُزْءٍ وَإِنْ جَلَّ جازِعٌ
وَلاَ بِسُرُورٍ بَعْدَ مَوْتِكَ فارِحٌ[٢]

فإن أردت الصفه المشبهة قلت ضيق وجوع وفرح وهكذا .

وعلى ضوء ماتقدم عرف النحاة الصفة المشبهة فقالوا :

قال بدر الدين ولد ابن مالك فى تعريفها[٣] : ماصيغ من غير تفضيل من فعل لازم لقصد نسبة الحدث إلى الموصوف به دون إفادة معنى الحدوث .

وقال ابن عصفور : هى الصفة المأخوذة من فعل غير متعد فى اللفظ إلى مفعول به منصوب .

وقال ابن مالك[٤] :هى الصفة الملاقية فعلا لازما ثابتا معناها تحقيقا أو تقديرا قابلة للملابسة والتجرد والتعريف والتنكير بلا شرط .

وتعريف بدر الدين فيه دلالة على معنى الصفة ونص على المقصود حيث أشار فيه إلى أمرين .

---

(١) هود : ١٢ .

(٢) البيت من بحرالطويل وهو لأشجع السلمى فى الرثاء ، والرزء المصيبة : جازع : حزين وشاهده استعمال جازع وفارح اسمى فاعل حين أراد من الحدث الدلالة على التجدد والحدوث والبيت فى معجم الشواهد ص ٨٣ .

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٤٤٤ .

(٤) تسهيل الفوائد ص ١٣٩ .

أولها : صياغتها من فعل لازم .

ثانيهما : إفادتها نسبة الحـــدث إلى الموصوف على سبيل الدوام والاستمرار .

أما تعريف ابن عصفور فقد نص فيه على الأول صراحة وعلى الثانى لزوماً لأن صياغتها من فعل غير متعد فيه دلالة على الثبوت بخلاف المتعدى ففيه دلالة على الحدوث لكن يدخل عليه نحو قائم وجالس ونائم فإنها مصوغة من أفعال لازمة ومع ذلك لاتدل على الثبوت .

والصفة الشبهة بذاتها لا تنصب المفعول به لأنهـا مصوغة من فعل لازم تقول طاهر القلب ونظيف السريرة وحسن الخلق بإضافة الصفة إلى معمولها إلا أنهـا شبهت باسم الفاعل المأخوذ من فعل متعد فنصبت معمولها .

أما وجه الشبه بينها وبين اسم الفاعل فمن وجوه :

— أنهـا لا تعمل النصب إلا إذا اعتمدت على موصوف أو ما فى معناه من سبق نفى أو استفهام ، كما أن اسم الفاعل كذلك وقد ذكرناه فى بابه ، تقول : جاءنى رجل حسن الوجه كما تقول هذا رجل قاتل أخيه .

— أنها صفة تذكر وتؤنث وتفرد وتثنى وتجمع كما أن اسم الفاعل كذلك ، فتقول هذه امرأة حسنة الوجه وهؤلاء رجال حسنو الوجوه كما تقول امرأة قاتلة ورجال قاتلون ، وعلى ذلك فلا يعمل اسم التفضيل عمل اسم الفاعل من رفع أو نصب لأنه لايؤنث ولا يثنى ولا يجمع فى كثير من أحواله .

— أنها صفة تتحمل الضمير كما يتحمله اسم الفاعل تقول: هذا الإنسان عظيم أى هو كما تقول: هذا إنسان ناجح أى هو .

— أنها صفة تطلب اسما ظاهراً بعدها كما أن اسم الفاعل كذلك تقول هذا حسن الخلق كما تقول هذا قاتل العدو .

— أنها تدل على الحدث وصاحبه كما أن اسم الفاعل كذلك .

أما وجوه الافتراق بينها وبين اسم الفاعل فكثيرة منها :

— أنها تصاغ من اللازم فقط كحسن وجميل ، أما اسم الفاعل فيصاغ من اللازم والمتعدى على السواء مثل: قائم وضارب ، وقد تصاغ الصفة المشبهة من المتعدى عند قصد الثبوت مثل رحيم القلب وظالم العبيد .

— أنها تفيد الدوام والثبوت والإستمرار لموصوفها ، أما اسم الفاعل فلا يفيد ذلك بل يدل على الحدوث والتجدد ، مثال الأول طيب القلب وجميل الخلق ومثال الثانى طابخ اللحم وآكل الطعام .

— أنها لا تجرى على المضارع فى الحركات والسكنات غالباً ، أما اسم الفاعل فلا بد من جريانه عليه دائماً مثال الأول حسن من يحسن وجميل من يجمل ، ومثال الثانى آكل وطابخ من يأكل ويطبخ وقد تجرى الصفة على المضارع مثل طاهر القلب من يطهر ومستقيم الرأى من يستقيم .

— أنه لا يجوز تقدم معمولها عليها لضعفها بخلاف اسم الفاعل فإنه يجوز تقدم معموله عليه ، فلا تقول فى الصفة المشبهة زيد وجهاً حسن ، وتقول فى اسم الفاعل زيد أخاه ضارب .

— أنها لا تعمل إلا فى السببى ، تقول زيد حسن وجهه أو حسن الوجه ، وأل فى المعمول نائبت عن الضمير أو الضمير مقدر أى حسن الوجه منه ، بخلاف اسم الفاعل فإنه يعمل فى السببى تقول زيد ضارب

أعطاه ، والأجنبي زيد ضارب عمراً ، وفي الوجهين الأخيرين يقول ابن مالك من ألفيته :

وسبقُ ما تعملُ فيه مجتنَبْ
وكَونهُ ذَا سببيّةٍ وجبْ

— أنها خالفت فعلها في أنها نصبت المفعول به مع أن فعلها قاصر عن ذلك بخلاف اسم الفاعل فلم يخالف فعله حيث لا ينصب المفعول إلا إذا نصب فعله تقول في الأول زيد طويل القامة بنصب القامة مع أن فعله لازم لا ينصب ، وتقول في الثاني زيد قائم أخوه ، ولا ينصب المفعول لأن فعله لا ينصب .

— أن الأصل فيها إضافتها إلى المعمول وهو حسن فيها ولا ضعف في ذلك تقول حسن الوجه وهادىء النفس بالجر ، أما رفع المعمول أو نصبه فرتبة ثانية بعد الإضافة بخلاف اسم الفاعل فإن رفع المعمول أو نصبه أولى من الجر لأن رفعه يدل على أنه فاعل تقول : زيد ظالم الأب ، ونصبه يدل على أنه مفعول تقول : زيد مكرم الأبَ ، أما إضافة اسم الفاعل إلى الأب في المثالين ففيه لبس لأنه لا يعلم هل هو مضاف عن رفع فيكون المعمول فاعلا أو عن نصب فيكون مفعولا .

وكان الأولى في الصفة المشبهة أن يرتفع بها المعمول كما يرتفع بالفعل تقول: محمد عظيم خلقه وجميل فعله كما تقول عظم خلقه وجمل فعله إلا أنها شبهت باسم الفاعل في إسناد الوصف إلى ضمير الموصوف ثم تنزيل الفعل اللازم منزلة المتعدى بنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة تقول : محمد عظيم الخلق وجميل الفعل بالنصب كما تقول عظيم خلقاً وجميل فعلا كما يجوز إضافتها إلى ذلك المعمول وهي أصل في ذلك .

وعند إضافتها إلى معمولها يحول الإسناد عنها إلى ضمير مستتر في الصفة عائد على الموصوف السابق ، وإنما وجب تحويل الإسناد إلى ضمير حتى لا يضاف الشيء إلى نفسه لأن الصفة نفس مرفوعها في المعنى قال ابن عصفور: ودليل آخر على تحويل الإسناد هو أنهم يؤنثون الصفة بالتاء في نحو هند حسنة الوجه فلولم تكن الصفة مسندة إلى ضمير هند لذكرت كما تذكر مع المرفوع[1] .

(١) شرح التصريح على التوضيح : جـ ٢ ص ٨١ .

حكم الصفات فى هذا الباب

ص : قال ابن عصفور (وصِفاتُ هذا البابِ تنقسمُ قسمين : قسمٌ يُشبه عموماً : أعنى بهِ أنه يجرى منهُ المذكرُ على مثاه والمؤنث على مثله والمذكرُ على المؤنثِ والمؤنثُ على المذكرِ ، وهو كلُّ صفة معناها صالحٌ للمذكرِ والمؤنث ولفظُها قدْ فصلَ بينهُما بالتاءِ وذلكَ نحوَ حَسَنٌ وحسنة تقولُ : مررتْ بامرأةٍ حسنةِ الأمِّ ورجُلٍ حسنِ الأبِ وبرجُل حسنِ الأمِّ وبامرأةٍ حسنةِ الأبِ .

وقسمٌ يشبهُ خصُوصاً : وأعنى بهِ أنهُ يجرى منهُ المذكرُ على مثلهِ والمؤنثُ على مثلهِ أيضاً وهو كلُّ صفةٍ لفظها صالح للمذكرِ والمؤنث والمعنىَ خاصٌ بأحدِهما أو بالعكسِ ، أو لفظهَا ومَعناهَا خاصانِ بأحدِهما ، فمثالُ الأولِ : حائضٌ وطامثٌ ، ومثالُ عكسه : عجزاءُ ، ومثالُ الثالثِ : عذراءُ ومُلتَحٍ تقول : مررتُ بامرأةٍ حائضِ البنتِ ، وعجزاءِ البنتِ ، وعذراءِ البنتِ ، ولا يجُوزُ أنْ تقولُ : مررتُ برجلٍ أعجزِ البنتِ ، ولا أعجزِ البنتِ ولا حائضِ البنْتِ ، وتقولُ مررتُ برَجَلٍ ملتحِ الابنِ ولا يجوزُ أن تقولَ مررتْ بامْرأةٍ مُلتحِيةِ الابْنِ) .

(ش) مراده فى هذا الباب أن يبين الصفات التى تشبه باسم الفاعل لأن من الصفات مايصلح للمذكر والمؤنث فى المعنى واللفظ مثل حسن وجميل وضخم فهو للمذكر من غير التاء وللمؤنث بالتاء ومن الصفات مالا يصلح إلا لأحدهما فما يصلح للمذكر وحده نحو خصى وملتـح وما يصلح للمؤنث وحده نحو حائض وعجزاء .

وإنما ذكر ذلك وبينه بوضوح لأن هذه الصفة ذات شقين موصوف سابق وسببى مرفوع فهل يراعى الموصوف أو السببى عند الإتيان بالصفة

وبخاصة أن أحدهما قد يكون مذكرا والآخر مؤنثاً ؟ والحاصل أنه جعل هذه الصفات قسمين :

— قسم يشبه عموما — وقسم يشبه خصوصاً .

فالقسم الذى يشبه عموما هو كل صفة معناها صالح للمذكر والمؤنث ولفظها قد فصل بينهما فيه بالتاء نحو حسن وحسنة وجميل وجميلة ومعتدل ومعتدلة وحكم هذا النوع أنه يجرى منه المذكر على مثله فيكون الموصوف والمعمول مذكرين تقول مررت برجل حسن الأب ومعتدل الطول كما يجرى منه المؤنث على مثله فيكون الموصوف والمعمول مؤنثين تقول : مررت بامرأة حسنة الأم ومستقيمة البنت كما يجرى منه المذكر على المؤنث أى تكون الصفة مذكرا (مراعاة للموصوف) مع أن المعمول مؤنث تقول : مررت برجل حسن الأم وجميل البنت كما يجرى منه المؤنث على المذكر أى تكون الصفة مؤنثا مراعاة للموصوف مع أن المعمول مذكر تقول : مررت بامرأة حسنة الأب وجميلة الابن .

وقسم يشبه خصوصا وهو ثلاثة أنواع :

— صفة لفظها صالح للمذكر والمؤنث لكن معناها خاص بأحدهما مثل حائق وطامث وخصى فهذه ألفاظ لفظها صالح للنوعين لأن وزنى فاعل وفعيل يوصف بهما المذكر والمؤنث لكن معنى حائض وطامث خاص بالمؤنث ومعنى خصى خاص بالمذكر .

وحكم هذا النوع أنه يجرى منه المذكر على مثله والمؤنث على مثله وبذلك يكون الموصوف والمعمول مذكرين أو مؤنثين تقول : مررت بامرأة حائض البنت وبرجل خصى الابن ولا يجوز أن تقول مررت برجل حائض البنت ولا أن تقول مررت بامرأة خصى الابن أو الزوج

— صفة لفظها ومعناها خاصان بالمؤنث مثل عذراء ورتقاء فهاتان

مختومتان بألف التأنيث الممدودة وهذا وزن خاص بالمؤنث وفى نفس الوقت معناهما خاص به ، وحكم هذا النوع أيضاً جريان المؤنث فيه على مثله وبذلك يكون الموصوف والمعمول مؤنثين فقط تقول مررت بامرأة عذراء البنت ورتقاء البنت ولا يجوز أن تقول مررت برجل أعذر البنت وكذلك مابعده ، ويدخل فى هذا النوع لفظ عجزاء وهى كبيرة العجز فاللفظ للمؤنث وحده ولكن معناه قد يكون للمذكر لكن يقال له: آلى وعلى ذلك فإن لفظ عجزاء المؤنث لابد أن يجرى على مثله تقول مررت برجل عجزاء البنت ولا تقول مررت برجل أعجز البنت .

— صفة لفظها ومعناها خاصان بالمذكر مثل آدر وأكمر وملتح فلفظ الأولين وزن أفعل وهو خاص بالمذكر والثالث لاتلحقه التاء مطلقا وحكمه جريان المذكر فيه على مثله وبذلك يكون الموصوف والمعمول مذكرين تقول مررت برجل أكمر الولد وملتح الابن ولا يجوز مررت بامرأة أكمر الولد أو ملتحية الابن .

واتفق العلماء على أن الذى يشبه عموما يجوز فيه أن يجرى المذكر على مثله والمؤنث على مثله والعكس كما سبق أن قلنا ومثلنا .

وأما الذى يشبه خصوصاً فقد اتفقوا فيه على أن الصفة التى لفظها ومعناها خاصان بالمؤنث مثل عذراء يجرى فيها المؤنث على مثله (النوع الثانى) والتى لفظها ومعناها خاصان بالمذكر مثل ملتح يجرى فيها المذكر على مثله (النوع الثالث) حتى لاتحدث لفظا ليس من كلام العرب لو قلت رجل أعذر البنت وامرأة ملتحية الابن .

وأما الصفة التى لفظها صالح للمذكر والمؤنث لكن معناها خاص بأحدهما مثل حائض الخاص بالمؤنث وخصى الخاص بالمذكر فقد اختلفوا فيها فجميعهم إلا الأخفش على جريان المذكر على مثله والمؤنث

على مثله تقول مررت بامرأة حائض البنت ورجل خصى الابن ولا يجوز جريانه على ضده فلا تقول مررت برجل حائض البنت ولا بامرأة خصى الابن أما الأخفش فقد اجازه، ووجه جوازه عنده : أنك لم تحدث لفظا ليس من كلام العرب لأن حائض على وزن فاعل وهو لفظ صالح للمذكر، وكذلك خصى على وزن فعيل وفعيل بمعنى مفعول يكون المذكر والمؤنث بغير هاء .

قال ابن عصفور : وهذا الذى ذهب إليه أبو الحسن الأخفش غير صحيح عند جميع النحويين لأن هذا الباب مجاز والمجاز لا يقال منه إلا ما سمع ولم يسمع من كلامهم مثل مررت برجل حائض البنت ولا بامرأة خصى الزوج وأيضاً فإن المجاز لا يقال إلا حيث تسوغ الحقيقة والحيض لا يكون للرجل حقيقة فلا يكون له مجازا لأن المجاز مشبه بالحقيقة وكذلك الخصاء لا يكون للمرأة حقيقة فلا يكون لها مجازا .

وملخص هذا :أن من الصفات ماهو مشبه باسم الفاعل عموما وهى الصفات التى لفظها ومعنا صالح للمذكر والمؤنث، ومنها ما هو مشبه خصوصا وهى الصفات التى لفظها صالح للمذكر والمؤنث ومعناها خاص بأحدهما أو لفظها ومعناها خاصان بأحدهما، فالذى هو مشبه عموما يجرى فيه المذكر على مثله والمؤنث على مثله والعكس ، والذى هو مشبه خصوصا يجرى فيه المذكر على مثله والمؤنث على مثله ولا يجوز فيه العكس.

(متى تكون الصفة مشبهة)(ما تتبع فيه موصوفها)
(معمولها)

(ص) قال ابن عصفور:

(والصِّفةُ لا تكونُ مشبهة إلاّ إذا نصبت المعمولَ أو خفضتهُ ، لأنَّ الإضافةَ إنما تكونُ من نصبٍ وإلا فهيَ غيرُ مُشبهةٍ .

والمشبهةُ تتبعُ ماقبلهَا في واحدٍ منَ الرفعِ والنَّصبِ والخفضِ ، وفيَ واحدٍ منَ التعريفِ والتنكيرِ وفي واحدٍ منَ الإفرادِ والتثنية والجمع ، وفي واحدٍ منْ التذكيرِ والتأنيثِ وأما قولهُ :

أَيَا ليلةً خرْسَ الدَّجاجِ سَهرتُهَا
بِبغْداد ما كادَتْ إلىَ الصبْحِ تنجلي

فخرسٌ مفردٌ مخففٌ منْ خرُسٍ وقالوا ليلةٌ خرْسٌ إذا لم يسمع فِيهَا صوتٌ وليسَ بجمع .

فإنْ لمْ تكنْ مُشبهةً فإنهَا تتبعُ ماقبلهَا في واحدٍ منَ الرفْعِ والنصْبِ والخفضِ وفي واحدٍ من التعْريفِ والتنكيرِ خاصةً .

ولا تعملُ الصفةُ في هذَا البابِ إلا في السببيِّ بشرطِ أنْ يكُونَ فيه الألفُ واللامُ نحوَ قولكَ : زيدٌ حسنُ الوجْهِ أو يكونَ مضافا إلىَ مافيهِ الألفُ واللامُ أو إلىَ ضميرهِ أوضميرًا أضيفَ إليه نحوَ قولكَ : هذَا حسنُ الأمِّ جميلٌ وجهُها وهذه امرأةٌ حسنةٌ وجهِ الجاريةِ جميلةٌ أنفهُ أو أنْ يكونَ ضميرَ معمُولٍ لصفةٍ أخرَى نحوَ قولكَ مررتُ برجُلٍ حسنِ الوجهِ جميلهِ أوْ أنْ تكون مضافا إلىضميرِ الموصُوف نحْوَ قولكَ : مررْتُ برَجُلٍ حسَنٍ وجْهُهُ أوأنْ يكونَ نكرةً نحو قولكَ : مررْتُ برجُلٍ حسَنٍ وَجْهًا) .

(ش) مراده فى هـذا الموضع أن يبين متى تشبه الصفة باسم الفاعل فتعمل عمله من نصب المفعول أو إضـافة إليه ومتى لاتشبه باسم الفاعل فلا تعمل .

فذكر أنها تشبه باسم الفاعل إذا نوى عملها وأريد ذلك منها فينتصب المفعول به أو يخفض ، أما النصب فواضح فيه العمل ، وأما الخفض فقد جاء أو جاز بعد مجىء أو جواز النصب تقول مررت برجل مستقيم أخاه (بالنصب) أومستقيم الأخ (بالجر) وقد أفاد الجر الثبوت والاستمرار على أصل وضع الصفة المشبهة وكذلك النصب يفيد ما أفاده الجر من الثبوت والاستمرار لأن الجر إنما جاء عنه .

أما إذا رفعت المعمول فقلت مررت برجل مستقيم أخوه فإنها لاتكون صفة مشبهة بل تكون اسم فاعل يفيد التجدد والحدوث وقد عمل الرفع فيما بعده قال ناظر الجيش[1] : اتفق النحاة على أن تكون الصفة مشبهة إذا نصبت أو خفضت واختلفوا إذا رفعت فنهم من لا يجعلها مشبهة إذ ذاك وهو الذى نص عليه الأستاذ أبو الحسن بن عصفور فى كتبه ؛ والقائلون فى ذلك يجعلون رفعها بالحمل على الفعل ولا يبالون بعدم جريانها على الفعل فى الحركات والسكنات لأنهم إنما يشترطون الجريان إذا عملت نصباً أو خفضاً .

وقال ابن عصفور[2]: وإنما كانت الإضافة عن نصب ولم تكن عن رفع لما يلزم فى ذلك من إضافة الشىء إلى نفسه ألا ترى أنك إذا قلت : مررت برجل حسَنٍ وجهُهُ (بالرفع) فالحسن هو الوجه لأنه مسند إلى الوجه فى اللفظ وهو صفة له فى المعنى فلم يجز إضافة الحسن إذ ذاك إلى الوجه وإذا قلت مررت برجل حَسَنِ الوجْهِ (بالجر) . فالوجه وإن كان

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث) مخطوط بدار الكتب.
(٢) مثل المقرب ورقة ٣٢ .

الحسن له من جهة المعنى فقد نقل عنه وصير الرجل مجازا ألا ترى أنه مسند إلى ضمير الرجل فلما صار الحسن واقعاً على الرجل في اللفظ ساغت إضافته إلى الوجه لأنه إذ ذاك لا يراد به الوجه فلم يلزم في إضافته إليه إضافة الشيء إلى نفسه انتهى.

ومن النحاة من يجعلها صفة مشبهة حتى وإن رفعت ما بعدها .

قال أبو حيان[1] : وهو اختيار الأستاذ أبي على الفارسي ويظهر من كلام ابن جنى ، فعملها الرفع إنما هو بالحمل على اسم الفاعل لا على الفعل لأنها ليست بجارية عليه .

قال ناظر الجيش[2] : ويظهر من كلام ابن مالك في شرح الكافية أنها إذا رفعت غير مشبهة وهو الذى يقتضيه النظر .

وعلى ذلك فالصفة في هذا الباب على نوعين :

— مشبهة إذا نصبت المعمول أو خفضته .

— غير مشبهة إذا رفعت المعمول .

فإذا كانت مشبهة فإنها تتبع موصوفها في واحد من أوجه الإعراب الثلاثة : وهى الرفع والنصب والجر ، وفي واحد من التعريف والتنكير ، وفي واحد من الإفراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث تقول جاءنى الرجل الحسن الوجه بنصب الوجه أو جره ، وأما الحسن فهو مرفوع معرفة مفرد مذكر تبعاً لما قبله في ذلك وتقول في مثله : جاءتنى المرأة الحسنة الوجه ، وجاءنى الرجلان الحسنا الوجه والرجال الحسان الوجه .

---

(١) التذييل والتكميل لأبي حيان (الجزء الرابع) ص ٨٩١ رسالة دكتوراه (د/ الشربينى أبوطالب) .

(٢) في شرح التسهيل له (الجزء الثالث ورقة ١٥٠) .

وإذا كانت غير مشبهة بأن رفعت المعمول وأردت إسناد الصفة إلى مؤنث قلت : جاءنى الرجل الحسنة ابنته ، وفيه تبعت الصفة ما قبلها فى واحد من أوجه الإعراب وواحد من التعريف والتنكير ، وأما بالنسبة إلى التذكير والتأنيث فإنها تتبع ما بعدها ، وأما بالنسبة إلى الإفراد فإنها تلزم الإفراد على اللغة الفصحى لأنها حلت محل الفعل وعملت عمله ، والفعل يلزم الإفراد ، وإن أسند إلى مثنى أو جمع ، وصارت من أنواع النعت السببى الذى يتبع ماقبله فى اثنين من خمسة ، وصار الأول من النعت الحقيقى الذى يتبع ماقبله فى أربعة من عشرة .

إلا أنه إذا كان المعمول جمعاً جاز جمع الصفة تقول مررت برجال كرام آباؤهم ، كما يجوز كريم آباؤهم .

وأما قول الشاعر :

١٦٨ — أيا ليلةً خُرسَ الدَّجاجِ بهرتُها
بِبغدادَ ما كادتْ إلى الصبحِ تنجلى[1]

فقال خرس وهو جمع مفرده خرساء ، وفيه جاءت الصفة المشبهة جمعا مضافا إلى معموله وهو الدجاج مع أن الموصوف مفرد وهو ليلة ، فقد أجيب عنه بوجهين :

الأول : ذهب أبو على الفارسى إلى أنه جعل الليلة لطولها كالجمع .

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول فى الشكوى والجهد ، ويقال خرس على وزن علم انعقد لسانه عن الكلام خلقة أوعيا فهو أخرس وهى خرساء وجمعها خرس (بسكون الراء) أوخرسان ، وليلة خرس الدجاج كناية عن هدوئها ، بهرتها (بالباء) : يقال بهره بهرا وبهورا أجهده حتى تتابع نفسه ، تنجــلى : تظهر وشاهده واضح من الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٦ .

فكأن كل جزء من هذه الليلة ليلة ، والعرب قد تفعل مثل هذا كقولهم ثوب أخلاق وبرمة أعشار ومن هنا جمع خرسا تبعاً لليلة الذى هو جمع فى المعنى .

الثانى : ذهب ابن عصفور إلى أن خرسا هذا مفرد ، وأن العرب تقول ليلة خرس بالضم إذا لم يسمع فيها صوت وهم يسكنون فعلا تخفيفاً مثل عنق فى عنق وأذن فى أذن وعلى ذلك فلا إشكال فى البيت لأنه من وصف المفرد وهى ليلة بالمفرد .

وأما قول ابن عصفور: ولا تعمَلُ الصفةُ فى هذا البابِ إلاّ فى السببىِّ فمعناه أن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً من الموصوف وهو المتصل بضمير الموصوف لفظا كما فى قولك : رأيت رجلا حسنا وجهه أو معنى وهو المتصل بضمير الموصوف تقديراً كما فى قولك رأيت رجلا حسن الوجه أى منه ، وقيل أل خلف عن المضاف إليه ، وبالجملة فلا يكون معمولها أجنبياً فلا تقول رأيت رجلا حسناً عمراً ، كما يجوز ذلك فى اسم الفاعل الذى يعمل فى الأجنبى كما يعمل فى السببى ، تقول فى السببى : رأيت رجلا ضاربا أخاه وفى الأجنبى رأيت رجلا ضاربا عمراً .

ولما كان معمول الصفة المشبهة سببيا من الموصوف التصق بالصفة التصاقا فلا يفصل عنها بظرف أو غيره ، لا يقال زيد حسن فى الحرب وجهه كما لا يقدم المعمول على الصفة لا يقال: زيداً الوجه حسن ، كما لا يتبع بنعت لا يقال زيد حسن الوجه الجميل ، وقد عللوه بأن معمول الصفة قام مقام الضمير منها والضمير لا يجوز فيه ذلك بخلاف اسم الفاعل فى كل .

ثم ذكر ابن عصفور أن السببى فى هذا الباب يكون أحد أمور :

الأول : أن يكون مقترنا بالألف واللام تقول : زيد حسن الوجه وفى القرآن الكريم (واللهُ سريعُ الحسابِ)[1] .

الثانى : أن يكون مضافا إلى مقترن بالألف واللام تقول : زيد حسن وجه الأب .

الثالث : أن يكون مضافا إلى ضميرما اقترن بالألف واللام تقول : زيد حسن الوجه جميل أنفه .

الرابع : أن يكون مضافا إلى ضمير ما أضيف إلى مقترن بالألف واللام ، تقول : زيد حسن وجه الأم جميل أنفه .

الخامس : أن يكون السبى ضمير معمول لصفة أخرى تقول : مررت برجل حسن الوجه جميله .

السادس : أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف تقول : مررت برجل حسن وجهه .

السابع : أن يكون نكرة تقول : مررت برجل حسن وجها .

وزاد غيره على ذلك أشياء أخرى من ذلك أن يكون اسم موصول كقول عمر بن أبى ربيعة :

١٦٩ — أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خصورُها
وثيراتُ ما التفّتْ عليه المآزرُ[2]

---

(١) سورة النور : ٤٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل ووصف المرأة لعمر بن أبى ربيعة ، أسيلات أبدان أى طويلات القوام — وثيرات أى سمينات =

ومنه قول الآخر :

١٧٠ — وَمَهْمَهٍ هَالِكٍ من تعرَّجَا[1]

قال ابن عصفور[2] : وهذا لا حجة فيه لأن هالكا ليس بصفة مشبهة وإنما هو واقع موقع مهلك وفاعل قد يقع موقع مفعل ، حكى من كلام العرب : أورس الشجر فهو وارس وأيفع الغلام فهو يافع .

كما ذاد غيره أن يكون مضافا إلى اسم موصول كقول الشاعر :

١٧١ — فعجْتها قِبَلَ الأخيَارِ مَنزِلَةً

والطَّيِّبِي كلِّ ما التَاثتْ بهِ الأُزُرُ[3]

= ما التفت عليه المآزر كناية عن الأرداف ، وشاهده مجيء فاعل الصفة المشبهة اسما موصولا وليس بالكثير ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٥

(١) البيت من بحر الرجز المشطور وهو للعجاج فى وصف صحراء شاسعة ، المهمه: الفلاة الواسعة ، والهالك: الميت ، ومن تعرج: من سلكه ومن إما فاعل بهالك أو مفعول به وشاهده مجيء معمول الصفة المشبهة اسما موصولا ، وانظر الشرح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٥٥

(٢) شرح الجمل : جـ ١ ص ٥٦٩

(٣) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز (ديوانه جـ ١ ص ٢٢١) والتى منها : فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم عجتها : أى الناقة من عجت البعير إذا عطفت رأسه بالذمام والمصدر عوج ومعاج ، قبل الأخيار : نحوهم ، والتاث : اختلط والتف ، والأزر جمع إزار والمقصود وصفهم بالعفة وشاهده قوله : والطيبى كل ما التاثت وانظر الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ١٦٢

ومن أعاجيب النحاة أنهم وصلوا بصور الصفة المشبهة إلى ما يقرب من خمسة عشر ألف صورة وذكروا أنها كلها جائزة الاستعمال إلا قليلا جداً لا يتجاوز المائة حيث وصلوا بالصور الأولى لها خمس عشرة صورة ثم تضرب هذه فى اثنتين وهما تنكير الصفة وتعريفها ثم تضرب فى ثلاثة وهى أحوال الإعراب الثلاثة ثم تضرب فى خمسة وهى أحوال الصفة لأنها إما مفرد أو مثنى أو جمع والجمع إما مذكر أو مؤنث أو تكسير ثم يضرب المجموع فى اثنتين وهما التذكير والتأنيث وهكذا[1]، ولاترم هؤلاء العلماء بالخرف وفراغ وقتهم وضياع عمرهم، ولكن قل رحمهم الله وغفر لهم فقـــد تركوا لنا تراثا عظيما سنعيش عليه عالة إلى ما شاء الله .

(١) انظر هذه الحسبة وحاصل ضربها فى شرح التصريح ٨٦/٢ .

(حكم المعمول إذا كانت الصفة نكرة والمعمول معرفة)

(ص) قال ابن عصفور :

(والصفةُ فى هذا الباب مشبهة كانت أو غير مشبهة لا تخلو من أن تكونَ معرفةً بالألف واللام أو نكرةً.

فإن كانت نكرةً جازَ فى معمولها إن كان معرفا بالألف واللام أو مضافا إلى ما عرفَ بهما أو إلى ضميره أو إلى ضمير ما أضيفَ إليه أو إلى ضمير الموصوف ثلاثةُ أوجه : الرفعُ والنصبُ والخفضُ إلا أنهُ لا يجوز فى المضاف إلى ضمير الموصوف النصبُ والخفضُ إلا فى ضرورة نحو قولك : هذا حسنٌ وجهُهُ بنصب وجهه وخفضه فمن النصب قولهُ :

أنعتُها إنىَ من نعاتِها كُومَ الذرَى وادقةً سُراتِها

ومن الخفض قوله :

أقامتْ علىَ رَبْعيهما جارتا صفًا
كميتَا الأعالِى جونَتا مُصطلاهُما)

(ش) لما ذكر ابن عصفور أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا فى السببى وذكر للسببى عدة صور يأتى عليها ، أراد أن يبين أن الصفة ذاتها مشبهة حين تعمل النصب فى المعمول أو تجره بالإضافة أو غير مشبهة حين ترفعه، إما أن تكون نكرة وإما أن تكون معرفة بالألف واللام ، وهو هنا يبين حكم المعمول من أوجه الإعراب فى الحالة الأولى وهى إذا كانت نكرة :

الحالة الأولى : إذا كانت الصفة نكرة .

إذا كانت الصفة نكرة (زيد حسن الوجه) جاز فى معمولها الرفع والنصب والجر هذا إذا كان المعمول أحد أمور وهى :

١ — أن يكون مقترنا بالألف واللام (زيد حسن الوجه) بالأوجه الثلاثة فى الوجه ومثله قوله تعالى (إنّ اللهَ سريعُ الحسابِ)[1] ومن ذلك قول الشاعر :

١٧٢ — ونأخذْ بعدهُ بذَناب عيشٍ
أجَبُّ الظهرَ ليس لـــهُ سنام[2]

---

(١) سورة غافر آية رقم ١٧ ، وفى الآية جاء معمول الصفة المشبهة مجرورا .

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة النابغة الذبيانى يمدح بها النعمان ابن الحارث الأصغر وقبل بيت الشاهد قوله :

فإن يهلك أبو قابوس يهلك ربيع الناس والبلد الحرام

والذناب : بكسر الذال ذناب كل شىء عقبه ومؤخره ومنه ذنب الحيوان وهو ذيله وذناب العيش شدته وقلة الخير فيه ، وأجب الظهر مقطوعه وهو كناية عن سوء الحال والمعنى بعد ذلك واضح .

— ونأخذ فيه الثلاثة : الرفع على الاستئناف والنصب بأن مضمرة والجزم بالعطف على يهلك فى البيت الذى قبله .

— وأجب فيه الثلاثة أيضاً : الرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والنصب على الحال من ذناب بعد تخصيصه ، والجر بالكسرة أو الفتحة نعتا لذناب .

روى الظهر بالأوجه الثلاثة .

٢ ــ أن يكون مضافا إلى ما اقترن بأل (زيد حسن وجه الأب) بالأوجه الثلاثة أيضاً فى وجه ، ومنه قول الشاعر :

١٧٣ ــ رحيبٌ قطابُ الجيبِ منها رقيقةٌ
بجسِّ النَّدامَى بَضَّـةُ المتَجرِّدِ(١)

٣ ــ أن يكون مضافا إلى ضمير ما اقترن بأل (زيد حسن الوجه جميل أنفه) بالأوجه الثلاثة فى المعمولين (الوجه وأنفه)

٤ ــ أن يكون مضافا إلى ضمير ما أضيف إلى مقترن بأل (زيد حسن وجه الأم جميل أنفه) بالأوجه الثلاثة فى المعمولين (وجه وأنف) .

٥ ــ أن يكون مضافا إلى ضمير الموصوف (زيد حسن وجهه) بالثلاثة أيضاً ومنه قول الشاعر :

= ــ والظهر فيه الثلاثة : الرفع على أنه فاعل بـ(أجب) والنصب على التشبيه بالمفعول به والجر على الإضافة والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٥١

(١) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة طرفة بن العبد التى بدأها بالغزل فى وصف أطلال خولة صاحبته . ورحيب أى واسع ، وقطاب الجيب بجمع الجيب ، وجيب القميص ما يدخل منه الرأس عند لبسه ، بجس أى مس والندامى جمع نديم وهو ما ينادم على الشراب ، بضة أى رقيقة نضرة .

والمتجرد : ما يتجرد من الجسم من الثياب عنى به الصدر ، وشاهده رحيب قطاب الجيب ، فرحيب صفة مشبهة وقطاب فيه الأوجه الثلاثة وهو مضاف إلى ما فيه أل ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١١٣ .

١٧٤ — لو صُنتَ طرفكَ لم تُرعْ بصفاتِها
لما بدتْ مجلوةً وَجناتِها(١)

وقول الشاعر :

١٧٥ — تُعيرنَا أنا قليلٌ عدادُنا
فقلتُ لها إنَّ الكرامَ قليلُ(٢)

بالأوجه الثلاثة فى وجنات وعداد .

أما الصفة فليس فيها إلا وجه واحد وهو إعرابها حسب موقعها فى الجملة .

قال ابن عصفور : وينبغى أن يعلم أن الرفع فى هذا الباب أحسن من النصب والخفض لأنه هو الحقيقة وما عداه مجاز ثم يليه الخفض لأنها أى الصفة إذا خفضت ما بعدها كانت فى اللفظ غير عاملة ، فقربت من

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو مطلع قصيدة لشاعر مجهول وفيه يخاطب نفسه أنه لو صان طرفه من جمال حبيبته ما وقع فى غرامها ، لم ترع: لم تفزع، مجلوة : اسم مفعول من جلا صار صفة مشبهة ، الوجنات بتثليث الواو:الخدود، وشاهده جواز الأوجه الثلاثة فى وجنات لإضافتها إلى ضمير الموصوف والبيت فى معجم الشواهد ص٧٥.

(٢) البيت من قصيدة لامية مشهورة للسموأل بن عادياء اليهودى فى الفخر وأكثرها فى الحكم (الأمالى : ٣١٩/١ ، ديوان الحماسة : ١٢٢/١) ويروى عداد والمعنى ما يعد يقال فلان فى عداد بنى فلان أى يعد منهم ، ويروى عديد أى عددنا الكثير وشاهده جواز الأوجه الثلاثة فى عداد لإضافته إلى ضمير الموصوف ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨٥.

الأصل ثم النصب، إلا أن يكون النصب على التمييز، لأنه فى رتبة الرفع، والأصل فى هذا ما لم يؤد الرفع إلى حذف الضمير (الحسن وجه بالرفع) لأنه يكون إذ ذاك دون النصب والخفض.

ثم قال: والأحسن فى معمول هذه الصفة أن يكون معرفا بالإضافة إلى الضمير لأنه هو الأصل مالم يؤد إلى تكرير الضمير (حسن وجهه) بالنصب والجر ثم يليه التعريف بالألف واللام لأنه يشبه الأصل فى أن معموله معرف (حسن الوجه) ثم التنكير (حسن وجها) فعلى هذه القوانين المتقدمة تعتبر مسائل هذا الباب فى الجودة والرداءة[1].

ولكن على أى وجه يخرج الرفع والنصب والجر وهى أوجه الاعراب الجائزة فى الصور السابقة ؟

— أما الرفع فعلى أنه فاعل بالصفة،

— وأما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به.

— وأما الجر فعلى الإضافة أى إضافة الصفة إلى معمولها والفاعل فى الوجهين الأخيرين ضمير الموصوف.

ونعى بعض المحدثين على النحاة نصب الصفة المشبهة لمعمولها على المفعولية فقال[2]: هذا من غرائب النحاة إذا الصفة محولة فى عملها على فعلها وهو لا يتعدى فلا ينصب المفعول ولا بد أن تكون هى أضعف منه فى القدرة على الإعمال، فما دام الفعل لا ينصب فهى من باب أولى لا تعمل هذا العمل، ثم إن ما يزعمون أنه منصوب بها هو فى المعنى فاعل لا أثارة فيه للمفعولية ولا لشبهها فهو غير مستحق للنصب.

---

(١) شرح الجمل لابن عصفور: ٤٧٢/١ بتحقيق صاحب أبو جناح.

(٢) حاشية متن المقرب ص ١٥٦ (المحققان: الجوارى والجبورى).

وقد اتفق العلماء على تخريج وجهى النصب والجر على المفعولية وعلى الإضافة أما الرفع على أنه فاعل فقد اختلفوا فيه :

قال ابن عصفور [١] : « مذهب سيبويه رحمه الله تعالى أنه فاعل ومذهب أبى على الفارسى أنه بدل من الضمير الذى فى الصفة بدل بعض من كل ، وسبب اختلافهم فى إعراب المعرف بأل المرفوع أن الصفة لا بد لها من ضمير يعود على الموصوف فعلى مذهب سيبويه الضمير محذوف لفهم المعنى كأنك قلت الحسن الوجه منه ، وذهب الكوفيون إلى أن الألف واللام عوض عن الضمير والأصل عندهم جاء الرجل الحسن وجهه فأدخلت الألف واللام على الوجه وصارت عوضا عن الضمير ، وهو مردود بأنه لا وجه لإدخال الألف واللام على المعرفة ».

ورد مذهب أبى على فى إعراب الاسم الظاهر بدل بعض من كل : « أن هذا البدل فى حاجة إلى ضمير أيضاً يعود على المبدل منه ولا يجوز حذفه » [٢] فثبت صحة مذهب سيبويه وهو أن الاسم الظاهر فاعل وأن الضمير العائد على الصفة حذف لفهم المعنى .

ثم استثنى ابن عصفور من جواز الأوجه الثلاثة فى معمول الصفة إذا كانت نكرة المعمول المضاف إلى ضمير الموصوف (هذا حسن وجهه) فقال إنه يجوز فيه الرفع فقط ولا يجوز فيه النصب ولا الخفض إلا فى ضرورة تقول : هذا حسن وجهه بالرفع وحده دون النصب والجر .

وعلل ابن عصفور ذلك فقال [٣] إنما لم يجز النصب أو الخفض إلا

---

(١) شرح الجمل له : ٥٧٠/١ .

(٢) المرجع السابق : ٥٧١/١ ، ٥٧٢ .

(٣) مثل المقرب ورقة ٣٣ (مخطوط بدار الكتب ومعهد المخطوطات) .

فى ضرورة لأن النصب فى هذا الباب لا يكون إلا بأن تنقـــل الضمير المضاف إليه المعمول إلى الصفة وتنصب المعمول على التشبيه بالمفعول به فتقول قبل التشبيه : مررت برجل حسن وجهه برفع الوجه فإذا أردت التشبيه نقلت الضمير المضاف إليه الوجه إلى الصفة ونصبت الوجه فقلت مررت برجل حسن وجها أى حسن هو وجها .

قال [١] : فالضمير الذى فى حسن هو الضمير الذى كان الوجه مضافا إليه ، وإن عرفت الوجه بالألف واللام ليكون ذلك بدلا من التعريف الذى كان فيه حال إضافته إلى الضمير قبل نقله إلى الصفة قلت مررت برجل حسن الوجه وتعريف الوجه بعد هـذا النقل بالإضافة إلى الضمير لا يتصور إلا فى ضرورة لأنك إذا فعلت ذلك فقلت مررت برجل حسن وجهه كنت قد أعدت إلى الوجه ضمير الموصوف بعد ما كنت قد نقلته عنه إلى الصفة فيجىء ذلك نوعاً من التراجع ، فإذا أردت إضافة الوجه إلى ضمير الموصـوف فينبغى أن تترك المسألة على أصلها فيقـال مررت برجل حسن وجهه بالرفع ، ولا ينقل الضمير ثم يعاد بعد نقله فإن ذلك تكلف لا فائدة له .

ثم قال [٢] : ومثل مالزم فى النصب يلزم فى الخفض لأن الإضافة لا تكون إلا من نصب وقد تبين السبب فى ذلك فمن النصب قـــول الشاعر :

١٧٦ — أنعُتُهـا إنىَّ مِنْ نُعَّـاتِها
كُومَ الـذُّرَى وادِقَـةً سُرَّاتِها [٣]

---

(١) المرجع السابق .
(٢) مثل المقرب ورقه : ٣٣ من المخطوط .
(٣) بيتان من الرجز المشطور لعمرو بن لحى (بالحاء) التيمى فى

وعلق على البيت فى كتاب الضرائر له فقال (٢) :

ألا ترى أنه قد نون وادقة ونصب معمولها وهى مضافة إلى ضمير موصوفها . وكان الوجه أن يرفع السرات إلا أنه اضطر إلى استعمال النصب بدل الرفع فحمل الصفة ضميرا مرفوعا عائدا على صاحب الصفة ونصب معمول الصفة إجراء له فى حال إضافته إلى ضمير الموصوف مجراه إذا لم يكن مضافا إليه .

ثم قال(٣): وكذلك أيضاً لا يجوز خفض معمولها فى حال إضافته إلى ضمير الموصوف إلا عند الاضطرار لأن الخفض لا يكون إلا من النصب وأنشد شاهدا على الخفض قول الشاعر :

١٧٧ — أمن دِمنتين عرّجَ الركبُ فيهما
بحقْلِ الرخامى قــد عفا طللاهمَا

أقامتْ على ربعيهما جارتا صَفا
كميتا الأعالى جونتا مُصْطَلاهمَا(١)

= وصف نوق، أنعتها: أصفها ، من نعاتها من وصافها جمع ناعت مثل كاتب وكتاب ، كوم جمع كوماء كحمر جمع حمراء ، ويقال ناقة كوماء أى عظيمة السنام ، والذرى جمع ذروة وهو أعلى السنام ، وادقة اسم فاعل من ودقت السرة إذا دنت من الأرض لفرط سمنها .والسرات جمع سرة ، وكوم منصوب على المدح ، وادقة بالنصب صفة لكوم،وشاهده وادقة سراتها حيث نصب معمول الصفة المشبهة المضاف إلى ضمير الموصوف وفيه آراء والبيتان فى معجم الشواهد ص ٤٥٢.

(٢) ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٨٦ تحقيق السيد إبراهيم محمد .

(٣) المرجع السابق ص ٢٧٨ .

(١) البيتان من بحر الطويل وهما للشماخ فى وصف ديار وأطلال . =

فكميت وهى الحمرة المائلة إلى السواد صفة للجارتين وهما الحجران اللذان يسند بهما القدر وكذلك جونتا (الجون هو الأسود والأبيض) صفه للجارتين وفيهما ضمير يعود على الجارتين وهو مضاف إلى المصطلى المضاف إلى ضمير الجارتين ولو كان المصطلى فى موضع رفع لكان جون مفردا مذكرا لأن الصفة إذا رفعت الظاهر كانت على حسبه من تذكير وتأنيث وتكون مفردة على كل حال[1] .

وما ذهب إليه ابن عصفور من الجر فى معمول الصفة المضافة إلى ضمير الموصوف من الضرورات هو مذهب سيبويه، والبصريين، وذهب الكوفيون

= اللغة : الدمنة : آثار الديار بعد رحيل أهلها . عرج : مال . فيهما : عليهما. حقل الرخامى : موضع ، الطلل : آثار الديار ، الربع : المنزل ، الصفا : الجبل ، وجارتا صفا : حجران يوضعان بجوار الجبل يوقد بينهما ثم يوضع القدر . كميتا الأعالى : أى أعالى الحجرين شديدة الحمرة . جونتا مصطلاهما أى مكان الاصطلاء بالنار بينهما أسود لقربه من النار .

الإعراب : طللاهما : فاعل عفا ، جارتا صفا : فاعل أقامت ومضاف إليه، كميتا الأعالى : صفة لجارتا ومضاف إليه ومثله : جونتا مصطلاهما .

الشاهد فيه : قوله جونتا مصطلاهما فجونتا صفة مشبهة وهو مضاف بدليل حذف نونه لأنه مثنى مضاف إلى معموله وهو مصطلى والمعمول فيه ضمير يعود على الموصوف وصار الأمر مثل محمد حسن وجهه بجر وجهه.

الآراء فيه : سيبويه — وتبعه ابن عصفور — يخص ذلك بالشعر والضرورة ويمنعه فى النثر والمبرد يمنعه مطلقا — شعرا ونثرا — والكوفيون يجيزونه مطلقا وانظر الشرح والشاهد فى معجم الشوهد ص ٣٣٣ .

(١) شرح الجمل لابن عصفور : ٥٧٤/١ بتحقيق صاحب أبو جناح .

إلى أن ذلك جائز فى السعة قال بعضهم : وهو الصحيح[1] لوروده فى الحديث فى صفة النبى ﷺ (شَثْنُ أصابِعِه)[2] بفتح الشين أى غليظها وفى حديث الدجال (أعورُ عينِه اليمنى)[3] وفى حـــديث أم زرع (صِفرُ وشاحِها) بكسر الصاد أى ضامرة البطن وقد رويت الآثار الثلاثة بجر المعمول .

---

(١) حاشية الصبان : ٣/١٢ وشرح التصريح على التوضيح: ٢/٨٤، ٨٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٣/٩٦.

(٢) فى الأمالى لأبى على القالى : ٢/٦٩ فى حديث لعلى بن أبى طالب رضى الله عنه يصف النبى ﷺ : كان رجلا أبيض مشوبا حمرة ضخم الهامة كثير شعر الرأس شثن (غليظ) الكفين والقدمين طويل أصابعها ضخم الكراديس (جمع كردوس وهو العظم الذى عليه اللحم) يتكفأ فى مشيه (يتبختر) كأنما يمشى فى صبب (ما انحدر من الأرض) لا طويلا ولا قصيرا لم أر مثله لا قبله ولا بعده .

(٣) الحديث فى صحيح مسلم : ٤/٢٢٢٧ فى كتاب الفتن وأشراط الساعة (باب ذكر الدجال وصفته) ، وفيه أعور العين اليمنى .

حكم المعمول إذا كان نكرة

(ص) : قال ابن عصفور (وإن كانَ المعمولُ نكرة أو مضافاً إلى ضميرها ولم يتصل به ضميرٌ يعودُ على الموصوفِ جازَ فيه الخفض والنصبُ نحو قولِك هذا حسنٌ وجها وحسنٌ وجهٍ ومررت برجلٍ حسنٍ وجهٍ جميلٍ أنفهِ بنصبِ أنفهِ وخفضِه وإن اتصلَ به ضميرٌ عائد عليه رفعته ولا يجوزُ نصبهُ ولا خفضهُ إلا في ضرورةٍ .

وإن كان ضميرَ معمولٍ لصفة أخرى فإن كانت الصفةُ متصرفةً لم يجزْ فيه إلا الخفضُ نحو قولِك حسنُ الوجهِ جميلهُ وإن كانتْ غيرَ متصرفةٍ جازَ في الضمير أن يكون في موضع خفضٍ وأن يكونَ في موضع نصبٍ فتقول مررتُ برجلٍ حسنِ الوجه أحمرِهِ بكسر الراءِ إن قدّرت الضمير مخفوضاً وفتحها إن قدرته منصوبًا وسمعَ الكسائي : لا عهدَ لي بألأمَ قفا منهُ ولا أوضعهُ ، بفتح العين) .

(ش): حديثه هنا بقية لما ذكره من حكم المعمول إذا كانت الصفة نكرة بل هو الشق الثاني للمعمول وهو إذا كان نكرة ، بعد أن تحدث عن حكمه إذا كان معرفة .

والحاصل أنه جعل للمعمول النكرة ثلاثة أحوال وقد جعل لكل واحد حكما ثم أتبعه بحالتين جاء المعمول فيهما ضمير معمول لصفة أخرى ، أما الأحوال الثلاثة للمعمول النكرة فهي كالآتي :

الأول : أن يكون نكرة بذاته تقول : هذا حسن وجها وجميل خلقا وحكم المعمول في ذلك أنه يجوز فيه الوجهان النصب والجر تقول : هذا حسن وجها ومستقيم خلقا كما تقول : هذا حسن وجه ومستقيم خلق .

وعلى النصب جاء قول الشاعر :

١٧٨ — من صديقٍ أو أخى ثقةٍ
أو عــدوٍ شاحــطٍ دارا[1]

وقول الآخر :

١٧٩ — هيفاءُ مقبلةً عجزاءُ مدبرةً
محطوطة جُدلتْ شنباءُ أنيابا[2]

وعلى الجر جاء قول الثالث :

١٨٠ — ألِكنِى إلى قومِى السلامَ رسالةً
بآيةِ ما كانُوا ضِعافاً ولا عُزْلا

---

(١) البيت من المديد المجزوء وهو لعدى بن زيد، وشاحط مأخوذ من شحط المكان كقعد شحوطا أى بعد، وشاهده مجىء معمول الصفة المشبهة نكرة فى قوله شاحط دارا وهذا يجوز فيه النصب والجر وقد جاء ذلك على الجر والبيت فى معجم الشواهد ص١٤٢.

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لأبى زبيد الطائى فى الوصف :

اللغة : هيفاء : ضامرة البطن ، عجزاء : كبيرة العجز ، محطوطة : موشومة بالخط بكسر الميم وهو ما يوشم به . جدلت : من قولهم جارية مجدولة الخلق أى حسنته . شنباء : بينة الشنب وهو حــدة الأسنان وعذوبتها .

الإعراب : هيفاء : خبر لمبتدأ محذوف مقبلة : حال من ضمير هيفاء ، وعجزاء ومحطوطة وشنباء كلها أخبار ، وأنيابا : تمييز أو مشبه بالمفعول به وشاهده قوله : شنباء أنيابا وفيه ما فى الذى قبــله والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠.

ولا سيئ زي إذا ما تلبسوا
إلى حاجة يوماً مخيسة بزلا[1]

وإنما امتنع الرفع فيه لأنه لو رفع فاعلا بالصفة لخلت الصفة من ضمير يعود على الموصوف وهو لا يجوز أما نصبه على التشبيه بالمفعول به أو التمييز أو جره على الإضافة ففيه إسناد الصفة إلى ضمير وهو المطلوب ، وأجاز بعضهم الرفع وهو ابن الناظم[2] محتجا بأن وجود السببية في المعنى كوجودها في اللفظ وأنشد قول الشاعر :

١٨١ — ببهمة منيت شهم قلب
منجذ لا ذي كهام ينبو[3]

---

(١) البيتان من بحر الطويل وهما لشاعر يدعى عمر بن شأس :
اللغة : ألكني : تحمل رسالتي ومنه الألوك وهي الرسالة . عزلا : جمع أعزل وهو من لاسلاح معه ، الزى : الهيئة ، مخيسة : مذللة ، البزل جمع بازل وهو البعير الذي انشق نابه .
الإعراب : رسالة : مفعول ثان . ما كانوا ضعافا : جملة مضافة إلى آية ، ولا سيئ زي : معطوفة على ضعافا ومضاف إليه وفيه أضيفت الصفة المشبهة إلى معمولها النكرة وهو موضع الشاهد ، مخيسة : حال من بزلا حين قدم عليه ، وبزلا : مفعول تلبسوا والبيت في معجم الشواهد ص ٢٦٣ .
(٢) هو محمد بن عبد الله بن مالك الملقب بدر الدين ألف أول شرح للألفية وأكمل شرح أبيه التسهيل توفى (٦٨٦هـ) وانظر في رأيه شرح الألفية ص ٤٤٨ .
(٣) بيتان من الرجز المشطور لم أقف على قائلهما وهما في حديث عن الشجاعة :

وأنشد أبوه فى شرح التسهيل[1] :

١٨٢ — بثوبٍ ودينارٍ وشاةٍ ودرهمٍ
فهل أنتَ مرفوعٌ بما هاهنا راسُ[2]

الثانى : أن يكون المعمول مضافا إلى ضمير نكرة تقول : مررت برجل حسن وجه جميل أنفه وحكمه كسابقه أيضا جواز النصب والجر فى المعمول وهو أنفه فى المثال المذكور .

وعلة امتناع الرفع هنا أيضا خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف وحين ينصب المعمول أو يجر يرتفع ضمير الموصوف بالصفة وذلك كقول الشاعر :

= اللغة : البهمة : الفارس الشجاع . منيت . ابتليت . شهم : زكى الفؤاد منجد : مجرب للأمور ، لاذى كهام : أى لا صاحب سيف كليل . ينبو : لا يصيب .

وشاهده رفع معمول الصفة المشبهة النكرة وهو لا يجوز إلا عند بعضهم ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٤٣ .

(١) هو ابن مالك والد بدر الدين ، وانظر بيت الشاهد فى شرح التسهيل : ١٠٥/٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لقائل مجهول ، والمعنى أعطيتك الأشياء التى تعزك وترفع رأسك بين الناس، وشاهده كالذى قبله وهو رفع معمول الصفة المشبهة وهو نكرة فى قوله : أنت مرفوع راس والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٧ .

١٨٣ — أسيلاتُ أبدانٍ دقاقٌ خصورَها
وثيراتُ ما التفتْ عليه المآزرُ[1]

الثالث : أن يكون المعمول متصلا به ضمير الموصوف تقول : مررت برجل حسن وجهه وهذا يتعين رفعه ولا يجوز نصبه ولا خفضه إلا فى ضرورة وإنما تعين رفعه ليكون فاعلا وامتنع النصب والخفض حتى لا يرفع ضميراً آخر لوجود الضمير مضافا إلى المعمول .

أما الحالتان اللتان ذكرهما بعد وهما أن يكون المعمول ضمير معمول لصفة أخرى فهما :

الأول : أن يكون المعمول ضمير معمول لصفة أخرى والصفة مصروفة أى منونة حال انفرادها تقول : مررت برجل حسن الوجه جميله .

ولهذا المعمول وهو الضمير حكم واحد وهو وجوب جره بالإضافة لأنه لا يجوز رفعه أو نصبه لاتصاله بما قبله ومن ذلك قول الشاعر :

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الغزل وقد سبق الاستشهاد به فى جواز مجىء معمول الصفة المشبهة اسما موصولا فى قوله : وثيرات ما التفت وأما شاهده هنا فهو مجىء معمول الصفة المشبهة مضافا إلى ضمير نكرة فى قوله دقاق خصورها فإن ها الغيبة تعود على الأبدان النكرة ومثله قولك : هذا رجل حسن وجه جميل أنفه وهذا النوع من المعمول حكمه النصب أو الجر ولا يرفع حتى لا تخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، ومن العجيب أن جميع النحاة (الأشمونى ٦/٣ ، شرح التسهيل ٩١/٣) ضبطوا خصورها بالرفع وهو لا يجوز وصحته النصب مع تنوين دقاق أو الجر مع عدم تنوينه ، وأسيلات ودقاق ووثيرات أخبار لمبتدأ محذوف .

١٨٤ — حسنُ الوجهِ طلقُه أنتَ فى السلـ
ـمِ وفى الحربِ كالحٌ مُكفهِرٌ(١)

الثانية : أن يكون المعمول ضمير معمول لصفة أخرى والصفة ممنوعة من الصرف تقول : مررت برجل حسن الوجه أحمره ولهذا المعمول وهو الضمير حكمان راجعان إلى الصفة ذاتها وضبطها :

فإن ضبطت أحمره بكسر الراء كنت مضيفاً لا محالة لأن الممنوع من الصرف يجر بالكسرة إذا أضيف وحينئذ يجب فى الضمير وهو المعمول الجر وإن ضبطت أحمره بفتح الراء كنت مانعا له من الصرف ناويا انفصاله عن الضمير فيتعين أن يكون الضمير منصوبا معمولا له .

وفى الحالتين تكون الصفة مسندة إلى ضمير الموصوف وهو الرجل فى المثالين ، وهل روى الوجهان عن العرب وهما جر الصفة ونصبها فى ذلك حتى يختلف حكم المعمول تبعاً لضبط الصفة ؟

الجواب بالإيجاب فقد روى الكسائى عن العرب قولهم : (لا عهد لى بِالأمَ قفاً منهُ ولاأوضعه) بفتح العين ليكون الضمير على نية الانفصال منصوبا .

---

(١) البيت من بحر الخفيف وهو فى المدح بالشجاعة فى الحرب وبالكرم فى السلم لقائل مجهول والكالح من الكلوح وهو التكشر فى عبوس وفى معناه مكفهر وحسن الوجه طلقه خبران مقدمان وكالح خبر لمبتدأ محذوف وشاهده قوله . طلقه حيث يجب جر الضمير بالإضافة والبيت فى معجم الشواهد ص ١٧ .

حكم المعمول إذا كانت الصفة معرفة

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كانت الصفةُ معرفةً بالألف واللام فإن كانت مثناةً أو مجموعةً بالواوِ والنونِ ، فإن أثبتَّ النونَ لم يجزْ في المعمولِ إلا النصبُ نحو قولك قامَ الرجلانِ الحسنانِ وجوها والرجالُ الحسنون وجوهاً، وقام الرجلانِ الحسنانِ الوجوه، والرجالُ الحسنونِ الوجوه، وقام الرجلانِ الحسنان وجوهاً منهما والرجالُ الحسنونُ وجوهاً منهمْ ، وقام الرجلان الحسنان وجوههما والرجالُ الحسنونُ وجوههم إلاأن نصبه إذا اتصلَ بهِ ضميرُ يعودُ على الموصوفِ لا يجوزُ إلا في ضرورةٍ .

وإن حذفتْ النونَ جازَ فيه النصبُ والخفضُ إلاأنَّ ذلكَ لايجوز فيه إذا اتصل به ضميرٌ عائدٌ على الموصوفِ إلا في ضرورةٍ) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من بيان حكم معمول الصفة في حالتيه إذا كان معرفا بالألف واللام أو ما هو في حكمه ، وإذا كان نكرة أو ما هو في حكمها وفي الحالتين كانت الصفة ذاتها نكرة ، شرع يبين حكم المعمول في الحالة الثانية للصفة وهي إذا كانت معرفة .

الحالة الثانية : إذا كانت الصفة معرفة .

وقد جعل ابن عصفور الصفة إذا كانت معرفــــة على أنواع وهي الأنواع التي جعلها لاسم الفاعل مع معموله ، وهي المفردة والمثناة والمجموعة بالواو والنون والمجموعة بالألف والتاء والمجموعة جمع تكسير ولكنها في جملها وحكم معمولها تنقسم إلى نوعين :

الأول : أن تكون مثناة أو مجموعة بالواو والنون .

الثانى : أن تكون غير ذلك وهى المفردة والمجموعة بالألف والتاء والمجموعة جمع تكسير .

أولا : إذا كانت الصفة مثناة أو مجموعة بالواو والنون : إذا كانت الصفة معرفة بالألف واللام وكانت مثناة أو مجموعة بالواو والنون فلها حالتان ويختلف حكم المعمول فى كل حالة :

١ — أن تثبت النون فى المثنى وجمع المذكر السالم فحكم المعمول حينئذ وجوب النصب يستوى فى ذلك أن يكون نكرة أو معرفا بالألف واللام ، فمثال الأول أن تقول : جاءنى الرجلان الحسنان وجوها ، وجاءنى الرجال الحسنون وجوها ومثال الثانى وهو المعرف بأل جاءنى الرجلان الحسنان الوجوه ، وجاءنى الرجال الحسنون الوجوه بنصب المعمول قولا واحدا نكرة كان أو معرفة .

وإنما امتنع الجر لأنه بالإضافة ، وثبوت النون فى الصفة يمنع الإضافة ، وامتنع الرفع أيضا لأن الرفع يجعل الصفة خالية من ضمير يعود على الموصوف كما أن الصفة التى تعمل عمل الفعل لا تلحقها علامات تثنية وجمع كالفعل ، وجاء تثنية الصفة وجمعها مانعا لها من العمل فى الظاهر فلم يبق إلا النصب .

ومن شواهد نصب المعمول وهو نكرة قول الشاعر وهو الحطيئة :

١٨٥ — سيرِى أمامَ فإنَّ الأكثرينَ حصىً
والأكرمينَ إذا ما يُنسبونَ أباً

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرهمُ
ومنْ يسوِّى بأنفِ الناقة الذَّنَبا[1]

(١) البيتان من بحر البسيط وهما للحطيئة فى المدح (ديوانه ص١٧ =

ومن شواهد نصب المعمول وهو معرفة قول خرنق تمدح قومها :

١٨٦ — لا يَبعُدنْ قومى الذينَ همُ
سمُّ العـــداةِ وآفةُ الجزْرِ
النّازلونَ بكل معتركٍ
والطيبونَ معـــاقدِ الأزُرِ (١)

وإذا كان المعمول معرفا بغير أل بأن اتصل به ضمير يعود على الموصوف وجب رفعه على الفاعلية لأن ذلك هو الأصل وهو الحقيقة، كما أن فى المرفوع ضميرا يعود على الموصوف وهو المطلوب تقول: جاءنى الرجلان الحسنان وجوههما وجاءنى الرجال الحسنون وجوههم برفع

= دار صادر) يمدح قوما كانوا يسمون بأنف الناقة، وأنف الناقة لقب أطلق على جعفر بن قريع وكان أبوه قد ذبح ناقة ووزعها على نسائه ولم يبق منها إلا رأسها فأعطاها لجعفر فأدخل يده فى أنفها وجعل يجر الرأس فلقب به وكانوا يرون فى ذلك عارا حتى مدحهم الحطيئة بهذا الشعر، وأمام بضم الهمزة ترخيم أمامة وفى البيتين عيب التضمين لأن خبر إن هو أول كلمة فى البيت الثانى، وحصى وأبا تميز والأكثرين والأكرمين صفات مشبهة وإن كانت على وزن اسم التفضيل وشاهده نصب معمول الصفة وهو نكرة والبيتان فى معجم الشواهد ص ٢٩

(١) البيتان من بحر الكامل وهما لخرنق أخت طرفة بن العبد لأمه تمدح قومها بنى قيس بالشجاعة والكرم والعفة وشاهده قوله والطيبون معاقد الأزر حيث نصب معمول الصفة المشبهة وهو معرفة كما أن الصفة معرفة وهى جمع مذكر سالم ثبتت معها النون والبيتان فى معجم الشواهد ص ١٨٦

الوجوه وهو أولى من نصبه ، ومع ذلك إذا اضطر شاعر إلى نصبه جاز له ذلك ، ومع الرفع الواجب والنصب على الضرورة يمتنع الجر على الإضافة لوجود النون.

٢ — أن تحذف النون فى المثنى وجمع المذكر السالم ، وحكم المعمول حينئذ جواز النصب والخفض يستوى فى ذلك أن يكون المعمول نكرة أو معرفة أيضا فمثال الأول أن تقول جاءنى الرجلان الحسنا وجها ووجه وجاءنى الرجال الحسنو وجوها ووجوه ، ومثال الثانى جاءنى الرجلان الحسنا الوجه والوجه بالنصب والخفض وجاءنى الرجال الحسنو الوجه والوجه بالوجهين أيضا ، ويمتنع الرفع كما فى الحالة الأولى لئلا تخلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف ، وإنما جاز النصب مع حذف النون لأن النون قد تحذف تخفيفا كما ذكرناه فى باب اسم الفاعل ، كما جاز الجر على الإضافة لحذف النون حتى وإن كان المضاف معرفة والمضاف إليه نكرة (جاءنى الرجلان الحسنا وجه) لأن الإضافة هنا لفظية فائدتها التخفيف فقط ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

فَعُجْتُها قِبَلَ الأخيارِ منزلةً
والطيِّبِي كُلَّ ماالتاثتْ به الأزُرُ[١]

بنصب كل على المفعولية أو جرها على الإضافة .

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو للفرزدق فى المدح وقد سبق الاستشهاد به فى هذا الباب (رقم ١٧١) وشاهده هنا مجىء الصفة المشبهة معرفة وهى جمع مذكر وقد حذف منه النون ومع ذلك يجوز فى معمولها النصب على المفعولية أو الجر على الإضافة.

فإن اتصل بالمعمول ضمير يعـــود على الموصوف وجب رفعه على الفاعلية أيضا تقول: جاءنى الرجلان الحسنا وجوههما، وجاءنى الرجال الحسنو وجوههم، وامتنع النصب والخفض كما امتنع مع ثبوت النون حتى لاتتكاثر الضمائر العائدة من الصفة ومعمولها على الموصوف، لكن إذا اضطر شاعر إلى نصبه أو خفضه جاز له ذلك .

(حكم المعمول فى أحواله كلها)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كانت غيرَ ذلك جازَ فى المعمولِ إن كان معرَّفا بالألفِ واللامِ أو مضافاً إلى ما عُرِف بهمَا أو إلى ضميرِه أو إلى ما أضيفَ إلى ضميرِه ثلاثةُ أوجهٍ: الرفعُ والنصبُ والخفضُ، وإنْ كان مضافاً إلى ضميرِ الموصوف لم يجزْ فيه إلا الرفعُ وقد يجوزُ فيه النصبُ فى الضرورةِ نحو قولك مررتُ بزيدٍ الحسنِ وجهِهِ ومررتُ بالرجلِ الحسنِ وجهُهُ بنصب وَجهَهُ ورفعِه.

وإن كان نكرةً أو مضافا إلى ضميرِ نكرة لم يجزْ فيه إلا النصبُ نحو قولكَ: هذا الحسنُ وجها الجميلُ أنفهُ، وإن كان ضميرًا فإن كان عائداً على ظاهرٍ يجوز فيه النصبُ والخفضُ جاز فيه أن يكون فى موضع نصب وأن يكونَ فى موضع خفض، فإن كان عائدًا على ظاهر لايجوز فيه إلا النصبُ لم يجزْ فيه إلا أن يكونَ فى موضع نصب نحو قولكَ: هذا الحسنُ وجهًا الجميلهُ .

ويجوزُ أن يتبعَ معمولُ الصفة المشبهة باسم الفاعل بجميع التوابع ماعدا الصفةَ، وإذا كان مخفوضا خُفض المعطوفُ عليه ولم يجزْ نصبُه بإضمارِ فعل وإن كانَ ذلك جائزا فى المعطوفِ على المخفوضِ بإضافةِ اسمِ الفاعلِ إليهِ).

(ش) هذا هو حديثه عن النوع الثانى من الصفة إذا كانت معرفة بالألف واللام ، وكانت غير مثناة أو مجموعة بالواو والنون وتشمل

الصفة المفردة (الحسن) أو المجموعة بالألف والتاء (الحسنات) أو المجموعة جمع التكسير (الحسان) وكلها تأخذ حكما واحدا ومعمولها كذلك يأخذ حكما واحدا .

والصفة إذا كانت معرفة بالألف واللام وكانت غير مثناة وغير مجموعة بالواو والنون كان معمولها أحد ثلاثة أشياء :

١ — مقترنا بأل أو ما في حكمه (جاءني الطالب الحسن الوجه) .

٢ — نكرة أو مضافا إلى ضمير نكرة (جاءني الطالب الحسن وجها الجميل أنفه) .

٣ — ضميرا عائدا على ظاهر (جاءني الطالب الحسن وجها الجميله) ويختلف حكم المعمول في كل حالة من الثلاث السابقة بل قد يأخذ حكمين مختلفين تبعا لفروع كل حالة وإليك البيان :

أما الحالة الأولى وهي اقترانه بأل فإن لها فروعا أربعة هي :

— مقترن بأل هو نفسه (جاءني الطالب الحسن الوجه) .

— مضاف لمقترن بأل (جاءني الطالب الحسن وجه الأب) .

— مضاف إلى ضمير المقترن بأل (جاءني الطالب الحسن الوجه الجميل أنفه) .

— مضاف إلى مضاف إلى ضمير المقترن بأل (جاءني الطالب الحسن الغلام الجميل أنف وجهه) .

ويأخذ المعمول في هذه الفروع الأربعة كلها حكما واحدا وهو جواز الأوجه الثلاثة في الإعراب وهما الرفع والنصب والجر .

أما الرفع فعلى الفاعلية والضمير محذوف فيما ليس فيه ضمير أو نائب عنه أل .

وأما النصب فعلى التشبيه بالمفعول به والضمير المرفوع المستتر عائد على الموصوف فيما ليس فيه ضمير .

وأما الجر فعلى الإضافة وهى جائزة بل هى أولى من الوجهين السابقين لأن الصفة بإضافتها تكون غير عاملة وهو أولى من العمل رفعا أو نصبا .

ومن شواهد هذه الفروع قول الشاعر وهو نظير الحسن الوجه :

١٨٧ — فمَا قومِى بثعلبةَ بنِ سعْدٍ
ولا بفَزارةَ الشُّعْرِ الرِّقابا[1]

وقول الآخر وهو نظير الحسن وجه الأب :

١٨٨ — لقدْ عَلِمَ الأيقاظُ أخْفِيَةَ الكَرى
تزجّجَها من حالكٍ واكتحالَها[2]

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو للحارث بن كاظم من قصيدة قالها حين هرب من النعمان بن المنذر فلحق بقريش ، يمدح قومه بأنهم ليسوا كقبيلة ثعلبة بن سعد ولا قبيلة فزارة فى الضعة والخسة ، والشعر جمع أشعر وهو من كثر شعر جسده وشاهده نصب معمول الصفة المشبهة لاقترانه بأل ، والصفة أيضاً مقترنة بأل فصار مثل الحسن الوجه وهو يجوز فيه الأوجه الثلاثة وقد جاء هنا بالنصب والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للكميت بن زيد الأسدى .

الأيقاظ : جمع يقظ (صفة مشبهة) أخفية جمع خفى وأراد بها أجفان العيون .

والكرى : النوم ، والتزجج : يقال زججت المرأة حاجبيها دققتها وطولتها .

وبقى من فروع المعمول المقترن بأل أو ما فى حكمه فرع واحد وهو ما إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف كما فى قولك : جاءنى الرجل الحسن وجهه ، وقد ذكر ابن عصفور فى حكمه أنه لا يجوز فيه إلا الرفع وجعل نصبه من الضرورة ومنع خفضه :

أما منع الخفض بالإضافة فلأنه قد اجتمع فيه شيآن ضعيفان :

أحدهما : تكرار الضمير : فواحد مستتر مرفوع بالصفة عائد على الموصوف ، وآخر بارز مضاف إلى المعمول .

ثانيهما : الجمع بين الألف واللام والإضافة .

أما منع النصب وجعله فى الضرورة فلأنه قد اجتمع فيه تكرار الضمير وجعله بعضهم جائزاً حسناً . فلم يبق إلا الرفع وهو الأصل مع وجود ضمير واحد عائد على الموصوف ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

١٨٩ — سبتْنى الفتاةُ البضّةُ المتجرِّدُ
الطيفةِ كشحُهُ وما خلتُ أن أسبَ

فهو مثل جاءنى الحسن الوجه الجميل أنفه وقيل هذا لا يجوز فيه إلا الرفع فارتفع كشحه فاعلا بالصفة المشبهة قبله ،

الحالة الثانية للمعمول : وهى إذا كان نكرة أو مضافاً إلى ضمير النكرة مع الصفة المقترنة بأل أيضا : ومثاله قولك : جاءنى الطالب الحسن وجها الجميل أنفه .

= والمعنى علم المتيقظون بحال أجفان العيون وشاهده جواز الأوجه الثلاثة فى أخفية الكرى فهو مثل الحسن وجـــه الأب والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٦ .

فالحسن وجها جاء المعمول فيه نكرة ، والجميل أنفه (بالنصب) جاء المعمول فيه مضافاً إلى ضمير النكرة أى أنف الوجه السابق .

وحكم هذه الحالة النصب قولا واحداً ويمتنع الرفع لخلو الصفة حينئذ من ضمير يعود على الموصوف وهو قبيح ، كما يمتنع الجر على الإضافة لوجود أل فى المضاف دون المضاف إليه ، ومن شواهد هذه المسألة ، قول الشاعر :

١٩٠ — فذَاكَ وخمٌ لا يبالى السبَّا
الحَزْنُ باباً والعَقورُ كلباً (٢)

الحالة الثالثة للمعمول : وهى أن يكون ضميرا عائداً على اسم ظاهر ،

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل لقائل مجهول ، والبضة : الممتلئة والمتجرد بكسر الراء ، ما يعرى من الجسد وهو الصدر وغيره ، والكشح ما بين الخاصرة إلى الضلع الخلف ومعنى سبتنى أى أسرتنى .

وشاهده رفع كشحه معمول الصفة المشبهة لإضافتها إلى ضمير الموصوف ونصبه أو جره فيها ضعف والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧ .

(٢) البيتان من الرجز المشطور وهما لرؤبة بن العجاج فى ذم إنسان. والوخم : الثقيل ، الحزن باباً : البخيل من حزن المكان إذا خشن وغلظ. العقور كلباً : البخيل أيضاً لأن من كلبه يعقر الناس لا يكون كريماً وشاهده قوله الحزن بابا والعقور كلبا فـ(بابا وكلبا) معمولان للصفة المشبهة وهما نكرتان فوجب نصبهما على التمييز والتشبيه بالمفعول به والبيتان فى معجم الشواهد ص ٤٤٠ .

وقد جعل ابن عصفور حكم المعمول فى هذه الحالة تابعا لحكم الاسم الظاهر العائد عليه :

— فإن كان المعمول الضمير عائداً على اسم ظاهر يجوز فيه النصب ، والخفض ، جاز فى الضمير هو الآخر النصب والخفض مثال ذلك قولك: جاءنى الطالب الحسن الوجه الجميله ، فالوجه يجوز فيه النصب على التشبيه بالمفعول به ، والخفض على الإضافة فكذلك الضمير العائد عليه وهو معمول الصفة الثانية ، ولا يجوز الرفع هنا وإن جاز فى الاسم الظاهر لأن الصفة لا ترفع الضمير البارز .

— وإن كان المعمول الضمير عائداً على اسم ظاهر لا يجوز فيه إلا النصب كان كذلك الضمير لا يجوز فيه إلا النصب ، مثال ذلك قولك : جاءنى الطالب الحسن وجها الجميله فوجها يجوز فيه النصب فقط على التشبيه بالمفعول به فكذلك الضمير العائد عليه وهو معمول الصفة الثانية .

وأما قول ابن عصفور : ويجوزُ أنْ يتبعَ معمولُ الصّفة المشبِّهةِ بجميعِ التوابعِ ماعدا الصفةَ ... إلخ .

فمعناه أن معمول الصفة المشبهة يجوز توكيده والعطف عليه والإبدال منه لأنه اسم كالأسماء الأخرى ، وعلى ذلك تقول: هذا حسن الوجه كله ، وهذا حسن الوجه واللسان ، وهذا حسن الوجه لونه بجر التوكيد والعطف والبدل تابعة فى اللفظ لما قبلها ولا يجوز غير ذلك أى غير الإتباع على اللفظ . ويجوز رفع التابع والمتبوع معا ونصبهما — مع الجر — فى المثال المذكور .

ثم استثنى ابن عصفور الصفة من التبعية أى أن معمول الصفة المشبهة

لا يوصف فلا تقول : جاءنى رجل حسن الوجه الجميل ، وقد عللوه بأن الصفة المشبهة فى الحقيقة إنما هى للمعمول أى للوجه فى مثالنا وإن أسندت للرجل فقد بين الوجه بالصفة فلا يحتاج إلى تبيين ، كما أن معمول الصفة عائد دائما على الموصوف الأول فأشبه المضمر ، ولا نعنى بالسببى منه إلا هو والمضمر لا يوصف ، كما أن الصفة المشبهة ضعيفة فى العمل فلا تنهض بالعمل فى اثنين وهما الموصوف والصفة ، وهى وإن عملت فى المؤكد والتوكيد فلأنهما شىء واحد .

ومع ذلك كله فقد جاء وصف معمول الصفة المشبهة فى قوله ﷺ فى صفة الدجال (أعورُ عينهِ اليمنىَ)[1] قال أبو حيان معلقا عليه : فينبغى أن ينظر فى ذلك[2].

والأصح أنه عند إتباع معمول الصفة المشبهة أن تتبع على اللفظ رفعا أو نصبا أو جرا ، وأجاز الفراء أن يتبع المجرور على موضعه من الرفع فأجاز مررت بالرجل الحسن وجهه نفسه، وهذا قوى اليد والرجل برفع نفسه والرجل مع جر المعمول ، كما أجاز البغداديون الخفض فى العطف على المنصوب فتقول هذا حسن وجها ويد لأن الإضافة كثرت فكأنها ملفوظ بها .

والأصح أن ذلك كله لا يجوز ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك وأنه لم يسمع منهم فى هذا الباب .

وهنا سؤال : هل يجوز نصب المعطوف على معمول الصفة المشبهة

---

(١) انظر تخريج الحديث فى أول الباب عند كلامنا عن الصفة إذا كانت نكرة .

(٢) التذييل والتكميل لأبى حيان: ج ٤ ص ٨٩٠ (رسالة دكتوراه — د/ الشربينى أبو طالب) .

المخفوض على الموضع أو بإضمار فعل قياسا على المعطوف على معمول اسم الفاعل المخفوض فى مثل قولك : هذا الضارب الرجل وغلامه بالنصب عطفا على الموضع وهذا الضارب الرجل وعمرا بالنصب بإضمار فعل ؟

الجواب : أن ذلك إنما جاز فى اسم الفاعل لأنه أقرب إلى الفعل من الصفة المشبهة وأقوى على العمل ، وعليه فلايجوز النصب على الموضع مطلقا كما لا يجوز النصب على إضمار فعل لأن الفعل لا يشبه إنما يشبه الوصف ، ولا يجوز هذا حسن الوجه واللسان بنصب اللسان أيضا على إضمار صفة تنصب لأن الصفة المشبهة لا تعمل مقدرة .

الباب التاسع

(باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم)

باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم

(تعريف المصدر واسم الزمان والمكان والحال)

(ص) قال ابن عصفور :

(بهذَا البابِ تتبينُ أحكامُ المنصوباتِ الّتى لا ينفكُ الفعلُ عن طلبها منْ جهة المعنى وهى الحالُ والمفعولُ المطلقُ وأعنى به المصدرَ والمفعولُ فيهِ وأعنى به ظرف الزمانِ والمكانِ .

فأماالمصدرُ فهواسمُ الفعل نحو قيامٌ ، أوعددهُ نحو عشرين ضربةً ، أو ما قامَ مقامه نحو قولك : سرتُ قليلا لخذفته وأقمتَ صفتَه مقامَهُ ، أو ما أضيفَ إليه بشرطِ أن يكونَ ذلك المضافُ هو المضافَ إليهِ فى المعنَ أو بعضَه نحو قولك : سرتُ كل السيرِ أو أشدَّ السيرِ ، ويشترُط فى جميعِ ذلك أن يكونَ منصوبًا بعد فعلٍ من لفظهِ أو من معناهُ .

وأما ظرفُ الزمانِ فهو اسمُ الزمانِ أوعددهُ أوماقامَ مقامهُ نحو : سرتُ قدوم الحاج أىَ وقتَ قدومه فحذفتَ اسمَ الزمانِ وأقمتَ المصدرَ مقامه ، أو ماشبِّه به أوما أضيفَ إليه بشرطِ أن يكونَ المضافُ هو المضافَ إليه فى المعنى أوبعضه نحو قولك : سرت جميعَ اليوم أو بعضَه ، ويشترطُ أن يكونَ جميع ذلك منصوبا على معنىَ فى .

وأما ظرفُ المكان فهو اسمُ المكان أو عددهُ نحو عشرينِ ميلا ، أوماقامَ مقامهَ نحو قولك : قعدتُ قريبا منكَ أى مكانا قريبا منكَ فحذفَ الظرف وأقيمتْ صفته مقامَه أو ما شُبه بهِ أو ما أضيفَ إليه بشرطِ أن يكونَ المضافَ هو المضافَ إليه أو بعضَه ، ويشترط أن يكونَ جميعُ ذلك منصوبا على معنى فِى .

والحالُ هو كلُّ اسمٍ أوما هُوَ في تقديرِه منصوبٍ لفظاأو نيةً مفسرٍ لما انبهَم من الهيئات أومؤكدٍ لما انطوَى عليه الكلامُ .

فالمفسرُ قولكَ: جاء زيدٌ ضاحكا ، والمؤكدُ : تبسم زيدٌ ضاحِكا) .

(ش) حديث متصل وكلام غير مقطوع وهو حديث ابن عصفور وكلامه عن المنصوبات وهى الفضلات فى الكلام إذ النصب علم لها فى الأصل ، وكان قد ذكر أول الكتاب أنها خمسة عشر لكن يخرج منها اسم إن واسم لا النافية للجنس وخبر كان وأخواتها وخبر ما الحجازية وتابع المنصوب أو الجارى مجراه ، فهذه عمد وأركان فى الجملة شبهت بالفضلات .

أما الفضلات الأصلية فهى المفاعيل الخمسة والمستثنى والحال والتمييز ويلحق بالمفعول به المنادى،وعلى هذا الترتيب سردها ابن مالك فى الألفية وغيرها ، وبدأ المفاعيل بالمفعول به ثم المطلق ثم المفعول له ثم المفعول فيه ثم المفعول معه ومثل ذلك أو قريب منه فعل الزمخشرى فى المفصل وابن الحاجب فى الكافية ولا علة إلا ما ذكره الرضى فى قوله[1] : « ولولا مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أولى إذ الفاعل لا يخلو من حال فى المعنى » .

وأما ابن عصفور فكانت له طريق تخالف ذلك فى سرد هذه المنصوبات،حيث ذكرها حسب أهميتها وموقعها من الجملة وفائدتها الفعل فبدأ بالمفعول به لأنه ألصق شىء بالفعل وفاعله وأشد اتصالا بهما كما بينا عند الحديث عنه،ولما انتهى من الحديث عن المفعول به وعن ناصبه وهو الفعل واسم الفعل واسم الفاعل والمصدر شرع يتحدث عن المفعول المطلق

---

(١) شرح الرضى على الكافية : ٢/٢٩٦ تحقيق يوسف حسن ع (جامعة قار يونس) .

وعن المفعول فيه وهو الظرف بنوعيه وعن الحال تحت عنوان: باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على اللزوم ، ثم أعقب ذلك بباب آخر وهو باب المنصوبات التى يطلبها الفعل على غير اللزوم فتحدث عن المفعول معه والمفعول لأجله ، ثم ختم حديثه بالتمييز والمستثنى.

ويعلل ابن عصفور سبب تقديم الأربعة الأولى وتأخير الأربعة الثانية فيقول[١] :

وإنما لم يذكر فى هذا الباب إلا هذه الأربعة لأن الفعل يتعدى إليها على اللزوم والأربعة الأخرى لا تلزم، ألا ترى أن كل فعل مشتق من المصدر ففيه دلالة عليه وأنه لابد له من زمان ومكان يكون فيهما وكذلك أيضاً لا بد للفاعل والمفعول من حال يكونان عليهما ، وأما التمييز فقد لا يكون فى الكلام شىء مبهم فيحتاج إلى التمييز وكذلك الاستثناء قد لا يكون فى الكلام ما يستثنى منه وكذلك أيضاً المفعول معه قد يكون للفاعل ما يصاحبه فى فعله فيحتاج الفعل إلى مفعول معه وقد لا يكون فلا يحتاج إذ ذاك إلى مفعول معه ، وقد يكون فاعل الفعل ساهياً أو مجنوناً فلا يقع فعله لسبب فلا يكون للفعل إذ ذاك مفعول لأجله . انتهى .

وفى معنى ذلك يقول الزجاجى[٢] : اعلم أن كل فعل متعدياً أو غير متعد فإنه يتعدى إلى أربعة أشياء وهى المصدر والظرف من الزمان والظرف من المكان والحال .

---

(١) شرح الجمل الكبير ٣٢٤/١ تحقيق صاحب أبو جناح .

(٢) كتاب الجمل فى النحو لأبى القاسم الزجاجى ص ٣٢ تحقيق د/على توفيق الحمد (جامعة اليرموك) .

وذكر ابن أبي الربيع[1] أن جميع الأفعال تتعدى إلى المفعول المطلق لأن كل فعل لا بد أن يكون مشتقاً من حدث وكذلك جميع الأفعال تتعدى إلى المفعول فيه، لأن كل فعل لا بد أن يقع فى زمان ولا بد له من مكان يحتوى عليه، وأما الحال فهو مشبه بالمفعول فيه لأنك إذا قلت قام زيد فقد طلب القيام حالة وقع فيها كما يطلب زماناً أو مكاناً فنقول: قام زيد ضاحكا ومن الممكن أن نقول: قام زيد فى وقت الضحك، وأما المفعول لأجله فاستعماله بحرف الجر، وأما المفعول معه فإن الأفعال كلها لا تتعدى إليه بل يتوقف فيه على ما سمع من العرب، والاستثناء ينتصب على التشبيه بالمفعول معه.

ثم قال آخر حديثه: فقد تحصل مما ذكرته أن أقوى تعدى الأفعال تعديها إلى المصدر ثم إلى الزمان ثم إلى المكان ثم إلى الحال انتهى.

وعلى هذا رتب ابن عصفور حديثه فبدأ بالمفعول المطلق ثم ثنى بظرف الزمان وثلث بالمكان وختم بالحال وكان مدار حديثه عن هذه الأربعة فى أمور:

— تعريفها وبيان أنواعها فى الكلام.

— أقسامها وضابط كل قسم وأمثلة له بحسب الإبهام وغيره.

— تعدى الفعل إليها ظاهرة ومضمرة بنفسه أو بواسطة.

— أقسام الثلاثة الأولى بالنظر إلى التصرف والانصراف أو عدم ذلك.

— مجىء الحال على قسمين: مبينة ومؤكدة وشروط كل.

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى لابن أبى الربيع القرشى: ٤٦٩/١، ٥١٠ تحقيق عياد الثبيتى.

— أحوال الواو الرابطة : فى الجملة الاسمية أو الفعلية إذا وقعت كل منهما حالا .

— مايقتضيه العامل من هذه الأربعة بعطف أو بغير عطف .

— تقديم هذه الأربعة على العامل وأحكامها مفصلة .

عرف ابن عصفور المصدر بأنه اسم الفعل ، قال ابن أبى الربيع(١) : أى الاسم المأخوذ منه الفعل كما تقول تراب الآنية أى التراب المعمول منه الآنية ، وذهب السوار أى الذهب المعمول منه السوار فكما أن السوار إنما يدل على الذهب بذاته لا بشكله كذلك الفعل يدل على ما أخذ منه وهو الحدث بحروفه ويدل على المعنى الزائد الذى به استحق أن يقال له فعل بالشكل والبنية ، ثم يقول: فجميع الأفعال إنما هى مأخوذة من أسمائها أى خارجة منه فالأصل القيام والضرب والقعود فلما أرادوا الإخبار بإيقاع ذلك فى الزمن الماضى اشتقوا منها قام وضرب وقعد فجميع الأفعال إنما هى مأخوذة من الحدث فهى تدل على الحدث بالحروف والمادة ثم تدل بعد ذلك على معنى زائد على الحدث وهو الزمان . انتهى(٢) .

وعلى ذلك فإن المصدر أصل للفعل ، والفعل فيه المصدر وزيادة فهو يدل على الحدث والزمن ، والمصدر يدل على الحدث فقط ، ففى الفرع الأصل وزيادة .

وهنا مسألة خلاف قديمة: هل الفعل مشتق من المصدر أو العكس(٣) ؟

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ١: /١٦٨ (دار الغرب الإسلامى) .

(٢) المرجع السابق .

(٣) انظر المسألة بالتفصيل وأدلة كل فريق من البصريين =

الكوفيون : على أن المصدر مشتق من الفعل لأن الفعل عامل في المصدر .

قال ابن عصفور[1] ولا حجة فيه لأن العمل إنما حصل بعد التركيب، والدعوى أن الفعل مأخوذ من المصدر قبل التركيب ،

واحتجوا أيضاً بأن المصدر مؤكد للفعل .

قال ابن عصفور ذلك فاسد لأن التأكيد إنما طرأ بعد التركيب ، كما أن المصدر لا يكون مؤكداً إلا في حالة انتصابه بعد فعله .

واحتجوا بأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته .

قال ابن عصفور . ولا حجة في ذلك لأن الأصل قد يحمل على الفرع فيما هو أصل في الفروع واحتجوا بوجود أفعال لا مصادر لها كفعل التعجب ونعم وبئس ، ورد ذلك بأن العرب ترفض الأصول وتستعمل الفروع كاستعمالهم خبر كاد وأخواتها جملة فعلية ورفضهم أن يكون اسماً مع أنه الأصل .

وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر واستدلوا بأدلة كثيرة :

منها : أن الفعل يدل على اثنين وهما الحدث والزمن ، والمصدر يدل على واحد وهو الحدث والواحد قبل الاثنين .

ومنها : أن المصدر اسم وهو مستغن عن الفعل والفعل لا بد له من الاسم ،

= والكوفيين في أسرار العربية لابن الأنباري ص ١٧١ والإنصاف له ج ١ ص ٢٣٥ المسألة رقم : ٢٨ .

(١) شرح الجمل : ٩٨/١ ، ٩٩ ، ١٠٠ بتلخيص مفيد .

قال ابن عصفور : الدليل القاطع أن يقال : استقرئت المشتقات فوجدت تدل على ما اشتقت منه وزيادة وتلك الزيادة تعني فائدة الاشتقاق نحو أحمر مشتق من الحمرة ويزيد على ذلك بالشخص ، وكذلك ضارب ومضروب يدلان على الضرب مع زيادة الشخص ، والأفعال تدل على المصدر مع زيادة الزمان فدل ذلك على أنها مشتقة منه[1] انتهى .

ومصادر الأفعال الثلاثية سماعية ولا قياس منها إلا القليل :

— فإن كان الفعل مفتوح العين ، فإن كان متعدياً فصدره فعل بسكون العين مثل ضرب وقتل ، وإن كان لازماً فصدره الفعول مثل السجود والركوع ، وإن دل على صوت فصدره الفعال والفعيل مثل الصراخ والصريخ والنياح والنبيح ، وإن دل على حرفة فصدره الفعالة كالتجارة والزراعة ، وإن دل على حركة فصدره الفعلان كالغليان والفيضان .

— وإن كان الفعل مكسور العين فإن كان متعدياً فصدره كالمفتوحها مثل الفهم والأمن وإن كان لازماً فصدره الفعل بفتح العين كالفرح والفعلة بضم الأول كالحمرة .

— وإن كان الفعل مضموم العين فله أوزان مختلفة : فعالة كفصاحة وبلادة ، وفعولة كصعوبة وسهولة ، وفعل بضم الأول كخبث ولؤم .

---

(١) شرح الجمل الكبير : ١٠٠/١ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح (العراق) .

ومصادر غير الثلاثي قياسية : فأفعل إفعال وفعل تفعيل وفاعل فعال أو مفاعلة ، والمبدوء بتاء زائدة كفعله مع ضم ما قبل الآخر ، والمبدوء بهمزة وصل كفعله مع كسر ثالثه وزيادة ألف قبل الآخر ، ولصوغ المصدر باب طويل سيأتي عند ذكر الأحكام التصريفية[1] .

وذكر النحاة أن المصدر لا يثنى ولا يجمع لأنه اسم جنس ، وأسماء الأجناس تقع على القليل والكثير بلفظ واحد ، وأجاز بعضهم تثنيته وجمعه إذا اختلفت أنواعه ، ولذلك تقرأ : كتاب البيوع والمعاملات وكلاهما جمع بيع ومعاملة ، وكتاب الأقضية والشهادات وهما جمع قضاء وشهادة ، وما ذلك إلا لكثرة الأنواع .

واتفقوا على أنه يجوز إفراد المصدر وتثنيته وجمعه إذا أردت منه العدد تقول : ضربته ضربة وضربتين وضربات .

ومن أحكام المصدر أنه اسم متصرف أى يأتى مرفوعا ومنصوبا ومجرورا إلا ما استثنى ويأتى منصرفا أى منونا ومضافا ومقترنا بالألف واللام وعاملا فى غيره ومعمولا لغيره تقول : أساءنى ضربك المؤدب ، ورأيت ضربك المؤدب قبيحاً ولا أواثق على ضربك المؤدب ، ومن ذلك قول الشاعر :

١٩١ — تقولُ ابنتي إنَّ انطلاقَكَ واحداً
إلى الرَّوْعِ يوماً تارِكِي لا أبَاليا[2]

---

(١) انظر المقرب لابن عصفور ص٤٨٦ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لمالك بن الريب كما فى مراجعه وهو فى =

وفيه وقع المصدر اسما لإن مضافا فهو متصرف منصرف .

ولما كان الفعل مشتقا ومأخوذا من المصدر على الصحيح كثر وقوع المصدر تأكيداً له وهو من انتساب أو رجوع الفرع لأصله ، وعلى ذلك فكثيرا ما يقع المصدر مفعولا مطلقاً وهو المفعول الحقيق الذى أحدثه الفاعل وأخرجه من العدم إلى الوجود ، فأنت تقول ضربت وأكلت وكتبت فقد أخرجت أحداث هذه الأفعال وأظهرتها وهى الضرب والأكل والكتابة إلى الوجود ، وسيبويه يسمية الحدث أو الفعل ، ويكون الذى أوجده هو المحدث أو الفاعل .

واستعمل ابن عصفور فى كلامه طوال هذا الفصل من تعريف وتقسيم وغيرهما لفظ المصدر ، ويقصد به المفعول المطلق من باب إطلاق العام على الخاص ، لأن المصدر يقع مفعولا مطلقا وغيره ، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرا .

وقال ابن عصفور فى ذلك(١) : اختلف النحويون فى تسمية المصدر

= شكوى ابنته من رحيله عنها ، والروع بفتح الراء هو الحرب والخوف وبضمها هو القلب والعقل ، وتارکی خبر إن مرفوع ، وجملة إن مقول القول وجملة لا أبالى حال ووهم العينى فقال: إنها مفعول به ، وأبا اسم لا منصوب بالألف لإضافته إلى ياء المتكلم واللام مقحمة بينهما والخبر محذوف تقديره موجود ، وشاهده هنا تصرف المصدر ويستشهد به النحاة على مجىء الحال من المضاف إليه والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٢٥ .

(١) شرح الجمل الكبير : ٤٤٩/٢ .

مفعولا مطلقا فنهم من قال : إنما سمى مفعولا مطلقا لأنه يطلق عليه لفظ مفعول ولا يقيد بصفة بخلاف باقى المفعولات فإنه لا يطلق عليها لفظ مفعول إلا بتقييد فيقال مفعول به أو فيه أوله أو من أجله أومعه ، ومنهم من قال : إنما سمى مفعولا مطلقا لأنه يصل إليه الفعل بنفسه ، وماعدا ذلك من المفعولات إنما يصل إليه بتقدير فى ، حتى المفعول به قد يقيد بحرف أيضا فى موضع نحو مررت وليس كالمصدر الذى يصل إليه الفعل بنفسه أبدا انتهى .

عرف النحاة المصدر العام بأنه اسم الفعل أى الاسم المأخوذ منه الفعل وعرفوا المفعول المطلق وهو النوع من المصدر بأنه المصدر الذى اشتق منه الفعل إذا تعدى إليه الفعل ، وقيل : هو اسم يؤكد عامله أويبين نوعه أوعدده وليس خبرا أوحالا وهذا القيد الأخير ليخرج مثل ضربك ضرب أليم لأنه خبر ، ومثل : (فتبسَّم ضاحكاً)[1] لأنه حال .

وعرفه ابن عصفور فقال : هو اسمُ الفعل أوعددُه أو ما قام مقامهُ أوما أضيفَ إليه المنصوبُ بعدَ فعل من لفظِهِ أومنْ معناهُ .

وعلى ذلك فالمفعول المطلق عند ابن عصفور ينطبق على أربعة أشياء :

١ — المصدر ذاته : ومن أمثلته قوله تعالى :(وكلَّ شىء فصلناه تفصيلاً)[2] وقوله :(وجاهدْهم بهِ جهاداً كبيراً)[3] ، وقوله :(كلا لوْ تعلمون عِلمَ اليقين)[4] وهوفى الآية الأولى مؤكد للفعل وفى الثانية والثالثة مبين لنوعه بالوصف أو بالإضافة .

٢ — عدد المصدر : ومن أمثلته قوله تعالى :(فقبضتُ قبضةً من أثرِ

---

(١) سورة النمل آية رقم : ١٩. (٢) سورة الإسراء : ١٢.
(٣) سورة التكاثر : ٥. (٤) سورة طه : ٩٦.

الرسول)[1] وقوله : (سنعذبهم مرتين)[2] ، وقوله :(فاجلدوهم ثمانين جلدة)[3] ، فقبضة مفعول مطلق مبين لمرة واحدة :(وقيل مفعول به) وكذلك مرتين وثمانين فى الآية الثانية والثالثة .

٣ــ مايقوم مقام المصدر : وذلك كالصفة التى تقوم مقام الموصوف فالموصوف هو المفعول المطلق حقيقة ثم يحذف وتقوم الصفة مقامه وتعرب مفعولا مطلقا تقول : سرت قليلا وأصله سرت سيرا قليلا فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ومنه قوله تعالى :(واذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون)[4]، أى ذكرا كثيراً ومنه (فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً)[5] وجعلوا منه قوله (لن يضروا الله شيئاً)[6] تأويله ضرراً لا قليلا ولا كثيراً فهو اسم وضع موضع المصدر[7] ، وقوله (ثم لم ينقصوكم شيئاً)[8] قال أبو حيان[9]: شيئا منصوب على المصدر أى لا قليلا من النقص ولا كثيرا ، وجعلوا منه أيضا قولهم : رجع القهقرى وقعد القرفصاء لأن ذلك نوع للرجوع والقعود ، وإذا كان الفعل يعمل فى الجنس فعمله فى النوع من باب أولى[10] .

ومما يقوم مقام المصدر أيضاً ضميره وذلك مثل قوله تعالى : (فمن يكفر بعد منكم فإنى أعذبه عذاباً لا أعذبه أحداً من العالمين)[11] قال

---

(١) سورة طه :٩٦ . (٢) سورة التوبة: ١٠١.
(٣) سورة النور : ٤. (٤) سورة الجمعة : ١٠.
(٥) سورة التوبة : ٨٢ . (٦) سورة آل عمران : ١٧٧.
(٧) البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ١/٤٧٠ .
(٨) سورة التوبة : ٤. (٩) البحر المحيط : ٥/٣٧١.
(١٠) أسرار العربية ص ١٧٦ .
(١١) سورة المائدة : ١١٥ .

المفسرون النحاة : الضمير فى أعذبه للمصدر ولو أريد بالعذاب مايعذب به لم يكن بد من الباء[1] ومثله قوله :

هذا سراقة للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشا إن يلقها ذيب[2]

فالهاء من يدرسه مفعول مطلق يعود على المصدر المفهوم من الفعل أى يدرس الدرس[3] .

ومما يقوم مقام المصدر أيضا آلته مثل ضربته سوطا وقتلته عصا ، وأصله ضربا بسوط وقتلا بعصا ، ومنه قوله تعالى:(وكلَّ شيء أحصيناه كتابا)[4] أى إحصاء بكتاب أو إحصاء كتاب .

٤ — مايضاف إلى المصدر : ومن أمثلته قوله تعالى فى طريقة الإنفاق (ولا تجعلْ يدك مغلولة إلى عنقكَ ولا تبسُطها كلَّ البسط)[5] فكل مفعول مطلق لأنه أضيف إلى المصدر، ومثله قوله(وسيعلمُ الذينَ ظلمُوا أيَّ منقلبٍ ينقلبونَ)[6] فأى مفعول مطلق لإضافته إلى المصدر أيضا ومثله : (وجاهدوا فى اللهِ حق جهادِه)[7] ومثل كل وحق بعض وأشد وأمثالهما فى مثل قولك سرت بعض السير أو أشده أو أكثره .

---

(١) البحر المحيط : ٤/ ٤١٥ .

(٢) البيت من بحر البسيط سبق الاستشهاد به فى باب الأفعال المتعدية (برقم ١٣) وشاهده هنا تعدى الفعل إلى ضمير المصدر فى قوله يدرسه ولا يصح عوده على القرآن لئلا يلزم تعدى الفعل إلى الضمير وظاهره معا.

(٣) المقرب لابن عصفور ص ١٣٨ .

(٤) سورة النبأ : ٢٩ .

(٥) سورة الإسراء : ٢٩ .

(٦) سورة الشعراء : ٢٢٧ .

(٧) سورة الحج : ٧٧.

قالوا : وشرط إقامة المضاف إلى المصدر مقام المصدر أن يكون ذلك المضاف هو المضاف إليه (المصدر) في المعنى أو بعضه وينطبق ذلك على ما مثلنا به وعلى الآيات التي أوردناها ، ويخرج بالشرط قولك سرت إبتغاء السير فهو مفعول لأجله لا مفعول مطلق .

وأما قوله في التعريف : المنصوبُ بعد فعلٍ من لفظه أومنْ معناهُ فمعناه أن شرط المفعول المطلق أن يؤتى به بعد فعله المأخوذ منه من لفظه كما مثلنا وقوله (فاصفَحِ الصفحَ الجميلَ)[1] (فاصبرْ صبرًا جميلاً)[2] أو من معناه كقوله تعالى (فسلموا على أنفسكم تحية من عند الله)[3] وقوله في حق إمرأة العزيز عن يوسف (قدْ شغفها حُبا)[4] ومنه قول امرىء القيس من معلقته :

١٩٢ — ويومًا على ظهرْ الكثيبِ تعذَّرتْ
علىَّ وآلتْ حِلفةً لم تُحلّلِ[5]

حلفة مفعول مطلق منصوب بعد فعل من معناه وهو آلت. وجعلوا من المفعول المطلق اسم المصدر المنصوب كقوله تعالى (وتبتلْ إليهِ تبتيلا)[6]

---

(١) سورة الحجر : ٨٥ . (٢) سورة المعارج : ٥ .

(٣) سورة النور : ٦١ . (٤) سورة يوسف : ٣٠ .

(٥) البيت من معلقة امرىء القيس المشهورة وهو في الغزل الفاحش. والكثيب الرمل ، ومعنى تعذرت أي امتنعت ؛ وآلت خلفة لم تحلل : أي أقسمت ألا تطاوعه ولم تستثن في يمينها ولم تحنث ، وشاهده نصب حلفة بعد فعل من معناها فقيل منصوبة بهذا الفعل وقيل بل بفعل من لفظها محذوف وهو حلفت كما سيأتي في الشرح والبيت في معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

(٦) سورة المزمل : ٨ .

والمصدر تبتل وقوله (واللهُ أنبتكمُ منَ الأرض نباتاً)[1] والمصـــدر إنبات .

فإن لم يجيء المصدر أو اسمه بعد فعل من لفظه أو من معناه فلا يكون مفعولا مطلقا بل اسم من الأسماء تقول: أعجبنى ضربك وكرهت ضربك وخفت من ضربك .

ولا يشترط فى المفعول المطلق أن يأتى بعد فعل فقد يأتى بعدما يعمل عمل الفعل من مصدر أو اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة مثال المصدر قوله تعالى (فإنّ جهنم جزاؤكم جزاءً موفورا)[2] ومثال اسم الفاعل قوله (والصّافات صفّا فالزاجرات زجْرا[3])وقوله (فالعاصفات عصفا والناشرات نشرا)[4] وتقول يسرنى المؤدب تأديبا ويغضبنى اللئيم لؤما ، وإن منع بعضهم عمل الصفة المشبهة .

وهنا سؤال وهو : بم انتصبت هذه المصادر الثلاثة المختلفة فى مثل قوله تعالى (فاصبر صبرا جميلا[5]) فيما جاء من مصدر بعد فعل من لفظه وهو جار عليه ، وقوله (واللهُ أنبتكم من الأرضِ نباتا [6]) فيما جاء من مصدر بعد فعل من لفظه وهو غير جار عليه (اسم مصدر) وقوله (قدْ شغفها حبّا[7]) فيما جاء من مصدر بعد فعل من معناه ؟

---

(١) سورة نوح : ١٧ .
(٢) سورة الإسراء : ٦٣ .
(٣) سورة الصافات : ١، ٢ .
(٤) سورة المرسلات : ٢ ، ٣ .
(٥) سورة المعارج : ٥ .
(٦) سورة نوح : ١٧ :
(٧) سورة يوسف : ٣٠ .

أجاب ابن عصفور عن ذلك قائلا[1] : وإذا كان المصدر منصوباً بعد فعل من لفظه فإن كان جاريا على الفعل كان منصوبا به (فاصبرْ صبراً جميلاً) وإن لم يكن جاريا عليه نحو قوله تعالى (والله أنبتكمْ منَ الأرضِ نباتاً) ففي الناصب له خلاف : منهم من نصبه بفعل مضمر يجرى عليه المصدر ويدل عليه الفعل الظاهر أى نبتم نباتا ، ومنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وإن لم يكن جاريا عليه .

قال ابن عصفور: عمل الظاهر راجح من حيث أنه لم يتكلف الإضمار مرجوح من حيث المغايرة ، وعمل المضمر راجح من حيث الموافقة لمعنى المصدر مرجوح لتكلف الإضمار .

ثم قال : وإذا كان المصدر منصوبا بعد فعل من معناه (قد شغَفها حباً)(وآلتْ حِلفة) و (تبسمتْ وميضَ البرقِ) ففيه خلاف :

فمنهم من ذهب إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر وهو رأى المبرد والسيرافى قال : وإلى هذا المذهب ذهب سيبويه بدليل جعله القهقرى من رجع القهقرى منصوب برجع لما كان ضربا من الرجوع وإن لم يكن من لفظ رجع . وذهب الفارسى وابن جنى إلى أنه منصوب بفعل مضمر من لفظه قال : وقد نص ابن جنى فى الخاطريات له على امتناع انتصاب جلوسا بقعد من قولك قعد زيد جلوسا قال : والصحيح الأول وهو أن المصادر المنصوبة بعد أفعال من معناها منصوبة بالأفعال المذكورة ذاتها قال : وأما قولهم : تبسمت وميض البرق فيجوز أن يكون من هذا القبيل ، ويجوز أن يكون أصله تبسمت تبسما مثل وميض البرق لحذف

---

(١) نقل طويل من شرح التسهيل لناظر الجيش (باب المفعول المطلق ج ٣) وهو نقل من كتب ابن عصفور المفقودة والتى تفرد بكثير منها ناظر الجيش كشرح المقرب وشرح الإيضاح .

المصدر وأقيمت صفته مقامه : انتهى كلام ابن عصفور [1] بتلخيص شديد :

فتبين من هذا أن المفعول المطلق بأنواعه الثلاثة السابقة منصوب بالفعل الذى قبله أو مايجرى مجراه مما ذكرناه قبل على الأصح .

ولا يشترط فى هذا الناصب أن يكون فى الكلام فقد يكون مقدرا ، وكثيرا مايكون كذلك وهو على نوعين : جائز وواجب : فالجائز أن توجد قرينة تدل عليه فإن شئت أظهرته وإن شئت قدرته مثال ذلك أن ترى حاجا عائدا فتقول له : حجا مبرورا أو قادما من سفر فتقول : خير مقدم أو غاضباً فتقول : غضب الخيل على اللجم .

والواجب : أن يقوم المصدر مقام الفعل كما شرحنا فى عمل المصدر قبل ذلك فى مثل ضربا زيدا ، وقوله تعالى (فإذا لقيتمُ الذينَ كفرُوا فضرب الرقاب[2]) أى اضربو الرقاب ضربا ، ومنه بقية الآية (حتى إذا أثخنتموهم فشدوا الوثاق فإما منّا بعد وإما فداءً[3]) فمنا وفداء مصدران لفعل محذوف أى تمنون وتفدون وهو الذى يجىء فى تفصيل بعد طاب .

ومن حذف الناصب أيضا قوله تعالى (وترى الجبال تحسبها جامدة وهى تمرّ مر السحاب صنع الله[4]) وقوله (إليه مَرجعكم جميعاً وعد الله حقاً[5]) فصنع الله ووعد الله حقاً مصادر منصوبة بأفعال محذوفة وجوبا وقد جاءت مؤكدة للكلام الذى فى معناها ، ومن ذلك (إذ دخلوا

---

(١) المرجع السابق ، وقد تصرفت فيه بالتلخيص والإيجاز .

(٢،٣) سورة محمد : ٤ .

(٤) سورة النمل : ٨٨ .

(٥) سورة يونس : ٤ .

عليهْ فقالوا سلاَماً[1]) وقوله (فسحقاً لأصحابِ السّعير[2]) وقوله (والذِّينَ كفرُوا فتعساً لهم[3]) مما يجىء دعاء المرء أو دعاء عليه ، ومن ذلك المصادر المثناة مثل لبيك وسعديك وحنانيك فى مثل قول الشاعر وهو طرفة بن العبد :

١٩٣ — أَبا منذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضَنَا
حنانيك بعضُ الشر أهونُ منْ بعضِ

وسيأتى لحذف العامل باب طويل إن شاء الله مع طول الكتاب .

وأما ظرف الزمان فقد عرفه النحاة — أو ابن مالك — بقولهم[4] : ماضمن من اسم وقت معنى فى باطراد لواقع فيه (وهو الفعل) مذكور أو مقدر ناصب له ، فمثال المذكور أن تقول : سافرت صباحاً ، ومثال المقدر أن تقول : السفر صباحاً .

وعرفه ابن عصفور فقال : هو اسمُ الزمان أو عددُه أو ما قام مقامَه أو ماشبه به أو ما أُضيفَ إليهِ المنصوبُ على معنى فِى .

ومن مراجعة هذا التعريف تراه ينطبق على خمسة أشياء :

١ — اسم الزمان : كأن تقول : جلست يوم الجمعة فيوم الجمعة اسم

---

(١) سورة الذاريات : ٢٥ . (٢) سورة الملك : ١١ :

(٣) سورة محمد : ٨ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد فى طلب العفة والصفح وشاهده نصب حنانيك على المصدر النائب عن فعله ، وقد ثناه لإرادة التكثير والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠٥ .

(٥) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٢٠٠ تحقيق د / عبد الرحمن السيد وصاحبه .

زمان منصوب جاء بعد تمام الكلام والفعل يطلبه من جهة المعنى بحرف الجر والتقدير أوقمت جلوسى فى يوم الجمعة فحذفت الحرف وعديت الفعل إلى الاسم ، كما فعلت قبل ذلك مع المصدر ، ومع أنك حذفت الحرف إلا أنه مقدر والكلام على معناه وقد يظهر عند الحاجة إليه وذلك إذا قلت يوم الجمعة جلست فيه ولا تقول جلسته .

٢ — عدد الزمان : كأن تقول : سرت خمسة أيام فخمسة ظرف لأنه اسم عدد للزمان قال ناظر الجيش فى ذلك : « وجعل بعضهم من القائم مقام ظرف الزمان العدد أى اسم عدده نحو سار القوم عشرين يوما » وابن عصفور جعل اسم العدد نفسه زمانا لا قائما مقامه ومن ثم قال فى فى المقرب : ظرف الزمان هو اسم الزمان أو عدده أو ما قام مقامه ، وعلل ذلك بأنه لما عد به الزمان صار مرادا به الزمان وذلك أن عشرين يوما من المثال المتقدم ونحوه أيام فى المعنى قال : والذى قاله ابن عصفور هو الظاهر بل هو المتعين[1] » .

٣ — ماقام مقام ظرف الزمان : ويشمل ذلك شيئين أولهما : صفة الزمان مثل قولك سرت على هذا الطريق طويلا أى زمانا طويلا ومنه قوله تعالى (قلْ تمتعْ بكفركَ قليلا[2]) أى زمانا قليلا وقوله على لسان آزر لابنه إبراهيم (لئنْ لمْ تنته لأرجُمنكَ واهجرنى مَليّا[3]) والمعنى دهرا طويلا فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه بعد حذفه ، وفى كتاب سيبويه[4] : « ومما يختارُ فيه أن يكونَ ظرفاً ويقبح أن يكونَ غيرَ ظرف صفة الأحيان

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش ، باب المفعول فيه (الجزء الثانى — مخطوط) .

(٢) سورة الزمر : ٨ .　　(٣) سورة مريم : ٤٦ .

(٤) الكتاب لسيبويه ٢٢٧/١ .

تقول: سيرَ عليه طويلا وسيرَ عليه حديثا وسير عليه قديما ، وإنما نصبت صفة الأحيانِ على الظرفِ ولم يجزِ الرفعُ لأن الصفة لا تقعُ مواقعَ الأسماء » .

قال ابن عصفور : وجاز فى صفة الظرف قيامها مقام الموصوف وإن لم تكن من قبيل الصفات الخاصة به ولا من قبيل الصفات المستعملة استعمال الأسماء كما جاز ذلك فى الصفة المنتصبة على الحال لشبه الظرف بالحال من جهة أنه ينتصب على تقدير فى كما أن الحال تنتصب على معنى فى ، وجاز ذلك فى الحال لأن صاحبها هو الموصوف بها فى المعنى فاستغنت به عن موصوف يجرى عليه لذلك »[1].

ثانيهما : ما أضيف إليه اسم الزمان: بشرط أن يفهم تعيينا أو مقدارا فيحذف الزمان ويقام المضاف إليه مقامه ، والأكثر أن يكون المضاف إليه مصدرا مثل كان ذلك خفوق النجم أو صلاة العصر ومنه سرت قدوم الحاج أى وقت قدومه فحذفت اسم الزمان وأقمت المصدر مقامه ومنه قولهم: انتظرتك نحر جزورين أو انتظرتك حلب ناقة أى وقت نحر جزورين ووقت حلب ناقة .

وقد يكون المضاف إليه اسم عين غير مصدر وذلك نحو قولهم : لا أكلمُ زيدًا القارظينْ أى مدة مغيب القارظين ومعناه أبدا ، والقارظان رجلان فى الجاهلية ذهبا ليجمعا القرظ[2] فلم يعودا ولم يعثر لهما على خبر ، وقولهم : لا أكلمُ عمرا هبيرةَ بن سعدْ أى مدة مغيبه والمعنى أبدا وهو رجل

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى) ولا يوجد هذا النقل ومثله الكثير فى كتب ابن عصفور التى بين أيدينا .

(٢) بزنة جبل وهو شجر عظيم له سوق غلاظ يستخرج منه صمغ مشهور واحدته قرظة .

خرج فى زمانه ولم يعد مثل السابقين، ومنه قولهم: لا أكلم فلانا الفرقدين وقولهم: لا أفعل ذلك الشمس والقمر أى مدة طلوع الفرقدين ومدة طلوع الشمس والقمر أو بقائهما.

٤ ـ ماشبه بظرف الزمان: واستعمال هذا النوع ظرف موقوف على السماع وهى كلمات مثل قولهم: حقا وغير شك وجهد رأيى وظنا منى تقول: أحقا أنك قائم وقد تدخل عليها الألف واللام فتقول الحق أنك قائم والأمر فيه معرفة كالأمر فيه نكرة، ومن استعماله نكرة أيضا قول الشاعر وهو النابغة الجعدى: (١)

١٩٤ ـ ألا أبلغْ بنى جُشَمٍ رسولاً
أحقاً أنَّ أخطَلَكُم هجانى (٢)

ومن استعماله معرفة قول الآخر وهو عمر بن أبى ربيعة:

١٩٥ ـ أألحقَّ أنْ دارُ الربابِ تباعدتْ
أو انبتَّ حبلٌ أنَّ قلبَك طائرُ (٣)

---

(١) شاعر إسلامى عمر مائتين وأربعين سنة وقد أسلم على يد النبى (ﷺ) سبقت ترجمته فى الجزء الأول ص ١٠٨٨.

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة يهجو بها النابغة الأخطل النصرانى وكان هذا قد هجاه، ورسولا إما حال من فاعل أبلغ أو مصدرا بمعنى الرسالة وشاهده نصب حقا على الظرف على أن تكون خبرا مقدما وأن ومعمولاها فى تأويل مبتدأ ويجوز نصب حقا على أنه مفعول مطلق أو صفة لمفعول مطلق محذوف أى هجانى أخطلكم هجوا حقا؛ والبيت فى معجم الشواهد ص٤٠٦.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لعمر بن أبى ربيعة فى الغزل فى =

فأن مع صلتها فى موضع رفع بالابتداء ، وحقا والحق ظرفان فى موضع الخبر لأنهما منصوبان على تقدير فى والدليل على ذلك تصريحهم بها فى بعض المواضع قال الشاعر :

١٩٦ — أفِى حقّ مُواساتى أخاكمْ
بِمَــا لى ثمّ يظلمُنى السريس[1]

وقال آخر :

١٩٧ — أفى الحقّ أنىُ مغرمٌ بك هائمٌ
وأنك لا خلٌّ هواكَ ولا خمر[2]

والدليل على أن حقا جار مجرى ظرف الزمان أن العرب استعملته خبرا عن المصدر ولم تستعمله خبرا عن الجثة كما أن ظرف الزمان كذلك .

= صاحبته رباب ، وشاهده نصب الحق على الظرفية لتكون خبرا مقدما ومبتدؤه أن قلبك طائر وأما أن الأولى فهى مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة بعدها وفتحت همزتها لأنها فى موضع التعليل ، والبيت فى معجم الشواهد ص١٥٥.

(١) البيت من بحر الوافر وهو لأبى زبيد الطائى وهو فى العتاب والشكوى . وشاهده مجيء فى مع حق فدل على أن حقا إنما نصب على الظرفية بتقدير فى، والبيت فى معجم الشواهد ص١٩٨.

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر يدعى عابد بن المنذر القشيرى وهو فى الغزل والعتاب وشاهده دخول فى على لفظ الحق فدل على أنه إذا جرد منها كان ظرف زمان وهو فى البيت خبر مقدم لمصدر مؤول من أن ومعموليها والتقدير : أفى الحق غرامى بك وهيامى . والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥١ .

وكذا يقولون غير شك أنك قائم وجهدى رأيى أنك مقيم ، وظنا منى أنك ذاهب .

٥ — ما أضيف إلى ظرف الزمان : بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه فى المعنى أو بعضه ، تقول : سرت جميع اليوم أو بعض اليوم أو أكثر اليوم . ومن ذلك قوله تعالى (وأَقِمِ الصلاة طرفَىِ النهارِ وزلفا من الليل)[1] وقوله (آمِنوا بالذى أُنزِلَ على الذين آمنُوا وجهَ النهار واكفرُوا آخِرَه)[2] فكل هذا وما يشبهه منصوب على الظرفية لصحة تقدير فى .

ويخرج من ذلك مثل قولك : أتيتك اختصار الوقت فليس ذلك مفعولا فيه بل مفعول لأجله ، ويخرج بالمنصوب على معنى فى ما إذا كان الظرف مرفوعا أو مجروراً مثل قولك : يوم الجمعة يوم مبارك وقولك : أزورك فى يوم الجمعة فهذا ليس بظرف بل اسم من الأسماء . وإذا كان الظرف وهو الوقت منصوبا لكن ليس على معنى فى كقولك إن يوم الجمعة يوم مبارك فهو اسم أيضاً وليس بظرف .

وأما ظرف المكان فقد عرفه النحاة بقولهم :

ما ضمن من اسم مكان معنى فى باطراد لواقع فيه (وهو الفعل) مذكور أو مقدر ناصب له ، فمثال المذكور أن تقول جلست أمامك ، ومثال المقدر أن تقول : الخطر أمامك .

وعرفه ابن عصفور فقال: ظرف المكان: هو اسْمُ المكانِ أو عددهُ أو ماقام مقامَه أو ما شُبه به أو مَا أضيفَ إليهِ المنصوبُ على معنى فى .

ومن خلال التعريف نجد أن ظرف المكان يكون أحد خمسة أشياء :

---

(١) سورة هود : ١١٤ .   (٢) سورة آل عمران : ٧٢ .

١ — اسم المكان نحو قولك : جلست أمامك ومشيت خلفك وقعدت يمينك وهو ما دل على مكان الحدث ومحله وهو واضح وكثير .

ويدخل فيه ما يدل على محل الحدث المشتق هو من اسمه كمقعد ومرقد ومصلى ومعتكف تقول قعدت مقعد زيد وجلست مجلسه وصليت مصلاه ومنه قوله تعالى (وأنا كُنّا نقعدُ مِنْها مقاعد للسمْع)(١) وقوله (واقعدُوا لهم كلَّ مرصدٍ)(٢) قالوا وهو مقيس بشرط أن يكون العامل فيه أصله المشتق منه ولا يجوز أن يعمل فيه غيره فلا يقال ضحكت مجلس زيد أي فيه . ومما سمع من ذلك ويجب أن يقتصر فيه على السماع قولهم وهو ما يدل على القرب الشديد : هوَ مني مقعــدَ القابِلة ومقْعدِ الإزَار ومنزلةَ الولد ، وقولهم وهو ما يدل على الارتفاع والبعد الشديد : هو مني مناط الثرَيا وهو مني مَزْجرَ الكلب .

٢ — عدد المكان : وهو ما دل على مقدار معين أو على شيء مقدر تقول: مشيت عشرين فرسخاً وقطعت خمسين ميلا بكسر الميم (الفرسخ ثلاثة أميال والميل كيلو ونصف كيلو متر ومائة متر فيكون الفرسخ خمسة كيلو متر وقصر الصلاة لمسافة ستة عشر فرسخاً وهو ما يساوي بضعة وثمانين كيلو مترا) .

٣ — ما قام مقام ظرف المكان : مثل قعدت قريباً منك أي مكاناً قريباً منك لحذف الظرف وأقيمت صفته مقامه ومثل قولك . سكنت شمال البلاد وصليت شرقي المسجد ومنه قوله تعالى (فلما رَأوه زلفةً)(٣) التقدير

---

(١) سورة الجن : الآية ٩ .
(٢) سورة التوبة : الآية : ٥ .
(٣) سورة الملك : الآية : ٢٧ .

مكاناً ذا زلفة أى مكاناً قريباً فانتصب زلفة على الظرف[1] ومثله قوله تعالى (والرَّكبُ أسفلَ منكم)[2] أى مكاناً أسفل بنصب أسفل على الظرف ، ويدخل فيه أيضاً المضاف إليه اسم مكان نحو قولك جلست قرب زيد أى مكانا قرب زيد .

ومنه قول العرب: (تركتهُ ملاحسَ البقرَ أولادَها) والأصل تركته مكان ملاحس البقر أولادها وهذا إنما يكون إذا كان المضاف إليه وهو اسم المكان مصدرا كالمثال المذكور . ووجود هذا فى ظرف المكان نظير قولهم كان ذلك خفوق النجم وقدوم الحاج فى ظرف الزمان إلا أن ذلك كثير فى ظرف الزمان كما تقدم قليل مع ظرف المكان ، ولا يجوز أن يكون ملاحس اسم مكان لأنه نصب الأولاد فتعين كونه مصدراً .

٤ — المشبه بظرف المكان : كقولك زيد فوق عمرو فى الشرف ، ودون بكر فى العلم .

قال ابن عصفور : ففوق ودون فى هذا الكلام وأمثاله ليسا باسمى مكان وإنما حكم لهما بحكم ظرف المكان لشبههما بفوق ودون إذا أريد بهما المكان انتهى . قال ناظر الجيش[3] : وما ذكره ابن عصفور غير ظاهر فإن الشيء لا يشبه بنفسه. وأما المشبه هنا فهو متعلق الفوقية والدونية فالمراد تشبيه الرتبة المعنوية بالرتبة الحسية لأن الفوقية وما يقابلها إنما يدركان بالنسبة إلى الأجسام فإذا استعمل اللفظ الدال عليهما فى الأمور

---

(١) البحر المحيط : ١٠ / ٢٢٩ .
(٢) سورة الأنفال : الآية : ٤٢ .
(٣) شرح التسهيل له باب المفعول فيه المسمى ظرفا (الجزء الثانى — مخطوط بدار الكتب رقم ٣٤٩ نحو) .

المعنوية وجب أن يكون التشبيه بين الرتب فالرتبة التى لها شرف توصف بالعلو المعنوى فيطلق عليها ما يطلق على ما يوصف بالعلو الحسى، والرتبة التى ليس لها شرف توصف بالتسفل الحسي ، وإذا كان الأمر كذلك فغـــوق التى فى قولنا : زيد فوق عمرو فى الشرف هى نفس فوق التى هى فى قولنا زيد فوق الجدار ففوق اسم مكان فى الحالين و كذا الكلام فى دونه . ثم قال ناظر الجيش[٢] : ثم قال ابن عصفور ردف كلامه الأول ومن ذلك ما حكاه الأخفش من قول العرب : هم هيئتهم فهيئتهم هنا ظرف مكان لأنها منصوبة على تقدير فى أى هم فى هيئتهم والهيئة ليست باسم مكان وإنما حكم لها بحكم اسم المكان لشبهها به من حيث كانت مشتملة على ذى الهيئة كاشتمال المكان على ما يحل فيه قال : والدليل على أنها جعلت من قبيل ظروف المكان وقوعها خبراً عن الجثة .

ه ـ المضاف إلى اسم المكان : بشرط أن يكون المضاف هو المضاف إليه أو بعضه ، ومن ذلك قولك : سرت جميع الميل أو نصفه أو بعضه ، ومنه قوله تعالى (ونقلبهم ذاتَ اليمين وذَاتَ الشمالِ)[٢] فجميع وما بعده كل هذا ظرف مكان ، وما بعده مضاف إليه وجاز ذلك لأن المضاف هو المضاف إليه أو بعضه فإن كان غير ذلك فلا يكون ظرف مكان تقول : أسرعت ابتغاء يمين الطريق فلا يكون ظرف مكان بل هو مفعول لأجله .

وأما قوله : المنصُوبُ عَلى مَعنَى فى فمعناه أن يكون ظرف المكان منصوبا ويكون النصب على تقدير فى ، ويخرج بذلك ما إذا كان الظرف مرفوعا نحو قولك اليمين أمان واليسار خطر أو مجروراً نحو قوله تعالى (عنِ اليمينِ وعَن الشمالِ عزين)[٣] أو منصوباً لكن ليس على معنى فى كأن

---

(١) المرجع السابق . (٢) سورة الكهف : ١٨ .

(٣) سورة المعارج : ٣٧ .

تقول : الزم اليمين واحذر الشمال فكل هذا لا يسمى ظرفاً بل هو اسم جار مجرى الأسماء فى التصرف فى الإعراب .

وأما الحال فقد عرفه النحاة بأنه : وصف فضلة مذكور لبيان هيئة الفاعل أو المفعول أو هما معاً ، وقيل هو ما دل على هيئة صاحبها متضمنا معنى فى غير تابع ولاعمدة .

وعرفه ابن عصفور فقال . «كُلُّ اسْم أوْ مَا هوَ فى تَقْدِيرِهِ منصُوبٍ لفظًا أوْ نيةً مفسرٍ لِمَا انبهمَ منَ الهيئاتِ أومؤكدٍ لِمَاانطوَى عليهِ الكلامُ» .

وأرى أن تعريف ابن عصفور جامع كما يتضح من شرحه :

فقوله : كل اسم يشمل الاسم الصريح جامداً كان أو مشتقاً فمثال الأول : جاء زيد أسداً ، ومثال الثانى : جاء زيد شجاعا ، وقوله : أوماً هوَ فى تقدير الاسْم يشمل الحال المفرد كالمثالين السابقين والحال الجملة بنوعيها الإسمية والفعلية فهما فى تقدير الإسم وقداجتمعا فىقوله تعالى فى حق عصا موسى (فلما رآها تهْتزُّ كأنهَا جانٌ)[1] فجملة تهتز حال ومثلها كأنها جان ، والمعنى مهتزة مشبهة جانا ، كما يشمل الحال شبه الجملة وهو الظرف والجار والمجرور اللذان يكونان فى تأويل مستقراً أوكائنا فمثال الظرف قوله تعالى فى حق أهل الجنة (لهمْ دَارُ السلامِ عندَ ربهمْ)[2] أى مستقرة عند ربهم ، ومثال المجرور قوله تعالى فى حق قارون (فخرجَ عَلى قوْمهِ فى زينتهِ)[3] أى كائناً فى زينتهِ .

وقوله فى التعريف: منصُوبٍ لفظا أوْنيةً يشير إلى نصب الحال المفرد وإلى نصب الحال الجملة بنوعيها فالأول منصوب لفظاً والثانى منصوب نية أى محلا وقد اجتمعا فى قوله تعالى:(يوْمَ يخرُجونَ منَ الأجداثِ سِراعاً

---

(١) سورة النمل : ١٠ والقصص : ٣١ .

(٢) سورة الأنعام : ١٢٧ . (٣) سورة القصص : ٧٩ .

كأنهم إلى نصب يوفضون . خاشعةً أبصارُهم ترهقهم ذلةٌ)[1] فسراعا وخاشعة حالان مفردان منصوبان لفظا ، وجملة كأنهم وهي اسمية وترهقهم وهي فعلية في محـــل نصب حال ، وصاحب الحال فيها جميعا الضمير في يخرجون .

وقوله في التعريف : مفسِّر أي الاسم الواقع حالاً ، وقوله : لما انبهم منَ الهيئَاتِ أوْ مؤكدٍ ... إلخ يشير إلى أن الحال نوعان :

حال مبينة : وهي التي لا يستفاد معناها إلا بذكرها وتسمى أيضاً مؤسسة . وحال مؤكدة : وهي التي يستفاد معناها دون ذكرها .

والهيئات التي تفسرها الحال المبينة كثيرة :

هيئة الفاعل (ادخُلوا مِصرَ إنْ شاءَ اللهُ آمنينَ)[1] نائب الفاعل (وخلقَ الإنسانُ ضَعيفا)[2] . المفعول به (إنا أرسلناكَ بالحق بشيرا ونذيرا)[4] المجرور بالحرف (أوَلَمْ يروا إلى الطيرِ فوقهم صَافات)[5] المجرور بالإضافة: (أيحب أحدكم أن يأ كل لحم أخيه ميتا)[6] المبتدأ (ومنْ قبلِه كتاب موسى إماما ورحمةً)[7] الخبر (إنِّي رَسولُ الله إليكمْ مصدقا لما بينَ يديَّ)[8] وأما قوله تعالى (فأتتْ به قومها تحمله)[9] فجملة تحمله حال من الفاعل أي حاملة أو من الضمير المجرور أي محمولا ، والحال المؤكدة كذلك منها :

ـــ ما يؤكد العامل كقوله تعالى في حق سليمان في حوار مع النمل (فتبسمَ ضاحِكا مِنْ قوْلِها)[10] .

---

(١) سورة المعارج : ٤٣ ، ٤٤ . (٢) سورة يوسف : ٩٩ .
(٣) سورة النساء : ٢٨ . (٤) سورة البقرة : ٢١٩ ، وفاطر : ٢٤ .
(٥) سورة الملك : ١٩ . (٦) سورة الحجرات : ١٢ .
(٧) سورة الأحقاف : ١٢ . (٨) سورة الصف : ٦ .
(٩) سورة مريم : ٢٧ . (١٠) سورة النمل : ١٩ .

وقوله (ولا تعثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ)[1] وقول الشاعر وهو لبيد بن ربيعة :

١٩٨ — وتُضِيءُ في وجه الظلام منيرةً
كجُمانةِ البحريِّ سُلَّ نِظامُهَا[2]

— ما يؤكد صاحب الحال كقوله تعالى :(لآمَنَ مَن فِي الأرض كلهم جميعاً)[3] فجميعا حال مؤكدة بعد التوكيد المعنوى السابق ، ومنه قولك : جاء الناس قاطبة .

— مايؤكد الجملة كقوله تعالى (وهذا صِراطُ ربكَ مستقيما)[4] وقوله (وهوَ الحقُّ مصدِّقاً لما معهمْ)[5] وقول الشاعر :

١٩٩ — أنا ابنُ دارةَ معرُوفاً بها نَسبي
وهلْ بِدارةَ يا للناسِ منْ عارِ[6]

---

(١) سورة هود : ٨٥ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو من معلقة لبيد بن ربيعة المشهورة وأكثرها فى الوصف وهذا البيت فى وصف بقر الوحش ، ومعنى تضيء أى بيضاء ، والجمانة : اللؤلؤة الصغـــيرة والبحرى الغواص ونظامها خيطها، والشاهد فى الشطرة الأولى حيث جاءت منيرة حال مؤكدة لعاملها لأن معناهما واحد، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٤ .

(٣) سورة يونس : ٩٩ .

(٤) سورة الأنعام : ١٢٦ .

(٥) سورة البقرة : ٩١ .

(٦) البيت من بحر البسيط وهو فى الفخر لسالم بن دارة اليربوعى من قصيدة فى الهجاء ودارة اسم لأمه ، ووهم العينى في كثير من إعرابه =

وشرطها أن يكون جزآها معرفتين ، وأن تأتى الحال مؤخرة لتؤكد الكلام ، وأن تكون هى المقصودة بالإخبار .

وهنا سؤال نختم به الحديث عن تعريف الحال وشرح التعريف وهو : لم كانت الحال منصوبة ؟ قال صاحب البسيط فى شرح جمل الزجاجى ما ملخصه[1] :

لا أعلم خلافا بين النحويين أن الحال منتصبة على التشبيه بالمفعول فيه ووجه الشبه هو أنك إذا قلت قام زيد ضاحكا أى قام زيد فى حال الضحك والحال لا يطلبها الفعل بشدة كما يطلب المفعول به أو المفعول المطلق أو الظرف ، غاية الأمر أنك تأتى به بيانا لصاحبه عند انبهامه للاشتراك العارض كأن يكون هناك زيدان وأخبرت عن الذى جاءك بأنه ضاحك فحقه أن يجرى عليه نعتا أو بدلا فلما تعذر النعت لأن النعت والمنعوت كالشيء الواحد وتعذر البدل لأن البدل على تقدير تكرار العامل وهذه الأسماء المشتقة لم توضع لذلك نصبوا ضاحكا على التشبيه

= وهو واضح ، فأنا ابن دارة مبتدأ وخبر ومعروفا حال من المبتدأ مؤكدة وبها تتعلق بمعروف ونسبي نائب فاعل له ، وعار مبتدأ مؤخر وبداره خبره مقدما ، ويا للناس جملة اعتراضية وهو أسلوب استغاثة ، والناس مستغاث به وقد فتحت معه اللام كالقاعدة والمستغاث له محذوف تقديره لى ، وشاهده معروفا فهو حال مؤكدة عامله ابن دارة بعد تأويله بمنتسب لأنه جامد مؤول بمشتق أو عامله محذوف تقديره أثبته ، ومراجع البيت فى معجم الشواهد ص ١٨١ .

(١) البسيط لابن أبى الربيع فى شرح جمل الزجاجى ١/٥١٠، ٥١١ .

بالمفعول فيه لأنك إذا قلت قام زيد فقد طلب القيام حالة وقع فيها كما يطلب زمانا يقع فيه ومكانا يقع فيه . ثم قال :

وكان الأستاذ أبو على يقول : أشبهت الحال الزمان من وجهين :

أحدهما : أن كل واحد منهما يتقدر بفى فتقول قام زيد فى يوم الخميس وقام زيد فى حالة الضحك .

الثانى : أن الحال ترادف الزمان على معنى واحد فتقول : قام زيد ضاحكا ، وقام زيد إذا كان ضاحكا ، وتشبه ظرف المكان من وجه وهو أنها تتقدر بفى .

أقسام المصدر
وظرف الزمان وظرف المكان والحال بحسب الإبهام وغيره

(ص) قال ابن عصفور :(وأمَّا المصدرُ فينقسمُ ثلاثةَ أقسامٍ :

مبهمٌ : وهوَ ما يقعُ على القليلِ والكثيرِ منْ جنسهِ نحوَ قيامٍ .

ومختص : وهوَ ما كان اسماً لنوع مثلَ القهقرى أومختصًّا بالألفِ واللام أو بالإضافةِ أو بالنعتِ .

ومعدودٌ : وهوَ ما دخلت عليه تاءُ التأنيثِ الدالةِ على الإفرادِ كضربةَ أو كان اسم عددٍ كعشرينَ ضربةً أو مثنًى .

وأما ظرفُ الزمانِ فينقسمُ أيضا ثلاثة أقسامٍ :

مبهمٌ : وهو ما لا يصح وقوعهُ في جوابِ كمْ ولا في جوابِ مَتى نحوَ زمانٍ .

ومختص : وهوَ ما يصح وقوعهُ في جوابِ متىَ نحو يومَ الجمعَةِ .

ومعدودٍ : وهو ما يصح وقوعهُ في جوابِ كمْ نحوَ يومينِ .

وقدْ يكون الظرف مختصاً ومعدُوداً فيقعُ في جوابِ كم ومتىَ نحوَ المحرمُ وسائر أسماء الشهور إذا لم تضف إلى شيءٍ منها شهراً فإنْ أضفتهُ إلى ما تصحُّ إضافتهُ إليه منها كان فى جواب متى وصارَ مختصا نحو شهرِ رمضَان .

فما كانَ منها معدُوداً مختصاً كان أو غير مختص فالعَمل فى جميعه إلا أن تريدَ التكثيرَ نحو قولكَ سرتَ سنة فيكونَ العملُ إذ ذاك فى بعضهِ .

وما كانَ منها مختصا غيرَ معدود فالعملُ قدْ يقعُ في جميعه ِ وقدْ يقع في بعضه ِ .

وأمّا ظرفُ المكانِ فينقسمُ أيضا ثلاثةَ أقسامٍ :

مُبهم : وهو ما ليسَ لهُ نِهايةٌ معروفةٌ ولاحدودٌ محصورةٌ نحوَ خلفكَ .

ومختصٌ : وهو عكسهُ نحَو الدارِ والمسْجدِ ولا يقتضى شئٌ منْها أنْ يكونَ الفعلُ في جميعه ِ .

ومعدودٌ : وهوَ ما يصحُ وقوعهُ في جوابِ كم والعملُ في جميعه ِ .

وأما الحالُ فقسمانِ : مُؤكدَةٌ ومبينةٌ كما ذكرتُ)

(ش) لما فرغ ابن عصفور من تعريف كل من المصدر وظرف الزمان وظرف المكان والحال وبيان ما يطلق عليه كل واحد منها شرع يبين أقسامها فذكر أن المصدر ينقسم بالنسبة إلى الإبهام وعدمه ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود .

فالمبهم : ما يقع على القليل والكثير من جنسه تقول ضربت ضربا وقرأت قراءة فكل من الضرب والقراءة مصدر يطلق على القليل من الفعل والكثير منه ، فالمرة الواحدة من الضرب تسمى ضربا والساعة من القراءة تسمى قراءة وإذا زاد الضرب إلى مائة والقراءة إلى عشر ساعات سمى بنفس التسمية الأولى ولذلك سمى هذا النوع بالمبهم ، ومن هنا منعوا تثنيته وجمعه لأنه اسم جنس واسم الجنس كماء وعسل وتراب لا يثنى ولا يجمع لأنه يطلق على القليل والكثير .

وأما فائدة هذا المصدر فهى التوكيد للعامل وهو من نوع التوكيد اللفظى .

وأما المختص : فهو ما كان اسما لنوع من المصدر أى إن المصدر المبهم جنس والمختص نوع منه ، ويختص المصدر بأحد أربعة أشياء :

— بالألف واللام : وتكون فيه للعهد تقول : قرأت القراءة أى التى بها النجاح ومنه قوله تعالى (وتظنونَ باللهِ الظنونَا)[١] أى التى تزعزع ثقتكم بالله وأنكم مغلوبون ومنه قول الشاعر :

٢٠٠ — لعمْرى لقدْ أحببْتكَ الحبَّ كلَّهُ
وزدْتكَ حبًّا لمْ يكنْ قط يعرَفُ[٢]

— بالنعت : لأن النعت نوع من التخصيص تقول قرأت قراءة أنجح بها ، ومنه قوله تعالى (وزُلزلوا زلزَالا شديدًا)[٣] وقوله (وجاهدهمْ بهِ جهادًا كبيرًا)[٤] .

— بالإضافة : لأن المضاف إليه يعرف المضاف إذا كان معرفة ويخصصه إذا كان نكرة مثال الأول أن تقول : قرأت قراءة المتفوقين، ومثال الثانى أن تقول : قرأت قراءة متفوق ، وفى كليهما تخصيص للمصدر

---

(١) سورة الأحزاب : ١٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل والاعتراف بالحب الكبير لشاعر مجهول ولعمرى مبتدأ وخبره محذوف، والحب مفعول مطلق وهو معرفة لأن أل فيه للعهد أى الحب الكبير الشديد وهو بذلك كان من نوع المصدر المختص ، وكله توكيد له ، وحبا مفعول ثان ، وقط ظرف زمان مبنى على الضم فى محل نصب وهو لاستغراق الزمن الماضى ويختص بالنفى، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣٦ .

(٣) سورة الأحزاب : ١١.

(٤) سورة الفرقان : ٥٢ .

ومنه قوله تعالى (الظانينَ باللهِ ظنَّ السوءِ)[1] وقوله (كلا لو تعلمونَ علمَ اليقينِ[2]) .

ـــ بالنوع : ومعناه أن تكون الكلمة اسما لنوع من المصدر مثل القرفصاء وهو نوع من القعود والقهقرى وهو نوع من الرجوع والصماء وهو نوع من الاشتمال فى قولهم: قعد القرفصاء ورجع القهقرى واشتمل الصماء وهو أن يلف الثوب والعباءة حول يديه وعنقه ، فهذا كله مصدر مبين للنوع .

قال أبو البركات بن الأنبارى فى كتابه أسرار العربية :

فإن قيل : فعلام ينتصب قولهم : قعد القرفصاءَ ونحوه ؟

قيل ينتصب على المصدر بالفعل الذى قبله لأن القرفصاء لما كانت نوعا من القعود والفعل الذى هو قعد يتعدى إلى جنس القعود الذى يشتمل على القرفصاء وغيرها تعدى إلى القرفصاء الذى هو نوع منه ، لأنه إذا عمل فى الجنس عمل فى النوع إذا كان داخلا تحته هذا مذهب سيبويه . إنتهى[3] .

وهنا سؤال : هل تمتنع تثنية وجمع المصدر المختص كما امتنع ذلك فى المبهم ؟

والجواب : أن سيبويه منعه أيضا وأنه لا يقال منه إلا ما سمع من مثل قوله تعالى (وتظنونَ باللهِ الظنونَا)[4] وأجازه بعضهم قال ابن مالك:

وما لتوكيدٍ فوحدْ أبدا وثنّ واجمعْ غيرهُ وأفردَا

---

(١) سورة الفتح : ٦ . (٢) سورة التكاثر : ٥ .

(٣) أسرار العربية للإمام كمال الدين بن الأنبارى ص ١٧٦ تحقيق محمد بهجة البيطار . (٤) سورة الأحزاب : ١٠ .

وأما المعدود وهو القسم الثالث من أقسام المصدر فهو ما كان مختصاً بعدد إما مرة أو مرتين أو مرات : فأما المرة فهو ما دخلت عليه تاء التأنيث الدالة على الإفراد وهو المصدر الذى يصاغ من الثلاثى على زنة فعلة ، ومن غير الثلاثى على زنة مصدره مع زيادة التاء المذكورة فى الآخر ويسمى باسم المرة وإن ختم المصدر الأصلى بالتاء وصف بواحدة ليدل على المرة تقول رحمة واحدة وإجابة واحدة ، وعلى ذلك تقول : ضربت ضربة وأكلت أكلة .

وأما المرتان فهما تثنية اسم المرة السابق ليدل عليها تقول ضربت ضربتين وأكلت مرتين وفى القرآن (أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا) ،

وأما المرات فهى اسم العدد ويبدأ من الثلاثة تقول : ضربته عشرين ضربة وفى القرآن (إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ)[1].

وأما ظرف الزمان فينقسم أيضاً باعتبار الإبهام وعدمه إلى ثلاثة أقسام : مبهم ومختص ومعدود .

فالمبهم : هو النكرة التى لا تدل على وقت بعينه نحو حين ووقت وزمان وعرفه ابن عصفور فقال : هو ما لا يصح وقوعه فى جواب كم ولا فى جواب متى نحو زمان ، بعد أن عرف المختص بأنه ما يصح وقوعه فى جواب متى نحو يوم الجمعة والمعدود ما يصح وقوعه فى جواب كم نحو يومين تقول : سرت زمانا وجلست وقتا ، فكل من زمان ووقت مبهم

---

(١) سورة التوبة : ٨٠ .

لأنه لا يدل على وقت معين وبالتالى لا يقع فى جواب متى ولا كم لأنهما يعنيان الوقت فالأول يعنيه بالاختصاص والثانى يعنيه بالعدد .

والمختص : هو ما يدل على وقت بعينه أو هو ما يصح وقوعه فى جواب متى ، وهو كثير مثل يوم الجمعة وبقية أيام الأسبوع وشهر رمضان وبقية شهور العام ويكون الظرف مختصا بأمور :

— بالألف واللام : تقول : أسافر الليلة واليوم والساعة .

— بالإضافة : تقول : أسافر يوم الجمعة وشهر رمضان وصلاة العصر وغروب الشمس ومقدم القافلة .

— بالوصف : تقول : أصوم يوما مباركاً وأعتكف وقتا طيبا ، وكل هذه الظروف تقع فى جواب متى .

وأما المعدود : فهو يدل على وقت بعينه ويصح وقوعه فى جواب كم نحو يومين وثلاثة أيام وأسبوعا وشهر وحولا تقول : اعتكفت يومين وصمت أسبوعا ومكثت فى مكة شهراً وهذا كله يقع فى جواب كم .

وهنا أمر وهو أن الظرف المختص على نوعين :

— مختص معدود : مثل رمضان وشوال والمحرم وهى أسماء الشهور مفردة ومثله العشرين يوما والخمسين شهرا وهو المعرف وعلامته أن يقع فى جواب متى وكم تقول : أسافر رمضان فيقع فى جواب متى وتقول : أمكث رمضان فيقع فى جواب كم ، وإنما كان هذا مختصا معدوداً لأن الشهر ثلاثون يوماً .

— مختص غير معدود : مثل اليوم والليلة والصيف والشتاء والربيع ، وإنما كانت أسماء الفصول من المختص غير المعدود لأنها أسماء واقعة على فصول معلومة ولم يقصد بها العدد ، ومن ذلك أيضا أسماء الشهور مضافة

إليها لفظ شهر مثل شهر رمضان ، وأسماء الأيام مضافاً إليها لفظ يوم مثل يوم الجمعة ، وهذه كلها تقع فى جواب متى فقط ، تقول : أسافر شهر رمضان وأزورك يوم الخميس فهذا يقع فى جواب متى وحده .

وإنما كان هذا غير معدود لأن معنى الشهر وقت وليس الثلاثين يوما لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، فإذا قلت أسافر شهر رمضان أى فى وقت من شهر رمضان ومثل ذلك أزورك يوم الجمعة أى فى وقت من يوم الجمعة فصار مختصا غير معدود : قال ناظر الجيش [1] : وإنما حكم النحو هذا أعنى اسم الشهر إذا أضيف إليه لفظ شهر بالاختصاص حتى لا يكون واقعا إلا فى جواب متى خاصة لأن الشهر بإضافته إلى هذه الأسماء يصير بمعنى وقت ويخرج عن أن يكون معدودا ، فإذا قال القائل : سرت شهر رمضان فكأنه قال : سرت وقت رمضان ثم قال : قال ابن عصفور : والدليـــل على أنه لا يذهب بالشهر إذ ذاك مذهب شهر إذا قلت سرت شهرا أنك إذا قلت : سرت رمضان فإنما تريد سرت ثلاثين يوما ، المسماة رمضان ، فأما إذا اقتصرت فقلت سرت شهر فإنما تريد سرت ثلاثين يوما ، فلو أضفت شهرا إلى رمضان وأنت تريد به ما كان يعطيه من العدد فى حال إفراده لكان قولك سرت شهر رمضان بمنزلة قولك سرت ثلاثى الثلاثين يوما المسماة رمضان وذلك غير سائغ وإذا لم يسغ ذلك لم يبق إلا أن يكون المراد بشهر رمضان الوقت الذى يشتمل على الثلاثين يوما المسماة رمضان قال : والشهر فى أصل اللغة ليس الثلاثين يوما ولا الوقت الذى يشتمل عليها وإنما هو اسم للهلال

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (الجزء الثانى ، مخطوط ـــ باب المفعول فيه المسمى ظرفا) .

حكى ذلك ابن الأعرابى وغيره من اللغويين وأنشدوا شاهدا على ذلك قول الشاعر :

٢٠١ — فأصبحَ أجْلَى الطرفِ مَا يستزيدهُ
يرى الشهرَ قبلَ الناسِ وهوَ ضئيلُ[1]

قالوا : وإنما قيل للثلاثين يوماً شهراً لطلوع الهلال فيها قال : ولتلك العلة عندى ساغت تسمية الوقت الذى يشتمل عليها شهراً انتهى .

وقد لخص ذلك كله ابن عصفور (أيضاً) فى المقرب حين قال : وقد يكونُ الظرفُ مختصاًومعدوداً فيقعُ فى جواب كم ومتى نحو المحرم وسائر أسماء الشهور إذا لم تضفْ إلى شيءٍ منها شهراً فإنْ أضفتهُ إلى ما يصحُ إضافتهُ إليهِ منها كانَ فى جوابِ متى وصارَ مختصًا نحو شهر رمضانَ .

وهل يضاف لفظ شهر إلى جميع شهور السنة الهجرية الاثنى عشر أو يختص بثلاثة فقط هى رمضان وربيع الأول وربيع الآخر ؟ رأيان : ابن عصفور على الثانى وهو أنه مختص بالثلاثة فقط ولذلك قال فى المتن

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لذى الرمة غيلان بن عقبة (١١٧ هـ) من مقطوعة جميلة عدتها أربعة أبيات وهى :

ألم تعلمى أنا نبش إذا دنت
بأهلك منا نيــة ونزول

كما بش بالإبصــار أعمى أصابه
من الله نعمى جمــة وفضول

جلا ظلمة عن نور عينيه بعدما
أطاع يدا للقود وهو ذليـــل

فأصبح أجلى الطرف ... بيت الشاهد (ديوان ذى الرمة ص٦٤٢) (دار الكتاب العربى) .

وهو يتحدث عن لفظ شهر حين يضاف إلى اسم الشهر قال : فإن أضفته إلى ماتصح إضافته إليهِ منها ، ومعناه اقتصار الإضافة على ثلاثة فقط ومنعها من الباقى ، وأما جمهور النحاة فعلى جواز إضافة لفظ شهر إلى جميع أسماء شهور السنة .

ثم قال ابن عصفور بعد تقسيم الظرف إلى مبهم (وقت) ومختص (يوم الجمعة) ومعدود (يومين) وتقسيم المختص إلى مختص معدود (المحرم) ومختص غير معدود (شهر المحرم) قال :

فما كانَ منها معدوداً مختصا كانَ أوغيرَ مختصٍّ فالعملُ فى جميعهِ إلاأن تريدَ التكثيرَ نحو قولكَ سرتُ سنةً فيكونُ العملُ إذ ذاك فى بعضه ، وما كان منها مختصاً غيرَ معدودٍ فالعملُ قد يقعُ فى جميعهِ وقد يقعُ فى بعضهِ .

ومعناه أن الظرف المعدود المختص كرمضان والمحرم وهو الذى يقع فى جواب كم ومتى والظرف المعدود فقط مثل يومين وثلاثة أيام وأسبوعاً وشهراً وهو الذى يقع فى جواب كم وحدها حكم هذين النوعين أن يقع العمل فى جميعهما وأن يستغرق الحدث الذى تضمنه الفعل كل زمان الظرف فإذا قلت اعتكفت رمضان أو اعتكفت يومين أو انتظرتك أسبوعاً وجب أن يكون الإعتكاف فى جميع الشهر ليله ونهاره وكذا فى الإعتكاف يومين والانتظار أسبوعاً وقد يكون الحدث واقعاً فعلا فى الظرف كله إن كان يستغرقه وقد يكون غير واقع بالفعل فى الظرف كله إلا أنك بالغت وتجوزت فيه وأردت التكثير منه فيكون العمل إذ ذاك فى بعضه ومثاله أن تقول سرت شهراً وأقمت فى مكة سنة فأنت لم تسر إلا بعض الشهر ولم تقم فى مكة الا بعض العام لكن أردت المبالغة فى الأمر فقلت ذلك كما تقول فى الفخر: جاءنى كل الناس وأعطيت كل أهل القرية ولم يجئك إلا عشرة ولم تعط إلا عشرة ، إلا إذا كان العمل

ذاته يستغرق جزءاً صغيراً من ذلك الزمن تقول لقيتك رمضان فيكون الظرف بمقدار الحدث .

ويجعل ابن أبي الربيع مواضع العمل في الظرف كله في أربعة مواضع فيقول[1] :

أحدها : أن يقع جواباً لكم ، فإذا قلت : كم سرت ؟ فقلت : شهراً فالسير فيه كله ولا يصح أن يكون في بعضه لأنك لو قلت هذا والعمل قد وقع في بعضه لم يكن جواباً لكم.

الثاني : أن يكون عدداً كأن تقول : سرت الثلاثين يوماً فلا تقول ذلك ويكون السير قد وقع في بعضها ، ويجرى هذا المجرى أسماء الشهور ، فإذا قلت سرت رمضان لا تقوله حتى يكون السير قد وقع في رمضان كله وإن لم يكن جواباً لكم وفي الحديث الشريف (مَنْ قامَ رمضانَ إيمَاناً واحتِساباً غُفِرَ لهُ ماتقدَّمَ منْ ذَنبِهِ)[2] فالمعنى قامه كله .

الثالث : الظروف الواقعة على الدهر كله نحو الأبد والدهر تقول: سرت الدهر لا تقوله حتى تجعل سيرك كأنه وقع في الدهر كله على جهة الاتساع والإدعاء .

الرابع : مارجع إلى الفعل ذاته كأن تقول : صمت يوم الجمعة فالعمل في اليوم كله لأن الإمساك في بعض اليوم لا يقال له صوم .

وأما الظرف المختص غير المعدود كالصيف والشتاء والربيع واليوم

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي جـ١ ص ٤٨٨ — ٤٨٩ — ٤٩٠ بتلخيص .

(٢) الحديث في صحيح البخاري : ٤٤/٣ مرويا عن أبي هريرة .

والليلة (بأل) وشهر رمضان (بالإضافة) ويوم مبارك (بالوصف) فإن العمل قد يقع في جميعه وقد يقع في بعضه ، فإذا قلت اعتكفت الليلة وشهر رمضان ، وانتظرتك اليوم ويوم كذا فقد يكون الأمر أنك اعتكفت الشهر كله أو بعضه وانتظرت صاحبك اليوم كله أو بعضه وعلته أن المقصود بشهر رمضان وقت رمضان ، فخرج لفظ شهر بإضافته عن كونه معدوداً اسماً لثلاثين يوماً لأن الشيء لا يضاف إلى نفسه ، ويظهر لك ذلك وهو أن إضافة لفظ الشهر إلى أسمه يكون العمل في بعضه أحياناً ويكون في جميعه أحياناً أخرى قوله تعالى :(شهرُ رمضانَ الذى أنزلَ فيه القرآنُ هدًى للناسِ وبيناتٍ منَ الهدَى والفرقانِ فمن شَهدَ منكمُ الشهرَ فليَصمهُ)[1] .

قال ابن عصفور معلقاً :إذا قلت: سرت شهر رمضان جاز أن يكون السير واقعاً في جميع رمضان أو في بعضه ، وإذا قلت : سرت رمضان كان السير في جميع الشهر ، ومما يبين لك ذلك قوله تعالى:(شهرُ رمضانَ الذى أنزلَ فيه القرآنُ)ألاترى أن إنزال القرآن إنما كان في بعضه وهو ليلة القدر قال تعالى (إنا أنزلناهُ في ليلة مباركةٍ)[2] ثم قال بعد ذلك (فمنْ شهدَ منكم الشهْرَ فليصمْهُ)[3]والصيام يكون في جميعه، وكذلك رمضان بل لا يستعمل إلا والمراد استيعابه بالعمل قال ﷺ :(مَنْ صَامَ رمضانَ إيمَاناً واحتِساباً غفرَ لهُ ماتقدَّم منْ ذنبهِ)[4] والصيام واقع في جميعه فرمضان بمنزلة قولك ثلاثة أيام وشبهها من المعدود في أن العمل لايكون إلا في الجميع ، وقولك شهر رمضان بمنزلة يوم

---

(١) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٢) سورة الدخان : ٣ .

(٣) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٤) صحيح البخاري : ٣/٢٦ وهو مروى عن أبي هريرة .

الجمعة ويوم الخميس وشبههما من المختص فى أن العمل قد يكون فى بعضه وقد يكون فى جميعه[1] .

وما ذكره ابن عصفور هو مذهب سيبويه وهو أيضا ما ذهب إليه ابن مالك وغيره يقول سيبويه[2] « ومما لا يكون العمل فيه من الظروف إلا متصلا فى الظرف كله قولك سير عليه الليل والنهار والدهر والأبد... الخ ومما أجرى مجرى ذلك المحرم وصفر وجمادى وسائر أسماء الشهور لأنهم جعلوها جملة واحدة لعدة أيام كأنهم قالوا سير عليه الثلاثون يوماً .

وذهب الزجاج إلى أن المحرم كشهر المحرم فيجوز كون الحدث فى جميعه وفى بعضه[3] .

وقال ابن عصفور : كما أجرى أبو الحسن بن خروف أعلام الأيام مجرى أعلام الشهور لجعل قول القائل : سير عليه الخميس مقصوراً على التعميم وقوله : سير عليه يوم الخميس محتملا للتعميم والتبعيض وعلته فى ذلك أنها أعلام واقعة على أيام الأسبوع والعلم واقع على المسمى بجميع ميقاته لا على بعضه فكان العمل لذلك واقعاً فى جميعه فإن أضيف إليه يوم صار تعريفه إنما هو بالإضافة لا بالعلمية فيجوز أن يكون العمل حينئذ فى جمعه وأن يكون فى بعضه

قال : ولهذه العلة نفسها فرق بين مالم يضف إليه شهر من أسماء الشهور وبين ما أضيف إليه منها شهر فإن تعريف مالم يضف إليه منها شهر بالعلمية وتعريف ما أضيف إليه منها شهر بالإضافة .

---

(١) مثل المقرب ورقة ٣٤ (مخطوط) .
(٢) الكتاب : ٢١٦/١ طبعة هارون .
(٣) حاشية الصبان : ١٢٧/٢ .

قال : وهذا الذى ذهب إليه ابن خروف من التفرقة بين العلم وغيره باطل لأن الاسم يتناول مسماه علما كان أو غير علم ، وإنما التفرقة بين ما أضيف إليه من أسماء الشهور وبين ما لم يضف إليه منها شهر من جهة أخرى[1] .

ويتلخص من ذلك أن الذى يقع العمل فى جميعه هو الظرف المبهم (جلست ساعة)والمختص (اعتكفت يوم الجمعة) والمعدود (سرت خمسة أيام) والمختص المعدود (انتظرتك رمضان) وأن الذى يقع العمل فى جميعه أو فى بعضه هو المختص غير المعدود (انتظرتك شهر رمضان — أمكث عندك الليلة) .

أما الزجاج فجعل رمضان مثل شهر رمضان فى أن الحدث فى جميعه أو فى بعضه ، وابن خروف جعل الخميس مقصورا على التعميم ويوم الخميس محتملا التعميم والتبعيض مثل رمضان وشهر رمضان .

وهنا أمر وهو أن الكوفيين يزعمون أن ما كان العمل فى جميعه ليس منصوبا انتصاب الظرف وإنما هو منصوب انتصاب المشبه بالمفعول به لأن الظرف إنما ينتصب على تقدير فى وفى عندهم تقتضى التبعيض ، فإذا عم الفعل الظرف امتنع تقديره بفى لذلك .

قال ناظر الجيش : وقد أبطل ابن عصفور دعواهم أن فى تقتضى التبعيض بقوله تعالى:(فأرْسلنا عَليهم رِيحا صرْصرا فِى أيام نحساتٍ)[2] فأدخل فى على الأيام مع أن العمل فيها جميعها بدليل قوله فى الآية الأخرى

---

(١) هذا النقل الطويل من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى) وليس فى كتب ابن عصفور التى بين أيدينا .

(٢) سورة فصلت : ١٦ .

(سَخَّرَها عليهمْ سبْعَ ليَالٍ وثمَانِيةَ أيَّامٍ حُسوماً)(١) قال رؤساء المفسرين: معنى حسوماً كاملة تباعا لم يتخللها غير ذلك انتهى.

وأما ظرف المكان فينقسم أيضا ثلاثة أقسام وهى كانقسام الزمان إلى مبهم ومختص ومعدود.

فالمبهم: ما ليس له نهاية معروفة ولاحدود مصورة أو هو مالا يصح وقوعه جواباً لأين، ولاجوابا لكم، وعليه يكون.

المختص: ما يقع فى جواب أين.

والمعدود: ما يقع فى جواب كم.

مثال المبهم: خلفك وأسماء الجهات الست وأسفل ودون ولدن وعند وجانبك وتجاهك وناحيتك ومكانك، وإنما كانت هذه مبهمة لعدم لزومها مسمى بخصوصه إذ تقع على كل مكان لأن الخلف ممدود إلى ما لانهاية وكذا الأمام، وما كان خلفك هو أمام لغيرك وهكذا ويطرأ عليه الاختصاص بالإضافة أو بالألف واللام.

وهذه الظروف المبهمة لايقتضى شىء منها أن يكون العمل فى جميعها بل قد يكون فى بعضه وقد يكون فى جميعه وهكذا تقول: محمد أمام والبحر أمام فالأول لايملأ الظرف فالعمل فى بعضه والثانى يملؤه فالعمل فى جميعه.

وعلامة الظرف المبهم أنه لا يقع جوابا عن أين ولاجوابا عن كم.

وأما المختص: فهو ماله نهاية معروفة وحدود وأقطار تحصره، أو هو مايصلح وقوعه جوابا لأين، مثاله الدار والمسجد والبيت والحمام والمعهد والكلية والقرية والمدينة تقول: دخلت القرية والبيت والمسجد

---

(١) سورة الحاقة: ٧.

والكلية . ويدخل فى المختص المكان المشتق من الفعل نحو جلست مجلس زيد وذهبت مذهبه كما يدخل فيه : فلان مناط الثريا أى شريف عالى المنزلة ، وفلان معقد الإزار ومقعد القابلة أى قريب ، ومزجر الكلب أى بعيد ، ولا يقتضى شىء من ذلك أيضا أن يكون الحدث وهو الفعل قد وقع فى جميع الظرف بل قد يقع فى بعضه وقد يقع فى جميعه تقول : دخلت الدار فلا تملؤها ودخلت الحمام فتملؤه .

وعلامة الظرف المختص أن يقع جوابا لاين تقول : أين دخلت ؟ فتقول : المسجد ، وأين ذهبت ؟ فتقول : الشام .

وأما الظرف المكانى المعدود فهو ماله مقدار معلوم من المسافة مثل كيلو متر ومثل ميلا (كيلو ونصف كيلو ومائة متر) وفرسخا (خمسة كيلو) وبريدا (أربعة فراسخ) تقول : سرت ميلا وفرسخا وبريدا كما تقول : سرت خمسة أميال وقطعت عشرة كيلو مترات ، وهذا الظرف المعدود يقتضى أن يكون العمل فى جميعه أيضا لأنك لا تقول ولا تحصره إلا إذا كنت قد أوقعت العمل فيه جميعه .

وعلامة الظرف المعدود : أن يقع جوابا لكم تقول : كم سرت ؟ وكم مشيت ؟ فتقول : أربعين كيلو .

وأما الحال : فقد قسمها أيضا إلى قسمين :

مؤكدة : وهى المفهومة من الكلام الأول مثل (فتبسم ضاحكاً)[1] (ويوم أبعث حياً)[2] (ثم وليتم مدبرين)[3] .

---

(١) سورة النمل : ١٩ .
(٢) سورة مريم : ٣٣ .
(٣) سورة التوبة : ٢٥ .

مبينة : وهى التى لا تفهم من الكلام بل لا بد من ذكرها كقوله تعالى فى حق المؤمن يوم القيامة (وَينقَلِبُ إلى أهلِهِ مسرُوراً)[١] وقوله فى حق العاصى (يُدخِلهُ نَاراً خالِداً فِيهَا)[٢] ، وقد مضى بيان ذلك كله وسيأتى له مزيد إيضاح .

---

(١) سورة الانشقاق : ٩ .

(٢) سورة النساء : ١٤ .

تعدى الفعل إلى المصادر والظروف والأحوال

المظهر منها والمضمر

(ص) قال ابن عصفور :

(ويصلُ الفعلُ إلى جميع ضُروبِ الظروفِ والمصادروضربَى الحالِ بنفسه إلا ظرفَ المكانِ المختصَّ ، فإنه إنْ كانَ مشتقا من لفظِ الفعلِ وصلَ إليهِ الفعلُ الذى منْ لفظه بنفسه، وماعدَا ذلكَ فإنه لايصل إليه إلا بواسطةِ فى إلا ماشذ مِن ذلكَ وهو الشامُ مِنْ قولِهمْ: ذهبتُ الشامَ . وكلُّ اسم مكانٍ مختصٍّ معَ دخلتُ ، وأدراجهُ مِنْ قولِهمْ : رجعَ أدراجهُ واستمرَّ أدراجهُ ، أوماجاءَ منْ ذلكَ فى ضرورةٍ نحو قولِهمْ:

جزَى اللهُ بالإحْسانِ مَا فعَلا بِكُمْ
رَفيقينِ قالاَ خيْمتى أمِّ معبَدِ

ويتعدَّى الفعلُ أيضا إلى ضميرِ المصدرِ بنفسه ، ولايتعدَّى إلىَ ضميرِ ظرفِى المكانِ والزمانِ مطلقاً إلا بواسطةِ فى إلا أنْ يتَّسعَ فى الظرفِ فتنصبهُ علَى التشبيهِ بالمفعولِ به فإنَّ الفعلَ إذ ذاكَ يصلُ إلى ضميرهِ بنفسهِ نحوَ قولهِ .

ويَوْمٍ شَهِدْناهُ سَلَيما وعامِراً
قليلٍ سوَى الطَّعنِ النهالِ نوافلُه

فجعلَ اليومَ مشهُودًا اتسَاعا وإنْ كانَ مشهُوداً فيه .

ولا يتَّسعُ فى الظرْفِ إلا إذا كانَ العاملُ فيه فعلا غير متعدٍّ أوْ متعدِّيا إلىَ واحِد أوعملَ فيه إن كان من جنسِ ماينصبُ المفعولَ بهِ ، وأما الحالُ فلا يضْمرُ) .

(ش) هذا حديث ثالث لابن عصفور عن المصادر والظروف والأحوال بعد أن سبق له حديث أول عن تعريفها وبيان ماهيتها وحديث ثان عن أقسامها .

أما حديثه هنا فعن تعدى الفعل إليها هل يتعدى بنفسه أم يحتاج إلى الحرف ؟ وقد جعلها نوعين : ظاهرة ومضمرة ، وبدأ بالحديث عن الأول وهو تعدى الفعل إليها ظاهرة فقال : ويصل الفعل إلى جميع ضروب الظروف والمصادر وضربى الحال بنفسه ... إلخ .

ومعناه أن الفعل ينصب المصدر ويتعدى إليه بنفسه دون الحاجة إلى حرف جر ، سواء كان ذلك المصدر مبهما نحو ضرب ، أو مختصاً نحو ضرب الأمير ، أو معدودا نحو ضربتين تقول : ضربت ضربا وضرب الأمير وضربتين ، ومثل : ذلك قولهم : رجعت القهقرى فلا يحتاج الفعل فى جميع ذلك إلى حرف جر .

وكذلك الأمر فى ظرف الزمان سواء كان مبهما نحو وقت أو مختصا نحو يوم الجمعة أو معدوداً نحو عشرين يوماً تقول : أزورك وقتاً وآتيك يوم الجمعة وأمكث عندك عشرين يوماً فكل هذا يتعدى الفعل إليه وينصبه دون الحاجة إلى حرف .

والأمر كذلك أيضا فى ظرف المكان المبهم منه والمعدود ، وأما المختص فإن كان مشتقا من لفظ الفعل تعدى الفعل إليه بنفسه ، وإن لم يكن مشتقا من لفظ الفعل فإنه يحتاج إلى حرف جر مع تفصيل يأتى آخر الكلام .

وعلى ذلك تقول فى المكان المبهم : جلست أمامك وخلفك فتنصبه بالفعل مباشرة ، وتقول فى المكان المعدود : سرت فرسخا وبريدا فتنصبه بالفعل ولا تحتاج إلى جار ، وتقول فى المكان المختص المشتق من

لفظ الفعل : قعدت مقعد زيد فتعديه بنفسه دون الحاجة إلى فى قال الله تعالى (وأنا كنّا نقعدُ منها مقاعدَ للسمعِ [١]) فمقاعد ظرف مكان وهو جمع مفرده مقعد بمعنى مكان القعود وقد تعدى الفعل إليه بنفسه ، وكذلك تقول : هو منى مقعد القابلة أو مزجر الكلب فتنصبه بالفعل المحذوف من لفظه دون حرف أيضا .

وكذلك الأمر فى الحال تقول : جئت راكبا فتعدى الفعل إليها دون الحاجة إلى حرف جر .

أما علة تعدى الفعل إلى هذه الأشياء مباشرة فقد عللوه بالآتى :

قال ابن أبى الربيع فى تعدى الفعل إلى المصدر[٢] : « اعلم أن الفعل إنما يتعدى إلى المصدر لدلالته عليه بحروفه ، وكان القياس ألا يتعدى إلا إلى المبهم وذلك نحو قام قياما وقعد قعودا لأنه الذى يقتضيه ويدل عليه بحروفه لكن العرب اتسعت فعدته إلى ما كان مختصا منه لاندراج المختص تحت المبهم ، تقول : ضربت ضربا شديدا ، وضربت ضربتين ، ذلك لأنك إذا قلت : ضربت ضربا فلا بد أن يكون هذا الضرب على صفة ، وأن يكون له عدد ، وكذلك الأمر فى القهقرى فهو اسم للرجوع على صفة » .

وقال فى تعدى الفعل إلى ظرف الزمان[٣] : « اعلم أن الفعل طالب الزمان بحرف الجر فإذا قلت جلست يوم الخميس فيوم الخميس وعاء للجلوس لأنه وقع فيه وهو عليه محتو كاحتواء الوعاء على الموعى لكن

---

(١) سورة الجن الآية رقم ٩ .

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى تحقيق د/ عياد الثبيتى جـ ١ ص ٤٦٩ .

(٣) المرجع السابق جـ ١ ص ٤٧٧ .

العرب أسقطت حرف الجر منه إذا كان ظاهرا لأن الفعل يطلب الزمان بنيته كما يطلب الحدث (المصدر) بحروفه ، وهو يتعدى إلى المصدر بنفسه وينصبه فأرادوا أن يكون تعدى الفعل إلى الزمان كتعدى الفعل إلى المصدر لاشتراكهما فى اقتضاء الفعل لهما فنصب الزمان فقالوا جلست يوم الخميس » .

وعلل كمال الدين بن الأنبارى تعدى الفعل إلى جميع ظروف الزمان وعدم تعديه إلى جميع ظروف المكان فقال[1] : « لأن الفعل يدل على جميع ظروف الزمان بصيغته كما يدل على جميع ضروب المصادر وكما أن الفعل يتعدى إلى جميع ضروب المصادر فكذلك يتعدى إلى جميع ظروف الزمان ، وأما ظروف المكان فلم يدل عليها الفعل بصيغته ألا ترى أنك إذا قلت : ضرب أو سيضرب لم يدل على مكان دون مكان ، كما يكون فيها دلالة على زمان دون زمان ، فلما لم يدل الفعل على ظروف المكان بصيغته صار الفعل اللازم بمنزلته من زيد وعمر ، وكما أن الفعل اللازم لا يتعدى بنفسه إلى زيد وعمرو فكذلك لا يتعدى إلى ظروف المكان » .
ثم قال[2] : « فإن قيل : فلم تعدى إلى الجهات الست ونحوها من ظروف المكان ؟

قيل : لأنها أشبهت ظروف الزمان من وجهين :

أحدهما : أنها مبهمة غير محدودة ألا ترى أنك إذا قلت : خلف زيد كان غير محدود ، وكان هذا اللفظ مشتملا على جميع ما يقابل ظهره إلى أن تنقطع الأرض .

الثانى : أن هذه الظروف لا تتقدر على وجه واحد لأن فوقا يصير

---

(١) أسرار العربية ص ١٧٨ مطبعة الترقى بدمشق سنة ١٩٥٧م .
(٢) المرجع السابق .

تحتا وتحتا يصير فوقا كما أن الزمان المستقبل يصير حاضرا والحاضر يصير ماضيا فلما أشبهت ظروف الزمان تعدى الفعل إليها كما يتعدى إلى ظروف الزمان» .

وقال ناظر الجيش فى تعدى الفعل إلى الظرف المشتق منه[1] :

« اعلم أن بن عصفور جعل نحو قعد منى مقعد القابلة ونحوه مما هو مشتق من لفظ الفعل العامل فيه ، من الظروف المختصة وقال : إن الفعل تعدى إليها لشبهها بالمصدر فى أن الفعل يدل على كل واحد منهما بلفظه ، والإمام بدر الدين ولد المصنف جعل ذلك من قبيل الظروف المختصة أيضاً ، واعتذر عن تعدى العامل إليه فى قولك : قعدت مقعد زيد دون بقية الأمكنة المختصة بقوة دلالة العامل عليها حينئذ . فوافق كلامه كلام ابن عصفور فى الحكم والتعليل » .

وقال ابن أبى الربيع أيضا فى تعدى الفعل إلى الحال[2] :

« اعلم أن الحال إنما انتصبت على التشبيه بالمفعول فيه لأنها لم توضع دالة بحق الأصل على ما يطلبه الفعل ولكنها متضمنة ذلك لهذا صح أن يقال إنما تنصب على التشبيه بالمفعول كما انتصبت لأنها فضلة وجىء بها بعد تمام الكلام » .

والآن نعود إلى بقية الحديث فنقول :

قسم ابن عصفور ظرف المكان بالنسبة لتعدى الفعل إليه مباشرة وعدم تعديه إلى قسمين :

— ظرف المكان المبهم والمعدود والمختص المشتق من لفظ الفعل و هذا يتعدى إليه الفعل بنفسه كما مثلنا وعللنا .

---

(١) شرح التسهيل له باب المفعول فيه المسمى ظرفا (الجزء الثانى) .

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ٥٠٩/١ .

— ظرف المكان المختص غير المشتق من لفظ الفعل مثل الدار والمسجد والبلد ، وهذا يحتاج إلى حرف الجر وهو فى ، بينه وبين الفعل فتقول : جلست فى الدار وصليت فى المسجد وفى القرآن «الذين طغوا فى البلاد»[1] وفيه (وسكنتم فى مساكن الذين ظلموا أنفسهم[2]) وعلته أنه لما لم تقو دلالة الفعل عليه ولا قرب مما تقوى دلالة الفعل عليه لم يؤثر الشبه الضعيف فيه فوصل إليه بحرف الجر على أصله ، وهذا معنى قول ابن عصفور : وما عدا ذلك فإنه لا يصل إليه الفعل إلا بواسطة فى .

فإن لم تجعله ظرفا وعديت الفعل إليه كله نصبته نصب المفعول به تقول : بنيت المسجد وهدمت الدار وأضأت الحمام وهكذا .

ثم ذكر ابن عصفور أنه يجوز إسقاط حرف الجر ونصب المكان المختص على الظرفية فى موضعين :

١ — الشذوذ فى النثر .　　　٢ — الضرورة فى الشعر .

أما الأول : وهو الشذوذ فى النثر ، فجعل منه ذهب حين تتعدى إلى الشام خاصة دون حرف جر وذلك من قولهم : ذهبت الشام ، فالشام ظرف مكان مختص وتعدى الفعل إليه بنفسه .

قال ابن عصفور[3] : وزعم الفراء أن ذهبت تصل بنفسها إلى أسماء الأماكن نحو عمان وخراسان والعراق وأمثال ذلك فتقول : ذهبت عمان وذهبت العراق وحكى ذلك عن العرب ، وأهل البصرة لا يحفظون ذلك لكنه عندى يحتمل أن يكون قد سمع ذلك فى المنظوم فقاس عليه النثر لأن الكوفيين كثيرا ما يفعلون هذا ، فإن لم يصرح هل سمعه فى الشعر

---

(١) سورة الفجر آية رقم : ٩ .

(٢) سورة إبراهيم : ٤٥ .

(٣) شرح جمل الزجاجى له (الشرح الكبير) ١/٣٣١ .

وفى الكلام لم يكن فيه حجة والذى حكى أهل البصرة فى عمان ونجران والعراق وأمثالهما وصول الفعل إليها بواسطة فى إذا أردت بها معنى الظرفية ، انتهى .

ومما شذ من ذلك أيضاً أى من تعدى الفعل إلى ظرف المكان المختص غير المشتق تعدى الفعل دخل إلى جميع كلمات هذا الظرف تقول : دخلت البيت والمسجد والبلاد ومصر تقوله دون حرف جر مطلقا قال تعالى : ﴿ وإذ قلنا ادخلوا هذه القريةَ ﴾(١) وقال ﴿ ادخلوا مِصرَ إنْ شاء اللهُ آمنينَ ﴾(٢) فالقرية ومصر وغيرهما ظروف مكان منصوبة بالفعل قبلها هذا هو الصحيح .

وذهب ابن مالك إلى أن ذلك منصوب على الاتساع على أنه مفعول به بعد حذف حرف الجر تخفيفا يقول(٣) : فإن كان الفعل المتعلق بالمكان المختص دخل جاز أن يتعدى إليه بنفسه لا على أنه ظرف بل على أنه مفعول به يتعدى إليه بحرف ثم حذف حرف الجر تخفيفاً لكثرة الاستعمال خوقع الفعل عليه ونصبه كا يتفق لغيره .

ثم قال : ولا يجوز الحكم على دخل بأنه متعد بنفسه إلى المكان المختص لأنه لو تعدى بنفسه إلى المكان على أنه مفعول به لتعدى بنفسه إلى غير المكان ولم يحتج معه إلى حرف جر فى نحو قولهم دخلت فى الأمر. انتهى .

وذهب أبو العباس المبرد إلى أن دخلت من الأفعال التى تتعدى بنفسها تارة وبحرف الجر تارة أخرى نحو نصحت زيدا ونصحت لزيد

---

(١) سورة البقرة : ٥٨ .

(٢) سورة يوسف : ٩٩ .

(٣) شرح الكافية الشافية : ٦٨٣/٢ (تحقيق د/ عبدالمنعم هريدى) .

وشكرته وشكرت له فكذلك دخلت تقول : دخلت الدار ودخلت فيها .
قال ابن يعيش : وهو الصواب[٤] .

وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن دخلت متعدية إلى مفعول به وأن الدار وأشباهها فى مثل قولك دخلت الدار والمسجد منصوب على حد انتصابها فى قولك : هدمت الدار وبنيت الدار .

قال ابن عصفور[١] : وهذا الذى ذهب إليه الأخفش فاسد من غير جهة :

— أن دخلت نقيض خرجت وخرجت غير متعد فكذا نقيضه .

— أن مصدر دخلت الدخول، والفعول فى الغالب مصدر مالا يتعدى نحو القعود والجلوس .

— أنهم يقولون : دخلت فى الأمر ولو كان دخلت متعدية بنفسها لما عدوها بفى .

— أنك إذا قلت دخلت البيت كان البيت محلا للدخول والداخل .
وهذا شأن الظريف أن يكون محلا الفعل والفاعل ولو كان مفعولا به لكان محلا للفعل خاصة كضربت زيدا فإن زيدا محل الضرب لا الضارب .

ثم قال ابن عصفور : فلأى شىء لم يقولوا دخلت الأمر كما قالوا دخلت الدار ؟

والجواب : أن قولك دخلت فى الأمر مجاز من جهة المعنى لأن

---

(٤) شرح المفصل لابن يعيش : ٤٤/٢ .
(١) شرح الجمل للزجاجى : ٣٢٨/١ .

الدخول حقيقة إنما يتصور فى الأجسام وحذف حرف الجر مجاز فكرهوا التجوز بعد التجوز .

ومما شذ من ذلك أيضاً أى من تعدى الفعل إلى ظرف المكان المختص غير المشتق تعدى الفعل رجع واستمر إلى أدراجه فى قولهم : رجع أدراجه أى رجع من حيث جاء ، أو رجع فى الأمر الذى كان ترك ، وقولهم : استمر أدراجه أى مضى فى طريقه ولم يلتفت لشىء .

وأما الموضع الثانى من موضعى إسقاط حرف الجر ونصب المكان المختص على الظرفية فهو الضرورة فى الشعر ومثلوا له بقول الشاعر :

٢٠٢ — جزَى اللهُ بالإحسانِ ما فَعَلا بكم
رفيقَينِ قالاَ خيمتَى أمِّ معبدِ

وأصله قالا فى خيمتى أم معبد وقول الآخر :

٢٠٣ — قلنَ عُسفانَ ثمَّ رحنَ سراعا
يتطلعنَ مِن نِقابِ الثغور(٢)

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو من مقطوعة سمعت بمكة هتف بها هاتف من الجن والرفيقان هما رسول الله ﷺ وصاحبه أبو بكر وأم معبد الخزاعية هى التى حل بها ضيفا رسول الله (ﷺ) هو وصاحبه وهما جران من مكة إلى المدينة ومسح رسول الله على ضرع شاتها فحلبت وسقت الناس حتى جاء زوجها فعلم بذلك فتبع رسول الله ﷺ وآمن به، وشاهده نصب خيمة على الظرف بعد إسقاط الحرف وهو من الظروف المختصة التى يتعدى إليها الفعل بالحرف والبيت فى معجم الشواهد ص ١١١.

(٢) البيت من بحر الخفيف وصدره من قصيدة لكثير عزة وأما عجزه فمختلف وهو :

وأصله قلن فى عسفان ، وقول الثالث :

٢٠٤ — لدنٌ بهزِّ الكف يعسلُ متنهُ
فيهِ كما عسلَ الطريقَ الثعلبُ(١)

وأصله كما عسل فى الطريق الثعلب ، فحذف حرف الجر فى جميع هذه الأبيات من الظرف وعدى الفعل إليه مباشرة .

أما حديثه عن الأمر الثانى وهو تعدى الفعل إلى ضمير هذه الأشياء ، أى ضمير المصادر والظروف والأحوال فقد أشار إليه بقوله :

ويتعدَّى الفعلُ أيضاً إلى ضميرِ المصدرِ بنفسه ولا يتعدَّى إلى ضميرِ ظرفِ الزمانِ والمكانِ مطلقاً إلا بواسطةِ فى

ومعناه أنه يجوز تعدى الفعل إلى ضمير المصدر دون حرف جر ، وعلته أنه يتعدى إلى الظاهر منه دون الحرف مطلقاً ؛ بل المصدر أول تعد للفعل وذلك للشبه اللفظى بينهما حيث يشتركان فى حروف واحدة ،

= قلن عسفان ثم رحن سراعا   طالعات عشية من غزال

وقلن من النوم وقت القيلولة وعسفان وهو بضم العين فى الديوان اسم موضع بين مكة والجحفة وكذا غزال وبيت الشاهد فى الغزل وبيت كثير وقصيدته فى وصف قافلة من جمال ، وشاهده قلن عسفان فهذا ظرف مكان مختص نصب بعد حذف الحرف والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى شروح التسهيل وديوان كثير ص١٨٩ (دار الكتاب العربى)

(١) البيت من بحر الكامل وهو لشاعر يدعى سعد بن جؤية يصف سيفاً ليناً ، ولدن أى لين ، ويعسل : يتمايل ، ومتنه : ظهره ولدن خبر مبتدأ محذوف وبهز متعلق بيعسل ، وضمير فيه يعود على الهز وشاهده كالذى قبله ومراجعه كثيرة فى معجم الشواهد ص ٥٠ .

والشبه المعنوى حيث يدلان معاً على الحدث فوق اشتقاق أحدهما من الآخر ، فلما قوى الشبه بينهما تعدى الفعل إلى المصدر ظاهرا ومضمراً ، وقد اجتمعا فى قوله تعالى (فَمَنْ يَكفرْ بعدُ مِنكم فإنى أعذِّبه عذاباً لاأعذبه أحداً منَ العالمينَ)[١] .

فعذاباً مصدر تعدى إليه الفعل ، والضمير فى أعذبه الثانية يعود على المصدر المذكور وقد تعدى إليها الفعل مباشرة دون حرف ، وعلى ذلك نقول : القراءة قرأتها الكتاب ، والكتابة كتبتها الدرس ؛ وترفع القراءة والكتابة على الابتداء أو تنصبها مفعولا مطلقا بفعل محذوف (باب الاشتغال — محمد ضربته) .

ولا يتعدى الفعل إلى ضمير الظرف الزمانى أو المكانى إلا بواسطة فى تقول اليوم سافرت فيه والمكان جلست فيه قال الله تعالى :(شهر رمضان الذى أنزل فيه القرآن)[٢] ، ولا يجوز تعدى الفعل إلى الضمير فيها دون الحرف كأن تقول : اليوم سافرته والمكان جلسته ، قال ابن عصفور : وأعنى بقولى مطلقاً جميع أحواله من إبهام وعدد واختصاص مثال ذلك قولك : يوم الجمعة صمت فيه ومكانك قعدت فيه وثلاثة أيام صمت فيها ، والميل سرت فيه وهذا زمان قام فيه زيد وهذا مكان قعد فيه عمرو[٣] .

وعلته أن الأصل فى الظروف كلها أن يصل إليها الفعل بواسطة فى لأن الفعل لا يطلبها إلا على معنى الوعاء وحرف الوعاء هو فى ، والضمائر ترد

---

(١) سورة المائدة : ١١٥ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) مثل المقرب ، ورقة : ٣٤ (مخطوط بمعهد المخطوطات تحت عنوان شرح المقرب) .

الأشياء إلى أصولها فلذلك لم يصل الفعل إلى ضميرها إلا بفي، وأما وصوله إلى الظرف إذا كان ظاهرا دون حرف : أما ظرف الزمان فلأنه أشبه المصادر ووجه الشبه بينهما أن الفعل يدل عليهما فهو يدل على المصدر بحروفه ويدل على ظرف الزمان بصيغته لأن الفعل ماض ومستقبل والزمان كذلك ، وأما ظرف المكان فقد أشبه ظرف الزمان فتعدى إليه الفعل دون حرف كما تعدى إلى أخيه(٢) .

ثم استثنى ابن عصفور أمراً أجاز فيه تعدى الفعل دون حرف جر إلى ضمير ظرف الزمان فقال : إلا أنْ يُتَسَّع فى الظرفِ فتنصبهُ على التشبيهِ بالمفعولِ به فإن الفعل إذ ذاك يصلُ إلى ضميره بنفسهِ .

والاتساع فى هـــذا الموضوع معناه أن تنزل الفعل اللازم منزلة المتعدى فتسقط حرف الجر وتعديه إلى المفعول مباشرة ، وقد يتسع فى الفعل المتعدى إلى واحد فتنزله منزلة المتعدى إلى اثنين فتنصب به المفعول الثانى دون حرف أيضاً .

وعلى ذلك فإنه يجوز فى الفعل المتعدى إلى ظرفى الزمان والمكان بواسطة فى أن تسقط حرف الجر وتنصب الضمير على التشبيه بالمفعول به تقول : يوم الخميس صمته والأصل صمت فيه ومكان زيد قعدته ، والأصل قعدت فيه وفى القرآن الكريم (فمَنْ شهدَ منكم الشهرَ فليصمهُ)(٣) أى فليصم فيه لأن الصوم واقع فى الأيام فهذا ظرف زمان نصب على

---

(١) شرح الجمل الكبير لابن عصفور ٣٣٢/١ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

(٣) البحر المحيط : ١٩٧/٢ وقيل الشهر مفعول به على حذف مضاف أى دخول الشهر .

الاتساع مفعولا به والشهر فى الآية منصوب على الظرفية ، والمعنى من حضر الشهر فى بلده ، وذلك ليخرج المسافر ، وفيه أيضاً قول الشاعر :

٢٠٥ — ويومٍ شهدناهُ سُليماً وعامراً
قليلٍ سوى الطعنِ النهالِ نوافله(١)

أى شهدنا فيه سليما وعامرا تعدى الفعل إلى ضمير ظرف الزمان دون حرف ، وجعل اليوم مشهودا اتساعا وإن كان مشهودا فيه .

وفى البيت تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين ، وفى الآية جاء الفعل اللازم متعديا إلى المفعول اتساعا أيضا : ومن ذلك قول الآخر :

٢٠٦ — ومشربٍ أشربهُ وشيلٍ
لا آجنِ الطعم ولا وبيلِ(٢)

---

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الفخر لرجل من بنى عامر يذكر أنهم شهدوا موقعة فى يوم مع قبيلة سليم وأن هذا اليوم كان قليل الغنائم كثير الحصاد من الرجال والنهال جمع ناهل ويقصد السيف المرتوى بالدم ، والنوافل الغنائم . ويوم يجوز رفعه على الابتداء وجملة شهدناه صفة له وقليل خبره ، ويجوز نصبه مفعولا به أى اذكر، وقليل بالنصب صفة له ويجوز جره بواو رب وقليل نعته أيضا ونوافله فاعل بقليل ، وشاهده نصب ضمير اليوم بالفعل تشبيها بالمفعول به اتساعا ،والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨٨ .

(١) بيتان من بحر الرجز المشطور وهما فى الوصف لشاعر مجهول ومشرب أى مكان الشرب:وشيل : سائل ، لا آجن الطعم أى ليس طعمه =

أصله أشرب فيه فعدى الفعل إلى ضمير ظرف المكان دون حرف على الاتساع .

وعلة جواز شهدنا فيه وشهدناه أنك حين أضمرته وهو ظرف لم يكن بد من ظهور فى معه لأن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وإن اعتقدت فيه أنه مفعول به على السعة لم تظهر فى معه لأنها لم تكن مع ظاهره ، وصار هذا يشبه قوله (بلْ مكرُ الليلِ والنهارِ[1]) أى مكر فى الليل والنهار فأضيف المصدر إلى الظرف اتساعا .

ثم ذكر ابن عصفور ضابط الاتساع فى هذا الأمر فقال :

ولا يتسعُ فى الظرفِ إلا إذا كان العاملُ فيه غير متعدٍ أو متعدياً إلى واحدٍ أو ما عملَ عمله .

ومعناه أن الاتساع وهو نصب ضمير الظرف على التشبيه بالمفعول به وتعدى الفعل إليه دون حرف جر لا يكون فى مواقع ثلاثة :

أولها : الفعل غير المتعدى وهو اللازم فيتعدى بعد الاتساعِ إلى ضمير الظرف تقول : الليل سهرته ومكان زيد قعدته ومنه (فمنْ شهدَ منكم الشهرَ فليَصمه)[2] .

وفيه تعدى اللازم إلى مفعول به واحد ، ووجود فعل متعد إلى واحد

متغيرا ، والوبيل فى الأصل المرعى الوخيم الثقيل وهو هنا الماء الفاسد ، وشاهده كالذى قبله من تعدى الفعل إلى ضمير الظروف دون حرف الجر والشاهد فى معجم الشواهد ص ٥٢٨ .

(١) سورة سبأ : ٣٣ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٥ .

كثير فى اللغة العربية فدل على أن هذا الاتساع أعقبه تعدى اللازم له أصل فى اللغة .

الثانى : الفعل المتعدى إلى واحد يتعدى بعد الاتساع إلى ضمير الظرف تقول : المساء زرته محمدا . والصباح صحبته بكرا وأصله زرت فيه محمدا وصحبت فيه بكرا ومنه : ويوم شهدناه سليما وعامرا ، وفيه تعدى الفعل المتعدى إلى واحد إلى اثنين ، والمتعدى إلى اثنين كثير فى اللغة العربية .

الثالث : ما يعمل عمل الفعل ويجرى مجراه من اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة وهى الأشياء التى ينصب المفعول بها ، وعلى ذلك تقول : يوم الجمعة أنا مسافره وصائمه وأصله أنا مسافر فيه وصائم فيه ، كما تقول : يوم الجمعة أنا مطلوبه ومرغوبه وأصله أنا مطلوب فيه ومرغوب فيه أيضاً ، وفى الأمثلة السابقة تعدى اسم الفاعل واسم المفعول إلى ضمير الظرف دون حرف الجر اتساعا وتشبيها له بالمفعول به الذى يعملان فيه كثيرا .

ويخرج بهذه المسائل الثلاثة التى يجوز فيها أن يتعدى الفعل أو ما يشبهه إلى ضمير الظرف مسائل منها :

١ — أن يكون العامل فى الجملة حرفا وليس فعلا .

٢ — أن يصل الفعل بالاتساع فى التعدى إلى ثلاثة مفاعيل وذلك فى الأفعال التى تنصب مفعولين .

٣ — أن يصل الفعل بالاتساع فى التعدى إلى أربعة مفاعيل وذلك فى الأفعال التى تتعدى قبل الاتساع إلى ثلاثة .

وقد وضح هذا كله ابن عصفور حين قال[1] :

قولى : ولا يتسع فى الظرف إلا إذا كان العامل فيه فعلا غير متعد إلى آخره، هذا الذى ذكرته فى الاتساع فى الظرف لا يجوز إلا مع الفعل وما جرى مجراه من أسماء الفاعلين والمفعولين والأمثلة التى تعمل عملها، هو مذهب جمهور النحويين ، وأجاز أبو الحسن الأخفش الاتساع فى ما تشبيها لها بليس نحو يوم الجمعة ما زيد إياه قائما ، والصحيح أن ذلك لا يجوز لأن الحرف لا يعمل فى مفعول به أصلا فلا يعمل فى مشبه به ، وما ذكرته من أن الفعل المتعدى إلى ثلاثة لا يجوز الاتساع فيه هو مذهب أبى بكر بن السراج وكثير من النحويين: ومن النحويين من ذهب إلى إجازته والصحيح أن ذلك لا يجوز لأنه يكون إذ ذاك بمنزلة فعل يتعدى إلى أربعة مفعولين ، والمفعول به نهاية ما يأخذ الفعل منه ثلاثه فلما لم يكن له فى حال التشبيه أصل يلحق به لم يجز .

ثم قال[2] : وأما التعدى إلى مفعولين فجمهور النحاة يجيز الاتساع فى الظرف إذا كان معمولا له لأنه يجىء إذ ذاك ملحقاً بباب ما يتعدى للثلاثة كأعلم ، والصحيح عندى أن ذلك لا يجوز لأنه لم يرد السماع بالاتساع فى الظرف إلا فيما لا يتعدى نحو قولك : يوم الجمعة صمته ومن ذلك قوله:

٢٠٧ — ياسارقَ الليلةِ أهلَ الدارِ[3]

---

(١) مثل المقرب : ورقة ٣٤ ، ٣٥ ، محقق ماجستيرا بجامعة الأزهر .

(٢) المرجع السابق ورقة ٣٥ .

(٣) بيت من بحر الرجز المشطور مجهول القائل أطال فيه النحاة الكلام وتخبطوا فيه وأخطأوا ومنهم ابن عصفور حيث جعل سرق من الأفعال اللازمة وأمامه مفعولان واحد جعل مضافاً إليه وهو الليلة والثانى نصب

أو فيما يتعدى إلى واحد نحو قوله : ويوم شهدناه سليما وعامراً ... البيت ، وقول الآخر :

٢٠٨ — في ساعةٍ يُحبها الطعامُ[٣]

ثم قال : ولا يحفظ من كلامهم اتساع في المتعدى إلى اثنين كما لم يسمع ذلك في المتعدى إلى ثلاثة، ويعضد امتناع السماع فيما يتعدى إلى مفعولين من طريق القياس من جهة أنه ليس له ما يلحق به في حال الاتساع إلا الفعل المتعدى إلى ثلاثة أو ليس في كلام العرب ما يتعـــدى إلى ثلاثة بطريق الأصالة ، ألا ترى أنه لا يوجد متعد إلى ثلاثة إلا منقولا كأعلم وأرى ، أو مضمنا كأنبأ وأخبر وخبر ونبأ وحدث ، فلما لم يكن له أصل يلحق به لذلك امتنعوا من الاتساع في الظرف إذا كان مفعولا له » انتهى[١].

على الأصل، وأحسن وأصح ما قيل فيه قول ابن يعيش « قولهم ياسارق الليلة أهل الدار أضافوا اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول ياضارب زيد فإذا أضفت لا يكون إلا مفعولا على السعة وإذا قلت سرق عبد الله الليلة أهل الدار جاز أن يكون ظرفاً وأن يكون مفعولا على السعة ومنه قوله تعالى: (مالك يوم الدين) فيوم الدين ظرفاً جعل مفعولا على السعة ولذلك أضيف إليه »(شرح المفصل ٤٦/٢) ومراجع البيت في معجم الشواهد ص٤٨١

(٣) بيت من الرجز المشطور مجهول القائل أيضاً كسابقه وشاهده حذف حرف الجر من الظرف اتساعاً وتعدى الفعل إليه وأصبح الفعل بذلك الاتساع ناصباً لمفعولين ثم رفع المفعول الأول ليكون نائب فاعل والهاء في يحبها هي المفعول الثاني الذي كان أصلها ظرفاً والبيت في معجم الشواهد ص٥٣٦ .

(١) مثل المقرب ورقة : ٣٥ .

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله: وأما الحال فلا يضمر ومعناه أن الأفعال جميعها تتعدى إلى الحال وتنصبه ظاهراً فقط لأن الحال لا يضمر تقول: جئت راكباً، وراكباً جئت، ولا يجوز غير ذلك، وعلة عدم جواز إضمار الحال أنها لا تكون إلا نكرة مشتقة والضمير ليس كذلك فهو معرفة جامد.

(أقسام المصدر بالنظر إلى التصرف والانصراف)

(ص) قال ابن عصفور :

(والمصدرُ ينقسمُ بالنظر إلى التصرفِ والانصرافِ أربعة أقسام :

أحدها : أن يكونَ متصرفاً لا منصرِّفاً وهو كلُّ ما أقيم من الصفات التي لا تنصرف مقام مصدر محذوفٍ ،وكلُّ ما جمع منَ المصادرِ جمعاً متناهياً أو كانَ فيه ألف تأنيثٍ مقصورةٍ أو ممدودةٍ نحو رجعى وكبرياءَ .

والثاني : عكسه نحو سبحانَ الله،ومعاذ اللهِ وريحانه أي استرزاقه، وعمرَك الله وقصدك اللهُ ، ومعاذ اللهِ ، وغفرانكَ لا كفرانكَ أي استغفاراً ، وحجراً أي تحريماً لذلكَ وبراءة منه قال تعالى : (وحجراً محجوُراً) وحنانيكَ وهذاذيكَ وحذاريكَ ودواليكَ ولبيكَ وسعديكَ .

والثالث : أن يكونَ لا متصرِّفاً ولا منصرفاً وهو سبحانَ إذا جُعل علماً ولم يضف نحو قولهِ :

أقولُ لما جاءني فخرهُ   سبحانَ مِن علقمةَ الفاخرِ

أي براءةٌ منهُ .

والرابع:أن يكونَ متصرِّفاً منصرفاً وهو ماعدا ذلكَ نحو ضرْب ،

وأعني بالتصرف: استعمالُ الاسم في موضع النصبِ والرفع والخفضِ ، وبالانصراف دخول التنوين أو ما عاقبه) .

(ش) حديث رابع عن هذه الأشياء الأربعة أو الثلاثة الأولى منها وهى المصدر وظرف الزمان وظرف المكان وهو تقسيمها بالنظر إلى التصرف والانصراف .

والتصرف فى الاسم معناه استعماله مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً أى فى مواضع الرفع والنصب والجر وهو غالب الأسماء مثل كتاب وقلم ، فإذا لزمت الكلمة حالة من الثلاثة السابقة أى لزمت طريقة واحدة كانت غير منصرفة :

مثال لزوم بعض الكلمات الرفع أيمن الله ولعمر الله .

ومثال لزومها النصب سبحان الله ومعاذ الله وهكذا .

ويعد عدم التصرف فى الكلمة نقصاً فيها لأن الأصل أن تستعمل الكلمة فى مواضع الإعراب الثلاثة .

والتصرف فى الفعل قريب من هذا أيضاً وهو استعماله ماضياً ومضارعاً وأمراً فإذا لزم الفعل واحداً من ذلك سمى غير متصرف وجامداً مثل ليس وعسى ويعد ذلك أيضاً نقصاً فيه بل يخرجه بعضهم من الفعلية إلى الحرفية والانصراف فى الأسماء معناه دخول التنوين بها أو ماعاقبه من الألف واللام والإضافة ، والاسم الذى لا ينصرف معناه الاسم الذى لا ينون ، ودخول التنوين فى الاسم معناه أنه اسم متمكن فى الاسمية ، والاسم الذى لا يدخله التنوين يخرج عن هذه الصفة ولا يكتفى بذلك بل يحرم حركة من الثلاث وهى الكسرة ، وتلك سيما الأسماء الممنوعة من الصرف .

وقد ينوب عن التنوين فى تمكن الاسم وجره بالكسرة دخول الألف واللام عليه أو إضافته ، فإذا حرم الاسم الأشياء الثلاثة وهى التنوين والألف واللام والإضافة ثم ما يتبع ذلك وهو حرمانه الجر بالكسرة سمى غير منصرف (بالنون) أى ممنوعاً من الصرف .

إذا علم ذلك اقتضت القسمة العقلية فى التصرف والانصراف بالنسبة إلى الأسماء أن تكون أربعة :

١ — اسم متصرف منصرف (محمد — كتاب — تسبيح — يوم)

٢ — اسم غير متصرف وغير منصرف (سبحان علماً على التسبيح وسحر من يوم بعينه).

٣ — اسم متصرف غير منصرف(أحمد — أحسن من — ذكرى — مساجد) .

٤ — اسم غير متصرف وهـــو منصرف (سبحان الله — لبيك وسعديك) .

وعلى هذا قسم ابن عصفور المصادر والظروف القسمة السابقة، واجتهد أن تكون الأقسام الأربعة موجودة فيما يتحدث عنه، إلا أن هذه القسمة خانته فى الحال لأنه ليس لها إلا نوع واحد فقط لأن من شروطها أن تكون نكرة، كما خانته القسمة فى ظروف المكان فلم يعثر على ظرف ممنوع من التصرف والانصراف فكانت القسمة فيـــه ثلاثة فقط ، فلم يبق إلا المصدر وظرف الزمان ليطبق عليهما القسمة العقلية وحساباته المضبوطة حتى لو خرج برأى يخالف به النحاة فى بعضها كما سيتضح ذلك عند الحديث عن لفظ سبحان (العلم).

تقسيم المصدر إلى الأربعة المذكورة (بترتيب المتن) :

القسم الأول : مصادر متصرفة غير منصرفة .

ونعنى بالتصرف أنها ترفع وتنصب وتجر ، ونعنى بعدم الانصراف أنها لا تنون وينطبق هذا على ثلاثة أشياء :

١ — كل ما أقيم من الصفات التى لا تنصرف مقام مصدر محذوف، مثاله

أن تقول : قرأت اليوم أفضل من قراءة أمس ، وأكرمت أبي أحسن من إكرام أخي وقعد زيد أطول من قعود عمرو وأصلة قراءة أفضل وإكراما أحسن وقعودا أطول لحذف المصدر وأقيمت صفاته مقامه وإعربت إعرابه مفعولا مطلقا .

وهذه الصفات التي أقيمت مقام المصدر يجوز رفعها وجرها كما جاز نصبها تقول في رفعها : قراءة اليوم أفضل من قراءة أمس ، وفي جرها : قرأت على عالم أفضل منك ،وهو معنى التصرف،وإنما كانت غير منصرفة للوصفية ووزن الفعل .

٢ ــ كل ما جمع من المصادر جمعا متناهيا أي وزن مفاعل ومفاعيل، مثاله أن تقول لصاحبك : واعدتني مواعد باطلة وجربت هذا الأمر تجارب كثيرة ، فواعد جمع موعد وتجارب جمع تجربة وكلاهما مصدر يعرب مفعولا مطلقاً وهما متصرفان في الإعراب ، ولكنهما ممنوعان من الصرف لصيغة منتهى الجموع .

٣ ــ كل ماجاء من المصادر مختوما بألف التأنيث المقصورة أو الممدودة مثال المقصورة رجعى وذكرى ، ومثال الممدودة كبرياء تقول : رجعت رجعى وذكرتك ذكرى وتكبرت عليك كبرياء .

فهذه المصادر المذكورة متصرفة بأوجه الإعراب الثلاثة إلا أنها ممنوعة من الصرف لما ختمت به من ألف التأنيث .

القسم الثاني :

مصادر منصرفة غير متصرفة (عكس الأول) .

ونعني بالانصراف أنها تنون أو تقترن بأل أو تضاف .

ونعني بعدم التصرف لزومها وجها واحداً في الإعراب وهو النصب على أنها مفعول مطلق بفعل محذوف وجوبا من لفظها ومعناها أو م‍ــ

معناها فقط ، وقد عد ابن عصفور من هذه المصادر ثلاث عشرة كلمة ، وها هي تلك مشفوعة بمعانيها وشواهدها كما ذكرها ابن عصفور في كتاب له مفقود .

١ — سُبحانَ اللهِ : قال ابن عصفور(١) : مذهب أبي سعيد السيرافي أنه مصدر فعل غير مستعمل كأنه قيل سبح (بالتخفيف) سبحانا كما يقال كفر كفرانا وشكر شكرانا ، وأما سبح (بالتشديد) فهو فعل ورد على سبحان بعد أن ذكر وعلم، ومعنى سبح قال سبحان الله كما تقول : بسمل إذا قال بسم الله ، وذهب غيره إلى أنه يقال سبح الله نزهة بقوله سبحان الله أو بغير ذلك من ألفاظ التنزيه ، وأن سبحان مصدر له غير جار عليه كما قالوا افترقوا فرقة فجعلوا فرقة مصدر الافتراق وإن لم يكن جاريا عليه قال :

وهذا المذهب هو الذي يعطيه كلام سيبويه بدليل قوله حين قال سبحان الله : تسبيحا .

٢ — معاذ الله : قال ابن عصفور : وأما معاذ الله فله فعل من لفظه تقول أعوذ بالله عياذا ومعاذاً فإذا قالوا معاذ الله فكأنهم قالوا عياذا بالله إلا أنهم أوصلوا معاذا إلى المفعول بنفسه ولذلك أضافوه ، ويقال أيضا معاذه وجه الله أي عياذا بوجه الله أنشد القالي في نوادره لابن الدمينة(٢) :

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثاني — باب المفعول المطلق) مخطوط بدار الكتب لكن هذه النسخة تنقص بعض الأبواب ولدى نسخة كاملة مصورة من تركيا .

(٢) هو عبد الله بن الدمينة منسوب لأمه من شعراء العصر الأموي ترجمته في الجزء الأول ص ٨٩٧ .

٢٠٩ — مَعاذةُ وجهَ اللهِ أن أشمتَ العدا
بليلى وإنْ لمْ تجْزِني ما أدينُها[1]

٣ — ريحان الله : أي استرزاقه قال ابن عصفور : وأما ريحان الله فمصدر ليس له فعل من لفظه فإذا قالوا ريحان الله فكأنهم قالوا : استرزاقه لأن الريحان الرزق فوضع موضع استرزاق ثم قال : فأما رزقه في قول النمر بن تولب[2] :

٢١٠ — سلامُ الإلهِ وريحانُهُ
ورحمتُهُ وسماءٌ دررْ[3]

فمعناه رزقه وهو مضاف إلى غير المفعول وريحانه الذى هو من هذا الباب مضاف إلى المفعول فقد حكى سيبويه أن معنى قولهم : سبحان الله وريحانه أسبح الله وأسترزقه انتهى .

بقي أن تعرف أن الريحان له معنيان الاسترزاق وهو ماتحدثنا عنه ،

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل لابن الدمنية كما فى الشرح والمعنى أنه محب أبدا ومعط أبدا وإن لم يأخذ جزاء ماأعطى ، ويقال دانه وأدانه بمعنى واحد أى أقرضه ، وشاهده قوله معاذه وجه الله والمعنى عياذا بوجه الله والبيت ليس فى معجم الشواهد ولا فى المعجم المفصل .

(٢) من المخضرمين التقى بالنبى ﷺ (ترجمته فى الجزء الأول ص ٦٥٣) .

(٣) البيت من بحر المتقارب وهو للنمر بن تولب كما فى الشرح ومعنى قوله: سماء درر من درت السماء بالمطر أى صبته كثيرا أو من قولهم : دارى بدرر دارك أى بحذائها وقبالتها وشاهده قوله وريحانه فمعناه رزقه ، والبيت فى معجم الشواهد ص١٣٦ .

والطيب وهو المذكور فى قول الله تعالى : (فروحٌ وريحانٌ وجنة نعيم)[1].

وهو بالمعنى الثانى متصرف ، ووزن ريحان فيلان وأصله ريوحان على وزن فيعلان ، أدغمت الواو فى الياء ثم خففت الكلمة بحذف الواو وهى عين الكلمة تخفيفاً وحذفا سماعيين .

وريحان الله يستعمل مفرداً كما يستعمل مقرونا مع سبحان الله ومعاذ الله .

٤ — عمرك الله : قال ابن عصفور : وأما عمر من قولهم عمرك الله فمصدر اعمر (بالتشديد) واقع موقع تعمير حذفت زوائده ورد إلى الأصل ونظيره فى ذلك قدر من قول الشاعر :

٢١١ — فإن يبرأ فلمْ أنفثْ عليه
وإن يهلكْ فذلكَ كان قدْرى[2]

يريد تقديرى لحذف منه الزوائد .

ثم قال : وعمر مصدر تشبيهى جعل بدلا من الناصب له وهو عمر (بالتشديد) فإذا قلت عمرك الله فالتقدير (عمرتك الله عمرك الله نفسك) أى عمرتك الله مثل تعميرك إياه نفسك إلا أنه حذف الثانى من مفعولى

---

(١) سورة الواقعة : ٨٩ .

(٢) البيت من بحر الوافر وهو ليزيد بن سنان بن أبى حارثة المرى كان فارسا وسيد قومه فى الجاهلية وهو أخو هرم بن سنان ، ومعنى لم أنفث أى لم أغضب من قولهم فلان ينفث غضبا ، وشاهده وقوع المصدر المجرد موقع الزائد فى قوله كان قدرى والمعنى تقديرى والبيت فى معجم الشواهد ص١٨٤ .

المصدر للعلم به ، ومعنى عمرتك الله تعميرك إياه نفسك : سألت الله أن يعمرك كسؤالك إياه أن يعمرك .

٥ — قعدك الله : قال ابن عصفور[١] : قعدك الله بمعنى عمرك الله والقول فيه كالقول فى عمرك الله أعنى أنه مصدر اقعد واقع موقع تقعيد حذفت زوائده ورد إلى الأصل كما أن عمرك الله كذلك وهو أيضا مصدر تشبيهى جعل بدلا من الناصب له وهو قعد ، فإذا قلت قعدك الله فالتقدير قعدتك قعدك الله نفسك أى قعدتك الله سعيدا مثل تقعيدك إياه نفسك ، ومعنى قعدتك قعدك الله نفسك حفظتك تحفيظا كتحفيظك إياه نفسك أى سألت الله أن يحفظك كسؤالك إياه أن يحفظك إلا أنه لم يستعمل من قعدك فعل فيقال قعدتك الله بالتشديد كما قالوا عمرتك الله ، وليس قعدك من القعود الذى هو خلاف القيام ولكنه من قوله تعالى : (عن اليمين وعن الشمال قعيدٌ)[٢] أى حفيظ ، يبين ذلك قوله تعالى : (ما يلفظ من قول إلا لديه رقيبٌ عتيدٌ)[٣] .

وقد جاء فى الشعر قعيدك الله قال الشاعر وهو الفرزدق :

٢١٢ — قعيدَ كما اللهُ الذى أنتما لهُ
ألم تسمعا بالبيضتين المناديا[٤]

---

(١) نقل من شرح التسهيل لناظر الجيش ولا يوجد فى كتب بيننا لابن عصفور .

(٢) سورة ق آية : ١٨ .

(٣) سورة ق آية رقم ١٩ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو للفرزدق فى ديوانه ٨٩٥/٢ من قصيدة فى أول هجائه جريرا ، والبيضتان موضع وأصله بالإفراد ، ويستشهد النحاة بالبيت على أن قعيد كما من القسم غير الصريح ، وابن عصفور يستشهد به على أن قعيد كما الله بمعنى حفيظكما الله والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٢٣ .

وهو مصدر كالنذير من أنذر .

ثم قال ابن عصفور : وقعدكَ اللهُ وعمرَكَ اللهُ وعمرتكَ الله وإن كان تفسيرهما ما ذكرناه فإنها لما كانت كثيراً ما تستعمل عند الطلب والسؤال صار قائلها كأنه قال : سألتك الله هل كان كذا وكذا فوقع بعدها لذلك ما يقع عليه السؤال ، والذى يقع عليه السؤال ستة أشياء : الأمر والنهى والاستفهام وأن ولما خفيفة وإلا ، قال : وإنما وقع بعدها الأمر والنهى والاستفهام لأنها كلها بمعنى السؤال ومن ذلك قوله :

٢١٣ — عمركِ اللهُ ساعةً حدثينا
وَدعينا منْ ذكرِ ما يؤذينا[1]

وقول بعضهم : عمرك الله لا تقل إلا صدقت ولا تشر إلا رفقت ، ووقعت بعد أن لأنها فى صلة السؤال ومن ذلك قوله :

٢١٤ — قعيدَكِ أنْ لا تسمعينى ملامةً
وَلا تنكئى قرحَ الفؤادِ فييجعَا[2]

كأنه قال : سألتك بالله ألا تسمعينى ملامة .

---

(١) البيت من بحر الخفيف وهو لشاعر مجهول يطلب من صاحبته أن تترك ما يؤذى وتتحدث فيما يفيد من وصل وحب . وشاهده قوله عمرك الله فإن معناه سألتك الله ودليل ذلك وقوع الأمر بعدها ، والبيت فى معجم الشواهد ص٣٩٠ .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة لمتمم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك ويقال نكأ القرحة قشرها قبل أن تجف . فييجع أى فيوجع وشاهده قوله قعيدك فإن معناه سألتك بدليل وقوع أن بعدها التى تقع بعد سألتك والبيت فى معجم الشواهد ص٢١١ .

ووقعت بعدها لما خفيفة؛ وإلا لأنهما يقعان بعد السؤال فقالوا عمرتك الله لما تفعل كذا وكذا وإلا فعلت كذا ، ومن ذلك قوله :

٢١٥ — عمرْتُكِ اللهَ إلا ما ذكرتِ لنَا
هل كنتِ جارتَنا أيامَ ذِي سلم[1]

٦ — غُفرانك لا كفرانك : أي استغفارا : قال ابن عصفور : وأما غفرانك من قولهم : غفرانك لا كفرانك فمصدر واقع موقع استغفار ، ولا يستعمل على هذا المعنى إلا منصوبا (بفعل محذوف وجوبا) مضافا إلى المفعول .

وقال الزمخشري : يقال غفـــرانك لا كفرانك أى نستغفرك ولا نكفرك ، وهو معنى كلام ابن عصفور .

٧ — حِجرا : أى تحريما لذلك وبراءة منه قال أبو حيان : وأما حجرا فكأنه من الحَجر (بفتح الحاء) وهو المنع فاستعمل مكسور الأول كاستعمال العمر فى القسم مفتوح الأول وهو من العمر (بضم الأول) وقيل هو الاسم وأوقع موقع المصدر فيكون على فعل من لفظه كأنه قال : أحجره حجراً أى أمنعه عن نفسى وأبعده وأبرأمنه ، ويقول الرجل الرجل أتفعل هذا فيقول حجرا أى منعا وقال سيبويه[2] : ستراً وبراءة من هذا والحجر يراد به الستر ومنه (وَيَقولونَ حِجرا محجورا)[3] أى

---

(١) البيت من بحر البسيط قائله الأحوص الأنصارى (ترجمته ص ٤٣١ الجزء الأول) وذو سلم موضع وشاهده قوله عمرتك الله فإن معناه سألتك الله بدليل وقوع إلا بعده التى تقع بعد السؤال . والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٦٧ .

(٢) الكتاب : ١/٣٢٦ (هارون) .

(٣) سورة الفرقان : ٢٢ .

حراما لأن الحرام ممنوع منه ومحجورا تأكيد يريد حجراً حجراً ، لكن أتى بصيغة المفعول وهو لا يتصرف إن كان بمعنى المبارأة والتعوذ ، فإن كان على أصله من المنع أو الستر من غير أن يشاب هذا المعنى تصرف كقوله تعالى :(قسم لذي حجر)[1] أي لصاحب مانع يمنعه من الباطل أي صاحب عقل ، ولذلك فسر هنا بالفعل ، فأما (وحجراً محجورا)[2] بعد برزخا فمعناه ستر فلم يجعل موضع الفعل على ذلك المعنى ، وقيل : هو هنا على الأصل المذكور نائباً عن فعل كأنه لما جعل بينهما البرزخ قدر ذلك فيهما متآخراً ، فصار كل واحد منهما كأنه يقول للآخر: حجراً محجوراً مبالغة فى الحجر .

٨ — حنانيكَ : هو من المصادر المثناة بلا خلاف والغرض من هذه التثنية التكثير فمعنى حنانيك تحننا بعد تحنن أي كلما كنت فى رحمة وخير فلا تقطع ذلك عنا ، وهو مصدر منصوب بفعل مضمر تقديره تحنن تحننا بعد تحنن ولكنهم حذفوا الفعل كما كان ذلك فى سقيالك ورعيا قال الشاعر وهو طرفة بن العبد :

أبَا مُنذرٍ أفنيتَ فاستبقِ بعضَنا
حنانيكَ بعضُ الشرِّ أهون من بعضِ[3]

---

(١) سورة الفجر : ٥ .

(٢) سورة الفرقان : ٥٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو لطرفة بن العبد يخاطب به عمرو بن هند الملك وكنيته أبو المنذر ويذكره بأنه قتل من قومه الكثير فليعف عن الباقي (وقد سبق برقم ١٩٣) ، وشاهده قوله : حنانيك حيث نصب على المصدر النائب عن الفعل وقد ثناه لإرادة التكثير فالتثنية أول مراتب التكثير . والبيت فى معجم الشواهد ص٢٠٥

وإذا أفرد كان له معنى واستعمالا غير ذلك كما فى قوله تعالى (وحناناً من لدنا وزكاة)(١) .

٩ — هذاذيك : هو من المصادر المثناة أيضاً بغرض التكثير ، وهو مأخوذ من هذ يهذ إذا أسرع فى القراءة والضرب قال العجاج :

٢١٦ — ضربا هذا ذيك وطعنا وخضا
يمضى إلى عاصى العروق النخضا(٢)

كأنه قال : هذا بعد هذ من كل جهة ، فضربا منصوب على المصدر أى اضرب ضربا وهذا ذيك نصب على المصدر وهو بدل من الأول وثنى للتكثير كأنه يقطع الأعناق بضربه ، ويبلغ الأجواف بطعنه ، والوخض الطعن الجائف .

١٠ — وحذاريك (بفتح الحاء) : وهو أيضاً من المصادر المثناة ، قال سيبويه : حذاريك معناه ليكن منك حذر بعد حذر أى احذر أبداً ، وفعله حذر كفرح ومصدره الحذار كالقتال والحذر كالفرح والحذر كالحقد ومنه قوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا خذوا حذركم)(٣) وأما فتح الحاء فى المصدر المثنى فسماعى .

---

(١) سورة مريم : ١٣ وحنانا وهى بمعنى رحمة مفعول به لفعل محذوف أى وجعلناه رحمة .

(٢) بيتان من الرجز المشطور للعجاج من قصيدة يمدح بها الحجاج ابن يوسف الثقفى وعاصى العروق هو العرق الذى يسيل ولا يرقأ وجمعه عواص ، والنخض اللحم المكتنز كلحم الفخذ، وضربا وهذا ذيك وطعنا كلها مصادر منصوبة بأفعال محذوفة من لفظها والشاهد فى معجم الشواهد ص ٤٩١ .

(٣) سورة النساء : ٧١ .

١١ — دواليكَ : مأخوذ من المداولة وهى المناوبة فدواليك تثنية دوال ، كما أن حواليك تثنية حوال ، ودوال وقع موقعَ مداولة والمراد الكثرة لا نفس التثنية قال الشاعر :

٢١٧ — إذا شُق بردٌ شُق بالبرد مثلُهُ
دَواليكَ حتى ليس للبردِ لابسُ(١)

١٢ ، ١٣ — لبيكَ وسعديكَ : أما لبيك وسعديك فذهب سيبويه والخليل والجمهور إلى أنه تثنية لب كما فى حنانيك تثنية حنان ، ولا يستعملان إلا مضافين لإرادة معنى التكثير فيهما ، وهما منصوبان على المصدر بفعل مضمر من معناهما كأنك قلت فى لبيك دوامت وأقمت وفى سعديك تابعت وطاوعت ، وأما قولهم لبى يلبى فهو فعل مشتق من لفظ لبيك كما قالوا : سبحل وحمدل من سبحان الله والحمد لله .

وذهب يونس إلى أن لبيك اسم مفرد غير مثنى وأن الياء فيهما كالياء فى عليك ولديك وأصله لبب بثلاث باءات قلبت الثالثة ألفا فى المفرد ثم ياء عند الإضافة وأصبحت لبيك مثل لديك فى عدم التصرف ولزوم النصب ، واحتج سيبويه على يونس بأن الياء

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لسحيم عبد بنى الحسحاس ، وقد روى بروايات مختلفة وبقافية مضمومة وأخرى مكسورة (دواليك حتى كلنا غير لابس) ومعنى البيت مأخوذ من كلام الجوهرى وهو : تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئاً من ثوب صاحبه دام الود بينهما وإلا تهاجرا . وشاهده قوله دواليك فهو مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه أى نفعله دواليك وجعله سيبويه حالا أى نفعله متداولين . والبيت فى معجم الشواهد ص١٩٦ .

فى لبيك لو كانت مثل ياء لديك لوجب إقرارها ألفا عند إضافتها إلى الظاهر كما تبقى الألف فى لدى عند إضافته إلى مثله فى قولك : كنت لدى على ، لكن الياء فى لديك تثبت مع الظاهر أيضا فدل على أنه مثنى وذلك فى مثل قول الشاعر :

دعوتُ لما نابنى مِسوراً   فلبىَّ فلبى يدَىْ مسورِ[1]

وسعديك لا يستعمل وحده بل تابعا للبيك ويجوز استعمال لبيك وحده .

وقال ابن عصفور فى لبيك وسعديك وما شابهه من المصادر المثناة التى لا تتصرف[2] : إذا قال حذاريك فمعناه ليكن منك حذر بعد حذر، وإذا قال فعلته دواليك أى بتداوله مرة بعد مرة مداولة مثل مداولتك، وإذا قال هذاذيك فكأنه قال : هذا بعد هذ وإذا قال لبيك وسعديك فكأنه قال إجابة بعد إجابة أى كلما أجبتك فى أمر فإنى فى الآخر مجيب قال : وإنما استعملتا فى هذا المعنى وإن كان لبيك من قولهم ألب على الأمر إذا داوم عليه ولم يفارقه ، وسعديك من قولهم : أسعد فلان فلانا على مراده وساعده عليه ، ولا يقال ألب ولا أسعد بمعنى أجاب لأن الإلباب

---

(١) البيت من بحر المتقارب وهو لأعرابى من بنى أسد نزلت به نائبة فاستعان بمسور فأعطاه ماطلب فدعا له وخص يده بالدعاء لأنها التى أعطته المال ، ولبى فعل ماض معطوف على دعوت وأما لبى الثانية فهو مثنى لب وهو مفعول مطلق بفعل محذوف من معناه تقديره أجيبك والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٣ .

(٢) هذا النقل ليس فى كتب ابن عصفور التى بين أيدينا وإنما هو فى شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى — باب المفعول المطلق) .

والمساعدة دنو ومتابعة ، وكل من دنا منك وتابعك على ماتريده فقد أجابك إلى ماتريد منه .

ثم قال : ولكون هذه المصادر المثناة قد دخلهـا بالتثنية فى حال اتصابها على أنها مصادر معنى ليس للتثنية بحق الأصالة وهو التكثير لم يتصرفوا فيها ، ومما يدلك على ذلك أنهم لما أفردوا حنانا لم يمنعوه التصرف قال الله تعالى : (وحنانا من لدنا[1]) وقد قال الشاعر :

٢١٩ — فقالتْ حنانٌ ما أتى بك هاهُنا
أذو نسب أم أنتَ بالحىّ عارفُ[2]

ثم قال : فأما حنانيك وهذا ذيك وحذاريك فإنها مضافة إلى الفاعل، وأما سعديك ولبيك وحنانيك من سبحان الله وحنانيه فإنها مضافة إلى المفعول ، وما ذهب إليه الأعلم من أن الكاف فى دواليك وهـذا ذيك حرف خطاب بمنزلتها فى النجاءك باطل ، لأن النون قد حذفت لها ولا يعرف من كلامهم حذف النون للكاف التى هى حرف خطاب . انتهى كلام ابن عصفور .

---

(١) سورة مريم : ١٣ .
(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل من أبيات ثلاثة للمنذر بن أدهم الكلبى أولها :

وأحدث عهدى من أميمة نظرة
على جانب العلياء إذ أنا واقف

ثم بيت الشاهد وبعده : فقلت أنا ذو حاجة ومسلم
فضـم علينا المـأزق المتضايف

وشاهده قوله : حنان فهو خبر لمبتدأ محذوف أى أمرنا حنان ، لما أفرد تصرف . والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٣٧ .

القسم الثالث : مصادر لامتصرفة ولا منصرفة أى تلزم النصب على المصدر ولا تنون ولا تضاف قال ابن عصفور : وهو سبحان إذا جعل علما ولم يضف نحو :

٢٢٠ — أقولُ لما جاءنى فخرُهُ   سبحانَ مِنْ علقمةَ الفاخرِ[1]

أى براءة منه ، وشاهده جعل سبحان علما على البراءة ومنعه من التنوين ليدل على معناه كما قطعه عن الإضافة لفظا ومعنى وألزمه النصب على أنه مفعول مطلق بفعل محذوف وهو أسبح فهو مصدر ممنوع من التصرف والانصراف .

هذا رأى ابن عصفور فى سبحان ، ورده ابن مالك وذهب إلى أن سبحان وإن منع التصرف لايمنع من الانصراف بل يأتى مضافا ومنونا وقد اجتمعا فى قول الشاعر :

٢٢١ — سبحانَه ثم سبحاناً نعوذُ به

وقبلنا سبَّح الجودىُّ والجمدُ[2]

---

(١) البيت من بحر السريع وهو من قصيدة للأعشى يستعدى فيه عامر الطفيل على ابن عمه علقمة بن علاثة فى منافرة بينهما ، وشاهده قوله سبحان حيث نصب مفعولا مطلقا وقد منع من الصرف لأنه صار علما على التسبيح وفيه الألف والنون الزائد ثان كعثمان ، ومراجع البيت كثيرة فى معجم الشواهد ص ١٩١ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو لورقة بن نوفل من أبيات قالها لكفار مكة حين رآهم يعذبون بلالا ، وقيل لأمية بن أبى الصلت ، وشاهده عند ابن مالك أن سبحانه يستعمل نكرة ومعرفة كما فى البيت ورد بأنه =

وإذا حذف تنوينه كان لنية الإضافة كما فى قول الشاعر :

أقولُ لما جاءنى فخرُه سبحانَ منْ علقمةَ الفاخرِ

قال ابن مالك : أراد سبحان الله فحذف المضاف إليه وترك المضاف بهيئته التى كان عليها قبل الحذف كما قال الراجز :

٢٢٢ — خالطَ من سلمى خياشيمَ وفا(١)

يريد وفاها وهذا التوجيه أولى من جعل سبحان علما انتهى(٢) .

وعلى ذلك تكون الأقسام لدى ابن مالك ثلاثة فقط .

القسم الرابع : مصادر متصرفة منصرفة (عكس الثالث) وهو ماعدا ذلك أى ماعدا الذى ذكر فى الأقسام الثلاثة وهو بقية المصادر مثل ضرب وقيام ، ولا حصر لأمثلة هذا القسم فهى كثير ، ومعنى تصرفها أى تأتى مرفوعة ومنصوبة ومجرورة تقول : ضربك زيدا قبيح ، ورأيت ضربك زيدا قبيحا وغضبت من ضربك زيدا ومثله قيام وبقية المصادر .

= صرف فى هذا البيت للضرورة كما يصرف أحمد وفاطمة لها ، والجود والجد جبلان بالجزيرة أو بالعراق والبيت فى معجم الشواهد ص ١٠٤ .

(١) بيت من الرجز المشطور للعجاج والد رؤبة يصف فم صاحبته بأن نكهته ذكية ورائحته طيبة وفاعل خالط ضمير الخمر ، والخمر تذكر وتؤنث وقد ذكرت هنا ، وشاهده قوله : وفا حيث أعرب بالألف نصبا وهو غير مضاف ظاهرا ، وأجيب بأن الإضافة منوية وعليه فإن سبحان من بيت الأعشى مضاف بإضافة منوية أيضا فهو وإن منع التصرف لكنه مصروف ، ولكنه عند ابن عصفور ممنوع منهما معا ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٥٠١ .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ١٧٥/٢ .

ومعنى انصرافها أى دخول التنوين عليها أو ما يعاقبه من الإضافة أو الألف واللام .

ويدخل فى هذا النوع من المصادر قولهم سقيا ورعيا وتبا وبعدا ، كما يدخل فيه ويحك وويلك ، وحمدا وشكرا وما أنت إلا سيرا سيرا ، وقولهم : له صراخ صراخ الثكلى ، وله صوت صوت حمار ، وقولهم : هو عبد الله حقا ، وهذا زيد الحق لا الباطل ، كما يدخل فيه له على ألف درهم عرفا واعترافا ، ومنه (صنعَ اللهِ)[1] و (صبغة الله)[2] ومنه قسما فى قول الأحوص :

٢٢٣ — إنى لأمنحكِ الصدودَ وإننى
قسما إليكِ مع الصدودِ لأميلُ

وقد يأتى لذلك حديث فى موضع آخر .

---

(١) سورة النمل : ٨٨ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو فى الغزل العفيف للأحوص الأنصارى وشاهده قوله قسما فهو مفعول مطلق لفعل محذوف وجوبا أى أقسم إليك قسما والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٩٦ .

(أقسام ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف)

(ص) قال ابن عصفور :

(وكذلكَ أيضًا ينقسمُ ظـرف الزمانِ بالنظر إلى التصرف والانصراف أربعة أقسام :

أحدها : أن يكونَ لا متصرفا ولا منصرفا وهو سحرٌ إذا أردتهَ من يوم بعينـهِ .

والثانى : أن يكونَ متصرفا لامنصرفاً وهو غدوة وبكرةَ وعشيةَ إذا كانتْ أعلاماً إلا أن استعمال عشية علماً يقلُّ .

والثالث : أن يكونَ منصرفاً لا متصرفاً وهو سحيرٌ إذا أردت به سحر ليلتك وبكرة وعشيةٌ وعتمةٌ وضحوةٌ وضحى وصباحٌ ومساء وبين وذاتَ مرة وذُ وصباح وذ ومساءِ .

ومن العرب من يجعل ذات مرة وذات يوم وذا صباح وذا مساء متصرفة وهى لغة خثعم قال :

عزمتُ على إقامةِ ذى صباح
لأمرما يسوّدُ من يسودُ

الرابع : أن يكون متصرفاً وهو ما بقى منها .

إلا أن التصرفَ يقبح فيما كانَ منها صفةً فى الأصل نحوَ قولكَ : سيرَ عليه طويلا وسير عليه حديثاً إلا أن يوصف نحو سير عليه طويلٌ من الدهر ، أو يكون صفة خاصة بالموصوف نحو سير عليه ملىٌّ أوْ مستعملة استعمال الأسماءِ نحو سيرَ عليه قريبٌ فإن تصرفه يحسنُ إذْ ذاك) .

(ش) بعد أن تحدث عن المصدر وقسمه الأقسام الأربعة المذكورة عقب ذلك بتقسيم الظرف إلى ذات الأقسام وبدأ بظرف الزمان فقال : وكذلك أيضا ينقسم ظرف الزمان بالنظر إلى التصرف والانصراف أربعة أقسام .

وقبل أن نخوض فى ذكر هذه الأقسام وما يدخل تحت كل قسم من كلمات ، وقد تدخل الكلمة الواحدة تحت قسمين باعتبارين نقول :

إن ظروف الزمان — وكذلك المكان — أسماء ولا يأتى الظرف فعلا ولا حرفا ، والأصل فى الأسماء أن تكون متصرفة مصروفة ، وكذلك يكون الأصل فى الظروف : متصرفة أى ترفع فاعلا أو نائب فاعل أو مبتدأ أو خبرا أو اسما لكان إلى آخر المرفوعات . وتنصب مفعولا به أو مفعولا فيه أو اسما لإن أو خبرا لكان إلى آخر المنصوبات ، وتجر بحرف الجر أو بالإضافة أو بالتبعية وفى القرآن الكريم (قال موعدكم يومُ الزينة)[1] . وفيه (يخافونَ يوماً كانَ شرُّهُ مستطِيراً)[2] ، وفيه (منْ عذابِ يومِئذٍ)[3].

وفى الآيات الثلاثة وقع الظرف خبرا مرفوعا ومفعولا به منصوبا ومضافا إليه مجروراً . ولو كان الظرف أيضا مبنيا لكان له محل من الإعراب مثل أمس عند الحجازيين فهو أيضا ظرف متصرف ، كما أن الأصل فيها أيضا أن تكون مصروفة أى منونة أو تقبل ما يعاقب التنوين

---

(١) سورة طه : ٥٩ .

(٢) سورة الدهر : ٧ .

(٣) سورة المعارج : ١١ .

وهو الإضافة والألف واللام وبالتالى تجر بالكسرة ويظهر ذلك فى هذه الآيات (يخافون يوماً[١] — هذا يومكم[٢] — لا ظلم اليومَ[٣] — من يومهمُ الذى يوعدون)[٤] .

فإذا قبل الظرف الأمرين (التصرف والانصراف) كان اسماً كاملا مستويا كالأسماء ولا يسأل عن سبب تصرفه وانصرافه لأنه جاء على الأصل فى الأسماء وعلى ذلك غالب الظروف .

فإذا منع الظرف الكمالين أو منع أحدهما سئل لماذا منع هذا أو ذاك، وعال حرمانه الكمالين أو أحدهما وعلى ذلك كانت بعض الظروف وكانت الأقسام الثلاثة الآتية :

الأول : ظرف ممنوع من التصرف والانصراف .

الثانى : ظرف متصرف (بالتاء) لكنه ممنوع من الانصراف .

الثالث : ظرف ممنوع من التصرف لكنه منصرف .

وهذه الأقسام الثلاثة إذا اندرج تحت كل نوع منها ظرف بعينه سئل: لماذا دخل هنا؟ وهى ظروف محصورة تحت كل قسم :

ويبقى لنا القسم الرابع وهى الظروف المتصرفة المنصرفة ، ويندرج تحت هذا القسم جميع الظروف ما عدا ما ذكر فى الأقسام الثلاثة السابقة .

---

(١) سورة النور : ٣٧ .
(٢) سورة الأنبياء : ١٠٣ .
(٣) سورة غافر : ١٧ .
(٤) سورة الذاريات : ٦٠ .

القسم الأول : وهى الظروف الممنوعة من التصرف والانصراف .

وهذا القسم تحته لفظ واحد فقط وهو سحر إذا أردته من يوم بعينه تقول : أسافر أول جمعة فى رمضان سحر ، وهذا اللفظ يجب تعليل منعه الكمالين وهما التصرف والانصراف .

والسحر هو آخر الليل أى الساعة الأخيرة منه ، قبيل طلوع الفجر ، ويقال فيه أسحر القوم إذا ساروا فى السحر أو دخلوا فيه ومنه السحور بالفتح وهو الطعام الذى يؤكل فى هذا الوقت ، وبالضم هو الفعل ، ويقال أسحر فلان إذا أكل السحور أو دخل فى وقت السحر .

فإذا أردت هذا الوقت من يوم بعينه منعت الكلمة من التنوين وهو الانصراف وما يعاقبه من الألف واللام والإضافة لتبقى علما على هذا الوقت ، كما تمنع التصرف وتلزم النصب على الظرفية تقول آتيك يوم الجمعة سحر وأسافر إلى القاهرة يوم السبت سحر وهى فى المثالين كما قلت ظرف زمان منصوب . ويصير منعها من الصرف مثل أحمد وفاطمة فى منعهما من الصرف العلمية ولا بد من علة ثانية لأحمد وفاطمة كما لا بد من علة أخرى لسحر ، لأن العلمية وحدها لا تكفى .

أما العلة الثانية لأحمد وفاطمة فواضحة ، وأما العلة الثانية لسحر فهى العدل عن السحر ، وبيان ذلك أن لفظ سحر موضوع فى الأصل على أن يكون نكرة كرجل من الأسماء وصباح ومساء من الظروف وإذا أردت تعريف أحد الأسماء السابقة فإنك تلحق به الألف واللام (الرجل — الصباح — السحر) أو تضيفه (رجل العلم — صباح السبت وسحره) لكن العرب استعملت سحر معرفة دون الأمرين أى لم يلحقوه الألف واللام ولم يضيفوه وللنحاة فيما تعرف به حينئذ خلاف : منهم من جعله العلمية ومنهم من جعله نية الألف واللام وعلى كلا المذهبين هو معدول لأنه لما

استعمل معرفة دون ألف ولام ودون إضافة كان ذلك عدولا به عن الطريقة الأصلية فيه وحاصل الأمر أن منع صرفه للعدل مع العلمية .

وأما علة منع سحر من التصرف ولزومه النصب على الظرفية فهى أنه لما عدل به عن طريقته الوضعية فى التعريف وخرج فى الاستعمال عما يستحقه بحق الأصالة لزم الظرفية ، قالوا لأن باب الظرفية باب تغيير ومن التغيير نشأ لأنه إنما نشأ عن إسقاط حروف الجر ليجرى مجرى المصادر، وكل ما بنى على التغيير ونشأ منه فإنه يكون فيه مالا يكون فى غيره كباب النسب والتصغير والتكسير .

وقال ابن يعيش[1] : « إن الذى منع سحر من التصرف أنه عرف من غير جهة التعريف لأن وجوه التعريف خمسة : تعريف الإضمار والعلمية والإشارة والألف واللام والإضافة إلى واحد من هذه المعارف وليس التعريف فى سحر واحدا منها فلما تعرف من غير جهة التعريف المعهود وخرج عن نظائره فمنع التصرف لذلك» .

ومعناه أن سحر جعل علما على وقته دون أن تجعل بقية الأسماء لأوقات اليوم أعلاما على وقتها فخرج عن نظائره .

ولخص ابن أبى الربيع علة منع سحر من الانصراف والتصرف فقال[1] : إذا كان سحر ليوم بعينه وليس فيه ألف ولام فهو غير منصرف ولا متصرف منعه من الصرف العدل والتعريف ، عدل عن طريقة قياس تعريفه وهى الألف واللام أو الإضافة إلى أن جعل علما لهذا الوقت المخصوص كما جعل أسامة علما لهذا السبع المخصوص ، ومنعه

---

(١) شرح المفصل : ٢ / ٤٢ .

(١) البسيط : ١ / ٤٨٥ .

من التصرف العدل لأن أصل الظروف أن تكون متصرفة لأنها أسماء فحكمها أن تجرى على حكم الأسماء ترفع وتنصب وتخفض ، ومتى وجدت الظروف غير متصرفة علمت أنه خارجة عن أصلها . انتهى .

فإذا فقد سحر (العلم المعدول) إحدى العلتين اللتين منعتاه الصرف كان مصروف أى منوناً وبالتالى كان متصرفاً .

فمثلا إذا فقد العلمية بأن صار نكرة أى لم يقصد به يوم معين تصرف وصرف مثال ذلك قوله تعالى فى حق قوم لوط وآله (إنا أرسلنا عليهم حاصِباً إلاّ آلَ لوطٍ نجيناهمْ بسحرٍ)(١) . بالجر والتنوين حين صار نكرة ، وتقول مر علينا سحر طيب كما تقول صباح طيب وتقول : أيقظت أهلى سحراً السحور والصلاة كما تقول أيقظتهم ليلا .

وكذلك إذا عرف عن طريق أخرى غير العلمية بأن اقترن باللام أو أضيف فإنه يتصرف تقول : آتيك يوم الجمعة السحر أو أسافر يوم السبت سحره وهو فى المثالين بدل منصوب .

القسم الثانى : وهى الظروف المتصرفة الممنوعة من الصرف أى تأتى فاعلا ومفعولا ومضافاً إلا أنها تمنع الصرف وبالتالى تجر بالفتحة وينطبق هذا القسم على ثلاث كلمات وهى غدوة وبكرة وعشية إذا جعلت أعلاماً على أوقاتها ، ولا يعلل تصرفها لأنها جاءت على الأصل فى الأسماء وإنما يعلل منعها الصرف .

والغدوة (بضم الأول) : ويقال لها الغداة هى الوقت ما بين طلوع

---

(١) سورة القمر : ٣٤ .

الفجر إلى طلوع الشمس وتجمع على غُدو (فعول) قال تعالى (يسبحُ لهُ فيها بالغدو والآصالِ رجالٌ)[١] ويقال غدا إلى عمله ذهب غدوة .

والبكرة (بضم أوله) : أول النهار إلى طلوع الشمس ويسمى الإبكار أيضا ، ويقال بكر وأبكر أى خرج فى هذا الوقت ، قال تعالى (وسبّح بحمد ربكَ بالعشيِ والإبكارِ)[٢].

والبِكر والباكور أول كل شيء من ثمر وولد ، والعامة تسمى يوم الغد كله بكرة أو باكر .

والعَشية مؤنث العشى : وهو الوقت من زوال الشمس إلى المغرب ، أوهو الوقت من المغرب إلى العشاء وتجمع على عشايا ، والعشاء (بكسر العين) أول ظلام الليل ، والعشاء (بفتح العين) طعام العشى كما أن الغداء طعام الصباح والظهر .

وغدوة وبكرة علمان على الوقت المذكور سواء كان ذلك من يوم معين أو غير معين ، فالعلمية فيهما كعلم الجنس مثل أسامة تقول فى علم الجنس : أسامة (الأسد) شر من ثعالة (الثعلب) وتقول : هذا أسامة فاحذره ، وكذلك تقول فى غدوة وبكرة ، تقول عند التعميم : غدوة وقت نشاط ، وعند التخصيص : آتيك يوم الخميس غدوة وبكرة ، وهما ممنوعان من الصرف للعلمية والتأنيث ، وليست العلمية هنا العدول عما فيه الألف واللام (الغدوة) كسحر وإنما العلمية مستقلة .

---

(١) سورة النور : ٣٦ ، ٣٧.
(٢) سورة غافر : ٥٥.

وقال ابن أبي الربيع في غدوة وبكرة وأن علميتهما مستقلة بخلاف سحر[1] :

وأما غدوة فإن كانت ليوم بعينه فهى متصرفة غير منصرفة منعها من الانصراف التعريف والتأنيث بمنزلة أسامة ولم تكن معـــدولة عن الألف واللام ولا عن تعريف الإضافة بل جعلت علما ، وليس تعريف العلمية كائنا عن تعريف الألف واللام ولا عن تعريف الإضافة بل كل واحد منهما أصل بنفسه بخلاف سحر ودليل ذلك أن العرب فرقت بينهما بالتصرف (فى غدوة) وعدم التصرف (فى سحر) ، وبكرة حكمها كحكم غدوة » .

ثم قال كلاما جميلا بعد ذلك نقله عنه ناظر الجيش ولبس فى كتابه البسيط المطبوع قال :[2] فإن قلت: ولم لايكون حكم غدوة وبكرة كحكم سحر أو يكون الأمر بالعكس ؟ .

قلت : للعرب أن تضع ألفاظها على حسب قصدها ، ولها أن تقصد فى لفظ مالاتقصده فى الآخر . ألا ترى أن أسدا نـكرة وأسامة علما ولو خالفت هذا الوضع أو ساوت بينهما لـكان جائزا فحقك أن تقف حيث وقفوا وتضع كما وضعوا ثم تطلب عللا مناسبة لما جاءت عليه ألفاظها ويـكون ذلك من قبيل الاستدلال بأثر الشىء عليه كالاستدلال بالضوء على طلوع الشمس ، وسحر سمع فيه عـدم الانصراف وعدم التصرف ، فقيل فى تعليله ما قيل ، وغدوة وبكرة سمع فيهمـــا عدم الانصراف وتصرفتا فقيل فيهما ما قيل . انتهى كلام ابن أبي الربيع .

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ٤٨٦/٢ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب الظروف — الجزء الثانى) .

واللفظ الثالث: عشية واستعماله علماً فى الوقت المذكور قليل تقول:

عشية وقت جميل، وآتيك عشية وهى متصرفة كما ترى، وقد منعت الصرف للعلمية والتأنيث، لكن هذا الاستعمال قليل والأفضل أن تكون عشية نكرة مثل صباحا ومساء فتكون مصروفة غير متصرفة قال تعالى: (ولهمْ رزقهمْ فيها بكرةً وعشيا)[1].

وكذلك الأمر فى غدوة وبكرة إذا كانتا غير علمين أو عرفا بالألف واللام أو بالإضافة فهما منصرفان متصرفان تقول: الغدوة وقت جميل لتحصيل الدروس أو غدوتنا طيبة أو آتيك غدوة وصارتا مثل صباحا ومساء قال تعالى (واصبرْ نفَسكَ مع الذينَ يدعونَ ربهمْ بالغداةِ والعشيِّ)[2]، وقال (فأوحى إليهمْ أن سبّحوا بكرة وعشيا)[3].

القسم الثالث: وهو ظروف منصرفة (بالنون) لكنها ممنوعة من التصرف وعد ابن عصفور منها اثنتى عشرة كلمة وضابطها كلها الوقت المعين من يومك أو من نهارك وليلك.

أما كونها منصرفة (منونة) فهذا لاشىء فيه لأن هذا أصل الأسماء.

وأما كونها ممنوعة من التصرف أى تقتصر على النصب على الظرفية فهذا الذى يعلل، وتعليله دلالتها على الوقت المذكور فى يوم معين تقول آتيك مساء أى مساء اليوم الذى أنت فيه ومثله آتيك عشية أو عتمة (بالصرف) عشية أو عتمة اليوم الذى أنت فيه.

---

(١) سورة مريم : ٦٢ .
(٢) سورة الكهف : ٢٨ .
(٣) سورة مريم : ١١ .

وعلى ذلك إذا أردت بهذه الظروف أى مساء وأى عشية تصرفت ، وصارت صالحة للرفع والجر تقول . الاجتماعات مساء أو صباح ، فهى خبر مرفوع بالضمة ، ويجوز نصبها على الظرفية والخبر الاستقرار المحذوف .

قال ابن أبى الربيع[1] : وأما عشية وعتمة وضحوة وبكرة وماجرى مجراها فهن نكرات وإذا أريد بها اليوم فليست أعلاما لأنها منصرفة وإنما هى من قبيل وضع اللفظ الشائع فى موضع الخاص ويعلم المراد من تغير اللفظ ، ألا ترى أنك إذا قلت : رأيتك يوم الجمعة عشية علم أن هذه العشية هى عشية يوم الجمعة فكان القياس أن يقال العشية أو عشيته لكن أطلق اللفظ الشائع وأريد التخصيص فلما استعملت عشية وأخواتها على غير وجهها كان ذلك خروجا عن القياس فلزمت الظرفية ومنعت التصرف ، وإنما انصرفت لأنه لا مانع لها من ذلك .

وقال ابن عمرون : وإنما لم تتصرف هذه الكلمات لأن أصلها أن تخص من يوم معين فلما أريد بها ذلك لزمت طريقة واحدة، وإن لم تردها من يوم بعينه كانت متصرفة .

بقى أن نسرد هذه الأسماء الاثنى عشر ونمثل لها وهى ممنوعة من التصرف بالشرط المذكور وهو دلالتها على الزمان فى يومك ، ونمثل لها وهى متصرفة دالة على زمانها فى أى يوم .

— سحيرا (بالتصغير) : إذا أردت به سحر ليلتك ، وإنما صغر ليكون نكرة لأن المكبر منه هو الذى عدل فيه عن الألف واللام وهذا ممنوع من التصرف والانصراف. تقول فى سحير المصغر: استيقظت سحيرا وتهجدت كثيرا .

---

(١) البسيط له : ٤٨٦/١ .

— بكرة وعشية ، إذا أردت بهما بكرة يومك وعشيته تقول فيه آتيك عشية فهي ظرف منصوب ممنوع من التصرف ، فإن أردت به أي يوم كان متصرفا ومنه وإن أعرب ظرفا أيضاً (ولهم رزقهم فيها بكرة وعشيا)[1] .

وتقول البكرة وقت جميل للقراءة والعشية وقت طيب للجلوس مع الأهل .

— عتمة (بفتح التاء) وضحوة وضحى : إذا أردت بها عتمة ليلتك وضحوة نهارك ، والعتمة أول الليل بعد زوال الشفق ، والضحوة أول النهار بعد طلوع الشمس وانتشارها تقول : آتيك اليوم عتمة وأسافر السبت ضحى فهما ظرفان غير متصرفين ، وإن أردت بهما عتمة أي ليل وضحى أي نهار كانا متصرفين تقول : الضحى وقت جميل والعتمة وقت مظلم وفي القرآن (والضحى والليل إذا سجى)[2] تصرف فيه بالقسم لما لم يكن من يوم بعينه .

— صباحاً ومساء . إذا أردت بهما صباح يومك ومساءه تقول آتيك صباحا ومساء فتنصبه على الظرفية وتمنعه التصرف فإذا أردت أي صباح وأي مساء تصرفت فيه وقلت : الصباح وقت جميل ، وفي القرآن (والصبح إذا تنفس)[3] والصبح هو الصباح .

وقال ابن مالك[4] : ومن الظروف التي لا تتصرف ما ركب تركيب خمسة عشر كقولك : فلان يتعهدنا يوم يوم وصباح مساء أي كل يوم وكل صباح ومساء فمثل هذا لا يستعمل إلا ظرفا ومنه قول الشاعر :

---

(١) سورة مريم : ٦٢.
(٢) سورة الضحى : ١ ، ٢ .
(٣) سورة التكوير : ١٨ .
(٤) شرح التسهيل : ٢/٢٠٣.

٢٢٤— ومنْ لا يصرفْ الواشين عنه
صباحَ مساءَ يضنــوه خبالا (١)

ومنه قول الآخر :

٢٢٥ — آتٍ الرزقُ يومَ يومَ فأجملْ
طلبًـا وابغِ للقيـامةِ زادًا(٢)

فلو أضيف صدره إلى عجزه جاز استعماله ظرفا وغير ظرف .

— بين وهى من ظروف الزمان التى لا تتصرف أيضا تقول : آتيك بين المغرب والعشاء ، والكثير أن تستعمل ظرفا للمكان وهى ظرف مبهم لا يتبين معناه إلا بإضافته إلى اثنين فصاعدا أو ما يقوم مقام ذلك .

وفى القرآن (ولا تنسَوُا الفَضلَ بينكمْ) (٣) وفيه (لا فارضٌ ولا بكرٌ عوانٌ بينَ ذلك)(٤) وإذا زيدت عليها الألف فقيل بينا أو بينما تعينت أن تكون ظرف زمان للمفاجأة ولها صدر الكلام .

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو فى النصح والإرشاد لشاعر مجهول ، والواشى : ناقل الكلام للضرر ، والخبال : الجنون ، وشاهده قوله صباح مساء فهو ظرف مركب تركيب مزج مبنى على فتح الجزأين كخمسة عشر والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٧٠ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وفيه دعوة للرضا والقناعة فالرزق آت لا محالة وأحسن من هذا كله رزق القيامة وزادها ، وشاهده كالذى قبله فى قوله: يوم يوم حيث ركب ظرفاً وبنى على فتح الجزأين ولزم بهذا التركيب الظرفية ، وآت خبر مقدم والرزق مبتدأ والبيت فى معجم الشواهد ص ٩٩.

(٣) سورة البقرة : ٢٣٧ . (٤) سورة البقرة : ٦٨ .

وجاءت بين وهي ظرف مكان متصرفة في بعض آيات من القرآن الكريم من ذلك (وإنْ خفتمْ شقاقَ بينهما)[١] بالجر مضافاً إليه ، كما قرىء (لقد تقطعَ بينكم [٢]) بالرفع فاعلا . وسنبين ذلك الحديث القادم .

— ذاتَ مرةٍ وذاتَ ليلة وذاتَ يوم: وهي أيضاً من ظروف الزمان التي لا تتصرف وتلزم النصب على الظرفية تقول : لقيتك ذات مرة في الطريق ، وإنما منعت التصرف لأن ذات معناها في الأصل النفس ، ومرة في الأصل مصدر تقول : ضربته مرة فاستعير ذلك كله للزمان واستعمل فيه فلما استعمل في الزمان ما ليس من أسمائه ضعف ولم يتمكن كما تتمكن اليوم والليلة . هذا في ذات مرة وجرى مجراها ذات ليلة وذات يوم لأن ذات ليس من أسماء الزمان .

وقال ابن عمرون : إنما لم تتمكن ذات مرة لأن ذات ليست من أسماء الزمان بل مستعار فلما خرج عن أصله لزم طريقة واحدة وقال أيضاً : واعلم أن ظروف المكان أقوى مضارعة للأسماء فلذا تمكنت ذات اليمين وذات الشمال في كلامهم ولم تتمكن ذات ليلة وأخواتها .

وقال سيبويه [٣]: سير عليه ذات مرة نصب ولا يجوز إلا هذا ،

---

(١) سورة النساء : ٣٥

(٢) سورة الأنعام ٩٤ ، قال أبو حيان : قرأ جمهور السبعة بينكم بالرفع على أنه اتسع في الظرف وأسند الفعل إليه وصار اسما كما استقر جعله اسماً في قوله (ومن بيننا وبينك حجاب) البحر المحيط : ٥٨٨/٤ .

(٣) الكتاب : ٢١٥/١ (تحقيق الأستاذ عبدالسلام هارون) .

ترى أنك لا تقول : إن ذات مرة كان موعدهم ولا تقول : إنما لك ذات مرة كما تقول : إنما لك يوم انتهى .

— ذا صباح وذا مساء وهي أيضاً من ظروف الزمان الملازمة لذلك تقول : لقيتك ذا صبـــاح في الطريق وأزورك ذا مساء ، وإنما منعا التصرف لأنهما خرجا عن الأصل أيضاً ذلك أن أصل صبـاح ومساء أن يستعملا ظرفين بنفسهما فيقـال جئتك صباحا ومساء وقولهم ذا صباح وذا مساء دليل على أن الصبـاح استمل هنا بمعنى الضياء والمساء استعمل هنا بمعنى الظلام فقد خرج كل واحد منهمـا عن أصله فلزم النصب على الظرفية .

ثم قال ابن عصفـور في ذات وذا : من العرب من يجعـل ذات مرة وذات يوم وذا صباح وذا مساء متصرفة وهي لغة خثعم قال شاعرهم :

٢٢٦ — عزمتُ على إقامةِ ذي صباحٍ
لأمرٍ ما يســودُ مَنْ يسودُ[1]

ومعناه أن من العرب من يجعل ذات مرة وذا صباح متصرفين يرفعان ويجران كما ينصبان على غير الظرفية وهـذا البيت شاهد لهم حيث وقعت ذات مضافة إلى ما قبلها ، قال ابن مالك : ولو قيل على هذه اللغة : سرى

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو لرجل من خثعم يدعى أنس بن مدركة يذكر أنه عزم أن يغير على عـدوه نهارا بعـد طلوع الشمس لوثوقه من قوته وفوزه . ثم ذكر أن المرء يسود قومه بشجاعته وصحة رأيه ، وشاهده جر ذي صباح بالإضافة إلى ما قبله اتساعا فدل على أنه متصرف عند هذه القبيلة ، وعند غيرهم لازم النصب على الظرفية والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٦ .

عليها ذات ليلة بالرفع لجاز ولا يقال على لغة غيرهم من العرب إلا سرى عليها ذات ليلة بالنصب .

القسم الرابع : وهى ظروف متصرفة منصرفة وهو كثير وهو الباقى بعد سحر وبعد غدوة وبكرة الأعلام ، وبعد سحير وبكرة وعشية وعتمة وضحوة وضحى وصباحا ومساء وهى ظروف اليوم المعين ، وبعد بين وذات مرة وذات يوم وذا صباح وذا مساء .

ونستطيع أن نسرد بعضها وهى ساعة وشهر وعام وحول ويوم وحين وأمس وغد وليل ونهار ودهر وقرن وحقب وحقبة . فهذا يجوز استعماله اسما غير ظرف ويجوز استعماله ظرفا فمن الأولى قوله تعالى : (غدوها شهرٌ ورواحها شهر)[1] وقوله (هذا يومكم الذى كنتمْ توعدونَ)[2] ، وقوله (هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر)[3] ومن الثانى قوله (واذكر اسم ربك بكرةً وأصيلاً)[4] ، وقوله : (قل أرأيتم إن أتاكم عذابه بياتاً أو نهاراً)[5] .

ويدخل فى هذا القسم أيضاً الظروف المبنية مثل إذ وإذا ومنذ والآن وأمس عند الحجازيين فهذه متصرفة تقع مفعولا به : (واذكروا إذ أنتم قليل)[6] كما تقع مبتدأ (إذا وقعت الواقعة)[7] لكن الجمهور على أن هذه الكلمات لا تخرج عن الظرفية .

ثم استثنى ابن عصفور من هذا النوع وهو المتصرف المنصرف

---

(١) سورة سبأ : ١٢ . (٢) سورة الأنبياء : ١٠٣.
(٣) سورة الدهر : ١. (٤) سورة الدهر : ٢٥.
(٥) سورة يونس : ٥٠ . (٦) سورة الأنفال : ٦.
(٧) سورة الواقعة : ١ .

الصفة المفردة التي تقام مقام الظرف مثل طويلا وحديثا وقليلا وكثيرا في قولك : سرت على الطريق طويلا وحديثاً وقليلا وكثيرا فهذا يكثر فيه نصبه على الظرفية ويقبح تصرفه فلا يرفع نائب فاعل في المثال السابق تقول : سير على الطريق طويلا وحديثاً ولا تقول سير على الطريق طويل وحديث لأن ذلك صفة والصفة لا تقع موقع الإسم ، ثم إن الطويل يقع على كل شيء طال من زمان وغيره. فإذا أريد به الزمان فكأنك استعملت غير لفظ الزمان فيه فصار بمنزلة ذات مرة فقبح تصرفه واختير نصبه على الظرفية ، قال الرضي[1] : ومما يلزمها الظرفية عند سيبويه صفة زمان أقيمت مقامه نحو قوله :

٢٢٧ — ألا قالتِ الخنساءُ يومَ لقيتها
أراكَ حديثاً ناعمَ البالِ أفرعا[2]

أي زمانا حديثاً .

ثم استثنى ابن عصفور من قبح تصرف الصفة ثلاثة مواضع لا يقبح فيها التصرف فيجوز أن ترفع نائب فاعل في المثال المذكور أو تنصب على الظرفية .

وهذه المواضع هي :

١ — أن توصف الصفة تقول: سير على هذا الطريق طويل من الدهر أو قديم من الزمان فهذا يجوز التصرف فيه فترفع الصفة على أنها نائب

---

(١) شرح الرضي على الكافية : ١/١٧٢ (الدار العلمية — بيروت) .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لمتمم بن نويرة في وصف نفسه على لسان صاحبته والأفرع : غزير الشعر وهو كناية عن هدوء البال أو صغر السن ، وناعم البال حال أو مفعول ثان وشاهده إقامة صفة مقام الزمان الموصوف المحذوف ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢١١ .

فاعل ، لأنها لما وصفت صارت كالاسم لأنه لا يوصف إلا الأسماء ، ومثل ذلك أن تقول : سير على الطريق زمن طويل ووقت حديث .

— أن تكون الصفة خاصة بالموصوف كلفظ الملي وهو الزمن الطويل قال تعالى (واهْجرني مَلياً)[1] فمثل هذه الصفة يجوز تصرفها لأنها باختصاصها بالموصوف صارت كأنها اسم كقوله (أنِ اعملْ سابغاتٍ[2]) أي دروعا وعلى ذلك تقول : سير على هـــذا الطريق ملي أي زمان طويل فتتصرف فيه وترفعه على أنه نائب فاعل .

— أن تستعمل الصفة استعمال الأسماء نحو قريب فإنه من الصفات التي كثر جريانها مجرى الأسماء تقول مررت به قريباً ثم تبنيه للمجهول قائلا مر به قريب فتقيمه مقام نائب الفاعل ومنه : سير عليه قريب وفي القرآن (قل عسى أن يكون قريباً)[3] ، ومنه (وما يدريكَ لعل الساعة تكون قريباً)[4] فقريبا يحتمل أن يكون اسما خبرا لكان وأن يكون ظرفاً أي زمانا قريبا .

---

(١) سورة مريم : ٤٦.
(٢) سورة سبأ : ١١.
(٣) سورة الإسراء : ٥١.
(٤) سورة الأحزاب : ٦٣.

أقسام ظرف المكان

بالنظر إلى التصرف والانصراف

(ص) قال ابن عصفور :

(وظرفُ المكانِ ينقسمُ بالنظر إلى التصرّفِ والانصرافِ ثلاثةَ أقسام :

أحدها : أن يكون متصرفاً لا متصرفاً وهو كل ما أقيم من الصفات التى لا تنصرفُ مقامَ ظرفِ مكانٍ محذوفٍ أو كان جمعاً متناهياً .

والثانى : عكسه وهو مكانك إذا دخلها معنى عوضك ، ودونك إذا أريدَ بها نقصان المرتبةِ فى صفةٍ من الصفاتِ ، وفوقكَ إذا أريدَ علوُّ المرتبة فى صفة من الصفات . وسواك وسواك وسواءك وعند ومع ووسط ساكنة السين إلا أن عند ومع قد يدخلُ عليهما من ولا تتصرفُ بأكثرَ منْ هذا .

والثالث: أن يكونَ متصرفاً منصرفاً وهو ما بقىِ من الظروف نحوَ أمامك) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من تقسيم ظرف الزمان إلى متصرف وغير متصرف (بالتاء فيهما) وكل قسم إلى منصرف وغير منصرف (بالنون فيهما) وكانت الأقسام أربعة كما بيناها فى المصدر قبل ذلك ثم فى ظرف الزمان ، شرع يذكر الأقسام نفسها فى ظرف المكان وبذلك ينتهى حديثه عن هذا الأمر وهو التصرف والانصراف لأن الحال لا يدخلها ذلك .

والحاصل أن الأقسام كانت بتمامها وكمالها فى المصدر وظرف الزمان

لكنها فى ظرف المكان تنقص واحدا وهو القسم الذى تفقد فيه الكلمة التصرف والانصراف معا الذى مثلنا له فى المصدر بكلمة سبحان العلم المقطوع عن الإضافة ومثلنا له فى ظرف الزمان بكلمة سحر المجعول علما على وقته والمراد به من يوم معين .

وإنما نقص هذا القسم من ظرف المكان لأن ظروف المكان مبهمة فلا تكون علما وشائعة فلا تكون مختصة كما كان لفظا سحر وسبحان وعلى ذلك فالأقسام فى ظرف المكان ثلاثة :

متصرف غير مصروف — غير متصرف مصروف — متصرف مصروف ونعنى بالتصرف أيضا أن تقع الكلمة ظرفا وغير ظرف ، فان وقعت ظرفا فهى متصوبة ، وإن وقعت غيره فهى مرفوعة أو مجرورة ، ونعنى بمصروفة أن تكون منونة أو مضافة كيمين وشمال وأمام وخلف .

ولما كان أكثر ظروف المكان مبهمة — والمختص منها كالبيت والدار والمسجد يجرى بفى — كانت كلها متصرفة إلا ما استثنى ، وقد جعل ابن عصفور مجىء الكلمة مجرورة بمن تصرفا وإن لم تستعمل مرفوعة أو مجرورة بغير من ، ومن هنا دخل عنده كثير من الكلمات فى التصرف وإن اقتصر استعمالها منصوبة على الظرفية أو مجرورة بمن ، ولذلك نجد ظروفا يعدها ابن مالك من الظروف العادمة التصرف بينما هى عند ابن عصفور متصرفة حتى كثرت الظروف العادمة التصرف عند ابن مالك وقلت عند ابن عصفور .

والآن نعود إلى الأقسام الثلاثة :

القسم الأول : وهى الظروف المتصرفة غير المصروفة . قال ابن عصفور : ضابطها : كل ما أقيم من الصفات التى لا تنصرف مقام ظرف

مكان محذوف أو كان جمعا متناهيا (صيغة منتهى الجموع) وعلى ذلك فهي نوعان :

— صفة على وزن أفعل نايت عن ظرف: تقول: جلست أسفل منك وقعدت أعلى منك ووقفت أبعد منك ، فأسفل وأعلى وأبعد ظروف منصوبة وقد منعت الصرف للوصفية ووزن الفعل لكنها متصرفة ، فتجر إذا دخلت عليها من قال تعالى (إذْ جاءُوكم منْ فوقكم ومنْ أسفل منكمْ)[1] كما ترفع فى مواضع الرفع تقول : بيتى أسفل منك أو أعلى منك فأسفل وأعلى خبران مرفوعان ، ويجوز لك نصبها على الظرفية والخبر هو الاستقرار المحذوف وفى القرآن الكريم (والركبُ أسفلَ منكمُ)[2] قرىء بالنصب على الظرفية والخبر محذوف وقرىء بالرفع على الخبرية[3]، وقال الزجاج فى معانيه يجوز فى أسفل وجهان :

أن تنصبه وعليه القراءة ويجوز أن ترفعه على أنك تريد والركب أسفل منكم أى أشد تسفلا[4] .

— ظرف مكان جمعا متناهيا : تقول جلست مجلسا ومجالس ، فالأول متصرف مصروف والثانى متصرف غير مصروف وعلة عدم صرفه صيغة منتهى الجموع وفى القرآن الكريم (وأنا كنّا نقعدُ منها مقاعدَ للسمعِ)[5] فمقاعد ظرف مكان منصوب ويجوز تصرفها فتقع مبتدأ وخبراً وغير ذلك تقول : للعلماء مجالس جميلة وللسفهاء مجالس قبيحة .

---

(١) سورة الأحزاب : ١٠ .
(٢) سورة الأنفال : ٤٢ .
(٣) هى قراءة زيد بن على وانظر البحر المحيط : ٥/٣٢٨ .
(٤) معانى القرآن للزجاج : ٢/٤٦٤ .
(٥) سورة الجن : ٩ .

القسم الثانى : وهى ظروف غير متصرفة لكنها مصروفة أى تقتصر على الظرفية المكانية فلا تقع غير ذلك وهى منونة أو مضافة ، وقد عد ابن عصفور منها سبع كلمات ، واشترط فى كل واحـــدة شرطا لتلزم النصب على الظرفية ، وإنما قل عددها لأن ظرف المكان اسم والأصل فى الاسم أن يكون متصرفا .

أولها : مكانكَ : وشرطها أن تكون بمعنى عوضك ، أمامكان فهو مشتق من السكون فيتعدى إليه كان ويكون كما يتعدى جلس ويجلس إلى مجلس .

قال ابن أبى الربيع[1] : ولما كانت الأفعال كلها تنحل إلى كان تعدت جميع الأفعال إلى المكان ألا ترى أنك إذا قلت جلس زيد فهو فى معنى كان منه جلوس وكذلك قعد زيد هو فى معنى كان منه قعود انتهى .

وعلى ذلك فإن جعلته ظرفاً فى موضعه ونويت فيه ذلك نصبته تقول اجلس مكانك وفى القرآن (فحملته فانتبذتْ بهِ مكاناً قصيا)[2] وإن لم تنو ظرفيته وجعلته إسما رفعته أو خفضته أو نصبته على غير الظرفية تقول : مكانك لائق بك وكن فى المكان اللائق بك وفى القرآن (وإذْ بوأنا لإبراهيمَ مكانَ البيتِ)[3] وهو فى الآية مفعول به .

أما إذا كانت مكان بمعنى عوض وبدل فإنها تكون ممنوعة التصرف

---

(١) البسيط : ٥٠٧/١ .

(٢) سورة مريم : ٢٢ .

(٣) سورة الحج : ٢٦ .

وتلزم النصب على الظرفية وسبب ذلك أن مكانا الذى دخله معنى عوضك وبدلك ليس بمكان حقيق ، لأن مكان الشىء ليس حقيقته، إنما هو موضعه ومستقره فلما كانت الظرفية على طريقة المجاز لم يتصرفوا فيه كما يتصرفون فى الظروف الحقيقية ، وفى القرآن (وإنْ أردتم استبدالَ زوج مكان زوج)[1] وفيه (ثم بدلنا مكان السيئةِ الحسنة)[2] وفيه (وإذا بدلنا آية مكانَ آية)[3] .

ثانيها : لفظ دونَ : يشرط أن يكون المقصود بها نقصان المرتبة فى صفة من الصفات ، وذلك لأن دون تستعمل إستعمالات كثيرة ، فتكون بمعنى تحت وفوق وخلف وأمام تقول : الأرض دونك أى تحتك والسماء دونك أى فوقك ، كما تقول : جلست دونَ الأمير أى خلفه ، وسرت دون الجماعة أى أمامهم كما تأتى بمعنى غير كقوله (ويغفر مادونَ ذلك)[4] .

وتقول : هذا ثوب دون أى ردىء ، وهى فى هذا كله متصرفة بدخول من عليها قال تعالى (منْ دونِ اللهِ فاهدوهمُ)[5] وهو كثير ، وقد تقع مبتدأ أو خبرا وهو قليل : فمثال الأول قوله تعالى (ومنا دونَ ذلك)[6] .

قال الأخفش : دون مبتدأ وبنى لإضافته إلى مبنى[7] ، ومثال الثانى :

---

(١) سورة النساء: ٢٠.
(٢) سورة الأعراف: ٩٥.
(٣) سورة النحل: ١٠١.
(٤) سورة النساء: ٤٨.
(٥) سورة الصافات: ٢٣ .
(٦) سورة الجن: ١١.
(٧) شرح التسهيل لابن مالك: ٢٣٤/٢ ، وينظر ارتشاف الضرب لأبى حيان حـ٢ ص٢٦٢ .

٢٢٨ — ألم ترنِي أنى حميتُ حقيقتى
وباشرتُ حد الموتِ والموتُ دونُها[1]

فدونها بالرفع خبر عن المبتدأ الذى قبله .

أما إذا أريد بها نقصان المرتبة فى صفة من الصفات فى الشيء المعنوى كالعظمة والجاه والسلطان والعلم فإن ذلك يفقدها التصرف ، تقول: محمد دون على فى الشرف والحسب وهو (أى على) دونه فى العلم والفضل ، وعلته أيضا أنها خرجت عن استعمالها فى المكان الحسى الأدنى إلى الأمر المعنوى قال ابن عصفور[2] : إنه لم يرد بالكلمة حينئذ المكان، والظرفية فيها مجاز ، فلم يتصرف فيها كما يتصرف فى الظروف الحقيقية .

ثالثها : لفظ فوقْ : إذا أريدبه علو المرتبة فى صفة من الصفات، والحاصل أن فوق تأتى ظرف مكان مقصوداً به العلو والارتفاع ،تقول: السماء فوقنا ومنه (إنّى أرَانى أحملُ فوقَ رأسِي خُبزا)[3] وقد يقصد بها الزيادة كما فى قوله تعالى (فإن كن نساء فوقَ اثنتينِ)[4] وهى فى هذه المعانى متصرفة من النصب إلى الجر بمن قال تعالى (فخرّ عليهمُ السقفُ منْ

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لموسى بن جابر أحد شعراء الحماسة ، والحقيقة ما يجب على الرجل أن يحميه من مال وعرض ، والمعنى الدفاع عن الحقيقة ثم الموت ، وشاهده قوله والموت دونها حيث تصرف فى لفظ دون ورفعه على أنه خبر وهو جائز كما ذهب إليه الأخفش والبيت فى معجم الشواهد ص٣٩٢ .

(٢) نص من شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثانى — باب المفعول فيه) .

(٣) سورة يوسف : ٣٦ .

(٤) سورة النساء : ١١ .

فوقهم ")[1] ولا تخرج عن هذا التصرف فلا ترفع خبرا فى قولك، فوقك رأسك وإنما تنصب على الظرفية والخبر الاستقرار المحذوف قال ابن أبى الربيع[2]:

ولا أعلم خلافا فى تحت وفوق أنهما غير متصرفين وأنهما لا يستعملان إلا ظرفين منصوبين أو مخفوضين بمن ، انتهى .

ولكن إذا أريد بفوق العلو والارتفاع المعنوى فى صفة فإن ذلك يفقدها التصرف وتلزم النصب على الظرفية تقول: محمد فوقك فى الشرف وفى العلم وفى الجاه فتنصب قولا واحدا .

رابعها : سواك : وفيها لغات : كسر السين وضمها مع القصر، وكسرها وفتحها مع المد ، وتلزم النصب على الظرفية فهى لا تتصرف لأنها بمعنى مكانك الذى تدخله معنى عوضك وبدلك وهو لا ينصرف فكذلك هى، وعدم تصرفها هو مذهب سيبويه والجمهور وتبعهم ابن عصفور ، تقول : قام القوم سواك فهى ظرف مكان بمعنى عوضك .

قال ابن عصفور[3] : « ولا يجوز استعمال سوى اسما إلا فى ضرورة كقول الأعشى :

٢٢٩ — تَجانفُ عنْ جلّ اليمامةِ ناقتى
وما قصدتْ منْ أهلِها لسَوائكا[4]

---

(١) سورة النحل : ٢٦ .

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ١/٥٠٣ .

(٣) مثل المقرب ، ورقة ، ٣٦ .

(٤) البيت من بحر الطويل وهو للأعشى من قصيدة يمدح بها هوذة ابن على الحنفى ويخبره بأنه ترك أهل اليمامة وجاءه (ديوانه ص ٢٤١) —

فأدخل عليها اللام في الشعر وهو ضرورة» ، وأنشد سيبويه البيت في كتابه وجعله من ضرورات الشعر[1] ثم قال: «فعلوا ذلك لأن معنى سواء معنى غير» ، وقال أيضا[2] : «جعلوا مالايجرى فى الكلام إلا ظرفا بمنزلة غيره من الأسماء. وذلك كقوله :

٢٣٠ — ولا ينطِقُ الفحشاءَ منْ كانَ منهمُ
إذا جلسُوا منَّا ولا منْ سوائنا[3]

وذهب جماعة منهم الرمانى وأبو البقاء العكبرى واختاره ابن هشام إلى أن سوى تستعمل ظرفا كثيرا وغير ظرف بمعنى غير قليلا[4] ، وهو مذهب الكوفيين حيث قالوا : إن سوى تكون اسما وتكون ظرفا[5] ، وجاء ابن مالك وهدم وخالف آراء النحاة الذين تقدموه جميعا وأثبت

= وتجانف أصلها تتجانف والمعنى تبعد وتنحرف ، وجل اليمامة أى غالب أهل اليمامة وشاهده التصرف فى سوى بدخول اللام عليها لضرورة الشعر والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٥ .

(١) الكتاب: ٣٢/١ (طبعة هارون).

(٢) الكتاب: ٣٢/١ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو للمرار بن سلامة العجلى وهو فى الفخر بقومه وبأخلاقهم ، والفحشاء مفعول به أو منصوب على نزع الخافض وأحسن ما قيل فى معناه جعل منا بمعنى فينا ، وكذا فى المعطوف عليه ، وشاهده التصرف فى سوى بدخول من عليها ضرورة والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٠ .

(٤) انظر فى مذهب الرمانى وأبى البقاء الهمع ٢٠١/٢ وحاشية الصبان: ١٦٠/٢ ، وانظر فى مذهب ابن هشام : شرح التصريح : ٣٦٢/١ وأوضح المسالك له ٢٨٢/٢ .

(٥) الإنصاف : ٢٩٤/١ المسألة رقم ٣٩ .

أن سوى لا تكون إلا اسما كغيره[١] ، ومن وقوع سوى اسما فاعلا قول الشاعر :

٢٣١ — ولم يبقَ سوى العُدوا ن دِنّاهم كما دانوا[٢]

ومن وقوعها مبتدأ قول الآخر :

٢٣٢ — وإذا تباعُ كريمةٌ أو تشترى
فسواكَ بائعها وأنتَ المشترِي[٣]

خامسها : عندوهى ظرف مكان لبيان كون مظروفها حاضرا حسا أو معنى : فمثال الأول قوله (فلما رآه مستقرا عنده)[٤] ومثال الثانى قوله (قال الذِى عندَه علمٌ من الكتابِ)[٥] وقد يكون قريبا حسا كقوله

---

(١) شرح التسهيل له : ١٣٤—٣١٧ .

(٢) البيت من الهزج من مقطوعة مشهورة الفند الزمانى واسمه سهل ابن شيبان فى الفخر والنصر على الأعداء ودانه دينا بالكسر أى جازاه جزاء ، وشاهـــده وقوع سوى فاعلا ولم تكن ظرفا والبيت فى معجم الشواهد ص٣٩٥

(٣) البيت من بحر الكامل وهو من قصيدة فى المدح لابن المولى واسمه محمد بن عبد الله بن مسلم المدنى يمدح يزيد بن حاتم بن قبيصة ، وقد أطالوا فى بيان معناه وأن أو فيه بمعنى الواو ، ومعناه واضح وأوفيه على حالها ، والكريمة هى الخصلة الكريمة والفعل الحسن ، وشاهده تصرف سوى وخروجها عن الظرفية باستعمالها مبتدأ ، والبيت فى معجم الشواهد ص ١٨٨ .

(٤) سورة النمل : ٤٠ .

(٥) سورة النمل : ٤٠ .

(عندَ سدرةَ المنتهَى)[١] أو معنى كقوله (ربِّ ابنِ لي عندكَ بيتاً في الجنةِ)[٢] وقد تأتى لظرف الزمان كما جاء فى الحديث الشريف (إنما الصبرُ عندَ الصدمةِ الأولى)[٣] .

ولا تستعمل عند إلا منصوبة على الظرفية وهو الكثير فيها وقد تجىء مجرورة بمن وهذا أقصى تصرف لها ومنه قوله (آتيناهُ رحمةً من عندنا)[٤] .

وعلل ابن عصفور عدم تصرفها فقال[٥] : وإنما لم تتصرف عند لأنها شديدة التوغل فى الإبهام أو تصدق على الجهات الست فلم تستعمل استعمال الأسماء .

سادسها : مَع : وهى اسم لمكان الاصطحاب أووقته على حسب ما يليق بالمصاحب فتكون مكانا فى مثل جئت معك ، وزمانا فى مثل جئت مع العصر والأول هو الكثير وبه جاء الاستعمال فى القرآن قال تعالى (ودخلَ معــهُ السجنَ فتيانِ)[٦] وقال (وسخرنا مع داوودَ الجبالَ)[٧] وهى من الظروف الملازمة للنصب على الظرفية وقد تخرج عنها إلى الجر بمن ولا تتصرف بأكثر من هذا ، مثاله قوله تعالى (هذا ذكرُ منْ معىَ)[٨] قرىء بمن اسم موصول وهو مضاف إلى ماقبله ومعى

---

(١) سورة النجم : ١٤ (٢) سورة التحريم : ١١ .

(٣) الحديث فى صحيح البخارى: ٢/٨٣ مرويا عن أنس .

(٤) سورة الكهف : ٦٥ .

(٥) شرح التسهيل لناظر الجيش الجزء الثالث ورقة ٤ .

(٦) سورة يوسف : ٣٦ . (٧) سورة الأنبياء : ٧٩ .

(٨) سورة الأنبياء : ٢٤ .

ظرف صلة من ، كما قرىء بتنوين ذكر وكسر الميم من من فتكون حرف جر ومعى مجرور به[1] ، وهذا هو أقصى تصرف لمع وهو الخروج عن الظرفيه إلى الجر بمن ، وهى فى هذا التصرف الضعيف شبيهة بعند ، وإنما أشبهتها لأنهن يقعن خبرا وحالا وصفة وصلة .

وتنوين مع فى مثل قولك ذهبنا معا وعدنا معا وقول الخنساء :

٢٣٣ — وأفنَى رجالِي فبادُوا معًا
فأصبحَ قلبِي بهمْ مستَفَزًّا[2]

ليس معناه أنها تصرفت وأنها وقعت حالا ، بل هى فى كل أحوالها ظرف منصوب ، وهى ثنائية اللفظ حال الإفراد (معا) وحال الإضافة (مع زيد).

---

(١) هى قراءة يحيى بن يعمر وطلحة والمعنى هذا ذكر من عندى ، وبقيت قراءة ثالثة وهى بتنوين ذكر وفتح الميم من من فتكون ذكر مصدرا عاملا ومن معمول له كقوله (أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتيما) وما جاء من القراءات فى هذا ذكر من معى جاء فى هذا ذكر من قبلى ، وانظر فى هذه القراءات وتوجيهها البحر المحيط : ٤٢١/٧.

(١) البيت من بحر الطويل من قصيدة للخنساء فى رثاء رجال قومها (الديوان ص ٨١ دار صادر) وفاعل أفنى ضمير عائد على الدهر ، وبادوا أى هلكوا ، ومستفزا بصيغة اسم المفعول من استفزه الخوف أى أزعجه ، وشاهده قوله فبادوا معا حيث نونت مع ، ومع ذلك فهى ظرف ولم تتصرف ، ويستشهد النحاة بالبيت على أن معا استعملت للجماعة كما تستعمل للاثنين ، والبيت فى معجم الشواهد ص١٩٣ .

وتفيد مع أيضاً اتحاد الوقت بخلاف جميعاً فى قولك: ذهبنا جميعاً وعدنا جميعاً فلا تدل على اتحاد الوقت .

سابعها : وسْط (ساكنة السين) وهى من ظروف المكان التى تلازم النصب على الظرفية بشرط أن تكون ساكنة السين مجردة من حرف الجر فى تقول : جلست وسط القوم ومعناه بينهم ، فإذا تحركت السين خرجت الكلمة عن الظرفية واستعملت اسماً متصرفاً تقول : سيارات السفر وسط المدينة ، أى ما بين طرفيها وهى هنا خبر مرفوع ، وكذلك إذا دخلت عليها فى فإنه يجب تحريك سينها تقول جلست فى وسط القوم ، وبه استدل ابن أبى الربيع على أن الظرف متضمن معنى فى وأنه منصوب بإسقاط هذا الحرف ، كما أن نصبه على هـذا يخالف غيره مما هو منصوب على نزع الخافض يقول فى نصب الظرف[١] :

« ولما كان هذا النصب مخالفاً لنصب جميع ما أسقط منه حرف الجر خالفوا بين إسقاط حرف الجر وإثباته هنا فى بعض الكلم ليدلوا على ذلك فقالوا جلست فى وسط الدار فإذا أسقطوا حرف الجر قالوا : جلست وسط الدار فسكنوا العين ليصير كأنه نوع آخر، ولا يفعلون ذلك بما أسقط منه حرف الجر غير هذا » .

وعلى ذلك فوسط بالسكون خال من الحرف من الظروف العادمة التصرف، فإذا استعمل اسماً وهو ساكن السين كان ضرورة كقول عدى ابن زيد يصف سحاباً :

٢٣٤ — وسطُه كاليراعِ أو سُرُجِ المِجْـ
دَلِ طوْراً يخبُو وطوراً ينير[٢]

---

(١) البسيط : ٤٧٨/١ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو لعدى بن زيد فى وصف سحاب =

فسكن السين من وسط وجعله اسما مبتدأ خبره ما بعده، وهذا الاستعمال ضرورة عند ابن عصفور، لكن ابن مالك جعله قليلا .

قال ناظر الجيش[1] : كلام ابن عصفور يقتضى أن وسط فى البيت المذكور اسم لا ظرف وأن سنيه سكنت ضرورة فإنه بعد أن ذكر وسط الساكن السين وأنه ظرف قال : فإن أخرجوه عن الظرفية فتحوا السين فقالوا وسط الدار آجر، ولا يجوز تسكينها إذ ذاك إلا فى ضرورة نحو قول الفرزدق :

٢٢٥ — أتتهُ بمجلوم كأنَّ جبينَهُ
صلابةُ ورسٍ وسطْها قد تَفلقا[2]

= كبير خال من الماء وهو ساعة يضيء وساعة يظلم، واليراع : القصب واحدته يراعه، والسرج جمع سراج وهو المصباح، والمجدل بكسر الميم القصر العالى، ويخبو من خبت النار أى خمد لهيبها، وشاهده واضح من الشرح، والبيت فى معجم الشواهد ص١٧٢ .

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (باب المفعول فيه المسمى ظرفاً — الجزء الثالث ورقة ١) .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة للفرزدق فى هجاء عضيدة بنت جرير وزوجها الأبلق (ديوانه ح٢ ص٥٩٦) وهى من أقظع الهجاء لجرير وابنته وزوج ابنته وحفيده إن ولدت ابنته

والمجلوم : الشعر الذى أزيل بالجَلَم وروى بمحلوق وهو بمعنى مجلوم، والجبين معروف، والصلابة . الحجر الأملس، والورس : نبت أصفر، وتفلق أى تشقق ، وشاهده قوله وسطها حيث جاء ساكن السين ومع ذلك وقع مبتدأ فهذا ضرورة، لأنه إذا سكن السين كان ظرفاً فإذا أريد جعله اسماً فتحت السين والبيت فى معجم الشواهد ص٢٤٢ .

وقول عدى بن زيد : وسطه كاليراع — البيت قال : فاستعمل وسط في حال إخراجه عن الظرفية اسما وجعله مرفوعا بالابتداء ساكن السين لما اضطر إلى ذلك ثم قال : انتهى وما قاله ابن عصفور أظهر مما قاله ابن مالك .

القسم الثالث: وهو ظروف متصرفة منصرفة أى تستعمل ظرفاً وغيره وهى منونة أو مضافة أو معها أل ، وهو ما بقى من ظروف المكان بعد النوع الأول وهو المتصرف الذى لاينصرف وهـــو الصفة التى تقوم مقام الظرف ، أو الجمع المتناهى ، وبعد النوع الثانى الذى حصرنا كلماته فى سبع وما بقى بعد ذلك فهو النوع الثالث وهى الظروف المتصرفة المنصرفة وعدد هذا النوع كثير لأن ابن عصفور جعل دخول من على الظرف دليلا على تصرفه ونوعاً منه — كما قلنا — حتى لو كان ذلك نادراً أو قليلا وينطبق هذا النوع على مثل هذه الظروف وهى أمامك وخلفك وتحتك وفوقك ووراء وقدام، ويمين وشمال، وذات اليمين وذات الشمال ، وبين وحيث ، ولدى ولدن ، ومكان خال من عوض ، ودون خال من النقصان فى صفة وحول وتثنيته وجمعه . وشطر ووجهة ، وهنا وهناك وخلال وخلاف، وكثير من النحاة قد قسم هذه الظروف إلى ثلاثة كثير التصرف ومتوسطه ونادره:

— كثير التصرف : مثل يمين وشمال نكرة ومعرفة وذات اليمين وذات الشمال ومكان خال من العوض فمن استعمالها غير ظرف أن تقول: يمينك أمان وشمالك خطر ، واليمين أمان والشمال خطر ، وفى القرآن : (آيةٌ جنتانِ عنْ يمينٍ وشمالٍ)(١) وفيه (عنِ اليمينِ وعنِ الشمالِ عِزينَ)(٢) .

---

(١) سورة سبأ : ١٤ .

(٢) سورة المعارج : ٢٧ .

كما تقول : مكانك حسن ومكان زيد غير ذلك ، ومن استعمالها ظرفاً قوله (ونقلبهمْ ذاتَ اليمينِ وذاتَ الشمالِ)[١] .

الثانى : متوسط التصرف وهى الجهات الست غير فوق وتحت وهى أمامك وخلفك وقدامك ووراءك ومنه لفظ يمين تقول : خلفك مجدب ووراءك أوسع لك فترفع على الابتداء، كما تقول زيد أمامك أوخلفك وأنت قدام بالرفع أيضاً قال ابن أبى الربيع فى البسيط له[٢] :

اعلم أن أمامك وخلفك عند سيبويه متصرفان يرفعان ويخفضان بمن وغير من ، وعلى مذهب سيبويه أكثر النحويين واستدل سيبويه بقول لبيد بن ربيعة :

٢٣٦ — فَغدتْ كلاَ الفرْجينِ تحسبُ أنهُ
مَولَى المخافةِ خلفُهـــا وأمامُها[٣]

---

(١) سورة الكهف : ١٨ .

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ٥٠٢/١ .

(٣) البيت من بحر الكامل من معلقة لبيد بن ربيعة التى تمتلىء بالغريب والحوشى من الكلام والمعانى ، وهو فى بيت الشاهد يصف بقرة خائفة من صيدها يقول قبل :

وتسمعت رز الأنيس فراعهـــا
عن ظهر غيب والأنيس سقامها

والرز : الصوت الخفى، وظهر غيب أى من وراء حجاب، والفرجان تثنية الفرج وهو الواسع من الأرض ، ومولى المخافة الموضع الذى فيه الخوف ، وشاهده التصرف فى خلف وأمام فرفعا على أنهما بدلان من مولى أومن كلا أو خبران لمبتدأ محذوف (هما) والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٥٦ .

قال صاحب البسيط : الفرج موضع المخافة وهو الثغر ، ومولى المخافة الموضع الذى يلى الخوف وخلفها وأمامها بالرفع بدلان من مولى المخافة، وكلا مبتدأ خبره تحسب أنه مولى المخافة والجملة فى موضع الحال أى بكرت وهى خائفة من الصياد من خلفها وأمامها .

ومن تصرف هذه الظروف أيضاً جرها بمن كقوله تعالى (لا يأتيه الباطلُ من بينِ يديهِ ولا منْ خلفهِ)(١) وقوله (واللهُ منْ ورائِهم محيطٌ)(٢) .

ومن استعمالها ظرفا قوله (بلْ يريدُ الإنسانُ ليفجرَ أمامهُ)(٣) وقوله (له ما بينَ أيدينا وما خلفَنا وما بينْ ذلكَ)(٤) .

ومن استعمال بين غير ظرف قوله تعالى (هذا فراق بينى وبينك)(٥) وقوله (لقدْ تقطع بينكُمْ)(٦) فى قراءة الرفع(٧) وقوله (أألقىَ الذكرُ عليهِ من بيننا)(٨) وهى فى الآية الأولى مضاف إليه وفى الثانية فاعل وفى الثالثة مجرورة بمن .

وهنا لفتة صغيرة : إذا قلت زيد أمامك أو خلفك بالرفع . هل زيد يشغل الأمام كله أو الخلف حتى يجوز لك الرفع ؟

قال ناظر الجيش : « ليعلم أن الكلمات المذكورة ، إذا تصرف فيها لا فرق بين ألا يتجوز فيها نحو قولك خلفك مجدب ووراءك أوسع لك وبين أن يتجوز فيها نحو قولك زيد خلفك برفع خلفك تجعله خبرا عن

---

(١) سورة فصلت: ٤٢ .
(٢) سورة البروج: ٢٠ .
(٣) سورة القيامة : ٥ .
(٤) سورة مريم: ٦٤ .
(٥) سورة الكهف: ٧٨ .
(٦) سورة الأنعام: ٩٤ .
(٧) هى قراءة جمهور السبعة ما عدا نافع والكسائى وحفص (البحر المحيط : ٤/٤٨٨ .
(٨) سورة القمر : ٢٥ .

زيد فزيد ليس بخلفك فى الحقيقة وإنما الخلف مكان زيد ، وطريق المجاز فيه أن يقدر مضاف إلى المبتدأ محذوف والتقدير مكان زيد خلفك أو أن يجعل الخلف زيد لما كان حالا فيه كما جعل النهار صائماً من قولك نهاره صائم لما كان الصوم واقعاً فيه ، وليس هذا الذى ذكر مخصوصاً بأسماء الجهات بل يجوز ذلك فى غيرها فتقول : مكانك مرتفع ، وعمرو مكانك،برفع مكانك على التقديرين اللذين ذكرا فى زيد خلفك أشار إلى ذلك كله ابن عصفور فى شرح المقرب انتهى[١] .

الثالث : نادر التصرف وهو بقيتها مثل فوقك وتحتك وحيث ولدى ولدن وحول وشطر وهنا وهناك ودون وبين بين ونقصد بندور التصرف استعمالها مجرورة بمن وهو نوع منه حيث فارقت الظرفية إلى غيرها .

ومن ذلك قوله تعالى فى وصف نعيم أهل الجنة (لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجرى من تحتها الأنهارُ)[٢] وقال (سنستدرجهم من حيث لا يعلمون)[٣] وقال (ربنا آتنا من لدنك رحمة)[٤] ومن استعمالها ظرفا قوله (تجرى تحتها الأنهارُ)[٥] وقوله (هنا لك ابتلى المؤمنون)[٦] وقوله (فولِّ وجهك شطر المسجدِ الحرامِ)[٧] وقوله (قال لمن حوله ألا تستمعونَ)[٨] .

---

(١) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث — الورقة الأولى — نسخة دار الكتب) .

(٢) سورة الزمر : ٢٠. (٣) سورة ن : ٤٤.

(٤) سورة الكهف : ١٠. (٥) سورة التوبة : ١٠٠.

(٦) سورة الأحزاب : ١١. (٧) سورة البقرة : ١٤٩، ١٥٠ .

(٨) سورة الشعراء : ١٥ .

(شروط الحال : نكرة – مشتقة – منتقلة)

(ص) قال ابن عصفور :

(وأما الحالُ فإن كانتْ مبينةً اشترُطَ فيها أنْ تكون نكرةً أوْ في حكمها نحو قولهمْ : أرسلها العراكَ ، وطلبته جهدى وطاقتى ، وكلمته فاهُ إلى فىّ ، ورجع عودَه على بدئه ، وجاء القوم قضَّهم بقضيضهم ، وجاء زيدٌ وحدهُ ، ومررتُ بالقوم ثلاثتَهم وأدخلتهم إلى العشرة ، أى معتركةً العراكَ ومجتهداً جهدى ومطيقاً طاقتى ، وجاعلا فاه إلى فى ، وعائداً عودَه على بدئه ، ومنقضين قضهم بقضيضهمْ ، ومفردا ثلاثتهم بالمرورِ ، فحذفتِ النكراتُ وأقيم معمولها مقامَها ؛

وأما ادخلُوا الأولَ فالأولَ وجاء القوم الجماءَ الغفير ، فالألفُ واللامُ فيهما زائدتان والغفيرُ وصفٌ لازمٌ كلزومِ وصفِ مَنْ في قولك : مررتُ بمنْ معجبٍ لكَ .

ويشترط فيها أنْ تكونَ مشتقةً أوْ فى حكمها وأعنى بذلك أن تكونَ فى معنى مَا أخذَ من المصدرِ وإن لم تكنْ مأخوذة منه كقولك : علمته الحسابَ باباً باباً أىْ مفصلا .

ويشترطُ فيها أن تكونَ منتقلةً أى غيرَ لازمةٍ أو فى حكمها نحو خلقَ اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها فهذه الصفة وإن كانت لازمة للزرافة فإنها تشبه بعد خلق غيرَ اللازم إذ كانَ من الجائز أن يخلقها الله تعالىَ علىَ خلافِ ذلكَ) .

(ش) لما فرغ ابن عصفور من حديثه عن المصدر ، والظرف الزمانى والمكانى من تقسيمها إلى مبهم وغيره وإلى متصرف وغيره أخذ

فى الحديث عن قسمى الحال أيضاً وكان قد ذكر أنها تنقسم قسمين : مبينة وهى التى لا يفهم معناها إلا بذكرها ومؤكدة : وهى التى يفهم معناها دون ذكرها وإنما تأتى تأكيداً للعامل أو تأكيداً للجملة ، وهو فى هذا الموضع يتحدث عن الأولى ، وهى الحال المبينة من ذكر شروطها وماجاء مخالفاً لكل شرط ، وكيف يؤول ما جاء مخالفاً .

ذكر ابن عصفور أن الحال المبينة يشترط فيها ستة شروط وهى أن تكون نكرة ومشتقة ومنتقلة وأن تكون فضلة منصوبة على معنى فى صاحبها معرفة غالباً وها نحن نتحدث عن كل شرط مفصلا :

الشرط الأول : أن تكون الحال نكرة أو فى حكم النكرة تقول : جاء زيد راكباً فراكباً حال وهو نكرة وهكذا الحال دائماً ، وإنما كان التنكير شرطاً لأن الغالب فيها أن تكون مشتقة لأنها صفة فى الأصل كما أن الغالب فى صاحبها أن يكون معرفة لأنه مخبر عنه فلو لم يلزم تنكيرها لتوهم كونها مع صاحبها نعتا ومنعوتا فى بعض الصور ، وأيضاً فإن الحال ملازمة للفضلية لا تأتى عمدة مرفوعة ، فلما كانت كذلك استحقت التخفيف بلزومها التنكير بخلاف غيرها من الفضلات ، فليس ملازما للفضلية بل يجوز رفعه نائب فاعل تقول فى ضربت زيداً ضرب زيد ، وفى اعتكفت يوم الجمعة اعتكف يوم الجمعة ، وفى اعتكفت اعتكافا مباركا ، اعتكف اعتكاف مبارك ، فلصلاحية غير الحال أن يكون عمدة جاز تعريفه بخلاف الحال .

وأما قوله : أو فى حكم النكرة فمعناه أن تكون صورة الحال اللفظية معرفة بالألف واللام أو بالإضافة لكنها مؤولة بنكرة أو يجعل المعرف معمولا لحال نكرة وهكذا ،

وقد ذكر ابن عصفور فى هذا الموضع ما يقرب من عشر جمل

جاءت الحال فيها معرفة بالألف واللام أو بالإضافة ثم أولها على التنكير، وها نحن نسردها واحدة بعد الأخرى، وقبل أن نسردها نقول : إن هذه الجمل كلها سماعية لا يجوز القياس عليها حتى لا يفتح الباب لأن تكون الحال معرفة.

أولا : قولهم : أرسلها العراكَ : فى مثل قول لبيد بن ربيعة :

٢٣٧ — فأرسلها العراكَ ولم يذُدْها
ولم يشفقْ على نغَص الدِّخالِ [١]

فالعراك مصدر معرف بالألف واللام وهو حال من الضمير المؤنث الواقع مفعولا فى أرسلها والعائد على الإبل فى بيت قبل وقد أول ذلك هو وأمثاله على ثلاثة مذاهب[٢] :

— مذهب سيبويه وتبعه ابن عصفور : أن العراك حال على تأويله بنكرة أى معتركة وهو مذهب سهل لأنه ليس فيه تكلف إضمار.

— رأى الأخفش والمبرد : أن العراك مفعول مطلق بفعل محذوف أى أرسلها تعترك العراك وتكون الجملة كلها حالا.

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو للبيد بن ربيعة يصف إبلا أوردها الماء مزدحمة، والعراك : الازدحام — لم يذدها لم يدفعها — نغص: مصدره نغص بالكسر كفرح فرحا ومعنى نغص الرجل إذا لم يتم مراده ونغصت الإبل إذا لم يتم شربها — والدخال الشرب مرة أخرى والشاهد قوله فأرسلها العراك حيث وقع المصدر المعرف حالا والحال تكون وصفا نكرة وأول على ما فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١٦.

(٢) الهمع : ٢٣٨/١ حاشية الصبان : ١٧٢/٢ ، شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث).

— رأى أبى على الفارسى : أن العراك مفعول مطلق لوصف محذوف أى معتركة العراك وهذا الوصف هو الحال :

وفى القرآن (يقولون لئنْ رجعنَا إلىَ المدينةِ ليخرجن الأعز منها الأذلَّ[١]) قرىء ليخرجن بفتح الياء من خرج الثلاثى وضم الراء والأعز فاعله والأذل حال منه على زيادة الألف واللام والمعنى ليخرج الأعز منها ذليلا[٢] .

ثانياً : قولهم : طلبته جهدِى وطاقتى ، أو طلبه جهده وطاقته أو اطلبه جهدك وطاقتك فهذه كلهن مصادر معرفة وقعت حالا وفيها التوجيهات الثلاثة السابقة إما على تأويلها بالنكرة أى مجتهدا ومطيقا أو التأويل أجتهد جهدى وأطيق طاقتى أو مجتهدا ومطيقا ، وفى القرآن (وأقسموا بالله جهدَ إيمانهمْ)[٣] فجهد أيمانهم حال وهو معرفة مؤول بنكرة أى مجتهدين .

ثالثاً : قولهم : كلمته فاه إلى فى وفيه مذاهب أيضا[٤] :

— مذهب سيبويه : أنه فى تأويل النكرة أى كلمته مشافهة ثم مشافها ، أى تأويل المعرفة المذكورة بمصدر ثم تأويل المصدر باسم فاعل ،

---

(١) سورة المنافقون : ٨ .

(٢) القراءة المذكورة حكاها الكسائى والفراء وبقيت قراءة ثالثة وهى بناء الفعل للمجهول مع الياء والأعز مرفوع به والأذل منصوب على الحال أيضا البحر المحيط : ٢٧٤/٨ .

(٢) سورة فاطر : ٤٢ .

(٤) شرح التصريح : ١ / ٣٧٠ ، شرح المفصل : ٦١/٢ ، المساعد على تسهيل الفوائد : ١٠/٢ .

وفاه الواقع حالا منصوب بالفعل المذكور وهو كلمته والتقدير كلمته مشافها .

— مذهب الكوفيين : أن فاه منصوب بعامل مقدر على المفعولية وذلك العامل هو الحال أى كلمته جاعلا فاه إلى فى فلما حذف الحال قام المعمول مقامه .

— مذهب الأخفش : أنه منصوب على إسقاط حرف الجر وأصله كلمته من فيه إلى فى .

واختار النحاة مذهب سيبويه وهو التأويل بمشافها ، لأنه يمتنع أن يقال كلمته وجهه إلى وجهى وعينه إلى عينى ولو كان مع الإضمار أى إضمار جاعلا لم يمتنع لكنه لما كان على ما قال سيبويه لم يطرد لأنه من وقوع الأسماء موقع الصفات والأصل غير ذلك ، ومما أورد به على المذهبين أن العرب ترفعه على المعنى الذى تنصبه وليس للرفع وجه إلا الحال قال سيبويه[1] : وبعض العرب يقول كلمته فوه إلى فى أى كلمته وفوه إلى فى أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله والنصب على قوله كلمته فى هذه الحال .

رابعاً : قولهم : رجع عوده على بدئه . بنصب عوده وهو مصدر وفيه أيضاً المذاهب الثلاثة فى كلمته فاه إلى فى أو طلبته جهدى :

— هو نفسه حال وأصله عائدا عوده على بدئه فحذف الحال وقام معموله مقامه .

— عوده ليس حالا وإنما هو معمول للحال المحذوف أو الفعل المحذوف .

---

(١) الكتاب : ٣٩١/١ (تحقيق هارون) .

— قال كمال الدين بن الأنبارى : وذهب بعض النحويين إلى أن قولهم رجع عوده على بدئه منصوب لأنه مفعول رجع لأنه يكون متعديا كما يكون لازما قال الله تعالى (فإن رجعكَ اللهُ إلى طائفةٍ منهم[1]) فلفظ الجلالة فاعل يرجع وكاف الخطاب مفعوله فدل على أنه يكون متعديا [2] .

خامساً : قولهم : جاء القوم قضهم بقضيضهم : بنصب قضهم أو رفعه ومثله قول الشماخ :

٢٣٨ — أتتني سليمٌ قضها بقضيضها
تُمسحُ حولى بالبقيع سِبالَهَا [3]

يروى بالنصب على الحال فهو اسم واقع موقع المصدر وهذا المصدر واقع مكان الحال فكأنه وضع قضهم موضع انقضاض ووضع انقضاض موضع منقضين وأما على الرفع فيكون تابعاً لما قبله أى جاء القوم كلهم فيكون توكيدا .

---

(١) سورة التوبة : ٨٣ .

(٢) أسرار العربية لأبى البركات بن الأنبارى ص ١٩٤ تحقيق محمد بهجة البيطار .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للشماخ من ضرار (من المخضرمين ، معاصر للحطيئة) والبقيع اسم مكان . والسبال جمع سبلة وهو طرف الشارب من الشعر ، وشاهده قوله قضها بقضيضها حيث وقع حالا وهو مصدر معرف وأول على ما فى الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٦ .

سادساً : قولهم : جاء زيدٌ وحدهُ وضربتُ زيداً وحدهُ :

أما جاء زيد وحده فوحده حال من الفاعل وهو اسم معرفة موضوع موضع المصدر فى تأويل النكرة والتقدير جاء زيد منفردا .

وقيل إن وحده مصدر موضوع موضع الحال والمعنى جاء زيد وحده إيحادا ، قال ابن عصفور : وهذا باطل لأن المصادر الموضوعة موضع الأفعال تتصرف وهذا لا يتصرف .

وذهب يونس[1] إلى أن وحده منصوب انتصاب الظرف أى جاء زيد على حياله .

وأما ضربت زيدا وحده فقيل وحده حال من الفاعل أى مفردا له بالضرب وهو مذهب سيبويه وجوز المبرد أن يكون حالا من المفعول أى ضربته فى حال أنه مفرد بالضرب قال ابن عصفور : مذهب سيبويه أحسن لأن وضع المصادر موضع اسم الفاعل أكثر من وضعها موضع اسم المفعول[2] .

أقول : الأفضل أن يكون حالا من المفعول لوجود الضمير العائد عليه منه ولو كان حالا من الفاعل لقيل ضربت زيدا وحدى ، والمعنى إذا أردت الحال من الفاعل قلت : ضربتهم وحدى ، وإذا أردته من المفعول قلت: ضربتهم وحدهم وهو ظاهر : وفى القرآن (قالوا آمنا بالله وحده)[3]

---

(١) شرح المفصل : ٦٣/١ وحاشية الصبان : ١٧٢/٢ .
(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش (الجزء الثالث — نسخة خاصة بالمؤلف) .
(٣) سورة غافر : ٨٤ .

وفيه (قالوا أجئتنا لنعبدَ الله وحدَهُ)[1] فوحده حال من لفظ الجلالة في الآيتين .

سابعاً : قولهم : مررت بالقوم ثلاثتهم كما تقول : مررت بهم أربعتهم إلى العشرة فهذه أسماء أيضا معارف وقعت موقع المصدر أحوالا متؤولة على التنكير ، والمعنى مررت بالقوم مفردا ثلاثتهم بالمرور لحذف العامل وأقيم معموله مقامه قال ابن عصفور[2] : إذا قلت مررت بالقوم خمستهم، فكأنك قلت مخمسا إياهم لخمسة واقع موقع خمس مصدر خمست القوم وخمس واقع موقع مخمس (اسم ثم مصدر ثم اسم فاعل) .

ولغة الحجازيين نصب هذه الكلمات (على الحال) وإذا قصدوا التوكيد أتوا بكلهم وأجمعين وأما التميمون فيجعلون هذه الكلمات تابعة لما قبلها توكيدا فيقولون قام القوم ثلاثتهم ورأيتهم ثلاثتهم ومررت بهم ثلاثتهم رفعا ونصبا وجرا فإذا أراد والحال قالوا : مررت بالقوم وحدهم .

ويجرى المؤنث مجرى المذكر تقول : قام النساء ثلاثتهن إلى عشرتهن باللغتين (النصب والإتباع) .

وقال ابن عصفور[3] : وبعض العرب يجرى من أحد عشر إلى تسعة عشر مجرى الثلاثة إلى العشرة وهم قليل فيقول : رأيت القوم أحد عشرهم بالنصب والاتباع أيضا ، ومنهم من يقول : رأيت القوم أحد عشرهم بالإضافة والأول أجود .

---

(١) سورة الأعراف : ٧٠ .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٣ .

(٣) نقل من شرح التسهيل لناظر الجيش ج ٣ (باب الحال) .

ثامناً : قولهم : ادخلوا الأولَ فالأولَ فهذا وصف معرف بالألف واللام وقع حالا ، وقد خرج على أن الألف واللام زائدتان والمعنى فيه ادخلوا مرتبين ، وتقول العرب للمؤنثات : ادخلن الأول فالأول والقياس ادخلن الأولى فالأولى ، ويجوز الإتيان بالفعل الماضى مكان الأمر أى دخلوا الأول فالأول ، وكما جاز نصب الأول فالأول على الحال يجوز رفعه على البدل .

تاسعاً : قولهم : جاءوا الجماءَ الغفيرَ : وذلك أيضا من الأسماء التى جىء بها مجىء المصادر الواقعة حالا والمعنى جاءوا جميعا . والجماء : اسم بمعنى الجم والغفير نعت له بمعنى الكثير وهو نعت لازم لا ينفك عن منعوته كما أن نعت من النكرة لازم لها لإبهامها فى قولك مررت بمن معجب لك ، أى شخص معجب لك والمقصود بهذا الوصف مع موصوفه أنهم غطوا الأرض من كثرتهم .

والألف واللام فى الجماء زائدتان فهو اسم وضـــع موضع المصدر الموضوع موضع الحال أى جامين غافرين ، وقيل الجماء بالرفع فهو خبر لمبتدأ محذوف أى هم الجمـــاء ، وقيل بالنصب فيكون مفعولا به أى أمدح الجماء .

عاشراً : ومما ظاهره مجىء الحال معرفة لإضافته إلى المعرفة مثل قولك جاءنى محمد حزين الوجه وجاءنى الأسير رافع اليد ، وهو الوصف المضاف إلى معموله ومثله قوله تعالى (ومن الناسِ من يجادِلُ فى اللهِ بغيرِ علمٍ ولا هدى ولا كتابٍ منيرٍ ثانىَ عطفهِ)(١) .

---

(١) سورة الحج : ٨، ٩ .

وقول الشاعر :

٢٣٩ — فأتت به حوش الفؤاد مبطنا
سهدا إذا ما نام ليل الهوجل[1]

فهذه الأوصاف كلها أحوال ظاهرها التعريف لإضافتها إلى المعرفة ولكن هذا كله فى حكم النكرة لأن الإضافة فيه على نية الانفصال لأنها من الإضافة اللفظية التى فائدتها التخفيف والمعنى حزينا وجهه ورافعا يده وثانيا عطفه وحوشا فؤاده أى زكيا الفؤاد .

الشرط الثانى : أن تكون الحال مشتقة أو فى حكمها :

ومعناه أن تكون إسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو أفعل تفضيل وذلك لأن أصلها خبر والخبر يشترط فيه ذلك حتى يتحمل ضميرا يعود على المبتدأ فكذلك الحال تتحمل الضمير العائد على صاحبها .

وقوله : أو فى حكمها، معناه أن الحال إذا جاءت جامدة فلابد من تأويلها بمشتق فالحال لا تكون إلا كذلك أى مشتقة أو مؤولة بالمشتق هذا هو الشائع المشهور عند النحاة المحافظين وعند ابن عصفور .

يقول ابن عصفور فى شرط التنكير : أن تكون نكرة أو فى حكمها .

---

(١) البيت من بحر الكامل من قصيدة لأبى كثير الهذلى قالها فى تأبط شرا وكان زوج أمه ، حوشى الفؤاد حديده ، مبطنا ضامر البطن ، سهدا قليل النوم ، الهوجل الأحمق وشاهده واضح من الشرح والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٢٠ .

ويقول فى شرط الانتقال : أن تكون منتقلة أى غير لازمة أو فى حكمها .

ويقول فى شرط الفضلة : أن تكون قد تم الكلام دونها أو فى حكم ماتم الكلام دونها .

والمعنى أنها لاتكون إلا كذلك وإذا أتت غيره أولت حتى تعود إلى الأصل فيها .

أما ابن مالك فقد قال فى الشروط السابقة غالبا وكثيرا ، وإليك عبارته فى التسهيل بترتيب كلامه[1] : —

يقول عن الحال فى حكمها الإعرابى : وحقه النصب وقد يجر بباء زائدة .

وعن حكم الاشتقاق والانتقال: واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان

وعن حكم التنكير : الحال واجب التنكير وقد يجىء معرفا بالأداة أو بالإضافة . وعن وقوع الحال مصدرا يقول فى الكافية الشافية :

ومصدرًا منكّرًا حالاً يقعْ بكثرةٍ كجاءَ ركضًا اليسعْ

وهكذا نرى ابن مالك أباح كل ماورد وأجاز كل ماسمع ، أما غيره فاشترط الشرط وما جاء مخالفا التمس له مخرجا ووصل به إلى شرطه .

والآن نعود إلى بقية شروط الحال : قلنا إن الشرط الثانى ، أن تكون مشتقة أو فى حكم المشتقة قال ابن عصفور: وأعنى بذلك أن تكون فى معنى ما أخذ من المصدر وإن لم تكن مأخوذة منه . ثم مثل بقولهم : علمته الحساب بابا بابا أى مفصلا فقوله : بابا بابا حال وليست مشتقة ولا هى مصدر حتى يؤخذ منها الحال المشتق ولكنها فى معنى المصدر الذى يؤخذ منه المشتق وأصله علمته الحساب تفصيلا ثم يؤخذ من هذا المصدر

---

(١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد صـ ١٠٨ تحقيق د/ محمد كامل بركات .

الاسم المشتق الذى يراد وقوعه حالا وهو مفصلا فهى فى الأصل اسم يؤول بمصدر ثم يؤول هذا المصدر بمشتق ولا بد من هذا الترتيب لأنه لا يشتق من الأسماء الجامدة وإنما يشتق من المصدر الذى يشبه الأسماء الجامدة وهكذا فى كل حال وقعت اسما جامدا فيما يقرب من عشرة مواضع نذكرها الآن وقعت الحال فيها اسما جامدا ، وأراد النحاة أن يضبطوها فى مواضع وتحت كل موضع أمثلة كثيرة أو قليلة وذلك ليسهل حفظها ومراجعتها .

وأما إذا وقع الحال مصدرا كما سنختم به الكلام فى هذا الموضع فليس لك فيه إلا تأويله بمشتق .

والآن نعود إلى سرد المواضع العشرة التى ذكرها النحاة وهى التى يقع فيها الحال اسما جامدا يؤول بمصدر ثم يؤول المصدر بمشتق .

الأول : أن تدل الحال على ترتيب وهى التى تأتى للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا ومن أمثلته علمته الحساب بابا بابا وادخلوا رجلا رجلا ، وادخلوا واحدا واحدا وتصدقت بمالى درهما درهما وجاءوا ثلاثا ثلاثا ، وفى القرآن (كلا إذا دُكت الأرض دكا دكا ، وجاء ربك والملكُ صفا صفا)[1] فهذه كلها أسماء جامدة وقعت أحوالا فهى تؤول بمصادر ثم يؤول المصدر بمشتق .

أى ادخلوا ترتيبا ثم مرتبين ، وجاءوا اصطفافا ثم مصطفين ، ويجوز لك أن تعطف الثانى على الأول بالفاء أو بثم : ادخلوا رجلا فرجلا وادخلوا رجلا ثم رجلا ، ولا يجوز لك أن تفرد اللفظ الأول فى مثل هذا عن الثانى بل يجب التكرار لأنك لو أفردته وقلت : علمته الحساب بابا كان بدلا ، لأن المراد من التكرار هنا استغراق الشىء كله أى الرجال والأبواب والدوام . ومجموع الكلمتين هو الحال لا أحدهما لأن

---

(١) سورة الفجر : ٢١ ، ٢٢ .

الحالية مشتقة منهما لا من أحدهما فصار اللفظان فى معنى المفرد وأعطيا إعرابه وهو النصب وصار مثل قولك : أكلت الرمان حلوا حامضا ، فهما حال واحدة وإن كانا لفظين .

وقال بعضهم: إن الثانى صفة للأول أو توكيد له أو بدل منه ، وإذا كان كذلك فهو تابع لازم لمتبوعه .

الثانى : أن تكون الحال موطئة وهى الحال الموصوفة وأصلها اسم جامد موصوف بصفة هى الحال فى الحقيقة ، وسميت موطئة لأنها وطأت الطريق لما هو حال فى الحقيقة لمجيئها قبله موصوفة به تقول: مررت بزيد رجلا صالحا ولقيت بعلى بحرا زاخرا وبمحمد أسدا شجاعا وهكذا فرجلا وبحرا وأسدا أحوال وما بعدهن صفات لهذه الأحوال . ومنه فى القرآن (فتمثَّل لها بشرا سويا)[1] وقوله (إنا أنزلناهُ قرآنا عربيا)[2] وقوله (وإنَّ هذه أمتكمْ أمةً واحدة)[3] وقوله (وقال الذين كفروا لولا نُزل عليهِ القرآن جملة واحدة)[4] والمعنى فى الآية الأخيرة اجتماعا ثم مجتمعا .

الثالث : أن تكون الحال نوعا من صاحبها تقول : خط لى هذا الثوب قميصا ، وابر هذه القصبة قلما ، وهذا مالك ذهبا ومنه قوله تعالى (وتنحتون الجبال بيوتا)[5] وقوله(فانفرُوا ثباتٍ)[6] وقوله (هذهِ ناقة اللهِ لكم آية)[7] وقوله (فما لكمْ فى المنافقينَ فئتينِ)[8] فهذه كلها أحوال جامدة وقعت نوعا من صاحبها وهى مؤولة بمشتق والمعنى فى الآية الأخيرة فما لكم فى المنافقين منقسمين فئتين .

---

(١) سورة مريم ، ١٧
(٢) سورة يوسف ، ٢ .
(٣) سورة المؤمنون ، ٥٢ .
(٤) سورة الفرقان ، ٣٢ .
(٥) سورة الأعراف ، ٧٤ .
(٦) سورة النساء ، ٧١ .
(٧) سورة الأعراف ، ٧٣ .
(٨) سورة النساء : ٨٨ .

الرابع : أن تدل الحال على تشبيه تقول : كر زيد أسدا وبدت الجارية قمرا وعاش محمد نسمة فهذه كلها أحوال جامدة مؤولة بمشتق أى شجاعا وجميلة وخفيفا ، ومن ذلك قول العرب : وقع المصطرعان عدلى عير أى وقعا مثل حمل بعير كان على جانبيه . والعدل الواحد نصف الحمل

ومن وقوع الحال اسما جامدا لدلالتها على التشبيه قول هند بنت عتبة زوج أبى سفيان توبخ رجال مكة وقد عادوا مهزومين من غزوة بدر :

٢٤٠ — أفى السِّلْمِ أعيارًا جفاءً وغلظةً
وفى الحربِ أمثالَ النساءِ العواركِ (١)

فأعيارا حال (جمع عير بفتح العين وهو الحمار وبكسرها قوافل الإبل) وأمثال النساء العوارك (جمع عارك وهى الحائض) حال أخرى وعاملهما محذوف تقديره أتتلونون فى السلم أعيارا وفى الحرب ... إلخ وجفاء وغلظة تمييز ، ومن ذلك قول الآخر :

٢٤١ — تضوَّعَ مسكا بطنُ نعمانَ أنْ مشتْ
بهِ زينبٌ فى نسوةٍ خفِراتِ (٢)

---

(١) البيت من بحر الطويل وقد ذكرنا قائله ومناسبته فى الشرح وهو لهند بنت عتبة توبخ رجال مكة وشاهده أعيارا وأمثال النساء حيث نصبا على الحال اسمين جامدين مؤولين بمشتق أى أغبياء جبناء قاعدين كالنساء والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٨ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح والغزل لشاعر لم أعثر عليه، وتضوع أى فاحت رائحته ، وبطن نعمان مكان ، وخفرات مفرده خفرة وهى المرأة ذات الحياء، وشاهده قوله تضوع مسكا حيث نصب على الحال وهو اسم جامد مؤول بمشتق أى طيب والبيت ليس فى معجم الشواهد .

وقول المتنبي في وصف صاحبته :

٢٤٢ — بدتْ قمرًا ومالتْ خوطَ بانٍ
وفاحتْ عنبرًا ورنتْ غزالا[1]

الخامس : أن تدل الحال على مفاعلة تقول: بعته يدا بيد ، وبعته رأسا برأس وكلمته فا لفم أوفاه إلى فيفهذه أسماء وقعت حالاوقدوضعت موضع المصادر ففي الأول : بعته مناجزة وفي الثاني: بعته مماثلة وفي الثالث كلمته مشافهة وهي في معنى اسم الفاعل مناجزا ومماثلا ومشافهاوقال سيبويه في ذلك[2]: واعلم أن هذه الأشياء التي في هذا الباب لا ينفرد منها شيء دون مابعده وذلك أنه لايجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى فيَّ لأنك إنما تريد مشافهة والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ولا يجوز أن تقول : بعته يدا لأنك إنما تريد أخذ مني وأعطاني وإنما يصح المعنى إذا قلت بيد .

وهذا الجار والمجرور يتعلق بالاسم الذي قبله بعد تأويله بمشتق

---

(١) البيت من بحر الوافر وهو للمتنبي (ديوانه جـ ٣ ص ٢٢٤) من قصيدة في المدح بدأها بالغزل والخوط : الغصن الناعم والبان : شجر لين يشبه به الحسان في الطول والتثني ، ورنا : نظر في تأمل وسكون طرف وفيه أربعة شواهد حيث نصب قمر وخوط بان وعنبرا وغزالا على الحال وهي أسماء جامدة مؤولة بمشتق أي مضيئة ولينة وطيبة وملتفتة ، والبيت في معجم الشواهد ص ٢٧٠

(٢) الكتاب : ٣٩٢/١ (تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون - رحمه الله)

وأصبح الأمر فى عدم الاستغناء والتعلق كقولهم :سادوا كابرا عن كابر وأبيع هذا ناجزا بناجز .

وصاحب الحال يصح أن يكون ضمير المتكلم كما يصح أن يكون ضمير الغائب ، ولا يجوز القياس على مثل ذلك فلا تقول : كلمته وجهه إلى وجهى بالنصب ، ولا جاورته بيته إلى بيتى ولا ماشيته قدمه إلى قدمى بالنصب أيضاً فإن رفعته صح وصارت الحال جملة اسمية رابطها الضمير ، فإن حذفت الضمير ونصبت الاسم صح الكلام (جاورته بيتا إلى بيت) قال ابن مالك : وإنما امتنع القياس فى مثل كلمته فاه إلى فى لأن فيه إيقاع جامد موقع مشتق وإيقاع معرفة موقع نكرة وإيقاع مركب موقع مفرد [1] .

السادس : أن تدل الحال على سعر مثل قولهم : بعت البر قفيزا بدرهم ، وبعت الشاه شاة بخمسين دينارا واشتريت الدار ذراعا بمائة جنيه ، وهذا كله فى تأويل مسعرا (اسم فاعل) ويجوز رفعـــه على أن يكون مبتدأ وخبره الجار والمجرور بعده والجملة حال والرابط محذوف والتقدير بعت البر قفيز منه بدرهم فإن أدخلت عليه الألف واللام وجب رفعه على الابتداء تقول : بعت البر القفيز بدرهم ولا يجوز معاملته معاملة أرسلها العراك لأن العراك مصدر وهذا اسم. وسواء نصبت أو رفعت فإنه لا يجوز الاستغناء عن هذا الجار والمجرور كما قلناه فى بعته يدا بيد ، لكنهم قالوا : قد يستغنى عنه إذا علم لأن العرب تحذف الثمن فى مثل هذا بعد أن يشتهر عندهم .

ومن ذلك قولهم : جاء البر قفيزين وصاعين أى بدرهم ، ويستعمله

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٣٢٥ .

الناس فهم يقولون : بعت القطن قنطـــارا بخمسمائة واشتريت الأرض قيراطاً بألف والمعنى بخمسمائة جنيه وبألف جنيه فيحذفون التمييـــز المجـرور .

وتقول العرب : بعت الشاء شاة ودرهما وفيه قامت الواو العاطفة مقام الباء والمعنى واحد فيهما .

السابع . أن تكون الحال أصلا لصاحبها تقول : هذا خاتمك حديدا وهذه جبتك صوفا وهذه ساعتك ذهبا ومنه قوله تعالى (أأسجدُ لمنْ خلقْتَ طيناً)[1] فالحديد أصل للخاتم وكذا الصوف للجبة والذهب للساعة والطين للمخلوق وفيه يقدر كل اسم على حسب معناه فق الأمثلة صناعة وفى الآيه خلقا وهما فى تأويل مصنوعا ومخلوقا .

الثامن : أن تدل الحال على طور واقع فيه تفصيل كقولهم : هذا عنباً أفضل منـــه زبيباً وقولهم : هذا بلحاً أفضل منه تمراً ومنه محمد طفلا أجمل من على كهلا .

قال ابن عصفور فى هذا التعبير وأمثاله : الاسمان المنصوبان خبران لكان المضمرة الناقصة وأصله هذا إذا كان عنباً أفضل منه إذا كان زبيبـــاً .

وقال غيره: بل الأسمان المنصوبان حال وكان المضمرة تامة وليست الناقصة لأنها لو كانت الناقصة لجاز مجىء المنصوبين معرفة لكنهما لا يقعان معرفة ، وفاعل كان المضمرة ضمير عائد على المبتدأ وهو اسم الإشارة وخبر المبتدأ هو أفعل التفضيل ، وإن أردت الزمان الماضى قلت : هذا

---

(١) سورة الإسراء : ٦١ .

إذ كان عنباً ، وإن أردت المستقبل قلت . هذا إذا كان عنباً ، والعامل في الظرف هو أفعل التفضيل ، وجاز أن يعمل في ظرفين لأنه تضمن شيئين : معنى فعل ومصدر أي هذا إذا كان عنباً يزيد فضله عليه إذا كان زبيبا ، وقد تأتي الحال في مثل ذلك اسما مشتقا تقول : شوقي شاعرا أفضل منه ناثراً وهكذا وسيأتي لذلك مزيد إيضاح عند الحديث عما يقتضيه العامل من الأحوال .

بقي هنا أن نقول : إن المصدر ذاته قد يقع حالا كما كان ذلك في وقوعه خبرا وفي وقوعه نعتاً في مثل قولك : محمد عدل أو هذا قاض عدل ، وقد قيل إن مثل ذلك يجب تأويله بمشتق حتى لا يخبر بالمعنى عن الذات أي محمد عادل ، وهذا قاض عادل وما قيل في الخبر والنعت يقال في الحال في مثل قولك : جاءني محمد مشيا أو سرعة وهما في تأويل ماشياً وسريعاً .

وقد كثر وقوع المصدر حالا في القرآن الكريم وفي كلام العرب من ذلك قوله تعالى (شهرُ رمضان الذي أنزل فيه القرآنُ هدى للناس [1]) فهدى حال مما قبله وهو مصدر أي هاديا ، ومن ذلك قوله (ولا تمش في الأرض مرحا [2]) وقوله (فراغ عليهمْ ضرباً باليمين [3]) وقوله (وعرضوُا على ربِّك صفا [4]) وقوله (إن الذينَ يأكلونُ أموالَ اليتامى ظلما [5]) وقوله (يا أيها الذينَ آمنوُا لا يحل لكمْ أنْ ترثوا النساءَ كرهاً)[6] .

---

(١) سورة البقرة : ١٨٥ وانظر في إعراب هدى البحر المحيط : ٢/١٩٦ .

(٢) سورة الإسراء : ٣٧ ، لقمان : ١٨ .

(٣) سورة الصافات: ٩٣ .

(٤) سورة الكهف : ٤٨ .

(٥) سورة النساء : ١٠ .

(٦) سورة النساء : ١٩ .

وتقول العرب : قتلته صبرا ، وكلمته مشافهة ، وأخذت ذلك عنه سماعا .

وفى وقوع المصدر حالا الآراء الثلاثة التى قلناها فى أرسلها العراك وإن كان العراك مصدرا معرفة :

— المصادر نفسها هى الحال وهى منصوبة بالعوامل المذكورة قبلها والتقدير فى الآيات هادياً وضاربا ومصطفين وكارهات وفى كلام العرب صابراً ومشافها وسامعا وهو مذهب سيبويه .

— المصادر مفعول مطلق لفعل محذوف والتقدير يهدى هدى ويضرب ضربا ويكرهن كرها ويصبر صبرا وأسمع سماعا والجملة كلها فى محل نصب حال ، وهو مذهب الأخفش والمبرد .

— المصادر مفعول مطلق من معنى الفعل المذكور كما تقول قمت وقوفا وقعدت جلوسا وعليه فليس فى الجملة حال .

ومع كثرة وقوع المصدر حال إلا أن العلماء قصروه على السماع فقط ولم يجعلوه مقيسا إلا فى مواضع ثلاثة هى[1] :

— أن تقع الحال بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال كقولك أنت الرجل علما وأدبا ، وأنت الرجل حلما ونبلا وجعله أبو حيان تمييزا .

— أن تقع الحال بعد خبر مشبه به المبتدأ كقولك : أنت زهير شعرا وأنت حاتم جودا وأنت يوسف حسنا وجعله أبو حيان تمييزا أيضا .

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٢٩ ، ٣٤٤ وشرح التسهيل لناظر الجيش حـ٣ (باب الحال) .

— ما وقع بعد أما فى مثل قولهم : أما علما فعالم أى فهو عالم ، وجعله بعضهم مفعولا به وأصله مهما تذكر علما فهو عالم .

الشرط الثالث فى الحال: أن تكون منتقلة أى غير لازمة أو فى حكمها ومعناه أن الحال من اسمها لا بد أن تكون متغيرة فإذا قلت جاء زيد مسرعا فالإسراع صفة غير لازمة لزيد ومثله ضاحكا وراكبا وحزينا .

وأما قوله : أوْ فى حكم المنتقلةِ فقد شرحه ابن عصفور قائلا[1] : ومثال مجيئها فى حكم المنتقلة قولك : ولد زيد أزرق ألا ترى أن الزرق غير منتقل ، إلا أنه فى هذا الموضع يشبه المنتقل لأنه قد يجوز أن يولد أزرق وغير ذلك ، ولو قلت : جاء زيد أزرق لم يجز لأن زيدا قد استقر له الزرق قبل مجيئه فمحال أن يجىء إلا وهو أزرق ، وإنما يجوز ورود أزرق وأمثاله أحوالا بعد ولد أو ما فى معناه قال : ومن كلام العرب : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها (يديها بدل بعض من كل) فأطول حال وإن كان صفة غير منتقلة لمجيئه بعد خلق ومثال ذلك قول الشاعر :

٢٤٣ — فجاءتْ بهِ سَبطَ العظام كأنما
عمامته بينَ الرجالِ لواءُ[2]

---

(١) شرح جمل الزجاجى (الشرح الكبير): حـ ١ ص ٣٣٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لشاعر يدعى زيد بن كثرة العنبرى من أبيات قالها فى ابنه حندج والضمير فى جاءت لأمه وسبط العظام بسكون الباء وكسرها أى حسن القد ، عمامته بين الرجال لواء : كناية عن طوله وعظم جسمه ، وشاهده فى قوله سبط العظام فهذه حال لازمة لكن لزومها جاء من قوله فجاءت به أى ولدته والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠ .

قال : ألا ترى أن معنى سبط العظام طويل لكنه ساغ لأن معنى جاءت به والدته كذلك انتهى كلام ابن عصفور .

ومما جاء فى حكم المنتقلة ويجب تأويله على ماذكر قوله تعالى (وخُلِقَ الإنسانُ ضعيفاً)[1] وقوله على لسان الملائكة للمؤمنين (سلامٌ عليكمْ طبتمْ فادخلوهَا خالدينَ)[2] هذا رأى ابن عصفور ومذهبه فى الحال مبينة وأنه يشترط فيها الانتقال ، وأما الحال المؤكدة فلا يشترط فيها ذلك كما سيذكره بعد .

وذهب غيره إلى أن الحال لا يشترط فيها الانتقال مبينة كانت أو مؤكدة يقول صاحب البسيط[3] : ومن الناس من يشترط فى هذه الحال أن تكون منتقلة ويظهر أن هذا ليس بلازم ثم مثل بمثال الزرافة وأن الحال فيه لازمة .

وقال ابن مالك فى التسهيل فى هذا الموضع[4] : واشتقاقه وانتقاله غالبان لا لازمان وقال فى شرح الكافية[5] : وقد تدل على ما لا ينتقل كقوله تعالى : (قائماً بالقسطِ)[6] وقوله (فادخلوها خالدينَ)[7] وكقول العرب : خلق اللهُ الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها وأمثال ذلك كثيرة .

ورد ابن عصفور على ذلك قائلا[8] : ومن الناس من زعم أن الحال

---

(١) سورة النساء : ٢٨ . (٢) سورة الزمر : ٧٣ .
(٣) البسيط : ٥١٤/١ . (٤) تسهيل القوائد صـ ١٠٨ .
(٥) الشرح المذكور : ٧٢٧/٢ .
(٦) سورة آل عمران : ١٨ . (٧) سورة الزمر : ٧٣ .
(٨) شرح الجمل : ٣٣٨/١ .

لا يشترط فيها الانتقال واستدل على ذلك بمجيء دعوت الله سميعا ألا ترى أن سميعا من صفات الله تعالى فهي لازمة لا تنتقل وكذلك (هُو الحق مصدقاً)[1] لأن التصديق للحق لازم .

ثم رده قائلا : وهذا فاسد أما التصديق فغير لازم للحق لأنَّ الحقَّ قد يؤتى به لأنه حق في نفسه لا لأن يصدق به حق آخر، وقد يؤتى به لأن يصدق به حق آخر كالمعجزات فالتصديق إذن غير لازم للحق .

وأما دعوت الله سميعاً فسميعا فيه بمعنى مجيبا ، لأن سمع قد يكون بمعنى أجاب ومنه : سمع الله لمن حمده أي استجاب الله فمعنى دعوت الله سميعاً دعوته مجيباً ، أي مقدراً لأن يجيبني لأن الحال قد يكون بالمستقبل، انتهى كلام ابن عصفور[2] .

---

(١) سورة فاطر : ٣١.

(٢) شرح الجمل الكبير : ٣٣٨/١ تحقيق صاحب جعفر أبو جناح (العراق).

بقية شروط الحال

(فضلة — منصوبة على معنى فى — صاحبها معرفة غالبا)

(ص) قال ابن عصفور :

(ويشترط فيها أن يكونَ قد تم الكلامُ دونها أو فى حكم ماتمَّ الكلامُ دونه نحو قولك : ضربى زيدا قائماً وبابه ألا ترى أن قائماً هنا لايتمُّ الكلامُ إلا به لنيابته منـاب الخبر ولو ظهر الخبرُ على الأصل لقيل ضربى زيداً إذا وجد قائماً ولكانت الحالُ آتية بعد الجملةِ من الفعلِ ومرفوعه وهى تامة فى الأصل قبلَ إضافةِ الظرفِ إذا إليها وإنما عرض لها اللزومُ فى حالِ الإضافة .

ويشترطُ فيها أيضا أن تكون منصوبة على معنى فى

والبابُ فيها إن تأخرتْ عن ذى الحال أن تكونَ من معرفة أو من نكرةٍ مقاربة للمعرفة أو غير مقاربة لها إن كانتِ الحالُ يقبح أن تكون وصفاً لذى الحال نحو قولهم : مررت ببر قبل قفيز بدرهم ، ومررت بماء قعدةَ رجل ووقع أمرٌ فجأةً .

وقد تجىءُ من نكرةٍ غيرمقاربةٍ للمعرفة وإن كانت ممايحسنُ وصفُ ذِى الحالِ به إلاأنّ ذلك قليلٌ .

فإن تقدمتْ على ذِى الحالِ جاءتَ من المعرفة والنكرةِ على كلٍّ حالٍ ، وإن كانتِ الحال مؤكدة اشترط فيهـا جميع مايشترط فى المبينةِ إلا الانتقالَ) .

(ش) حديث متصل وكلام غير مقطوع وهو بيـان شروط الحـال المبينة ، وكنا قد ذكرنا أنها ستة شرحنا منها ثلاثة وهى أن تكون نكرة

وأن تكون مشتقة وأن تكون منتقلة وبقى ثلاثة هى التى نشرحها الآن، وهى أن تكون فضلة ، وأن تكون منصوبة على معنى فى ، وأن يكون صاحبها معرفة وإليك البيان:

الشرط الرابع : أن تكون فضلة أى قد تم الكلام دون الحال أو فى حكم ما تم الكلام دونه .

مثال كونها فضلة قولك : جاء زيد راكبا فلو أسقطت راكبا من هذا الكلام وقلت جاء زيد لكان كلاما تاما .

ومثال مجىء الحال فى حكم ما تم الكلام دونها قولك : ضربى زيدا قائما ، وحفظى القرآن مكتوبا ، وشربى الشاى ساخنا ، وهو المبتدأ المصدر الذى سدت الحال مسد خبره .

وأصل الكلام : ضربى زيدا إذا كان قائما (فى الماضى) أو ضربى زيدا إذا كان قائما (فى المستقبل) فضربى مبتدأ والياء مضاف إليه وهو من إضافة المصدر إلى فاعله وزيدا مفعول المصدر وقائما سد مسد الخبر وهو حال من الضمير المحذوف فى كان التامة المحذوفة الذى فاعلها ضمير يعود على المبتدأ ، ولا يصح رفع قائما خبرا لأن الضرب لا يوصف بالقيام لأنه مصدر وإنما يوصف بالقيام الأسماء والذوات ، وقد تعرضنا لهذه المسألة بالتفصيل فى باب المبتدأ من الجزء الأول (ص٦٨٠) وتكلمنا عنها طويلا .

وأما حديثنا هنا فهو أن هذه الحال عرض لها اللزوم لأنها قامت مقام اللازم وهو الخبر المحذوف ومع ذلك فهى أيضا فى حكم الفضلة وفى حكم ما يتم الكلام دونها ، ذلك أنه لو ظهر الخبر وقيل ضربى زيدا إذا وجد قائما لكانت الحال آتية بعد الجملة المكونة من الفعل والفاعل، وهى جملة وجد المضافة إلى الظرف وهو إذا والتى عرض لها اللزوم حين

إضافتها إلى هذا الظرف ، وملخص ذلك أن الحال هنا عرض لها اللزوم لأنها سدت مسد لازم ، وتأخذ الحال حكم اللزوم إذا عرض لها ما يوجبه وذلك فى مواضع :

ـــ إذا كان عاملها منفيا كقوله تعالى (ربَّنا ما خلقتَ هذا باطلا)[١] وقوله (وما خلقنا السموات والأرضَ وما بينهما لاعبينَ)[٢] .

ـــ إذا كان عاملها منهيا عنـــه كقوله (لا تقربُوا الصلاةَ وأنتمْ سكارىَ)[٣] وقوله (ولا تباشروهنَّ وأنتمْ عاكفونَ فى المساجدِ)[٤] وقوله (ولا تمشِ فى الأرضِ مرحا)[٥] .

ـــ الحال المقصود بها الحصر كقوله تعالى (وما أرسلناكَ إلا مبشراً ونذيرا)[٦] (وما نرسلُ المرسلينَ إلا مبشرينَ ومنذرينَ)[٧] .

ـــ الحال الواقعة جوبا لسؤال كقولك : جئت راكبا لمن قال لك: كيف جئت ؟

ـــ الحال التى لا تتم فائدة الكلام التى هى فيه إلا بذكرها كقوله تعالى (وإذا بطشتمْ بطشتم جبارين)[٨] وقوله (فما لهمْ عن التذكرةِ مُعرضينَ)[٩] وقوله (مالى لا أرى الهدهد)[١٠] وقوله (أألد وأنا عجوزٌ وهذا بعلى شيخا)[١١] وقول الشاعر :

---

(١) سورة آل عمران ١٩١.
(٢) سورة الدخان ٣٨.
(٣) سورة النساء ٤٣.
(٤) سورة البقرة ١٨٧.
(٥) سورة الإسراء ٣٧.
(٦) سورة الإسراء ١٠٥.
(٧) سورة الكهف ٥٦.
(٨) سورة الشعراء ١٣٠.
(٩) سورة المدثر ٤٩.
(١٠) سورة النمل ٢٠.
(١١) سورة هود ٧٢.

٢٤٤ — ليسَ من ماتَ فاستراحَ بميتٍ
إنما الميْت ميتُ الأحيـــاءِ

إنما الميْتُ منْ يعيشُ كئيبًا كاسفا بالهُ قليلَ الرجاءِ[1]

فهذه الأحوال كلها لازمة لا يتم الكلام إلا بها ولو حذفت منه لكان خلفا من القول، ومع ذلك فهى فى حكم ما يتم الكلام دونها ، ألا ترى أن ما قبلها لو جرد مما طرأ عليه لكان كلاما مفيدا : فمثلا إذا جرد العامل من النفى أو النهى أو الحصر أو السؤال أو الشرط فى قوله : وإذا بطشتم أو الموصول فى قوله : من يعيش لكان كلاما تاما يجوز لك أن تأتى بالحال بعده أو لا تأتى ، هذا رأى ابن عصفور وكثير من النحاة .

وذهب بعض النحويين إلى أن الحال قد تكون فضلة وقد تكون لازمة ، وذكر فى الثانية ما تقدم ذكره من الحال السادة مسد الخبر ، ومن الحال التى لا تتم فائدة الكلام إلا بذكرها ، وقد رد عليهم ابن أبى الربيع قائلا[2] : جاء بعض المتأخرين واعترض قول النحويين : الحال لا تكون

---

(١) البيتان من بحر الخفيف وهما لشاعر يدعى عدى بن الرعلاء الغسانى (لم أعثر له على ترجمة) وقد ورد فيهما كلمة الميت أربع مرات ثلاثة بالتخفيف وواحدة بالتشديد وقد اختلف فى ذلك قال بعضهم : التخفيف والتشديد لغتان والمعنى واحد فيهما وقيل المشدد الذى فيه الحياة والمخفف الذى فارق الحياة ووزن ميت بالتشديد فيعل ووزن ميت بالتخفيف فيل وفيه كلام آخر هذا بعضه ، وشاهده مجيء ثلاثة أحوال هى كئيبا وكاسفا وقليل لا يستغنى المعنى عنها فى البيت ولكن ذلك طارىء والأصل الاستغناء والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥ .

(٢) البسيط : ١/٥١٤ .

إلا بعد تمام الكلام ، وقال : هذا ليس بلازم قد تكون بعد تمام الكلام وقد تكون يتم الكلام بها واستدل بقول عدى : إنما الميت من يعيش كئيباً وقال : ألاترى أن كئيباً حال من الضمير الذى فى يعيش ولوأسقطت كئيباً لم يكن كلاماً ألاترى أنك لوقلت إنما الميت من يعيش لكان خلفاً قال : وكان الأستاذ أبو على الفارسى ينفصل عن هذا بأن يقول : هذا عارض هنا بوقوعه صلة لمن ، ولو جئت به غير صلة وقلت يعيش زيد كئيباً لكان كئيباً قد جاء بعد تمام الكلام .

ثم قال : والتحقيق فى هذا أن يقال[1] : معنى قول النحويين أن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام أى لا تجىء إلا بعد مجىء ما يطلبه الفعل فإذا قلت : قام مهو يطالب فاعلا ، وإذا قلت زيد فقد جئت بمطلوب الفعل ؛ وإذا جئت بعد بالراكب فقد نعته أو براكب فقد بينت حاله ، وإذا لم تجىء بالفاعل وجب عليك أن تقيم النعت أو الحال فاعلا للفعل ، وكذلك لو قلت : مررت بهند ضاحكة فإذا لم تأت بهند وجب عليك أن تقيم ضاحكة مكانها لمكان الباء وكذلك كئيبا فى قول الشاعر ، يكون فضلة لأن الفعل استوفى مطلوبه من ضمير الموصول ، فلو لم يكن فى الفعل ضمير الموصول لارتفع كئيباً فاعلا بالفعل . انتهى .

وقال ابن عصفور فى البيت نفسه رداً على قول النحاة أن الحال تكون لازمة : وهذا الذى ذهبوا إليه باطل فإنك لو أسقطت الحال لكان هذا الكلام تاما على معنى ، ألا ترى أنك لو قلت : هذا زمان إنما الميت فيه من يعيش تشير بذلك إلى فساده لكان كلاماً مستقلا[2] .

الشرط الخامس : أن تكون منصوبة على معنى فى : ومعناه أن حفظ

---

(١) البسيط : ٥١٥/١ .
(٢) شرح الجمل : ٣٣٩/١ .

الحال من أنواع الإعراب وألقابه إنما هو النصب ، وإنما كانت الحال منصوبة لأنها فضلة ، وإعراب الفضلات النصب ، واتفق النحاة على نصبها إلا أنهم اختلفوا على أى وجه كان النصب ؟

— فقيل على التشبيه بالمفعول به ، ورد ذلك بأنه قد يعمل فيها الفعل المتعدى واللازم ولا يعمل اللازم فى المفعول به ، كما رد بأن الحال فاعل فى المعنى . إذ بها ضمير يعود على الفاعل ، وأما المفعول به فهو غير الفاعل ولذلك إذا اتحد الفاعل والمفعول كان الكلام فاسداً فلا تقول ضربتنى بتاء المتكلم ويائه ولا ضربتك بتاء المخاطب وكافه ، كما أن الحال لا تكون إلا نكرة ، والمفعول به يكون نكرة ومعرفة .

— وقيل على التشبيه بالمفعول فيه من حيث كونهما فضلة وأن الفعل يدل عليها كما أنها تقدر بفى كما يقدر الظرف بفى ، فإذا قلت جاء زيد راكبا كان تقديره فى حال الركوب ، كما أنك إذا قلت جاء زيد اليوم كان تقديره جاء زيد فى اليوم وقد أشرنا إلى ذلك عند شرح التعريف .

وخص الشبه بظرف الزمان لأن الحال لا تبقى بل تنتقل إلى حال أخرى كما أن الزمان منقض لا يبقى ويخلفه غيره ، وهذا معنى قول ابن عصفور منصوبة على معنى فى ، وخرج بذلك ما إذا نصبت الحال لكن ليس على معنى فى كما فى قولك رأيت زيداً الراكب وأبصرت محمدا الشجاع فهذه حال مبينة هيئة صاحبها وهى منصوبة ولكن النصب ليس على معنى فى ، ولذلك لا تعرب حالا وإنما تكون نعتا .

وأجاز ابن مالك أن تجر الحال بباء زائدة[١] كما فى قوله :

---

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٧٢٨/٢ — تحقيق د: عبدالمنعم هريدى .

كأنْ دعيتُ إلى بأساءَ داهمةٍ
فما انبعثتُ بمزءودٍ ولا وكلِ[1]

وقول الآخر :

٢٤٦ — فما رجعت بخائبة ركابٌ
حكيم بن المسيبِ منتهاها[2]

قال : أصله فما انبعثت مزءودا أي مذعورا ولا وكلا ، ومثله الثاني فما رجعت خائبة ، ورده أبو حيان قائلا[3] : أصله فما انبعثت بشخص مزءود وما رجعت بحاجة خائبة ركاب فالباء للحال وهي أصلية .

الشرط السادس والأخير : أن يكون صاحبها معرفة : تقول جئت

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو لرجل من فصحاء طيء قاله ابن مالك، والبأساء الشدة، والداهمة المفاجئة ، والمزءود ، والوكل: العاجز والجبان والبليد ، والمعنى يتحمل الثلاثة وشاهده جر الحال بباء زائدة على ماذهب إليه ابن مالك وانظر الشرح والبيت في معجم الشواهد ص٣١٣

(٢) البيت من بحر الوافر من قصيدة لشاعر يدعى القحيف بن سليم العقيلي (الثلاثة بالتصغير) وهو شاعر إسلامي مقل معاصر لذي الرمة وقد شبب بمحبوبته خرقاء (خزانة الأدب للبغدادي :١٠/١٣٧) .

وهو من قصيدته يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري ومنها :

إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

وشاهده جر الحال في قوله بخائبة بباء زائدة ورده أبو حيان وانظر الشرح والبيت في معجم الشواهد ص٤١٦ .

(٣) مغني اللبيب : ١/١١٠ ، المساعد على شرح تسهيل الفوائد لابن عقيل : ٢/٧ .

ضاحكا ، فضاحكا حال من التاء وهو ضمير والضمير أعرف المعارف ، وإنما اشترطوا تعريفه لأن الحال ما هي إلا خبر فى المعنى، والإخبار عن النكرة لا يفيد ،كما أن صاحب الحال إذا جاز أن يكون نكرة لأمكن أن تجرى عليه الحال صفة وتوافقه فى الإعراب ولا حاجة إلى مخالفتها له فى ذلك لأنه لا فرق فى المعنى بين الحال وبين الصفة إذا كانت نكرة .

هذا هو رأى ابن عصفور وهو أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة وعلى ذلك أكثر النحاة يقول ابن أبى الربيع[1]: وأما كون الحال لا تكون من نكرة فى الأصل فبين لأنها لم تنصب بعد المعرفة إلا عند تعذر جريان النكرة وصفا على المعرفة .

وجرى ابن مالك على عادته فى ذلك فقال[2] : إن الغالب فى صاحب الحال أن يكون معرفة أو الأكثر فيه أن يكون كذلك ، ثم ذكر أنه يكون نكرة بمسوغ .

وأما ابن عصفور فقد ذهب إلى أن صاحب الحال لا يكون إلا معرفة أو نكرة مقاربة المعرفة ، أو أن الحال ذاتها يقبح أن تكون وصفا لصاحبها النكرة فتنصب على الحال ، أو أن الحال تقدمت على صاحبها فتكون من المعرفة والنكرة سواء، لأنه لا يجوز أن تكون صفة، وإن لم تكن الحال أو صاحبها شيئا من ذلك فجيئها من النكرة حينئذ قليل لا يقاس عليه وعلى ذلك فصاحب الحال من الحال بالنسبة للتعريف والتنكير على خمسة أمور :

١ — أن يكون معرفة بأحد أنواع المعارف الستة .

---

(١) البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ٥١٩/١ .

(٢) شرح التسهيل له : ٢٣١/٢ .

٢ — أن يكون نكرة مقاربة للمعرفة بوصف أو بإضافة أو غير ذلك .

٣ — أن يكون نكرة والحال ذاتها يقبح أن تكون صفة له

٤ — أن يكون نكرة وقد تقدم عليه الوصف فتعين أن يكون حالا .

٥ — أن يكون نكرة غير مقاربة المعرفة ولايقبح وصفيتها ولم يتقدم الوصف وهو قليل .

وإليك تفصيل كل واحد على حدة :

الأول : أن يكون صاحب الحال معرفة بأحد أنواع المعارف تقول: أقبلت ضاحكا وأقبل عبد الله ضاحكا وأقبل هذا ضاحكا وأقبل المتفوق ضاحكا وأقبل الذى تفوق ضاحكا وأقبل ولدى ضاحكا فصاحب الحال فيها جميعها معرفة ، لأنه إما ضمير أو علم أو اسم اشارة أو مقترن بأل أو موصول أومضاف لواحد منها ، فإذا كان المتحدث عنه وهو صاحب الحال نكرة وجب إتباع الوصف على أن يكون نعتاً تقول : أقبل رجل ضاحك ولايجوز غيره .

الثانى : أن يكون صاحب الحال نكرة مقاربة للمعرفة وتكون النكرة مقاربة للمعرفة بأمور :

— أن تكون أفعل تفضيل تقول: أتانى أفضل من على معينا وجاءنى خير من زيد راكبا فأفضل من نكرة إلا أنها تقارب المعرفة فى أنها لاتقبل الألف واللام ومثلها خير من .

— أن تكون النكرة موصوفة لأنه بوصفها تتخصص فتقرب من المعرفة تقول جاءنى رجل راكب ضاحكا فترفع الأول وصفا وتنصب

الثانى حالا ، ومنـــه قوله تعالى : (فيها يفرق كل أمر حكيم أمرا من عندنا)(١) فكل نائب فاعل وأمر مضاف إليه وهو صاحب الحال وحكيم نعت له وأمرا حال وهو مصدر بمعنى آمرين فلما خصص بالوصف جاز مجىء الحال منه ، وجعل بعضهم أمرا حالا من أحد الضميرين فى أنزلناه قبل وهو قوله : (إنا أنزلناهُ فى ليلةٍ مباركةٍ)(٢) ومن مجىء الحال من نكرة موصوفة قول الشاعر :

٢٤٧ — نجيتَ ياربُّ نوحا واستجبتَ لهُ
فى فلكٍ ماخرٍ فى اليـمِّ مشحُونا
وعاشَ يدعو بآياتٍ مبينـــة
فى قومـهِ ألفَ عام غيرَ خمسينا(٣)

فماخر صفة لفلك ومشحونا حال منه ، ومثله قول الآخر :

٢٤٨ — ياعينُ جودِى بدمع منكِ مجهُودا
وابكى ابنَ أمِى إذا ما ماتَ مسعُودا(٤)

---

(١) سورة الدخان : ٤ ، ٥ .

(٢) سورة الدخان : ٣ .

(٣) البيتان من بحر البسيط ومع جودة معناهما فقائلهما مجهول ، والفلك السفينة وهو للمذكر والمؤنث والواحد والجمع والماخر الذى يشق البحر شقا ، واليم البحر ، والمشحون المملوء ، ومبينة بصيغة اسم الفاعل أو اسم المفعول وفى قوله نجيت واستجبت تأكيد على أن الواو لمطلق الجمع وشاهده وقوع الحال من النكرة الموصوفة والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٣ .

(٤) البيت من بحر البسيط وهو لشاعر مجهـــول يرثى أخا له يدعى مسعودا وعلى ذلك فمسعود بدل من ابن أمى قبله وشاهده واضح من الشرح ، والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى بعض شروح التسهيل .

فجهودا حال من دمع بعد تخصيصه بالوصف (منك) .

ـ أن تكون النكرة مضافة لأنها بإضافتها تخصصت أيضا فقاربت المعرفة تقول جاءنى طالب علم ضاحكا ، ومن ذلك قوله : (وقدَّر فيها أقواتها فى أربعة أيام سواءً للسائلين)[١] فسواء بالنصب حال من أربعة وهى مضافة وقرئ سواء بالجر فتكون نعتاً[٢] .

ـ أن تكون النكرة عاملة ، لأن عملها يخصصها تقول : مررت بضارب هندا ضاحكا .

ـ أن تكون النكرة واقعة فى سياق النفى لأنها بذلك تكون عامة فتشبه المعرفة تقول : ما جاءنى أحد باكيا والمعنى جاء الجميع مسرورين ومنه قوله تعالى : (وما أهلكنا من قريةٍ إلاّ ولها كتابٌ معلومٌ[٣]) ومثله قول الشاعر :

٢٤٩ ـ ما حمَّ من موتٍ حِمىً واقياً
ولا تَرَى من أحدٍ باقياً[٤]

ـ أن تكون النكرة واقعة فى سياق الاستفهام لأنه يشبه النفى تقول هل جاءك أحد باكيا ومثله قول الشاعر :

---

(١) سورة فصلت : ١٠.

(٢) شرح الكافية لابن مالك : ٧٣٨/٢ .   (٣) سورة الحجر : ٤.

(٤) بيتان من الرجز المشطور البيت الأول لا معنى له مع أن النحاة أكثروا فيه الكلام وجعلوا فيه موضع الشاهد وسواء جعل موت فاعلا بحم أو جعل الفاعل حمى فلا معنى له أيضا ولا معنى للحال فيــــه واقتصر الأشمونى عليه وصاحب معجم الشواهد ولا فائدة به ، والشاهد فى البيت الثانى وهو واضح فباقيا حال من أحد وهو منفى وانظر البيت الأول فى معجم الشواهد ص ٥٦٠

٢٥٠ — ياصَاحِ هلْ حمَ عيشٌ باقياً فترى
لنفسك العذرَ في إبعادِها الأملا[1]

— أن تكون النكرة واقعة في سياق النهي تقول : لايلعب طالب متكلا على جاه ومثله قول الشاعر :

٢٥١ — لايركننْ أحدٌ إلى الإحجام
يومَ الوغَى متخوفا لحِمامِ[2]

— أن تشترك النكرة مع معرفة تقول: جاءنى رجل وعبدالله باكيين.

الثالث : أن يَكون صاحب الحال نكرة والحال ذاتها يقبح أن تكون وصفا له فتنتصب على أنها حال خروجا من هذا القبح ومن ذلك :

— قولهم : مررت ببر قبل قفيزًا بدرهم فقفيزا بالنصب حال من بر وهو اسم جامد مؤول بمصدر والمصدر يؤول بمشتق كما ذكرناه قبل ومعناه مررت ببر مسعرا قفيزا بدرهم ويجوز رفع قفيز على أن يكون مبتدأ خبره بدرهم والجملة فى محل نصب حال ورابطها الضمير المقدر أى قفيز منه ، ولا يجوز جر قفيزا على أن يكون نعتا لكونه جامدا غير مؤول بمشتق .

---

(١) البيت من بحر البسيط وهو فى النصح والإرشاد قالت مراجعه إنه لرجل من طيء ويقال حم الشيء وأحم أى قدر فهو محموم أى مقدر . والفاء فى قوله فترى واقعة فى جواب الاستفهام والفعل منصوب بأن مضمرة والاستفهام هنا إنكارى بمعنى النفى ، والأمل مفعول به للمصدر قبله ، وشاهده قوله هل حم عيش باقيا حيث جاء الحال بعد النكرة لوقوعها بعد الاستفهام والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٦٧ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو لقطرى بن الفجاءة الخارجى ، والإحجام القعود، والوغى الحرب ، والحمام الموت ، وشاهده مجيء الحال من نكرة (أحد — متخوفا) لوقوعها بعد نهى والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٦ .

— قولهم : عندى راقودٌ خلاً ، وهذا خاتم حديدا فتنصب على الحال أو التمييز ، ولا يجوز كونه نعتا لأنه اسم جامد غير مؤول بمشتق .

— قولهم مررت بماء قعدة رجلٍ ، فقعدة حال وهو اسم هيئة واسم الهيئة أقرب إلى الحال من الوصف فيقبح جعله وصفا ويجب نصبه على أن يكون حالا .

— قولهم : وقع أمرٌ فجأةً فالمعنى على الحال وهو المفاجأة فى وقوع الأمر والصفة لا معنى لها هنا .

— قولهم : عليهِ مائةٌ بيضا . فبيضا حال من مائة وليس تمييزا لأن تمييز المائة مفرد مجرور ، ولا يجوز رفعه على أن يكون نعتا لأن نعت المائة لا يفيدها لأنها مبهمة الوصف فبقى أن يكون حالا ، وأما التمييز فمحذوف تقديره درهم دل عليه الحال لأن البيض إنما هى الدراهم ، وأما الصفر فهى الدنانير والمعنى أنه يدين لى بمائة من الدراهم .

— ومما يقبح جعله وصفا أن تقترن الجملة بالواو تقول : جاءنى رجل وفوق رأسه عمامة فهذه الجملة حال من رجل ولا تكون وصفا لوجود الواو الرابطة فإذا سقطت الواو كانت نعتا ومن ذلك قوله تعالى (وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خيرٌ لكم[1]) . وقوله (وعسى أن تحبوا شيئاً وهو شرٌ لكم[2]) وقوله (أوْ كالذّى مرّ على قرية وهى خاويةٌ على عروشها [3]) ومن ذلك قول مجنون ليلى :

---

(١) سورة البقرة : ٢١٦ .

(٢) سورة البقرة : ٢١٦ .

(٣) سورة البقرة : ٢٥٩ .

٢٥٢ — مضى زمنٌ والناس يستشفعون بي
فهل لي إلى ليلى الغداةَ شفيعُ(١)

الرابع : أن تتقدم الحال على صاحبها فإذا تقدمت فلا يشترط أن يكون معرفة بل يجوز كونه معرفة ونكرة على السواء لأنه بتقدمها زال الخوف من مجيئه نكرة وهي أن يكون الوصف نعتا له ، فإذا تقدم لم يكن نعتا لأن النعت لا يتقدم على المنعوت، تقول :جاءني طالب ضاحك فترفع على النعت ثم تقول : جاءني ضاحكا طالب فتنصب على الحال قولا واحدا، وصار الأمر في وجوب النصب كالمستثنى إذا تقدم على المستثنى منه، وعلى ذلك جاءت الشواهد بنصب الوصف حين يتقدم حالا من النكرة ، ومن ذلك قول ذي الرمة :

٢٥٣ — وتحت العوالي في القنا مستظلةً
ظباءٌ أعارتها العيونَ الجآذرُ(٢)

وقول الآخر :

٢٥٤ — وبالجسمِ مني بينا لو علمته
شحوبٌ وإنْ تستشهدي العينَ تشهدِ(٣)

---

(١) البيت من عينية جميلة لقيس بن الملوح في الغزل لولا الخوف أن أثقل عليك لسردت لك منها جزءا غير قليل (ديوانه ص ١٣١ — دار الكتاب العربي) وشاهده قوله: مضى زمن والناس حيث وقعت الحال من نكرة وذلك لاقتران الحال بالواو والبيت في معجم الشواهد ص٢٢٣ .

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة طويلة لذي الرمة في الغزل والمدح (ديوانه ص ٣٥٢) العوالي هي عوالي الهودج والقنا عيدانه والظباء النساء، والجآزر بقر الوحش وشاهده تقدم الصفة على الموصوف فأعربت حال في قوله مستظلة ظباء والبيت في معجم الشواهد ص ١٥٥ .

(٣) البيت من بحر الطويل لقائل مجهول في الغزل ، وشحوب مصدر

وقول الثالث :

٢٥٥ — فمهلاً أعدونى لمثلى تفاقدوا
وفى الأرض مبثوثا شجاعٌ وعقربُ[1]

ثم هذا البيت الذى جعل علما على هذه المسألة وهو قوله :

٢٥٦ — لمية موحشا طللُ يلوح كأنه خللُ[2]

وعلى ذلك يكون إعراب هذه الشواهد القرآنية (وللرجال عليهن درجة[3]) وقوله (لهم فى الدنيا خزى[4]) فالظرف المقدم خبر والظرف المؤخر حال من النكرة ومنه (إذا ألقوا فيها سمعوا لها شهيقاً[5]) فلها حال من شهيقا بعد تقدمه ، ومنه (هذه ناقة الله لكم آية[6]) فلكم حال

= فعله شحب بالفتح يقال شحب جسمه يشحب من باب نصر إذا تغير لونه ، وأماشحب بالضم فصدره شحوب ، وشاهده تقدم الصفة على الموصوف فأعربت حالا (بينا — شحوب) وبالجسم خبرمقدم وشحوب مبتدأ مؤخر ومنى حال من الجسم والبيت فى معجم الشواهد ص١١٤ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الفخر لقائل مجهول، وتفاقدوا أى فقد بعضهم بعضا ، مبثوثا منتشراً، الشجاع هو الثعبان وشاهده كالذى قبله (مبثوثا — شجاع) وليس فى معجم الشواهد .

(٢) البيت من بحر الوافر المجزوء ، وقدنسبوه لكثير وليس فى ديوانه (طبعة دار الكتاب العربى) والطلل آثار الديار . والخلل جمع خلة بالكسر فيهما وهى بطانة تغشى بها أجفان السيوف، وشواهده واضح وفيه الحال من المبتدأ وهو فى معجم الشواهد ص ٢٩٦ .

(٣) سورة البقرة٢٢٨. (٤) سورة المائدة : ٤١.

(٥) سورة الملك : ٧ . (٦) الأعراف : ٧٣ ، هود : ٦٤.

من آية بعد تقدمه عليه ، وآية نفسها حال من ناقة بعد تأويلها بمشتق أى دليلا ، ويجوز كون لكم حالا من ناقة الله .

هذا كله إذا كان صاحب الحال نكرة ، فإن كان معرفة وتقدم الوصف كان حالا من باب أولى فتقديم الوصف يوجب كونه حالا كان من معرفة أو من نكرة .

الخامس : أن تأتى الحال من النكرة وليست مقاربة المعرفة ولا مما يقبح وصفيتها ولا تقدمت الحال عليها وذلك قليل جدا منه :

— قولهم : فيها رجلٌ قائما فقائما حال مع أن صاحبه وهو رجل نكرة محضة وكان الأولى فيها الإتباع ، وهذا قول حكاه سيبويه عن الخليل[1] .

— قولهم : هذا رجلٌ منطلقا بالنصب أيضا مع أن قبله نكرة محضة وهو قول حكاه سيبويه عن عيسى بن عمر الثقفى[2] .

— قوله تعالى (ثم جاءكم رسولٌ مصدقٌ لما معكمْ[3]) قرئ مصدق بالرفع نعتا من رسول وبالنصب حالا منه مع أنه نكرة محضة قال أبو حيان فيما معناه: وإنما حسن ذلك أنه نكرة فى اللفظ معرفة فى المعنى ولا يكون جنسا لأن المعنى به محمد ﷺ[4] .

— قوله تعالى (أو إطعامٌ فى يومٍ ذى مسغبةٍ[5]) قرىء ذى بالجر

---

(١) كتاب سيبويه : ١١٢/٢ .

(٢) المرجع السابق (الكتاب والصفحة) طبعة هارون.

(٣) سورة آل عمران : ٨١ . (٤) البحر المحيط : ٢٣٦/٣ .

(٥) سورة البلد : ١٤ .

فيكون امتنا ليوم وذا بالنصب فيكون حالا منه مع أنه نكرة محضة (١).

— وفى الحديث الشريف(٢) (صلى رسول الله ﷺ، قاعداً وصلى وراءهُ رجال قياماً (بالنصب فيكون حالا .

وذكر أبو حيان أن مجىء الحال من النكرة كثير وقد أجازه سيبويه لكنه أقل من الإتباع(٣).

ثم ختم ابن عصفور هذا الموضع بقوله . وإن كانت الحال مؤكدة اشترط فيها جميع ما يشترط فى المبينة إلا الانتقال ومعناه أن الحال المؤكدة لعاملها كقوله تعالى (فتبسَّم ضاحكا)(٤) أو المؤكدة لصاحبها كقوله (ولو شاء ربّك لآمنَ منْ فى الأرض كلهم جميعاً)(٥) أو المؤكدة لجملتها كقوله (وهو الحقُّ مصدقاً لما معهم)(٦) يشترط فيها أن تكون نكرة مشتقة فضلة منصوبة على معنى فى صاحبها معرفة، أما الانتقال فهو شرط فى المبينة فقط وليس شرطاً فى المؤكدة فقد تكون لازمة كقوله تعالى (وهو الذى أنزلَ إليكمُ الكتابَ مفصَّلا)(٧).

---

(١) البحر المحيط : ٤٨٣/١٠ وقراءة النصب للحسن وأبى رجاء .
(٢) رواه الإمام مالك فى الموطأ .
(٣) أرتشاف الضرب ٢ / ٣٤٦ .
(٤) سورة النمل ١٩ .
(٥) سورة يونس ٩٩ .
(٦) سورة البقرة ٩١ .
(٧) سورة الأنعام ١١٤ .

وقوله (وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات)[1] ، وقوله (وهذا صراطُ ربِّك مستقيما)[2] .

وقد تكون غير لازمة كقوله مخبراً عن سيدنا سليمان فى قصته مع النمل (فتبسَّم ضاحكا من قولها)[3] .

(١) سورة الجاثية ٢٥ .
(٢) سورة الأنعام ١٤٦ .
(٣) سورة النمل ١٩ .

الحال شبه الجملة والجملة الإسمية

والفعلية التي فعلها ماض

(ص) قال ابن عصفور :

(ويجوزُ أن يقع موقعَ الاسم المنتصِب على الحال الظرف والمجرورُ التاما ن والجملةُ المحتملة للصدق والكذبِ ، فإن كانت الجملةُ إسميةً فإنها تدخلَ عليها واو الحالِ ، وتلزم إن كانتِ الجملة غيرَ مشتملةٍ على ضميرٍ عائد على ذى الحال ملفوظٍ به أومقدرٍ ولا تلزم إن كانتْ مشتملةً عليه بل المختارُ لحاقُها .

وإن كانت فعلية وكانَ الفعلُ ماضيا لفظا ومعنى أومعنىً دونَ لفظ واشتملتْ على ضمير عائد عليه فالاختيارُ الواوُ وقد يجوز ألا تأتىَ بها ، وإن لمْ تشتملْ علىَ ضميرٍ عائدٍ فلا بدَّ منَ الواوِ .

ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ الماضى لفظاً ومعنىً حالا حتى تكونَ معهُ قدْ مظهرةً أو مضمرةً أويكونَ وصفا لمحذوف ، فإنْ كانَ الفعل الماضى لفظاً فعل شرط قد حذفَ جوابه فى الأصل وقع حالا ولا يكون معهُ إذ ذاك قدْ لا ظاهرة ولا مضمرة ولا يكون وصفا لمحذوف ، ومن ذلكَ قول العرب: لأضربنه ذهب أومكث فذهبَ فى موضع نصب علىَ الحالِ والتقديرُ لأضربنه ذاهبا أوماكثا أى لأضربنّه على كل حالٍ والأصلُ فيه لأضربنه إن ذهبَ أومكث ولذلك لايجوزُ أن تقول : لأضربنه يذهبُ يمكثُ) .

(ش) لما انتهى ابن عصفور من حديثه عن الحال المفردة من تقسيمها إلى مبينة ومؤكدة ومن ذكر شروط المبينة من كونها نكرة مشتقة منتقلة ، فضلة منصوبة على معنى فى صاحبها معرفة ، وكذلك الأمر بالنسبة

للمؤكدة إلا الانتقال فإنه ليس شرطا فيها، شرع يتحدث عن بقية أقسام الحال وهى جواز مجيئها شبه جملة وجملة بنوعيها فتكون أقسام الحال بالنسبة للإفراد وغيره خمسة أقسام :

ــ حال مفرد : وهى ما ليس بجملة ولا شبه جملة كقوله تعالى (فادعُوا الله مخلصين له الدين)[1] .

ــ حال جملة اسمية : كقوله تعالى (اهبطُوا بعضكم لبعضٍ عدوٌّ)[2] .

ــ حال جملة فعلية وهى نوعان : فعلها ماض (هذه بضاعتنا رُدتْ إلينَا)[3] فعلها مضارع (وجاءوا أباهمْ عشاءً يبكونَ)[4] .

ــ حال شبه جملة ظرف : كقوله تعالى (لهمْ دار السلامِ عندَ ربهمْ)[5] .

ــ حال شبه جملة جار ومجرور كقوله (الذينَ يذكرونَ اللهَ قياماً وقعوداً وعلىَ جنُوبهم)[6] .

وشرط ابن عصفور فى الظرف والجار والمجرور الواقعين حالا أن يكونا تامين : قال[7] : وأعنى بالتمام أن يكون فى جعلهما حالين فائدة فإن لم يفيدا كانا ناقصين فلا يجوز أن تقول : جاء زيد فيك ولا أن تقول هذا زيد اليوم انتهى .

---

(١) سورة غافر ١٤ .
(٢) سورة البقرة ٣٦.
(٣) سورة يوسف ٦٦.
(٤) سورة يوسف ١٦ .
(٥) سورة الأنعام ١٢٧ .
(٦) سورة آل عمران ١٩١ .
(٧) مثل المقرب ورقة ٣٦ ، مخطوط بدار الكتب ومعهد المخطوطات وحقق ماجستير بجامعة الأزهر (عادل الطنطاوى) .

وهو نفس الشرط فى الظرف والمجرور حين يقعان خبرا ، ولا يكون الظرف والمجرور هنا الحال بـــل يتعلقان باستقرار محذوف وذلك الاستقرار هو الحال ففى مثل قوله تعالى فى حق قارون (فخرجَ على قومه فى زينته)[1] تقديره فخرج على قومه موجوداً أو كائنا فى زينته وهكذا هذَا حديثَ الحال شبه الجملة .

أما حديث الحال الجملة فهو طويل لأن الجملة التى تقع حالا لها شروط معينة كما أنها على نوعين : اسمية وفعلية والاسمية قد تكون ابتدائية وقد تكون مصدرة بإن أو كأن كما أنها قد تكون مثبتة وقـــد تكون منفية والفعلية نوعان فعلها ماض أو مضارع والماضى أنواع : ماض فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط أو فى اللفظ فقط والمضارع إما مثبت وإما منفى والمنفى منفى بما أو منفى بلا وهكذا .

(شروط الجملة التى تقع حالا)

ويشترط فى الجملة التى تقع حالا شروط :

— أن تكون محتملة للصدق والكذب وهى الجملة الخبرية اسمية كانت أو فعلية ، فالخبرية الاسمية واضحة ، وأما الخبرية الفعلية فهى التى فعلها ماض أو مضارع غير مقصود بهما الدعاء أو الإنشاء . وخرج بذلك الجملة الطلبية وهى المصدرة بأمر أو نهى أو استفهام فهذه لا يجوز أن تقع حالا كما أنه لا يجوز أن تقع نعتا لأن جملة الحال هى جملة النعت ، غاية الأمر أن جملة الحال يشترط فى صاحبها أن يكون معرفة فإذا لم يكن معرفة كانت الجملة نعتا (جاءنى محمد يضحك ـ وجاءنى طالب يضحك) .

---

(١) سورة القصص : ٧٩ .

وقد قالوا إن الجملة الطلبية إذا وقعت نعتاً أولت على أنها مقول لقول محذوف كما فى قولهم (جاءوا بمذق هلْ رأيتَ الذئبَ قطّ)[1] وكذلك الأمر هنا أيضاً إذا وقعت الجملة الطلبية حالا وهو قليل أولت بهذا التأويل كما فى قولهم (وجدتُ الناسَ أخبرْ تقلهْ) ومعناه وجدت الناس إذا خبرتهم وعرفتهم قلوتهم ، والتقدير : وجدت الناس مقولا فيهم أخبر تقله (فعل مضارع مجزوم فى جواب الطلب وفاعله ضمير المخاطب المستتر والهاء مفعول) .

— أن تشتمل جملة الحال على رابط يربطها بصاحب الحال ، وإلا صارت أجنبية عنه ، وهذا شأن كل جملة وقعت موقع المفرد مثل جملة الخبر وجملة النعت .

والرابط إما الضمير (ضمير صاحب الحال) أو الواو أو أحدهما معاً ، وجعل ابن مالك الضمير فى باب الحال أصلا فى الربط وذكر مسائل يتعين فيها الضمير وحده دون الواو ، وجعل ابن عصفور الواو وأصلا فى الربط وجعل حديثه حول الواو فى رابط الجملة بنوعيها متى تلزم ؟ وجعل ذلك فى مسائل ، ومتى لا تلزم ؟ وجعله فى مسائل أيضاً كما سنبينه بالتفصيل قريباً .

— ومما يشترط فى جملة الحال أن تكون غير مفتتحة بما يدل على استقبال كالسين وسوف ولن والجملة المصدرة بإن الشرطية إذا حذف جوابها فلا يقال جاءنى محمد سيركب . ولا يقال جاءنى محمد إن يسأل أعطه ، لأن الحال من اسمه ووقته ، وهذا الشرط لا يكون فى جملة الصفة .

---

(١) بيت من الرجز نسب للعجاج ذكرته عرضاً وسيأتى الحديث عنه فى باب النعت بالتفصيل .

- وشرط أبو حيان فى جملة الحال ألا تكون تعجبية والتعجب من الإنشاء فقد خرجت بالشرط الأول أو التعجب يكون من وصف لازم والحال شرطها الانتقال .

* * *

(أحوال الواو الرابطة مع الجملة الاسمية)

قلنا إن ابن عصفور جعل الأصل فى الرابط بين جملة الحال وصاحبها إنما هو الواو ودار حديثه عن الواو : متى تلزم ومتى لا تلزم فى سائر أنواع الجمل التى تقع حالا من اسمية وفعلية ماضوية وفعلية مضارعية ولم يتحدث عن الضمير لأن الضمير إن كان فى الجملة فبها ونعمت وقد تقوت الجملة بوجود رابطين (الواو والضمير) ولكن إذا خلت الجملة من الضمير كان لا بد من الواو ، وإلا خرجت الجملة عن كونها حالا فكانت الواو أصلا عنده .

أما ابن مالك فقد قال[1] : « إن إفراد الضمير أقيس من إفراد الواو لأن إفراد الضمير وجد فى الحال وشبهها وهما الخبر والنعت وإفراد الواو مستغنى بها عن الضمير لم يوجد إلا فى باب الحال فكان لإفراد الضمير مزية عن إفراد الواو » . هذا كله فى شرح التسهيل ولكنه جاء فى شرح الكافية وقال[2] : وقد يستغنى بالواو عن الضمير وكذلك يستغنى بالضمير عن الواو إلا أن ذلك لم يكثر كثرة الاستغناء بالواو ، فجعل الواو أصلا فى الربط .

قال ابن عصفور عن الواو حين تكون رابطاً فى الجملة الإسمية :

---

(١) شرح التسهيل : ٢/٣٦٦ .
(٢) شرح الكافية الشافية : ٢/٧٥٨ .

وتلزم إن كانت الجملة غير مشتملة على ضمير عائد على ذى الحال ملفوظ به أو مقدر ولا تلزم إن كانت مشتملة عليه بل المختار لحاقها .

ومعناه أن الواو مع الجملة الاسمية حالتين : لازمة وغير لازمة .

الحالة الأولى : وهى اللزوم : وذلك إذا كانت الجملة الاسمية غير مشتملة على ضمير صاحب الحال حتى لا تخلو الجملة من رابط وتكون أجنبية عن صاحب الحال ، وفى القرآن وأشعار العرب شواهد كثيرة على ذلك كقوله تعالى : (قالوا لئن أكله الذئبُ ونحنُ عصبةٌ)[1] ، وقوله: (كما أخرجَك ربك مِنْ بيتك بالحق وإنَّ فريقاً من المؤمنينَ لكارهونَ)[2] .

وقول امرىء القيس :

٢٥٧ — وقدْ أغتدِى والطيرُ فى وكناتِها
بمنجردٍ قيدِ الأوابدِ هيكلِ[3]

---

(١) سورة يوسف — الآية : ١٤ .

(٢) سورة الأنفال — الآية : ٥ .

(٣) من معلقة امرىء القيس المشهورة التى استشهد النحويون ، والبلاغيون واللغويون بغالب أبياتها حتى إن بعض الأبيات فيها شاهدان أو أكثر للنحاة أو لغيرهم كهذا البيت ، والوكنات : مفرده وكنة وتجمع على وكن أيضاً وهى عش الطائر ، والمنجرد الفرس القصير الشعر ، والأوابد الوحوش ، وقيد الأوابد كناية عن السرعة أو حقيقة ، والهيكل الضخم ، وشاهده واضح ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

وقول عنترة :

٢٥٨ — يدعونَ عنترَ والرماحُ كأنها
أشطانُ بئرٍ في لبانِ الأدهمِ(١)

ويستوى فيه أن تكون الجملة الاسمية مثبتة كما مثلنا أو منفية كقول امرىء القيس :

٢٥٩ — له الويلُ إنْ أمسى ولا أمُّ هاشمٍ
قريبٌ ولا البسباسةُ ابنة يشكرا(٢)

الحالة الثانية : عدم اللزوم : ولكن لحاقها أفضل : وذلك إذا كانت الجملة مشتملة على ضمير صاحب الحال ملفوظ به أو مقدر ، وعلى ذلك إذا

---

(١) البيت من بحر الكامل من معلقة عنترة المشهورة أيضاً والتى استشهد بها وبسائر المعلقات العلماء ولا عجب فهى أبلغ أشعار العرب من قديم ، وفى هذا البيت أكثر من شاهد ، وأشطان : جمع شطن ، وهو الحبل واللبان بفتح اللام موضع القلادة من الصدر ، والأدهم : الفرس : والبيت فى معجم الشواهد ص٣٧٤ .

(٢) البيت من بحر الطويل من شعر امرىء القيس ، ومن قصائده المشهورة (سما لك شوق بعدما كان أقصرا — ديوانه ص٥٠) ويستشهد به على أن قريب على وزن فعيل وهو يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وشاهده هنا مجىء الجملة الحالية الاسمية مقترنة بالواو لخلوها من ضمير صاحب الحال وذلك فى قوله ولا أم هاشم قريب ، ويشكر ممنوع من الصرف . والبيت ليس فى معجم الشواهد .

وجد فى الجملة ضمير صاحب الحال فإما أن تلحق الواو وهو أفضل وإما ألا تلحق ، وشواهد ذلك كثيرة أيضا سواء لحقت مع الضمير أو لم تلحق :

فمثال لحوقها مع الضمير قوله تعالى (ألم تر إلى الذين خرجوا من ديارهم وهم ألوفٌ حذر الموتِ)(١) وقوله (ولا تباشروهن وأنتم عاكفونَ فى المساجدِ)(٢) وقوله (أتأمرونَ الناسَ بالبرِّ وتنسونَ أنفسكم وأنتم تتلون الكتابَ)(٣) وقول امرىء القيس :

٢٦٠ — أيقتلنى والمشرفىُّ مُضاجعى
ومسنونةٌ زرقٌ كأنيابِ أغوالِ(٤)

ومثاله عدم لحوقها مع الضمير قوله (وقلنا اهبطوا بعضكم لبعض عدوٌّ)(٥) وقوله (والله يحكمُ لامعقبَ لحكمه)(٦) وقوله (ويومَ القيامةِ ترى الذينَ كذبوا على اللهِ وجوهُهم مسوَدةٌ)(٧). ومنه قول الشاعر:

---

(١) سورة البقرة : ٢٤٢ .

(٢) سورة البقرة : ١٨٧ .

(٣) سورة البقرة : ٤٤ .

(٤) من شعر إمرىء القيس ومن أبياته التى جرت مجرى الأمثال وهو فى كتب البلاغة أكثر ، وشاهده عندنا قوله والمشرفى مضاجعى فهى جملة حالية رابطها الواو والضمير معا ، والمشرفى السيف وفى معناه أيضا قوله: ومسنونة زرق، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١٠ .

(٥) سورة البقرة : ٣٦ .

(٦) سورة الرعد : ٤١ .

(٧) سورة الزمر : ٦٠ .

٢٦١ — ما بالُ عينك دمعُها لا يرقأ
وحشَاك من خفقانهِ لا يهدأ[1]

وقول الآخر فى حديث عن كرمه وذبحه الضأن للضيوف :

٢٦٢ — الذئبُ يطرقها فى الدهر واحدةً
وكلَّ يومٍ ترانى مديةٌ بيدى[2]

فقوله : مدية بيدى جملة اسمية وقعت حالا من الضمير المنصوب فى ترانى ورابطها الضمير فقط . ومثال الضمير المقدر الذى استغنى به عن الواو أن تقول بعت اللحم الرطل بدرهم والتقدير الرطل منه بدرهم

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو فى الغزل ومع رقة معناه وسلاسة لفظه فهو لشاعر مجهول ، ويقال رقأ الدمع أو الدم رقئا ورقوءا سكن وانقطع بعد جريانه ، والحشا هو القلب عند الشعراء وهو فى اللغة غير ذلك فهو ما يلى البطن من كبد وطحال وغيرهما وهو الخصر أيضا ، وشاهده مجىء الحال جملة اسمية خالية من الواو فى قوله : دمعها لا يرقأ واشتمالها على ضمير ، وجملة لا يهدأ حال أخرى من حشاك ، والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى المعجم المفصل فى شواهد النحو العربى (د/أميل يعقوب) جـ١ ص٢٣ .

(٢) البيت من بحر البسيط لشاعر من شعراء الحماسة يفتخر بكرمه وقبله :

تركت ضأنى تود الذئب راعيها وأنها لا ترانى آخر الأبد

وواحدة مفعول مطلق ومدية مبتـــدأ وبيدى خبره والجملة حال ورابطها الضمير فقط ، وفيه شاهد الابتداء بالنكرة وروى بنصب مدية مفعولا به لممسكا محذوفا وهو الحال وقيل النصب على البدل من الياء ورد بأن المبدل منه لا يشعر به والبيت فى معجم الشواهد ص ١١٩ .

وعليه جاء كلام العرب: بعت البر القفيز بدرهم (القفيز يعادل ١٦ كيلو جرام) (الدرهم: جزء من الأوقية وهو أيضا قطعة من فضة مضروبة للمعاملة) وصار هذا الضمير المقدر في جملة الحال كالضمير المقدر في جملة الخبر من قولهم: السمن منوان بدرهم أي منوان منه .

(أحوال الواو الرابطة مع الجملة الفعلية التي فعلها ماض)

قلنا إن الجملة الفعلية تقع حالا كما تقع خبرا ونعتاً لأنها نظير الجملة الاسمية التي تقع في الثلاثة أيضا ، كما ذكرنا أن الفعلية التي تقع حالا هي التي فعلها ماض أو مضارع ووقوع المضارع حالا كثير لدلالته على زمن الحال ، ولأنه يؤول باسم الفاعل وهو الأصل في وقوع الحال ولذلك لا يحتاج المضارع إذا وقع حالا لهذه الواو لهذا الشبه بينه وبين الحال المفرد لأن الأصل في الحال أن تكون مفردا وإذا وقعت جملة فإنما تؤول بمفرد كالخبر تماما ، فمعنى جاء زيد يضحك أي ضاحكا .

ولم يختلف النحاة في وقوع المضارع حالا ولا اشترطوا له شروطا حتى يقع حالا وإنما هو حال أين وجد وكيف وجد ، أما الماضي فاختلفوا في وقوعه حالا وكان ذلك مسألة خلاف بين الكوفيين والبصريين صدرها صاحب الإنصاف بقوله[1]: ذهب الكوفيون إلى أن الفعل الماضي يجوز أن يقع حالا وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالا وأجمعوا على أنه إذا كانت معه قد أو كان وصفا لمحذوف فإنه يجوز أن يقع حالا .

وعلى ذلك سيكون حديثنا عن وقوع الماضي حالا عند جميع النحاة بالشرط الذي ذكره صاحب الإنصاف وهو أن تكون معه قد أو يكون وصفا لمحذوف .

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف جـ١ صـ٢٥٢ .

وقبل الحديث عن هذا كله نذكر حديثا جانبا عن الفعل الماضى يكون تمهيداً لما سنبينه فنقول : إن الماضى على ثلاثة أقسام :

— ماض فى اللفظ والمعنى : وهو ما كان لفظه وحدثه ماضيين مثل خرج وذهب .

— ماض فى اللفظ فقط : وهو ما كان لفظه ماضيا وحدثه مستقبلا مثل قوله (إنْ أحسنتمْ أحسنْتمُ لأنفسكم)[1] وقوله (أتى أمرُ اللهِ)[2] وهو الواقع شرطا أو وعدا .

— ماض فى المعنى فقط : وهو ما كان حـــدثه ماضيا لكن لفظه مضارع ، وهو المضارع المنفى بلم خاصة وذلك لأن لم تقلب زمن المضارع من الحال إلى المضى تقول : لم أخـــرج ولم أذهب أى ما خرجت وما ذهبت .

وكلها تقع حالا : أما الأول فبالشرط المذكور وهو أن تكون معه قد ظاهرة أو مقدرة أو يكون وصفا لموصوف ، وأما الثانى والثالث فيقعان حالا دون الشرط المذكور لأن أحدهما مستقبل المعنى والثانى مستقبل اللفظ وكلاهما يقع حالا وإليك مثالا لكل واحد مما وقع فيه حالا :

— مثال ماضى اللفظ والمعنى وهو على تقدير قد قوله تعالى : (قالوا أنؤمنُ لك واتبعكَ الأرذلونَ)[3] .

— ومثال ماضى اللفظ فقط قولهم : لأضربنه ذهب أو مكث .

— ومثال ماضى المعنى فقط قوله تعالى : (قالتْ أنى يكونُ لى غلامٌ ولم يَمْسَسْنى بشرٌ)[4] .

---

(١) سورة الإسراء : ٧ . (٢) سورة النحل : ١ .

(٣) سورة الشعراء : ١١١ . (٤) سورة مريم : ٢٠ .

فإذا كان الأمر كذلك فما حكم الواو الرابطة فى هذه الأنواع الثلاثة من الجملة الفعلية الماضوية ؟ لخص هذا الحكم ابن عصفور فقال :

وإن كانت فعلية وكان الفعل ماضيا لفظا ومعنى أو معنى دون لفظ واشتملت على ضمير عائد عليه فالاختيار الواو ، وقد يجوز ألا تأتى بها وإن لم يشتمل على ضمير عائد عليه فلا بد من الواو .

وبمقتضى منطوق هذا الكلام ومفهومه يكون للواو مع الفعل الماضى إذا وقع حالا ثلاثة أحوال : غير لازمة — لازمة — ممتنعة .

الحالة الأولى : وهى عدم اللزوم : ولحاقها أفضل ، ولها موضعان:

— أن يكون الفعل ماضياً فى اللفظ والمعنى وفيه ضمير صاحب الحال ففى هذه الحالة يجوز أن تأتى بالواو كما يجوز ألا تأتى بها والأفضل الإتيان :

مثال الإتيان قوله تعالى (أنَّى يكونُ لى غلامٌ وقد بلغنى الكبرُ(١) وقوله (ومالكم ألا تأكلوا مما ذُكرَ اسمُ الله عليه وقد فُصل لكم ما حرَّمَ عليكم(٢)) وقول امرىء القيس :

٢٦٣ — أتقتلُنى وقد شغفتُ فؤادَها
كما شغفَ المهنوءةَ الرجلُ الطالى (٣)

---

(١) سورة آل عمران : ٤٠.
(٢) سورة الأنعام : ١١٩.
(٣) البيت من بحر الطويل وهو لامرىء القيس فى الغزل ، وشغفت =

وهذه أمثلة وقد فيها ظاهرة، ومثالها مقدرة قوله تعالى (قالوا أنؤمن لك واتبعك الأرذلون)[١] أى وقد اتبعك .

ومثال عدم الإتيان بها قول النابغة الجعدى :

٢٦٤ — وقفتُ بربع الدارِ قد غيّر البلى
معارِفها والسارياتُ الهواطلُ[٢]

وقوله تعالى (هذه بضاعتنا رُدتْ إلينا)[٣] وقوله (أو جاءوكم حَصرتْ صدورهم)[٤]

= فؤادها أصبت قلبها . والمهنوءة المدهونة بالقطران وهى الإبل كان يطلونها لجرب أوغيره ، والشطرة الأولى فيها رقة وأما الثانية ففيها قبح وسماجة والتشبيه أقبح وأسمج ، وشاهده وقوع الجملة الفعلية الماضوية حالا رابطها الواو والضمير ، وأما قد فهى شرط لوقوع الماضى حالا فليست رابطة كما يتوهمه بعضهم والبيت فى معجم الشواهد ص ٣١٠

(١) سورة الشعراء : ١١١ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو للنابغة الذبيانى من قصيدة يرثى بها النعمان بن الحارث بن أبى شمر الغسانى (ديوانه ص ٨٧ طبعة دار صادر) وبعضهم بنسبة للنابغة الجعدى وهو خطأ (المعجم المفصل ص ٦٩٧) والربع المنزل ، والبلى القدم . والساريات مفردها سارية وهى السحابة تأتى ليلا ، والهواطل الممطرة ، وشاهده وقوع الجملة الفعلية الماضوية حالا غير مقرونة بالواو اكتفاء بضمير صاحب الحال وهو الدار وإن كان مضافاً إليه لأنه كالجزء من المضاف والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨٤ .

(٣) سورة يوسف : ٦٥ . (٤) سورة النساء : ٩٠ .

وفى بيت النابغة جاءت قد ظاهرة وفى الآيه الأولى جاءت قد مقدرة. وفى الآية الثانية جاءت جملة الماضى صفة لموصوف مقدر أى قوما حصرت صدورهم .

— أن يكون الفعل ماضياً فى المعنى فقط وهو المضارع المنفى بلم ، وفيه أيضا ضمير صاحب الحال ، وحكمه جواز الإتيان بالواو كما يجوز عدم الإتيان بها والأول أفضل :

مثال الإتيان قوله تعالى (قالتْ أنى يكونُ لى غلام ولمْ يمسسنى بشر[1]) وقوله (أو قالَ أوحىَ إلىّ ولم يوحَ إليه شىءٌ) [2] وقول كعب بن زهير :

٢٦٥ — لا تأخذنىّ بأقوالِ الوشاةِ ولمْ
أذنبْ ولو كثرتْ فىّ الأقاويلُ [3]

ومثال عدم الإتيان بها قوله تعالى (وردّ اللهُ الذينَ كفرُوا بغيظهم لمْ ينالوا خيرا[4]) وقوله (فانقلبُوا بنعمةٍ من اللهِ وفضلٍ لم يمسسهمْ سوءٌ)[5] وقول امرىء القيس :

---

(١) سورة مريم : ٢٠ .
(٢) سورة الأنعام : ٩٣ .
(٣) البيت من بحر البسيط وهو من القصيدة المشهورة لكعب بن زهير فى مدح رسول الله ﷺ (بانت سعاد) والوشاة جمع واش . والأقاويل جمع أقوال فيكون جمعاً للجمع وشاهده وقوع الجملة الفعلية الماضوية معنى مقترنة بالواو والضمير، والبيت ليس فى معجم الشواهد .
(٤) سورة الأحزاب: ٢٥ .
(٥) سورة آل عمران: ١٧٤ .

٢٦٦ — فأدركَ لمْ يجهدْ ولمْ يثنَ شأوُه
يمرُّ كخذروفِ الوليدِ المثقَّبِ (١)

قال ابن مالك : والمنفى بلما كالمنفى بلم فى القياس إلا أنى لم أجده مستعملا إلا بالواو كقوله تعالى (ولما يأتكمْ مثلُ الذين خلوا منْ قبلِكم)(٢) و كقول الشاعر :

٢٦٧ — بانتْ قطامُ ولما يحظَ ذومقة
منهما بوصلٍ ولا إنجازِ ميعادِ (٣)

الحالة الثانية : وهى اللزوم ولها موضعان أيضا:

— أن يكون الفعل ماضيا لفظا ومعنى وليس فيه ضمير صاحب الحال

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو لامرىء القيس من بائية مشهورة له أيضاً أولها : خليلى مرابى على أم جندب (ديوانه ص ٤١) وقد بدأها بالغزل ووصف فرسه وهذا البيت فى وصف الفرس وسرعته، وخذروف الوليد هو العـــود الذى يشد بخيط ليدور وشاهده مجىء جملة الحال الماضوية فى المعنى خالية من الواو اكتفاء بضمير صاحب الحال والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى المعجم المفصل للدكتور إميل يعقوب ١٢١/١.

(٢) سورة البقرة : ٢١٤ وأولها . أم حسبتم أن تدخـــلوا الجنة ولما يأتكم .. الخ .

(٣) البيت من بحر البسيط وهو فى الغزل لشاعر مجهول ، والمقة المحبة وشاهده قوله ولما يحظ حيث اقترن الفعل المنفى بلما الواقع حالا بالواو رابطة كما هو مع لم والبيت ليس فى معجم الشواهد .

وحكمه كما قلنا وجوب الإتيان بالواو تقول : جاء زيد وقد طلع الفجر ، ومنه قول علقمة مادحا :

٢٦٨ — فجالدتهمْ حتى اتقوك بكبشهم
وقد حانَ منْ شمسِ النهارِ غُروبِ[1]

وقول امرىء القيس فى واحدة من مفاسده :

٢٦٩ — فجئتُ وقدْ نضَتْ لنوم ثيابها
لدَى السترِ إلا لِبسةَ المتفضلِ[2]

وقول هذا البائس المسكين :

٢٧٠ — جاءَ الشتاءُ ولستُ أملكُ عدةً
والصبرُ فِى السبراتِ غيرُ مطيعى[3]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح لعلقمة الفحل ، وجالد أى حارب ، وكبشهم أى رئيسهم ، وشاهده قوله وقد حان حيث وقعت هذه الجملة حالا وهى فعل ماض لفظا ومعنى ووجب اقترانها بالواو لأنها خلت من ضمير صاحب الحال والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى المعجم المفصل جـ١ صـ ٧٩.

(٢) البيت من بحر الطويل من معلقة امرىء القيس المشهورة أيضا وفيه أكثر من شاهد وشاهده هنا وقوع الفعل الماضى حالا وليس فى الجملة ضمير صاحب الحال فكان الربط الواو واجبا والبيت فى معجم الشواهد صـ ٣٠٤

(٣) البيت من بحر الكامل وهو لشاعر مجهول ، والسبرات جمع سبرة وهى الغداة الباردة وشاهده قوله : ولست أملك حيث جاءت جملة الحال فعلا ماضيا مقترنة الواو لأنها تخلو من ضمير صاحب الحال ، والبيت فى معجم الشواهد صـ ٢٢٣

— أن يكون الفعل ماضيا معنى فقط وهو المنفى بلم وليس فيه ضمير صاحب الحال أيضا وحكمه لزوم الواو ومنه قول عنترة :

٢٧١ — ولقدْ خشيتُ بأنْ أموت ولم تكنْ
للحربِ دائرةٌ على ابنىْ ضمضم[1]

وقوله أيضا :

٢٧٢ — وقد كنت أخشَى أن أموتَ ولم يكنْ
قوائبُ عمروٍ وسْط نوحٍ مسلَّبِ[2]

الحالة الثالثة : وهى التى يمتنع فيها الواو : وذلك إذا كان الفعل ماضيا فى اللفظ فقط كقولهم : لأضربنه ذهب أو مكث ، وإنما امتنعت الواو هنا لأن الماضى فى اللفظ مضارع ، والمضارع إذا وقع حالا

---

(١) البيت من بحر الكامل من معلقة عنترة بن شداد العبسى المشهورة والتى أولها يادار عبلة ، وفيها يتحدث عن غزله وشجاعته ، والباء فى بأن أموت زائدة ، ولم تكن تامة أو ناقصة وهى جملة فى محل نصب حال رابطها الواو لأنها تخلو من ضمير صاحب الحال ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٤ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لعنترة أيضا يتحدث عن شجاعته ، والنوح : النواح ، والمسلب المسلوب وهو ما أخذ ماله وسلاحه ، وشاهده قوله : ولم تكن حيث وقعت هذه الجملة حالا رابطها الواو لخلوها من ضمير صاحب الحال ، ووسط ظرف مكان لأنه ساكن السين خال من حرف الجر والبيت ليس فى معجم الشواهد وهو فى بعض شروح التسهيل .

لاتكون معه الواو ، كما أنه هنا في تقدير فعل شرط ، وفعل الشرط لا يقترن بالواو إن وقع حالا ، قال ابن عصفور معلقا[1].

وفذهبَ (أومكث) في موضع نصب على الحالِ والتقديرُ لأضربنه ذاهبا أوماكثا أي لأضربنهُ على كل حال والأصلُ فيه لأضربنه إن ذهبَ أومكثَ ولذلك لايجوز أن تقولَ : لأضربنه يذهبُ أويمكثُ ، وإنما لم يجز لأضربنه يذهب أو يمكث لأن الفعل سيكون مستقبلا والمستقبل لا يكون حالا .

قال ناظر الجيش معلقا عليه: والظاهر أن معنى الشرط هنا ملغى لأن معنى الكلام لأضربنه على كل حال فليس ثم شرط محقق ، وإذا لم يكن ثم شرط فلا استقبال حينئذ ومما يؤيد معنى الشرط أن الجزاء هنا واقع مطلقا وما ذاك إلا لأن الشرط كذلك ولهذا جاز وقوع جملة الشرط حالا[2].

وذكر ابن مالك أن الواو تمتنع مع الماضي لفظا في موضعين[3]:

— إذا كان تاليا لإلا نحو قوله تعالى (وما يأتيهم منْ رسول إلاّ كانوا به يستهزءُونَ)[4] وإذا كان متلوا بأو نحو قول الشاعر :

---

(١) متن القرب السابق .

(٢) شرح التسهيل لناظر الجيش ، الجزء الثالث (باب الحال) نسخة مصورة من تركيا خاصة بصاحب الكتاب .

(٣) شرح التسهيل : ٣٦١/٢ .

(٤) سورة الحجر آية ١١ .

٢٧٣ — كن للخليلِ نصيرا جارَ أو عَدلا
ولا تشحّ عليهِ جاد أوْ بخلا[1]

وأما قول ابن عصفور : ولا يجوزُ أن يكونَ الفعلُ الماضى لفظا ومعنىً حالا حتى تكونَ معه قدْ مظهرةً أو مضمرةً أو يكونَ وصفا لمحذوفٍ . فهو يشير إلى اختلاف النحاة فى وقوع الماضى لفظا ومعنى حالا وإلى اختياره رأى البصريين فى أن الماضى لفظا ومعنى لا يجوز أن يقع حالا حتى تكون معه قد إما ظاهرة وإما مضمرة أو يكون وصفا لمحذوف .

مثال قد معه ظاهرة قوله تعالى (أفتطمعونَ أن يؤمنوا لكمْ وقد كانَ

---

(١) البيت من بحر البسيط ومع جودة وسلاسة لفظه فقائله مجهول ونصير فعيل بمعنى فاعل، والشح هو البخل وشح فلان فهو شحيح وشحاح وفيه شاهدان حيث وقع الفعل الماضى جار فى الشطرة الأولى وجاد فى الشطرة الثانية حالا ولم يقترن بالواو لأنه معطوف عليه ماض آخر بأو ، وإنما لم يقترن الفعل الماضى فى هذه الحالة بالواو لأنه فى تقدير فعل شرط أى إن جار وإن عدل وفعل الشرط إن وقع حالا لا يقترن بالواو كما ذكرناه ، وقد شذ من المسألة الاولى قول هذا المادح :

نعم امرأ هرم لم تعر نائبة
إلا وكان لمرتاع بها وزرا

لاقتران الماضى الواقع بعد إلا بالواو ، وبيت الشاهد فى معجم الشواهد ص ٢٦٧

فريقٌ منهم يسمعونَ كلامَ الله)[1] وقوله (أنَّى يكونُ لى غلامٌ وقد بلغنىَ الكبرُ)[2] ومنه قول الشاعر وهو علقمة الفحل .

٢٧٤ — يكلفُنى ليلى وقدْ شطَّ وليهـا
وعادتْ عوادٍ بيننا وخطوبُ[3]

وهو كثير لأنه الأصل .

ومثال قد معه مضمرة قوله تعالى (هذه بضاعتنا رُدّت إلينَا[4]) أى قد ردت إلينا ، وقوله (قالوا أنومنُ لك واتبعك الأرذلون)[5] أى وقد اتبعك ومنه (كيف تكفرونَ بالله وكنتم أمواتا فأحيَاكم)[6] أى وقد كنتم وقول الشاعر :

٢٧٥ — وإنِّى لتعرونِى لذكراكِ هِزةٌ
كما انتفضَ العصفورُ بلّلهُ القطرُ[7]

---

(١) سورة البقرة : ٧٥ .   (٢) سورة آل عمران: ٤٠ .

(٣) البيت من بحر الطويل من قصيدة علقمة الفحل التى شهر بها وهى: طحا بك قلب فى الحسان طروب ، وفاعل يكلفنى ضمير هذا القلب ، وشط بعد ووليهـا أى قربها يقال ولاه يليه وليا أى دنا منـه وقرب والعوادى والخطوب بمعنى واحد وهى البلايا وشاهده وقوع المـاضى حالا مقترنا بقد وهو الأصل والكثير والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٩ .

(٤) سورة يوسف : ٦٥ .   (٥) سورة الشعراء: ١١١.

(٦) سورة البقرة: ٢٨ .

(٧) البيت من بحر الطويل من قصيدة لأبى صخر الهذلى وقد استشهد به النحاة فى باب المفعول لأجله وفى باب الحال والهزه بالكسر نشاط =

والتقدير قد بلله القطر .

ومثاله كونه واقعا وصفا لمحذوف قوله تعالى (أو جاءوكم حصرت صدورهم)[1] وأصله أو جاءوكم قوما حصرت صدورهم فقوما حال وهو موصوف بما بعده ، فلما حذف قامت الصفة مقامه وأعربت إعرابه ، ومن الممكن تقدير موصوف فى مثل قوله تعالى (هذه بضاعتنا ردت إلينا)[2] أى بضاعة ردت إلينا ، ومثله قول النابغة :

٢٧٦ — سبقتَ الرجالَ الباهشينَ إلى العلا
كسبقِ الجوادِ اصطادَ قبلَ الطواردِ[3]

أى جواد اصطاد .

ويمتنع تقدير الموصوف إذا وجدت الواو رابطة لأنه لا يفصل بها بين الصفة والموصوف ، هذا رأى البصريين وتبعهم ابن عصفور ، وحجتهم فى ذلك أن الفعل الماضى لا يدل على الحال فإذا اقترن بقد كان زمانه قريبا من الحال .

= وقوة تصيب الإنسان لأمر ، والقطر المطر ، وشاهده هنا مجىء جملة الماضى حالا ومعه قد مقدرة لأن شرط وقوع الماضى حالا عند البصريين وجود قد ظاهرة أو مقدرة وهى فى البيت كما ذكرنا ، ويحتج الكوفيون بالبيت نفسه على جواز وقوع الماضى حالا دون قد والبيت فى معجم الشواهد ص ١٥٠ .

(١) سورة النساء ٩٠.　　　　(٢) سورة يوسف ٦٥.

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من أروع المدح للنابغة الذبيانى ، والباهشين : يقال بهش إلى الشىء ارتاح له وخف إليه ، والطوارد جمع طارد ، يقال طرد الصيد طردا بالفتح عالجه يحاول صيده وشاهده وقوع الماضى حالا بتقدير قد أو بتقدير موصوف والبيت ليس فى معجم الشواهد .

وذهب الكوفيون[1] وتبعهم ابن مالك إلى جواز وقوع الماضي لفظا ومعنى حالا وإن لم تكن معه قد ظاهرة أو مضمرة وكذلك أيضا إن لم يكن صفة لموصوف، يقول ابن مالك[2] : وزعم قوم أن الفعل الماضي لفظا لا يقع حالا وليس قبله قد ظاهرة إلا وهي قبله مقدرة قال: وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة لأن الأصل عدم التقدير، ولأن وجود قد مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به إذا لم توجد وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى بدونه .

فإن قيل : قد تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالين كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله تعالى (وكذلكَ يجتبيكَ ربُّك ويعلمُك من تأويل الأحاديث)[3] بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب إذا وقع نعتا أو خبرا، ولو كان الماضي معنى لا يقع حالا إلا وقبله قد مقدرة لامتنع وقوع المنفي بلم حالا ولكان المنفي بلما أولى منه بذلك لأن لم تنفي فعل ولما تنفي قد فعل وهذا واضح لا ريب فيه .

ثم قال : وأجاز بعض من قدر قد قبل الفعل الماضي الاستغناء عن تقديرها بجعل الفعل صفة لموصوف مقدر وهو أيضا تكلف شيء لا حاجة إليه قال أبو الحسن بن خروف : وزعم ابن باب شاذ أن سيبويه رحمه الله تعالى يجعل حصرت صدورهم صفة لقوم ولم يفعل ذلك سيبويه قلت: صدق أبو الحسن رحمه الله وغفر لابن بابشاذ[4] .

والصحيح بعد ذلك كله ومع ذلك كله رأي البصريين .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف : ٢٥٢/١ .

(٢) شرح التسهيل: ٣٧٢/٢ .

(٣) سورة يوسف: ٦ .

(٤) شرح التسهيل لابن مالك: ٣٧٣/٢ .

ثم استثنى ابن عصفور مسألة يجوز وقوع الماضى فيها حالا دون أن تكون معه قد ظاهرة أو مقدرة ودون أن يكون وصفا لمحذوف ، وقد أشرنا إليها قريبا وهى أن يكون الفعل ماضيا فى اللفظ . واقعا قبل شرط محذوف جوابه فى الأصل وذلك كقول العرب : لأضربنه ذهب أو مكث ، فذهب أو مكث فى موضع النصب على الحال والتقدير لأضربنه ذاهبا أو ماكثا وهما فعلان ماضيان لفظا ومعناهما مضارع واقعان شرطا محذوف الجواب لأن الأصل لأضربنه إن ذهب أو مكث ، فمثل هذا لا يحتاج إلى قدمعه ولا إلى موصوف وعلى هذا القول : لأزورنك رضيت أو كرهت ، ولأصلنك قربت أو بعدت .

(الحال الواقعة جملة فعلية فعلها مضارع)

(ص) قال ابن عصفور :

(وإن كانَ الفعل مضارعاً فإنْ دخلَ عليه حرف منْ الحروف المخلصة للاستقبالِ كالسين وسوف لم يجزْ أن يكون حالا ، وإن لم يدخل عليه حرفٌ من الحروف التى لا يكونُ ما بعدَها إلا مستقبلا ، فإن كانَ منفياً وكانت الجملةُ مشتملة على ضمير عائد على ذي الحال جازَ أن تأتىَ بالواو وألا تأتى بها : وإن لم تكن مشتملة عليه فلابد من الواو ، وإن كان مثبتا لم يكن بد من الضمير ، ولا يجوزُ دخولُ الواو إلا أن يشذ فيحفظَ ولا يقاسَ عليه نحو قولهم : قمتُ وأصكُ عينيه أو فى ضرورة نحوَ قوله :

فلما خشيتُ أظافيرهمْ نجوتُ وأرهنُهمْ مالِكا

(ش) هذا بقية الحديث عن الواو التى تكون رابطا للجملة وكنا قد ذكرنا الجملة الاسمية وحكم الواو فيها ، والفعلية التى فعلها ماض بأنواعه . وبقى لنا الفعلية التى فعلها مضارع .

والحاصل أن الفعل المضارع تارة يقع حالا وتارة يمتنع ذلك فيه ، وسبب جواز الوجهين دلالته على الزمانين : الحال والاستقبال ، فإن دل على زمن الحال وقع حالا وإن دل على غيره فلا يجوز وقوعه حالا ، فإذا قلت جاء محمد يبكى فهـــذا فعل مضارع دل على زمن الحال يجوز وقوع جملته حالا ، وإذا قلت جاء محمد سيبكى فهذا فعل مضارع لا يجوز وقوعه حالا لأنه تصدر بدليل إستقبال فكان منافيا للحال ومثل السين فى ذلك سوف ولن لأنهما يخلصان المضارع للاستقبال ومثل ذلك أيضاً الجملة المقرونة بإن الشرطية لا تقول : جاءنى محمد إن يسأل أعطه لأن الشرط إنما يتخلص به المضارع للاستقبال فيمتنع وقوعه حالا ، وعلى

ذلك فلا تقول : أزورك وسوف أقرأ معك وأزورك ولن أقرأ معك على أن تكون الواو للحال ولكن على أن تكون الواو للعطف .

فإذا لم يقترن المضارع بمـــا يخلصه للاستقبال جاز وقوعه حالا ولا شيء فيه وفي القرآن (وَنَذَرُهُمْ فِى طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ)[1] وفيه (مَالِىَ لاَأَرَى الْهُدْهُدَ)[2] وهكذا .

(أحوال الواو الرابطة مع المضارع إذا وقع حالا)

إذا وقع المضارع حالا بالشرط الذى قلنا وهو أن يكون خاليا من دليل استقبال فإن للواو الرابطة معه ثلاثة أحوال : جواز الإتيان — وجوبه — إمتناعه .

الحالة الأولى : جواز الإتيان وذلك إذا كان الفعل المضارع منفيا وكان فيه ضمير صاحب الحال تقول : جاء محمد ولا يتكلم كما يجوز جاء محمد لا يتكلم وهما سواء : فمن شواهد الإتيان قوله تعالى مخاطبا موسى وأخاه (قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَيَعْلَمُونَ)[3] .

قرى بتخفيف النون[4] فيكون فعلا مضارعا مرفوعا بثبوت النون

---

(١) سورة الأنعام : ١١٠ .

(٢) سورة النمل : ٢٠ .

(٣) سورة يونس : ٨٩ .

(٤) هى قراءة ابن ذكوان (الحجة لأبى على ٤ / ٢٩٢) كما قرىء بتخفيف النون والتاء معاً ، كما قرى بتخفيف التاء وتشديد النون (أربع قراءات) .

ولا فيه للنفي والتقدير فاستقيما غير متبعين ، ومن ذلك أيضاً قوله تعالى مخاطبا نبيه محمداً ﷺ (إنا أرسلناكَ بالحق بشيراً ونذيراً ولا تسأل عن أصحابُ الجحيم)[1] قال أبو على الفارسي في الحجة له[2] : ولا تسأل بالرفع يحتمل وجهين : أن يكون حالا فيكون مثل ما عطف عليه من قوله : بشيراً ونذيراً وغير مسئول الثاني : أن يكون منقطعا من الأول مستأنفا به .

ومن شواهد ترك الواو قوله تعالى (فاضربْ لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخافُ دركا ولا تخشى)[3] فجملة لا تخف حالية وهي منفية بلا وقد خلت من الواو ومثله قوله (مالىَ لا أرَى الهدهدَ)[4] وقوله (وما لنا لا نؤمنُ بالله)[5] .

هذه شواهد المضارع المنفى بلا ، وأما المضارع المنفى بما فحكمه أيضاً كحكم لا تقول جاء محمد وما يتكلم كما يجوز جاء محمد ما يتكلم ومنه قول الشاعر :

٢٧٧ — عهدتكَ ما تصبوُ وفيكَ شبيبةٌ
فمالكَ بعدَ الشيبِ صبّاً متيما[6]

---

(١) سورة البقرة : ١١٩ .

(٢) الحجة للقراء السبعة : ٢/٢١٦ .

(٣) سورة طه : ٧٧ . (٤) سورة النمل : ٢٠ .

(٥) سورة المائدة : ٨٤ .

(٦) البيت من بحر الطويل وهو في اللوم والعتاب لقائل مجهول، ما تصبو أى ما تميل إلى النساء والشبيبة الشباب ، والشيب الكبر . والمتيم منه تيمه الحب أى استعبده وأذله ، وشاهده مجيء جملة المضارع المنفى بما حالا خالية من الواو ويجوز فيها الوجهان والبيت في معجم الشواهد ص٣٢٢

بجمله ما تصبو حال صدرت بمضارع منفى بما وقد خلت من الواو .
قال ابن يعيش فى تعليله[1] : الفعل المضارع إذا دخل عليه النافى جاز دخول الواو عليه وتركها لأنه صار يشبه الجملة الاسمية من حيث صار أول جزء منها غير فعل، ثم مثل بآيتين إحداهما فيها الواو والأخرى خالية منها وبعد ذلك قال : فأتى بالواو فى موضع ولم يأت بها فى موضع فإذا أتى بها فلشبه الجملة الفعلية بالاسمية لمكان حرف النفى ، ومن لم يأت بها فلأنه فعل مضارع .

هذا رأى ابن عصفور فى المضارع النفى بلا والمنفى بما فى أنه يجوز فيه الوجهان ، الاتيان بالواو وعدم الاتيان وذلك إذا كان فى جملة الحال .

وذهب ابن مالك إلى أن المضارع المنفى بما أو بلا لا يجوز أن تصحبه الواو وعلل ذلك قائلا[2] : والمضارع المنفى بلا بمنزله اسم الفاعل المضاف إليه غير فأجرى مجراه فى الاستغناء عن الواو ألا ترى أن قوله تعالى (ما لَكُمْ لا تَناصرونَ)[3] معناه ما لكم غير متناصرين ، فكما لا يقال مالكم غير متناصرين لا يقال : ما لكم ولا تناصرون .

أقول : وهذا ليس بحجة فإن جميع الجمل التى تقع حالا تؤول بمفرد خال من الواو حتى التى يجب معها الواو كالجملة الاسمية الخالية من الضمير ، ولم يقل أحد إن الواو لا تلزم فيها لذلك، وماذا يقول ابن مالك

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٦٧/٢ ، ٦٨.
(٢) شرح الكافية الشافية : ٧٦٣/٢ .
(٣) سورة الصافات : ٢٥ .

فى قراءة (فاستقيما ولا تتبعانِ)[1] بالتخفيف ؟ فإن قال أقدر فيها ضميراً أى وأنتما لا تتبعان قيل له إنك كثيراً ما تلهج فى كتبك بهذه العبارة وهى أن مالايحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه ، فكذلك هنا .

وقد مال العلماء إلى رأى ابن عصفور يقول ناظر الجيش فى هذا الموضع [2] :

ذهب ابن مالك إلى أن المنفى بلا لا تصحبه الواو ويتعين الضمير فيه الربط وإنه إن ورد مقروناً بها قدر خبر مبتدأ كما فى المثبت والذى يقتضيه كلام ابن عصفور أن الواو لا يمتنع دخولها على المضارع المنفى ولم يفصل بين لا وغيرها وقد صرح ابن عمرون بجواز الواو وحمل على ذلك (ولا تتبعان)[3] ، فى قراءة من خفف النون قال : وقد قدر فيها ابن مالك مبتدأ .

ثم قال: وأما ما فقد حكم لها ابن مالك بحكم لا فمنع الواو وقد علم من كلام ابن عصفور جواز ذلك قال الشيخ بهاء الدين بن النحاس فى تعليقه على المقرب تقول جاء زيد وما يضحك غلامه ، انتهى كلام ناظر الجيش فى هذا الموضع .

وإذا نفى المضارع بلم فقد قلنا إنه ينقلب إلى ماضى المعنى وإن له حكمين مختلفين وهما: لزوم الواو إذا خلا من ضمير صاحب الحال وقد مثلنا له بقول عنترة :

---

(١) سورة يونس : ٨٩ .

(٢) شرح التسهيل له (الجزء الثالث) باب الحال .

(٣) أولها : قال قد أجيبت دعوتكما فاستقيما (يونس : ٨٩).

ولقدْ خشيتُ بأنْ أموتُ ولم تكنْ
للحربِ دائرةٌ على ابنىْ ضمضمِ[1]

وجواز الوجهين إذا كان فى الجملة ضمير صاحب الحال كقوله (قالت أنى يكون لى غلام ولم يمسسنى بشر)[2] وقوله: (وردَّ اللهُ الذين كفرُوا بغيظهمْ لم ينالوا خيراً)[3] وقد قلنا أيضاً: إن لمـا تأخذ حكم لم فى جواز الوجهين، وأما النفى بإن فلم يحفظ وقوعة حالا فى كلام العرب .

الحالة الثانية: وهى لزوم الإتيان بالواو وذلك إذ كان المضارع منفياً وليس فى جملة الحال ضمير صاحب الحال تقول. آتيك وما يمسى الليل، وأمكث عندك وما يطلع الفجر، نقولك: وما يمسى الليل وما يطلع الفجر جملتان فى محل نصب حال وهما منفيان وقد اقترنتا بالواو وجوبا لعدم وجود ضمير صاحب الحال فى الجملة ومثله أن تقول: جاء الشتاء ولا أملك صوفا وفى المثالين الأولين كان النفى بما وفى الثالث كان النفى بلا .

الحالة الثالثة: امتناع الواو وذلك إذا كان المضارع مثبتاً، وفى هذه الحالة يتعين الإتيان بالضمير وتمتنع الواو قال ابن مالك[4]:

وإنما استحق المضارع المثبت التجرد من الواو لشدة شبهه باسم الفاعل، واسم الفاعل الواقع حالا مستغن عنها فكان هو كذلك .

وتمتلى الشواهد العربية بالمضارع الواقع حالا والمجرد من الواو أبداً

---

(١) سبق الحديث عنه والإستشهاد به قريباً (رقم: ٢٧١) .
(٢) سورة مريم: ٢٠ .
(٣) سورة الأحزاب: ٢٥ .
(٤) شرح الكافية الشافية: ٧٦٢/٢ .

— إلا شذوذا — اكتفاء بالضمير ومن ذلك قوله تعالى :(فترَى الذينَ فى قلوبهمْ مرضٌ يسارعونَ فيهمْ يقولونَ نخشَى أن تصيبنا دائرة)[1] .

وقوله : (مرجَ البحرينِ يلتقيانِ)[2] وقوله : (قلِ اللهُ ثمَّ ذرهمْ فى خوضِهمْ يلعبُون)[3] .

فإن اقترن المضارع المثبت بالواو كان ذلك شذوذا فى النثر ضرورة فى الشعر : فمن الأول قولهم : قمت وأصك عينيه أى أدفعهما بشدة وفى القرآن (فصكّت وجهَها)[4] أى لطمته ، ومن الثانى قول هذا الخائف الهاربِ التارك صاحبه لأعدائه :

٢٧٨ — فلما خشيتُ أظافيرَهمْ
نجوتُ وأرهنهمْ مالِكا[5]

أى نجوت راهنا لهم مالكا ، فأتى بالواو فى المضارع ولاحاجة إليها .

---

(١) سورة المائدة : ٥٢. (٢) سورة الرحمن : ١٩.
(٣) سورة الأنعام : ٩١ . (٤) سورة الذاريات : ٢٩ .
(٥) البيت من بحر المتقارب وهو لعبدالله بن همام السلولى يصف واقعة له وكان عبدالله بن زياد والى الكوفة قد توعده فهرب إلى الشام واستجار بيزيد بن معاوية فأمنه وكان السلولى قد ترك صاحبه وسيده مالكا رهينة لدى ابن زياد حتى ينجو هو ، وأظافيرهم أى سيوفهم ، وشاهده قوله : وأرهنهم حيث وقع حالا وهومضارع مثبت وصدر بالواو ، وخرج على أن الواو عاطفة أو الفعل خبر لمبتدأ محذوف والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥٦

ومثله قول عنترة :

٢٧٩ — عُلقتها عرضًا وأقتلُ قومها
زعما لعمرُ أبيكَ ليسَ بمزْعم[1]

وقد خرج مثل هذا — نثرا أوشعرا — على أن المضارع خبر لمبتدأ محذوف أي وأنا أصك وأنا أرهنهم وأنا أقتل وبذلك تكون جملة الحال اسمية ، وتكون الواو رابطا في جملة اسمية .

قال ابن مالك[2]: ويمكن أن يكون من ذلك قوله تعالى(قالوا نؤمنُ بما أنزلَ علينا ويكفرونَ بما وراءهُ وهو الحقُّ)[3] ، أي وهم يكفرون، وقوله :(إنالذينَ كفرُوا ويصدونَ عن سبيلِ اللهِ)[4] أي وهم يصدون وقوله (ولا تسألُ عنْ أصحابِ الجحيم)[5] أي وأنت لاتسأل ، وقراءة ابن زكوان (فاستقيما ولاتتبعانِ سبيلَ الذينَ لايعلمونَ)[6] أي وأنتما لاتتبعان وكأنه بذلك يجعله جائزا وجمهور النحويين على غير ذلك .

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لعنترة بن شداد من معلقته المشهورة وعلقتها بالبناء للمجهول أي هويتها وعرضا أي عارضا فهوحال من الفاعل ويجوز أن تكون مفعولا مطلقا أي تعليقا عرضا وجعلها تمييزا كما قال العيني بعيد والمعنى من غير قصد ، والزعم بفتح العين الطمع يقال زعم كطمع لفظا ومعنى ويقال هو يزعم في غير مزعم أي يطمع في غير مطمع وشاهده كالذي قبله وهو في معجم الشواهد ص ٣٧٣ .

(٢) شرح التسهيل له : ٣٦٧/٢ تحقيق د / بدوي المختون وصاحبه .

(٣) سورة البقرة : ٩١ .

(٤) سورة الحج : ٢٥ .

(٥) سورة البقرة : ١١٩ .

(٦) سورة يونس : ٨٩ .

(ما يقتضيه العامل من المصادر وظروف الزمان والمكان والحال بعطف وبغيره)

(ص) قال ابن عصفور :

(ولا يقتضى العاملُ من المصادر ولا من ظروفِ الزمانِ ولا من ظروف المكانِ ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حالٍ واحدة أزيدَ من شىء واحد إلا بحرفِ عطف إلا أن يكونَ أفعل التى للمفاضلة فإنها تعمل فى ظرفين من الزمان أو المكان وفى حالينِ من ذى حالٍ واحدة نحو قولكَ أنت يوم الجمعة قائماً أحسنُ منك يومَ الخميسِ قاعداً فإن كان الحالانِ من ذوى حالٍ جاز ذلك فى كل عامل نحـــوَ قولك: لقى عمرو زيداً مصعداً منحدراً إذا كان اللاقى مصعداً والملقى منحدراً ، وإن كان أحد الظرفين مشتملا على الآخرِ جاز ذلك أيضا فى كل عامل نحو قولك: لقيتُ زيداً يومَ الجمعة غدوة فتنصبُ يومَ الجمعةِ وغدوةَ بلقيتُ على أنهما ظرفانِ) .

(ش) بعد أن انتهى ابن عصفور من ذكر أنواع الحال بالنسبة لكونها مفرداً وجملة وشبه جملة ومن ذكر الرابط إذا كانت الحال جملة وتركيز حديثه على الواو بالنسبة للزومها رابطا أو المجىء بها اختيارا شرع يتحدث عن العامل وهو الفعل أو ما يشبهه ، وكان حديثه عن العامل فى هذا الباب ذا شقين :

الأول : مايقتضيه العامل وما يعمل فيه من الأربعة المذكورة وهى المصدر وظرف الزمان وظروف المكان والحال ، هل يعمل فى واحد من كل نوع أو يجوز عمله فى أكثر من واحد من كل نوع .

الثانى : جواز تقديم معموله عليه من الأربعة المذكورة أو امتناع ذلك فيها وهو فى هذا الموضع يتحدث عن الأول فيقول : ولا يقتضى

العامل من المصادر ولا من ظروف الزمان ولا من ظروف المكان ولا من الأحوال الراجعة إلى ذى حال واحدة أزيد من شىء واحد إلا بحرف عطف ... الخ .

ومعناه أن الفعل وما يشبهه لا يعمل فى الأربعة المذكورة إلا فى واحد فقط من كل نوع تقول : قمت قياما وقمت صباحا وقمت خلف الحائط وقمت مستنداً وفيها اقتضى العامل وهو قمت واحداً من كل نوع ، ولا يجوز أن تأتى بمصدر آخر أو ظرف أو حال وتعمل فيه العامل المذكور فتقول قمت صباحا مساء أو قمت مستنداً معانا لأن العامل لا يقتضى من كل نوع أكثر من واحد ، لكن يجوز اجتماع الأنواع كلها فى مثال فتقول : قمت قياما صباحا خلف الحائط مستندا ، وهذا واضح .

ثم استثنى ابن عصفور أربعة يجوز فيها للعامل الحق فى أن يعمل فى أكثر من واحد من كل نوع وهى :

١ — العطف : وهى أن تعطف أحد الظرفين على الآخر وأحد الحالين على الآخر ، إذا كان كذلك فلا مانع أن يعمل العامل فى أكثر من واحد تقول قمت صباحا ومساء وقمت مستندا ومعانا وصح ذلك لأن العامل فى المتبوع (المعطوف عليه) هو العامل فى التابع (المعطوف) فجاز التعدد .

٢ — أن يكون العامل أفعل التفضيل : تقول فى ظرف الزمان : أنت يوم الجمعة أجمل منك يوم الخميس ، وفى ظرف المكان : أنت خلفى أسرع منك أمامى ، وفى الحال : شوقى شاعرا أحسن منه ناثراً ، فى الأمثلة المذكورة تعدد الظرف والحال لأن العامل أفعل التفضيل قالوا : وصح ذلك فى أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك : زيد اليوم أفضل منه غدا ، زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا .

٣ — أن يكون أحد الظرفين مشتملا على الآخر : تقول : ذهبت إلى الجامعة يوم السبت صباحا وزرت أخى يوم الجمعة عشية ، فيوم السبت وصباحا ظرفان عاملهما واحد وهو ذهبت وكذلك الأمر فى يوم الجمعة وعشية عاملهما واحد وهو زرت وجاز ذلك لاشتمال أحد الظرفين على الآخر .

٤ — إذا تعدد صاحب الحال : ومعناه أنه إذا كان صاحب الحال أكثر من واحد فإنه يجوز تعدد الحال لتعدد صاحبها تقول : لقيت مبتسما زيدا حزينا فمبتسما وحزينا حالان عاملهما واحد وجاز ذلك لأن صاحبهما متعدد فالأول من الفاعل والثانى من المفعول .

وهنا أمور :

الأول : منع ابن عصفور أن يعمل العامل فى أكثر من حال إذا كان صاحبها واحدا دون عطف ومعناه أنه لا يجوز تعددا لحال لذى حال واحد فلا تقول : سرت إليك مسرعا مسرورا ولا تقول : لقيت زيدا راكبا ضاحكا ، وقاس ذلك على الظرف فكما لا يجوز قمت يوم الخميس يوم الجمعة كذلك لا يجوز جاء زيد مسرعا ضاحكا . وهو بمذهبه ذلك قد فتح الباب لقيل عليه وأعطى ابن مالك سهما يصوبه إليه.

يقول جمال الدين بن عمرون[1] : يجوز أن يكون للاسم الواحد حالتان وأكثر مما يجوز اجتماعه نحو قام زيد ضاحكا متحدثا ، فإن لم يمكن اجتماعهما وصح أن يسبك منهما حال واحدة جاز كقولنا : هذا الطعام حلوا حامضا أى مزا، كما جاز فى الخبر ،وذهب بعضهم إلى أنه لا يجوز

(١) من مؤلفاته شرح المفصل وهو مفقود والنقل المذكور من شرح التسهيل لناظر الجيش .

واحتج بأن الحال كالظرف والفعل إذا عمل فى ظرف لم يجز أن يعمل فى آخر من جنسه لاستحالة وقوع الفعل الواحد فى زمانين أو مكانين .

ثم قال : والصحيح الأول لأن امتناعه فى الظرفين لاستحالة المعنى وذا مفقود فى الحال فحصل الفرق وجاز تعدد الحال كالخبر والصفة .

وقال ابن مالك فى هذا الموضع من شرحه على التسهيل وهو لا يذكر ابن عصفور بالاسم إلا إذا وقع له على عثرة يقول[1] : قد تقدم أن الحال شبيها بالخبر وشبيها بالنعت فكما جاز أن يكون للمبتدأ الواحد والمنعوت الواحد خبران فصاعدا ونعتان فصاعدا فكذلك يجوز أن يكون للاسم الواحد حالان فصاعدا فيقال: جاء زيد راكبا مفارقا عامرا مصاحبا عمرا كما يقال فى الأخبار: زيد راكب مفارق عامر مصاحب عمرا ، وفى النعت: مررت برجل راكب مفارق زيدا مصاحب عمرا ، وزعم ابن عصفور أن فعلا واحدا لا ينصب أكثر من حال واحد لصاحب واحد قياسا على الظرف وقال : كما لا يقال قمت يوم الخميس يوم الجمعة لا يقال جاء زيد ضاحكا مسرعا واستثنى الحال المنصوب بأفعل التفضيل نحو زيد راكبا أحسن منه ماشيا قال : فجاز هذا كما جاز فى الظرف زيد اليوم أفضل منه غدا وزيد خلفك أسرع منه أمامك ، ثم قال : وصح ذلك فى أفعل التفضيل لأنه قام مقام فعلين ألا ترى أن معنى قولك زيد اليوم أفضل منه غدا زيد يزيد فضله اليوم على فضله غدا .

قال ابن مالك : قلت تنظير ابن عصفور جاء زيد ضاحكا مسرعا بقمت يوم الخميس يوم الجمعة لا يليق بفضله ولا يقبل من مثله لأن وقوع قيام واحد فى يوم الخميس ويوم الجمعة محال ، ووقوع مجىء واحد فى حال ضحك وحال إسراع غير محال ، وإنما نظير قمت يوم الخميس يوم الجمعة جاء زيد

---

(١) شرح التسهيل : ٣٤٨/٢ .

ضاحكا باكيا الآن وقوع مجيء واحد في حال ضحك وحال بكاء محال كما أن وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال ولكن المشرفي[1] (السيف اللامع) قد ينبو (يكل ولا يضرب) واللاحق (الفرس السابق) قد يكبو (يقع ويتعثر) على أنه يجوز أن يقال جاء زيد ضاحكا باكيا إذا قصد أن بعض مجيئه في حال ضحك وبعضه في حال بكاء، انتهى كلام ابن مالك.

الأمر الثاني: أن ابن عصفور أجاز عمل أفعل التي للمفاضلة في حالين من ذي حال واحد تقول: زيد بشوشا أفضل منه عبوسا والعقاد أديبا أحسن منه عالما، وشوقي شاعرا أبرع منه ناثرا فقد عملت أفعل في الحالين المقدم عليها والمؤخر عنها، وقد عللوه بأنها قامت مقام فعلين فعملت في اثنين من نوع واحد كما عملت في ظرفين، ومنه هذا المثال الذي جعلوه علما على هذه المسألة وهو قولهم: هذا بسرا أطيب منه رطباً.

ولم تتفق كلمة النحاة على أن العامل في هذين الحالين هو أفعل التفضيل بل قال بعضهم: العامل هو اسم الإشارة وقال آخرون: بل هو حرف التنبيه، ورد هذان القولان لأن أكثر الأمثلة تخلو من اسم الإشارة وحرف التنبيه.

ولابن عصفور فيه ثلاثة آراء[2]:

— العامل مقـــدر وهو كان الناقصة وعليه يكون هذان المنصوبان خبرين لكان هذه لا حالين.

---

(١) يقصد ابن عصفور.

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد وهو شرح التسهيل لابن عقيل: ٢/٣٠ تحقيق د/ محمد كامل بركات.

— العامل مقدر أيضا وهو كان التامة المحذوفة وأصل المثال : شوق إذا كان (وجد) شاعراً أفضل منه إذا كان ناثرا وعليه يكون المنصوبان حالين .

— العامل هو أفعل التفضيل وهـذان المنصوبان حالان وصاحب الحال الأولى الضمير فى أفعـل ، وصاحب الحال الثانية الضمير المجرور بمن .

وقد رد النحاة الرأى الأول والثانى وارتضوا الرأى الثالث وهو أن العامل أفعل التفضيل وأن المنصوبين حالان بل قال ابن مالك : إنه رأى سيبويه[1] .

ولكن متى ينصب هذان الاسمان — حالين أو خبرين لكان — وهل يجوز رفعهما خبرين للمبتدا أو غـير ذلك قال ابن عصفور فى شرح الإيضاح[2] :

اعلم أن نصب الاسمين لا يجوز إلا فى ثلاثة أماكن :

أحدها : أن يكون الشىء انتقالان تصحبهما صفة تلك الصفة أقوى بالنظر إلى أحدهما منها بالنظر إلى الآخر وذلك نحو هـذا بسرا أطيب منه رطبا ، وهذا قارحا (ذا ناب) أقوى منه رباعيا (ذا سن بين الثنية والناب) .

الثانى : أن يكون الشىء الواحد تعتوره صفتان وتلك الصفتان

---

(١) شرح التسهيل له: ٢/٣٤٥ .

(٢) من كتب ابن عصفور التى بحثت عنها بإمعان فلم أجدها والنص المذكور من شرح التسهيل لناظر الجيش (نسخة خاصة) .

تصحبهما صفة هى فى أحدهما أكثر منها فى الأخرى أو أقل وذلك نحو قولك : زيد قائمـــا أخطب منه قاعدا ، وزيد فارسا أقل مضاء منه راجلا .

الثالث : أن يشترك شيئان فى صفة واحدة وتلك الصفة لأحدهما فى حال من أحواله أكثر منها للآخر فى حال من أحواله أو أقل وذلك نحو قولك : زيد راجلا أمضى من عمرو فارسا ، وزيد فارسا أمضى من عمرو فارسا ، وزيد فارسا أقل مضاء من عمرو راجلا ، وما عـــدا ذلك لا يجوز فيه نصب الاسمين بل رفعهما وذلك إذا اشترك الشيئان فى صفة واحدة هى لأحدهما أكثر منها للآخر على كل حال ، وذلك نحو قولك : هذا بسر أطيب منه عنب ، فبسر خبر هذا وأطيب مبتدأ وعنب خبره والجملة فى موضع الصفة لبسر ، ويجوز أن يكون أطيب خبرا مقدما وعنب مبتدأ وجاز الابتداء بالنكرة لعمومها انتهى .

وقال ابن عصفور فى الشرح المـــذكور أيضا : وزعم الزجاج أن السبب فى أن لم تتقدم الحالان فيقال هذا بسرا رطبا أطيب منه أو يؤخرا فيقال هذا أطيب منه بسرا رطبا أنهم أرادوا أن يفصلوا بين المفضل والمفضل عليه لئلا يقع الإلباس بينهما قال : وهذا التعليل حسن إلا أنه لا مانع عندى من أن يقال هذا أطيب بسرا منه رطبا على أن يكون حالا من الضمير المستتر فى أطيب ورطبا حال من الضمير المجرور بمن لأن تقدم إحدى الحالين على من وتأخر الأخرى عنها فاصل بين المفضل والمفضل عليه إذ لا يكون بعد من إلا المفضل انتهى كلام ابن عصفور .

الأمر الثالث : أجاز النحاة — غير ابن عصفور — أن يعمل العامل فى حالين أو أكثر لصاحب واحد تقول : جاء زيد راكبا متكئا مسرورا

لأن الحال كالخبر وصاحبها كالمبتدأ ويجوز أن يخبر عن المبتدأ بأكثر من خبر وعلى ذلك فالأحوال كلها لصاحب واحد ، أما ابن عصفور فقد أجاز فى مثل ذلك أن تكون الحال الأولى من الصاحب المذكور والحال الثانية من الضمير المستتر فى الحال الأولى والحال الثالثة من الضمير المستتر فى الحال الثانية وهكذا .

ومذهبه فى باب الحال ومنع التعدد هو مذهبه فى باب الخبر حيث يقول : ولا يقتضى المبتدأ أزيد من خبر واحد من غير عطف إلا بشرط أن يكون الخبران فصاعدا فى معنى خبر واحد نحو قولهم : هذا حلو حامض أى مز[1] .

واتفق النحاة جميعا على جواز تعدد الحال إذا كان صاحبها متعددا ، اتفق الصاحبان فى الإعراب مرفوعين أو منصوبين أو اختلفا بأن كان أحدهما مرفوعا والآخر منصوبا .

فمثال المرفوعين : جاءنى محمد وعلى راكبين ، ومثال المنصوبين رأيت محمداً وعليا مسرورين ومثال المختلفين كلمت أخى متقابلين .

ومما جاء على مثال المرفوعين قوله تعالى (لتدخلُنّ المسجدَ الحرامَ إن شاء الله آمنينَ محلقينَ رؤوسَكم ومقصرينَ لا تخافونَ)[2] ، وقوله (واجتنبوا قولَ الزورِ حنفاءَ لله غيرَ مشركينَ بهِ)[3] ومما جاء على مثال

---

(١) انظر ذلك بالتفصيل فى الجزء الأول من كتابنا شرح المقرب ص ٧٣٠ (القسم الثانى) .

(٢) سورة الفتح: ٢٧ .

(٣) سورة الحج: ٣٠ — ٣١ .

المنصوبين قوله تعالى (وآتوهنَّ أجورهنَّ بالمعروف محصنات غيرَ مسافحات)[1] وقوله (وسخر لكم الشمسَ والقمرَ دائبين)[2] ومما جاء على مثال المختلفين قول عنترة :

٢٨٠ — متى ماتلقَنِى فردين ترجفْ

روانفُ أليتيكَ وتستطارَا[3]

---

(١) سورة النساء ٢٥ .

(٢) سورة إبراهيم ٣٣ .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو لعنترة بن شداد يخاطب الربيع بن زياد العبسى ويتوعده ويتهدده من قصيدة طويلة لعنترة ، وترجف تضطرب ، والروانف جمع رانفة وهى أطراف الأليه مما يلى الأرض والإنسان قائم . والأليه بفتح الهمزة العجيزة ،واستطير الشىء طير أى فرق وذهب وما زائده وترجف جواب الشرط ، وتستطارا معطوف بالجزم على جواب الشرط وعلامه جزمه حذف النون والألف للروانف وهى فاعل باعتبار الأليتين ، أو الفعل مبنى لاتصاله بنون التوكيد المقلوبة ألفا والفاعل ضمير المخاطب وهو الربيع بن زياد وهو فى محل جزم أيضا ويجوز عود الضمير فى هذه الحالة على الروانف أيضا ، ويجوز ان يكون الفعل منصوبا بحذف النون بعد واو المعية أى ليكن منك رجف الروانف واستطارة والألف فاعل .

وفيه أكثر من شاهد: زياد مابعد متى ، تثنية ألية بالتاء على القياس ، مجىء فردين حال من اسمين مختلفين وهما فاعل ومفعول والبيت فى معجم الشواهد ص ١٤٣ .

وقول مجنون ليلى :

٢٨١ — تعلقتُ ليلىَ وهى غرٌّ صغيرة
ولم يبدُ للأتراب من ثديها حجم(١)
صغيرين نرعى البهمَ ياليتَ أننا
إلى اليوم لم نكبر ولم تكبر البهمُ

وهذه شواهد الحال وهى متفقة وقـــد تكون الحال مختلفة فيجب تفريقها وذلك على صورتين :

— وضع كل حال بجوار صاحبها: تقول زوت مسرعا أخى مريضاً، ولقيت منحدراً زيداً مصعداً.

— تأخير الحالين عن صاحبيهما : تقول:زرت أخى مسرعاً مريضاً، ولقيت زيداً منحدراً مصعداًوتكون الحال الأولى للاسم الأول،والحال الثانية للاسم الثانى قالوا: والأفضل فى ذلك أن تجعل الحال الأولى للاسم الثانى والحال الثانية للاسم الأول، لأنه إذا فعل ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد مافيه من ضمير إلى أقرب المذكورين واغتفر انفصال الثانى وعود ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين وأما إذا جعل أول

(١) البيتان من بحر الطويل وهما لقيس بن الملوح فى معشوقته ليلى (ديوانه ص١٦٤ طبعة دار الكتاب العربى) والغر بمعنى الصغيرة وأصلها من ينخدع إذا خدع ، والأتراب جمع ترب وهو المقارب لك فى السن ، والبهم بفتح الباء جمع بهمة وهو الصغير من أولاد البقر والغنم وغيرهما ، ويقال كبر الرجل والحيوان من باب فرح إذا طعن فى السن فهو كبير. وشاهده مجىء الحال وهو صغيرين من صاحبين مختلفين وهما فاعل ومفعول فى قوله تعلقت ليلى والبيتان ليسا فى معجم الشواهد وهما فى المعجم المفصل للدكتور أميل يعقوب ج٢ ص٨٧٢ .

الحالين لأول الاسمين وآخرهما لثانيهما فإنه يلزم منه انفصال الموضعين معاً والأصل اتصالهما، ومما جاء على الأصل قول عمرو بن كلثوم[1] :

٢٨٢ — وإنَّا سوف تدركنا المنايا
مقدرةً لنـــا ومقدَّرينا[2]

ومما جاء على خلاف الأصل وجاز لأمن اللبس قول امرىء القيس[3]:

٢٨٣ — خرجتُ بها أمشى تجر وراءنا
على أثرينا ذيلَ مرطٍ مرحَّلِ

---

(١) هو عمرو بن كلثوم بن مالك بن تغلب بن وائل وأمه أسماء (أوليلى) بنت مهلهل بن ربيعة أخى كليب الذى يضرب به المثل فى العز ، شاعر فارس من فتاك العرب، وهو الذى فتك بعمرو بن هندملك الحيرة لما أراد أن يستذل أمه ثم نهب قصره وعاد إلى الجزيرة مزهوا بما فعل، وعظمه الناس وكان بنو تغلب يحفظون معلقته ويروونها عمر مائة وخمسين سنة ومات سنة ٥٧٠ ميلادية (الأعلام : ٥/٢٥٦).

(٢) البيت من بحر الوافر وهو من معلقة عمرو بن كلثوم التى مطلعها (ألا هبى بصحنك فاصبحينا) وفيها يتحدث عن شجاعته ويفتخر بقومه وقبيلته ، المنايا جمع منية وهى الموت وشاهده مجىء حالين من صاحبين مختلفين ، وقد جاءت الحال الأولى بجوار صاحبها ثم الحال الثانية للأول من الاسمين وذلك فى قوله مقدرة لنا ومقدرينا والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٨٥ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من معلقة أمرىء القيس المشهورة (قفانبك) والمرط : كساء من خز أوصوف ، والمرحل المزين بالصور والنقوش، أثرينا خلف قدمينا والمعنى أن ثيابها كانت تخفى أثر أقدامهما لطولها ، وشاهده قوله أمشى تجروراءنا فهما حالان من صاحبين مختلفين جاءا على خلاف الأصل حيث كانت الحال الأولى من الاسم الأول والثانية من الثانى ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٠٤ .

فجملة أمشي حال من فاعل خرجت وجملة تجر حال من الضمير المجرور .

وقال ابن مالك في تعدد الحال[1] : ويجب للحال إذا وقعت بعد إما أن تردف بأخرى معادا معها إما كقوله تعالى : (إنا هديناه السبيل إما شاكراً وإما كفوراً)[2] وإذا وقعت بعد لا وجب أيضاً أن تردف بأخرى معادا معها لا كقولك: من وجد فلينفق لا مسرفاً ولا مقتراً إلا أن الافراد بعد إما ممنوع مطلقاً في النثر والنظم وأما الإفراد بعد لا فمستباح في الشعر كقول الشاعر :

٢٨٤ — قهرتُ العِدا لا مستعيناً بعصبة
ولكنْ بأنواعِ الخدائعِ والمكرِ[3]

---

(١) شرح التسهيل : ١/٣٥٠ .

(٢) سورة الدهر : ٣ .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو في الفخر بالشجاعة وإلحاق الهزيمة بالعدو وهو لزياد بن يسار (لم أعثر له على ترجمة) .

وشاهده قوله لا مستعيناً بعصبة حيث وقعت الحال بعد لا النافية وكان الواجب تكرارها إلا أنها أفردت ضرورة والبيت في معجم الشواهد ص ١٧٤

العامل فى المصدر وظرف الزمان والمكان

وحكم تقديم هذه الأشياء عليه

(ض) قال ابن عصفور :

(والمصادرُ وظروفُ الزمان والمكان يجوزُ تقديمها على العامل كائنا ما كانَ ، إلا أن يكونَ العاملُ موصولاً أو فعلاً غير متصرفٍ أو يكون المصدرُ ضميراً متصلاً .

وإن جعل العاملُ صلةً لموصول أو صفةً لموصوفٍ أو دخلتْ عليه أداةٌ من أدواتِ الصدور التى تقدّم ذكرها فى بابِ الفاعل لم يجزْ تقديمها على الموصول ولا على الموصوف ولا على شىء من تلك الأدوات ، وأما تقديمُها على العامل وحدهُ فجائز إلا أن يكون الموصولُ الألفَ واللامَ أو حرفاً ناصباً فإنه لا يجوزُ تقديمُها إذْ ذاكَ على العاملِ وحدهُ) .

(ش) هذا هو حديثه الثانى عن العامل؛ وهو حكم تقديم معموله عليه من المصادر والظروف والأحوال وهو فى هذا الموضع يتحدث عن حكم تقديم المعمول إذا كان مصدراً وإذا كان ظرفاً على أن يتحدث بعد ذلك حديثاً طويلا عن حكم تقديم الحال على عاملها ، يجوز أو لا يجوز وقبل حديث التقديم نقول: إن العامل فى المصادر والظروف والأحوال أحد ثلاثة أشياء :

— الفعل المتصرف : ومثاله أن تقول : نجحت نجاحاً أو نجحت هذا العام أو نجحت مجتهداً ، وفيه قد عمل الفعل المتصرف فى الثلاثة .

— ما يجرى مجرى الفعل : وذلك كاسم الفاعل أو اسم المفعول أو المصدر المقدر بحرف مصدرى والفعل تقول فى عملها فى المصدر :

أنا ناجح نجاحا عظيما وأنا مسرور كثيرا ويعجبني نجاحك نجاحا عظيما وتقول في الظرف: أنا مسافر غدا وأنا مسرور يوم نجاحي وأعجبني نجاحي هذا العام وتقول في الحال: أعجبني نجاحي مجتهدا.

— ما فيه معنى الفعل: وذلك كالظرف والجار والمجرور اللذين يعملان عمل الفعل بالاستقرار المحذوف تقول في ظرف الزمان زيد في الدار يوم الجمعة، فيوم الجمعة ظرف عامله متعلق الجار والمجرور قبله والأصل زيد امستقر في الدار يوم الجمعـــة، ومن عمل معنى الفعل في الظرف قول الراجز:

٢٨٥ — أنا ابنُ ماويةَ إذْ جدَّ النقرْ
وجاءت الخيلُ أثافيَّ زُمُرْ(١)

فأعمل ابن ماوية في الظرف وهو جامد مؤول بمشتق فهو في معنى الفعل والمعنى أنا المعروف أو الشجاع إذ جد النقر.

وتقول في ظرف المكان وهو من عمل معنى الفعل فيه: زيد في الدار أمام أبيـــه وتقول في الحال: زيد في الدار نائما فنائما حال من فاعل الاستقرار المحذوف أيضا، ولا يعمل معنى الفعل في المصدر.

وقد سبق أن بينا أن المصدر ثلاثة أقسام: مبهم نحو قيام ومختص

---

(١) بيتان من الرجز المشطور قائلهما على الأرجح عبد الله بن ماوية الطائي يفتخر بشجاعته وماوية اسم أمه، والنقر بسكون القاف صوت يقال للفرس عند إحتبائه وشدة حركته ليسكن، وجاءت الخيل أثافي أي جماعات، مفرده أثفية ويقال رماه بثالثة الأثافي أي بداهية كالجبل، ويستشهد به في باب الوقف حيث ألقيت حركة الراء على القاف وشاهده هنا واضح من الشرح وهو في معجم الشواهد ص ٤٦٩.

نحو القهقرى ومعدود نحو ضربة ، وكذلك ظرف الزمان : مبهم نحو وقت ومختص نحو يوم الجمعة ومعدود نحو يومين ، وكذلك ظرف المكان مبهم نحو أمامك ومختص نحو الدار ومعدود نحو ميلا، وأن الحال قسمان: مبينة ومؤكدة .

إذا كان الأمر كذلك فإننا نقول : إنه يجوز تقديم المصدر بأقسامه على العامل بأنواعه ، وكذلك الأمر فى ظرف الزمان يجوز تقديم ظرف الزمان بأقسامه على العامل بأنواعه ، وكذلك الأمر فى ظرف المكان والحال .

وعلى ذلك تقول : نجاحا نجحت ، ونجاحا أنا ناجح ، والقهقرى رجعت وضربة ضربت ، هذا فى المصدر بأقسامه مع العامل بنوعيه : الفعل وما يجرى مجراه .

وتقول فى ظرف الزمان : غدا أسافر وغدا أنا مسافر ، ووقتا أنا مسافر وثلاثة أيام أساءنى سفرك ، ويوم الجمعة أنا فى البيت ، وفيها قدمت الظرف الزمانى بأقسامه على العامل بأنواعه ، قال ابن عصفور[1] : ومن كلامهم: أكلَّ يوم لك ثوبٌ تلبسه ، العامل فى كل يوم ما فى لك من معنى الفعل كأنه قال : أكل يوم مستقر لك ثوب تلبسه، ولا يمكن أن يكون العامل فيه تلبسه لأنه صفة وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل فيؤدى ذلك إلى تقديم الصفة على الموصوف وذلك غير جائز ، ولا يجوز أن يكون العامل فى أكل يوم مضمرا يفسره تلبسه لأنه لا يفسر إلا ما يعمل، وتلبسه لا يصح له العمل فلا يصح له التفسير .

وتقول : خلف المقام صليت وخلف المقام أنا مصل وخلف المقام

---

(١) شرح الجمل : ١/٣٢٤ .

أنا فى الكعبة وميلا سرت وميلا أنا سائر ، ومقعدك جلست ومقعدك أنا جالس ، وفيها قدمت ظرف المكان بأقسامه على العامل بأنواعه وسيأتى لذلك شاهد من كلام ابن عصفور الحديث القادم .

وهذا معنى قول ابن عصفور : والمصادر وظروف الزمان والمكانَ يجوزُ تقديمُها على العامل كائنا ما كانَ .

ثم استثنى ابن عصفور ثلاثة مواضع لا يجوز فيها تقدم المعمول من مصدر أو ظرف على عامله وهى :

— أن يكون العامل اسما موصولا : وهو الاسم المقترن بالألف واللام مرادا بهما الذى مثل الضارب أى الذى ضرب ، والمضروب أى الذى ضرب فإن مثل هذا العامل لا يجوز تقدم معموله عليه ، فلا تقول فى المصدر : جاءنى ضربا الضارب ، ولا فى ظرف الزمان :جاءنى صباحا المضروب (معلقا صباحا بالمضروب) ولا فىظرف المكان : جاءنى أمام أصحابه المضروب ، ومثله فى الحال جاءنى مظلوما المضروب ، لأن أل موصولة ولا يتقدم شىء من صلتها عليها ، وكذلك لا يفصل بينها وبين صلتها حتى تؤخر المعمول عنها وتقدمه على العامل .

— أن يكون العامل فعلا غير متصرف: كفعل التعجب ونعم وبئس، فلا تقول : وقت الصلاة أمام ربه ما أحسن خشوع المؤمن أو تقول : وقت الدرس أمام أصحابه نعم الطالب محمد،لأن فعل التعجب ونعم وبئس أفعال جامدة لاتتصرف فى نفسها فلاتتصرف فى معمولها، وهذه الأفعال الجامدة لا مصدر لها فلا تنصب مفعولا مطلقا .

— أن يكون المعمول ضمير المصدر المتصل تقول : الضرب ضربته زيدا والنجاح العظيم نجحته ، ولا يجوز الضرب إياه ضربت زيدا ، والنجاح إياه نجحت بتقديم ضمير المصدر المذكور على عامله ، لأن

المصدر لا يضمر ضميرا منفصلا حتى لا يزداد بذلك إبهاما فوق إبهام .

ثم ذكر ابن عصفور أن العامل قد يعرض له أمر فيصبح تابعا لشيء أو يقترن بشيء لا يجوز تقدم معمول عليه وحينئذ يجب تأخير المعمول من مصدر أو ظرف ، وهذه هي الأشياء التي تمنع تقدم المعمول عليها :

— أن يكون العامل صلة لموصول : تقول : كافأت الذي نجح نجاحا عظيما هذا العام ، بتأخير المصدر وظرف الزمان عن العامل وهو نجح ، ولا يجوز كافأت نجاحا عظيما هذا العام الذي نجح لأنه لا يتقدم شيء من الصلة على الموصول . ومثله أن تقول : يسرني أن تنجح نجاحا عظيما هذا العام ، ولا يجوز أن تقول : يسرني نجاحا عظيما هذا العام أن تنجح .

— أن يكون العامل صفة لموصوف : تقول : كافأت طالبا نجح نجاحا عظيما هذا العام ولايجوز أن تقول : كافأت نجاحا عظيما هذا العام طالبا نجح ، لأنه لا يتقدم شيء من الصفة على الموصوف .

— أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور مثل ما النافية: تقول: ما نجح أحد نجاحا عظيما هذا العام ولا تقول: نجاحا عظيما هذا العام ما نجح أحد لأن ما النافية لها الصدارة فلا يتقدم شيء عليها .

— أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور كهمزة الاستفهام : تقول أنجح أحد نجاحا عظيما هذا العام؟ ولا تقول: نجاحا عظيما هذا العام أنجح أحد ؟ لأن الاستفهام له الصدارة فلا يتقدم شيء عليه .

— أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور كإن الشرطية: تقول: إن ينجح أحد نجاحا عظيما هذا العام أكافئه ولا تقول : نجاحا عظيما هذا العام إن ينجح أحد أكافئه ، لأن الشرط له الصدارة أيضا .

قال ابن عصفور معقباً على ذلك : وأما تقديمُها على العامل وحده فجائز ومعناه أنه يجوز تقديم المعمول من مصدر وظرف زمان، ومكان، وحال وكذا المفعول به كل هذا يجوز تقديمه على العامل وحده دون أن تتقدم هذه الأشياء على الموصول أو الموصوف أو ما النافية أو أداة الاستفهام أو أداة الشرط أو التخصيص أو غير ذلك وعليه فإنه يجوز أن تقول فى الأمثلة السابقة على الترتيب :

— كافأت الذى نجاحاً عظيما هذا العام نجح .

— كافأت طالباً نجاحاً عظيما هذا العام نجح .

— ما نجاحا عظيما هذا العام نجح أحد .

— أنجاحا عظيما هذا العام نجح أحد .

— إن نجاحاً عظيما هذا العام ينجح أحد أكافئه .

ومثل ذلك فى المفعول به تقول كافأت الذى أباه أكرم — كافأت طالبا أباه أكرم — ما محمدا أهنت — أمحمدا أهنت — إن محمدا أكرمت أكافئك .

وكنا قد ذكرنا فى الجزء الأول (ص١٦١) أن بعضه غير جائز وهو خطأ، ومثل ذلك جائز فى الحال أيضاً كما سنبينه .

ثم استثنى ابن عصفور مسألتين لا يجوز فيهما تقدم المعمول لا على الموصول ولا على العامل (الصلة) :

المسألة الأولى : أن يكون الموصول الألف واللام : تقول: يسرنى الناجح نجاحاً عظيما هذا العام بتأخير المصدر والظرف تأخيرا واجباً، فلا يتقدمان على الموصول ولا على العامل (الناجح) وقد ذكرناها قبل .

المسألة الثانية : أن يكون الموصول حرفا قد عمل النصب فى صلته : تقول : يسرنى أن تنجح نجاحا عظيما هذا العام بتأخير المصدر والظرف

فلا يتقدمان على الموصول ولا على العامل (أن تنجح) لارتباط الموصول وهو أن بالصلة معنى وعملا حيث نصب الفعل وظهر أثره فيه .

أما إذا كان الموصول حرفاً غير عامل فإنه يجوز حينئذ تقديم المعمول على العامل تقول : يسرنى ما تنجح نجاحا عظيما هذا العام (أى نجاحك) ، ويجوز أن تقول : يسرنى ما نجاحا عظيماً هذا العام تنجح بتقديم المصدر والظرف على العامل لأن الموصول وهو ما غير عامل فى الفعل فلم يشتد ارتباطه به . هذا كله مذهب بن عصفور .

وذهب ابن مالك إلى منع التقديم مطلقا مع الحرف العامل وغير العامل كما ذكرناه فى مواضعه كثيراً وعلى ما ذهب إليه لا يجوز أن تقول يسرنى ما نجاحا عظيما هذا العام تنجح ،

(العامل في الحال وحكم تقديمها عليه)

(ص) قال ابن عصفور :

وأما الحالُ فإنْ كانَ العامل فيها فعلا أو ماجرى مجراهُ جاز تقديمُها عليه ، ما لم يمنعْ من ذلك كونُ العامل فيها من قبيلِ الأسماء الموصولةِ أو فعلا غير متصرف ، وإن جعل العاملُ فيها أو ماجرى مجراهُ صلة لموصول أو صفة لموصوف أودخل عليه أداة من أدواتِ الصدورِ لم يجز تقديمها على الموصولِ ولا على الموصوفِ ولا على شيءٍ من تلك الأدوات ، وأما تقديمُها على العامل وحده فجائز إلاأن يكون الموصول الألف واللام أو حرفاً ناصبّاً فإنه أيضاً لا يجوز إذ ذاك تقديمها على العامِل وحدهُ .

وإن كان العاملَ فيها ليسَ بفعل ولا جار مجراه لم يجز تقديمها عليه ، تقول : زيد في الدار ضاحكا ولا يجوز أن تقول : زيد ضاحكا في الدار ولو كان المعمولُ ظرفاً لجاز تقديمُه فكنتَ تقول : زيدٌ يومَ الجمعة في الدارِ بدليلِ قولهِ :

تركتِ بنا لوحاً ولوْ شئْت جادنا
بعيدَ الكرى ثلجٌ بكرمانَ ناصحُ

فأعمل في بعيدَ الكرى ثلجاً بمافيهِ من معنى الفعلِ وقدّمه عليه فكأنهُ قال بعيدَ الكرى بارد أي ثغرٌ باردٌ) .

(ش) بعد أن بين ابن عصفور حكم تقديم المعمول وهو مصدر أو ظرف زمان أو مكان على عامله وأنه جائز إلا في مسائل ، عقب بذكر الحال وحكم تقديمها على عاملها هل يجوز أو لا يجوز ؟ وما مسائل كل؟

وهو حديث طويل تذرع فيه بالصبر حتى تقف على دقائقه ، وقبل حديث التقديم نقول أيضا ما قلناه فى المصادر والظروف : إن العامل فى الحال أحد ثلاثة أشياء :

— الفعل المتصرف : كقوله تعالى:(وما نرسلُ المرسلينَ إلا مبشرين ومنذرينَ)[1] .

— ما يجرى مجرى الفعل المتصرف من اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مصدر مقدر بحرف مصدرى والفعل ، فمثال اسم الفاعل قوله تعالى:(وهذا كتابٌ مصدقٌ لسانا عربياً)[2] فلسانا حال عامله اسم الفاعل قبله ، ومثـــال المصدر قوله تعالى:(ذلك قولُهم بأفواههم)[3] فالجار والمجرور حال عامله المصدر قبله ، ومثال الصفة المشبهة قول الشاعر :

٢٨٦ — لِهنكَ سمحٌ ذا يسارٍ ومعدِما
كما قد ألفتَ الحِلم مرضىً ومغضَبا[4]

---

(١) سورة الكهف : ٥٦
(٢) سورة الأحقاف : ١٢
(٣) سورة التوبة : ٣٠
(٤) البيت من بحر الطويل وهو فى المدح لقائل مجهول ، وسمح أى كريم يقال سمح فلان بالفتح أى بذل فى العسر واليسر ، ولعدم أى فقير يقال (عدم فلان فهو فعدم أو عديم أى افتقر ، ومرض ومغضبا اسما مفعول أو اسما زمان ، وأما لهنك فأصله لإنك أبدلت همزة إن المكسورة هاء سماعا ولامه للابتداء مفتوحة وأصلها أن تدخل على الخبر ، والشاهد عمل الصفة المشبهة عمل الفعل فى قوله ذا يسار .
والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨

فذا يسار ومعدما حالان عاملهما الصفة قبلهما وهى سمح .

— ما فيه معنى الفعل : والذى فيه معنى الفعل أشياء كثيرة وبخاصة العاملة فى الحال منها :

(ا) هاء التنبيه : (هذهِ ناقةُ الله لكم آيةً)[1] ، (وهذا بعلى شيخًا)[2] .

(ب) اسم الإشارة :(فتلكَ بيوتهم خاوية بما ظلموا)[3] (تلك أمة قد خلت)[4] .

(جـ) الظرف : (وأنذِرهمُ يوم الآزفةِ إذ القلوبُ لدى الحناجرِ كاظمين)[5] .

(د) الجار والمجرور :(إن المتقينَ فى جناتٍ وعيونٍ آخذينَ ما آتاهم ربهم)[6] .

(هـ) كأن : تقول : كأنك كريما حاتم — كأنك ماكرا ثعلب .

(و) ليت ولعل : تقول : ليت ولدى حيا معنا .

(ز) الجامد المؤول بالمشتق : (إنى رسولُ الله إليكمَ مصدقًا لما بين يدى)[7] .

---

(١) سورة الأعراف: ٧٣، وهود: ٦٤ .

(٢) سورة هود : ٧٢ .

(٣) سورة النمل : ٥٢.

(٤) سورة البقرة : ١٤١ .

(٥) سورة غافر : ١٨ .

(٦) سورة الذاريات: ١٥ ، ١٦ .

(٧) سورة الصف : ٦.

وينبغي أن تعلم أمرين :

أولها : أن قوة هـذه العوامل أو ضعفها بالترتيب الذي ذكرناه ، فالفعل أقواها وهو أصل في العمل ثم ما حمل عليه لأنه إنما يعمل لشبهه الفعل في كثير من أموره ، وأضعف الثلاثة هو ما فيه معنى الفعل ، لأن العامل فيه إما فعل لا يظهر أبداً كمتعلق الظرف والجار والمجرور . وإما فعل ناب عنه حرف وأدى معناه حرف ، فهو لا يظهر أيضا وهذا ضعف ولم ينب عنه قوى وهذا ضعف آخر .

ثانيهما : أنه كلما قوى العامل بالأصالة في العمل أو بالتصرف كلما سمح لمعموله بالتصرف فى التقديم والتأخير . وينطبق هذا على العامل الأول وهو الفعل المتصرف ، وكلما ضعف العامل بالفرعية فى العمل أو بالجمود أو بالنيابة عن معنى الفعل كلما كان التصرف فى معموله قليلا أو ضعيفا فلا يتقدم على عامله ، وقد يعود إلى حالة أصلية فى إعرابه ويترك ما هو عليه ؛ وينطبق هذا على العامل الثانى وهو ما يجري مجرى الفعل ، ويظهر هـذا بوضوح على العامل الثالث وهو ما فيه معنى الفعل .

وعلى ذلك يكون التصرف فى الحال بالتقديم أو غيره بحسب العامل من العوامل الثلاثة التى تعمل فيه :

فالفعل المتصرف يتقدم عليه الحال ويتأخر عنه لقوته بالتصرف تقول : أتيتك مسرعا ومسرعا أتيتك ، وزرتك مريضا ومريضا زرتك وفى القرآن الكريم (خُشَّعاً أبصَارهم يخرجونَ)[1] .

---

(١) سورة القمر آية رقم : ٧ .

ويأخذ حكم الفعل المتصرف ما يجرى مجراه من اسم الفاعل واسم المفعول تقول : راكبا أنا ذاهب إليك وضعيفا أنا مظلوم وأصله أنا ذاهب إليك راكبا وأنا مظلوم ضعيفا .

أما ما فيه معنى الفعل من الأشياء الكثيرة التى ذكرناها والتى تعمل فى الحال فإنه لضعفها لا يجوز تقديم الحال عليها وإنما يكفيها فقط أن تعمل فى الحال وهى فى مكانها مؤخرة حتى لا تقوى قوة ما شبهت به وهو الفعل وعلى ذلك تقول : زيد فى الدار نائما ولا تقول : زيد نائما فى الدار ، وتقول : هذه بيوتهم خاوية ولا تقول : خاوية هذه بيوتهم ، والحديث فى هذه الأشياء التى فيها معنى الفعل طويل تؤجله قليلا .

والآن نعود إلى الفعل المتصرف أو ما يجرى مجراه وقد ذكرنا أنه يجوز تقديم الحال عليه ومثلنا له بقول الله تعالى (خُشَّعًا أبصارُهم يخرجونَ من الأجداثِ كأنهم جرادٌ منتشرٌ)[1] فخشعا حال عامله يخرجون وقد تقدم عليه (وجملة كأنهم حال أخرى) ومثل ذلك قول العرب : (شتىً تئوبُ الحلبةُ) أى متفرقين يرجع الحالبون فشتى حال وقد تقدم على عامله وهو الفعل الذى بعده ، ومن ذلك قول الشاعر :

٢٨٧ — سَريعاً يهونُ الصعبُ عند أولى النُّهى
إذا برجاءٍ صادقٍ قابلوا اليأسا[2]

---

(١) سورة القمر : ٧ .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى فتح الأمل وطرد اليأس بالإيمان بالله والتوكل عليه ومع هـذا المعنى الجميل فقائله مجهول ، وشاهده قوله سريعا يهون الصعب حيث قدم الحال على عامله وهو جائز لأن العامل فعل متصرف والبيت فى شرح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

وقول الآخر فى ابن عمه :

٢٨٨ — مُزبِداً يَخطِرُ ما لمْ يرنى
فإذا أسمعتـــهُ صوتى انقمَع[1]

هذا كله فى الفعل المتصرف ، ومثال ما يجرى مجراه أن تقول : قويا أنا منصور ، ومسرعاً أنت آت ، وموسرا هو سمح ، وأصله أنا منصور قويا وأنت آت مسرعا وهو سمح موسراً .

قال ابن مالك فى البيت الذى أنشده عملا للصفـــة المشبهة فى الحال والذى أوله : لهنكَ سمح ذا يسار ومعدِما : لو قيل فى الكلام إنك ذا يسار ومعـــدما سمح لجاز لأن سمحا عامل قوى بالنسبة إلى أفعل التفضيل لتضمنه حروف الفعل ومعناه مع قبوله لعلامات التأنيث والتثنية والجمع[2] .

وذهب الكوفيون إلى أنه لايجوز تقديم الحال على عاملها إذا كان صاحبها اسما ظاهرا فلايقال راكبا حضر زيد لأن فى راكبا ضميرا يعود

---

(١) البيت من بحر الرمـــل وهو لسويد بن أبى كاهل فى الزجر والعتاب ، مزبدا أى هائجا كالبحر كثير القول والفخر ، ويخطر من خطر فى مشيه أى اهتز وتبختر ، وانقمع أى دخل وراء ستر ، والمعنى هو بوجهين : يفتخر ويعيب فى صاحبه فإذا ظهر له صاحبه اختفى عنه، وشاهده واضح وهو تقدم الحال على عاملها فى قوله مزبدا يخطر والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٠٨ بعجز (وإذا يخلو له لحمى رتع).

(٢) شرح التسهيل لابن مالك : ٢/٣٤٣.

على زيد وهو مؤخر ، ورد ذلك بأن راكبا المحتوى على الضمير وإن كان مقدما لفظا إلا أنه مؤخر رتبة وصار تقديمه مع الضمير وعود الضمير على ظاهر مؤخر كقوله تعالى (فأوجسَ فى نفسه خيفةً موسى)[1] كما رد مذهبهم بالسماع فى قولهم (شتى تئوب الحلبة)[2] .

أما إذا كان صاحب الحال ضميرا فقد اتفقوا على جواز تقديم الحال كقوله تعالى (خشعا أبصارهمْ يخرجونَ[3]) .

وخرج بالفعل المتصرف ما إذا كان الفعل جامدا كفعل التعجب ونعم وبئس فإنه لايجوز تقدم الحال عليه ، لأنه غير متصرف فى نفسه فلا يتصرف فى معموله تقول : ما أحسنك ناجحا ولا تقول : ناجحا ما أحسنك ، هذا إذا قلنا إن فعل التعجب أو نعم وبئس ينصب الحال والصحيح غير ذلك لأن الحال قيد والتعجب وكذا المدح والذم لا يتقيدان .

وخرج أيضاً بجواز التقدم فيما يجرى مجرى الفعل ما إذا كان العامل صلة للألف واللام وهى التى تكون اسما موصولا ويتحدد المراد منها بصلتها من مذكر أو غيره ومفرد أو غيره واسم فاعل أو غيره ، فإن مثل هذا العامل لا يتقدم معموله عليه حالا أو غير حال . تقول : جاءنى الضارب ظالما والمضروب مظلوما ، وكافأت الناجحة مجدة والناجحات

---

(١) سورة طه : ٦٧ .

(٢) انظر المسألة بالتفصيل فى كتاب الإنصاف لكمال الدين بن الأنبارى: ٢٥٠/١ (رقم ٣١) .

(٣) سورة القمر : ٧ .

بجدات فمثل هذه الأحوال لا يجوز تقدمها على عاملها ، لأن أل الموصولة لا يتقدم شيء من صلتها عليها .

ويدخل فى ذلك أيضاً ما نبه عليه ابن عصفور فى باب المصدر وهو أن المصدر المقدر بأن والفعل لا يجوز تقدم معموله عليه فلا تقول فى يعجبنى ضربك اللص : يعجبنى اللص ضربك بتقديم المفعول فكذلك هنا لا يتقدم الحال العامل فيه ذلك المصدر تقول مثلا : يعجبنى ضربك اللص مكتوفا ولا تقول : يعجبنى مكتوفا ضربك اللص ، وعلته أن المصدر لما تقدر بالموصول عومل معاملته فكما لا تتقدم الصلة ولا شيء منها على الموصول فكذلك لا يتقدم معمول المصدر عليه .

أما المصدر الذى ناب عن فعله فيجوز تقدم معموله عليه من حال وغيره .

تقول : ضربا زيداً مسيئاً أمام أصحابه وتقول : مسيئاً أمام أصحابه ضربا زيداً وأصله اضرب زيدا مسيئاً أمام أصحابه فحذف الفعل وناب عنه مصدره .

ثم ذكر ابن عصفور هنا أيضاً كما ذكر فى المعمول إذا كان مصدرا أو ظرفا أن العامل قد يعرض له أمور فلا يجوز تقدم معموله عليه وحينئذ يجب تأخير الحال وهى ذات الأمور التى إذا وجدت يمتنع تقدم المعمول عليها من مصدر أو ظرف وقد ذكرناها قبل وهى :

١ — أن يكون العامل صلة لموصول : تقول : أكرمت الذى جاءنى زائراً ، فزائر : حال عامله جاء وقد وقع العامل صلة للذى فلا يجوز تقدم الحال حينئذ على الموصول لأنه من صلته ولا تتقدم الصلة ولا جزء منها على الموصول . وعليه فلا تقول : أكرمت زائراً الذى جاءنى ، ولكن يجوز تقدم الحال على العامل وحده وهو الصلة فتقول : أكرمت

الذى زائرا جاءنى ، وهذه صورة الموصول الاسمى ، ومثال الموصول الحرفى — غير العامل — أن تقول : يسرنى ما تفعل راضياً أى فعلك فلا يجوز تقدم الحال على ما والفعل معاً . ولكن يجوز تقدمها على الفعل وحده تقول : يسرنى ما راضيا تفعل لأن الموصول غير متشبث بصلته لكونه غير عامل فجاز الفصل .

٢ — أن يكون العامل صفة لموصوف: تقول أكرمت رجلا جاءنى زائراً ولايجوزفيه أكرمت زائراً رجلا جاءنى بتقديم الحال لأنه لا تتقدم الصفه ولا ما يتعلق بها على الموصوف ولكن يجوز أكرمت رجلا زائرا جاءنى بتقدم الحال على الصفة وحدها دون الموصوف (زائرا حال من فاعل جاءنى) .

٣ — أن يقترن العامل بأداة من أدوات الصدور كما النافية : تقول : ما جاءنى محمد زائراً ولا تقول : زائراً ما جاءنى محمد ، بتقديم الحال على ما لأن ما النافية لا يتقدم عليها مدخولها ولا ما يتعلق به ولكن يجوز تقديم الحال على عاملها فقط دون ما فتقول : ما زائراً جاءنى محمد ، قال الكميت :

٢٨٩ — طربتُ وماشوقا إلى البيضِ أطربُ
ولا لعبا منى أذو الشيبِ يلعبُ[1]

---

(١) البيت من بحر الطويل وهو مطلع قصيدة طويلة جميلة للكميت بن زيد الأسدى فى مدح آل البيت ، طربت : الطرب خفة تصيب الانسان من فرح أو حزن ، والبيض النساء . أذو الشيب بهمزة الاستفهام وروى وذو الشيب على تقديرها وبذلك استشهد صاحب المغنى : ١٤/١، وشاهده هنا تقديم الحال وهو شوقا على عامله وهو أطرب المنفى بما مع تأخير الحال عن ما لأن مالها الصدارة . وقد أعربت شوقا حالا مع تأويله =

٤ — أن يقترن العامل بأداة استفهام : تقول : أجئتنى زائراً ، ولا تقول : زائراً أجئتنى لأن الاستفهام له الصدارة ، ولكن يجوز تقديم الحال على العامل وحده فتقول : أزائراً جئتنى .

٥ — أن يقترن العامل بلام الابتداء أو لام القسم : تقول فى الأولى: لأتيك زائرا وفى الثانية : لآتينك زائراً ولا يجوز أن تقدم الحال قائلا : زائرا لأتيك أو لآتينك لأن هذه الأدوات لها الصدارة فلا يتقدم عليها شىء ، ولا يجوز لزائرا آتيك ، ولزائرا آتينك .

وهذا هو معنى كلام ابن عصفور : وإن جعلَ الفعلُ العامل فى الحال أو ما جرى مجراه إصلة لموصول أو صفة لموصوف أو دخل عليه أداة من أدوات الصدور لم يجزْ تقديمها علىَ الموصول ولا على الموصوف ولاعلى شىء منْ تلك الأدواتِ ثم قال : وأما تقديمها على العامِل وحده فجائزٌ .

والأمر كما ذكرناه ومثلنا له .

ثم استثنى ابن عصفور من الصورة الأولى وهى صورة الموصول مسألتين لايجوز فيهما تقديم الحال على الموصول ولاعلى صلته وهما إذا كان الموصول الألف واللام أو كان حرفا ناصبا .

فمثال الأولى أن تقول : جاءنى المتفوق نشيطا أى الذى تفوق ، فلا يجوز تقديم الحال على أل ولا توسطه بين أل وصلتها .

= باسم الفاعل وهو شائقا وأعربه أبو حيان مفعولا لأجله (الدرر: ٢/٨٥) وسواء هذا أو ذاك فإن شاهده جواز تقدم معمول الفعل المنفى وتوسطه بين النافى والعامل والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٥ .

ومثال الثانية أن تقول : يسرنى أن تستيقظ مبكراً فلا يجوز تقديم الحال على أن لأنه من صلتها كما يجوز تقديمه على العامل وحده لأنك بهذا تفصل بين الحرف الناصب ومنصوبه أى بين الموصول العامل وصلته وهو لا يجوز .

ومنع ابن مالك الفصل بالحال أو بغيرها بين الحرف الموصول (المصدرى) وصلته سواء كان الحرف عاملا مثل أن فى قولك : يسرنى أن تستيقظ مبكرا أو غير عامل مثل ما فى قولك : يسرنى ما فعلت راضياً وذلك لضعف الحرف مطلقا وتشبثه بمدخوله[1] .

أما ابن عصفور فقد فرق بين الحرف العامل نصباً فمنع الفصل ، وبالتالى منع تقديم الحال وغيرها على عاملها وبين الحرف غير العامل فأجاز الفصل وبالتالى أجاز تقديم الحال وغيرها على عاملها ، ولكنهما اتفقا على أنه لا يجوز تقديم الحال وغيرها على الحرف المصدرى نفسه عاملا كان أو غير عامل .

وأما قول ابن عصفور : وإن كانَ العاملُ فى الحال ليسَ بفعل ولا جار مجراهُ لم يجزتقديمها عليهِ تقولُ زيدٌ فى الدار ضاحكا ولايجوزُ أنْ تقولَ زيدٌ ضاحكاً فى الدارِ . فهو حديث عن النوع الثالث من أنواع العامل وهو ما فيه معنى الفعل ، وقد ذكرنا قبل أنه أشياء كثيرة منها هاء التنبيه واسم الإشارة ، ومنها الظرف والجار والمجرور ، ومنها كأن

---

(١) شرح التسهيل : ٣٤٣/٢ ، ٣٤٤، يقول عن الحال : ويلزم تقديم عاملها إن كان فعلا غير متصرف نحو ما أكرمك مستنجدا أو صلة لأل نحو أنت المصلى فذا أو لحرف مصدرى نحو لك أن تنتقل قاعدا أو مصدرا مقدراً بأن أو ما أختها أو فعلا مقرونا بلام الابتداء أو قسم .

وليت ولعل ، ومنها الجامد المضمن معنى المشتق ، ومنها ما يفهم منه التشبيه وغير ذلك .

ومن أمثلته قوله تعالى :(فما لهم عنِ التذكرةِ معرضينَ)[1] وقوله : (إن أولَ بيت وضع للناس للذى ببكة مباركا)[2] وقوله : (هذا كتابنا ينطقُ عليكمْ بالحق)[3] وتقول فى مثله: أنت أمام أبيك مؤدباً ، كما تقول كأنك عنترة شجاعاً .

وقد اختلف النحاة : هل يجوز تقديم الحال فى مثل ذلك على عاملها كما جاز فى الفعل وما جرى مجراه أم يجب تأخيرها عنه؟

الجمهور — وابن عصفور — على أنه لا يجوز التقديم لأنها شبهت بالفعل فى العمل فلا تشبه به فى التقديم حتى لا تتساوى به لأن الفعل قوى وهى ضعيفة ، فإذا سمح لها بالعمل فلا يسمح لها بالتصرف فى المعمول .

يقول ابن عصفور مقررا ذلك[4] : لا يجوز تقديم الحال على العامل إذا كان معنى فلا تقول فى قولك : هذا زيد ضاحكا . ضاحكا هذا زيد ، ولاها ضاحكا ذا زيد إن قدرت العامل ما فى ذامن معنى أشير فإن قدرت العامل مافى هامن معنى تنبه جاز ذلك لأن ضاحكا قد وقع بعد العامل وهو ها ، وكذلك أيضاً لا يجوز مثل زيدضاحكا فى الدار لأن العامل فى ضاحكا ما فى الدار من معنى الفعل فكأنك قلت : زيد ضاحكا مستقر فى الدار ، وإنما لم يجز ذلك فى الحال لأن الباب فى المعانى ألا تعمل إلا فى المجرورات والظروف لأن الظروف مجرورات فى التقدير بنية فى ، وأما

---

(١) سورة المدثر : ٤٩ . (٢) سورة آل عمران : ٩٦.

(٣) سورة الجاثية : ٢٩ .

(٤) شرح الجمل (المسمى بالشرح الكبير) جـ ١ ص٣٣٤ .

الحال فليست كذلك ألا ترى أنه ليس التقدير زيد في الدار في ضاحك.
ثم قال : وإنما أعملت المعاني في الأحوال تشبيها بالظروف من حيث هي
فضلة مثلها منتصبة بعد تمام الكلام على معنى في لا على تقديرها ألا ترى
أن المعنى زيد في الدار في حال أنه ضاحك ، فلما كانت مشبهة بالظروف
والمجرورات لم يتصرفوا فيها بالتقديم على العامل إذا كان معنى كما تصرفوا
في المجرورات والظروف لأن المشبه لا يقوى قوة ما شبه به. انتهى .

وقال ابن أبي الربيع في معناه أيضا[1] : اتفق الناس على أن العامل
في الحال يكون على وجهين :

أحدهما : أن يكون فعلا ، الثاني : أن يكون فيه معنى الفعل بوضعه
نحو هذا وما جرى مجراه من أسماء الإشارة فإن فيها معنى الفعل ، وهو
التنبيه فإذا قلت هذا زيد ضاحكا فالمعنى تنبه إليه ضاحكا ، وكذلك
المجرور نحو في الدار وفي المسجد يفهم منه الاستقرار .

فإذا كان العامل فيها فعلا جاز لك تقديم الحال على العامل لقوته ،
وتصرفه في نفسه فتقول : جاءني زيد ضاحكا ، وضاحكا جاءني زيد ،
وإذا كان العامل فيها معنى فعل لم يجز تقديمها عليه فتقول هذا زيد
ضاحكا وهذا ضاحكا زيد ولا تقول ضاحكا هذا زيد لأن
المشبه وهو الحال لا يقوى قوة ما شبه به وهو الظروف والمجرورات ،
وتقول : زيد في الدار اليوم وزيد اليوم في الدار فالعامل في اليوم
ما في الدار من الاستقرار ، وجاز تقديمه عليه وهو معنى لأنه ظرف ،
والعرب تتسع في الظروف والمجرورات ما لا تتسع في غيرها ، وإذا قلت

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي : ١ / ٥٢٥ (دار الغرب
الإسلامي — بيروت) .

زيدفى الدار جالساً انتصب جالسا بقولك فى الدار بما فيه من معنى الاستقرار، ولنيابته مناب مستقر وكائن ، فلو قدمت جالسا على فى الدار لم يجز ،لأن الحال لايتقدم على العامل وهو معنى، وهذا يدل على أنه لاحكم لمستقر المحذوف وأن فى الدار ناب منابه وتولى عمله .وصار فيه ضميره، وصار كأن لم يكن إذ لو كان عندهم كالموجود لكان عاملا فى الحال وفى المجرور معا بمنزلة قولك زيد جالس اليوم متربعا ، ولو كان كذا لجاز أن تقول زيد جالسا فى الدار كما تقول : زيد جالس متربعا اليوم وهذا لا تقوله العرب لما ذكرته من أن العامل المعنوى لايعمل فى الحال متأخراً، انتهى وهو كلام كالشهد أو أحلى[١].

وذهب الأخفش والفراء والكسائى[٢] إلى أنه يجوز تقديم الحال على عاملها المعنوى أيا كان نوع العامل وذهب ابن مالك[٣] إلى أن ذلك جائز بقلة إذا كان العامل الظرف أو الجار والمجرور ، وعلى رأى هؤلاء يجوز أن تقول : زيد فى الدار نائما وتقول : زيد نائما فى الدار وتقول: هذه بيوتهم خاوية وتقول خاوية هذه بيوتهم واحتجوا بالسماع من مثل قوله تعالى(والسموات مطويات بيمينه)[٤] بنصب مطويات وهى قراءة عيسى والجحدرى[٥] على أن تكون حالا تقدم على عامله وهو الجار والمجرور بعده .

---

(١) المرجع السابق (البسيط : ٥٢٦/١) .

(٢) شرح التصريح : ٣٨٥/١ ، حاشية الصبان : ١٨١/٢ .

(٣) شرح التسهيل : ٣٤٦/٢، ٣٤٧ .

(٤) سورة الزمر : ٦٧ .

(٥) البحر المحيط : ٢٢١/٩ طبعة مكة المكرمة .

ومن ذلك قوله تعالى (وُننزلُ من القرآنِ ماهو شفاءٌ ورحمةٌ للمؤمنينَ)[1]

قرىء بنصب شفاء ورحمة وهى قراءة زيد بن على[2] فتكون حالا عاملها الجار والمجرور بعده، ومنه أيضا (وقالوا مافى بطونِ هذه الأنعام خالصةٌ لذكورنا)[3] بنصب خالصة[4] فتكون حالا تقدم على عامله وهو لذكورنا الواقع خبرا لما الموصولة .

قال ابن مالك[5] : ومن ذلك قول ابن عباس رضى الله عنه : نزلت هذه الآيةُ ورسولُ الله ﷺ متواريا بمكة، ومما جاء على مذهب الأخفش ومن أخذ به قول الشاعر :

٢٩٠ — بنا عاذَ عوفٌ وهو بادىَ ذلة
لديكم فلم يعدم ولاءً ولانصرا[6]

فقدم الحال وهو بادى على عامله وهو لديكم ، ومنه قول النابغة :

---

(١) سورة الإسراء : ٨٢ .

(٢) البحر المحيط : ١٠٣/٧.

(٣) سورة الأنعام : ١٣٩ .

(٤) البحر المحيط : ٦٦/٤ وهى قراءة ابن عباس وقتادة .

(٥) شرح التسهيل : ٣٤٦/٢.

(٦) البيت من بحر الطويل وصاحبه المجهول يفتخر بالشهامة والنجدة وبادى أى ظاهر من بدا يبدو بدوا وبداء وشاهده تقدم الحال وهو بادى على عامله الظرف وهو لديكم والبيت فى معجم الشواهد صـ ١٢٨ .

٢٩١ — رهط ابنِ كوزٍ محقبي أدراعهم
فيهم ورهطُ ربيعةَ بنِ حُذار[1]

فقدم الحال وهو محقبي على عامله وهو فيهم ، وقول الثالث وهو الفرزدق :

٢٩٢ — أبنو كُليبٍ في الفخار كدارمٍ
أم هل أبوكَ مدغدَغا كعقالِ[2]

فقدم الحال وهو مدغدغا على عامله وهو الجار والمجرور بعده .

وقال ابن عصفور رادا على الأخفش ومن ناصره : وهذا الذى ذهب إليه غير صحيح لأنه لا يحفظ منه إلا هذا وما لا بال له لقلته فلا ينبغي أن يجاوز ذلك قياسا على هذا القليل ، وأيضا فإنه قد يتخرج على أنه قد يضمر لحقبي ومطويات عامل تقديره أعني مطويات وأعني محقبي وتكون الجملة اعتراضا بين المبتدأ والخبر لأن فيها تشديد الكلام وتبيانه[3].

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو للنابغة الذبيانى من قصيدة يخاطب بها زرعة بن عمر (ديوانه ص ٥٩) والرهط مادون العشرة من الرجال . وابن كوز هو يزيد بن حذيفة ، محقبي أدراعهم أى جاعلين دروعهم فوق ظهورهم كالحقائب وهو كناية عن الاستعداد للحرب وابن حذار بضم الحاء من بنى أسد وشاهده تقدم الحال وهو محقبي على عامله وهو الظرف فيهم (خبر رهط) والبيت فى معجم الشواهد ص ١٩٠ .

(٢) البيت من بحر الكامل وهو للفرزدق فى هجاء جرير (ديوانه ٧٢٦/٢) والمدغدغ هو المغموز فى حسبه أو نسبه يقال دغدغ فلانا غمزه فى إبطه فتحرك ودغدغ عرضه طعنه فيه وشاهده تقدم الحال وهو مدغدغا على عامله الجار والمجرور وهو جائز عند الأخفش والبيت ليس فى معجم الشواهد .

(٣) شرح الجمل لابن عصفور : ٣٣٦/١ .

وقد خرج رفع السموات تخريجات أخر[1]: منها أن تكون معطوفة على الأرض قبلها أو تكون معطوفة على الضمير المستتر فى قبضته بعد تأويله بمقبوضته كما خرجت أبيات الشعر الآخر على الضرورة .

وتقدم الحال إنما يكون على عامله الظرف الواقع خبرا فقط عند الأخفش (زيد جالسا فى الدار) فإذا تقدم على المبتدأ بطلت المسألة عند الجميع فلا يقال : جالسا زيد فى الدار .

ثم ذكر ابن عصفور أن هذه الحال التى يمتنع تقديمها على عاملها المعنوى لو كان مكانها ظرف أو جار ومجرور لجاز تقديمه لأنه يغتفر فى الظروف والمجرورات ما لا يغتفر فى غيرها ، كما أنه يعمل فيها الفعل ورائحة الفعل ، ويعمل فيها العامل الموجود والمحذوف ، والعامل الملفوظ به والمقدر ، والعامل الحقيقى والمتوهم ، فضلا عن أن معنى الظرفية من لوازم الحدث بخلاف الحال ونحوه فجاز فيها التقدم ولم يجز فى الحال أو فى غيرها يقول ابن عصفور عقب منع تقديم الحال إذا كان عاملها معنى: ولو كانَ المعمول ظرفاً لجازَ تقديمه فكنت تقول : زيد يوم الجمعة فى الدار وأصله زيد فى الدار يومَ الجمعة . ثم استشهد على ذلك بقول جرير يشكو البعد ولوعة الفراق ويتمنى وصلا :

٢٩٣ — تركتِ بِنَا لوحا ولو شئتِ جادَنا
بعيدَ الكرىَ ثلجٌ بكرمانَ ناصحُ[2]

---

(١) البحر المحيط: ٢٢١/٩ (طبعة مكة المكرمة) ولم يذكر إلا الوجه الأول .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو لجرير بن عطية من قصيدة فى مدح عبد العزيز بن مروان وهجاء الأخطل (ديوانه ٢٦٦/١) واللوح العطش =

قال : فأعمل فى بعيد الكرى ثلجا بما فيه من معنى الفعل وقدمه عليه .

قال ابن هشام موضحا البيت[1] : المتبادر تعلق بعيد الكرى بجاد ، والصواب تعليقه بما فى ثلج من معنى بارد إذا المراد وصفها بأن ريقها يوجد عقب الكرى باردا فما الظن به فى غير ذلك الوقت لا أنه يتمنى أن تجود له به بعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات ، واللوح : بفتح اللام العطش .

وقال ابن أبى الربيع فى ذلك[2] : لما كانت الحال إنما انتصبت على التشبيه بالمفعول فيه ، والمفعول فيه يعمل فيه الفعل ومعنى الفعل عمل فى الحال الفعل ومعنى الفعل إلا أن المشبه لا يقوى قوة المشبه به فالظرف يعمل فيه المعنى مقـــدما ومؤخراً والحال لا يعمل فيها المعنى إلا مقدما ولا يعمل فيها مؤخرا لما ذكرته من أن نصب الحال على التشبيه بالظرف ولا يقوى المشبه قوة المشبه به ، فأرادوا أن يفرقوا بين الحال والظرف فى هذا .

وقبل أن ننتهى من هذا الحديث لننتقل إلى حديث آخر نذكر بعض الأمور التى تتعلق بالعامل المعنوى فى باب الحال فنقول :

= فعله لاح يلوح ، وكرمان موضع ، وناصح أى خالص يقال نصح الشىء نصحا بفتح النون ونصوحا ونصاحة أى خلص ونصح قلبه أى خلا من الغش ، وشاهده قوله : جادتا بعيد الكرى ثلج ، حيث تعلق الظرف وهو بعيد بالاسم الجامد وهو ثلج بمعنى الثغر لما فيه من معنى بارد أى مؤول بمشتق والبيت فى معجم الشواهد ص ٨٣ .

(١) مغنى اللبيب لابن هشام ٥٣١/٢ تحقيق الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد .

(٢) البسيط فى شرح جمل الزجاجى : ٥١٢/١ تحقيق د/عياد بن عيد الثبيتى .

إن الأصل فى العامل أن يكون فعلا فهو الذى يرفع الفاعل وينصب المفاعيل الخمسة كما ينصب الحال والتمييز والمستثنى ، ويليه فى العمل وفى قوة العمل ما يجــرى مجراه من اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وبعض المشتقات الأخرى كأمثلة المبالغة والصفة المشبهة وأفعل التفضيل ثم يلى هذا كله ما فيه معنى الفعل من مثل إن وأخواتها التى تنوب عن أؤكد وأتمنى وأترجى وأشبه وهاء التنبيه التى تنوب عن أنبه وياء النداء التى تنوب عن أدعو واسم الإشارة الذى ينوب عن أشير ، ومتعلق ظرف وجار ومجرور لا يظهر واسم جامد مؤول بمشتق ، ومن الطبيعى أن تكون هـذه العوامل ضعيفة فى العمل ويختلف فيها الناس هل تعمل أو لا ؟ وإذا عملت فلا تعمل إلا فى أسماء معينـــة وفى مواضع معينة ولا يتصرف فى معمولها بالتقديم أو غيره .

وملخص الحديث أنها لا تتساوى فى العمل مطلقا بأصلها وهو الفعل .

وقد سمح النحاة لهذه العوامل أن تعمل فى الحال لأنها تشبه الظرف الذى يعمل فيه رائحة الفعل وإذا كان كل فعل يحتاج إلى زمان يقع فيه ، فكذلك كل فاعل يكون على هيئة حين يعمل الفعل فاحتاجت الجملة إلى حال كما احتاجت إلى زمان .

وقد اختلف النحاة فى هذه العوامل : أيها يكون له شرف العمل ؟ وأيها يحرم هذا الشرف ؟ وما أعطى منها العمل إلى أى مدى يعمل ؟ وبمعنى آخر . ما قوته فى العمل وما ضعفه ؟

قال السهيلى[1] : وعندى أن حرف التنبيه بمنزلة حرف النداء

---

(١) نتائج الفكر فى النحو صـ ٢٢٩ تحقيق د/ محمد البنا (دار الرياض للنشر والتوزيع) .

وسائر حروف المعانى لا يجوز أن تعمل معانيها فى الأحوال ولا فى الظروف كما لا يعمل معنى الاستفهام الذى فى هل ومعنى النفى الذى فى ما، ولا نعلم حرفا يعمل معناه فى الحال والظرف إلا كأن وحدها لحكمة تذكر فى بابها . ثم ذكر هذه الحكمة وهى أن معناها التشبيه ، والمتكلم بها يريد أن يسند هذا المعنى إلى الاسم الذى بعدها فأشبهت الفعل فى ذلك فعملت فى الحال والظرف[1] .

ولما قابله الاسم منصوبا بعد حروف المعانى (هذا زيد مسروراً) قال: أنه منصوب بفعل محذوف تقديره انظر ، ووافقه أبو حيان على هذا الرأى وإن نقده فى بعضه .

وقال أبو حيان أيضاً[2] : والصحيح أن ليت ولعل وباقى الحروف لا تعمل فى الحال ولا فى الظرف ولا يتعلق بها حرف جر إلا كأن وكاف التشبيه .

وقال صاحب البسيط[3] : قولك : هذا محمد راكبا . ذكر سيبويه هذه المسألة وأجاز فى راكب الرفع والنصب فإذا نصبت فيكون على الحال ، وإذا رفعت كان خبرا ثانيا أو محمد تابع وراكب خبر لاسم الإشارة .

ومع هذا التشدد فى عمل تلك الأدوات . وهذه التحذيرات فى عمل معنى الفعل وجدت أسماء منصوبة فى الكلام العربى الفصيح . وليس للنصب وجه إلا الحال .

---

(١) نتائج الفكر للسهيلى ص ٣٤٣ ، ٣٤٤ .

(٢) ارتشاف الضرب من لسان العرب : ٣/ ٣٥٢ تحقيق د / مصطفى النماس .

(٣) أنظر ذلك فى الشرح المذكور جـ١ ص٥٣١ .

قال تعالى (فتلكَ بيوتهمْ خاويةً)(١) (هـذه ناقة الله لكم آية)(٢) (فما لهمْ عن التذكرة معرضين)(٣) (إن العزةَ لله جميعا)(٤) (إن الذينَ كفروا من أهلِ الكتابِ والمشركين في نارِ جهنمَ خالدين فيها)(٥) فكان لابد من الاعتراف بعمل هذه الأدوات في الحال وهو ما عليه جمهور النحاة . وقد وجد العمل في مواضع :

١ ، ٢ — بعد هاء التنبيه واسم الإشارة : تقول : هـذا زيد قائما فقائما حال من زيد عامله هاء التنبيه أو اسم الإشارة وهما سواء في ذلك فإذا كان عامله الأول امتنع أن يتقدم عليه وجاز أن يتقدم على الثاني وإذا كان عامله الثاني امتنع أن يتقدم مطلقا تقول في الأول : ها قائما ذا زيد وعليه قول الشاعر :

٢٩٤ — ها بينا ذَا صريحُ النصح فاصغَ لهُ
وطعْ فطاعةُ مهدٍ نصحهُ رشدُ(٦)

---

(١) سورة النمل : ٥٢. (٢) سورة الأعراف : ٧٣.
(٣) سورة المدثر : ٤٩. (٤) سورة يونس : ٦٥.
(٥) سورة البينة : ٦ .

(٦) البيت بحر البسيط وهو لقائل مجهول ومعناه هذا نصحي خالصا فاقبله وأطعني فأنا راشد لك، صريح النصح: خالصه، فاصغ له يقال صغي يصغى صغا كفرح يفرح فرحا أي مال وفيه صغا يصغو صغوا مال أيضا ، وطع (بالثلاثة في الطاء) يقال طاع فلان انقاد وطاع الغلام أباه والمضارع يطوع ويطيع ويطاع، وشاهده : ها بينا فهو حال عامله هاء التنبيه وفيه اختلف عامل الحال وعامل صاحبه (صريح النصح) والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٤

وتقول فى الثانى : هذا قائما زيد وعليه قول الآخر :

٢٩٥ — أترضىَ بأنا لم تجفْ دماؤُنا
وهـــذا عروسًا باليمامة خالدُ[1]

ومن شواهد ذلك قوله تعالى (فتلكَ بيوتهمْ خاويةً)[2] وقوله (وإن هذهِ أمتكم أمة واحدةً)[3] بالنصب فى خاوية وأمة على الحال ، وإذا جاء بعد اسم الإشارة جملة كانت فى محل نصب حال (أو خبر ثان) ومن ذلك قوله تعالى (هذا كتابنا ينطقُ عليكم بالحقِ)[4] وقوله (ذلك فضلُ اللهِ يؤتيهِ من يشاءُ)[5] .

ولكن هنا سؤال ينطبق على هذه الصورة وما بعدها :

ما الفرق بين نصب الاسم على الحال ورفعه على الخبر إذا قلنا : هذا زيد قائما وهذا زيد قائم . أما كان الأولى رفعه على الخبر ليكفينا مؤنة النصب على الحال ثم البحث عن عامل النصب ليكون معنى فعل يختلف فيه النحاة هل يعمل أو لا يعمل ؟

والجواب : أن فى نصب خاوية من قول الله تعالى (فتلك بيوتهم خاويةً بما ظلمُوا)[6] بلاغة ما فوقها بلاغة وسحرا ما بعده سحر ، ومثله قوله تعالى(وهذا بعلِي شيخاً)[7] وسائر الأسماء المنصوبة على الحال بعد اسم الإشارة وغيره .

---

(١) البيت من بحر الطويل ولم أعثر له على قائل ولا يوجد فى معجم الشواهد ولا فى غيره اللهم إلا فى بعض شروح التسهيل وشاهده عمل اسم الاشارة فى الحال وفى هذه الحالة يجب تأخر الحال عن عامله وإن تقدم على خبر اسم الاشارة (هذا خالد) .

(٢) سورة النمل : ٥٢ .
(٣) سورة المؤمنون : ٤٢.
(٤) سورة الجاثية : ٢٩ .
(٥) سورة المائدة : ٥٤ والجمعة : ٤.
(٦) سورة النمل : ٥٢ .
(٧) سورة هود : ٧٢.

ذلك أن قال : فتلك بيوتهم خاوية لا يريد أن يعرفنا بأن هذه بيوتهم فنحن نراها ونعرف أنها بيوتهم ولكن يريد أن يعرفنا بأنها خاوية فهو يقول : انظروا إليها وتأملوها وما صارت إليه بعد العز والعيشة الرغد ونعمة أهلها — والبيوت تنعم بنعيم أهلها وتبأس ببؤسهم — بعد هذا بدت وخوت وباد أهلها وخووا ثم ذكر السبب بعد وهو ظلمهم .

وقائلة : وهذا بعلى شيخا لا تريد أن تعرف مخاطبيها بأن هذا بعلها فهم يعرفون ذلك وقد حضروا رسلا من الله عز وجل إليها وإلى زوجها ولكنها تريد أن تعرفهم أن بعلها صار شيخاً كبيرا فأنى له الإنجاب وأنى لها الولادة وكأنها اعتقدت فيهم أنهم ينكرون ذلك ويجهلون أنه قد صار شيخاً فأرادت أن تعرفهم به حتى لا يطلبوا منها الولادة وهى القائلة قبل (أألد وأنا عجوزٌ)(١) وهى القائلة بعد (إنّ هذا لشيءٌ عجيبٌ)(٢) .

وقس على ذلك كل ما نصب بعد معانى الأفعال من مثل (فما لهم عن التذكرة معرضين)(٣) فهو لا يريد أن يخبرنا عن إعراضهم أو يعرفنا به فقط ولكن يريد أن يوبخهم على فعل هذا وينكر عليهم ذلك الإعراض مع أن الذى جاءهم فيه خيرهم ، ثم أداه بأسلوب الاستفهام ليطلب منهم السبب الذى أوصلهم إلى هذا الإعراض وكان الواجب أن ينتفعوا بالذكر الذى جاءهم .

ولو رفع الحال وقال : فتلك بيوتهم خاوية وقال على لسان المرأة : وهذا بعلى شيخ ، وقال فى الآية الثالثة : هم معرضون لم يزد على أن يكون إخبارا بالأمر ، كما أنه إخبار خال من لفت نظر المخاطب إلى أمور كان يجب أن يعرفها ، وملخص ذلك أن فى النصب حياة وحركة ودفع النفس والعقل إلى التفكير وفى الرفع هدوء وسكون .

---

(١)(٢): سورة هود: ٧٢ .   (٣) سورة المدثر : ٤٩ .

قال صاحب البسيط[١] : إذا قلت : هذا محمد راكبا فنصبت فيكون النصب على الحال ، وذلك أن رجلا أنكر على محمد أن يركب فبينما هو منكر رأيت محمدا راكبا فقلت له: هذا محمد راكبا أى أنظر إليه راكبا لحاله ترد قولك ، فالمقصود الإخبار بالركوب وإنما جعلت محمدا خبرا عن هذا وجئت براكب حال لتحيله على نظره ، وكذلك تقول : هذا زيد ضاحكا تقوله لمن ينكر الضحك على زيد على حسب ما تقدم ، إنتهى .

٤٠٣ — الظرف والجار والمجرور : تقول: محمد فى الدار نائما وعبد الله معك مسرورا ، فنائما ومسرورا حالان عاملهما الفعل — أو اسم الفاعل — المحذوف الذى يتعلق به الجار والمجرور والظرف وهو استقر — أو مستقر — وصاحب الحال هو الضمير فى هـذا المتعلق ، ومتعلق الظرف والجار والمجرور يعمل فى الحال باتفاق ، وقد جاء عمل متعلق الظرف والجار والمجرور فى الحال فى الكلام العربى كثيرا من ذلك قوله تعالى (إن المتقينَ فى جنات وعُيون آخذين ما آتاهم ربهم)[٢] .

وقوله (فأنّ لهُ نارَ جهنمَ خالدا فيها)[٣] وقوله (قل هى للذينَ آمنوا فى الحياةِ الدنيا خالصة يوم القيامة)[٤] وقوله (محمدٌ رسول الله والذينَ معه أشداءَ على الكفارِ رحماء بينهم)[٥] بنصب أشداءَ ورحماء على الحال .

---

(١) هو أبو الحسين عبيد الله بن أحمد القرشى الأشبيلى وشهرته ابن أبى الربيع (٥٩٩ — ٦٨٨ هـ) .

(٢) سورة الذاريات: ١٥ ، ١٦ .

(٣) سورة التوبة: ٦٣ .

(٤) سورة الأعراف: ٣٢ .

(٥) سورة الفتح: ٢٩ .

ولما كان هذا العامل لا يظهر مطلقا انتقل العمل منه إلى الظرف والجار والمجرور كما تحمل ضميره أيضا وصار هو العامل فى الحال، ولما كان هذا العامل قويا للفظ به من كلمتين كما أن قد يجمع بينه وبين الفعل حتى لو كان ذلك من الشذوذ أجاز ابن مالك تابعا الأخفش وصاحبيه أن يتقدم الحال على هذا العامل محتجين بقول الله تعالى (والسموات مطويات بيمينه)[1] بنصب مطويات كما سبق أن ذكرناه بالتفصيل .

أما سيبويه والجمهور — ومعهم ابن عصفور — فقد منعوا تقدم الحال على عامله الظرفى ، ومستندهم فى ذلك أن العامل معنوى فلا يقوى فى تقدم معموله عليه وإذا منعوا أن يتقدم معمول الفعل غير المتصرف فمعمول المعنى أحق بالمنع .

٦٠٥، ٧ — كأن وليت ولعل : تقول : كأن محمدا مقيما عندنا قمر ، فقيما حال من محمد عامله كأن لأنها بمعنى الفعل وكأنك قلت : أشبه محمدا مقيما عندنا بالقمر ومنه قول الشاعر وهو النابغة :

٢٩٦ — كأنهُ خارجاً من جنب صفحته
سفودُ شربٍ نسوهُ عندَ مفتادِ[2]

---

(١) سورة الزمر: ٦٧ .

(٢) البيت من بحر البسيط وهو للنابغة الذبيانى من قصيدة يمدح بها النعمان بن المنذر ويعتذر إليه مطلعها : يادارمية [ديوانه ص ٣٢]
اللغة : صفحة الرجل : عرض صدره ، السفود : عود من حديد ينظم فيه اللحم ليشوى ، الشرب : القوم يشربون ويجتمعون على الشراب، المفتأد: النار يشوى عليها اللحم والخبز ويقال فيه : افتأد القوم أى أوقدوا النار لذلك وتفأدت النار توقدت .

الشاهد فيه : عمل كأن التشبيهية فى الحال فى قوله كأنه خارجا والبيت ليس فى معجم الشواهد ولا فى غيره .

ونقول فى ليت ولعل : ليت أخى بعيدا آت ، ولعل أخى بعيدا آت، وقد عد ابن مالك الثلاثة مما تعمل فى الحال[1] ، كما عدها الزمخشرى أيضا[2] ، وقال أبو حيان[3]: الصحيح أن ليت ولعل لا يعملان فى الحال وفى كأن خلاف والصحيح أنها تعمل فى الحال ، ونقل قولا عن أبى على الفارسى مؤداه أن هذه الحروف فى دلالتها على المعانى قصد بها غاية الإيجاز فالألف تغنى عن استفهم ، وما عن أنفى ، وإن عن أؤكد ، فلو أعملت فى الظرف والحال ومكنت تمكين الفعل لكان نقضا لما قصدوه .

٨ — الاسم الجامد المؤول بمشتق : ويدخل تحته مثل قولك : أنت أخى معينا وزيد أبوك عطوفا وهو الحق بينا . وأنا ابن دارة معروفا ، وما يفهم منه التشبيه مثل أنت شوقى شاعرا وأنت عنترة شجاعا ومنه قول الشاعر :

٢٩٧ — فإنىَّ الليثُ مرهوبا حِماه
وعيدِى زاجرٌ دونَ افترامى[4]

فهذه كلها أحوال عمل فيها ماقبلها من اسم جامد مؤول بمشتق والتقدير

---

(١) شرح الكافية : ٧٥٢/٢ .

(٢) المفصل ص ٦٣ ونصه : وليت ولعل وكأن ينصبنها (الحال) أيضا لما فيهن من معنى الفعل .

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب ٣٥٢/٢ .

(٤) البيت من بحر الوافر وهو فى الفخر بالشجاعة والهيبة لشاعر مجهول ، وشاهده قوله فإنى الليث مرهوبا حيث وقعت مرهوبا حال عاملها التشبيه المفهوم من الجملة قبلها وعلى ذلك وجب تأخيرها لأن عاملها معنوى والبيت فى المعجم المفصل وحده ص ٤٦٧ .

أنت منتسب إلى معينا وأنا منتسب إلى ابن دارة معروفا وأنت تشبه شوقى شاعرا ، ولا يجوز تقديم هذه الحال لأن عاملها معنوى .

وأدخل ابن مالك[١] فى ذلك اسم الجنس المقصود به الكمال كما فى قولهم : أنت الرجل علما ، وما جاء من مصدر بعد التشبيه مثل أنت حاتم جودا والأحنف حلما ويوسف حسنا وشوقى شعرا ، والصحيح أن ما بعد اسم الجنس وما بعد التشبيه إذا كان مصدرا يكون تمييزا .

---

(١) شرح التسهيل : ٣٤٤/٢ .

توسط الحال بين عاملها وصاحبها

(ص) قال ابن عصفور :

(وأما توسط الحال بينَ ذى الحال والعامل فيه فجائزٌ نحو قولكَ : جاءَ راكباً زيد ولقيت مسرعاً زيداً مالم يمنع من ذلك كون ذى الحالِ مخفوضاً أو ضميراً متصلاً) .

(ش) هذا آخر حديث عن الحال وهو آخر حديث أيضاً عن المنصوبات الأربعة التى يطلبها الفعل على جهة اللزوم وهى الحال والمفعول المطلق وظرف الزمان وظرف المكان لينتقل بعد ذلك المصنف وهو ابن عصفور إلى المنصوبات التى يطلبها الفعل على غير اللزوم وهى المفعول معه والمفعول من أجله والتمييز والاستثناء .

أما حديثه هنا فهو عن توسط الحال بين صاحبها وعاملها بعد أن تحدث قبل ذلك عن تقدمها على صاحبها وعاملها أو تأخرها عنهما ، والحاصل أن للحال مواقع ثلاثة : موقع أصلى وهو تأخيرها عن عاملها وصاحبها ، وموقعان فرعيان وهما تقديمها على عاملها وصاحبها معاً وتقديمها على صاحبها وحده، ولكل من هذه المواقع الثلاثة حكمان : أصلى وهو الجواز وفرعى وهو الوجوب ، ولم يتحدث ابن عصفور — كما تحدث غيره — عن هذه الأحكام الستة بهذا الترتيب المنطقى الذى ذكرته ، لأن بعضها من البداهة بمكان بما ذكره من أحكام سابقة للمفعول به فى باب الفاعل وغيره ، فضلا عن أنه أشار إليه وبين بعضه كما ذكرناه فى الحديث السابق وكما سنذكره الآن :

ولقد أولع ابن مالك بهذا التقسيم وبهذه الأحكام الستة التى ذكرتها وفعل ذلك فى باب الحال وكرر ما ذكره قبل ذلك فى بابه

المبتدأ والخبر وفى باب كان وأخواتها وإن وأخواتها وفى باب الفاعل وغير ذلك من الأبواب التى يتكرر فيها اسمان متلازمان مرفوعان كما فى باب المبتدأ والخبر أو مرفوع ومنصوب كما فى باب الفاعل والمفعول، وسنشير إلى ذلك إجمالا وسريعاً فى باب الحال حتى لا يتكرر ما قلناه فى هذا الباب أو غيره .

مواقع الحال وحكم كل واحد من ذلك

١ — تأخيرها عن عاملها وصاحبها جوازاً : وهو الترتيب الطبيعى لموقعها ، وشواهد ذلك كثيرة منها (وخرَّ موسى صعقاً[1] ، وخلقَ الإنسان ضعيفاً)[2].

٢ — تأخيرها عن عاملها وصاحبها وجوباً : وذلك إذا كانت الحال محصورة أو كان العامل فيها معنى أو كان صاحبها مجروراً :

— مثال الأول قوله تعالى : (وما نرسلُ المرسلين إلا مُبشرينَ ومنذرين)[3] .

— ومثال الثانى قوله : (فمال الذين كفروا قبلك مهطعينَ)[4].

— ومثال الثالث قوله : (أولمْ يروا إلى الطير فوقهمْ صافاتٍ ويقبضنَ)[5] .

٣ — تقديم الحال على عاملها وصاحبها جوازا : وذلك إذا كان

---

(١) سورة الأعراف : ١٤٣ . (٢) سورة النساء : ٢٨.
(٣) سورة الكهف: ٥٦ . (٤) سورة المعارج : ٣٦.
(٥) سورة الملك : ١٩ .

العامل فعلا متصرفاً أوما يشبهه مثل قوله : (خشعاً أبصارهم يخرجونَ من الأجداثِ)[1].

٤ — تقديم الحال على عاملها وصاحبها وجوباً : وذلك إذا كانت اسم استفهام وهو كيف خاصة مثل قوله (ألم ترَ إلى ربكَ كيفَ مدَّ الظلَّ —[2] ألم تر كيفَ فعل ربُّكَ بأصحابِ الفيلِ)[3] .

٥ — توسط الحال بين عاملها وصاحبها جوازاً : وذلك إذا لم يكن صاحبها ضميرا متصلا بالفعل ولم تكن هى محصورة مثال ذلك قولك : جاء راكباً زيد — ولقيت مسرعاً زيداً .

٦ — توسط الحال بين عاملها وصاحبها وجوباً : وذلك إذا كان صاحبها محصوراً مثل : ما جاء راكباً إلا محمد أو كان فيه ضمير يعود على متعلق بالحال مثل جاء مرافقاً لهند زوجها، وجاء سائراً مع عمرو صاحبه.

والآن نعود إلى حديثنا فنقول :

تحدث ابن عصفور فى حديثه السابق عن تقديم الحال على عاملها وحكم ذلك إذا كان العامل متصرفا أو كان معنوياً ، وهو هنا يبين حكم توسط الحال بين عاملها وصاحبها : والحاصل أن صاحب الحال إما أن يكون مرفوعا أومنصوبا أو مجروراً وفى كل إما أن يكون ضميراً متصلا أواسما ظاهر فإن كان ضميراً متصلا فلا مفر من تأخير الحال عن صاحبها مرفوعاً مثل جئت راكباً أو منصوباً مثل لقينى أبى حزيناً أو مجروراً

---

(١) سورة القمر : ٧ .

(٢) سورة الفرقان : ٥٤ .

(٣) سورة الفيل : ١ .

مثل سلم أبى على حزبنا ، لأنه إذا كان الفاعل أو المفعول أو المجرور ضمير متصلا فلا مفر من اتصاله بعامله وبالتالى يجب تأخير الحال عن عاملها وصاحبها أو تقديمها على عاملها وصاحبها أما توسطها فلايجوز .

أما إذا كان صاحب الحال اسما ظاهراً فإنه يجوز التوسط فى حالين :

١ — إذا كان صاحب الحال مرفوعا مثل جاء راكبا زيد وأتى مبتسما عمرو وأصله جاء زيد راكبا وأتى عمرو مبتسما ، ومن شواهد ذلك قول طرفة :

٢٩٨ — فسقى ديارك — غيرَ مفسدها —
صوبُ الربيع وديمة تهمى[1]

وقول النابغة :

٢٩٩ — فما كانَ بينَ الخير لو جاءَ سالماً
أبُو حجرٍ إلا ليالٍ قلائلُ[2]

---

(١) البيت من بحر الكامل وهو لطرفة بن العبد (ديوانه ص ٨٨٣) وكنت أظنه يدعو لصاحبته فإذا به يمدح أحد أجواد العرب وهو قتادة بن مسلمة الحنفى الملقب بغيث الضريك أى الفقير .

وصوب الربيع : المطر بقدر ما ينفع ولا يؤذى ، والديمة : المطر الدائم ، وتهمى : تسيل ، وشاهده أن غير مفسدها حال تقدم على صاحبه وهو صوب المرفوع فاعلا ، وإضافة غير إلى المشتق جعلها مشتقة وإضافة مفسدها إلى الضمير إضافة لفظية والبيت فى معجم الشواهد ص ٣٧٢

(٢) البيت من بحر الطويل من قصيدة للنابغة الذبيانى يرثى بها النعمان ابن الحارث الغسانى وكنيته أبو حجر بضم الحاء والجيم ، وليال اسم =

فغير مفسدها وسالما حالان تقدما على صاحبهما الظاهر المرفوع .

٢ — إذا كان صاحب الحال منصوبا مثل لقيت حزينا محمدا وزرت مريضا أخى وأصله لقيت محمدا حزينا وزرت أخى مريضا ومن شواهد ذلك أيضا قول الشاعر :

٣٠٠ — وصلتُ ولم أصرمْ مسيئين أسرتى
وأغنيتهم حتى يلاقوا ولائيا[1]

وقول الآخر وهو الحارث بن ظالم[2] :

٣٠١ — وقطع وصلها سَيفى وإنىّ
لجمتُ بخالد طُرا كلابا[3]

= كان وبين الخير خيرها ، ويستشهد به النحاة على حذف المعطوف بالواو أى بين الخير وبينى ، وشاهده هنا تقدم الحال على صاحبها المرفوع والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٨٤ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الكرم ووصل ذوى القربى لشاعر مجهول ، وقد ذكرت الشطرة الأولى منه (موضع الشاهد) فى الهمع والدرر : ٢٠١/١ وشاهده تقدم الحال على صاحبها المنصوب فى قوله ولم أصرم مسيئين أسرتى ، وقد ذكر صدره فقط فى معجم الشواهد ص٥٨١

(٢) كنيته أبو ليلى وهو الحارث بن ظالم بن غيظ المرى أشهر فتاك العرب وسيد غطفان ، قتل أبوه وهو طفل ووفد على النعمان بن المنذر فالتقى يقاتل أبيه جعفر بن خالد سيد بنى عامر حتى قتله ليلا ثم استقر بالشام حتى قتل هناك سنة ٢٢ ق ﻫ (الأعلام ١٥٧/٢) .

(٣) البيت من بحر الوافر وهو للحارث بن ظالم فى الشجاعة وصرع القرين وشاهده فى الشطرة الثانية وترتيبها كالآتى لجمت كلابا طرا بخالد =

فسيئين وطرا حالان تقدما صاحبهما المنصوب .

ومنع الكوفيون تقديم حال المنصوب لأنه تقديمه يوهم أنه مفعول به وأن صاحب الحال بدل منه وذلك إذا قلت زرت مريضا أخى ، ولكنه هذا الإيهام بعيد فكان رأيهم مردوداً[١] .

— أما إذا كان صاحب الحال مجرورا بالحرف مثل سلمت على هند حزينة وذهبت إلى أختى مريضة ومنه (وبشرناهُ بإسحاقَ نبيا من الصالحينَ)[٢] وقوله (وجئنا بكَ على هؤلاءِ شهيداً)[٣] فإنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها وبمعنى آخر لا يجوز توسيطها بين عاملها وصاحبها بل يجب تأخيرها وقد علاوه بتعليلات كثيرة ، وإليك نقلا وتعليلا مفيدين من كتاب البسيط فى شرح جمل الزجاجى يقول ابن أبى الربيع[٤] : يجوز تقديم الحال على صاحبها إذا كان مرفوعا أو منصوبا فتقول : هذا زيد ضاحكا وهذا ضاحكا زيد ، وقام زيدا ضاحكا وضاحكا قام زيد ، وضربت ضاحكا زيدا .

فإن كان صاحبها مجرور فقدا ختلف النحويون فى تقديمها عليه :

ذهب سيبويه إلى منعها ولا أعلم من البصريين خلافا فى منعه ، وذكر عن بعض الكوفيين إجازته فأجازوا مررت ضاحكة بهنـد ، ومنع

= فقدم الحال وهو طرا على صاحبه المنصوب وهو كلاب (علم قبيلة) وهذا التقدم جائز والبيت فى شروح التسهيل وليس فى معجم الشواهد .

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣٤٠/٢ ، شرح الكافية الشافية : ٧٤٧/٢ .

(٢) سورة الصافات : ١١٢ .

(٣) سورة النساء : ٤١ .

(٤) البسيط فى شرح جمل الزجاجى ج ١ ص ٥٢٨ .

البصريون ذلك لأنهم لم يسمعوه، ولأن العامل فى الحال هو العامل فى صاحب الحال ولم يعمل الفعل فى صاحب الحال إلا بواسطة الباء، فكان لحرف الجر حظا من العمل فى الحال والحال لاتتقدم على المعنى فكيف تتقدم على الحرف، وأمر آخر:

أنك إذا قلت: مررت بهند ضاحكة فالباء تعطى معنى الإلصاق فكأنك قلت التصق مرورى بهند فى هذه الحال ولو قلت هذا لكان العامل التصق والالتصاق إنما هو مفهوم من الباء فجرى لذلك مجرى العامل المعنوى، والحال لاتتقدم على المعنوى وتقول: بهند ضاحكة مررت ولا يجوز ضاحكة مررت بهند، فهكذا يجرى هذا عند البصريين وهو الذى يعول عليه[1] انتهى.

كما عللوه بتعليل آخر وهو أن تعلق العامل بالحال ثان (تال) لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة الباء أن يتعدى إليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك أن الفعل لايتعدى بحرف واحد إلى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك فى الواسطة التزام التأخير[2].

كما قاسوا منع مررت جالسة بهند على منع زيد متكئا فى الدار فى أن كلا منهما حال مسبوق بجار ومجرور.

هذا رأى الجمهور وابن عصفور، وذهب أبو على الفارسى وابن كيسان وابن برهان إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور[3] واختاره

---

(١) المرجع السابق جـ ١ ص ٥٢٩.

(٢) همع الهوامع للسيوطى: ٢٤١/١ (دار المعرفة — بيروت).

(٣) الهمع: ٢٤١/١، والمساعد: ٢١/٢ وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٣٧/٢.

هذا الرأى ابن مالك وتشدد له ودافع عنه بقوة واحتج بالسماع وهدم أدلة القياس وحمل على من قال بالرأى الأول[1]، ليبقى له رأيه وهو الجواز، أما أدلة السماع فمنها قول الشاعر:

٣٠٢ — تسليتُ طرًّا عنكم بعد بينكم
بذكراكمُ حتى كأنكمُ عندى[2]

وأصله تسليت عنكم طرا ، وقول الآخر :

٣٠٣ — إذا المرءُ أعيتهُ المروءةُ ناشئًا
فمطلبها كهلاً عليهِ شديدُ[3]

---

(١) شرح التسهيل : ٣٣٦/٢ يقوم عن المذهب الآخر وأدلته: وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له بل الصحيح جواز التقديم في نحو مررت بهند جالسة .

(٢) البيت من بحر الطويل وهو فى الصبر والسلوان عن بعد الأحباب بتذكرهم وفيه تقدم الحال على صاحبه المجرور وأصله تسليت عنكم طرا وانظر تخريجه فى الشرح ، وطرا أى جميعا وتجمع على أطرار والبيت فى معجم الشواهد ص ١١٠ لقائل مجهول .

(٣) البيت من بحر الطويل وهو من الحكم والنصائح قيل للمخبل السعدى وقيل لغيره .

المروءة : النجدة والبر وكرم الأخلاق ، ناشئا : شابا ، وكهلا : كبيرا ، وتعرب المرء فاعلا بفعل محذوف : إذا عيى المرء مطاوع أعيا ، وقد تنصب مفعولا به أى إذا أعيت المروءة المرء . والشاهد فى الشطرة الثانية حيث تقدم الحال وهو كهلا على صاحبه المجرور فى عليه فقيل =

أراد فطلبها شديد عليه كهلا ، وقول الثالث :

٣٠٤ — لئن كان بردُ الماء هيمانَ صاديا
إليَّ حبيباً إنها لحبيب[1]

أراد لئن كان برد الماء حبيبا إلى هيمان صاديا ، وقول الرابع :

٣٠٥ — غافلا تعرضُ المنيةُ للمر
ءِ فيُدعى ولاتَ حين إباء[2]

= ضرورة وقيل متعلق بمحذوف أى فطلبها عليه كهلا عليه . والبيت في معجم الشواهد ص ١٠٢ .

(١) البيت من بحر الطويل وهو فى الغزل نسب إلى أكثر من واحد من غزلى العرب ولم أجده فى ديوان كثير كما قال أكثرهم وهو فى ديوان مجنون ليلى (ص٢٧ — دار الكتاب العربى) وقبله :

حلفت لها بالمشعرين وزمزم
وذو العرش فوق المقسمين رقيب

واللام فى لئن واقعة فى جواب حلفت التى فى هذا البيت والهيمان العطشان والصادى: الظمآن وبرد الماء اسم كان وخبرها حبيبا وفيه تقدم الحال على صاحبه المجرور فى قوله هيمان صاديا إلى ، وصاديا حال أخرى من الضمير المجرور (مترادفة) أو حال من الضمير فى هيمان (متداخلة) والبيت فى معجم الشواهد ص ٤٠ .

(٢) البيت من بحر الخفيف وهو فى الموعظة الحسنة والتذكير بالموت وأنه نازل لا محالة وإذا نزل فلن يدفعه أحد أو شىء ، والإباء الامتناع وفي البيت عمل لات عمل ليس واسمها محذوف وخبرها حين إباء ، أى ليس الحين حين إباء ، وشاهد تقدم الحال على عاملها أو صاحبها المجرور ضرورة ، والبيت فى معجم الشواهد ص ٢٥ لقائل مجهول .

وفيه تقدمت الحال وهي من المجرور على عاملها وصاحبها معا وأصله :
تعرض المنية للمرء غافلا .

ورد الملتزمون بتأخير الحال عن صاحبها المجرور هذه الشواهد بأنها ضرورة ، وبأن الشعر يجوز فيه ما لا يجوز في غيره ، كما أنه يجوز تعلق هذه الأحوال بمحذوف دل عليه المذكور أي تسليت عنكم طرا ، وتعرض المنية للمرء غافلا ، أو أن هذه الأحوال لها صاحب آخر غير المجرور[1] .

كما احتج ابن مالك بقول الله تعالى (وَمَا أرسلناكَ إلا كافةً للناسِ)[2] .

فذكر أن كافة بمعنى جميعا حال من الناس المجرور بعده وأصله : وما أرسلناك للناس إلا جميعا فقدم الحال[3] .

ولم يرتض ابن مالك تخريج الزمخشري للآية ولا تخريج الزجاج لها أيضا وحمل على العالمين الجليلين صاحب الكشاف وصاحب معاني القرآن حملة شعواء ليسا أهلا لها .

قال الزمخشري في الآية : وما أرسلناك إلا كافة للناس معناه إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم ، فجعل كافة صفة لموصوف محذوف[4] .

---

(١) شرح التصريح : ١ / ٣٧٩ ، حاشية الصبان مع شرح الشواهد العيني : ٢/١٧٧ .
(٢) سورة سبأ : ٢٨ .
(٣) شرح التسهيل : ٢ / ٣٣٧ .
(٤) الكشاف للزمخشري : ٣/ ٢٩٠

وقال الزجاج : كافة حال من الكاف وتاؤه للمبالغة كراوية[١] .

قال ابن مالك مهاجما[٢] : ولا يلتفت إلى قول الزمخشرى والزجاج :

أما الزمخشرى فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا ، وأما الزجاج فجعل كافة حالا مفردا وهو لجمع وجعله من مذكر وهو لمؤنث ثم ذكر رأيه وهو أن كافة حال من المجرور بعدها مقدما .

وتعقب الناس ابن مالك قال ابن هشام[٣] : إن جعل كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بإلا على صاحبها ، ويلزمه تعدى أرسل باللام والأول ممتنع والثانى خلاف الأكثر ، ثم ذكر أن الشعر ضرورة ، وأن كافة فى الآية حال من الكاف فى أرسلناك وأن تاءه للمبالغة لا للتأنيث وهو ما قاله الزجاج .

ورد ابن مالك على أدلة القياس وتعليلات النحاة بأدلة قياس وتعليلات أخرى[٤] ، ولا يجارى ابن مالك فى مثل هذه الردود فقد رزقه الله موهبة فى الاحتجاج بالأدلة العقلية وحساسية فى التماسها من مظانها كما رزق الله أيضا بعض الناس غير ابن مالك ولكننا نغلق هذا الباب خوفا من الإطالة وكثرة الكلام . ولنعد إلى ما كنا فيه فنقول : منع الجمهور وابن عصفور أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف فلا يقال مررت جالسة بهند ، كما يمنعون أيضا أن تتقدم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة فى مثل : مررت بغلام هند جالسة ، ومثله يعجبنى

---

(١) المرجع السابق ، والبحر المحيط أيضا : ٨ / ٥٤٩ .

(٢) شرح التسهيل له : ٢/٣٣٧ .

(٣) شرح التصريح على التوضيح : ١/٣٧٩ .

(٤) شرح التسهيل : ٢/٣٣٧ .

شرب الشاى ساخنا ، وعلته أن فى التقديم فصلا بين المضاف والمضاف إليه وهو لا يجوز فإن قدمت الحال على المضاف والمضاف إليه لم يجز أيضا لأن نسبة المضاف إليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول ، وما تعلق بالصلة فهو بعضها كذلك ما تعلق بالمضاف إليه وهو الحال بمنزلة بعض الصلة .

وإذا كانوا قد اختلفوا فى جواز تقديم حال المجرور بالحرف فإنهم قد اتفقوا على أن حال المجرور بالإضافة لا يجوز تقديمه[1] .

ولكن هنا سؤال : هل هذان التعبيران صحيحان وهما :

— قولك : مررت بغلام هند جالسة ومثله يعجبنى أهلك راضية ؟

— وقولك : يسرنى شرب الشاى ساخنا ومثله يعجبنى حفظ القرآن مكتوبا ؟

والجواب على ذلك أن التعبير الأول وما يشبهه خطأ لأن فيه مجىء الحال من المضاف إليه ، والإضافة فيه محضة أى خالصة من نية الانفصال وهى ما تسمى بالإضافة المعنوية ولا تأتى الحال من المضاف إليه المذكور لأنه مكمل للمضاف وواقع منه موقع التنوين وعليه فإن الأحكام كلها من خبر وحال تكون للمضاف وحده وليس للمضاف إليه شىء من ذلك .

وأما التعبير الثانى فهو جائز لأن الإضافة فيه غير محضة أى فى نية الانفصال وهى ما تسمى بالإضافة اللفظية ، وضابطها أن يكون المضاف عامــلا فى المضاف إليه بأن يكون مصدرا أو اسم فاعل

---

(١) حاشية الصبان ١٨٧/٢ والهمع : ٢٤١/١ .

أو اسم مفعول وهو الذى يعمل رفعا أو نصبا فيما بعده ، ومن هنا جاز مجىء الحال من المضاف إليه فى تلك المسألة لأن أصله مرفوع فاعلا أو منصوب مفعولا والإضافة إنما جاءت للتخفيف فقط وهى على نية الانفصال ، فمثال المرفوع : يعجبنى ذهاب محمد مسرعا ومنه (إلىَ اللهِ مرجعُكم جميعاً)(١) .

فجميعا حال من ضمير المخاطبين وهو معمول لمرجع (فاعل) لأنه مصدر ، ومثل الآية هذا البيت الذى استشهدنا به أول هذا الباب عند الحديث عن المصدر :

تقولُ ابنتى إنَّ انطلاقكَ واحدا
إلى الروعِ يوماً تاركى لا أبالِيا(٢)

ومثال المنصوب قولك : يعجبنى شرب الشاى ساخنا ، ومثله (إن اللهَ جامعُ المنافقينَ والكافرينَ فى جهنمَ جميعا)(٣) فجميعا حال من المنافقين وهو معمول لجامع (مفعول به) لأنه اسم فاعل .

ويزاد على التعليل السابق فى جواز مجىء الحال من المضاف إليه فى الإضافة اللفظية وعدم ذلك فى المعنوية أنهم اشترطوا أن يكون العامل فى الحال وصاحبها واحدا، والمصدر والصفات المذكورة تعمل فى صاحب الحال بالإضافة كما تعمل فى الحال لأن هذه الأشياء شبيهة بالفعل بخلاف

---

(١) سورة المائدة : ٤٨ — وفى سورة يونس : ٤، إليه مرجعكم جميعا .

(٢) سبق الاستشهاد به فى أول هذا الباب فى الحديث عن المصدر وتصرفه (رقم ١٩٥) وشاهده هنا مجىء الحال من المضاف إليه وجاز لأن المضاف مصدر عامل الرفع فى المضاف إليه قبل الإضافة .

(٣) سورة النساء : ١٤٠ .

ما إذا كانت الإضافة محضة فلا شبه للمضاف بالفعل وإنما هو اسم جامد لا يعمل .

وجاء ابن مالك وزاد مسألة ثانية في مجيء الحال من المضاف اليه بعد الأولى وهي كون المضاف عاملا في المضاف إليه وضابطها أن يكون المضاف جزءا من المضاف اليه أو كجزئه[1].

مثال الأول قوله (ونزعنا ما في صدورهم من غل إخوانا)[2] .

وقوله : (أيحب أحدكم أن يأكل لحم أخيه ميتا)[3] .

وقوله :(ولا تعد عيناك عنهم تريد زينة الحياة الدنيا)[4].

ومثال الثاني قوله تعالى (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا)[5].

وقوله(وقضينا إليه ذلك الأمر أن دابر هؤلاء مقطوع مصبحين)[6].

فإخوانا وميتا وجملة تريد وحنيفا ومصبحين منصوبة على الحالية مما قبلها وصاحب الحال إما جزء وهو الصدر واللحم والعين ، أو كالجزء وهو الملة والدابر يقال قطع الله دابرهم أي أفناهم .

---

(١) شرح التسهيل ، ٣٤٢/٢ وشرح الكافية الشافية ٧٥٠/٢.

(٢) سورة الحجر ، ٤٧.

(٣) سورة الحجرات ، ١٢ .

(٤) سورة الكهف ، ٢٨ .

(٥) سورة النحل ، ١٢٣ .

(٦) سورة الحجر ، ٦٦ .

وإنما صح مجيء الحال من المضاف إليه في تلك المسألة أيضاً لأنه قد يستغنى عن المضاف ويقوم المضاف إليه مقامه ويصح المعنى ، ألا ترى أنه لو قيل في الكلام : ونزعنا مافيهم من غل أو قيل بل تتبع إبراهيم حنيفاً لحسن ذلك ، بخلاف أكرمت أخا هند جالسة فليس الأخ جزءاً ولا كالجزء من أخته .

ولم يرتض ذلك من ابن مالك وغيره أكثر النحاة وإنما أجازوا أن يكون الحال من المضاف إليه إذا كان المضاف عاملا فيه فقط :

يقول أبو حيان : والذى نختاره أن المجرور بالإضافة إذا لم يكن في موضع رفع ولا نصب لا يجوز ورود الحال منه سواء كان المضاف جزأه أو كجزئه أو لم يكن لما تقرر من أنه لا بد من اتحاد الحال وصاحبها في العامل[1] .

وقد خرج أبو حيان — وسبقه ابن عصفور — الآيات الكريمة المذكورة على غير الحالية فهي منصوبة بفعل محذوف تقديره أعني أو أمدح ، أو هي حال لكن ليس من المضاف إليه وإنما من شيء آخر في الكلام :

ففي الآية الأولى وهي (ونزعنا مافي صدورهم من غل إخواناً)[2] قال أبو حيان[3] :

---

(١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري : ١/ ٣٨٠ .

(٢) سورة الحجر ، ٤٧ .

(٣) البحر المحيط ، ٦/ ٤٨٢ .

قال بعضهم : إذا كان المضاف جزءا من المضاف إليه كهذه الآية أو كالجزء جاءت الحال من المضاف إليه ، وقد قررنا أن ذلك لايجوز ، وما استدلوا به له تأويل غير ما ذكروا فتأويله هنا أنه منصوب على المدح ، والتقدير أمدح إخوانا ، وقال فى الآية الثانية وهى (أيحبُّ أحدكم أن يأكلَ لحمَ أخيه ميتاً)[1] : ميتاً حال من اللحم ولا يجوز أن يكون حالا من أخيه لأن المضاف لا يشبه الفعل كقولك : أعجبنى ركوب الفرس مسرجا[2] .

وما ذهب إليه أبو حيان هو ما قرره ابن عصفور وذكره فى الآيات المذكورة يقول ناظر الجيش[3] :

وقد ذكر ابن عصفور وغيره أن إخوانا منصوب على المدح ، وأن حنيفا حال من ملة على تأويلها بدين ، قال : وهذا بناء منهم على أن الحال لا يكون من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف عاملا فيه رفعاً أو نصباً من حيث المعنى وهو رأى الأكثرين .

ثم قال عن المذهب الآخر : والذى اختاره ابن مالك سهل قريب لا محذور فيه وهو الظاهر من الآيات الكريمة انتهى.

وإلى هنا ينتهى هذا الباب وهذا القسم ويليه إن شاء الله القسم الثانى وأوله : باب المنصوبات التى يطلبها جميع الأفعال على غير اللزوم وهى المفعول معه والمفعول من أجله .

---

(١) سورة الحجرات : ١٢ .

(٢) البحر المحيط : ٥٢٠/٩ .

(٣) تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد (الجزء الثالث — باب الحال) نسخة خاصة بصاحب الكتاب مصورة من تركيا .

فهرس الجزء الثانى

من شرح المقرب لابن عصفور

(القسم الأول)

ملحوظة : بقية الفهارس وهى القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر وكلام العرب وأمثالهم والأعلام المترجم لها والمراجع فى نهاية القسم الثانى . والله الموفق والمعين .

رقم الإيداع بدار الكتب
٤٤١٥ / ١٩٩٤ م
I;S.B,N — 977 — 00 —6974— 4
ب من ذو القعدة ١٤١٤ هـ — ١٩ من أبريل ١٩٩٤ م

هذا هو الجزء الثانى - أخى القارىء - من كتاب شرح المقرب لابن عصفور الذى وعدتك به من أربعة أعوام حين قدمت لك الجزء الأول فى قسمين وكان فى المرفوعات .

والواقع أننى كلما غصت فى بحر كتاب المقرب ونزلت إلى عمقه تحققت لى هذه المقولات التى قالها مترجمو ابن عصفور عنه من مثل قول بروكلمان فى تاريخ الأدب : "أعظم لغوى فى عصره" وقول ابن العماد الحنبلى فى شذرات الذهب : "حامل لواء العربية فى زمانه بالأندلس وكان أصبر الناس على المطالعة لايمل من ذلك" .

ولقد تهيب العلماء هذا الكتاب ووقفوا دونه طوال سبعة قرون وهو بكر لايفضه أحد، وكنز لايكتشفه ولاينفض عنه الغبار إنسان .

كتاب جمع قواعد النحو العربى وأصَّل مذهب البصريين ودافع عنه دفاع من يغار على أرض وعرض احتوى على مادة غزيرة وعلوم وفيرة فى النحو والصرف واللغة والأدب، والجزء الذى بين يديك فى المنصوبات التى بلغت خمسة عشر باباً طويلة، وأدعو الله أن ألتقى بك مرة أخرى فى الجزء الثالث الذى سيكون فى المجرورات والتوابع ونواصب الفعل وجوازمه وغير ذلك، ليتلوه الجزء الرابع فى أبواب البناء ومخارج الحروف وأبواب الصرف عامة .

والله الموفق والمعين

المؤلف